

الإيمان

عُرِفَ فِيهِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ

تَأَلَّفَ

الإمام أبي زكريا محيي الدين محيي بن سرفي الشووي

٦٣٦-٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

عماد أبو بكر

الجزء الخامس

مؤسسة الرسالة ناشرون



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦ . [كتاب النكاح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ، ونؤمن به إلى يوم الدين

كتاب النكاح

هو في اللغة: الصِّمُّ، ويُطلق على العقد، وعلى الوطء.

قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري: قال الأزهرى: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزويج^(١): نكاح؛ لأنه سبب الوطء، يقال: نكح الماطر الأرض، ونكح النعاس عينه، أي: أصابها^(٢).

قال الواحدي: وقال أبو القاسم الزجاجي^(٣): النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعاً، قال: وموضع (ن ك ح) على هذا الترتيب في كلام العرب، للزوم^(٤) الشيء الشيء راكباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح، فإذا قالوا: نكح فلان فلانة، ينجحها نكحاً ونكاحاً، أرادوا: تزوجها.

وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما قولاً لطيفاً، فإذا قالوا: نكح فلانة، أو بنت فلان، أو أخته، أرادوا عقد عليها، فإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته، لم يريدوا إلا الوطء؛ لأنَّ بذكر امرأته وزوجته يُستغنى عن ذكر العقد.

(١) في (ها) وتهذيب اللغة: (٦٤/٤)، للتزويج.

(٢) وتهذيب اللغة: (٦٤/٤).

(٣) في (خ): الزجاج، وهو تصحيف.

(٤) في (خ): للزوم.

قال الفراء: العرب تقول: نكح المرأة، بضم النون: بضعها^(١)، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها، أرادوا أصاب نكحها وهو فرجها، وقل ما يقال: نكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدي.

وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح: الوطء، وقد يكون العقد. ويقال: نكحها، ونكحت هي، أي: تزوجت، وأنكحته زواجه، وهي نكح، أي: ذات زوج، واسئلكها: تزوجها^(٢)، هذا كلام أهل اللغة.

وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاهما القاضي حسين من أصحابنا في «تعليقه»:

أصحها: أنه حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب، وأطنب في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث. والثاني: أنه حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، وبه قال أبو حنيفة. والثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك، والله أعلم.



(١) قال في «القاموس المحيط» (نكح): والنكح، بالفتح: البضع، ويظهر التاج العروس.

(٢) «معجم اللغة» (نكح): (١/ ٨٨٨)، و«المصباح»: (نكح).

١ - باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه، ووجد مؤنة،

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

[٣٣٩٨] ١ - (١٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ
الْعَلَاءُ الهَمْدَانِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ
الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ أُمِشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بِمَنَى، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ
مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةٌ شَابَّةٌ، لَعَلَّهَا تُدَكِّرُكَ
بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
إِنَّمَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ،
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ. (أحمد: ٣٥٩٢ [وأنظر: ٣٤٠٠].)

باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه، ووجد مؤنة،

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ،
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» قال أهل اللغة: المعشر هم الطائفة الذين يشتملهم
وصفت. فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكلها ما أشبهه.

و«الشباب» جمع شاب، ويجمع على شُبان وشَبَّبة، والشاب عند أصحابنا هو مَنْ بلغ ولم يجاوز
ثلاثين سنة.

وأما «الباءة» فقيل أربع لغات، حكاهما القاضي عياض^(١)، الفصيحة المشهورة: الباءة، بالمد
والهاء. والثانية: الباءة، بلا مد. والثالثة: الباءة، بالمد بلا هاء. والرابعة: الباءة، بها عين بلا مد.
وأصلها في اللغة: الجماع، مشتقة من البِئاء، وهي المنزل، ومنه بِئاءة الإبل، وهي مواضعها، ثم قيل
لنكاح الباءة، لأنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امرأةً برأها منزلاً.

(١) في إعمال المعجم: (٥٢٢/٤).

(٢) في (ن): قوله له رجاء.

واختلف العلماء في المراد بالبراءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أحدهما: أن المراد معناها^(١) اللغوي، وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنّه، وهي مؤنّ النكاح، فليتزوّج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنّه، فعليه بالصوم، ليدفع شهوته ويقطع شرّ منه، كما يقطع الرجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم موطّئ شهوة النساء، ولا يتفكّرون عنها غالباً.

والقول الثاني: أن المراد هنا بالبراءة، مؤنّ النكاح، سُمّيَ باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤنّ النكاح فليتزوّج، ومن لم يستطعها فليصم، ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين بهذا على هذا ألهم قالوا: قوله ﷺ: "ومن لم يستطع فعله بالصوم"، قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم ليدفع الشهوة، فوجب تأويل البراءة على المؤن.

وأجاب الأولون بما قدّمناه في القول الأول، وهو أن تقديره: ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنّه، وهو محتاج إلى الجماع؛ فعليه بالصوم، والله أعلم.

وأما (الرجاء) فكسر الواو وبالمدة، وهو رخص الخصيتين، والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شرّ المنى، كما يفعله الرجاء.

وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتأثت إليه نفسه، وهذا مجمع عليه، لكنّه عندنا وعند العلماء كافة أمرٌ ندب لا إيجاب، فلا يلزمه التزويج^(٢) ولا التسري؛ سواء خاف العنت أم لا، هذا مدعى العلماء كافة، ولا يعلم أحدٌ أوجبه إلا دارود ومن وافقه من أهل الظاهر، ورواية عن أحمد، فإنهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوّج أو يسري، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم يشترط بعضهم خوف العنت. قال أهل الظاهر: إنما يلزمه التزويج فقط ولا يلزمه الوطء، وتعلّقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وغيرهما من الآيات.

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فيخبره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري.

(١) في (خ): معناه.

(٢) في (ص) و(ع): فلا يلزم التزويج.

[٣٣٩٩] ٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَلَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْ، بِذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: هَلُمَّ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَاسْتَحْلَاةٌ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ، قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا تَزَوِّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةً بِكُورًا، لَعَلَّهُ يَرْجِعَ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْبُدُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْسَ قُلْتُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. [البخاري: ٥٠٦٥] [وانظر: ١٣٤٠١].

[٣٤٠٠] ٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءَةٌ». [احمد: ٤٠٧٣، والبخاري: ٥٠٦٦].

[٣٤٠١] ٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُمِي عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَنَا شَابٌّ يَوْمَئِذٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ. [الترمذي: ٣٤٠٠].

[٣٤٠٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَخَذْتُ الْقَوْمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ. [احمد: ٤١١٧] [وانظر: ٣٤١٠٠].

قال الإمام المازري: هذا حجة للجمهور؛ لأنه سبحانه وتعالى خبره بين النكاح والتسري، ولا يجب التسري بالاتفاق، فلو كان النكاح واجباً لمّا خبره بينه وبين التسري؛ لأنه لا يصح عند الأصوليين التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن تاركه لا يكون أثماً^(١).

[٣٤٠٣] ٥ - (١٤٠١) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِرٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَقْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشِي، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَلْثَمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لِكُنْيِ أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

(المحدث: ١٣٥٣٤، والبخاري: ٥٠٦٣).

وأما قوله ﷺ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» فمعناه: مَنْ رَغِبَ عَنْهَا إِعْرَاضاً عَنْهَا غَيْرَ مُعْتَقِداً لَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أما الأفضل من النكاح وتركه فقال أصحابنا: النَّاسُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: قَسَمٌ تَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَيَجِدُ الْمُؤْنُ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ النِّكَاحُ. وَقَسَمٌ لَا تَتَوَقَّعُ وَلَا يَجِدُ الْمُؤْنُ، فَيُكْرَهُ لَهُ. وَقَسَمٌ تَتَوَقَّعُ وَلَا يَجِدُ الْمُؤْنُ، فَيُكْرَهُ لَهُ، وَعَلَا مَأْمُورٌ بِالصَّوْمِ لِنَقْعِ التَّوَقُّانِ. وَقَسَمٌ يَجِدُ الْمُؤْنُ وَلَا تَتَوَقَّعُ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ أَنَّ تَرْكَ النِّكَاحِ لِهَذَا وَالتَّحَلِّيَ لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ، وَلَا يَقَالُ: النِّكَاحُ مُكْرَهُ، بَلْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّ النِّكَاحَ لَهُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً، تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ عَرْضِ الصَّاحِبِ هَذَا عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ زَوْجَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَهُوَ صَالِحٌ لَزَوَاجِهَا، عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ قَرِيباً. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ نِكَاحِ الشَّابَةِ؛ لِأَنَّهَا الْمَحْصَلَةُ لِمَقَاصِدِ النِّكَاحِ، فَإِنَّهَا أَلَدُّ اسْتِمْتَاعاً، وَأَطْيَبُ نِكَاحَةً، وَأَرْغَبُ فِي الِاسْتِمْتَاعِ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُ النِّكَاحِ، وَاحْسَنُ عِشْرَةً، وَأَفْكَهُ مُحَادَثَةً، وَأَجْمَلُ مَنْظَرًا، وَالْبَيْنُ مِلْمَسًا، وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ يُعَوِّدَهَا زَوْجَهَا الْأَخْلَاقَ الَّتِي يَرْضَاهَا.

وقوله: (تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ) معناه: تُتَذَكَّرُ بِهَا بَعْضُ مَا مَضَى مِنْ نَشَاطُكَ وَقُوَّةِ شَبَابِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعِشِّرُ الْيَدْنَ.

قوله: (أَنَّ عَثْمَانَ دَعَا ابْنَ مَسْعُودٍ وَاسْتَحْلَاهُ، فَقَالَ لَهُ) هَذَا الْكَلَامُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِسْرَارِ بِمِثْلِ هَذَا، فَإِنَّهُ مِمَّا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ.

وقوله: (أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً يَكُونُ لَكَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبِكْرِ وَتَفْضِيلِهَا عَلَى الْفَسِّ، وَكَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا لَمَّا قَدَّمَاهُ قَرِيباً فِي قَوْلِهِ: «جَارِيَةً شَابَةً».

[٣٤٠٤] ٦- (١٤٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى
عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. [أحمد: ١٥٦٥] [وافر: ٣٤٠٥].

[٣٤٠٥] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدَّ عَلَى
عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. [أحمد: ١٥٨٨] [البخاري: ٥٠٧٣].

قوله: (عن عبد الرحمن بن يزيد: دخلت أنا وعُمَيِّ علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود) هكذا
هو في جميع النسخ، وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: أنا وعُمَيِّ^(١) علقمة
والأسود. وهو غلط ظاهر؛ لأنَّ الأسود أخو عبد الرحمن بن يزيد، لا عمه، وعلقمة عنهما جميعاً،
وهو علقمة بن قيس^(٢).

قوله: (فذكر حديثاً رُئيَتْ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي) هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها: رأيت.
وهما صحيحان، الأول من الظن، والثاني من العلم.

قوله ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنتِي فَلَيْسَ مِنِّي» سبق تأويله^(٣)، وأنَّ معناه: مَنْ تركها إغراضاً منها غير
معتقد لها على ما هي عليه، أما مَنْ ترك النكاح على الصفة التي يُستحبُّ له تركه، كما سبق، أو ترك
النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مآذون فيها، أو نحو ذلك، فلا يتناولُه هذا الدُّمُّ
والنهي.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟») هو موافق
للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا، أَنَّهُ إِذَا كَرِهَ شَيْئاً فَخَطَبَ لَهُ ذَكَرَ كَرَاهِيَتَهُ وَلَا يَعْيُنُ قَاعِلَهُ، وهذا من
عظيم حُلقته ﷺ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ الشَّمْنُ وَجَمِيعُ الْحَاضِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَبْلُغُهُ ذَلِكَ، وَلَا
يَحْضُرُ تَوْبِيخُ صَاحِبِهِ فِي الْمَلَأِ.

قوله: (رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا) قال العلماء: التَّبَلُّ

(١) في (ج): وعُمَيِّ.

(٢) في كمال المعلم: (٥٢٨/٤).

(٣) في الصفحة السابقة.

[٣٤٠٦] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: أَرَادَ عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أَنْ يَنْتَهَلَ، فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَارَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصَمِينَا.

[أحمد: ١٥١٤] [ونظر: ٣٤٠٥].

هو الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله تعالى، وأصل التبتل القطع، ومنه: مريم البتول، وقاطمة البتول؛ لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه: صدقة بتلة، أي: منقطعة عن تصرف مالها. قال الطبري: التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتشريع لعباده^(١).

وقوله: (رَدَّ عَلَيْهِ التَّبَتُّلُ) معناه: نهاه عنه، وهذا عند أصحابنا محمولٌ على مَنْ تَأَتَتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّكَاحِ وَوَجَدَ مَوْلَاهُ، كَمَا سَبَقَ إِضَاحُهُ، وَعَلَى مَنْ أَضُرَّ بِهِ التَّبَتُّلُ بِالْعِبَادَاتِ الْكَثِيرَةِ الشَّاقَّةِ. أَمَّا الْأَعْرَاضُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِنَفْسِهِ، وَلَا تَقْرِيبِ حَقِّ لَزْوَجَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، فَتَضَلُّهُ لَا حَرَجَ مِنْهَا، بَلْ مَأْمُورٌ بِهِ.

وأما قوله: (لَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمِينَا) فمعناه: لو أُذِنَ لَهُ فِي الْإِنْقِطَاعِ عَنِ النِّسَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مَخْلَاقِ الدُّنْيَا، لَأَخْتَصَمْنَا لَدَفْعِ شَهْوَةِ النِّسَاءِ لِمَعْنَا^(٢) التَّبَتُّلِ، وَهَذَا مُحْمَلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْظُرُونَ جَوَازَ الْإِخْتِصَاءِ بِاجْتِهَادِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ ظُهُمُ هَذَا مُوَافِقاً، فَإِنَّ الْإِخْتِصَاءَ فِي الْأَدَمِيِّ حَرَامٌ، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً، قَالَ الْبَغَوِيُّ^(٣): وَكَذَا يَحْرُمُ إِيخْصَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ، وَأَمَّا الْمَأْكُولُ فَيَجُوزُ إِيخْصَاؤُهُ فِي صِغَرِهِ، وَيَحْرُمُ فِي كِبَرِهِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) إجماع البيان - تفسير الطبري: (٣٧٧/٢٣).

(٢) في (خ) و(ص): لِمَعْنَا، وأثبت من (ع).

(٣) وهو قول الرافعي أيضاً، كما في المجموع: (١٧٧/٦).

(٤) قال المحافظ ابن حجر رحمه الله: ما أطلقه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر، قال

القرطبي في [المعجم: (٩٣/٤)]: وهو في غير بني آدم مشروع أيضاً في الحيوان، إلا لمتعة.

الدمم، أو قطع ضرر ذلك الحيوان. اهـ. فتح الباري: (١١٩/٩).

٢ - بَابُ نَذْبٍ مَنْ رَأَى امْرَأَةً فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ

أَوْ جَارِيَتَهُ فَيُؤَاقِعَهَا

[٣٤٠٧] ٩ - (١٤٠٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةَ لَهَا، فَفَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُفْلِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذَيِّرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ». (الترمذي: ٢٣١١٨).

[٣٤٠٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمَنْبَاهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «تُذَيِّرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ». (الحديث: ١٧٤٥٣٧).

[٣٤٠٩] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَسَ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَحْبَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ». (الترمذي: ٢٣٤٠٨).

بَابُ نَذْبٍ مَنْ رَأَى امْرَأَةً فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ

أَوْ جَارِيَتَهُ فَيُؤَاقِعَهَا

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُفْلِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذَيِّرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ»، وفي الرواية الأخرى: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَحْبَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ».

هذه الرواية الثانية مبينة للأولى، ومعنى الحديث: أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحرَّكت شهوته أن يأتي امرأته، أو جاريته إن كانت له، فيؤاقعها ليدفع شهوته، ويتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو

قوله **﴿١﴾**: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ» قَالَ الْعَلَمَاءُ: مَعْنَاهُ الْإِشَارَةُ إِلَى الْهَوَى وَالْدَّعَاءِ إِلَى الْفِتْنَةِ بِمَا جَعَلَ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى فِي نَفُوسِ الرِّجَالِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى النِّسَاءِ، وَالْإِلْتِدَادِ بِنَظَرِهِنَّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ، فَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالشَّيْطَانِ فِي دَعْوَتِهِ إِلَى الشَّرِّ، بِوَسْوَئِهِ وَقَزِيصَتِهِ لَهُ وَيُسْتَنْبِطُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهَا أَلَّا تَخْرُجَ بَيْنَ الرِّجَالِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَأَلَّا يَنْبَغِيَ لِلرَّجُلِ الْغَضُّ عَنْ نِسَائِهَا وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا مُطْلَقًا.

قوله: (تَمَعُّسٌ مَبْنِيَّةٌ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: التَّمَعُّسُ بِالْعَيْنِ لِمَهْمَلَةٍ: الدَّلُكُ.

وَالْمَبْنِيَّةُ بِمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ تَوْنٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ ثُمَّ دَاءٌ تَكْتَبُ هَاءٌ، وَهِيَ عَلَى وَزْنٍ: صَغِيرَةٌ، وَكَبِيرَةٌ، وَذَوِيحَةٌ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هِيَ التَّجَلُّدُ أَوَّلُ مَا يُوضَعُ فِي الدُّبَاغِ. وَقَالَ الْكَسَاوِيُّ: يُسَمَّى مَبْنِيَّةً مَا دَامَ فِي الدُّبَاغِ. وَقَالَ أَبُو عِيْنٍ ^(٢): هُوَ فِي أَوَّلِ الدُّبَاغِ مَبْنِيَّةٌ، ثُمَّ أُفِيقٌ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَ الْفَاءَ. وَجَمَعَهُ: أَفَقٌّ، كَقَفْقِيزٍ وَقَفْقَزٍ، ثُمَّ أُدْوِمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (أَنَّ السَّيِّئَةَ رَأَى امْرَأَةً)، ثَانِيًا، امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمَعَّسَتْ مَبْنِيَّةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ حَرَحَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ...» ^(٣) إِلَى آخِرِهِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا بَيَانًا لَهُمْ وَإِشَارَةً إِلَى مَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَمْعُوهَ، فَعَلِمُوهُمُ بِفَعْلِهِ وَقَوْلِهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَأْسَ لَطَلَبِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ إِلَى لُبْقَاعٍ فِي لَهَارٍ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَغَلَةً بِمَا يُمْكِنُ تَرْكُهَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا غَنِيَتْ عَلَى الرَّجُلِ شَهْوَةٌ يَضُرُّهُ بِالتَّأْخِيرِ فِي بَدَنِهِ، أَوْ فِي قَلْبِهِ وَبَصَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ص) وَ(ع) بِهَا لَهَا جَعَلَهُ.

(٢) فِي (ص) وَ(ع)، أَبُو عِيْنٍ، دَهْوَ تَصْغِيفٌ، وَالكَلَامُ مِنَ الْمُعْجَمِ (١٣٠/٢) وَالكَمَالُ الْمُعْجَمِ (٥٣١/٤)، وَيُظْهِرُ

شَرْيْبُ الْمُعْجَمِ لِأَبِي عِيْنٍ، لِقَدَمِ بْنِ مَالِكٍ: (٦٥/١) (أَقَى).

٣ - باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نُسَخ، ثم أُبِيحَ ثم نُسَخ،

واستقرَّ تحريمه إلى يوم القيامة

باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نُسَخ، ثم أُبِيحَ ثم نُسَخ، واستقرَّ تحريمه إلى يوم القيامة

أعدهم أن القاضي عياضاً رحمه الله بسط شرح هذا الباب بسطاً بليغاً، وأتى فيه بأشبهة نفيسة، وأشبهه يُخالف فيها، فأدبره أن تنقل ما ذكر^(١) مختصراً، ثم لذكر ما يُكفر عليه ويُخالف فيه، ولتنبه على المختار.

قال: قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة أنه نُسَخ، وانعقد لإجماع على تحريمه، ولم يُخالف فيه إلا طائفة من المعتدلة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها منسوخة ولا دلالة لهم فيها، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَسْتَعْمَلُوا مِنْهُنَّ فَفَاقُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ النساء: ٢٤، وفي قراءة ابن مسعود^(٢): ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِكُمْ﴾، وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يُحتجُّ بها قرآن ولا خبر، ولا يلزم العمل بها.

قال: وقد زعم: من نكح نكاح متعة تأبَّد نكاحه. وكأنه جعل ذكْر التَّأبُّد من باب شروط القامدة في النكاح، فإنها تُلغى ويصح النكاح.

قال المازري: والحنيفة الرواية في «صحيح مسلم» في النهي عن المتعة، فعليه أنه ﷺ نهى عنها يوم خيبر^(٣). وفيه: أنه نهى عنها^(٤) يوم فتح مكة. فإذن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة، وزعم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قادم فيها، قلت: هذا زعم خطأ، وليس هو تدقُّساً؛ لأنه

(١) في (ص) و(هـ): ذكره

(٢) كما في «مسلم بغيره مسلم» - (١٣١/٢)، وإليه - «مسلم» - (٥٣٤/٤)، وعزها لمرطبي في تفسيره: (٩١/٦) إلى

مهد الله بن عباس وابن بن كعب وابن جابر -

(٣) عن حديث علي عليه السلام: برقم: ٣٤٣٤.

(٤) في (ن): عنه، وهذا الرواية عن حديث سيرة الجهنبي عليه السلام: برقم: ٣٤٣٨، ينقل أن رسول الله ﷺ عن المتعة زمان

نهي عنها في غزوة تبوك، من رواية إسحاق بن رشد، عن الزهري، عن عبيد الله بن محمد بن^(١٦) علي، عن أبيه، عن علي^(١٧). ولم يتبعه أحد على هذا، وهو عبط منه، وهذا الحديث روى مالك في «الموطأ»^(١٨)، وسفيان بن عيينة، والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري، وفيه: (يوم حبر)، وكذا ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري، وهذا هو الصحيح.

وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سبرة، عن أبيه سفيان عن أبيه في حجة الودع^(١٩)، قال أبو داود: وهذا أصح ما روي في ذلك^(٢٠).

وقد روي عن سبرة أيضاً بإحاطة في حجة الودع، ثم نهى النبي ﷺ حينئذ عنها^(٢١) إلى يوم القيامة^(٢٢). وروي عن الحسن البصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء^(٢٣). وروي هذا عن سبرة جهلي أيضاً^(٢٤) ولم يذكر مسلم في روياته حديث سبرة تعيين وقت ولا في رواية أحمد^(٢٥) بن سعيد

(١٦) في (ج) عن: وهو لم يثبت، وينظر مصنف الطبري.

(٢٧) أوجه ابن أبي خيثمة في الترمذ مكيه - اسم ثلاث ٢٥٥٢ و٤٦١٤، ولي اسبق لثاني ٣٨٥١

(٢٨) يرقم ١٠٨٨٠، وهو هذه حديثه يرقم ٣٤٣١.

(٢٩) أبو داود ٢٠٧٢، وأخرجه أحمد: ١٥٣٣٨

(٣٠) سم أفق على قول أبي داود في اسمه، وذكره القاضي في «إكمال المعلم» (٥٣٦/٤)، والذي هو الصحيح مسلم، النهي

عليه في زمان الفتح، قال إسحاق بن حجر رحمه الله في «المختصر الحبر»: (٣٢٢/٣) ويحاط به بجواب

أحمد: أن يوم ذكر ذلك في حجة الودع، شهادة النبي والنجوم، بكثرة من حضره من الرجال

الثاني: حمال، أن يكون ينظر ذهن أحد رفته من فتح مكة إلى حجة الودع، لأن أكثر الروايات عن سبرة عليه السلام أن ذلك كان

في الفتح، والله أعلم.

(٣١) في (ص) و(هـ): عهد حينئذ

(٣٢) مسلم: ٣٤٢٠، وأخرجه أحمد: ١٥٣٤٤، وابن ماجه: ١٩٦٢

(٣٣) أخرجه عبد الرزاق في «مسننه»: ١٤١٠٠ عن معمر والحسن، وزاد فيه: ما جئت فيها ولا بعده.

(٣٤) أخرجه أحمد: ١٥٣٥١، وابن حبان: ٤١٤٧، وفيه: (خرجت مع رسول الله ﷺ فلما قضيت عمرته قال: لا تستمنعوا من

هذه نسائه، ورسول الله ﷺ من حجر والباب فقام يحصب الناس وهو يقول: «أبى الناس» أي قد أبنت لكم في

الاستنحاح في هذه النساء، ألا نادى الله فله حرم ذلك إلى يوم القيامة.

فليس فيه بشيء على أنها كانت عمرة بنفسه، ولكن قال ابن حجر في «المختصر الحبر»: (٣٢١/٣). وقد جتمع من

الأحاديث في ذلك تحريمها أقوال ستة أو سبعة، نذكرها على الترتيب الزمني:

الأول عمرة لقيامة، وثانيتها ما رواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث سبرة بن عبد، وذكر الحديث

لسابق. وينظر «إكمال المعلم»: (٥٣٦/٤).

الدارمي، ورواية إسحاق بن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها: (يوم فتح مكة)، قالوا^(١): وذكر الرواية بسبب احتها يوم حجة الوداع خطأ، لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا غزوية، وأكثرهم حجوا بنسبتهم، والصحيح أن الذي جرى في حجة الوداع صجره لنهي، كما جاء في غير رواية، ويكون تجديد لله الهني عنها يومئذ لاجتماع الناس، وليس له لشاهد الغائب، ولتعمد الدين وتقرر الشريعة، كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبث تحريم المتعة حيث لا لقوله: «إلى يوم القيامة».

قال القاضي^(٢): ويحمل ما جاء من تحريم لمتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، أنه جلد الهني عنها، في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطن فيه، بل هو ثبت من رواية الثقات الأئمة، لكن في رواية سفيان أنه نهى عن المتعة، ومن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر^(٣)، فقال بعضهم: هذا لكلام فيه انفصال، ومعه: أنه حرم المتعة ولم يبين^(٤) ومن تحريمها، ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية يوم خيبر. فيكون (يوم خيبر) لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة، لجمع بين الرويات، قل هذا القائل: وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان بمكة، وأما لحوم الحمر فيخبر بلا شك.

قال لقاضي: وهذا حسن لو ساعدته سائر الروايات عن غير مفيان، قال: والأولى ما قلناه أنه قرر التحريم، لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، فيحمل أن النبي ﷺ أباحها لهم للضرورة بعد تحريم، ثم حرمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرمها يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً، وتسقط^(٥) رواية إباحته يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة النبي، وإنما روى الثقات لأبواب

(١) في (ج): قال، والمثبت موافق لما في إكمال المعلم: (٥٣٦/٤)

(٢) في إكمال المعلم: (٥٣٦/٤) وما سيأتي من نقولات عنه من الموضح نفسه

(٣) أخرج هذه رواية بهذا للحد البخاري ٥١١٥، ولعلها عند مسلم ٣٤٣٣ عن عبيد الله بن أبي ربيعة عن النبي ﷺ يوم من كان الحمر

يوم خيبر، ومن لحوم الحمر الأهلية

(٤) في (ج): لم يبين.

(٥) في (ج): أو تسقط

عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة لوائح إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من أنه انتهى عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وشأعاً له كما سبق.

وأما قول المحسن: ^(١) إنما كانت في عمرة القضاء، لا قبلها ولا بعدها. فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم خيبر، وهي قبل عمرة القضاء، وما جاء من ربحتها يوم فتح مكة، ويوم أوصاس، مع أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سبرة لجهني، وهو روي الرويات لأخر، وهي أصح، فبترك ما خالف الصحيح، وقد دل بعضهم: هل مما تدار له التحريم والإباحة والمسح مرتين، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي ^(٢).

وأنصوب لمختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، فكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حُرمت يوم خيبر، ثم أبيعَ يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس، لاتصلهم، ثم حُرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤثماً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم، ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر لتأييد، وإن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد لتحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والمقاضي ^(٣)، لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز سقاطها، ولا دمج يمنع تكرير الإباحة، والله أعلم.

قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا مبراث فيه ^(٤)، ولذا فيها بعضٌ بنقضه لأجل من غير طلاق، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع سببها إلا الرواض، وكان ابن عباس يقول بإباحتها، وروي عنه أنه رجع عنه ^(٥).

(١) قوله: إنما سقط من (من) و(لا)

(٢) في (ج) المازري، وانظر كلام القاضي في الإكمال المعلم: (٥٣٧/٤)

(٣) المعلم: (١٣١/٢)، والإكمال المعلم: (٤/٥٣٥).

(٤) في (س) (لا) إنما سقط من (من) المعلم: (٥٣٧/٤)

(٥) ورد عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: هل تكرى ما صنعت، وما فعلت؟ وقد ساربت بكركك، وقالت فيه بغيره، قال: وما فعلت؟ قلت: قالوا:

قد قلت لشيخ لساطد نجيبه يا صاحب هذا في كتابه عديم

قوله: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حُكِمَ بهطلانه، سواء كان قبل الدخول أو بعده،
ولا ما سبق عن زعفران.

قال نقاضي: واجمعوا على أن من نكح لكاحا مطلقا، ونيته ألا يمكث معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح حلال، وليس فنكاح متعة، وإنما فنكاح المتعة م وقع بالشروط المذكورة، لكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق لباس. وشهد الأوزاعي نقض: هو فنكاح متعة، ولا خير فيه^(٢). والله أعلم.

فَوَيْهِ (فَقُلْنَا: أَلَا نَسْخِصِي؟ مِنْهَا لَنَا عَنْ ذَلِكَ) فِيهِ مَوَاقِفُ لِمَا فَتَعَمَّهُ فِي بَابِ لِسَانِي مِنْ تَحْوِيلِ
إِخْتِصَاءِ^(٣١)، لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِي لِلَّهِ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ قُتْعِ ائْتِثْلٍ - وَتَعْلِيلِ الْحَيَوَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[illegible]

43. (c) 100

(٥٣٧/٤) : ١٩٨٢م (٦)

(٣) فهو (ص): الحصى، قد في فتح العروس: (تخصي)، (وحصه: شحمته) كتاب: حكد في سائر نسخ، وهو صحيح لأنه عيمه، لا يوجب جية غنى. يقال: مثل - العثر -، والحصى: ينضح منصوب. لغة في الحصى: ينكب بعدد، وأما شحمته: هو شرج النخعي، والمثلية غلبة - الحقد.

ثُمَّ رَخَّصَ لَكَ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثُّوبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَحْتَسِبُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُنْفَعِينَ﴾ [سورة ٨٧]، [أحمد: ٣٩٨٦]،

وابن جاري ٢٤٦٥.

[٣٤١١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّتِ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ. [الحارثي ٥٠٧٥]

لوسطر: ٣١١٠.

[٣٤١٢] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادِ، قَالَ: كُنَّا وَنَحْنُ شَهَابٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَسْتَخْصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: تَغْرُو.

[أحمد ٤٩١٣] [والله ٣٤١٠].

[٣٤١٣] ١٣ - (١٤٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَّمَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَمِنَا مُنْذِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، يَعْنِي مَتَاعَةَ النِّسَاءِ. [أحمد: ٤١٧٣٤] [والله ٣٤١٤].

[٣٤١٤] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْنِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قوله: (رَخَّصَ لَكَ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثُّوبِ) أي: بالثوب وغيره مما تترصص به. وقوله: (ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ﴾ [السورة ٨٧]) فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد إباحته، كقول ابن عباس: وأنه لم يبلغه نسخها.

قوله: (وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْنِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وهو ابن القاسم - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَجَابِرٍ) هكذا هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها، ذكر الحسن بن محمد، بن قال: عن عمرو بن دينار، عن سمية وجابر^(١)، وذكر

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ. [الحمد: ١٦٥٠٤، والبيهقي: ٥١١٧-٥١١٨].

[٣٤١٥] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَمْسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتَعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ وَعُمَرُ [الحمد: ١٥٠٧٣].

[٣٤١٦] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الثَّمَرِ وَالذَّقِيقِ الْإِيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ فِي شَأْنِ عُمَيْرِ بْنِ حُرَيْثٍ. [بغ: ٣٤١٥].

المزري أيضاً أنَّ النسخَ اختلعت فيه، وأنه ثبت ذكرُ الخمس في رواية ابن مهران، وسقط في رواية الحلودي^(١). وسبق^(٢) بيانُ أُمِّية بنِ إسحاق، وأنه يجوزُ مَنَزَعُ سَطَام، وتركُ صرفه، وأنَّ الباءَ تكسر وقد تفتح، والقَيْسِيُّ بالشين المعجمة.

قوله: (عن جابر بن عبد الله وسَمِعَهُ بن الأَكْوَع، غالا. خرجَ عليهما مُتَدَي رسول الله ﷺ، فقال إنَّ رسول الله ﷺ^(٣) قد أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتَعُوا)، وفي الرواية الثانية عن سلسلة وجدير: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ).

لقوله في الثانية: (أَنَّا) يحتمل أَتَانَا رسوله ومناديه، كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أَنَّهُ ﷺ مرَّ عليهم، فكانَ لهم ذلكَ بلسانه.

قوله: (اسْتَمْتَعْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ وَعُمَرُ) وهذا محمولٌ على أَنَّ الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يُلْغَ النسخُ.

وقوله: (حتى نُهَانَا عَنْهُ عُمَرُ) يعني حينَ بُلْعِهِ النسخَ، وله سبقٌ يوضحُ هذا.

قوله: (كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الثَّمَرِ وَالذَّقِيقِ) القُبْضَةُ: بضم الغاف وفتحها، والضم أفصح، قال

(١) السمع: (١٣٢/٢).

(٢) (٢٩٠/١).

(٣) قوله: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مقدر من (من).

[٣٤١٧] ١٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ أَبُ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ سِ وَأَبْنُ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلْنَا هُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عَصِمٌ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا. [الطحاوي: ٣٤١٧].

[٣٤١٨] ١٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ يَسَافِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. [الجامع: ١٦٥٥٢].

[٣٤١٩] ١٩ - (١٤٠٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أُوْذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَقِظَاءُ، فَمَرَضُنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَدَلْتُ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَهَلْ

الجوهري - الفُبْضَةُ - الصم: ما قبضت عليه من شيء. يقال: أعطاه فُبْضَةً من سويق أو تمر، قال: وريتها فتح^(١).

قوله: (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) ذكرنا مراراً أنه منسوب إلى جده لأعلى أبي نجرة الصحابي^(٢).

قوله: (رَخَّصَ رسول الله ﷺ عام أُوطَاسٍ في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها) هذا تصريح بأنها أصبحت يوم فتح مكة، وهو يوم أُوطَاسٍ شيء واحد - وأوطاس: وهو بالطائف، ويُصَوَّفُ ولا يصرف، فمن صرفه أَرَادَ الْوَادِي وَالْمَكَانَ، ومن لم يصرفه أَرَادَ الْبُغْمَةَ، كما في لفظنا، وأكثر استعمالهم له غير مصرفي.

قوله: (الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ) هو بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة.

قوله: (فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَقِظَاءُ) أما البكرة فهي الفتية من الإبل، أي: الشابة القوية. وأما العَقِظَاءُ، فيفتح العين المهملة وإسكان الياء المثناة تحت وبطاء مهملة وياء مد، وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام، والعَقِظُ بفتح العين ولياء، طول العنق

(١) (اصحاح) (قبض).

(٢) (٣/٢١٠)

صَاحِبِي: رَدَّيْ، وَكَانَ رِذَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رَدَّائِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِذَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبْتُهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أَعْجَبْتُهُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَلَيْسَ وَرِثَاؤُكَ بِكَفِيَّتِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهَا». [أحمد: ١٥٣٤٩].

[٢٤٢٠] - (٢٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا عُمَرَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ عَزَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَدَقْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَزَجَلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ بُرْدَةٍ، فَبُرِدِي خُلِقَ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَرَى بِأَعْلَاهَا فَتَلَقَّنَا فَتْدَةً مِثْلَ الْبَكْرَةِ الْمُقَطَّطَةِ، فَقُلْتُ: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَخْبِعَ مِنْكَ أَحَدٌ؟ قَالَتْ: وَمَنْذَا تَبْدُلَاب؟ فَتَشَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلَ بُرْدَةٍ، فَجَعَلْتُ تَنْظُرُ إِلَى الرُّجُلَيْنِ، وَرَأَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا،

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهَا» هكذا هو في جميع النسخ: «التي يَتَمَتَّعُ، لِيُحَلِّ»، أي: يَتَمَتَّعُ بِهَا، فحذف (بها). للدلالة الكلام عليه، أو وقع ((يَتَمَتَّعُ)) موقع: يَبْشُرُ. أي: يَبْشُرُهَا، وحذف المفعول

قوله. (وهو قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ) هي فتح الدال المهملة، وهي القبيح في الصورة.

قوله. (فَبُرِدِي خُلِقَ) هو بفتح الهمزة، أي: قَرِيبٌ مِنَ الْيَابِلَى.

قوله. (فَتَلَقَّنَا فَتْدَةً مِثْلَ الْبَكْرَةِ الْمُقَطَّطَةِ) هي معن مهمة مفتوحة وتونين الأولى مفتوحة وبطاء بين مهملتين. وهي كالتعطاء، وسبق يابها، وقيل: هي العلوية فقط: والمشهور لأول.

قوله: (تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا) هو بكسر العين، أي: جانبها، وقيل: من رأسها إلى وركها. وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود.

(١) في (ع): وأوقع، وبالحديث من (ص) و(ها)

قَالَ: إِنَّ مُرَدَّ هَذَا خُلُقٌ، وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ، فَتَقُولُ: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ سَتَمَتَّعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (الترمذي: ٣٤٢١).

[٣٤٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو لُثَعْمَانَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدَمَ الْفَتْحِ إِلَى سَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَشْرٍ، وَزَادَ: فَأُتِيَ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنَّ مُرَدَّ هَذَا خُلُقٌ مَخْج. (احمد: ١٥٢٤٦).

[٣٤٢٢] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِلَيَّ قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيَحِلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

قوله: (إِنَّ بُرْدَ هَذَا خُلُقٌ مَخْج) هو بمعنى مفتوحة وجاء مهملة مشددة، وهو البلي، ومنه: مَخَجٌ لَكَتَابٌ، وَفِي يَدَيْهِ وَفِي زَمَنِ.

قوله ﷺ: «قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيَحِلِّ سَبِيلَهُ»^(١)، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والحد في حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ، كحديث «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ قُرُورُهَا»^(٢)، وعنه التصريح بتخريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يعين تأويل قوله في الحديث السابق: «أَنْتُمْ كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ إِلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»^(٣)، أنه لم يبلغهم الناسخ كما سبق. وفيه أنه لمهر لذي كان أعطاه يستقر له، ولا يحل أخذ شيء منه وإن فارقتها قبل لأجل لمسمى، كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر^(٤) المسمى بالوطء، ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده.

(١) في (ع): مينة.

(٢) أخرجه مسلم: ٤٠١.

(٣) في (ص) و(ع): التصريح بتخريم.

(٤) في (ص): والوطء.

[٣٤٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُحَيْمٍ.

[٣٤٢٤] ٢٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَلِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ غَاشِ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلَتْ مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نُخْرَجْ مِنْهَا حَتَّى لَهَاكَ عَنْهَا.

[٣٤٢٥] ٢٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رِبْعَ بْنَ سُرَّةٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سُرَّةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّ لَبِيَّ اللَّهِ ﷺ غَاشِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالتَّمَتُّعِ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لَبِيٍّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا حَارِثَةَ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، كَانَتْهَا بِكَرَّةٍ عَيْطَاءُ، فَحَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْتُ عَلَيْهَا بُرْدِي، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي، فَامْرَأَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنْ مَعَنَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَافِهِنَّ. (الطبر ١٣٤١٩).

[٣٤٢٦] ٢٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ لُحَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُتْعَةِ. (الحمد ١٦٥٣٥٠).

[٣٤٢٧] ٢٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ. (الحمد ٢١٥٣٣٧).

[٣٤٢٨] ٢٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمَتُّعَ بِرُؤُوسِ أَحْمَرَيْنِ. (الطبر ٢١٥٣٣٧).

قوله: (فامرأت نفسها ساعة) هو بهزلة ممدودة، أي: شاورت نفسها وأفكرت في ذلك، ومنه قوله:

تعالى: ﴿لَا تَمْنُنْ بِالْعَنَاءِ بِمَنْ يَخْلُقُكَ﴾ (القصص ٤٢٥).

[٣٤٢٩] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَوْملَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ إِنَّ نَاسًا - أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ - يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ - يُعْرَضُونَ بِرِجَالٍ - فَتَادُهُ فَقَالَ : إِنَّكَ لَجَلْفٌ جَدِبٌ ، فَتَعْمِرِي لَقَدْ كَانَتْ لِمُتْعَةٍ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : فَجَرَّبَ بِنَفْسِكَ ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ مَعَلَّتْهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيِّفٍ أَنَّ بَيْنَا غَوْ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ ، فَأَمَرَهُ بِهَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ لَأَنْصَارِي : مَهْلًا ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ هُوَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : إِنَّهَا كَانَتْ

قوله : (إِنَّ نَاسًا - أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ - يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ ، يُعْرَضُونَ بِرِجَالٍ) يعني يُعْرَضُونَ بِابْنِ عِيَّاسٍ ،

قوله : (إِنَّكَ لَجَلْفٌ ^(١) جَدِبٌ) الْجَلْفُ بكسر الجيم ، قال ابن السكيت وغيره : الْجَلْفُ هو الْجَوَانِي ^(٢) ، وعلى هذا ^(٣) قيس : إِذْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا توكيداً لاختلاف اللفظ . والجاني هو غلب الطبع ، القليل الغم والعلم ، ولأدب ، يُعْجِدُهُ عَنْ أَهْلِ ذَلِكَ .

قوله : (فَوَاللَّهِ لَئِنْ مَعَلَّتْهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ) هذا محمول على أنه أبيع ثم نسج لها ، وأنه لم يبق شيء في تصريحها ، فقال : إِنَّ فَعَلْتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَوُطِنْتُ فِيهَا ، كَتَبْتُ زَانِيَةً ، وَرَجُمْتُ بِالْأَحْجَارِ الَّتِي يُرْجَمُ بِهَا الزَّانِي .

قوله : (فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيِّفٍ) سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي ، سمَّاهُ بِسَيْفِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ فِي أَهْلِيهِ اللَّهِ ^(٤) .

(١) أي (نح) - جلف .

(٢) الإصباح المتعلق به ١٧ وفيه : المفسد : الأعرابي لجاني .

(٣) أي (نح) : وهذا .

(٤) أخرجه بخاري . ٣٧٥٧ ضمن حديث عروة مؤيد وفيه : احتجني أخو سيفك من سيف الله حتى فتحه الله عليه .

رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدِّمِ وَلَحْمِ الْجَنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الْمَدِينُ وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رَبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ زَيْدٍ أَخْمَرَيْنِ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ. [نظر: ٣٤٢٧].

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ. [٣٤٣٠] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَقْعَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَهْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَقَالَ: «أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَهْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ». [نظر: ٣٤٢٧].

[٣٤٣١] ٢٩ - (١٤٠٧) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنَيْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِلْسِيَّةِ [مكرر: ٥٠٠٥] [لبحري: ٤٧١٦] [واظن: ٣٤٣٢].

قوله: (نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِلْسِيَّةِ) قوله: (الإنسية) صبطوه بوجهين: أحدهما: كسر الهمزة وإسكان النون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية الأكثرين^(١).

وفي هذا الحديث تحريمُ لحومِ الحمرِ الإنسية، وهو مذهبنا ومنهجه العلماءُ كافةٌ إلا طائفةً يسيرةً من السلف. فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروى عنهم تحريمه، وروى عن مالك كراهته وتحريمه.

(١) الإكمال الصلح: (٤) (٥٤٤)

[٣٤٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصُّبَيْحِيِّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ نَائِيٌّ، نَهَانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ. [نظر ٣٤٣٣].

[٣٤٣٣] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثْمٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ بِنِ عُمَيْيَّةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ [أحمد: ٥٩٢، والبخاري: ٥١١٥].

[٣٤٣٤] ٣١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَدَسٍ يُلَكِّنُ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلَاكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. [البخاري: ٦٩٦٤، والنظر ٣٤٣٣].

[٣٤٣٥] ٣٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. [نظر ٣٤٣٣].

قوله: (إِنَّكَ رَجُلٌ نَائِيٌّ) هو لحائر لذهب عن الطريق المستقيم، والله أعلم.



٤ - [باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح]

[٣٤٣٦] - ٣٣ - (١٤٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْيَسِيُّ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الرَّزَّازِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . أحمد : ٩٩٥٢ ، وبيهقي : ٥١٠٩ .

[٣٤٣٧] - ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بن المَهَاجِرِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ جِرَّادِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ : الْمَرْأَةُ وَعَمَّتُهَا ، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتِهَا . المص : ٣٤٣٦ .

[٣٤٣٨] - ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بن مَعْنٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَيْزِ - قَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ : مَدَنِيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن حَنْفٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ قَبِيصَةَ بن ذُوَيْبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخِ عَلَى الْخَالَاتِ » . المص : ٣٤٣٦ .

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قوله ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . وفي رواية : « لَا تُنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخِ عَلَى الْخَالَاتِ » .

هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم لجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها . سواء كانت عمّة وعمة حقيقة، وهي أخت الأب، وأخت الأم، أو مجازية^(١) وهي أخت أبي الأب، وأبي

(١) أي (خ) : المرأة

(٢) أي (خ) - ومجازية

[٣٤٣٩] ٣٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي قَيْصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ الْكُفَيْيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا . قَالَ بَنُ شِهَابٍ : فَتَرَى خَالََةَ أَبِيهَا وَعَمَّةَ أَبِيهَا بِذَلِكَ لَمَنْزِلَةٍ . (مسند أحمد ٩٢٠٣ ، وصحاحه ٥١١٠) .

[٣٤٤٠] ٣٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا» . (مسند أحمد ٧٤٦٣ ، وصحاحه ٣٤٢٦) .

[٣٤٤١] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي سُهَيْبُ بْنُ مَسْعُودٍ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ يَحْيَى : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . (مسند أحمد ١٩٤٦٦) .

[٣٤٣٩] (١٠٠) .

الجد وإن علا ، أو أخت أم الأم ، وأم الجدة ، من جهتي الأب والأم وإن علت ، فكلهن حرم^(١) بإجماع العلماء ، يحرم الجمع بينهما .

وقالت طائفة من الخوارج والشيعة : يجوز ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿وَأَيْتَلَّ لَكُمْ مَا وَدَّ أَنْ يَتَلَّ﴾ [النساء ٢١] . واحتج الجمهور بهذه الأحاديث ، وحضروا بها الآية ، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد : لأنه ﷺ مبین لدنس ما أبهر إليهم من كتاب الله . وأما الجمع بينهما في الزواجة بملك اليمين فكذلك ، فهو حرم عند العلماء كافة ، وعند الشيعة مباح ، قالوا : ويباح أيضاً الجمع بين الاثنين بملك اليمين ، قالوا : وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء ٢٣] إنما هو في النكاح . وقد لعنوا كافة ، هو حرم كل نكاح ، لعموم قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ، وهوهم^(٢) أنه محتمل بالنكاح لا يقبل . بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح وبملك اليمين جميعاً ، وما يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النساء ٢١] ، فإن معناه : أن ملك اليمين يحل وصفاً بملك اليمين لا نكاحاً ، وإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها . والله أعلم .

(١) حرم : حرام : ليس في (ع) و(هـ) .

(٢) هي (ج) . قوله

[٣٤٤٢] ٣٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تَنْكُحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِي صَحْفَتَهَا، وَلَتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا». [أحمد ١٠٣٤٦]

وأما باقي الأقارب، كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوهما، فجائز عندنا وعند العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرّمه، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأُولَ لَكُمْ مَا وَدَّاعَالِيكُمْ﴾، والله أعلم.

وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها، فجائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقام الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأُولَ لَكُمْ مَا وَدَّاعَالِيكُمْ﴾.

وقوله ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ امْرَأَةٍ وَخَالَاتِهَا، طَاهِرٌ فِي تِلْكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِذْ يَنْكِحُ الشَّيْخَ مَعًا، أَوْ تَقْدِمُ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، فَاجْمَعُ بَيْنَهُمَا حَرَامٌ كَيْفَ كَانَ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَوْدَ وَغَيْرِهِ: «لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى»^(١) لكن إن عقد عبيهم معاً بعقد واحد فنكحهم باطل، وإن عقد على إحدهما ثم الأخرى، فنكاح الأولى صحيح ونكاح الثانية باطل، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ» هكذا هو في جميع النسخ: «ولا يسوم» بالواو، وهكذا فيخطب» مرفوع، وكلاهما لمظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن حيز لشارع لا يتصور وفزع خلافه، والمهي قد تقع مخالفته، فكان المعنى: عامسوا هذا النهي معاملة الخبر المتيحّم.

وأما حكم الخِطْبَةِ فسيأتي في بابها قريباً^(٢) إن شاء الله تعالى. وكذلك يسوم في كتاب بيع^(٣).

قوله ﷺ: «وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِي صَحْفَتَهَا، وَلَتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا».

(١) أبو داود: ٢٠٦٥، وأخرجه أحمد: ٩٥٠١، والترمذي: ١٦٥٥ من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) بعد الباب الثاني.

(٣) ص ٢٧٨ من هذا الجزء.

[٣٤٤٣] ٣٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ دَوْدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، أَوْ أَنْ تُسَالَّ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى مَا فِي صَحْفَتَيْهَا ، فَإِنْ أَلَّاهُ رَزَقَهَا . [ص ٣٤٤٢]

[٣٤٤٤] ٤٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ تَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ تَافِعٍ - قَالُوا : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَسَمَّتِهَا ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا . [ج ١ ص ٧١٣٣] [ص ٣٤٣٦]

[٣٤٤٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ : حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ بَشَّاءٍ . [ص ٣٤٣٦]

يجوز في «تسأل» الرفع والكسر ، لأول على الخير لذي يؤدبه سهي ، وهو المناسب لقونه ﷺ فبه : «لا يخطب... ولا يسوم» والثاني على النهي ، لتحقيقي .

ومعنى هذا الحديث نهى للمرأة لأجنبية أن تسأل الزوج صلاح زوجته ، وأن يتكهنه ويصير لها من نفقته ومعروفه ومعدناته ونحوه ما كان للمطلقة ، فعبر عن ذلك ب«كثرة» ما هي الصُّحُفَةُ مجازاً . قال لكسائي : وأكثأت^(١) الإماء كبيتته ، وكماثته وأكثأته أمثله . ولعمري «أاحتها» غيرها ، سواء كانت أختها من النسب ، أو أختها^(٢) في الإسلام ، أو كفارة .



(١) في (ج) «لا كثأته» والمثبت مرادف له في «الجمع» جمعهم ، (٤) ٥٥٠) ومنه أحد سروري قول الكسائي . ومعها «كسائي» كماث ، لإماء كبيتته ، وأكثأت لفيء إناثه كما في «تهذيب اللغة» (١٠) ٢١٠) ، ولا تصحح «كثأته» ، ولا «كثأته» . «كثأته» .

(٢) في (ج) : «أختها» .

٥ - [باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته]

[٣٤٤٦] ٤١ - (١٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بِنْتُ عُمَرَ بِنْتُ سُبَيْهِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَنَانَ بْنِ عُثْمَانَ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَدًا: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ» [أحمد ٤٠١].

باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته

قوله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ» ثم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرِمٌ، أو وهو حلال، فاختلَفَ العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم، فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم، واعتمدوا أحديث به. وقال أبو حنيفة والكويتيون: يصح نكاحه، لحديث ميمونة.

وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أحسنها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً. وهكذا رواه أكثر الصحابة، قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقضية لعلقتهم به، بخلاف ابن عباس؛ ولأنهم أضبط من ابن عباس وأكثر.

الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في النحر وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم: مُحْرِمٌ، وإن كان حلالاً، وهي لغة شائعة معروفة، ومنه بيت لمشهور:

قتلوا ابن عفان الخليقة مُحْرِمًا^(١)

أي: في حرم المدينة.

(١) حديث أبي رافع رضي الله عنه أخرجه أحمد: ٢٧١٩٧، والترمذي: ٨٥٧.

(٢) بيت لعمري النعمري ومعه.

[٣٤٤٧] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ تَافِعٍ: حَدَّثَنِي نُبَيْهَةُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَحْطُبُ بَنَاتِ شَيْبَةَ بْنِ هُثَمَانَ عَلَى أَبِيهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوَسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَعْرَابِيًّا: «إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ»: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ هُثَمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

[أحمد: ٢٥٣٥]

والثالث: أنه تعذر من القول والفعل، ولصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح «قول» لأنه يعتد به إلى الغيرة، ولعل قد يكون مقصوداً غيره.

ولربح: جواب جملة من أصحابنا أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما يخص به دون الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا. ووجه الثاني: أنه حرم في حقه كغيره، وليس من الخصائص^(١).

وأما قوله ﷺ: «وَلَا يُنْكَحُ»، فمعناه: «وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَاةً». قال العمدة: سببه أنه لما منع في مثل الإحرام من لعقد لنفسه، صدر كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظاهر هذا المصنف أنه لا فرق بين أن يزوجه بولاية خاصة، كالأب والأخ ولعم ونحوهم، أو بولاية عممة، وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوجه المحرم بالولاية العامة؛ لأنها تستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم تزويج لعمته بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام نهى تحريم، فلم يعقد لم يعقد، سواء كان للمحرم هو الزوج أو الزوجة^(٢)، أو اتفقا لهما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان ولولي محليين، وكل الوالي^(٣) أو الزوج محرماً في العقد لم يعقد.

وأما قوله ﷺ: «وَلَا يَحْطُبُ»، فهو نهى تنزيه ليس بحرام.

(١) ينظر الإكمال للمصنف، (٤/ ٥٥٦ - ٥٥٧).

(٢) في (ج): إلا

(٣) في (ص): (و) الزوج والزوجة.

(٤) في (ج): وكل الوالي.

[٣٤٤٨] ٤٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسْمَانَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الْحَطَّابِ زَيْنَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّادٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي بَنِی عَثْمَانَ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ». [أخر ٣٤٤٦].

وكذلك يُكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلّون، وقال بعض أصحابنا لا ينقض شهادته؛ لأنَّ الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي، والصحيح نفي عنه الجمهور انعقاده.

قوله. (حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك، عن نافع، عن نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُرَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ)، ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن نُبَيْهِ، قال: (تَقَعَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ) هكذا قال حماد. عن أيوب، في رواية^(١) (بنت شيبَةَ بن عثمان). وكذا قال محمد بن راشد، عن عثمان بن عمر^(٢) القرشي، ورعِمَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ^(٣) أَنَّهُ «صُوبَ»، وَأَنَّ مَالِكًا وَهَمَّ فِيهِ، وَقَالَ لَجَبَّوْرٌ: بِنْتُ قَوْلِ مَالِكٍ هُوَ الصَّوَابُ، فَإِنَّهَا بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ بِنْتُ عَثْمَانَ الْمُصَنَّبِي، كَذَا حَكَاهُ^(٤) لِدَاوُدَ تَقَعَنِي^(٥) عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ.

قال القاضي. ولعلَّ مَنْ قَالَ: شَيْبَةُ بْنُ عَثْمَانَ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، فَلَا يَكُونُ خَصًّا، بَلِ الرِّوَايَاتُ مِنْ صَحِيحَتَيْنِ، أَحَدَاهُمَا حَقِيقَةٌ، وَالْأُخْرَى مُجَاز. وَذَكَرَ^(٦) الزَّيْبِرُ بْنُ سَكَارٍ أَنَّ هَذِهِ بِنْتُ تَسْمَى: أُمَةُ الصَّحِيَّةِ.

وَعَمَّ تَعْنِي وَفَعَّ فِي إِسْنَادِ رِوَايَةِ حَمَادٍ عَنْ أَيُّوبَ، رِوَايَةُ أَرْبَعَةٍ نَاعِلِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهَمَّ أَيُّوبُ لِسُخِّيَّاتِي، وَنَفَعَ، وَنُبَيْهِ، وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ، وَقَدْ كُفِّتْ عَلَى مَذَاهِرٍ كَثِيرَةٍ لِهَذَا سَقِيتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَقَدْ أَلْفَدْتُهَا فِي جُزْءٍ مَعَ رِوَايَاتِ الصَّحَابَةِ.

(١) في (ج) وفي رواية.

(٢) في (ص) و(ع) عمرو بن وهب تصحيحه.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من سنة ٤٠٠ ر. في غير من كتب أبي داود رحمه الله.

(٤) في (ج): كما رواه.

(٥) في (أ) حديث أبي خولف فيها مائة: ٣٤.

(٦) في (ج): وكذا، ينتظر إكمال المعجم (٤/ ٥٥٣).

[٣٤٤٩] ٤٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو لَتَفِدُو زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ بِنِ عُبَيْتَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِيهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ». (المصدر: ٤٩٩).

[٣٤٥٠] ٤٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ بِنْتَ طَلْحَةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ لِحَاجٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهِ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأُجِبْ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَلَا أَرَأَيْكَ عِزًّا جَدِيًّا! إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ». (انظر: ٣٤٤٦).

[٣٤٥١] ٤٦- (١٤١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَشُعَايُ الْحَطَّيْ. جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي لَشَعْنَاءٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. (المصدر: ١٢١٩، وابيضاري: ١٥١١٥).

رَدَّ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ.

[٣٤٥٢] ٤٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ - أَبِي الشَّعْنَاءِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. (انظر: ٣٤٥١).

قوله (فقال له أبان: ألا أراك عراقياً جافياً) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: (عراقياً)، وذكر القاضي أنه وقع في بعض الروايات: (عراقياً) وفي بعضها: (أعراقياً)، قد. وهو لصواب، أي: جاهلاً بالسنة، ولا عراقياً هو ساكن البادية، قد. و(عراقياً) هنا خصاً، إلا أن يكون قد عُرف من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم: فيصح. عراقياً، أي: جاهلاً بمذهبهم في هذه، جاهلاً بالسنة^(١). والله أعلم.

[٣٤٥٣] ٤٨ - (١٤١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرَاةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ خَالِدٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ. [أحمد - ٢٦٨٢٨ - ع ١٠٠].



خُشِّي يَأْذُنْ أَوْ يَشْرِكْ]

[٣٤٥٥] ٥٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى
 لِقَائِهِ - قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ . »
 [احمد : ١٥٧٧٢ ، و ابوداود : ١٥١٤٢ .]

[٣٤٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو كَدَمٍ الْجَحْدَرِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ،
بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ . ١٠٨٨ هـ . ٤٢٥٥ .

[٣٤٥٨] ٥١ - (١٤١٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الدَّقْدَقُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ زُهَيْرُ:
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ
 حَاضِرٌ لِبَدًا، أَوْ يَتَدَجَّشُوا، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،
 وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِيُكْتَنَى مَا فِي بَنَاتِهَا، أَوْ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا. رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ دِيْنَانٍ:
 وَلَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. (الجمعة: ٧٧٤٨، ١٢٠٠، ٧١٤٥).

حتى ياذن أو يترك

قوله **﴿٥٥﴾**: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه»، ولا يَخْطُبُ بعضكم على خطبة بعضٍ». وفي رواية: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يَخْطُبُ على خطبته، إلا أن يَأْذَنَ له». وفي رواية:

[٣٤٥٩] ٥٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مَنْ وَهَبَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعِ الْمَرْءُ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِنَازٍ، وَلَا يَخْطُبِ الْمَرْءُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تُسَالِ الْمَرْءُ خَلِيقَ الْآخَرَى لِنُكْتِفَى مَا فِي إِنْثَانِهَا» [البحري ٢٢١٦٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٠] ٥٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، «ثُمَّ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: «وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ» . [احمد ١٧٧٠٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦١] ٥٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - أَخْبَرَنِي لُعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَتِهِ» . [احمد ٩٣٣٤ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٢] ٥٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ وَشُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). [احمد ١٠٨٥٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: «عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخُطْبَةِ أَخِيهِ» . [احمد ١١٠٨٤٩ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٤] ٥٦- (١٤١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُفْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاجَى عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ» . [احمد ١٧٣٢٨].

«الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاجَى عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَتِهِ حَتَّى يَذَرَ»

هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح لمخاطب بالإجابة، ولم يأذن ولم يترك، فهو خطب على خطبته وتزوج، ولهذا هذه عصى. وصح النكاح ولم يمسح، هذا مذهبا ومذهب الجمهور. وقال داود: يمسح النكاح. وعن مالك رويته كالمذهبيين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يمسح قبل الدخول لا بعده.

أما إذا عارض له بالإجابة ولم يصرح، ففي تحريم الخطبة على خطبته قولان للشافعي: أصحهما لا يحرم. وقال بعض المكية: لا يحرم حتى يرضوا بالزواج ويسعى المهر، وسئلوا لما ذكرته من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإجابة بحديث ماصة بنت قيس فإنها قالت: خطبني أبو جهيم وسماوية^(١) فسمي ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة.

وقد عارض على هذا لنسب فيقال: لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي ﷺ فأشهر بأسامة لا أنه خطب له، ونفقوا هي أنه إذا ترك للخطبة رغبة عنها وأذن فيها، جازت للخطبة على خطبته. وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

وقوله ﷺ: «على خطبة أخيه» قال الغصدي وغيره: فلهذه الخصائص التحريم بما إذا كان مخاطب مسلماناً، فإن كان كافراً فلا تحريم^(٢). وبه قال الأوزاعي.

وقال جمهور العلماء: تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضاً، ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقييد بأخيه مخرج عسى القائل به فلا يكون له مفهوم يعمل به، كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّكُمْ أَنفُسَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وقاله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّكُمْ أَنفُسَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (النساء: ٣١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّكُمْ أَنفُسَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (النساء: ٣٣)، ونظائره.

وأهم أن لصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها أنه لا فرق بين المخاطب لقاسي وغيره. وقد روي التميمي: «ما لكلي: تجوز الخطبة على خطبة القاسي».

والخطبة في هذا كنه بكسر الخاء. وأما للخطبة في الجمعة والعيد والنحو وغير ذلك، وبين يدي عقيد النكاح لبعضها.

(١) سنن أبي داود حديث عنه مسلم ٣٦٩٧ والنظر رواية شعبة

(٢) المعجم س١: (٢٢/٣).

وأما قوله ﷺ: «ولا يَبِيعُ مَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ مَعْضٍ»، «ولا يَسْمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»، «ولا نَاجِشُوا»، «ولا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَايَةٍ» فسيأتي شرحها في كتابه البيوع^(١) إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء وسهيل، عن أبيهما)، هكذا صورته في جميع النسخ، وأبو العلاء غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: (عن أبيهما) قداوا - وصوابه - (أبويهما).

قال القدسي وغيره: ويصح أن يقال: (عن أبيهما) بفتح الباء، على لغة من قال في تثنية الأب: أبان، كما قال في تثنية ليد. بدان، فتكون الرواية صحيحة، لكن الباء مفتوحة^(٢) - والله أعلم.



(١) ص ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٦ عن هاهنا لمجوز.

(٢) [كمال لمعلم] (٤/٥٥٨).

٧ - [باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه]

[٣٤٦٥] ٥٧ - (١٤١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ بِنْتُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ، [أحمد ٤٥٢٦، والبحري ٥١١٢].

[٣٤٦٦] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُثَيْبٍ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟ [أحمد ٤٦٩٢، والبحري ٦٩٦٠].

باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ). وفي الرواية الأخرى بيانٌ أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ. وفي الأخرى: (ابنته، أو أختها).

قال العلماء: الشغار بكسر الشين لمعجمة وباء الغين المعجمة، أصله في لغة الرُّفْعِ، يقال: شَغَرَ الكلبُ، إِذَا رَفَعَ رَجْلَهُ يَبُولُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَرَفِّعْ رَجُلٌ يَتِي حَتَّى أَرْفَعَ رَجُلٌ يَنْتَك. وقيل: هو من شَغَرَ، لَبِذًا إِذَا خَلَّاهُ، لَحُلُّوهُ عَنْ لَصْدَاقٍ. ويقال: شَغَرَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا رَفَعَتْ رِجْلَهَا عِنْدَ الْجَمَاعِ. قال ابن قتيبة: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَشْغَرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَكَانَ الشَّغَرُ مِنْ نِكَاحٍ لِمَا هِيَ^(١).

وأجمع العلماء على أَنَّهُ مَنَهَى عَنْهُ، بَلَى اخْتَفَوْا هَلْ هُوَ لَهَا يَفْتَضِي بِطُلَانِ النِّكَاحِ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَفْتَضِي بِطُلَانِهِ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ^(٢) عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي عُثَيْبٍ، وَقَالَ مَالِكٌ - يُنَسِّخُ قَبْلَ^(٣) الدِّخُولِ وَبَعْدَهُ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَصِحُّ بِمِثْلِ الْمَثَلِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ وَتَوْهْرِيِّ وَنَلَيْثٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ.

(١) (غريب الحديث): (٢٠٦/١ - ٢٠٧).

(٢) في فتاوى المشرك: (٢٠/٣).

(٣) في (ج)، عند.

[٣٤٦٧] ٥٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّوَّاعِ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّعَارِ. [إسناد: ٤٣٤٦٥].

[٣٤٦٨] ٦٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شُعَارَ فِي الْإِسْلَامِ». [إسناد: ٤٩١٨]. [إسناد: ٣٤٦٥].

[٣٤٦٩] ٦١- (١٤١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّوْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: وَالشَّعَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجَكَ أُخْتِي. [إسناد: ٧٨٤٣ و ٩٩١٧].

[٣٤٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ بْنِ نُمَيْرٍ. [إسناد: ٣٤٦٩].

[٣٤٧١] ٦٢- (١٤١٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ. [إسناد: ١٤٤١٣ و ١٤٦٤٨].

واجمعوا على أنَّ غيرَ المناتِ من الأخوات، ومناتٍ الأخ، واعمَّاتٍ، ومناتٍ لأعمام، وإماء، كاتباتٍ في هذا، وصورته الواضحة: زوحتك بني علي أن تزوحنِي بِنَتِكَ، ويقعُ كلُّ واحدةٍ صداقةً للأخرى، فيقول: بِلَيْت. والله أعلم.



٨ - [باب الوفاء بالشروط في النكاح]

[٣٤٧٢] ٦٣ - (١٤١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِيكِ الْأَحْمَرُ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ، عَنْ حُقْبَةَ بْنِ صَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: «الشَّرْطُ». (أحمد ١٧٣٠٢، ١٧٣٧٦، وصحيفتي ٢٧٢٩١).

باب الوفاء بالشروط في النكاح

قوله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

قال الشافعي وأكثر العلماء: هذا صحيح على شروط لا تُدْفَى مقتضى النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده، كاشراط العشرة بالمعروف، والإيفاء عليها، وكسوتها، وشكها بالمعروف، وأنه لا يُقَصَّرُ في شيء من حقوقها، ويُقَسِّمُ لها كغيرها، وأنه لا تُخْرَجُ من بيته إلا بإذنه، ولا تُنْشَرُ عليه، ولا تصوم نطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه، ولا تقتصر في متاعه إلا برضاه، ونحو ذلك. وأما شرط بخلاف مقتضاء، كشرط ألا يُقَسِّمَ لها، ولا يتسرى عليها، ولا يُنْفَقَ عليها، ولا يُسافر بها، ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به، بل يدنو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل، لقوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(١)، وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ» والله أعلم.



٩ - [باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق،

والبكر بالسكوت]

[٣٤٧٣] ٦٤ - (١٤١٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسَأَذْنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسَكَّتْ». (أحمد: ٩٦١٥، إسناده صحيح: ٢٥١٣٦).

[٣٤٧٤] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا لَحْجَجُ بْنُ أَبِي عُفْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّاقِدِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّدِيمُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَبُشَيْرٍ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. (أحمد: ٧٤٠٤ و ٧٧٥٩) [رواه: ٣٤٧٣].

[٣٤٧٥] ٦٥ - (١٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَارِيَةِ يُنْكَحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ تُسْتَأْمَرُ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَوَيْلُهَا

باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق،

والبكر بالسكوت

قوله ﷺ: «(لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسَأَذْنَ)» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ

إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسَكَّتْ».

تَسْتَحْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ». [الحدود ٢٥٣٢٤، والبيهقي ٦٩٤٦-٦٩٤٧].

[٣٤٧٦] ٦٦- (١٤٢١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكُ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُتِبَ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(١). قَالَ: نَعَمْ. [الحدود ١٧٨٨].

[٣٤٧٧] ٦٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا». [الحدود ١٨٩٧].

[٣٤٧٨] ٦٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». وَرَبَّ قَالَ: «وَصُمْتُهَا إِفْرَاؤُهَا». [الحدود ٣١٧٧].

وفي رواية: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

وفي رواية: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»^(٢).

وفي رواية: «وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

قال لعمري: الأيم ههنا الثيب، كما فسّرته لرواية لأخرى لتي ذكرنا، ولالأيم معاني أخر، والضمات بضم المصاد هو السكوت.

قال القاضي: اختلف لفقهه في تهراد بالأيم ههنا، مع اتفاق أهل السنة على أنها تطلق على امرأة لا زوج لها، صغيرة كانت أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، قلّه إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأيم في اللغة: لغزيرة^(٣)، ورجل أيم، وامرأة أيم، وحكى أبو عبيد أنه أيمه أيضًا^(٤).

(١) في (ج): صمات.

(٢) في (ج): لغزيرة.

(٣) في (ج): لغزيرة.

(٤) في (ج): لغزيرة.

قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المرد به هاء، فقل عنهما لحجور والفقيه كفاً: المرد لثيب، وسدلو بانه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب، كما ذكرناه، وبأنه جُعيت مقبلة البكر^(١)، وبأنه أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون زفر: لايم هنا كن امرأة لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، كما هو مقتضى في اللغة، قالوا: فكأن امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقلها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي ولزهري، قالوا: وليس لولي بين أركان صحة النكاح، بل من نكحه. وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على اجارة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: «أحق من وليها» هل هي أحق بالإن مقطع، أم بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعاً.

وقوله ﷺ: «أحق بنفسها من وليها» يحتمل من حيث اللفظ أن المرد أحق من وليها في كل شيء، من عقد وغيره، كما قاله أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا أي. لا تزوج حتى تنطق بالإذن، بخلاف البكر، ولكن لم يصح قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»^(٢)، مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي، تعين الاحتمال الثاني.

واعلم أن لفظة «أحق» هنا للمشركة، معناه: أن لها في نفسها في نكاح حقاً، ولوليها حقاً، وحقها أوكف من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفواً وامتنعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج كفواً لم يمنع لوليها أجبر، بل أصر زوجها القاضي، دلل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ في البكر: «ولا نكاح البكر حتى تستأمر»، فاحتقوا في معناه. فقال الشافعي وابن أبي نجيى وأحمد ومحق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان لوليها أباً أو جدياً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذانها صح، كما شققت، وإن كان غيره من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إكناحها قبله. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين، يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

وأما قوله ﷺ في البكر: «وربها ضمنتها»، فظاهره العموم في كل بكر، وكل ولي، وأن سكوتها

(١) في (ص) (و) سيكر

(٢) أخرجه أبو داود: ٢١٨٥، والترمذي: ١١٣٦، وابن ماجه: ١٨٨١، وأحمد: ١٩٥١٨ و ١٩٧٦٠ من حديث أبي موسى

لأشعري رحمه الله .

يكفي مطلقاً، وهذا هو الصحيح. وقد بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جَدًّا فاستلذه مستحبٌ ويكفي مكوّنها، وإن كان غيرهما فلا بد من نطقها، لأنها تستجيب من الأب ولجد أكثر من غيرهما، والصحيح الذي عليه جمهور أن سكوت كافي في جميع الأولياء، لعدم الحديث، ولوجود العجاء. وأم الثيب فلا بد منها من لئلق بلا خلاف، سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه زان كمالاً حينئذٍ بممارسة لرجل، وسواء زلت بكدرتها بنكاح صحيح أو فاسد، أو بوظة شبيهة أو يزني، وبورانت بوثبة أو بصبح، أو بطول لمكث، أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم ليكر، والله أعلم.

ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يشترط، علام ليكر بأن سكوتها يذن، وشركه^(١) بعض المالكية، واتفق أصحاب مالك على استحبابه.

واختلف العلماء في شرط الولي في صحة نكاح، فقال مالك والشافعي: يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي. وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في ليكر البالغ^(٢)، بل إنها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها. وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بذن وليها، ولا يجوز بغير ذنه. وقال طائفة: يشترط أبو الولي في تزويج ليكر فوق الثيب.

وحجج مالك والشافعي بالحديث المشهور: «ولا نكاح إلا بولي»، وهذا يقتضي نفي صحة واحتج داود بأن محسب المذكور في مسلم صريح في الفرق بين بكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها والكر تستأذن.

وأجاب أصحابنا عنه بأنها أحق، أي شريكة في الحق، بمعنى أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج.

وحجج أبو حنيفة بالقبس على البيع وغيره، فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحديث الواردة في شرط لولي على الأم والصغيرة، وخص عمومها بهذا القيد، وتخصيص عموم بقبس جائز عند كثيرين من أهل الأصول.

(١) في (ج) وشركه.

(٢) في (ع) و(هـ) البالغ.

واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: «أُثِمَا امْرَأَةٌ تَكْهَنُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَتُكَأُّهَا بِأَعْلَى»^(١١)، ولأنَّ الولي إنما يُردُّ ليختار كفوًّا، ولتُفْعَ^(١٢) العار، وذلك يحصل برذنه.

قال العلماء: ناقض داود مذهبه في شرط الولي في البكر دون الثيب؛ لأنه إحدك قول في مسألة محتجف فيها، ولم يُسبق إليه، وعلله أنه لا يجوز إحدك مثل هذا.



(١١) أخرجه أبو داود، ٢٠٨٣، والترمذي، ١١٢٧، والنسائي في الكبرى: ٥٣٧٣، وابن ماجه: ١٨٧٩، وأحمد: ٢٤٣٠٥ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٢) في (هي) و(جم)؛ لتفْعَ «دون» و«او».

١٠ - [باب تزويج الأب البكر الصغيرة]

[٣٤٧٩] ٦٩ - (١٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أَسَمَةَ، عَنْ هِشَمٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ بِسَيِّئَةٍ، وَيَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ. قَالَتْ:

باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة

فِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةَ قَالَتْ: (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ بِسَيِّئَةٍ، وَيَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ). وَفِي
رَوِيهِ: (تَزَوَّجَهَا وَفِي بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ). هَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَزْوِيجِ الْأَبِ الْبَكْرَ لِصَغِيرَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا،
لِأَنَّهَا^(١) لَا إِذْنَ لَهَا، وَلِجَدِّكَ لَا بِعِنْدَنَا، وَقَدْ سَبَقَ فِي لِبَابِ الْحَاضِي بِسَمْتٍ لِحِلَالٍ فِي اشْتِرَاحِ
الْوَلِيِّ. وَاجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ تَزْوِيجِهِ بِنْتَهُ الْبَكْرَ الصَّغِيرَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِذَا بَلَغَتْ فَلَا خَيْرَ لَهَا
فِي فَسْخُو عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَسَائِرِ فَهْمِ الْحَمَّادِ، وَقَدْ أَهَمَّ الْعَرَّاقُ: لَهَا لَخَيْرٌ بَلَّغَتْ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى
وَأَحْمَدَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي عُثَيْبٍ وَالْجُمْهُورُ، قَالُوا: فَإِنْ زَوَّجَهَا لَمْ يَصَحَّ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ
وَأَخْرَجُوا مِنَ السَّلَفِ يَجُوزُ لَجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ وَيَصَحُّ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، إِلَّا أَبُو يَرْسَفَ فَقَالَ:
لَا خَيْرَ لَهَا.

وَأَنْفَقَ سَجْمَهُ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّ لِأَجْنَبِي لَا يَزَوِّجَهَا، وَجُوزُ^(٢) شَرِيحٍ وَعَرُودٌ وَحَمَادٌ لَهُ تَزْوِيجُهَا قَبْلَ
الْبُلُوغِ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ^(٣) عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، وَهُوَ أَحَقُّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَأَصْحَابَهُ قَالُوا: يُسْتَحْتُ الْأَبُ وَالْجَدُّ الْبَكْرَ حَتَّى تَبْلُغَ وَيَسْتَأْذِنَ، لِأَنَّهُ
يُؤَقِّعُ فِي أَشْرِ الزَّوْجِ وَهِيَ كَارِهَةٌ، وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا يَخَالِفُ حَدِيثَ عَائِشَةَ ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ ذَهَبُوا أَنَّهُ لَا
تَزْوِيجَ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُصَدِّقَةً ظَاهِرَةً، أَوْ إِذَا حَصَّنَتْ مُصْلَحَةً ظَاهِرَةً^(٤) يَخَافُ فُرْقَتَهَا بِلَتَأْخِيرِ،

(١) فِي (هِيَ) وَ(هِيَ): لِأَنَّهُ

(٢) فِي (نَحْ): وَنَدَجْ.

(٣) فِي مَعْلَمِ السَّنَةِ: (٣٢/٣).

(٤) قَوْلُهُ: أَوْ إِذَا حَصَّنَتْ مُصْلَحَةً ظَاهِرَةً، سَلَطَ عَنْ (هِيَ).

فَقَدَرْنَا الْمَدِينَةَ قَوَاعِثُ شَهْرًا، قَوَّيْ شَعْرِي جُمَيْمَةً، فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُوْمَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ،
وَمَعِيَ صَوَاجِي، فَصَرَخْتُ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَذْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذْتُ بِيَدِي، فَأَوْقَفْتَنِي عَلَى

حديث عائشة، فيستحبُّ تحصيل ذلك للزوج، لأنَّ الأب مأمورٌ بمصاحبة ولده فلا يفوته، والله أعلم.

وأما وقت زفاف الصغيرة المزوَّجة والدخول بها، فإنَّ النَّفْسَ الزوجَ رسولِي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبد الله ثحر على ذلك بستَ تسع سنين دون غيرها وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة حدُّ ذلك أن تُصَيَّقَ الجماع، ويحتسبُ ذلك باحتلافهن، ولا يُضَيِّطُ بسنٍّ. وهذا هو الصحيح. وليس لي حديث عائشة تحديدٌ، ولا المنع من ذلك فيمن أطافته قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تُطَفِّه وقد بلغت تسعاً، قال لداودي فكانت عائشة قد شَبَّتْ شاباً حسناً، وَاللَّهِ.

وأما قولها في رواية. (تَزَوَّجَنِي وَأَنَا بَسْتُ سَبْعٍ) وهي أكثر الروايات، (بَسْتُ سِتًّا)، فالجمع بينهما أنَّها كان لها ستٌّ وكسُر، ففي رواية اقتصرَت على السنين، وفي رواية هُذِلَتِ السِّتَّةُ التي دخلتَ فيها، والله أعلم.

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ قال وجدْتُ في كتابي عن أبي أسامة) هذا معناه: أنَّه وجدته في كتابه ولم يذكر أنَّه سمعه، ومثل هذا تجوزُ روايته على الصحيح وقبول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه، بل ذكره متابعةً لغيره.

قولها. (قَوَّيْ شَعْرِي جُمَيْمَةً) (لَوُثْتُ) لَمْ الْحَمِي، (وَقَوَّيْ) أَي: كَمَلْ. و(جُمَيْمَةً) بضم الجيم^(١)، تصغيرُ جمعة، وهي الشعرُ لتدُلُّ إلى الأذنين ونحوهما، أي: صار إلي هذا الحد بعد أن كان قد ذُقْتُ بالمرض.

قولها: (فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُوْمَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ) (أُمُّ رُوْمَانَ) هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، وهه يذكر الجمهورُ غيره، وحكى بن عبد البر في الاستيعاب^(٢): ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح، وليس هو براجح.

(١) قوله: بضم الجيم، يسي في (ص).

(٢) الاستيعاب: (٤، ١٩٣٥).

الباب، فقلت: هه هه، حتى ذهب نفسي، فأذخنتني بيتاً، فإذا نسوة من الأنصار، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر، فأسلمتني إليهن، فقلن رأسي وأصلحتني، فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه. [احمد: ٢٤٨٦٧ - مسنداً، والبخاري: ٣٨٩٤ - مطولاً].

[٣٤٨٠] ٧٠- (٠٠٠) وحديثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة (ح). وحديثنا ابن نمير - واللفظ له -: حدثنا عبدة - هو ابن سليمان - عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت سبت سنين، ونسي بي وأنا بنت تسع سنين. [ط: ١٢٧٩].

(و) لأزوجة) بضم الهمزة، هي خشبة يعب عليها الصبيان ولجوري الصغار، يكوون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها ويحركوها، فيرتفع جانب منها وينزل جانب. قولها: (قلت: هه هه، حتى ذهب نفسي) هو بفتح الفاء. هذه كلمة يقولها لجهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بوزن كائن الهمزة الثانية، فهي هاء السكت.

قولها: (لماذا نسوة من الأنصار، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر) (انسوة) بكسر النون وضمة، لغتان، انكسر الفصح، وأشهر (الطائر) الحظ، يطلق على الحظ من الخير والشر، والعمراء هنا على أفضل حظ وأبركة.

وفيه استحدب لعدة بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: «بارك الله لك»^(١).

قولها: (فقلن رأسي وأصلحتني) فيه استحدب لتنظيف لعروس وتزويجها، واستحدب اجتماع النساء لذلك؛ ولأنه يتضمن إعلان سكاك. ولأنهن يؤنسها ويؤدبنها ويعلمنها أدبها حال الزفاف وحال ليقدها، الزوج.

قولها: (فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه) أي. لم يفلحني ويايتي بغتة إلا هذا. وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس بهراً، وهو جائز ليلاً ونهاراً، وحتّى به بخدي في لدخول نهاراً، وتزوجم عليه به^(٢).

(١) مسائي قريماً برفقة: ٣٤٩٠.

(٢) بعضه باب ليله بهر بمرحوب ولا تيران قبل حديث رقم ٥١٦٠.

[٣٤٨٢] ٧٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ هَارِثَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سَيْثٍ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانٍ عَشْرَةَ. (١٢٤١٥٢)

قال القاضي: وفيه جواز اتخاذ اللعيب، وبإباحة لعب الجوارح بهن، وقد جاء في الحديث الآخر: **أَنْ لِّتَبِيَّ رَأَى ذَلِكَ سَمَّ يَنْكِرُهُ** قالوا: وسببه تفرجهن لتربية الأولاد وإصلاح شأنهن وبيوتهن، **هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي**.

ويحتملُ أن يكونَ مخصوصاً من أحاديث النبي عن اتخاذ الطُّور، إمَّا ذكره من لمصنعه، ويحتملُ أن يكونَ هذا منهياً عنه، وكانت قصة عائشة هذه ولعبها في أوّل الهجرة قلَّ تحريرُ لصوره، والله أعلم.



(١١) أخرجه بخاري: ٦١٣٠، ومسلم: ٦٢٨٧ من حديث عائشة رضي الله عنها، أنه وكذا يثابرونها فغلبها لها كما في رواية أبي داود. ٤٩٢٢ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قدم رسول الله ﷺ من غزوة نوك - أو: خير - وهي سهوتها يثبو، وبها ربيع فكتلت فاحية الشتر عن باب عائشة فثقب، فقال: «ما هلا يا عائشة؟» قالت: «باني»، ورأى يميناً فمراً لها جناحاً من ربيع، فقال: «لقد هلك، سدي أرى وشكطه»، قالت: «فرض»، قال: «وما هذا الذي عساه؟»، قالت: «فجاءها»، قال: «فأفوس له جناحاً»، قال: «أفأسمعت أن سليمان خيلاً لها أوجه؟» قالت: «لصبيك حتى رأيت من جملته».

(T2) $\forall t$ «إكمال المعلم» (avt / t)

١١ - [باب استحباب التزويج والتزويج في شوال،

واستحباب الدخول فيه]

[٢٤٨٣] ٧٣ - (١٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَتَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحَقُّ عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسْتَجَبُ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ. (المعجم: ٢٤٢٧٢).

[٣٤٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ يَطْعَمُ عَائِشَةَ. [مهر: ٣٤٨٣].

باب استحباب التزويج والتزويج في شوال،

واستحباب الدخول فيه

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وتنى بي في شوال، أي نساء رسول الله ﷺ كان أحق عنده مني؟ قال: وكانت عائشة تستجيب أن تدخل نساءها في شوال). فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصبت عائشة بهذا الكلام رد ما كنت الجاهلية عليه، وما يتخيل به بعض لعوم اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يطعمون بذلك، لما في سم شوال من الإشالة والرفع^(١)، والله أعلم.



١٢ - [بَابُ نَتَبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكُفِّئِهَا

لَنْ يُرِيدَ تَزْوُجَهَا]

[٣٤٨٥] ٧٤ - (١٤٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي حُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَانَهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَصْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا». (أحمد: ٢٧٨٤٩).

بَابُ نَتَبِ مَنْ أَرَادَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكُفِّئَهَا قَبْلَ خُطْبَتِهَا

قوله ﷺ لِمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ: («أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَصْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» هكذا الرواية: «شَيْئًا» بالهمز، وهو واحد لأشياء، قيل: المراد صغراً، وقيل: زُفَّةً، وفي هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة.

وفيه استحبابُ النظرِ إلى^(١) مَنْ يُرِيدُ تَزْوُجَهَا، وهو مذهب ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجمهور العلماء، وحكي القاضى^(٢) عن قوم كراهته، وهذا خطأ مخالفٌ لصريح هذا الحديث، ومخالفٌ لإجماع الأمة على جواز النظر لمصلحة عند البيع والشرع والشهادة ونحوهما.

ثم إنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفئها فقط؛ لأنهما ليسا بعورة؛ ولأنه يُستدل بالوجه على الجمال أو ضده، وبالكفين على خُصُوبه لبدن أو عديمها، هذا مذهبنا ومذهب لأكثرين. وقال الأوراعي: ينظر إلى موضع النحر. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها. وهذا خطأ ظاهراً منبذاً لأصول السنة والإجماع.

ثم مذهب ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يُشترط في جواز هذا النظر رضاه، من له ذلك

(١) بطلناه في (نهي) و(م) وجه.

(٢) ينظر في أوكد السطوح: (٤/٥٧٦).

[٣٤٨٦] - ٧٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَدْ لَهَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ لَمْ يَحِبُّوكَ الْأَنْصَارُ شَيْئًا». قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟». قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نَقِطُّكَ، وَلَكِنْ خَشِيَ أَنْ يَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ». قَالَ: فَهَبْتُ بَعْثًا إِلَى بَنِي عُبَيْسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ. وانظر: [٣٤٨٧].

في عفتها من غير تقدم إعلام، لكن قل ذلك: أكره نظره في عفتها محققاً من وقوع نظره على عورة، وعن ذلك رواية ضعيفة أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد دُر في ذلك مصنف ولم يشترط استئذانها، ولأنها تستحي غالباً من الإذن، ولأن في ذلك تغريراً، وربما رآه فلم تُعجب به فتركها، فتكسر وتتأذى، ولهذا قد أصحاح: يستحب أن يكون نظره فيها قبل سخطه حتى إن كرهها تركها من غير إعلام، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا لم يُمكنه النظر استحب أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره، ويكون ذلك قبل الخطبة، لها ذكره.

قوله ﷺ: «كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ» (العرض) بضم العين ومكان وراء، هو الحجاب والذخية. «والتحيتون» بكسر الحاء، أي تفسرون وتقطعون. ومعنى هذا الكلام كراهة كثير المهر بالنسبة إلى حال الزوج.



١٣ - [باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد،

وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم

لمن لا ينجف به]

[٣٤٨٧] ٧٦ - (١٤٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهَبَ لَكَ نَفْسِي،

باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد،

وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم

لمن لا ينجف به

قوله - (حدثنا يعقوب) يعني: اس عبد الرحمن القاري، هو القاري يتشيد ليه، منسوب إلى القارة، قبيلة معروفة، وسبق بيانه^(١).

قولها - (جئتُ أَهَبَ لَكَ نَفْسِي) مع سكوتها ﷺ. فيه دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له، كما قال الله: ﴿وَأَمَّا مَوْثِقَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحراب: ١٥٠]، قال أصحابنا: مهدة الآية وهذا الحديث دليلان لذلك. فإذا وهبت امرأة نفسها له ﷺ فتزوجها بلا مهر حل له ذلك، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول، ولا بالوقعة ولا بغير ذلك، بخلاف غيره، فإنه لا ينجو إنكاحه وحب مهر. وما مسمى، وإنما مهر لهن.

وهي انعقاد نكاح لنبي ﷺ بلفظ الهبة وحيان لأصحابنا: أحدهما: ينعقد، لظاهر الآية وهذا الحديث. والثاني لا ينعقد بلفظ الهبة، بل لا ينعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح، كغيره من الأئمة، فإنه لا ينعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف.

فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنََّّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا، جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: «فَهَلْ عَلِمْتَ مِنْ شَيْءٍ؟»، فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ، هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فَلَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ:

وَيَحْمِلُ هَذَا الْقَدْلُ الْآيَةَ وَحَدِيثَ عَنِّي أَنَّ لِمَرْأَةٍ بِأَهْلِيَّةٍ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لِأَجْلِ لَعْنَةِ بَلْفِظِ الْهَيْبَةِ. وَقَدْ أَبُو حَنِيفَةَ يَتَعَقَّدُ نِكَاحُ كُلِّ أَحَدٍ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْتَضِي لِمَحْدِثٍ عَنِّي لِتَأْيِيدِهِ. وَيَسْتَلِ مَذْهَبُ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَكَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ حَدَّثَ الرَّوَّاجِينَ عَنْ مَالِكٍ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ بِفَطَمَةِ الْهَيْبَةِ وَالصَّنْفَةِ وَالْبَيْعِ، إِذَا قَصَدَ بِهِ النِّكَاحَ، سِوَاكَ ذِكْرِ الصَّدَاقِ أَمْ لَا، وَلَا يَصِحُّ بِقَطْعِ لُزْمِهِ وَالْإِجْدَادِ وَالْوَصِيَّةِ، وَمِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مَنْ صَحَّحَهُ بِسَعْيِ الْإِحْلَالِ وَالْإِبَاحَةِ، حَكَاهُ لِقَضِي عِيَّاشٍ (١).

قوله: (فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ) أَمْ (صَعَّدَ) فَيَتَشَدَّدُ بَعَيْنُهُ، أَمْ: رَفَعَ. وَأَمَّا (صَوَّبَهُ) فَيَتَشَدَّدُ التَّوَابُ: أَيْ: خَفَضَ.

وفيه دليلٌ لجواز النظر لمن أَرَدَ أَنْ يَتَرَوَّجَ مَرْأَةً وَأَتَمُّوهُ بِهَا. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ عَرُضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ بِتَرَوُّجِهَا. وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ طَلَبَتْ مِنْهُ حَاحَةٌ لَا يُحْكِمُ قَصْدُهَا أَنْ يَسْكُتَ سَكُوتَ يَتَهَمُ السَّائِلُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُخْجَلُ بِالْمَنَعِ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْضُرْ الْقَهْمُ إِلَّا بِصُرُوحٍ لَمَنْعٍ فَيَصْرُحُ.

قَالَ لِحَاطِي: وَفِيهِ جَوَازُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ مَنْ هِيَ فِي عِدَّةٍ أَمْ لَا، حِمْلًا عَلَى ظَاهِرِ لَحْدَةٍ، قَالَ: وَهَذِهِ الْحُكْمُ يَبْهَتُونَ عَنْ ذَلِكَ احْتِطًا (٢).

قُلْتُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُرَوَّجُ لِقَضِيٍّ مِمَّنْ جَاءَتْهُ تَطْلُبُ لُزُوجٍ حَتَّى يَشْهَدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَلِيُّ حَاضِرٌ (٣)، وَلَيْسَتْ فِي رُوجِيَّةٍ وَلَا عِدَّةٍ، فَمِنْ أَصْحَابِ مَنْ قَالَ: هَذَا شَرْطٌ وَاجِبٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنْدهُمْ أَنَّهُ اسْتِحْبَابٌ وَاحْتِطٌ، لَيْسَ بِشَرْطٍ.

(١) فِي إِكْمَالِ الْمَعْلُومِ: (٤/٥٨٣).

(٢) الْمَوْجِزُ الْمَشْهُورُ: (٣/٤٢).

(٣) فِي (صَلَى) وَ(مَنْ) مَحْضِينَ.

لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ،

قوله **﴿انظر ولو خاتم من حديد﴾** هكذا هو في النسخ: «خاتم من حديد»، وفي بعض النسخ: «خاتماً» وهذا واضح، والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر خاتم من حديد.

وفيه دليل على أنه يستحب ألا يعقد لنكاح لا يصدق؛ لأنه أقصع للفرع وأضع للمرأة من حيث إنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب نصف المسمى، فهو لم تكن تسمية به يجب صداق، بل تعجب المتعة، فلو عقد لنكاح بلا صداق صح، قال الله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا كُنْتُمْ تُسَوِّمُونَ أَوْ قَرَرْتُمُوهُنَّ قَرِيضًا لِلْأَمْرِ ۚ» (البقرة: ٢٣٦)، فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر، وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلافتان مشهورتان، وهما قولان لشافعي، أحدهما بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

وفي هذا الحديث أنه يحوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمون، إذ تراضى به الزوجان، ولأن خاتم الحديد في نهاية من القلة، وهذا مذهب لشافعي، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الرزاد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والأبى من سعد والثوري والأوزاعي ومسلم بن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك.

قال لقاضي، هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والبصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم، أنه يحوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والتعل وخاتم الحديد ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصب السرقة. قال القاضي: هذا مما نفرد به مالك، وقال أبو حنيفة ونحوه أقله عشرة دراهم. وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم، اعتماداً بنصب القطع في سرقة عندهما. وكرو السخمي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة^(١). وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم مصححون بهذا الحديث الصحيح الصريح^(٢).

وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلافت لسلف حكاها لقاضي^(٣)، ولأصحاب في

(١) إكمال المعنى (٤/ ٥٧٩، ٥٨١).

(٢) بعده في (ج): آخر الجزء السادس عشر، وأول الجزء السابع عشر من أجزاء فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله.

(٣) في إكمال المعنى (٤/ ٥٨٠).

فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَدِيمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَيْ - قَالَ سَهْلٌ - مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَلَّ مَجْلِسُهُ قَدَمَ. فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ. فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - عَدَدَهَا - فَقَالَ: «تَقْرَأُ مِنْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَزَمٍ، وَحَدِيثُ يَتَعُوبُ بِقَارِبِهِ فِي اللَّفْظِ. [ابن حزمي ٥٠٣٠، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨] [رواه ٣٤٨٨].

كرهته وجهه: أصحهما: لا يكره؛ لأنَّ لحديثي في لنهي عنه ضعيف^(١)، وقد أوضحت المسألة في «شرح المهذب»^(٢)، وفيه استحبابٌ يجعل تسليم المهر إليه.

قوله: «لا والله يا رسول الله، ولا بخاتم من حديد» فيه جواز الخلف من غير استعلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره بين غير حديقه، وهذا كان محتاجاً ليؤكد قوله، وفيه جورٌ وتزويج المعسر وتزوجه.

قوله: «ولكن هذا إذا رأي - قال سهل - ما له رِذَاءٌ - فلها نصفه، فقال رسول الله ﷺ: «ما تصنع بإزارك؟ إن لبسته لم يكن عليها من شيء، وإن لبسته لم يكن عليك من شيء»»

فيه دليل على تفكير كبير القوم في مصالحهم وحديتهم بإهم إلى ما فيه الرِّفق بهم. وفيه جورٌ ليس لرحل ثوبه سواء إذا رخصت، أو غلب على طئه رصاه، وهو لمرء في هذه الحديث.

قوله ﷺ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ» هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله النقاوي^(٣) عن رواية الأعمشيين: «مُكْتَبَتُهَا» فمضم لميم وكسر اللام المشددة، على ما لم يسم فاعمه، وفي بعض النسخ:

(١) بقصد حديث أن رجلاً جاء من النبي ﷺ وعليه خاتم من حديد، فقال له: «ما هي أجدبتك بفتح الأصم ٥١٩». فقترجه، ثم جاء وعليه خاتم من حديد، فقال: «ما هي أرى عليك جنباً أهل سدر» ١١٩. فصرحه أحد حواريه ٤٢٢٣، والترمذي ١٨٨٨، ونسائي: ٥٢٩٨، وأحمد: ٢٤٠٣٤ من حديث بريدة ﷺ. قال الترمذي: غريبه، وقاله نسائي: منكرو.

(٢) ينظر المجموع - شرح المهذب: (٤/٤٦٥).

(٣) في التكملة لمعجم: (٤/٥٨٣).

[٣٤٨٨] ٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا خُلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الشَّارِوَزِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: «الطَّلُقُ فَقَدْ رَوَّجْتُهَا، فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». [المصدر: ١٧٧٩٨، واسطوي ٥١١٩ و ٥٠٢٩].

[٣٤٨٩] ٧٨ - (١٤٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْهَكَمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

«مَلَكَتُكُمَا»^(١) بكافين، وكذا رواه البخاري^(٢)، وفي الرواية الأخرى: «زَوَّجْتُكُمَا». قال القاضي: قال المدارقني: رواية من روى «مَلَكَتُكُمَا» وهم، قال: والصواب رواية من روى: «زَوَّجْتُكُمَا»، قال: وهم أكثر وأحفظ^(٣).

قلت، ويحتمل صحة اللفظين، ويكون جرى لفظ الترويع أولاً فملكتها، ثم قال له: اذهب فقد ملكتها بالترويع السابق^(٤)، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليلٌ لجواز كون الصَّدَقِ تعليلهم القرآن، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن، وكلاهما جائز عند الشافعي، وبه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم، ومنعه جماعة، منهم: الزمهرى وأبو حنيفة، وهذا لحديث مع الحديث الصحيح: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ

(١) وهي الرواية الشَّيْخَةُ فِي لِسَانِنَا مِنْ أَصَحِّحِ مُسْلِمٍ.

(٢) برقم: ٥٠٣٠.

(٣) إكمال المعلم: (٤/٥٨٣).

(٤) قال لحافظ بن حجر رحمه الله قال ابن دقيق قال بعض المتأخرين: ويجوز صحة اللفظين. قلت: هذا أولاً بعيداً، لأنَّ مَبْدَأَ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَعْيِينَ مَوْضِعِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي احْتَفَظَ بِهَا، وَأَنَّهَا الَّتِي اتَّعَدَّ بِهَا النِّكَاحُ، وَمَا ذَكَرَهُ يَنْقُضِي وَقَوْلُ أَمْرٍ آخَرَ يُعَدُّ بِهِ النِّكَاحُ وَخِلَافَ مَوْضِعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَمًّا، وَابْتِغَاءُ مَحْصَصِهِ أَنْ يَكُنِيَ لِأَمْرٍ وَيَقُولُ: كَيْفَ اتَّعَدَّ النِّكَاحُ بِلَفْظِ التَّمْلِكِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «زَوَّجْتُكُمَا» إِحْدَى عَمَّا مَعْنَى بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ التَّمْلِكُ هُوَ تَمْلِكُ «النِّكَاحِ»، وَأَيْضاً لِأَنَّ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى تَمْلِكُهَا مَنِي لَمْ يَشْعُرْ بِتَأْوِيلِهَا، سَعْدُ لَهَا «أَقَالَ» إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّجِدُّدِ عَنْ سَعْدٍ، وَمَعْنَاهُ، وَنَحْصَهُ أَنْ يَكُونَ رَأْسَ الصَّوَابِ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَفْرَأَ إِلَى التَّرْجِيحِ وَبِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ هُوَ رَأْسُ رَأْيِي ابْنُ دَقِيقٍ جَعَلَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى سَوِيٍّ، فَإِنَّ كَذَلِكَ دُونَ فِي أَشْرَحِ مَسْأَلَةٍ هُوَ «فتح الماري»، (٩/٢١٤).

قَالَتْ: كَانَ صَدَقُهُ لِأَزْوَاجِهِ بِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَتْ: لَا،
قَالَتْ: نَصَفْتُ أَوْقِيَّةً، فَوَلَّكَ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ، [اصح ١٧١٦٦٦]،
[٣٤٩٠] ٧٩- (١٤٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ
الْعَمَكِيُّ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا بْنُ
زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَمْرَ صُفْرَةٍ،

أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ^(١)، يَرْدَانِ قَوْلَ مَنْ نَحْنُ ذَلِكَ. وَنَقَلَ الْقَاسِي عِبَادُ جَوْرٍ لَاسْتِغْدَارَ لَتَعْلِيمِ لِقُرْآنٍ عَنِ
الْعُلَمَاءِ: كَأَنَّهُ سَوَّى أَبِي حَتِيفَةَ^(٢).

قوله: (كَانَ صَدَاقُهُ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ بِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: لَا،
قَالَتْ: نَصَفْتُ أَوْقِيَّةً، فَوَلَّكَ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ). أما (الأوقية) فبضم الهمزة وتشديد الياء، والمراد أوقية
للمعيار، وهي أربعون درهماً. وأما (النشأ) فبنون مفتوحة ثم شين معجمة مشددة
وسمكت أصحابنا بهذا. لحديث على أنه يُسْتَحَبُّ كَرُّ الصَّدَاقِ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، وَلِامْرَأَةٍ فِي حَقِّ مَنْ
يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، فَإِنْ فُيَسَّ: فَصَّدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَوْجَعُ^(٣) مِئَةَ
دِينَارٍ^(٤). فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَنْتَزِعُ بِهِ النِّجَاشِيُّ مِنْ مَالِهِ، إِكْرَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَا أَنَّ نَبِيَّ ﷺ آذَاهُ أَوْ
عَقْدَ بِهِ، وَفَلَهُ أَهْلُهُ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَمْرَ صُفْرَةٍ، قَالَ «مَا هَذَا؟» فِيهِ ثَمَرٌ يُسْتَحَبُّ
لِلْإِمَامِ وَالْفَاضِلِ تَقَفُّ أَصْحَابِهِ وَالسُّؤْلُ عَمَّا يَخْتَلِفُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ
وقوله: ((أمر صفرة)). وفي رواية في غير كتاب مسند: (رأى عليه صفرة)^(٥)، وهي رواية: (ردع من
زَعْفَرَانٍ)^(٦). و(الززع) بواو وفتح وضمين مهملة، هو أمر لطيب.

(١) أخرجه البخاري: ٥٧٣٧ عن حديث عبد الله بن عباس ﷺ

(٢) إكمال المعجم: ٥٨٤/٤

(٣) في (رج) و(ص) وأربعة، وهو تصحيف، ونظم في كتب المعجم: ٥٨٥/٤، والعلوق لآني

(٤) أخرجه أبو داود: ٢١٠٧، والبيهقي: ٣٣٥٠، وأحمد: ٢٧٤١٨ من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وسند أربعة آلاف درهم.

دولة ذكر: أربع مئة دينار

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة: ٢٢٥٠، ومن سنن أبي عمير: ٦٠١، وأبو يعنى في مسنده: ٣٣٤٨

(٦) أخرجه السدي: ٣٣٧٣

فَقَالَ: «مَا عَدَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ».....

والمصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من لزعماء وغيره من طيب العرس، ولم يقصد ولا تعمّد التزعم، فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعم للرجال^(١)، وكذا نهى الرجل عن التعلق^(٢) لأنه شعار النساء، وقد نهى الرجل عن التشبه بالنساء^(٣)، فهذا هو الصحيح في معنى حديث، وهو الذي اختاره القاضي والقاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل: أنه يخصص في ذلك للرجل العروس، وقد جاز ذلك في أثر ذكره أبو عبيد^(٤) أنهم كانوا يخصصون في ذلك لنسب أيام عرسه، قال: وقيل: نعله كد يسيراً فلم ينكر، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج نيس ثوباً مصبوغاً علامة لسروء وزواجه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنه، ومذهب مالك وأصحابه جواز لبس الثياب المزعفرة، وحكاة مالك عن علماء المدينة، وهو مذهب بن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل^(٥).

قوله: (تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ) قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم، فسروها بحمسة درهم من ذهب^(٦) قال القاضي: كل عشرة أكثر العلماء وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث. وقيل: لمرأة نواة النمر، أي: عرفت من ذهب، والمصحيح الأول. وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة. وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم، قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي حمسة درهم، نسى نواة كما نسى لأربعون أوقية^(٧).

قوله **وَقَالَ**: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» فيه استحباب الدعاء للمتزوجة، وأن يقال: بارك الله لك، أو نحوه، وسبق في الباب قبله أيضاً.

(١) أخرجه البخاري: ٥٨٨٦، ومسلم: ٥٥١٧ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٨٨٥ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما رسل الله ﷺ العشيرة من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال.

(٣) في العربية لم يثبت: (١٩١/٢).

(٤) إكمال المحام: (٥٨٥/٢) ٥٨٦.

(٥) أصناف السنن: (٤٠/٣).

(٦) إكمال المحام: (٥٨٧/٤).

أُولَئِكَ وَلَوْ بِشَاوَةٍ. (أحمد: ١٣٧٠، وسنن: ٥١٥٥)

[٣٤٩١] ٨٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَمَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَرْدٍ نَوِيٍّ مِنْ

قوله ﷺ «أُولَئِكَ وَلَوْ بِشَاوَةٍ» قال أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة، الطعام لمتخذ للعرس، مشتقة من أُولِمَ وهو الجمع؛ لأنَّ الزوجين يجتمعان، قاله الأزهري^(١) وغيره. وقد بين الأعرابي^(٢): أصلها طعام الشيء واجتماعه وافتعل منها: أُولِمَ.

قال أصحابنا وغيرهم: للضيافة ثمانية أنواع: الوليمة للعرس، والخُرس بضم الخاء المعجمة، ويقال: الخُرس أيضاً بالصد المهملة، لولاخو والإغذار^(٣) بكسر الهمزة وبسعين لمهجلة والذل المعجمة، للخبز. والنويرة للنداء^(٤). ولتقبة لقدم المسافر، مأخوذة من: لُتِّعَ، وهو الغبار، ثم قيل: إنَّ المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنعه غيره له. والعقيقة يوم سبع لولادة والوضيمة بفتح الـ وكسر الضاد المعجمة، لطعم عند المصيبة، والمأذبة^(٥) بضم الميم وفتحها، لطعم المتخذ ضيافة بلا سبب، والله أعلم^(٦).

وختلف العلماء في ويمة لعرس، هل هي وجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويجمعون هذا الأمر في هذا الحديث على التثنية؛ وبه قال مالك وغيره، وأوجبها دود وغيره. وختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يُستحب فعلها بعد اندخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول^(٧).

(١) في الأزهري في حريب أبقاظ الشافعي: ٢١١

(٢) في (ص) الأزهري، وفي (هـ) من الأزهري، وسببت هو بصوب، يطو لمصدر، سبش

(٣) في الفقه دقة: ١٨٦، تلخيصه.

(٤) أي: في بدء دار أو بيت، فيسورة الفقه: (٣/ ١٢٧).

(٥) في (ع)، «المأذبة».

(٦) ورد تعدي في الفقه دقة: طعام بضيف الغير، طعام درار التحفة طعام لإملاك الشفيع، وهو طعام يقدم بمرس طعام الحشيش قبل القد + سلفة والمثناة طعام تستعمل قبل ذلك بعدد حقائقه، طعام بكره، التثنية وكرهه.

(٧) في (ص) المعجم: (٤/ ٥٨٨) «سباني» من أقواله من الموضع نفسه

ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». [أحمد: ١٧٣٨٦٤، مسند: ٢٣٤٩٢].

[٣٤٩٢] ٨١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». [أحمد: ١٣٩٠٣، مختصر: ١٠١٥٣].

[٣٤٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَوَازِي: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً. [الطبر: ١٣٤٩٢].

[٣٤٩٤] ٨٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ سُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَوِيِّ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبِي بِمِائَةِ عُرْسٍ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «لَكُمْ أَصْدَقُهَا؟» فَقُلْتُ: نَوَاةٌ.

وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبٍ. [أحمد: ١٦٦٨٥، مطولا، والبخاري: ٥١٢٨].

[٣٤٩٥] ٨٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، [الطبر: ١٣٤٩٢].

[٣٤٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَحْلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ. [الطبر: ١٣٤٩٢].

وقوله ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» دليل على أنه يستحب للموسر ألا يقصر من شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لفدورها المجري، بل بأي شيء أولم من طعام حصت لوليمة، فقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صغية أنها كانت بعير نحم، وهي وليمة زيب أشبعتا خبزاً ولحماء، وكل هذا جازٍ تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج.

فإن لمقاصي واختلاف السيف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهته طليعة، ولم تكرمه طائفة، قال واستحب أصحاب ذلك للموسر كونها أسبوعاً.

١٤ - [باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها]

[٣٤٩٧] ٨٤ - (١٣٦٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ غُلَيْلٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا حَيْبَرَ ، قَالَ : فَصَلَّيْنَا عَنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَغْلَسُ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ ، وَأَنَا وَدَيْفُ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرٍ ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فُجْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فُجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَأُتِيَ لَأَرَى بَيَاضَ فُجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاعَةِ

باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها

قوله : (فضيئنا عندها صلاة الغداة) دليلٌ على أنه لا كراهة في تسعينتها الغداة ، وقيل بعض أصحابنا يكرهه ، والصواب الأول .

قوله : (وأنا وديف أبي طلحة) دليلٌ لجواز الإزداف إذا كانت الدنة مطبقة ، وقد كثرت الأحاديث لصحيفة بمثله .

قوله : (فأجرى نبي الله ﷺ في رقاق خيبر) دليلٌ لجواز ذلك ، وأنه لا يُسقط المروءة ، ولا يغفل بمراتب أهل الفضل ، لا سيما عند الحاجة للمقتل ، أو رياضة الدية ، أو تدريب النفس ، ومعاناة أسباب المشجعة .

قوله : (وإن ركبتي لتمس فجد نبي الله ﷺ) دليلٌ لجواز ذلك ، وأنه لا يُسقط المروءة ، ولا يغفل بمراتب أهل الفضل ، لا سيما عند الحاجة للمقتل ، أو رياضة الدية ، أو تدريب النفس ، ومعاناة أسباب المشجعة .

قوله : (وأنا وديف أبي طلحة) دليلٌ لجواز الإزداف إذا كانت الدنة مطبقة ، وقد كثرت الأحاديث لصحيفة بمثله .

قوله : (فأجرى نبي الله ﷺ في رقاق خيبر) دليلٌ لجواز ذلك ، وأنه لا يُسقط المروءة ، ولا يغفل بمراتب أهل الفضل ، لا سيما عند الحاجة للمقتل ، أو رياضة الدية ، أو تدريب النفس ، ومعاناة أسباب المشجعة .

قوله : (فلما دخل القرية قال : « الله أكبر ، خربت خيبر ») فيه دليلٌ لاستحياب الذكر ولتكبير عند

قَوْمٍ. فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ». قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ - قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَثْوَةً، وَجَمَعَ السَّيِّي، فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي، فَقَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً». فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَجَاءَهُ وَجَلَّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتِ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالتَّصْيِيرَ، مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «أَدْعُوهُ بِهَا». قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي غَيْرَهَا».

لحرب، وهو موثق لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُذِنُوا بِأَنَّهُمْ كَثِيرٌ﴾ [الأنفال ١٤٥]، وبهذا فلهي ثلاث مرات، ويؤخذ منه أن ثلاث كثير^(١).

وأما قوله ﷺ: «خربت خيبر» فذكروا فيه وجهين: أحدهما: أنه دعاء، بتقديره: أسأل الله خرابها. والثاني: أنه إخبار بخرابها على الكفار، وفتحها للمسلمين.

قوله: «محمدٌ والحَمِيسُ» هو بالحاء المعجمة ويرفع السين المهملة، وهو الجيش قال الأزهري^(٢) وعبره: سقي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مُقَدِّمة، وَصَدَقَة، وَمَعْنَة، وَمَبَسْرَة، وَقَبْ، وفيل: بِتَخْمِيسِ الْغَنَائِمِ. وَأَبْطَنُوا هذا القول؛ لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يكن لهم تخميس.

قوله: «وَأَصْبَنَاهَا عَثْوَةً» هو بفتح العين، أي: قهراً لا صلحاً، وبعض حصون خيبر أصيب صلحاً. وسنوضحه في باب^(٣) إن شاء الله تعالى.

قوله: «فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ» إلى قواف: «فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ».

أما (دحية) فيفتح الدال وكسرها. وأما (حُيَيٍّ) فمضم الحاء وكسرهما^(٤). وأما (صفية) فالصحيح أن هذا كان اسمها قبل السَّيِّي، وقبل: كان اسمها زَيْنَب، فسُمِّيَتْ بعد السَّيِّي ولاصطفاً صفية.

قوله: «أَعْطَيْتِ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالتَّصْيِيرَ، مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «أَدْعُوهُ بِهَا»، قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي غَيْرَهَا».

(١) كذا في (ص) و(جاء) وفي (خ) وسميها قريب من: حجر.

(٢) كما في (المعلم): (١/٥١)، و(الكامل في المعجم): (٤/٥٩٠).

(٣) في باب عثوة خيبر، الحديث رقم: ٤٦٦٥.

(٤) قوله: «أما (حُيَيٍّ) فمضم الحاء وكسرهما، سقط من (ص) و(هـ).

قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَ حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَنَّتَهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْلَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَرُوسًا، فَقَالَ: أَمِنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ. قَالَ: رَسَسَ نَطْعًا، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأُظْطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالنَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَسِبًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (مكرر [٣٣٢١] أحمد: ١١٩٩٢، والبخاري: ٣٧١).

[٣٤٩٨] ٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ - حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنَيْدٍ الْقُبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عَثَمَةَ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، كُلُّهُمْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَغْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَقْبَهَا ضِدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا حَتْفَهَا. (الحداد: ١١٩٥٧، ١٣٥٠٦، والبخاري: ٩٤٧، ٥٠٨٦).

[٣٤٩٩] ٨٦ - (١٥٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرََنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ،

قال ابن مازري^(١) وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين: أحدهما: أن يكون ردَّ العجارية برضاها، وإذنه له في غيره، والثاني: أنه لما أذن له في جارية له من حشو السبي، لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسهن وأحودهن نسباً وشرفاً في قومها وجمالاً، استرحمها لأنه لم يأن فيها، ورأى في إقائنها لدحية مفسدةً لتمييزه بمثلها على باقي الجيش، ولما فيه من التهاكها مع مرتبتها، وكوبها بنت مبيد، ولما يحلف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إدها لنفسه، قطعاً لكل هذه المفسدات، مشخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها.

(١) في التلخيص: ٢/ ١٥١.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَجْرَانِ». (مكرر [٣٨٧] [أحمد ١٩٧٢٧، وأبي داود ٢٥٤٤ مطرولاً])

[٣٥٠٠] ٨٧- (١٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ يَدْفَعُ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِيبِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَرَّغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَأَخْرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ. فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ». قَالَ: وَهَرَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ وَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ.

وقوله في الرواية الأخرى: أَنَّهَا (وَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحْبَةً، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ) بِحَسْمَلٍ أَنَّ إِسْرَادَ بِقَوْلِهِ. (وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ) نِي: حَضَلْتُ بِالْإِذْنِ فِي أَخَذَ جَارِيَةً، لِبِوَاقِ بَاقِي الروايات. وقوله: (اشْتَرَاهَا) أَي: أَعْطَاهَا بِدَنَاهَا سَمْعَةً^(١) أَنْفُسٍ نَعِيْبِيًّا لِقَلْبِهِ، لَا تَنْدُجَرِي هَقْدَ بَيْعٍ، وَعَلَى هَذَا تَتَّحَقُّ الروايات.

وهذا الإِعْطَاءُ لِدَحْبَةٍ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْفِيسِ، فَعَلَى قَوْلِهِ مَنْ يَقُولُ: التَّنْفِيلُ يَكُونُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ أَنَّ لَتَّنْفِيلٍ مِنْ خُمْسٍ لَخُمْسٍ يَكُونُ هَذَا لَتَّنْفِيلٍ مِنْ خُمْسٍ بَخْسٍ بَعْدَ أَنْ مِيزَ أَوْ قَبْلَهُ، وَنَحْسَبُ مَعَهُ، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ لِصَحِيحِ الْمُحْتَارِ.

وحكى لِقَاضِيٍّ مَعْنَى بَعْضِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوَّلَى هُنْدِي أَنْ تَكُونَ صَفِيَّةً فَيَنَاءً؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ زَوْجَةً كَنَانَةً ابْنِ الرِّبِيعِ، وَهُوَ وَاهِلُهُ مِنْ بَنِي أَبِي الْحَقِّيقِ كَانُوا صَالِحِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَكْتُمُوهُ كِتْرًا، فَإِنْ كَتَمُوهُ فَلَا دِيْنَةَ لَهُمْ، وَمَسَّأَلَهُمْ عَنْ كَثَرِ خَتَمِ بْنِ الْحَطَبِ فَكْتُمُوهُ، وَقَالُوا: أَفَعَمَّتِ السَّفَقَاتُ، ثُمَّ عَثَرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ، فَانْتَقَضَ عَهْدُهُمْ فَبَاهَمَ. ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ، فَصَفِيَّةٌ مِنْ سَيِّدِهِمْ، فَهِيَ فِيهِ لَا يُخْمَسُ، بَلْ يَقَعُّ فِيهِ الْإِمَامُ مَا رَأَى، هَذَا كَلَامُ لِقَاضِيٍّ^(٢).

وهذا تَفْرِيعٌ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ الْفِيءَ لَا يُخْمَسُ، وَمَذْهَبُ أَنَّهُ يَخْمَسُ كَالْغَنِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج) 'بِسَبْعَةٍ'

(٢) فِي (ك) كِتَابُ سَعْمٍ ٥٩٢/٤

ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا - قَالَ: وَأَخْبِيئُهَا قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا - وَهِيَ صَفِيَّةُ

قوله: (فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقُهَا؟ قَالَ: نَفْسُهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا) فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْتَقَ الْأَمَةُ وَيَتَزَوَّجَهَا، كَمَا قَالَ فِي لِحْدِيثٍ لَدَيْ بَعْدِهِ: «لَهُ آخَرُ ن».

وَقَوْلُهُ: (أَصْدَقُهَا لِنَفْسِهَا) اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ، فَالصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُخْتَلِفُونَ: أَنَّهُ اعْتَقَهَا تَرْعَا بِلا عَوْصٍ وَلَا شَرْطٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا بِلا صَدَقٍ، وَهَذَا مِنْ خَصْبِ نَصَبِ ﷺ أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُهُ بِلا مَهْرٍ، لَا مِىِ الْحَرِّ وَلَا عَمَّا بَعْدَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ شَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ يُعْتَقَهَا وَيَتَزَوَّجَهَا، فَقِيلَتْ لِمَرْمِهَا الْوَفَاءُ بِهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: اعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا عَلَى قِيَمَتِهَا، وَكَانَتْ مَجْهُولَةً، وَلَا يَجُوزُ هَذَا، وَلَا الَّذِي قَبْلَهُ لِعَبْرَةِ ﷺ، بَلْ هُمَا مِنَ الْخَصْلِ نَصْرٍ، كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا لِقَوْلِ

وَاخْتِلَافِ الْعَمَلَةِ فَيَمُتَنَ أَعْتَقَ أَمَتَهُ عَلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، وَيَكُونُ عَتَقُهَا صِدَاقُهَا، فَطَائِفٌ بِجَمْعِهِمْ لَا يَتَزَوَّجُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الشَّرْطُ، وَمِمَّنْ قَالَهُ مَالِكٌ وَشَاذُ عِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَبُزْجَرٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَعْتَقَهَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَقِيلَتْ: عَتَقَتْ، وَلَا يَتَزَوَّجُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، بَلْ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِعَتَقِهَا مَجَانً، فَإِنْ رَضِيَ وَتَزَوَّجَهَا عَلَى مَهْرٍ يُتَّفَقَانِ عَلَيْهِ، فَلَهُ عَلَيْهَا الْقِيَمَةُ، وَلَهَا عَلَيْهِ لِمَهْرٍ الْمُسَمَّى مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ.

وَرَأَى تَزَوُّجَهَا عَلَى قِيَمَتِهَا: كَوْنُ كِلْتَا الْقِيَمَةِ مَعْرُومَةً لَهُ وَلَهَا، صَحُّ الصَّدَقِ، وَلَا بَقِيَّةٌ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَةٌ، وَلَا لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ، وَإِنْ كُنْتَ مَجْهُولَةً فَقِيَمَةُ وَجْهَانٍ لِأَصْحَابِنَا: أَحَدُهُمَا: يَصِحُّ الصَّدَقُ كَمَا كَانَ مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَقْدَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْمَسَامَحَةِ وَالْتِفَافِ، وَأَصْحَابُهُمْ بِهِ قَالَ جَمْعُهُمْ أَصْحَابَانَا: لَا يَصِحُّ الصَّدَقُ بَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ، وَجِبَتْ لَهَا مَهْرٌ الْمَثَلُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالحسن والنخعي والزهرى والثوري والأوزاعي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا، وَيَكُونُ عَتَقُهَا صِدَاقُهَا، وَيَزَوَّجُهَا ذَلِكَ، وَيَصِحُّ لِعَتَقِهَا عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِ هَذِهِ الْحَبِيثِ، وَتَأْوِيلُهُ الْآخَرُونَ بِهِ سَبَقَ.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزْتُهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ، فَأَمَدَّهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ حَرُوسًا). وَفِي الرُّوْيَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ: (ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا، قَالَ: وَأَخْبِيئُهَا قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي

بَيْتِهَا)

يُنْثَى حَيًّا. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَتْهُ الشَّمْرُ وَالْأَيْطُ وَالسَّمْنُ، فُجِصَتْ الْأَرْضُ أَكْثَرُ جِصٍّ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاحِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَيْطِ وَالسَّمْنِ، فَشَبَّعَ النَّاسُ، قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَدْرِي أَنْزَوْجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أُمُّ وَلَدٍ، قَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فِيهِ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فِيهِ أُمُّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَتَ حَجَبَهَا، فَتَعَدَّثَ عَنِ عَجْزِ الْبَعِيرِ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ أَنْزَوْجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا، قَالَ: فَعَفَرَتِ النَّاقَةُ الْعَضْبَاءُ، وَنَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَرْتُ، فَقَدِمَ فَمَسَرَّهَا، وَقَدْ أَشْرَفَتِ الشَّمَةُ، فَقَالُوا: أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ. قَالَ: قُلْتُ يَا أَبَا حَمُوزَةَ، أَوْفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ، لَقَدْ وَقَعَ.

أما قوله - (نَعُدُّ) فمعناه: نُسَبِّحُ، فَبَيْنَمَا كُنْتُ مَسْبِيَّةً يَحِبُّ اسْتِيرَافًا، وَجَعَلَهَا فِي مَدَّةِ الاسْتِيرَاءِ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَلَمَّا نَقَضِيَ الاسْتِيرَاءَ حُوزَتْهَا أُمُّ سُلَيْمٍ وَهَيَّأَتْهَا، أَي: رَافَتْهَا وَجَمَلَتْهَا، عَلَى عَادَةِ الْعُرُوسِ بِمَا لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، مِنْ وَشْمٍ وَوَضْعٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وقوله: (أَهْدَتْهَا) أَي: زَفَّتْهَا، بِقَالَ: أَهْدَيْتِ الْعُرُوسَ إِلَى رَوْحِهَا، أَي: زَفَفْتَهَا، وَلِعُرُوسٍ يُصَدَّقُ عَلَى الزَّوْجِ وَلِزَوْجَةٍ جَمِيعًا، وَفِي الْكَلَامِ تَقْلِيدٌ وَتَأْخِيرٌ، فَمَعْنَاهُ: ائْتَمَّتْ، أَي: اسْتِيرَآتْ، ثُمَّ هَيَّأَتْهَا، ثُمَّ أَهْدَتْهَا، وَالزَّوْجُ لَا تَقْتَضِي تَزْوِيَّتَهَا.

وفيه الزَّفَفُ فِي الدَّبَلِ^(١). وَقَدْ سَبَقَ فِي حَبِيبِ تَزْوِجِهِ ﷺ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الزَّفَفُ نَهْرًا، وَذَكَرْنَا هُنَا جَوَارِ الْأَمْرِينَ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ عَنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَحْجِثْ بِهِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «فَلْيَحْجِثْ بِهِ» بِعِبَرِ نُونٍ فِيهِ دَلِيلٌ لَوْلِيمةِ الْعُرْسِ، وَأَنَّهَا بَعْدَ الدَّخُولِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا تَجُوزُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ^(٣). وَفِيهِ إِدْلَالٌ الْكَبِيرُ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَطَلَبُ طَعَامِهِمْ فِي نَحْوِ هَذَا. وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِأَصْحَابِ الزَّوْجِ وَجِيرَانِهِ مُسَاعَدَتُهُ فِي وَلِيْمَتِهِ بِطَعَامٍ مِنْ هَدِيَّتِهِمْ.

قوله: (وَبَسَطَ نِظْمًا) فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ مَشْهُورَاتٍ: فَتَحَ النُّونَ وَكَسَرَهَا مَعَ فَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا، أَفْصَحُهُنَّ كَسْرُ النُّونِ مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ وَحَمَلِهِ: نَظْوَعٌ، وَأَنْطَاعٌ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ)، بِاللَّيْلِ

(٢) تَقْدِيمٌ ص ٥٣ مِنْ جِلْدٍ، مَجْرُومٌ.

(٣) تَقْدِيمٌ ص ٢٥ مِنْ هَذَا الْجُلْدِ،

قوله: (لنَحْمَلَ لِرَجُلٍ يَجِيءُ بِالْأَقْطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمَنِ، فَتَحَاسُوا حَيْسًا) الْحَيْسُ هُوَ الْأَقْطُ وَالسَّمَنُ وَالسَّمَنُ، يُحْلَطُ وَيُحَجَّنُ، وَمَعْنَاهُ حَمَلُوا ذَلِكَ حَيْسًا، ثُمَّ أَكْبُوهُ.

قوله ﷺ في السِّي يَعْتَقُ حَارِيَّتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَحْزَانٌ» هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ بَيَانُهُ وَشَرْحُهُ وَاضِحًا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ حَيْثُ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَفِيهِ أَعَدَّهُ هُنَا تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ فِي صَفِيَّةَ بَعْدَهُ لِفَضِيلَةِ الطَّاهِرَةِ.

قوله: (حِينَ بَزَعَتْ الشَّمْسُ) هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَالزَّيَّ، وَمَعْنَاهُ: عِنْدَ بَثَاءِ طُلُوعِهَا.

قوله: (وَأَخْرَجُوا بِقُوِّهِمْ وَمَكَائِلَهُمْ وَمُرُورَهُمْ) أَمْ (مُفُوسٌ) فَهَمْزٌ مَسْدُودَةٌ عَلَى وَزْنِ فُعُولُ، جَمْعُ فَاَسٍ بِهَمْزٍ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ. وَ(لِمَكَائِلُ) جَمْعُ مَكْنَسٍ، وَهُوَ الْفَقَّةُ وَالرَّيْشُ.

و(لِمُرُورٍ) جَمْعُ مَرٍّ، يَفْتَحُ الْمِيمَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ نَحْوُ الْمَجْرُفَةِ وَأَكْبَرُ مِنْهَا، يَقْدِرُ لَهَا: لَسَّاحِي، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَاهُ، وَحَكَى الْقَاضِي قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا هَذَا. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُرُورِ^(٢) هَذَا سَجَانٌ، وَكَانُوا يَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السُّجُنِ، قَالَ: وَاحِدُهُ مَرٌّ. يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكُسْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمُرُّ حِينَ يُقْتَلُ^(٣).

قوله: (فَلَحِصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاجِيصًا) هُوَ بِصَمِ الْفَاءِ وَكُسْرِ الْحَاءِ الْمَعْنَى لِمَخْفَقَةٍ، أَيْ: تَكْثِيفُ التُّرَابِ مِنْ أَصْلَاهَا، وَخُفِرَتْ شَيْئًا يَسِيرًا سَجْعًا الْأَنْطَاعُ فِي الْمَحْفُورِ، وَيُقْتَبَضُ فِيهِ لِسْمُومٌ فَيُثْبِتُ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ جَرْنِهَا. وَأَصْلُ الْقَنْصِ الْكُشْفُ، وَقَنْصَتُ^(٤) عَنِ الْأَمْرِ، وَقَنْصَتِ الطَّائِرُ لِيَبْضُهُ وَ(الْأَفَاجِيصُ) جَمْعُ أَفْجَرٍ.

قوله: (فَفُتِّرَتِ النَّافَةُ الْعُضْبَاءُ، وَنَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَذَرْتُ، فَقَامَ فَسْتَرَهَا)

قوله: (عُثِرَتْ) بِفَتْحِ الدَّالِ، وَنَذَرَ بِالْتَوْنِ، أَيْ: سَقَطَ، وَأَصْلُ لِنَذَرِ^(٥) الْخُرُوجُ وَالْانْفِرَادُ، وَمَعْنَاهُ: كَلِمَةٌ تَأْذِيرِيَّةٌ، أَيْ: قُرْدَةٌ عَنِ الْبَطْأَةِ.

(١) (١/٥٩٠).

(٢) هِيَ (خُ): وَبِالْمُرُورِ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٤/٥٩٠-٥٩١).

(٤) لِي (حِينَ) وَ(هَذَا) وَفِيهِ.

(٥) لِي (حِينَ) وَ(هَذَا) بِشَدِيدٍ.

[٣٥٠٠ م / ٨٧ م - (١٤٢٨) قَالَ أَنَسٌ : وَشَهِدْتُ وَلَيْمَةً زَيْنَبَ ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا ، وَكَانَ يَتَغَشَّى فَأَدْعُو النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَغَ قَدَمَ وَتَبِعْتُهُ ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْذَنَ بِهِمَا الْحَدِيثَ ، لَمْ يَخْرُجَا ، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيَسْلُمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ : «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟» فَيَقُولُونَ : بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ : «بِخَيْرٍ» . فَلَمَّا فَرَغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّحْلَيْنِ قَدْ اسْتَأْذَنَ بِهِمَا الْحَدِيثَ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا ، فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَنَّ أَحْبَرْتُهُ ، أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ يَا أَتَاهُمَا قَدْ خَرَجَا ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَشْكُفَةِ الْبَابِ أَرَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ لَآيَةً : ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ الآية (١٠٦ - ١٠٧) .

[مكرر (٣٣٢١) ج ١ ص ١٣٥٧٥] .

[٣٥٠١ م - ٨٨ - (١٣٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا شَيْبَةُ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ (ح) ، وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا بِهِ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الشَّيْبَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ : حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ : صَدَرَتْ صَفِيَّةٌ لِدُخَانٍ فِي مَقْسَمِهِ ،

قوله : (فجعل يمر على نساءه : فيسلم على كل واحدة منهن . «سلام عليكم» . كيف أنتم يا أهل البيت؟» فيقولون : بخير يا رسول الله ، كيف وجدت أهلَكَ؟ فيقول : «بخير» .

في هذه القصة فوائد : منها : أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله ، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الجاهلین العثرعین .

ومنها أنه إذا سلم على واحد ، قال : سلام عليكم ، أو السلام عليكم ، بصيغة الجمع ، قالوا : ليتناولوه وملكه .

ومنها سؤال الرجل أهله عن حالهم ، فرأى كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تبتدئ به ، فإذا سألتها أبسطت للذكر حاجتها .

ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقب دخوله : كيف حالت؟ ونحو هذا .

قوله : (لما وضع رجله في أشكفة الباب) هي بهمة قطع مضومة وبسكان السين .

وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي الشَّيْءِ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى وَحِيتهُ، فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي لَقَدَّالَ: «أَصْلِحِيهَا». قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيْبَرٍ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ صَوَّبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ». قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِقُضَيِّ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَمَعُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حَسَنًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ اسْحَابًا، وَيَشْرَبُونَ مِنْ جِيَاظٍ إِلَى جَنَائِبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَدَّالَ أَنْسَ. فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ هَشِنَا إِلَيْهَا، فَرَفَعْنَا مِطِئَتَنَا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِطِئَتَهُ، قَالَ: وَصَوِيئَةُ خَلْفَةٍ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَعَثَرَتْ مِطِئَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَرَهَا، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «لَمْ نُضِرَّ». قَالَ: قَدْ خَلَلْنَا الْمَدِينَةَ،

قوله (فجعل الرجل يجيء بفضلي التمر وفضلي السويق، حتى جعلوا من ذلك سواداً حسناً).

(لسواد) بفتح السين، وأصل السواد الشخص، ومنه في حديث الإسراء: «رأى آدم عن يمينه أسودة»، ومن يسميه أسودة^(١)، أي: أشخاصاً والمراد هنا: حتى جعلوا من ذلك كوماً شامخاً مرتفعاً، فحفظوه وجعلوه حسناً.

قوله: (حتى إذا رأينا جدر المدينة هشنا إليها) هكذا هو في النسخ (هشنا) بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم نون، وفي بعضها: (هششنا) يشين الأرنى مكسورة مخففة، ومعناها: نشيطنا وخففنا، وانبعثت نفوسنا إليها، يقال منه: هَشِنْتُ، بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع. وذكر القاضي لروى يشين لسبقتين قد. ولرواية الأرنى على الإدغام لالتقاء الشينين، وهي لغة من قال: هزت سيفي، وهي لغة بكر بن وائل، قال. ورواه بعضهم: (هشنا) بكسر الهاء وسكان الشين، وهو من: هاش يهش، بمعنى قش^(٢).

(١) سلف برقم: ٤٦٥ ينظر ثمة.

(٢) إقبال الجعالي: (٤/٥٩٦).

فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاوَيْنَهُنَّ وَيَتَشَمَّتْنَ بِصُرْعَتَيْهَا . [مكرر . ٣٣٢٩] (السمه ١٣٠٢٣) .

قوله : (فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ) أي : صغيرات الأسنان من نسائه .

قوته : (يَتَشَمَّتْنَ) هو يفتح لياء والميم .

قوله قبل هذا : (إِنَّ حَاجِبَهَا فِيهِ أَمْرٌ أَتَى) استدلت به لمالكية ومن وافقهم على أنه يصح الكناح بغير شهود إذا أعلن : لأنه لو أشهد لم يخف عليهم ، وهذا مذهب جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب الرهري ومالك وأهل المدينة ، شرطوا الإعلان دون شهادة ، وقال جماعة من الصحابة ومن بعدهم : يشترط لشهادة دون الإعلان ، وهو مذهب الأوزاعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم ، وكل هؤلاء يشترطون شهادة عدلين ، إلا أبو حنيفة فقال : يتعقد شهادة فسقين وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سرا بغير شهادة لم يتعقد ، وما إذا عقد سرا بشهادة عدلين ، فهو صحيح عند الجماهير . وقد مالك : لا يصح ، والله أعلم .



١٥ - آباء زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،

وإثبات وليمة الغرس

[٣٥٠٢] ٨٩ - (١٤٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِجٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَنَسٍ - وَهَذَا حَدِيثُ بِهِزٍ - قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ: «فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ». قَالَ: فَأَنْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُحَمِّمُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا حُطِّمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَحْتُ عَلَى عَقْبِي، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ،

باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،

وإثبات وليمة الغرس

قوله: (قال رسول الله ﷺ لزيد: افاذكُرْها عليّ) أي: اخطبها لي من نفسها، فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل ليخطبة المرأة له من كان زوجها، إذا عزم أنه لا يكره^(١) ذلك، كما كان حال زيد مع رسول الله ﷺ.

قوله: (فلَمَّا رَأَيْتُهَا حُطِّمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَحْتُ عَلَى عَقْبِي) معناه: أنه هابها واستجلبها، من أجل إرادة أشبه تزوجها، فعامها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام والإجلال والمهابة.

وقوله: (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا) هو بفتح الهمزة من (أَنْ)، أي: من أجل ذلك.

وقوله: (نَكَحْتُ عَلَى عَقْبِي، وَكَانَ جَاءَ إِلَيْهَا لِيُخْطِبَهَا وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا عَمَى مَا كَانَتْ عَادَتُهُمْ^(٢))، وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإجلال تأخر وحجبها وظهره لبيها، لتلا يسبقه لنظر إليها.

(١) في (خ): «فاذكُرْها».

(٢) في (خ): «لا يذكر».

(٣) في (ص) و(هـ): «على ما كان من عادتهم».

قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، قَالَ: فَقَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ وَجَدْتِ أَهْلَكَ؟ قَالَتْ: قَدْ أَدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا، أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَأَنْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ، فَأَلْقَى السُّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْمِعْجَابُ، قَالَتْ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا يُعْظَرُ بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى نَكْمَ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ لِشَيْءٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّهُ لَا يَسْتَعِجِلُ مِنَ الْحَقِّ﴾ (أحزاب ٥٣) . (أحمد ١٣٠٢٥)

[٣٥٠٣] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْمَةُ بْنُ

قَوْلُهَا: (مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا) أَي: مَوْضِعِ صَلَاتِهَا مِنْ بَيْتِهَا. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ صَلَاةٍ لِاسْتِخَارَةِ مَنْ هُمْ بِأَمْرٍ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ طَاهِرَ الْخَبَرِ أَمْ لَا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَسِّرُ الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْتَحِفْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبَةِ...»^(١) إِلَى آخِرِهِ، وَلَعَلَّهَا اسْتَحْدَثَتْ لَخُوفِهَا مِنْ تَفْصِيلِ فِي حَقِّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ (وَمِنْ الْقُرْآنِ) وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، يَعْنِي نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا رَبَّنَا نَعْلَمُ﴾ (الاحزاب ٣٧)، فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَوَّجَهُ إِيَّاهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ) هُوَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ (أَنْ)، وَقَوْلُهُ: (حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ) أَي: رَفَعَ، هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخ: (حِينَ) بِانُونٍ.

قَوْلُهُ: (يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ...) إِلَى آخِرِهِ، سَبَقَ شَرْحُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ^(٢).

(١) الْبُخَارِيُّ: ١١٦٧، وَأُخْرِجَهُ أَحْمَدُ: ١٤٧٠٧

(٢) لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ مَقَامِ قَبْرِهِمْ فَأَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضِهِمْ يَقُولُونَ إِنَّا لَا نَزَّلُ الْكِتَابَ إِلَّا بِالْإِذْنِ وَالْحَقِّ

سَعِيدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمْدٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شاةً. [أحمد: ١٣٣٧٨، وإسناد: ١٥١٦٨].

[٣٥٠٤] ٩١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ - أَوْ: أَفْضَلَ - مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ. فَقَالَ ثَابِتُ لُبَنَانِي: بِمَ أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكُوهُ. [أحمد: ١٣٣٧٨].

[٣٥٠٥] ٩٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، وَعَصِيمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُنَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعَّمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْيَمَامِ فَلَمْ يَقُمْ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامٍ مِنَ الْقَوْمِ.

قوله - (أطعمهم خبزاً ولحماً حتى تركوه) يعني حتى شبعوا وتركوه ليشبعهم.

قوله: (ما أَوْلَمَ رسول الله ﷺ على امرأةٍ من نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ على زينب) يحتمل أن سبب ذلك لشكر لعمرو الله في أن الله تعالى زوجه إياها بالوحي، لا بولي وشهود، بخلاف غيرها وسببها المشهور الصحيح^(١) عند أصحابنا صحة نكاحه ﷺ بلا ولي ولا شهود، لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه ﷺ، وهذا لاختلاف في غير زينب، وأم زينب لمصوص عليها، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو مجلز) هو بكسر الميم وسكان الجيم وفتح اللام وبعبارة زاي، وحكي بفتح الميم، والمشهور لأول، وسمه: لاجق بن حُميد، قيل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره^(٢).

(١) في (نسخ) و(مأ): «الصحيح المشهور»

(٢) ولا يوجد في «التفريب» من اسمه لاحق غيره.

زَادَ عَصِيمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْنَى فِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ: فَتَعَمَّدَ ثَلَاثَةً، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ قُرْبَةَ الْقَوْمِ جُلُوسًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ، فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نِكَاحٍ إِنَّهُ يَنْسَى قَوْلَهُ: ﴿وَلَكُمْ كُنُوزٌ مَعَهُ اللَّهُ عَزِيزٌ﴾﴾ [الاحزاب: ٤٥٣]. (المعجم: ٤٧٩١).

[٢٥٠٦] ٩٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الدَّيْدِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِذَا أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَّا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنْسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَرُوسًا بِرِزْبٍ يَنْتَبِجُ حُجُوسًا، قَالَ: وَكَانَ تَرُوجُهَا بِالْمَدِينَةِ، فَذَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ زُرْفَاعٍ لِنَهَارٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْلَمَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَسَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ. [الحج: ٣٣٣٨].

[٢٥٠٧] ٩٤- (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَقْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، قَالَ: فَصَنَعْتُ أُمِّي - أُمُّ سُلَيْمٍ - حَبْسًا، فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ، فَقَالَتْ: يَا أَنْسُ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «صَعْمَةٌ».....

قوله (عن أنس قال: تزوج رسول الله ﷺ فدخل بأهله)، فصنعت أُمِّي - أُمُّ سُلَيْمٍ - حبسًا، فجعلته في تورٍ، فقالت: يا أنس، اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ، فقل: بعثت بهذا إليك أُمِّي، وهي تُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وتقول: إنَّ هذا لك مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ).

ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبَ قَادُحٌ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ». وَسَمَى رِجَالًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُدْتُ لِأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: رُهَاءُ ثَلَاثِ مِئَةٍ. وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْسُ، هَاتِ التَّوْرَ»، قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحِجْرَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَتَخَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةً، وَلِيَأْكُلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهَا بِلِيلَةٍ». قَالَ: فَدَاكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجْتُ طَائِفَةً وَدَخَلْتُ طَائِفَةً حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ، فَقَالَ لِي: «يَا أَنْسُ، ارْفَعْ». قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَقْرَبِي حِينَ وَضَعْتُ كَدًّا أَكْثَرَ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ. قَالَ: وَجَلَسَ صَوَائِفُ بَنِيهِمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَائِسٌ،

فيه أنه يستحب لأصدقاء المتزوج أن يبعثوا إليه طعام يساعدونه به على وليمة. وقد سبق هذا في الباب منه، وسبق هناك بيان الحيس^(١). وفيه الاعتذار إلى الجعوث إليه، وقول الإنسان نحو قول أم سليم: هذا لك من فصيل. وفيه استحباب بعث السلام إلى المصاحب، وإن كان الفصل من الباعث، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه، أو له غدار^(٢) في عدم الحضور بنفسه للسلام.

و(التَّوْرُ) بفتح طاء مائة فوق مفتوحة ثم و. وسكنة، إناء مثل انْقَدَحَ، سبق بيانه في باب انوضوء.

قوله ﷺ: «(أَذْهَبَ قَادُحٌ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا)^(٣)، وَمَنْ لَقِيتَ». وَسَمَى رِجَالًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُدْتُ لِأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: رُهَاءُ ثَلَاثِ مِئَةٍ»

قوله: (رُهَاءُ) بضم لزي وفتح لهاء وباء، ومعناه: نحو ثلاث مئة. وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن لمرسيل في ناسي متعبين وفي مبهوتين، كقوله: مَنْ لَقِيتَ، مَنْ أُرِدْتُ.

وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير طعامه كما أوضحه في الكتاب.

قوله ﷺ: «يَا أَنْسُ، هَاتِ التَّوْرَ» هو يكسر التاء، من: هَاتِ، كُسرَتْ لِأَمْرِه، كما تُكسر التاء من: أَهْطَ.

(١) تقدم من ٧٣ من هذا الجزء.

(٢) في (ن) صرد.

(٣) في نسخة من الصحيح مسلم (هـ) كُسرَتْ ثَلَاثَ مِائَاتٍ،

وَزَوْجَتُهُ مُؤَلِّيةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقْلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى يَسَارِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَدِمَا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ، صَبُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقْلُوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرْخَى السُّرَّ وَدَخَلَ، وَأَدَّ جَالِسٌ فِي الْحِجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبِثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَنِّي، وَأَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ لِأَنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَلَا حِلْمَ لَكُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْبِلَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ كُنَّ يَأْذَنُ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (٢٥٣ - ٢٥٤).

قَالَ الْجُعْدُ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحَصَّنَ يَسَارَهُ النَّبِيُّ ﷺ. (المعجم ١٢٦٦٩ مختصراً).

[٣٥٠٨] ٩٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهْدَتْ لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ خِيسًا فِي ثَوْبٍ مِنْ حَبْرَةٍ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبْ فَأَدْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». فَدَعَا لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ يَوْمَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لَقِيتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ لِأَنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا حَتَّى بَلَغَ: ﴿فَلْيَكُنْ أَطْعَمُ لِقَائِكُمْ وَقُلُوبِكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥٤). (المعجم ١٢٦٦٩).

قوله: (ورويته مؤلّية وجهها) وهكذا هو في جميع النسخ: (وزوجته) بالنداء، وهي لغة قلبية تكرّرت في الحديث والشعر، والمشهور حلّها.

قوله: (ظنوا أنهم قد تَقْلُوا عليه) هو بضم لقاها المخففة.



١٦ - [باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة]

[٣٥٠٩] ٩٦- (١٤٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ صَعْمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا». (أحمد: ٤٧١٧، والبيهقي: ٤١٧٣).

[٣٥١٠] ٩٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ صَعْمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيُجِبْ». قَالَ خَالِدٌ: فَبِذَا عُبَيْدُ اللَّهِ يُنْزِلُهُ عَلَى الْعُرْسِ. (أحمد: ٣٥٠٩)

باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

دعوة للطعم بفتح الدال، ودعوة النسب بكسرها، هذا قول جمهور لعرب، وعكسه تيم الرديف بكسر الراء، فقلوا: الطعم بالنسب، والنسب بالفتح، وأما قول قطرب في «المعنى»: إن دعوة الطعم بالنسب، فخطأه فيه.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا» فيه الأمر بحضورها، ولا خلاف في أنه مأمور به، ولكن هل هو أمر واجب أو نذير؟ فيه خلاف، الأصح في مذهبنا أنه فرض عين على كل من دعي، لكن يسقط بأعذار سنذكرها إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه فرض كفاية والثالث: مندوب. هذا مذهب في وليمة العرس، وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنها كوليمة العرس. والثاني: أن الإجابة إليها تلبس، وإن كانت في العرس واجبة.

ونقل القاضي، اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس^(١)، قال: واحتفظوا فيما سواه،

(١) قال محدث رحمه الله: «عن ابن عبيد بن ربيعة (١٠/١٧٩)، ثم حاصص [المعنى: ٤/٥٨٩]، ثم النووي لاتفاق على القول بوجوب الإجابة بوليمة العرس، وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال المتأخرين إيجابها وصح جمهور شافعية وحنابلة بأنها فرض عين، وفيه عكس مالك [الأحوط: ١٠١] وروى عنه عن ما في نسخة لأبي زيد نقروني» (٤/٥٧٠)، وعن بعض الشافعية [أروضة الطالبين: ٣٣٣/٧]، وبعض حنابلة، أنها مستحبة، وذكر للحمي عن المالكية أنه لمذهب، وكلام النهاية (٤/٣٦٥) يقتضي وجوب مع تصريجه بأنها سنة، فكانه أراد أنها وجبت بسنة وليست فرضاً كغيرها من فرائضهم، وعن بعض الشافعية [أروضة الطالبين: ١٠] وحملها [الفرع: ١٠] لابن عديم (٩/٣٦١) هي فرض كفاية، وحكى من دقيق بعيد في شرح الإلزام أن محل ذلك إذا تمت الدعوة، أما لو خص كان من أحد بالدعوة فلا الإجابة [المعنى: ٤/٥٨٩] (٤/٤٤٦).

[٣٥١١] ٩٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ غُرْسٍ فَلْيُجِبْ» [أحمد: ٤٧٢٠] [إسناده: ٣٥٠٩].

[٣٥١٢] ٩٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّخْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» [أحمد: ٥٣٦٧] [إسناده: ٣٥٠٩].

[٣٥١٣] ١٠٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، غُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ» [أحمد: ٦٣٣٧] [إسناده: ٣٥٠٩].

[٣٥١٤] ١٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنِي عِيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ. حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى غُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ» [إسناده: ٣٩٠٥].

[٣٥١٥] ١٠٢- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّخْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» [إسناده: ٣٥٠٩].

فكان مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة، من غرس وغيره، وبه قال بعض السلف^(١).

وأما الاعتذار الذي يسقط به وجوب إجابة الدعوة أو نذنها: فمنها أن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه، أو لا يثق به مجالسته، أو يذمونه لخوف شره، أو لطعم في جانه، أو ليعاونه على باطل، وألا يكون هناك مسكر أو خمير أو لهو، أو قرش حريم، أو صور حيوان غير مفروشة، أو آنية ذهب أو فضة، فكل هذه أعيار في ترك الإجابة.

ومن الأعيار أن يعتذر إلى لدعي لغيرته، ولو دعاه وفي لم تجب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام، فالأول تجب الإجابة فيه، والثاني تستحب، والثالث نكرو.

(١) الركن المعلم (٤/٥٨٩).

[٣٥١٦] ١٠٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». (البيهقي: ١٧٩، أبو داود: ٤٧٤٩).

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَدِّمٌ [٣٥١٧] ١٠٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي خَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا». (أبو داود: ١٣٥٠٩).

[٣٥١٨] ١٠٥- (١٤٣٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». وَتَمَّ يَذْكُرُ ابْنُ الْمُثَنَّى: «إِلَى طَعَامٍ». (أحمد: ١٥٢١٩).

[٣٥١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. (هر: ٣٥١٨).

[٣٥٢٠] ١٠٦- (١٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُطِيرًا فَلْيَبْطِمْ». (أحمد: ١٧٧٤٩).

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيَّةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ» قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بولاية العرس، ويتعلق الآخرون بالروايات المصنفة، ويقولون ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ»، ويحملون هذه على لغالب أو نحوه من التأويل، والعرس (العرس) بسكون الراء وصمها، لغتان مشهورتان، وهي مؤنثة، وعليها لغة بالتذكير.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا» والمراد به عند جمهور العلماء كُرَاعُ الشدة، وعُطُوا مَنْ حمله على كُرَاعِ الغيوم، وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحٍ من المدينة.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» وفي الرواية الأخرى «فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُطِيرًا فَلْيَبْطِمْ» اختلعا في معنى: «فليصل»، فقد

[٣٥٢١] ١٠٧ - (١٤٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَشْنُ الطَّعَامُ طَعَامَ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ، وَيَتَرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّاهُونَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [بحدري: ٥١٧٧] [لواحق: ٣٥٢٢].

[٣٥٢٢] ١٠٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلرُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَصَحِّحْتُ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا. فَأَفْرَغَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُهُ بِهِ.

قوله تعالى: ﴿يَصِلُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ سَعَى لِمُمْ﴾ (النوبة: ١٠٣)، وقيل: المراد لصلاة الشرعية بالركوع والسجود، أي: يشغل بالصلاة ليحصل له فضلها، وليترك أهل المكان وأصحابه.

وأما المفطر ففي الرواية الثانية أمره بالأكل، وفي الأولى مخير، واحتلف العلماء في ذلك، والأصح في مذهبه أنه لا يجب الأكل في وليمة^(١) العرس، ولا في غيرها، فمن أوجبه اعتمد الرواية الثانية، وتداول الأولى على من كان صائماً، ومن لم يوجبه اعتمد بتصريح بالتخير في الرواية الأولى، وحسن لأمر في الثانية على التلب، وإذا قيل بوجوب الأكل فأقله لقمة ولا تلوثة الرياء؛ لأنه يسمى أكلاً، ولهذا لم حلف لا يأكل حنثاً بلقمة؛ ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهه يعتقدونها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التخيل، هكذا صرح بالمقمة جماعة من أصحابه.

وأما لصائم فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يخر له الأكل؛ لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نقلاً جاز الفطر وتركه، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه لأفضل الفطر، وإلا فإتمام الصوم، والله أعلم.

قوله قس هذا: (وكان عد الله - يعني ابن عمر - أنني الدهرة في لئرس وغير لئرس، وبأنيقا وهو صائم) فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة، وكذا قاله أصحابه، قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة كما يلزم المفطر، ويحصل المقصود بحضوره وإن لم يأكل، فقد يترك به أهل الطعام

(١) في (ج): لا يجب الأكل، لا في وليمة ولا في غيرها. والمثبت من (هـ) (و). (هـ).

وفي أكل المفطر عند الشافعية وجهان: لأصح أنه مستحب، وثاني أنه يجب وأقله لقمة. ينظر "روضة المصنفين".

(٢/٣٣٧) ونكر لئرس الشريفي في المعجم: (٤/٤٠٩) أن لئرس النوي حذروا حذبه. (٢/٣٣٧).

فَسَأَلْتُ عَنْهُ الرَّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ مَالِكٍ. [المعجم: ٧٢٧٩] [ونظر: ٣٥٣٩].

[٣٥٢٣] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (ج)، وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ. [المعجم: ٧٢٧٤] [ونظر: ٣٥٣٩ و ٣٥٧٧].

[٣٥٢٤] وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ ذَلِكَ. [نظر: ٣٥٢١ و ٣٥٢٢].

[٣٥٢٥] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُنْتَعَمُ مِنْ بَأَيْبِهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا عَنْ بَأَيْبِهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». [نظر: ٣٥٢١ و ٣٥٢٢].

والحاضرون وقد يتجهلون به، وقد يتفهمون بدعائه أو بإشارته، أو يصننون عملاً لا ينصتون عنه في غيبته، والله أعلم.

قوله: (شَرُّ طعام طعام الوليمة) ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وسبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً، حكم برفعه على مذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة.

ومعنى هذا الحديث لا يخبر به يفع من لدن الله ﷻ من مرعاة لأغنياء في لولائم وسعوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإخبارهم بطيب الطعام، ورفع مجالسهم وتقديسهم، وغير ذلك مما هو العالب في لولائم، والله المستعان.

قوله: (سمعتُ ثابتاً الأعرج يُحدثُ عن أبي هريرة) هو ثابت بن جياض الأعرج الأَخْنَفُ القُرَشِيُّ العدوي، مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه: ثمت بن الأخنف بن عباس، والله أعلم.



١٧ - [باب: لا تجل المطلقة ثلاثاً بإطلاقها

حتى تنكح زوجاً غيره ويوطأها،

ثم يفارقها وتنقضي عدتها]

[٣٥٢٦] ١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِلِ - وَهَذَا لَفْظُ يَعْمُرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ جُنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبِتُّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟»

باب لا تجل المطلقة ثلاثاً بإطلاقها

حتى تنكح زوجاً غيره ويوطأها،

ثم يفارقها وتنقضي عدتها

قولها: (تَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ)، هو يفتح الزاي وكسر الباء، بلا خلاف، وهو الزُّبَيْرُ بْنُ نَاطِئٍ، وَرِفَاعَةُ: بَاطِلَةٌ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَحَابِيًّا، وَالزُّبَيْرُ قَتْلُ يَهُودِيٍّ فِي عَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ بْنَ نَاطِئٍ لِقُرَظِي، هُوَ الَّذِي تَرَوَّجَ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِي، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ ابِرٍ^(١) وَالْمُحَقِّقُونَ، وَقَالَ بْنُ مَثْنٍ وَأَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِصَحَابَةِ^(٢): «إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أُمِيَّةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ بْنِ النَّصَابِ الْأَوَّلِ».

قولها: (فَبِتُّ طَلَاقِي) أَي: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا.

قولها: (هَذِهِ الثُّوبُ) هُوَ بَصْمُ الْهَدْيِ وَاسْكَاكِ الدَّلَالِ، وَهِيَ ظَرْفَةُ الَّذِي لَمْ يُنْتَحَ، شَبَّهُوهَا بِهَذِهِ لَعِينٍ، وَهِيَ شَعْرُ حَقْنَةٍ.

(١) فِي الْأَصْبَحِيَّةِ: (٢/ ٨٢٣)

(٢) لِأَبِي نَعِيمٍ: (٤/ ٥١٨٤٤)، وَلَمْ أَظْفِ عَلَيْهِ فِي مَطْبُوعِ ابْنِ مَيْلَانَ.

لَا، حَتَّى تَذَوِّقِي حُسْبَانَهُ، وَتَذَوِّقِ عُسْبَانَكَ».

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عَمَّتُهُ، وَخَالِدٌ بِالبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدِّنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ [الحمد ٢٨٠٩٨، راجع ٢٧٩٩].

[٣٥٢٧] ١١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَلِشَفْطٍ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَمَجِئَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كُنْتُ نَحْتُ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا حِرًّا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ

قوله ﷺ: «لَا، حَتَّى تَذَوِّقِي حُسْبَانَهُ، وَتَذَوِّقِ عُسْبَانَكَ» هو مضمع العين وفتح السين، تصغير (عملة)، وهي كناية عن الجماع، شبه لَذَنَهُ بِلَذَّةِ عَسَلٍ وَحَلَاوَتِهِ، قَالُوا: وَأَنْتَ الْعُسْبَانَةُ، لِأَنَّ فِي لَعْسَرِ مَعْتَيْنِ، التَّلْكَيرَ وَالتَّائِيثَ، وَقِيلَ: أَنَّهَا عَلَى إِرَادَةِ الْطُفْطَةِ، وَهِيَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْإِنْزَلَ لَا يَشْتَرُطُ

وَفِي هَذَا لَحْدِيثٍ أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لِمُطَلِّقِهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيُطَاقَهَا، ثُمَّ يَفَارِقَهَا وَتَنْقُضَ عَهْدُهَا، فَأَمَّا مَجْرَدُ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَلَا يُحِلُّهَا لِلْأَوَّلِ، وَبِهِ قَوْلُ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهَمَّ بَعْدَهُمْ، وَتَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: إِذَا عَقَّدَ الثَّانِي عَلَيْهَا ثُمَّ فَارَقَهَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ: وَلَا يُشْتَرُطُ وَطْءُ النَّبِيِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» [المرأة: ٢٣٠]، وَالنَّكَاحُ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَاجَابَ الْجُمْهُورُ أَنَّ هَذَا لَحْدِيثٌ مُخْطِئٌ لِعَبْوَةِ الْآيَةِ، وَمَعْنَى لِمَعْرَادِهَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَعَلَّ سَعِيدًا لَمْ يَبْلُغْهُ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَقُولُ سَعِيدٌ فِي هَذَا إِلَّا صَدَقَهُ مِنَ الْخَوَرِجِ، وَتَعَقَّقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَعْيِيبَ لَحْدِهِ فِي ثَبَرِهَا كَدْفٍ فِي ذِكِّهِ مِنْ غَيْرِ بِزَائِلٍ لِمَعْنَاهُ، وَشِدَّةُ الْعَصْرِ، لِمَصْرُوعٍ فَشَرَطَ أَنْزَالَهُ لِمَعْنَاهُ، وَجَعَلَهُ حَقِيقَةً لِعُسْبَانَةٍ، قَالَ الْجُمْهُورُ: بِمُخُولٍ لِلذَّكْرِ تَحْصُلُ الدُّخُولُ وَالْعُسْبَانَةُ، وَلَوْ وَجَّهَتْ فِي نَكَاحِ نَسَبٍ لَمْ تَحِلَّ لِلْأَوَّلِ، عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ^(١).

(١) «إكمال المعلم» (١/٦٠٧).

وَاللَّهُ مَا مَعَهُ إِلَّا وَفَرُّ الْهُدَيَّةَ، وَأَخَذَتْ يَهْدِيَةً مِنْ جِلْدِهَا، قَالَتْ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَيَّ رِقَاعَةً، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ، وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». وَأَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْحَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَلِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَرَجُرُ هَذِهِ عَسَا تُجَهِّرَ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [البيهقي: ٥٣٨٢٦].

[٣٥٢٨] ١١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِقَاعَةَ الْقُرْظِيِّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ رِقَاعَةَ خَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَغْلِيقاتٍ، يَحْتَلِ خَلْقُهَا يَوْمَئِذٍ. [البيهقي: ٥٣٨٢٦] [البيهقي: ٥٣٨٢٦].

[٣٥٢٩] ١١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُطَلِّقُهَا، فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَتَحِلُّ لِرَجُلٍ آخَرَ؟ قَالَتْ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا. [أحمد: ٢٥٦١٥، والبخاري: ٥٣١٧].

[٣٥٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد: ٢٥٦٢٠، والبيهقي: ٥٣٦٥].

[٣٥٣١] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ. [البيهقي: ٥٣٨٢٦].

[٣٥٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي بَنَ سَعِيدٍ -، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ. [أحمد: ٢٥٦١٤، والبيهقي: ٥٣٦٦].

قوله: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَسَّمَ) قَالَ لِعَمَاءٍ: إِنَّ تَبَسَّمَ لَتَتَعَجَّبُ مِنْ خَلْعِهِ وَتَصْرِيفِهِ بِهَذَا الَّذِي

[٣٥٣٣] ١١٦ - (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -
قَالَ: أَحَبُّونَ جَرِيرًا، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَبِّنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَبِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَاهُ، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

[٣٥٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى حَلِيبِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ «بِسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ لَوْزَّاقٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ «بِسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَأَيْه قَالَهُ: «بِسْمِ اللَّهِ». (المصدر: ٧٥٥٥، ١٣٥٩٧، ١٣٥٩٨، ١٣٥٩٩، ١٣٦٠٠، ١٣٦٠١، ١٣٦٠٢، ١٣٦٠٣، ١٣٦٠٤، ١٣٦٠٥، ١٣٦٠٦، ١٣٦٠٧، ١٣٦٠٨، ١٣٦٠٩، ١٣٦١٠، ١٣٦١١، ١٣٦١٢، ١٣٦١٣، ١٣٦١٤، ١٣٦١٥، ١٣٦١٦، ١٣٦١٧، ١٣٦١٨، ١٣٦١٩، ١٣٦٢٠، ١٣٦٢١، ١٣٦٢٢، ١٣٦٢٣، ١٣٦٢٤، ١٣٦٢٥، ١٣٦٢٦، ١٣٦٢٧، ١٣٦٢٨، ١٣٦٢٩، ١٣٦٣٠، ١٣٦٣١، ١٣٦٣٢، ١٣٦٣٣، ١٣٦٣٤، ١٣٦٣٥، ١٣٦٣٦، ١٣٦٣٧، ١٣٦٣٨، ١٣٦٣٩، ١٣٦٤٠، ١٣٦٤١، ١٣٦٤٢، ١٣٦٤٣، ١٣٦٤٤، ١٣٦٤٥، ١٣٦٤٦، ١٣٦٤٧، ١٣٦٤٨، ١٣٦٤٩، ١٣٦٥٠، ١٣٦٥١، ١٣٦٥٢، ١٣٦٥٣، ١٣٦٥٤، ١٣٦٥٥، ١٣٦٥٦، ١٣٦٥٧، ١٣٦٥٨، ١٣٦٥٩، ١٣٦٦٠، ١٣٦٦١، ١٣٦٦٢، ١٣٦٦٣، ١٣٦٦٤، ١٣٦٦٥، ١٣٦٦٦، ١٣٦٦٧، ١٣٦٦٨، ١٣٦٦٩، ١٣٦٧٠، ١٣٦٧١، ١٣٦٧٢، ١٣٦٧٣، ١٣٦٧٤، ١٣٦٧٥، ١٣٦٧٦، ١٣٦٧٧، ١٣٦٧٨، ١٣٦٧٩، ١٣٦٨٠، ١٣٦٨١، ١٣٦٨٢، ١٣٦٨٣، ١٣٦٨٤، ١٣٦٨٥، ١٣٦٨٦، ١٣٦٨٧، ١٣٦٨٨، ١٣٦٨٩، ١٣٦٩٠، ١٣٦٩١، ١٣٦٩٢، ١٣٦٩٣، ١٣٦٩٤، ١٣٦٩٥، ١٣٦٩٦، ١٣٦٩٧، ١٣٦٩٨، ١٣٦٩٩، ١٣٧٠٠، ١٣٧٠١، ١٣٧٠٢، ١٣٧٠٣، ١٣٧٠٤، ١٣٧٠٥، ١٣٧٠٦، ١٣٧٠٧، ١٣٧٠٨، ١٣٧٠٩، ١٣٧١٠، ١٣٧١١، ١٣٧١٢، ١٣٧١٣، ١٣٧١٤، ١٣٧١٥، ١٣٧١٦، ١٣٧١٧، ١٣٧١٨، ١٣٧١٩، ١٣٧٢٠، ١٣٧٢١، ١٣٧٢٢، ١٣٧٢٣، ١٣٧٢٤، ١٣٧٢٥، ١٣٧٢٦، ١٣٧٢٧، ١٣٧٢٨، ١٣٧٢٩، ١٣٧٣٠، ١٣٧٣١، ١٣٧٣٢، ١٣٧٣٣، ١٣٧٣٤، ١٣٧٣٥، ١٣٧٣٦، ١٣٧٣٧، ١٣٧٣٨، ١٣٧٣٩، ١٣٧٤٠، ١٣٧٤١، ١٣٧٤٢، ١٣٧٤٣، ١٣٧٤٤، ١٣٧٤٥، ١٣٧٤٦، ١٣٧٤٧، ١٣٧٤٨، ١٣٧٤٩، ١٣٧٥٠، ١٣٧٥١، ١٣٧٥٢، ١٣٧٥٣، ١٣٧٥٤، ١٣٧٥٥، ١٣٧٥٦، ١٣٧٥٧، ١٣٧٥٨، ١٣٧٥٩، ١٣٧٦٠، ١٣٧٦١، ١٣٧٦٢، ١٣٧٦٣، ١٣٧٦٤، ١٣٧٦٥، ١٣٧٦٦، ١٣٧٦٧، ١٣٧٦٨، ١٣٧٦٩، ١٣٧٧٠، ١٣٧٧١، ١٣٧٧٢، ١٣٧٧٣، ١٣٧٧٤، ١٣٧٧٥، ١٣٧٧٦، ١٣٧٧٧، ١٣٧٧٨، ١٣٧٧٩، ١٣٧٨٠، ١٣٧٨١، ١٣٧٨٢، ١٣٧٨٣، ١٣٧٨٤، ١٣٧٨٥، ١٣٧٨٦، ١٣٧٨٧، ١٣٧٨٨، ١٣٧٨٩، ١٣٧٩٠، ١٣٧٩١، ١٣٧٩٢، ١٣٧٩٣، ١٣٧٩٤، ١٣٧٩٥، ١٣٧٩٦، ١٣٧٩٧، ١٣٧٩٨، ١٣٧٩٩، ١٣٨٠٠، ١٣٨٠١، ١٣٨٠٢، ١٣٨٠٣، ١٣٨٠٤، ١٣٨٠٥، ١٣٨٠٦، ١٣٨٠٧، ١٣٨٠٨، ١٣٨٠٩، ١٣٨١٠، ١٣٨١١، ١٣٨١٢، ١٣٨١٣، ١٣٨١٤، ١٣٨١٥، ١٣٨١٦، ١٣٨١٧، ١٣٨١٨، ١٣٨١٩، ١٣٨٢٠، ١٣٨٢١، ١٣٨٢٢، ١٣٨٢٣، ١٣٨٢٤، ١٣٨٢٥، ١٣٨٢٦، ١٣٨٢٧، ١٣٨٢٨، ١٣٨٢٩، ١٣٨٣٠، ١٣٨٣١، ١٣٨٣٢، ١٣٨٣٣، ١٣٨٣٤، ١٣٨٣٥، ١٣٨٣٦، ١٣٨٣٧، ١٣٨٣٨، ١٣٨٣٩، ١٣٨٤٠، ١٣٨٤١، ١٣٨٤٢، ١٣٨٤٣، ١٣٨٤٤، ١٣٨٤٥، ١٣٨٤٦، ١٣٨٤٧، ١٣٨٤٨، ١٣٨٤٩، ١٣٨٥٠، ١٣٨٥١، ١٣٨٥٢، ١٣٨٥٣، ١٣٨٥٤، ١٣٨٥٥، ١٣٨٥٦، ١٣٨٥٧، ١٣٨٥٨، ١٣٨٥٩، ١٣٨٦٠، ١٣٨٦١، ١٣٨٦٢، ١٣٨٦٣، ١٣٨٦٤، ١٣٨٦٥، ١٣٨٦٦، ١٣٨٦٧، ١٣٨٦٨، ١٣٨٦٩، ١٣٨٧٠، ١٣٨٧١، ١٣٨٧٢، ١٣٨٧٣، ١٣٨٧٤، ١٣٨٧٥، ١٣٨٧٦، ١٣٨٧٧، ١٣٨٧٨، ١٣٨٧٩، ١٣٨٨٠، ١٣٨٨١، ١٣٨٨٢، ١٣٨٨٣، ١٣٨٨٤، ١٣٨٨٥، ١٣٨٨٦، ١٣٨٨٧، ١٣٨٨٨، ١٣٨٨٩، ١٣٨٩٠، ١٣٨٩١، ١٣٨٩٢، ١٣٨٩٣، ١٣٨٩٤، ١٣٨٩٥، ١٣٨٩٦، ١٣٨٩٧، ١٣٨٩٨، ١٣٨٩٩، ١٣٩٠٠، ١٣٩٠١، ١٣٩٠٢، ١٣٩٠٣، ١٣٩٠٤، ١٣٩٠٥، ١٣٩٠٦، ١٣٩٠٧، ١٣٩٠٨، ١٣٩٠٩، ١٣٩١٠، ١٣٩١١، ١٣٩١٢، ١٣٩١٣، ١٣٩١٤، ١٣٩١٥، ١

قوله ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا ارَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ حَبِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَحَبِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَإِنَّهُ لَا يَفْتَدِرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْعَانُ أَبَدًا».

قال القاضي قيل: المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرعه شيطان. وقيل: لا يطعن فيه لشيطان عند ولادته، بخلاف غيره، قل: ولم يحصله أحد على عموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء. هذا كلام القاضي^(١)



١٩ - [باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها،

من غير تعرض للذبح]

[٣٥٣٥] ١١٧. (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُثَنَّى سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَزَلْتُ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٣] - [سجدة ٤٥٢٨] .

[٣٥٣٦] ١١٨ - (١١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ الْهَدِيدِ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، ثُمَّ حَفَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ. قَالَ: فَأَنْزَلْتُ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٢] - [مطهر ٢٥٢٥] .

[٣٥٣٧] ١١٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَّاشِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ رَافِعٍ يُحَدِّثُ

باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها،

من غير تعرض للذبح]

قول جابر: (كانت اليهود تقول). إذا أتى الرجل امرأته من دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ. فنزلت. ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٣]. وفي رواية: (إِنْ شَاءَ مُحِبَّةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُحِبَّةٍ، غَيْرَ أَنْ ذَلِكَ فِي جَمَاعٍ وَاحِدٍ).

(المحبة) بميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم هاء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مشددة من تحت: أي:

عَنِ الزَّهْرِيِّ (ح). وَخَدِشِي سُلَيْمَانَ بْنَ مَعْبُدٍ. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَرَأَى فِي حَدِيثِ الثَّعْمَانِ عَنِ الزَّهْرِيِّ: وَإِنْ شَاءَ مُجَبِّبَةً، وَإِنْ شَاءَ غَيْرَ مُجَبِّبَةٍ، غَيْرَ أَنْ ذَلِكَ فِي صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ. [ص ٢٥٣٥].

قال لعلماء: وقوله تعالى: ﴿لَسَّانُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ قَالُوا حَرَّتْكُمْ أَيْ شَتَّتُمْ﴾، أي: موضع رَزَع من المرأة، وهو قُبْلُهَا الذي يُرَزَع فيه السبي لا يتعدى لولده، فعليه إباحة وظاهره في قُبْلُهَا، وإن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبوتة. وأما الثُّبْرَانِيسُ هو بَحْرُوت ولا موضع رَزَع. وسعني قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَشْتُمْ﴾ أي: كيف شَتَّتُمْ.

وأنفق العلماء الذين يُعْتَدُّ بهم على تحريم وظاهر المرأة في دُبُرِهَا، حائضاً كانت أو طاهرة، لأحاديث كثيرة مشهورة، كحديث: «مَنْ لَمَسَ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا»^(١)، قال أصحابنا: لا يَحِلُّ الْوُطْءُ فِي الدُّبُرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ، فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله: «أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ» هكذا هو في النسخ (يهود) غير مصروف؛ لأنَّ المراد قبيلة اليهود، فامتنع صرفه لتفانيك والعلمية.



(١) أخرجه أبو داود: ٢١٦٢، والنسائي في الكبرى: ٨٩٦٦، وابن ماجه: ١٩٢٣، وأحمد: ٩٧٢٣، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن.

٢٠ - [باب تحريم امتناعها من فراش زوجها]

[٣٥٣٨] ١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنِ أَوْلى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [المستدرک: ٧١٧١] [وافر: ٣٥٤١].

[٣٥٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «عَنْ تَرْجَعٍ». [السنن: ٥١٩٢] [وسم: ٣٥٤١].

[٣٥٤٠] ١٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كُثَيْبٍ -، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَذْهَبُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَنُتِبَ عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا». [الطهر: ٣٥٤١].

[٣٥٤١] ١٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُنْهٌ مِنَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [الح: ٩٦٧١] [والم: ٣٧٢٧].

باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ: «إِذَا بَاتَتِ لِمَرْأَةٍ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». وفي رواية: «حتى تَرْجَعَ» هذا دليل على تحريم امتناعها من فراش زوجها لغير طهر شرعي، وليس الحيض بعلل في الامتناع لأنّه حقاً في الامتناع بها فوق الإرار ومعنى الحديث أنّ المرأة تستعير عنها حتى تزول المعصية يظهر الفجر ولاستغناء عنها، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش.

قوله ﷺ: «فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا» وفي بعض النسخ: «غضباناً».

٢١ - [بَابُ تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ سِرِّ الْمَرْأَةِ]

[٣٥٤٢] ١٢٣ - (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ حُمْزَةَ، الْعُمَرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَمِيْدَ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُقْضَى إِلَيْهِ أَمْرًا،
وَيُقْضَى إِلَيْهِ، ثُمَّ يُنْشَرُ سِرُّهَا». [المعجم: ١١٦٥٥].

[١٢٤ / ٣٥٤٣ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَيُفْضِي إِلَيْهَا، ثُمَّ يَشْرُ بِرَّهَا». قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: «إِنَّ أَعْظَمَ». [نظر ٣٥١٢].

باب تحريم إغشاء ستر المرأة

قوله عليه السلام: «إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّحْلُ يُعْطِي إِلَى أَمْرَاتِهِ، وَتُعْطِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَسْتُرُ سِرَّهَا» قَالَ لِقَاضِي. هَكَذَا وَقَعَتْ فِي لِرْوِيَةِ «أَشْرُّهُ بِالْأَلْفِ، وَأَهْلٌ لِحَرْبٍ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ: أَشْرٌ، وَأَحِيرٌ، وَأَيْمٌ يَقَالُ. هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَشَرٌّ مِنْهُ، قَالُ: وَقَدْ جَاءَتْ لِأَحَدَيْتِ الصَّحِيحَةُ بِالنِّعَتَيْنِ جَمِيعًا، وَهِيَ حَقٌّ عَلَى جَوَازِهِمَا جَمِيعًا، وَأَنْتَهُمَا نَعْتَانِ^(١٦).

وفي هذا الحديث تحريم إقتداء الرجل ما يجري بيده وبين امرأته من أمور الاستمتاع، ووصف تفاحيس ذلك، وما يجري من امرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. وأم سبعة ذكر، ليجسع فيه لم تكن فيه فائدة ولا ربه حاجة لمكروهه لأنه خلاف للمرأة، وقد قال عليه السلام : «المن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(١)، وإن كان إليه حاجة، أو ترأب عنه فائدة، بأن ينكر عليه إصره عليه، أو

(۱) احوال و تعلیم و تہذیب (۱۹۹۵ء)

(٢) أجازه بخاري ٦٠١٩، ومسم ١٥١٣، وحيد: ١٦٣٧١ من حديث أبي نعيم، أخرجه البخاري، ومسلم، وسلف

تُدْعَى عَلَيْهِ لَعْنَةُ عَنِ الْجَمْعِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا كَرِهَ فِي ذِكْرِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَلَاءُ»^(١)، وَقَالَ ﷺ لَأَبِي طَلْحَةَ: «أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟»^(٢)، وَقَالَ لَجَابِرٍ: «الْمَكَيْسُ الْكَثِيرُ»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه مسلم: ٧٨٦، وأحمد: ٢٤٣٩١.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٤٧٠، ومسلم: ٥٩١٣، وأحمد: ١٧٠٣٠ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي: ٥٢٤٥، ومسلم: ٣٦٤٧، وأحمد: ١٤١٨٤.

٢٢ - [باب حكم العزل]

[٣٥٤٤] ١٢٥ - (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَفَتِيهٌ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي حَتْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ ابْنِ مُجَازٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْأَحْدَرِيِّ، فَمَسَّاهُ أُمُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَلْ مَبِيعَتٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَزْوَةً بِلْمُصْطَلِقٍ، فَسَيِّئًا كَوَائِمَ الْعَرَبِ.....

باب حكم العزل

(العزل) هو أن يجامع فيه قارب، لا تزول كُرْعٌ وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا في كل حب، وكل امرأة، سواء رُضيت أم لا، لأنه طريق إلى قطع النشس، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته لو أَدَّ الحصى^(١)؛ لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بلوَأد.

وأما استحريمه فقال أصحابنا لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته، لأنه، سواء رُضيت أم لا، لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأُمِّه، وأما زوجته الحرة فإن أدبت فيه لم يحرم، وإلا موجهان: أصحهما: لا يحرم.

ثم هذه الأحاديث مع غيرها يُجمع بينها بأن ما ورد منها في النهي محمول على كراهة تنزيه، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام، وليس معه نهي^(٢) لكرهه، هذا مختصراً ما يتعلق باب من الأحكام والجمع بين الأحاديث، والسلف خلافت كنحوه ذكرناه من مذهبه، ومن حرمه بغير دن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل، فيشترط لجوِّهه إزنها.

قوله: (عزوة بِلْمُصْطَلِقٍ) أي بني المصطلق، وهي غزوة المُرْتَسِعِ. قال القاضي، قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوثقاس^(٣).

قوله: (كَوَائِمَ الْعَرَبِ) أي: التُّبَسَّات منهم.

(١) حياطي قريباً برقم: ٣٥٦٥.

(٢) لم يرد: ليس.

(٣) إكمال المعجم، (٦١٥/٤).

فَقَالَتْ عَلَيْكَ الْعَزَبَةُ، وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَنْتِجَ وَنَعْرُجَ، فَقُلْنَا: نَفْعُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْرُ أَظْهَرُ لَا نَسْأَلُهُ! فَسَأَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ» . [راشد ١١٦١٧، والبحري ١١٢٨ .]

[٣٥٤٥] ١٢٦ - (. . .) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى أَبِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّوْرَقَانِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» . [الحد ١١٦٨٨] [ونظر ٣٥٤١ .]

[٣٥٤٦] ١٢٧ - (. . .) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصَّبِيحِي: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصْبَدَ مَبَايَا فَكُنَّا نَعْرُجُ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَنَا: «وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ» . [بحري ١٥٧١١، ريدر ٣٥٤٦ .]

قوله: (فَعَالَتْ عَلَيْهَا الْعَزَبَةُ، وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ) معناه: احْتَجَدْنَا إِلَى الْوُطَاءِ، وَخِفْنَا مِنَ الْحَرِّ، فَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ يَحْتَنِقُ عَلَيْهِمْ وَيُغْشَى وَأُخِذَ الْفِدَاءُ فِيهَا، فَيَسْتَبْطِئُ مِنْهُ مَنَعٌ يَتَّبِعُ أُمَّ وَالْأَوْلَادَ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ مَشْهُورًا صَدَقَهُ.

قوله ﷺ: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ» معناه: مَا عَلَيْكُمْ ضَرَرٌ فِي قَرْحِ عَزْلٍ، لِأَنَّ كَرَّ نَفْسٍ قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَهَا لَا يَدُّ أَنْ يَخْلُقَهَا، سِوَاةَ عَزْلِهِمْ أَمْ لَا، وَمَا لَمْ يُقَدَّرْ خَلْقُهَا^(١) لَا يَقَعُ، سِوَاةَ عَزْلِهِمْ أَمْ لَا، فَلَا مَالِدَةٍ فِي عَزْلِكُمْ، فَإِنَّ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدَّرَ خَلْقَهَا سَبَقَكُمْ لَهَا، فَلَا يَمْنَعُ حَرَضُكُمْ فِي مَنَعِ خَلْقِ.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أَنَّ الْعَرَبَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الرُّقُّ كَمَا يَجْرِي عَلَى لَعَجَمٍ، وَأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُشْرِكِينَ وَسُيُّوا حَارًّا اسْتَرْقَوْهُمْ؛ لِأَنَّ بَنِي الْمُضْطَلِقِ عَرَبٌ صَبِيئَةٌ^(٢) مِنْ خُرَاعَةٍ، وَقَدْ اسْتَرْقَوْهُمْ وَوَضَعُوا سَبْيَاهُمْ، وَاسْتَبَاحُوا بَيْتَهُمْ وَأَخَذَ قَدَنَهُمْ، وَبِهَذَا قَدْ مَالِكٌ وَلِشَقِي فِي قَوْلِهِ

(١) فِي (ع): خَلْقَهَا

(٢) هِيَ (ص) وَ(هـ) نِسْبَةٌ إِلَى سَجْدَةٍ، عَرَبِيٌّ صَبِيٌّ حَائِضٌ فِي نِسْبَةٍ، أَلْسَانُ سَلَاةٍ.

[٣٥٤٧] ١٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْزِيُّ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ مُعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ : نَعَمْ . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [احمد ١١١٧٧]

[٣٥٤٨] ١٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا حَالِدٌ ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْرٌ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، يَشْهَدُ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [احمد ١١١٥٨]

وَفِي رِوَايَةِ بَهْرٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ : نَعَمْ .

[٣٥٤٩] ١٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ بِشْرٍ بْنِ مَسْعُودٍ ، زُكِّيَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [احمد ٣٥٥٠]

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَوْلُهُ «لَا عَلَيْكُمْ» أَقْرَبُ إِلَى النِّهْيِ .

[٣٥٥٠] ١٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَرَأَ الْحَدِيثَ حَتَّى زَكِّيَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «وَمَا دَأْكُمْ؟» قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضِعُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْبَسَ مِنْهُ ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْبَسَ مِنْهُ ، قَالَ : «فَلَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ لِحَسَنٍ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَكَانَ هَذَا رَجُورًا . [احمد ١١١٧٨]

اصحح الجديد وجمهور لعنماء ، وقال أبو حنيفة ولساغي في قون تقسيم : لا يجري عليه الرق

لشرفهم ، والله اعلم .

[٣٥٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ: إِنِّي حَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ. [الطبر: ٣٥٥١].

[٣٥٥٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِلَى قَوْلِهِ: الْقَدْرُ. [احمد: ١١٦٤٥].

[٣٥٥٣] (٠٠٠) - ١٣٢ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، قَالَ ابْنُ عُبَيْدَةَ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ حِينَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَلَيْمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟» وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا. [بخاري: معناه بمعية سوزم (٧: ٧١٠٩)].

[٣٥٥٤] (٠٠٠) - ١٣٣ حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يُمْنَعْهُ شَيْءٌ». [احمد: ١١٦٦٣].

[٣٥٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى لِبَصْرِيِّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [مسند: ٣٥٥٥].

[٣٥٥٦] (١٤٣٩) - ١٣٤ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ - أَخْبَرَنَا أَبُو نُزَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَدِيمَتَا وَسَائِيتُنَا، وَأَنْ أَصُوفَ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: «عَزْلُهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّه سَائِئُهَا مَا قُلْتَ»

قوله: (إنَّ لي جارية هي خادمتا وسائيتنا) أي: التي تسقي لنا، شبهتها بلعبير في ذلك.

قوله ﷺ للذي أخبره بأنَّ له جارية يعزله عنها، «لا شئت» ثم أخبره. (أنها)

لَهَا». فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ لَقَائِهِ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ. فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ سَيِّئَاتِهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». [أحمد: ١٤٣٥٦].

[٣٥٥٧] ١٣٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاصٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَغْرِلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَنْفَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ». قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». [المع: ٣٥٥٦].

[٣٥٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ قَاصِدٌ أَهْلُ مَكَّةَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاصٍ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ الثَّقَلِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ. [المع: ٣٥٥٦].

[٣٥٥٩] ١٣٦ - (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرِضُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ. زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ.

[أحمد: ١٤٣١٨، وإسحراق: ٥٣١٨، ٥٣١٩].

[٣٥٦٠] ١٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَرَ: حَدَّثَنَا مَقْبِلٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْرِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [المع: ٣٥٥٩].

[٣٥٦١] ١٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمَّانَ الْوَشْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - بِمَعْنَى ابْنِ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَنْهَ. [المع: ٣٥٥٩].

فيه دلالة على إلحاحي النسب مع العزل، لأن الماء قد سبق. وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صدرت فراشا له، وتلك أولادهاء إلا أن يدعي الاستبراء، وهو منتهب ومذهب مالك.

قوله ﷺ: «أنا عبد الله ورسوله» معناه هذا: أن ما أقول لكم حق، فاعملوا به واستقيموا فيه بآتي

مثل فلق الطبع.

٢٢ - [باب تحريم وطء الحامل المسبية]

[٣٥٦٢] ١٣٩ - (١٤٤١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجْبِجٍ عَلَى بَابِ قُسْطَاطٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّه يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَجِلُّ لَهُ! كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَجِلُّ لَهُ!». [أحمد: ٢٧٥١٩]

باب تحريم وطء الحامل المسبية

قوله: (عن يزيد بن حمير) هو بالخاء المعجمة.

قوله: (أتى بامرأة مجبج على باب قسطنط) (المجبج) بمعنى مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، وهي الحامل التي قرئت ولادتها وفي (لقسطنط) سكت لعت: قسطط، وقسطط، وقسطط، وحذف الطاء والتاء اكن تشديد السين، وبضم القمه وكسرهما في «الثلاثة» وهو نحو بيت الشعر.

قوله: (أتى بامرأة) «مجبج على باب قسطنط» فقال «لعله يريد أن يلِمَّ بها»، فقالوا: نعم. فقال «لقد همت أن ألعنه لعنة لا يدخل معه قبره، كيف يورثه وهو لا يجِلُّ له! كيف يستعده وهو لا يجِلُّ له!». معنى «يلِمُّ بها» أي: يطأها، وكانت حاملاً مسبية لا يجِلُّ جملتها حتى تفتح.

وأما قوله ﷺ «كيف يورثه وهو لا يجِلُّ له! كيف يستعده وهو لا يجِلُّ له! فمعناه: أنه قد تأخر ولادتها ستة أشهر. حيث يحتمل كون لولد من هذا السابى، ويحتمل أنه كان ممن قبله، فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولداً له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير السابى لا يتوارثان والسابى (٢) لعدم القرابة، بل له استعداده؛ لأنه مملوكه، وتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله بذلاً له ويورثه، مع أنه لا يجِلُّ له ثوريته لكونه ليس منه، فلا يجزئ ثوريته (٣) ومراحمته ببقية الورثة، وقد يستعدهم يستخدم العبد ويجعله عبداً يملكه، مع أنه لا يجِلُّ له ذلك لكونه منه إذا وضعته لسد أو شتمته، كونه

(١) أي: امرأة، كما في رواية أحمد: ٢٧٥١٩.

(٢) في (ص) و(هـ): لا يتوارثان هو ولا لسبى.

(٣) في (ص) و(هـ): ثورته.

[٣٥٦٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. [ظر ٣٥٦٢].

مِنْ كُنْ وَحَدَّثَ مِنْهُمَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ وَقْفِهَا خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَحْضُورِ، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ

وَقَدْ لَقَا صَاحِبِي عِيَاضٍ، مَعَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ سَمِيَ هَذَا الْجَنِينُ تَطْفُؤَ هَذَا السَّابِي، فَهَـوَ مُشْرِكٌ فِيهِ لَيْمَتْنِغٌ لَا سَتَحْدُمُ، قَالَ وَهُوَ نَظِيرُ الْحَدِيثِ الْآخَرِ. «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَشْقِي مَاءَهُ وَلَمْ يَغِيْرِهِ»^(١)، هَذَا كَلَامُ لِقَا صَاحِبِي^(٢).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ، وَكَيْفَ يَنْتَظِمُ التَّوْرِيثُ مَعَ هَذَا لِقَا صَاحِبِي. بَلِ الصَّوْرُ مَا قَسَمْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه أبو داود ٢١٥٨، وترويض ١١٦٦، وأحمد ١٦٩٩١ من حديث زريق بن ثابت الأنصاري (رحمه الله)، وهو

حديث صحيح بغيره.

(٢) إسناده صحيح: (١/٢١٩).

٢٤ - [باب جواز الغيلة، وهي وطء الموضع،

وكراهة الغزل]

[٣٥٦٤] ١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا حَنْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا مُدَالِكُ بْنُ أَسِيٍّ (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ حُرُوقَ، عَنْ عَابِثَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْقَدْ مَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذُكِرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يُصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْصُرُ أَوْلَادَهُمْ». (احمد ١٧٧٠٢٤).

باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع،

وكراهة الغزل

قوله: (عن جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ) ذكر مسلمٌ اختلافَ لروايةٍ فيها، هل هي مائدةٌ لمهمة أم بادلٍ المعجمة؟ قال: والصحيح بالبدل، يعني لمهمة، وهكذا قال جمهور العلماء أنَّ الصحيح أنها بالمهمة والجيم عضومةٌ بلا اختلاف.

وقوله: (جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ)، وفي لروايةٍ الأخرى: (جُدَامَةُ بِنْتِ وَهَبٍ أُمِّ حَتِّ عُكَّاشَةَ) قال القاضي عياض قال بعضهم: لعلها^(١) أُمُّ حَتِّ عُكَّاشَةَ، على قول من قال: إنها جُدَامَةُ بِنْتِ وَهَبٍ بن مُحَصِّنٍ، وقال آخرون، هي أُمُّ رَجَبٍ حرٍ يقال له: عُكَّاشَةُ بن وَهَبٍ، ليس بعُكَّاشَةَ بن مُحَصِّنٍ المشهور، وقال الطبري: هي جُدَامَةُ بِنْتُ جَدَلٍ، ما حُرِّت، قال، والمحدثون عدلوا فيها، جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ، هذا ما ذكره القاضي^(٢)، والمختار أنها جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أُمُّ حَتِّ عُكَّاشَةَ بن مُحَصِّنٍ المشهور الأسدي، وتكون أُمُّهُ من أمه.

وهي (عكاشة) نعتان سبقتا في كتاب الإيصال^(٣)، تشديد الكاف وتخفيفها، وتشديد الفصح وأشهر.

قوله ﷺ: «الْقَدْ مَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذُكِرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يُصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصُرُ أَوْلَادَهُمْ»

(١) في (نسخ) و(ع) إلها.

(٢) في «إكمال المعتمد»: (٤/٦٣٥).

(٣) (٢/٨٩، ٩٠).

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَلِصَّحِيحٍ مَا قَالَهُ يَحْيَى، بِالذَّالِ.

[٣٥٦٥] ١٤١- (٥٥٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ هُرُوفَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أُخْتِ عِكَّةَ شَةَ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ، فَتَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَقَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْحَفِي».

رَأَى سَعِيدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرِّي: وَهِيَ: «وَرِيدَا الْمَوَدَّةِ سَمِيَتْ» [التكوير: ٨، واحد ٢٧٤٢٧]

قال أهل اللغة: «الغيلة» هـ بكسر الغين، ويقال لها الغيل بفتح نعين مع حذف الهاء، والغييل بكسر الغين، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة. وقال جماعة من أهل اللغة: لغيلة بالفتح لغيرة الواحدة، وأما بالكسر فهي لاسم من لغيل. وقيل: إن ريد بها وطء الموضع حر، والغييلة والغييلة بالكسر والفتح.

واختلف لعلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث، وهي الغيل، فقد ساءت في «المروءة»^(١) والأصمعي وضميره من أهل اللغة: هي أن يجامع امرأته وهي مريض، يقال منه: أهدل الرجل وأغيل، إذا فعل ذلك. وقيل بين نسكيت، هو أن ترضع المرأة وهي حصة، يقال منه: أغالت^(٢) وأغيلت.

قال علماء: سبب هجرته ﷺ بالنهي عنها أنه يحاف منه ضرر الولد لرضيع. قدسوا ولأصهار يقولون: إن ذلك الثلب ذاك، ولعرب تكروهه وثقله.

وفي الحديث جواز الغيلة، فإنه ﷺ لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي. وفيه جور لا حثيد لرسول الله ﷺ، وه قد جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز لتمكته من الوحي، والصواب في الأول.

قوله ﷺ: «فإذا هم يغيلون» هو بضم الياء، لأنه من: أهال يغيل، كما سبق.

قوله (ثم سألوه عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الواؤد الحوي»)، وهي: «وريدا المودة»

سَمِيَتْ [التكوير: ٨].

(١) بعد الحديث ١٣٣٦

(٢) غره (نسي) و(ها): غالت، والفتحة عن (إصلاح المعنى): ١٩٦

[٣٥٦٦] ١٤٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُروَةَ، عَنْ عَدِيَّةَ، عَنْ جَدَامَةَ بَنِي وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ فِي الْعَرْبِ وَالْعِيْلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «الْعِيَالُ»، [ط ٣٥٦٥].

[٣٥٦٧] ١٤٣ - (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ سُمَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْقُبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِوَةُ: حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّظَرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ وَالِدَةُ سَعْدَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَغْرَبُ عَنِّي امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِيهَا - أَوْ: عَلَى أَوْلَادِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرَّ قَارِسَ وَالرُّومَ» [ط ٣١٧٧٠].

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَةِ: «إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَ، مَا ضَارَّ ذَلِكَ قَارِسَ وَلَا الرُّومَ».

الوَادُ والمؤوَدَةُ بالهمز. و«الْوَادُ» دَفْنُ الشَّيْءِ وَهِيَ حَيَّةٌ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَنْعُمُهُ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، وَرَبَّمَا فَعَلُوهُ خَوْفَ الْعَدْرِ، وَ (لِ)مُؤَوَدَةٍ (الْبَيْتُ) الْمُحْدَوْنَةُ حَيَّةٌ، وَيَقَالُ: وَأَذَتْ الْمَرَأَةُ وَلَدَهَا وَأَدَأَتْ، قَبِيلٌ: سَمِعْتَ مُؤَوَدَةً لِأَنَّهَا تَنْقَلُ بِالْعَرَبِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْعَزْلِ وَجْهُ تَسْمِيَةِ هَذَا وَأَدَأَ، وَهُوَ مُشَابِهَةُ الْوَادِ فِي تَغْوِيَةِ الْحَيَاةِ.

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَهِيَ: «وَلَا الْمُوَدَّةُ سَيِّئَةٌ»، سَعْنَاهُ: أَنَّ الْعَرَلَ يُشَبَّهُ الْوَادَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ) الْأَوَّلُ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَأَبُوهُ بِسَيِّنِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ عِيَّاشُ بْنُ هُبَّاسٍ الْقُبَيْرِيُّ، بِكَسْرِ الْغَايَةِ، مَمْسُوبٌ إِلَى قُبَّاسٍ، بَطْنٌ مِنْ رُفَيْنٍ.

قَوْلُهُ: (أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا) هُوَ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَكسر الْفَاءِ، أَيْ: أَخَافُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَّا ضَارَّ ذَلِكَ قَارِسَ وَلَا الرُّومَ» هُوَ بَتَّخْفِيفِ الْإِرَاءِ، أَيْ: مَا ضَرَّهُمْ، يُقَالُ: ضَارَّهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا، وَضَرَّ يَضُرُّهُ ضَرًّا وَخُسْرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب الرضاع

١ - [باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة]

[٣٥٦٨] ١ - (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى سَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ فَلَانًا» - لَيْسَ حَفْصَةُ مِنَ الرضاعة - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ فَلَانٌ خَبًا - لَعَمَّهَا مِنَ الرضاعة - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَمَّ» - إِنَّ الرضاعة تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». [أحمد، ٢٥٢٥٣، ومخبري ٢٦١٦].

[٣٥٦٩] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح) - وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَهْدَلِي: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ قَاسِمٍ بْنُ الْيَرِيدِ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرضاعة مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». انظر [٣٥٦٨]

كتاب الرضاع^(١)

هو بفتح الراء وكسرهما، والرضاعة بفتح الراء وكسرهما، وقد رضع الصبي أمه، بكسر الصاد، يَرْضَعُها يَرْضَعُها، ورضعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رَضِعَ يَرْضَعُ، بفتح الصاد في الماضي وكسرها في المضارع، رَضَعْتُ، كقريب يضرب قريبا، وأرضعته أمه، وامرأة مرضع، أي - لها ولد ترضعه، ولأنه وصفته بالرضاعة، قلت: مرضعة، يلهي^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنَّ الرضاعة تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». وهي رواية: «يُحَرِّمُ مِنَ الرضاعة مَا يُحَرِّمُ مِنَ

(١) في (ش) - باب الرضاع، ولم يثبت من حديثه، وهو كذلك في (ص) (هـ) وسبحت من الصحيح منه! -

[٣٥٧٠] (...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مُصْطَوِرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، بِهَذِهِ الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ غُرَافَةَ. [ط. ١٣٥٦٨].

الْوِلَادَةُ. وفي حديث قصة حفصة، وحديث قصة عائشة: الإِذْنُ لِنَحْوِ الْعَمِّ مِنَ الرُّضَاعَةِ عِيبًا. وفي حديث الآخر: «فَلْيَبْلُغْ عَلَيْكَ عَمُّكَ»، قُلْتُ: إِنَّمَا ارْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَبْلُغْ عَلَيْكَ».

هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها، يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها والخوض بها، ولعمدة، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يوارثان، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا تُرَدُّ شهدها، ولا يحل عنها، ولا يسقط عنها القصاص بقتله، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام.

وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كولدها من النسب، لهذه الأحاديث.

وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه، لكونه زوج المرأة، أو وطيها بملك أو شبهة، فمدهبنا ومذهب نعلمه كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع، ويصير ولداً له، وأولاد الرجل حرة رضيع وأخواته، وتكون إحوة الرجل أعمام الرضيع. وأخوته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عثمة، فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل ورضيعه، ونقله لمازري عن ابن عمر وعائشة، واحتجوا بقوله تعالى: «وَأَنْتُمْ حَرُمٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكِحُوا الْأَنْفُسَ الَّتِي أَنْتُمْ حَرُمٌ عَلَيْكُمْ» (النساء ٢٣)، ولم يذكر الست والعمة كما ذكرهما في النسب.

واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة، وقوله ﷺ مع بذنه فيه: «إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»، وأحاطوا عمًا حتى يه من الآية أنه ليس فيها تعي بباحة ليست وأعمه ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عم سواء لو لم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة^(١)؟ والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَزَاءُ لِمَالَنَا» (يتم حفصة)، هو تضم لهزمة، أي: أظنه

قوله: (حلفت علي بن هاشم بن البرقي) هو بياء موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة تحت

٢ - [باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل]

[٣٥٧١] ٣ - (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابَ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِأَلَيْهِ صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ. (احمد: ٢٥٤٤٣، وليبدي: ٤٥١٠٣)

[٣٥٧٢] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

قوله (من عائشة: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) إِلَى آخِرِهِ. وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ لِي أَوَّْلُ آيَابٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَبًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عَمِّ عَائِشَةَ لِمَذْكُورٍ، فَقَدْ أBO الْحَسَنِ الْقَاسِمِيُّ، هُمَا عَمُّو لِعَائِشَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ أَحَدُهُمَا: أَخُو أَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ عَنِ الرُّضَاعَةِ، ارْتَضَعَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ مِنْ أُمِّهِمَا وَاحِدَةً. وَالثَّانِي: أَخُو أَبِيهِ مِنَ الرُّضَاعَةِ، الَّذِي هُوَ [أخو] ^(١) أَبِي الْقُعَيْسِ، وَأَبُو الْقُعَيْسِ أَبُوهُمَا مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَأَخُوهُ أَفْلَحُ عَمُّهَا.

وَقِيلَ - هُوَ عَمُّ وَاحِدٌ. وَهَذَا عَمُّهُ، فَإِنَّ عَمَّهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مَيِّتٌ، وَفِي الثَّانِي حَيٌّ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ، فَالضَّوَابُّ مَا قَالَهُ الْقَاسِمِيُّ.

وَذَكَرَ الْقَاسِمِيُّ لِقَوْلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: قَوْلُ الْقَاسِمِيِّ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاحِدٌ لَقَبِهُتُ حُكْمَهُ مِنَ الْعَمَّةِ لِأَوَّلَى، وَلَمْ تَحْتَجِبْ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَوَيْلٌ قِيلَ: فَوَيْلًا كَمَا عَمِّنَ كَيْفَ سَأَلْتُ عَمَى الْمَيِّتِ، وَأَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَمُّهَا بِدَخُلِ عَلَيْهَا، وَاحْتَجَبَتْ عَنْ عَمِّهَا الْآخَرِ أَحْيَ أَبِي الْقُعَيْسِ، حَتَّى أَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَمُّهَا يَلْبِغُ عَلَيْهِ، فَهَلَّا اكْتَفَتْ بِأَحَدِ السُّؤْلَيْنِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ عَمًّا مِنْ أَحَدِ الْآبَوَيْنِ، وَالْآخَرُ مَتَّعًا، أَوْ عَمًّا أَعْلَى،

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَالِيَةٍ، وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلَ. قَالَتْ: «تَرِيتَ يَذَالِكِ أَوْ: يَمِينُكَ». [أحمد ٢٤٠٨٥، وسط ٣٥٧١].

[٣٥٧٣] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَذُنُ لِأَفْلَحٍ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي أُمُّهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَكْرِهْتُ أَنْ أَذُنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْلَحِي لَهَا». قَالَتْ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كُنْتُ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرِّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

[أصحاحي ١٤٧٩٦، وسط ٣٥٧١].

[٣٥٧٤] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَمْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْحَرُ حَبِيزَهُمْ، وَفِيهِ:

والآخر أدنى، أو نحو ذلك من الاختلاف، مخافت أن تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المذكور عنه أولاً، والله أعلم^(١).

قوله: (عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها) وفي رواية: (أفلح من أبي قعيس). وفي رواية: (استأذن علي عسي من الرضاة - أبو الحميد - فردته، قال لي هشام إنما هو أبو القعيس). وفي رواية: (أفلح من قعيس).

وقال المحقق: الصواب لرواية الأولى، وهي التي كثرها مسم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها، أن عمه من الرضاة هو أفلح أخو أبي القعيس، وكنية أفلح أبو الجعد (والقعيس) بضم القاف وفتح العين وبالسین المهملة.

قوله ﷺ: «تريت يذالك أو: يمينك» سبق شرحه في كتاب القيس^(٢).

(١) ينظر إكمال المعلم ٦٢٧/٤.

(٢) ٢٦١/٢٣.

«فَإِنَّهُ عُمَيْدُ تَرِثَ يَمِينِكَ». وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ. [أحمد: ٢٤١٥٤]
[رواه: ٣٥٧١].

[٣٥٧٥] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ»، قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». [مسند: ٣٥٧٧].

[٣٥٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَاءِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. [مسند: ٣٥٧٧].

[٣٥٧٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ. [أحمد: ٢٤١١٢، وصحاح: ٥٢٣٩].

[٣٥٧٨] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُثَالِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ - أَبُو الْجَعْدِ - فَردَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّهُ هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ: «فَهَلَا أَذِنْتَ لَهُ؟ تَرِثَ يَمِينِكَ، أَوْ: بِذَلِكَ». [أحمد: ٢٥٦٥١، وصحاح: ٣٥١٧].

[٣٥٧٩] ٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَرَّاءَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تَخْتَجِبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». [مسند: ٣٥٨٠].

[٣٥٨٠] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَرَّاءَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ: يَا عُمَيْدُ، أَرْضَعْنِي امْرَأَةً أُجِي، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ». [البحاري: ١٧٦٤].

٣ - [باب تحريم ابنة الأخ من الرضاغة]

[٣٥٨١] ١١ - (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ وَمَنْ هُنَا؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». [أحمد: ١٧٠].

[٣٥٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَبِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد: ٩١٤، و١٠٣٧].

[٣٥٨٣] ١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَتَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ». [أحمد: ٢٦٣٢، والبيهقي: ٢٦٦٢٥].

[٣٥٨٤] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا

قوله: (مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ) هو بناء متناة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو مفتوحة مشددة ثم قال، أي: تحذر وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وخبطه بعضهم بدين متنانين، لكسابة مصدومة، أي: تعين^(١).

قوله: (وَحَدَّثَنَا هَذَابُ) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة، ويقال له: هَابَةٌ، يضم الهاء، ومسبق بيانه مرات.

قوله: (أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ) هو نصب الهمزة وكسر الراء، ومعناه: قيل له: يتزوجها.

قوله (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْمِيُّ) هو بضم القاف وفتح الطاء، منسوب إلى قُطَيْمَةٍ، قبيلة معروفة، وهو قُطَيْمَةُ بْنُ هَبَسٍ^(٢) بن يَعْصَى بْنِ رَبِيعَ بْنِ عَطْفَانَ بن سَعْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيلَانَ، بالعين المهملة.

(١) إكمال المعبر: (٤/٦٣١).

(٢) في (ح): عيسى، وينظر معجم قياس العربية: (٤/٩٦١).

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِإِسْنَادٍ قَمَامٍ، سَوَاءٍ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى جِلْدَ قُرْبِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَفِي رِوَايَةِ يَشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ - [أحمد ١٩٥٢، والبخاري ٥١٠١].

[٣٥٨٥] ١٤ - (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَدَا. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ابْنَةِ حَمْرَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَحْطُبُ بَنَاتَ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: «إِنَّ حَمْرَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

قوله: (كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ) كذا وقع في بعض النسخ. وفي بعضها: (كِلَاهُمَا) وهو الحادي على المشهور. والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمته هذا الشرح^(١).
قوله: (فِي رِوَايَةِ يَشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ) يعني في رواية بشر أ. قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، وهذا مما يحتاج إلى بيانه؛ لأنَّ قَتَادَةَ مَدْلُوسٌ، وقد قد في الرواية لأولى: قَتَادَةَ عَنْ جَابِرٍ، وقد عُمِمَ أَنَّ الْمَدْلُوسَ لَا يُحْتَجُّ بِعَنْتِهِ، حَتَّى يَثْبُتَ سَمَاعُهُ لِلْمَثَلِ الْحَدِيثِ، فَهُوَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ثَوْبِهِ.
قوله: (أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ).

هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون: أولهم: بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَثَانِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ، أَخُو الزَّهْرِيِّ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ أَخِيهِ الزَّهْرِيِّ الْمَشْهُورِ. وَالثَّالثُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّوِّيِّ عَنْهُ، كَمَا ذَكَرْتُ. وَالرَّابِعُ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَوْسٍ، وَهُوَ وَالزَّهْرِيُّ تَابِعَانِ مَشْهُورَانِ.

نفى هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الأسماء: أحدها: كونه جَمْعَ أَرْبَعَةٍ تَابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. لثَابِتٍ: أَنَّ فِيهِ رِوَايَةَ الْكَبِيرِ عَنِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ كَمَا سَبَقَ لثَابِتٍ: أَنَّ فِيهِ رِوَايَةَ الْأَخِ عَنْ أَخِيهِ.

٤ - [باب تحريم الربيبة وأخت المزا]]

[٣٥٨٦] ١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلْ مَاذَا؟»، قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «أَوْ تُجَبِّينَ ذَلِكَ؟»، قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شِرْكِي فِي الْخَبْرِ أُخْتِي، قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي»، قُلْتُ: فَمِلِّي أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي خَجَرِي، مَا حَلَلْتُ لِي. إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبَةَ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ». [الحدود ٢٦٤٩٤ والبخاري ٥١٠٦].

[٣٥٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا لَاسُودُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، بِإِسْنَادٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً. [الحدود ٢٦٥٨٦].

[٣٥٨٨] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ لُحْهَاجِرٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي عَرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُجَبِّينَ ذَلِكَ؟»، فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شِرْكِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،

قولها: (لست لك بمحلية) هو بضم الميم وإسكان اللام المعجمة، أي: لست أخلق لك بغير ضرورة.

قولها: (وأحب من شركي في الخبر أختي) هو بفتح الشين وكسر الراء، أي: أحب من شاركتني فيه، وفي صحيحك، ولا تتفاجع منك بخبراتي الأخيرة والنبي.

قولها: (تخطب دُرَّة بنت أبي سلمة) هي بضم الدال وتشديد الراء، وهذا لا

قَالَ: «بِئْسَ أَبِي سَلَمَةَ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِّبَتِي فِي حَجْرِي مَا خَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَنَا سَلَمَةُ ثَوْبِيَّةٌ،»

حكاه القاضي عياض^(١) عن بعض رواة^(٢) كتاب مسم أنه ضبطه: (ذرة) بفتح الدال لمعجمة، تصحيف لا شك فيه.

قولها: (قال. «بئس أم سلمة؟». قلت. نعم) هذا سؤل استبانت، ونفي احتمال إرادة غيره.

قوله ﷺ: «لو أنها لم تكن ربيتي في حجري، ما خلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة» معناه. أنها حرام علي يسبين: كونها ربيبة، وكونها بنت أخي، فلو قيد أحد السبين حوتت بالآخر.

والربيبة) بنت الزوجة، مشتقة من الرب وهو لإصلاح؛ لأنه يقوم بأموره، ويصنع أحواله، ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة من التربية، وهذا غلط فاحش، لأن من شرط الاشتقاق لاتفاق في الحروف الأصلية، ولأن الكلمة - وهو لحرف الأخير - مشتقة، فإن آخر (ريب) باء موحدة، وفي آخر (ربي) ياء مثناة من تحت، والله أعلم.

و(لحجر) بفتح الحاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: «ربيتي في حجري»، فبمعنى حجة لدود الطاهري أن الربيبة لا تحرم، لا إذا كانت في حجر زوج أمها، فإن لم تكن في حجره فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: ﴿رَبِّبْتُكُمْ أَنَّى فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٢).

ومذهب لعلماء كافة سوى دود أنها حرام، سواء كانت في حجره أم لا، قالوا، والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يُعمل به، فلا يقصر لحكم عليه، وتنبه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنكُمْ﴾ (النساء: ١٥١)، ومعلوم أنه بحرّم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن خرج التقييد بالإملاقي؛ لأنه الغالب، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِمَا كُنتُمْ عَلَى الْإِلَهِ مِن لَّدُنْ حَصَصًا﴾ (سور: ٢٣)، وتظاهروا في القرآن كثيرة.

قوله ﷺ: «أرضعتني وأبأها ثوبية» (أبأ) باباء الموحدة، أي أرضعت أنا وأبوه أبو سلمة من

(١) في الإكمال، لمعلم: (١/٤٢٧)

(٢) في (خ): رواية

فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ». ١ شهر ٢٥٨٩.

[٢٥٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي : حَدَّثَنِي عُمَيْلُ بْنُ حَالِدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ بُرَاهِيمَ الرَّهْرِيُّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ ، نَحْوَ حَدِيثِهِ . وَلَمْ يَسْمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ غُرَّةً ، غَيْرَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ . ١ جلد : ٢٧٥١٩ ، وابحدري : ١٥١٠٧.

(توضیح) بشه مثلثة مصحوخه ثم وار مفتوحه ثم ياء لتصغير ثم ياء موحدة ثم هاء . وهي مولاة لأبي لهب ، ارتفع منها ﷺ قبل حبيلة السعدية ﷺ .

قوله ﷺ : «فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ» . إشارة إلى أخت أم حبيبة ، وبنات أم سلمة ، وسم أخت أم حبيبة هذه غُرَّة ، بفتح العين المهملة ، وقد سماها في الرواية الأخرى ، وهذا محمود على أنها لم تعلم حبيلة نحرهم لجمع بين الأختين ، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة نحرهم لربيبة ، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة نحرهم بنت الأخ من الرضاع ، أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاع ، والله أعلم .



هـ - [باب في المصّة والمصّتان]

[٣٥٩٠] ١٧ - (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَكِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ -: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

[أحمد: ٢٤٠٢٦ و ٢٥٨١٩]

[٣٥٩١] ١٨ - (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا لِمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِي الْخَيْسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَعرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمْتَ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعْتَ امْرَأَتِي الْحَدَّثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ» قَالَ عَمْرُو فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ لَوْكَلٍ. [أحمد: ١٧٦٨٧]

[٣٥٩٢] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو هُشَامٍ الْمُسَمَّيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرٍ بَنَ صَغُصَةً قُلٌّ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ لَوْ جَدَّةٌ؟ قَالَ: «لَا». [مسند: ٣٥٩٥]

[٣٥٩٣] ٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوتَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَانِ». [مسند: ٣٥٩٥]

[٣٥٩٤] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ

قوله ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ». وفي رواية: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». وفي

رواية: (قال: يا نبي الله، هل تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قال: «لَا»).

عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كَرَوَاتِهِ ابْنُ بِشْرِ: «أَوْ
الرُّضَعَتَانِ أَوْ الْمَضَّتَانِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرُّضَعَتَانِ وَالْمَضَّتَانِ» - [ص ١٣٥٩٥].

[٣٥٩٥] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ
سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُوا الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». [ص ٢٦٨٧٩]

[٣٥٩٦] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ:
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، سَأَلَ رَجُلٌ
النَّبِيَّ ﷺ: أَتُحَرِّمُ الْمَضَّةُ؟ فَقَالَ: «لَا». [ص ٢٦٨٨٦].



٦ - [باب التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ]

[٣٥٩٧] ٢٤ - (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسْحَرُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

[٣٥٩٨] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ لَقْنَيْي: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ - قَالَتْ عَمْرَةَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ.

وفي رواية عائشة قالت: (كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسْحَرُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ).

أم (الإملاجة) فيكسر الهمزة والعجم المخففة، وهي المَضَّة، يقال: مَضَعَ النسيءُ أمه، وأفلجته^(١)

وقرلها: (فتؤفَى رسول الله ﷺ وهو فِيمَا يُقْرَأُ) هو بضم ليماء، من: يقرأ، ومعناه: أن السحْجَ بخمس^(٢) رَضَعَاتٍ تأخَّرَ إلَّاهُ جدًّا، حتَّى إِنَّهُ ﷺ تَوَفَّى وبعضُ الدَّسِّ بقراء: خمس رَضَعَاتٍ، ويجعلها قرآنًا مَبْنُوءًا، لئلا يكون له ثم يبلغه، نسحُ لِقُرْبِ عهد، فلم يبلِّغهم السحْجَ بعد ذلك رَجَعُوا عن ذلك، وأجمعوا على أَنَّ هَذَا لَا يُتَلَّى.

واسحُ ثلاثة أنواع: أحدها: ما تُسحَّ حِكْمُهُ وتلاوته، ك: (عشر رَضَعَاتٍ)، والثاني: ما تُسحَّتْ تلاوته دون حِكْمِهِ، ك: (خمس رَضَعَاتٍ)، وك: «الشيخُ والشبقةُ إذا زُنِبَ فَرُجِحَوْهُمَا»^(٣)، والثالث: ما تُسحَّ حِكْمُهُ وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَكَ يَخِفُّونَكَ وَيَذَرُونَكَ أَزْوَاجًا بِصِيَّةٍ لِرَأْسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الآية، والله أعلم.

(١) أي (خ): أو أملاجه.

(٢) قو (خ): خمس.

(٣) وكلمة حديث: «فأجمعوا» مثله، أخرجه الشافعي في «الكبرى»: ٧١٠٧، وأحمد: ٢١٥٩٦.

[٣٥٩٩] (***) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ أَنَسٍ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : **يُؤْتِيهِ**.

وَاخْتَلَفَتْ لِعَلَمَةٍ فِي الْقَسْرِ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ حُكْمُ الرُّضَاعِ.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَثْبُتُ بِأَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ رَضَعَاتٍ.

وَقَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ : يَثْبُتُ بِرَضِيعَةٍ وَاحِدَةٍ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَمِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعُطَّةٌ وَطَاوُسٌ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَنيفَةَ، وَالْعَسِيبُ وَالْحُسَيْنُ وَمَكْحُومٌ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادُ وَفَرْدَوْسٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَرَأْيُ حَنِيفَةَ^(١).

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) وَدَوْدُ : يَثْبُتُ بِثَلَاثٍ رَضَعَاتٍ، وَلَا يَثْبُتُ بِأَقْلٍ

فَإِنَّمَا الشَّافِعِيُّ وَهُوَ فَقَرَاهُ فَأَخَذُوا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - (خَمْسُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ).

وَأَخَذَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٣) أَوْضَعْتُكُمْ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا.

وَأَخَذَ دَاوُدُ بِمَفْهُومِ حَلِيتِ : «لَا تُحَرِّمُ لَمْصَّةٍ وَالْمَصَّتَانِ»، وَقَالَ : هُوَ مَبِينٌ لِلْقُرْآنِ.

وَاعْتَرَضَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ، فَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَتْ تَحْصُلُ الدَّلَالَةُ لَكُمْ لَوْ كَانَتْ الْآيَةُ : «وَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ أُمَّهَاتِكُمْ».

وَعَرَضَ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ، بِأَنَّ^(٥) حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَكُمْ وَعِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَصُولِيِّينَ ؛ لِأَنَّ لِقْرَانَ لَا يَثْبُتُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ قِرَاءَتًا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِخَيْرِ وَاحِدٍ^(٦) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَادِحٌ يُوقِفُ عَنْ^(٧) الْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَجِزْ إِلَّا بِتَجَلُّدٍ مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ حَاجَتُهُ مَثَوَاتِرًا يُوجِبُ رِيَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

(١) دَفَعَ بَعْدَهَا فِي (ج) : يَثْبُتُ بِأَلْسِنَةٍ الْوَاحِدَةِ

(٢) فِي (الْإِدْعَاءِ) : (٣٠٨)

(٣) فِي (ج) : آيَةٍ

(٤) فِي (ص) : وَهَذَا : وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ قِرَاءَتًا لَمْ يَثْبُتْ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ

(٥) فِي (ع) : عَلَى

(٦) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي (إِدْعَاءِ نَعْمٍ) : (٦٣٦/٧) وَإِنْ بَيَّنَّ هَذَا وَجْهًا، أَخْفَصَ إِثْبَاتُهُ قَوْلًا، وَالَّذِي إِثْبَاتُ

الْعَمَلِ بِهِ فِي عَدَدِ الرَضَعَاتِ، فَإِذَا اسْتَحْضَرَ إِثْبَاتَهُ قِرَاءَتًا بَقِيَ فَخَرُوهَا الْعَمَلُ بِهِ، لَا مَعَ بَعْضٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ مِنْ خَيْرِ

الْعَمَلِ بِهِ، وَجَدَّ مِنْهُ

واعتُزِلَتِ الشَّافِعَةُ عَلَى الْعَالِكِيَّةِ بِحَدِيثِ لِمَضَّةٍ وَامِصَّتَانِ، وَجَانِبِ عَنِّهِ بِأَحْوِيَّةٍ بِاصِحَّةٍ لَا يَبْغِي ذِكْرَهَا، لَكِنْ تُنَبِّهُ عَلَيْهَا خُوفًا مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهَا:

«مِنْهَا: أَنَّ بَعْضَهُمْ ادَّعَى أَنَّهَا مَنسُوخَةٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى، وَمِنْهَا: أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى عَائِشَةَ، وَهَذَا خَطَأٌ فَحِشٌّ، بَلْ قَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ صُرَفِيِّ صَحَاحٍ سَرْمُوحًا مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ، وَمِنْ رِوَايَةِ أُمِّ الْقُضَيْلِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ مُصْطَرَفٌ، وَهَذَا عَلَلٌ طَبَعِيٌّ، وَجِدَارَةٌ عَلَى رَدِّ السَّنَنِ بِمَجْرَدِ الْهَوَى، وَتَوَهُّبٍ صَبِيحِيٍّ لِنُصْرَةِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْعِدَّةِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَالصَّوَابُ شَرَّاطُهُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَقَدْ شُدَّ بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: لَا يَثْبُتُ لِلرَّضْعِ إِلَّا بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَالَ: هَذَا قَدْ اُنْكِرَهُ خُلَفَاؤُا أَهْلِ الْأَصُولِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَالَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَحُتِّجَ لِمَنْكَرِهِ بِأَنَّ حَبْرَ وَجْهِهِ إِذَا تَوَخَّعَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ وَاسْتَوْبَهُ نَوَقَّفَ عَلَيْهِ، وَهَذَا جَاءَ أَحَدٌ، وَبِمَا يَعْرِفُ عَادَةً أَنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَعْتَرِكًا، لِمَا يُؤْتِي بِهِ كَمَا يُقْبَلُ بِأَخْبَارِ الْأَعْلَاءِ فِي شَيْءٍ هَلَاكِيٍّ، لِمَوْضِعِ هَذَا، وَيَعْتَرِ الْبُحْرَانُ^(٢) (٦٧/٣٧٠).

(١) كَمَا فِي مَعْنَاهُ، (٤/٦٣٦).

٧ - [باب رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ]

[٣٦٠] ٢٦ - (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرَى لِي وَجْهَ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُحُولِ سَائِمٍ - وَهُوَ خَلِيفَةُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ»

قوله: (امراتي الخُدثي) هو بطعم الجراء ومكاتب الدلاء أي - الجديدة.

قوله: (حدثنا حَبَّان: حدثنا هَمَّام): هو حَبَّان بن هلال، بفتح الحاء ولباء الموحدة.

وذكر مسلم مهنه بنت سهيل امرأة أبي خذيفة، وإرضاعها سالماً وهو رجس.

وختلف العلماء في هذه المسألة: فقلت عائشة ودارد^(١٤) تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ، كما تثبت برضاع الطفل، إلهنا الحديث،

وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يشئ إلا يرضع من له دون
مستين، إلا أبا حنيفة فقال: مستين ونصف، وقال زكريا ثلاث سنين. وعن مالك رواية: مستين وأيام.

وَجِئَ لِمَجْمُوعٍ بِقَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿وَأُولَئِكَ يَرْصِقُونَ أَوْلَادَهُمْ حَتَّىٰ يَضَعُوا لَهُمُ الْكَافِيَّةَ﴾ يَعْنِي أَنَّ يُنَمِّ الرُّضَاعَةَ
إِسْدِي: ١٢٢، وَيَلْحَدِثُ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا: «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَحَاةِ»، وَيَأْخُذُ بِحَدِيثِ مَشْهُورَةٍ،
وَحَمَلُوا، حَدِيثَ سَهْلَةَ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَصَرٌ بِهَا وَيَسَالِمُ، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمَا فِيهِ أَرْوَاحُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَشَعُوا عَائِشَةَ فِي هَذَا، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «أَرْضِيهِ» قاله القاضي، لعلها حلفت ثم شربته من غير أن يمس ثديها، ولا لتقت بشرتها (٢٢) وهذا الذي قاله القاضي حراً، ويحتمل أنه عفي عنه للمرحلة. كما خص بالوضاعة مع الكبرياء والله أعلم.

(١) فابن نجاشي بن جعفر رحمه الله حكاه سوري تبعاً لاس الصنيع وغيره عن داود، وهي مسته باوذاً لغيره من قول ابن حزم [المحلى: ١٠/٢٠٥] ذكر عن داود أنه مع الجمهور، وكذا نقل غيره من أهل القاهر، وهم أكثر من غيره مما جزم، انتهى لغيره: (١٩/١٤٤)

[illegible]

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ: فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

[تجدد: ١٧٤١٠٥]

[٣٦٠١] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ الثَّقَفِيُّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ - تَغْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ - لِسَيِّدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ خَدَنًا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ». فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ. [سنة: ١٣٦٠٢]

[٣٦٠٢ I] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَلِلْفَقْطِ لَا بِنَ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ بِنِ عَمْرِو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا - سَالِمَ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ - مَعَدٌ فِي بَيْتِهِ، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَلِيمٌ مِمَّا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، قَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدٌ يَدْخُلُ بِهِ وَهَيْئَتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدَ، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ عَنِّي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

[تجدد: ٢٥٦٤٩]

قوله: (مَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدٌ يَدْخُلُ بِهِ وَهَيْئَتُهُ) وهي لخوف، هكذا هو في بعض النسخ (وَهَيْئَتُهُ) من الهَيْئَةِ، وهي الإجلال، وفي بعضها: (وَهَيْئَتُهُ) بساء من الرُّهَةِ، وهي نخوف، وهي بكسر الهاء وسكان لباء وضمة لثاء، وضبطه لقاضي وبعضهم (وَهَيْئَتُهُ) ^(١) بإسكان الهاء وفتح الباء وتصحب لثاء. قال القاضي: هو منصوب بسقط حرف الجر، والضبط لأول أحسن، وهو الموافق لنسخ الآخر: (وَهَيْئَتُهُ) بالواو.

(١) في نسخة لمعجم (٦/٦٤٣)، وإكمال إكمال معلوم، وإكمال إكمال، لإكمال (٤/٧٥٠٤): رتبة

[٣٦٠٣] ٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْقَعَ الَّذِي مَا أَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». [احمد: ٢٥٤١٥].

[٣٦٠٤] ٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَمَعَاذُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِمَعْرُوفٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا تُطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعَلَامُ قَدْ اسْتَعْلَى عَنِ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ دُوَيْحِيَّةٌ، فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ»، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ. [مسند: ٣٦١٠٣].

[٣٦٠٥] ٣١ - (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَنْهُ الْحَكِيمُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُفَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَمِيَّةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبِي مَسَائِرُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ، وَفُسِّنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا لَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ نَحْصَةً، فَمَا هُوَ بِدَاجِلٍ عَلَيَّ أَحَدٌ بِهِلِهِ الرِّضَاعَةِ، وَلَا رَائِيْنَا. [احمد: ١٦٦٦٠].

وقوله: (يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْقَعَ) هو دلياء المنة من تحت وبالقاء، وهو الشيء قارب البلوغ ولم يبلغ، وجمعه: أَيْقَاع، وقد أَيْقَعَ العلام ويَقَع، وهو ياقع، والله أعلم.



٨ - [باب: إنما الرضاعة من المجاعة]

[٣٦٠٦] ٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ هَائِثَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَدِيدٌ، فَاشْتَدَّ ذَيْفُ عَلَيَّ، وَرَأَيْتُ الْعَضْبَ لِي وَجْهَهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَحْيَى مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: «انْظُرْنَ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». [أحمد: ٢٤٦٣٥، والبيهقي: ٥١٤٣].

[٣٦٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُنْهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، بِسَنَدٍ أَبِي الْأَحْوَصِ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «مِنَ الْمَجَاعَةِ». [أحمد: ٢٥٤١٨ و ٢٥٧٩٠] [ونظر: ٣٦٠٦].



٩ - [باب جواز وطء المسببة بغد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي]

[٣٦٠٨] ٣٣ - (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْفَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَسَاءً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِمْ مِنْ أَخْلِ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، أَيْ: فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. (العمدة: ١٧٩٧/٢)

[٣٦٠٩] ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْ لُثُمِيِّ وَابْنِ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ أَنَّ أَبَا عُلْفَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَنَهْنُ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. [نور: ٣٦٠٨].

[٣٦١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْخَرِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [نور: ٣٦١٠].

[٣٦١١] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ:

باب جواز وطء المسببة بعد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسبي

قوله. (حدثنا يزيد بن زريع - حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن أبي علفمة الهاشمي، عن أبي سعيد الخدري). وفي الطريق الثاني: (عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي علفمة. عن أبي سعيد الخدري).

خَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَبِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوقَاسٍ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَحَوُّوهُ، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

[السنن: ١٧٤]. [أحمد: ١٦٩٩].

وفي الطريق الآخر: (هن شعبة، عن قتادة، عن أبي الحليل، عن أبي سعيد الخدري) من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو عبي الغضائفي عن رواية الجلودي وابن ماهدان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحلاء بإثبات (أبي علقمة) بين أبي الحليل وأبي سعيد، قال الغضائفي: ولا أدري ما صوابه؟

قال الغضائفي عياض، قال غير الغضائفي: إثبات أبي علقمة هو الصواب^(١)

قلت: وبمحتمل أن ثبته وحلّه كلاهما صواب، ويكون أبو الحليل سمع بلوجهين، فرواه تارة كذا وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله (بعث جيشاً إلى أوطاس) أوطاس موضع عند نطائف، يُصْرَف ولا يصرف، سبق بيانه قريباً^(٢).

قوله: (وأصابوا لهم سبباً، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. أي: فهن لكم^(٣) حلال إذا انفقت عنهن).

معنى (تخرجوا) خافوا، لحرص، وهو الإثم من غشيانهن، أي: من وطئهن من أجل أنهن مزوجات، والمزوجة لا تجزئ لغير زوجها، فأمر الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ١٢٤]، ولمرؤس^(٤) المحصنات، هن المزوجات، وهذه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملككم بالسبي، فإنه بنفسه نكح زوجها الكافر وتحل لكم إذا انفقت استبرأها.

ولمرؤس بقوله: (إذا انفقت عنهن) أي: استبرأهن، وهي بوضع الحمل من الحامل، وبحيضة من الحامل^(٥)، كما جاء في هذا الحديث الصحيحة.

(١) إمام، المعجم: ٦٤٧/٤.

(٢) ج ٢٣ من هذا الجزء.

(٣) أي: (غ) لهم.

(٤) أي: (ن) لحمل.

[٣٦١٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَدِيثِ - : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. اسطر: ١٣٦١١.

واعلم أنَّ مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أنَّ لَحْمِيَّةً مِنَ عِدَّةِ الْأَوْثَانِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَرِ الْبَلَدِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، لَا يَحِلُّ وَطْئُهَا بِحَدِّثِ ابْنِ مَيْمُونٍ حَتَّى تُسَلِّمَ، فَمَا دَامَتْ عَلَى دِينِهَا فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، وَهَؤُلَاءِ لَحْمِيَّاتٌ كُنَّ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ عِدَّةِ الْأَوْثَانِ، فَيَتَأَوَّلُ^(١) هَذَا الْحَدِيثُ وَشَبَّهَ عَلَى أَنَّهُمْ أَسْفَنُ^(٢)، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَبْدُو مَعْنًى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

واختلف العلماء في الأمة إذا بَعِثَتْ وَهِيَ مَرْجُوعَةٌ مُسْلِمَةً، هَلْ يَنْفُسُخُ^(٣) الْبِكَاحُ وَيَحِلُّ لِمُتَشَوِّبِهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَنْفُسُخُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُتَشَوِّبَةُ مِنَ الرِّسَالَةِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَنْفُسُخُ، وَخَصَّصُوا الْآيَةَ بِالْمَمْلُوكَةِ بِالنِّسْبَةِ.

قَالَ لِمَازَرِي: هَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ إِذَا خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ، هَلْ يُقْصَرُ عَنْ سَبَبٍ أَمْ لَا؟ فَمَنْ قَالَ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبٍ، لَمْ يَكُنْ بِهِ هَذِهِ حُجَّةٌ لِمَمْلُوكَةِ بِالنِّسْبَةِ^(٤) لِأَنَّ اسْتَفْهَامَ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ بِالنِّسْبَةِ، وَمَنْ قَالَ لَا يُقْصَرُ، بَلْ يَحْتَمِلُ عَلَى عُمُومِهِ، قَالَ: يَنْفُسُخُ نِكَاحُ الْمَمْلُوكَةِ بِالنِّسْبَةِ، لَكِنْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ شُرَاءٍ عَائِشَةُ بِرَبْرَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرُ بَرِيرَةٍ فِي زَوْجِهَا^(٥)، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفُسُخُ بِالنِّسْبَةِ، لَكِنْ هَذَا تَخْصِيصٌ عُمُومٍ نَقَرْنَا بِخَيْرِ الْوَحْدِ، وَفِي حَوَازِهِ خِلَافٌ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ع) وَ(هـ): فَيُؤْوَلُ

(٢) لِي (ج): أَنَّهُ أَسْفَنُ

(٣) فِي (ج): يَنْفُسُخُ

(٤) سَيَأْتِي التَّحْدِيثُ بِرَقْمِ: ٣٧٨١.

(٥) الْمَعْلُومُ (١٦٩/٧).

١٠ - [باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات]

[٣٦١٣] ٣٦ - (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا الثَّيْبِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرَى عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدُ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أُخِيهِ عُمَيَّةَ بَيْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، عَيْدٌ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ - أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبَهُهُ - وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِذَا عَنِ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَهُهُ، فَرَأَى شَبَهَا يَسَاءُ بِعُمَيَّةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرُ».....

باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات

قوله ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» قال العلماء: العاهر: الزاني، وعاهر: زنى، وعهرت: زنت، والعاهر الزنى.

ومعنى: «له الحجر» أي: له الخيبة ولا حق له في الولد، وصدة لعرب أن تقول: نه الحجر، وبفيه الأثلب، وهو الشراب، ونحو ذلك، يريدون ليس له ولا حبيبة، وقيل: مراد بالحجر هنا أنه يُرجم بالحجارة، وهذا صعيق؛ لأنه ليس كل زاني يُرجم، وإنما يُرجم المحصن خائفة، ولأنه لا يبرم من رجمة نفي الولد عنه، وتحتيط إنما ورد في نفي الولد عنه.

وأما قوله ﷺ: «الولد للفراش» فمعناه - أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صدرت فراشاً به، فالت بولده لملكوته، لا مكان منه، لحقه الولد وسار ولدٌ يجري بينهما ستارٌ وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موثقاً له في لشنة أم مخالفاً، ومئة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين أنكس^(١) اجتمعا.

وأما ما نصير به المرأة فراشاً، فإن كانت زوجة صدرت فراشاً بمجرد عقد النكاح، وثقوا في هذا الإجماع، وشرطوا له إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح لمغربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما، ثم أتت بولده لسته أشهر أو أكثر، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلامة كافة، إلا أبو حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد، قال - حتى

(١) قوله: أنكس، سقط من (ص).

لو طلق عقب العقد من غير مكان وقدر، فوَلَدَتْ لِسُنَّةِ أَشْهَرٍ مِنْ أَعْنَدِ لِحَقِّهِ نَوْبًا، وَهَذَا ضَعِيفٌ ظَاهِرُ
الْفَسَادِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، وَهُوَ حَصُولُ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْعَقْدِ،
هَذَا مَحْكَمُ الزُّوجَةِ.

وَأَمَّا الْأَمَةُ، فَعِنْدَ لِسَانِ فِعْيٍ وَمَالِكٍ تَصْبِيرُ فَرَاشًا بِالْوَطْءِ، وَلَا تَصْبِيرُ فَرَاشًا بِمَجْرُودِ مَمْلُوكٍ، حَتَّى لَوْ
بَقِيَتْ فِي مِلْكِهِ سَنِينَ، وَأَتَتْ بِأَوْلَادٍ وَلَمْ يَطَّأَهَا وَلَمْ يَقْرَ بِوَطْئِهَا لَا يَلْحَقُهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ، عِدَا وَطْئِهَا صَارَتْ
فَرَاشًا، لِإِذَا آتَتْ بَعْدَ الْوَطْءِ بَوْلَدٍ أَوْ أَوْلَادٍ لِمَدَّةِ الْإِمْكَانِ لِحَقِّهِمْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَصْبِيرُ فَرَاشًا إِلَّا إِذَا
وَلَدَتْ وَلَدًا وَاسْتَلْحَقَّهُ، لَمَّا تَأْتِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَلْحَقُّهُ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ صَارَتْ عَرَّاشًا بِالْوَطْءِ
لَصَارَتْ مَعْقُودَ الْمَلِكِ كَانِزُوجَةٍ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْعَرَقُ أَنَّ الزُّوجَةَ تُرَادُّ بِالْوَطْءِ خَاصَّةً، فَجَعَلَ الشَّرْعُ الْعَقْدَ عَلَيْهَا كَمَا وَهَدَ لَمَّا كَانَ هَذَا
هُوَ الْمَقْصُودُ، وَأَمَّا الْأَمَةُ تُرَادُّ لِمِلْكِ الرِّقَبَةِ، وَأَنْوَاعٌ مِنْ لَمْتَفَعٍ غَيْرِ لَوَطْءٍ. وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ
أَخْتَيْنِ، وَأُمًّا وَبَنَاتَهَا، وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا بِعَقْدِ انكِحَاحٍ، فَلَمْ يَصِيرْ بِنَعْسِ الْعَقْدِ فَرَاشًا، فَبِذَلِكَ حَصَلَ الْوَطْءُ
صَارَتْ كَالْحُرَّةِ وَصَارَتْ فَرَاشًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ بْنِ زُرْعَةَ الْمَذْكُورَ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَصْبِيرُ أُمِّيَّةً أَيْبَةً زَمْعَةً فَرَاشًا لَزَمْعَةً،
فَلِهَذَا أَلْحَقَ شَيْئًا بِهَذَا بِهَذَا. وَثَوْتُ فَرَاشَةٍ إِمَّا يَبْنِي عَلَى إِقْرَارِهِ بِذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ^(١)، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ اشْتِرَاقُ
بِهِ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِرَزْمَةِ وَلَدٍ أَحْرَجَ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ
قَبْلَ هَذَا، فَدَنَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ، خِلَافَ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَفِي هَذَا حَدِيثٍ دَلَالَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَوْفِقِيهِ عَلَى مَالِكٍ وَمَوْفِقِيهِ فِي اسْتِلْحَاقِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ
يَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَسْتَلْحِقَ الْوَرِثُ نَسَبًا لِمُورَثِهِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ حَائِزًا لِلْإِرْثِ، أَوْ يَسْتَلْحِقَهُ كُلُّ الْوَرِثَةِ،
وَبَشَرَطٍ أَنْ يُمْكِنَ كَوْنُ الْمُسْتَلْحَقِّ وَلَدًا لِلدَّعِيَّةِ، وَبَشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ مَعْرُوفًا بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِهِ، وَبَشَرَطٍ أَنْ
يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُّ إِنْ كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا.

وَهَذِهِ الشَّرُوطُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ فِي هَذَا الْوَلَدِ الَّذِي أَلْحَقَهُ الشَّافِعِيُّ بِهَذَا زَمْعَةً حِينَ اسْتَلْحَقَّهُ عَبْدُ بْنُ زُرْعَةَ،
وَيَتَأَوَّلُ أَصْحَابُنَا هَذَا تَأْوِيلَيْنِ:

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ؛ وَفِي حَيْثُوتِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَهُ أَمْرًا مَشْهُورًا هَذَا وَتَمَّ الْمَعْنَى:

وَاحْتَجَّجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطُّ. وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ» [بخاري ٢٢١٨] [دعبل ٣٦١٤].

[٣٦١٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِلُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَلَمْ يَذْكُرَا «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ». [أحمد ٢٤١٨٦، ٢٥٨٩٤، ٢٦٢١، ومجاري ٢٤١٨٦، ٢٥٨٩٤، ٢٦٢١].

أحدهما: أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ أَخَذَتْ عَبْدًا اسْتَلْحَقَّتْهُ مَعَهُ وَوَأَقَّتْهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى يَكُونَ كُلُّ الْوَرْتَةِ مُسْتَعِجِينَ. وَالتَّوِيلُ الثَّانِي: أَنَّ زَمْعَةَ مَاتَ كَافِرًا هَلُم تَرِثُ سَوْدَةُ، لَكُونَهَا مُسْلِمَةً، وَوَرِثَهُ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَاحْتَجَّجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» فَأَمَرَهَا بِهِ نَذْبًا وَاحْتِطَاءً لِأَنَّهُ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ أَخُوهُ؛ لِأَنَّهُ أَلْحَقَ بِأَبِيهَا، لَكِنَّهُ لَمْ يَرَأِ الشَّبَهَ الْبَيْنَ بَعْتِيَّةَ بْنِ أَبِي وَقَصٍّ خَوْفِي أَنْ يَكُونَ مِنْ مَائِهِ، فَيَكُونَ أَجْنَبِيًّا مِنْهَا، فَأَمَرَهَا بِدَلَالَةِ حَتَّابِ بْنِ أَبِي حَتَّابٍ.

قال المارزي: وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب، لأنه جاء في رواية: «احتججتي منه، فإنه ليس بأخ لك»^(١)، وقوله: «ليس بأخ لك» لا يُعرف في هذا الحديث بل هي زيادة باطلة مردودة^(٢). والله أعلم.

قال القاضي عياض: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالنزى، وكانوا يستأجرون الإماء لعزى، فمن اعتركت الأمة بأنه له ألحقوه به، فجاء الإسلام يبطال ذلك، ويألحق الولد بالفرش الشرعي، فلمَّا تخاضع عبدُ بْنُ زَمْعَةَ وسعدُ بْنُ أَبِي وَقَصٍّ، وقام سعدُ بما عَهِدَ إِلَيْهِ أَخُوهُ عُتْبَةُ مِنْ سِيرَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَعْدٌ بِطُلَانِ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ حَاصِلَ الْإِحْقَاقِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِمَّا لِعَدَمِ الدَّعْوَى، وَإِمَّا لَكُونِ الْإِمَامِ لَمْ تَعْتَرَفْ بِهِ لِعُتْبَةٍ، وَاحْتِجَّ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ بِأَنَّهُ وَلَدٌ مِنْ فِرَاشِ أَبِيهِ، فَحُكِمَ لَهُ بِهِ أَلَيْسَ ﷺ^(٣).

وقوله: (رَأَى شَبَهًا بَيْنًا بَعْتِيَّةَ). ثُمَّ قَالَ ﷺ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» دَيْلٌ عَلَى أَنَّ الشَّهْرَ وَحُكْمَ الْفَقَاةِ إِنَّمَا

(١) أخرجه النسائي: ٣١٨٥، وأحمد: ١٦١٢٧، والحاكم ٧٠٣٨ من حديث عبد الله بن عمر ر.ه.

(٢) «مسلم: ١٧٣/٢»، قال لعبد ر.ه. تعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن أنس ر.ه. عند النسائي [٣١٨٥] يستند حسن. (هـ) «فتح الباري»: ٣٧/١٢.

(٣) «كمال المعجم»: ٢٤/٤.

[٣٦١٥] - ٣٧ - (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَّبِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». [أحمد: ٧٧٦٣، ربيعري: ١٧٥٠].

[٣٦١٦] - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ ابْنَ مَنْصُورٍ قَالَا: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى قَالَا: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَخَذَهُمْ أَوْ بِحَالِهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِ مَعْمَرٍ. [أحمد: ٥٧٦٤، ربيعري: ٣٦١٥].

يُعْتَمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَقْوَى مِنْهُ كَالْفَرَّاشِ، كَمَا لَمْ يَحْكَمْ ﷺ بِالشُّبُهَةِ فِي قِصَّةِ لَمْتَلا عَيْنَيْهِ مَعَ أَنَّهُ جَاءَ عَنِ الشُّبُهَةِ الْمَكْرُوهَةِ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَمَوَافِقِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَوْلَاهُ بِالزَّانِي لَهُ حَكْمُ لُوطٍ بِالنِّكَاحِ فِي حُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَيْفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَثَوْرِيُّ وَأَحْمَدُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو نَوْرٍ وَغَيْرُهُمْ لَا أَمْرَ لَوْلَاهُ الزَّانِي، بَلْ لِمُزَانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ ثُمَّ الْمَزْنِي بِهِ وَيَنْفَهَا، وَرَادَ لِشَفْعِي فَجَوْرُ كِتَابِ لَمْتَةٍ، لَمْتَرُكَةً مِنْ مَنَاءِ بِالزَّانِي.

قَالُوا: وَوَجْهُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ أَنَّ سُودَةَ أَمْرَتْ بِالْإِحْتِجَابِ، وَهَذَا إِحْتِجَاجٌ بَاطِلٌ، وَالْعَجَبُ: مَعْنَى ذِكْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنَ الزَّانِي، فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ سُودَةَ، لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِظْهَارُ لَهُ، سَوَاءً أَلْجَبَّ بِزَوَانِي أَمْ لَا، فَلَا تَعْلُقُ لَهُ بِالسَّأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَلِي هَذَا سَبَبٌ أَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الْأَمْرَ فِي الْبَاطِنِ، فَإِذَا حَكَمَ شَهَدَهُ شَاهِدِي رَوِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ يُحِيلْ لِمَحْكُومٍ بِهِ لِمَحْكُومٍ لَهُ، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ ﷺ حَكَمَ بِهِ لِعَبْدِي زَمْعَةَ، وَأَنَّهُ أَخْ لَهَا وَلِسُودَةَ، وَاحْتِمَالٌ بِسَبَبِ الشُّبُهَةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غُتْبَةٍ، فَوَكَّدَ الْحَكْمُ يُحِيلُ الْبَاطِنَ لَمَّا أَمَرَهَا بِالْإِحْتِجَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



١١ - [باب العمل بإلحاق القائف الولد]

[٣٦١٧] ٣٨ - (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحَجَّرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَيَمُنُّ بَعْضُ».

[أحمد: ٢٤٥٢٦، وصحاحي: ٦٧٧٠].

[٣٦١٨] ٣٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّافِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالتَّمِيزُ لِعَمْرٍو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحَجَّرًا الْمُنْلِحِي دَخَلَ

باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله: (عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً، تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم تري أن محجراً نظراً أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد، فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض).

قال أهل اللغة. قوله: (تبرق) فتح التاء وضم اللام، تُضيء وتستنير من السرور والفرح.

و(الأسارير) هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها: سِرٌّ وسرره وجمعه: أسرار، وجمع الجمع: أسارير.

وآب (محجّر) مبهمة مضومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى، هذا هو الصحيح المشهور. وحكى القاضي عن الدرقطني^(١) وعبد الغني^(٢) أنهما حكيا عن ابن جريج أنه بفتح لراي الأولى. وعن ابن عبد البر^(٣) وأبي علي الخسائي^(٤) أن ابن جريج قال: (إنه محجور) بإسكان

(١) في المؤلف والمختلص: (٢٠٦٥/٥)

(٢) في المؤلف والمختلص: ص ١٥٦.

(٣) في مطبوع «لاشعبد» - (١٤٦١/٤) مجرور، وحكى عنه أبو علي بقبي أنه قال. مجرور، وانظر التعليل لآبي.

(٤) في «تقييد لمحمد» (٤٤٤ - ٤٤٥) وروى عن ابن عبد البر سنده عن ابن جريج مجرور.

عَلِيٍّ، لَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ قَدْ عَظِيَا رُؤُوسَهُمَا. وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. [الحديث ٢١-٢٩ والحدود ٦٧٧١]

[٣٦١٩] ٤٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدًا، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ. [الحدود ٣٦١٨]

[٣٦٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَرَأَدَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُجَرِّزٌ قَائِفًا. [الحديث ٥٨٩٥-٥٨٩٦] أو يصر، ٣٦١٨.

الحاء المهملة وبعدها راء، والصوب الأول، وهو من بني مُذَلِجٍ، بضم الميم وإسكان اللام وكسر اللام، قال العبداء: وكانت أَيْفَ قَةً فِيهِمْ وَفِي بَنِي أَسَدٍ، تَعْتَرِفُ لَهُمُ الْعَرَبُ بِذَلِكَ^(١).

ومعنى: (نَظَرْنَا أَنْفًا) أي: قريباً، وهو بمدُّ الهمزة على المشهور، ويقصرها، وقرأ بهما في السبع^(٢). وقال القاضي: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة، لكونه أسوداً شديداً (سُوداً)، وكان زيداً أبيضاً، كذا قاله أبو داود^(٣) عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف بالحقاق نسبة مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرج النبي ﷺ لكونه زاهراً لهم من الظن في النسب^(٤). قال القاضي: قال عمرُ أحمد بن صالح: كان زيدٌ أزهَرَ اللون، وأمُّ أسامة هي أمُّ أيمن، واسمها: بركة، وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت مُحَصِّن بن ثعلبة بن عمرو بن حُصَيْن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم^(٥).

(١) إكمال المعلم: ٤/ ٦٥٥-٦٥٦.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ مِّنَ اللَّهِ مِثْلُ مَا كُنْتُمْ فِيهِ غَافِلِينَ﴾ قَالَ أَبُو الْيَاقُوتِ مَا قَالَ عَطَاءٌ [محمد: ١٦]، فإِذَا بِالْقَصْرِ يَزِيدُ مَخْفَعًا، وَفِي الْيَاقُوتِ بِالْمَدِّ هُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ لِيَزِيدَ.

(٣) في نسخة بعد الحديث رقم ٢٢٦٨.

(٤) المعلم: ٤/ ١٧٦.

(٥) إكمال المعلم: ٦/ ٦٥٩.

وختلف لعلماء في العمل بقول القائف، ففاه أبو حنيفة وأصحابه وثورى وإسحاق، وأبته شافعي وجمهور العلماء، والمشهور من مالك إنبته في الإماء، ونقته في البهائم، وفي رواية عنه إنبته فيهما.

ودليل الشافعي حديث مجزؤه: «لأن النبي ﷺ فرخ لكونه وجد في أمته من يميز أنسابهم عند اشتددها، ولو كانت القافة طيبة لم يحصل بذلك ضرر».

وأنفق القائمون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة، واحتلوا في أنه هل يشترط العدداً أم يكفي بوحده والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد، وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان، وبه قال بعض أصحابنا، وهذا الحديث يدل على اكتفاء بواحد.

واختلف أصحابنا في اختصاصه بيني مدني. والأصح أنه لا يختص، وأنفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجزئاً.

وأنفق القائمون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وثأين محترمين، كالمشتري والبائع يتطآن لجارية المبيعة في ظهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولاً^(١) لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، وليدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعت إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه، أو نفاه عنهما، ترك تولد حتى يسمع فينسب إلى من يميل إليه منهما، وإن ألحقه بهما، فذهب عمر بن الخطاب ومالك وشافعي أنه يتركه حتى يبلغ، فينسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور وسحنون: يكون ابناً لهما. وقال الماجشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يُسحق بأكثرهما له شيئاً، قال ابن مسleme: إلا أن يعلم الأول فيلحق به.

وختلف النافون للقائف في الولد المشترع فيه، ففاه أبو حنيفة: يُسحق بالرجلين المتنازعين فيه، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين، ولا يُسحق إلا بأمرأة واحدة. وقال إسحاق: يُفرق بينهما.



(١) في (ج)، بوحده.

١٢ - [باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامه الرّوج عندها عقب الرّفاف]

[٣٦٢١] ٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالنَّفْطُ لَأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي». [احمد: ٢٦٥١٤].

[٣٦٢٢] ٤٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزَوُّجَ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ جِئْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلُثْتُ ثُمَّ دُرْتُ». قَالَتْ: ثَلُثْتُ. [مسند: ٣٦٢١].

باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامه الرّوج عندها عقب الرّفاف

قوله: (عن سفیان . عن محمد بن أبي بكر . عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه . عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً .) إلى آخره . وفي رواية: (مسند ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة ، وكذا روه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا ، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث^(١) متصلاً ، كرواية سفیان .

قال المد رقطني : قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حصيد^(٢) . كما ذكره مسلم ، وهذا

(١) أبي (ثيب) غياص ، وهو صحيح

(٢) الإروايات والجمع : ٢٤٩

[٣٦٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَدَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ». [مط ٣٦٢٣].

[٣٦٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [مط ٣٦٢٤].

الذي ذكره الدارقطني من سند هذه على مسلم فاسداً لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف لرواه في وصله ورساله، ومذهبه ومنهجه لفقهاء والأصوليين ومحققي المحدثين أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً حكمه بالانصال، ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجمهور، فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

قوله ﷺ لَأَمَّ سَدَمَةَ لَمَّا تَزَوَّجَهَا وَأَقَامَ عِنْدَهُ ثَلَاثًا: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَيْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ لَكَ سَبْعٌ لِنِسَائِي». وفي رواية: «وَبِنُ شِئْتَ فَلْتُكَ ثُمَّ دُرْتُ» قاست: ثلث. وفي رواية: (دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول الله ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ»). وفي حديث أنس: «لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ».

أما قوله ﷺ: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» فمعناه: لا يلحقك هوانٌ، ولا يضيغ من حق شيء، بل تأخذه كمالاً، ثم بين حَقُّهَا، وَأَنَّهَا مَحْبُورَةٌ بَيْنَ ثَلَاثِ بِلَاقِضَاءٍ، وَبَيْنَ سَبْعِ رِقَاضٍ لِبَقِي نِسَائِهِ؛ لِأَنَّ فِي ثَلَاثِ تَرَبُّعَةٍ بَعْدَ لِقَاضٍ، وَفِي سَبْعِ مَرَّةٍ لَهَا بِتَوَلِّيَّهَا وَكَمَالِ الْأُنْثَى فِيهَا، فَاخْتَارَتِ الثَّلَاثَ لِكُونِهَا لَا تَقْضَى، وَلِقُرْبِ عَوْدَةِ إِلَيْهَا، فَهِيَ يَطُوفُ عَلَيْهَا لَيْلَةً بِلَا ثُمَّ يَأْتِيهَا، وَتَبْرَأُ أَخَذَتْ سَبْعًا طَوَّافَةً بَعْدَ ثَلَاثَ عَلَيْهِنَ سَبْعًا سَبْعًا، فَصَالَتْ خِيَمَتُهُ عَنْهَا.

قال القاصي - المراد بـ «أَهْلِكَ» هت نفسه ﷺ، أي: لا أفعل فعلاً به هوألك عليّ^(١).

وفي هذا الحديث ستحدث ملاقعة الأهل والسبيان وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المستطاب

(١) في (ح) - هـ.

(٢) «إكمال المعلم»: (٤/٦٥٩).

[٣٦٢٥] ٤٣ - (٥٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَيْمَنَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ ، هَذَا فِيهِ ، قَالَ : « إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِسَائِي ، وَإِنْ سَبَّحْتَ لَكَ سَبَّحْتُ لِسَائِي » . [٣٦٢٦] .

[٣٦٢٦] ٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّهُ زَفَعَهُ لَصَدَّقْتُ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ كَذَلِكَ . [٤٤٧٣] .

ليرجع إليه . وفي العدل بين الزوجات . وفيه أَنَّ حَقَّ الرُّفَاقِ ثَابِتٌ الْمَرْفُوفَةُ ، وَنُقِلَ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ يَكْرًا كَانَ لَهَا سَبْعُ يَلَالٍ بِأَيَّامِهَا بِلَا قِصَادٍ ، وَإِنْ كَانَتْ نِسَاءً كَانَتْ لَهَا الْخَيْرُ ، إِنْ شَاءَتْ سَبْعًا وَيَقْصِي السَّبْعَ لِبَاقِي النِّسَاءِ ، وَإِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا وَلَا يَقْصِي ، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَوَاقِيهِ ، وَهُوَ الَّذِي ثَبَّتَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، لِصَحِيحَةٍ ، وَمَنْ قَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَبَنُو جَرِيرٍ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْحَكَمُ وَحَمَادٌ : يَحِبُّ نَقْصُ الْقِسْمِ فِي الثَّيِّبِ وَالْبَكْرِ ، وَاسْتَدْنُوا بِالظَّوَاهِرِ الْبُورُشَةَ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ . وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَهِيَ مُحْتَضَةٌ لِلظَّوَاهِرِ الْعَامَةِ . وَخَلَفَتْ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذَا الْحَقُّ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ^(١) الْجَدِيدَةِ ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ حَقٌّ لَهَا ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ : حَقٌّ لَهُ عَلَى بَقِيَةِ نِسَائِهِ .

وَاجْتَنَبُوا فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرَأَةِ بِسَبَبِ الرُّفُقِ ، سِوَاهُ كَيْفَ كَانَ عِنْدَ زَوْجَةٍ أَمْ لَا ، بِمَعْنَى الْحَدِيثِ : « إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا » ، وَمَنْ يَخْشَى مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ^(٢) .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْحَدِيثُ قِيَمٌ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ زَوْجَاتٌ غَيْرُ هَذِهِ ، لِأَنَّ مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ فَهُوَ مُقِيمٌ مَعَ هَذِهِ كُلِّ دَعْرَةٍ مُؤَسَّسٍ لَهَا ، مُتَمَتِّعٌ بِهَا مُسْتَمْتِعٌ بِهَا بِلَا قَاطِعٍ ، بِخِلَافِ مَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ ، فَإِنَّهُ جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ لِلْجَدِيدَةِ تَأْنِيْبًا لَهَا حَتَّى يَاسْتَقْبَلَ عَشْرَتُهَا لَهُ ، وَتَذْهَبَ جِسْمَتُهَا مَعَهُ وَوَحْشَتُهَا ، وَيَقْضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) عَنِّي (ع) وَالزَّوْجَةُ .

(٢) لَا اسْتِدْرَاكًا (٥) (٤٤١) .

[٣٦٢٧] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ
أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : مَنْ السُّنَّةُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ مَبْعَأً. قَالَ
خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . (بخاري : ٥٢١٤).

لأنه من صاحبه ، ولا ينقطع بالدوران على غيرها . ورجح القاضي عياض^(١) هذا القول ، وبه جزم
لنحوي من أصحابي في «فتاويه» فقال : لما ثبت هذا لحق للجديدة إذا كان عنده أخرى بيت
عندها ، فإن لم يكن له^(٢) أخرى ، أو كان لا بيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ، كما لا يزمه
أن يبيت عند زوجته ابتداءً ، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث .

واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى وجب أم مُسْتَحْت؟ فمذهب
الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب . وهي رواية ابن لقاسم عن مالك ، وروى عنه ابن عبد الحكم
أنه على الاستحياء .

قوله : (عن أنس قال : من السنة أن يقيم عند البكر مبعأً) هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ ، فإذا
قال الصحابي : هي ستة كذا ، أو : من السنة كذا ، فهو في الحكم كقوله : قال رسول الله ﷺ كذا . هذا
مذهبنا ومذهب المحذنين وجماهير السلف والخلف ، وجعله بعضهم موقفاً ، وليس بشيء .
قوله : (قال خالد ولو قلت أنه رفعة لصدقت) . وفي الرواية الأخرى : (ولو شئت قلت^(٣) . رفعة
إلى النبي ﷺ) .

معناه : أن هذه اللفظة^(٤) - وهي قوله : (من السنة كذا) - صريحة في رفعه ، ولو شئت أن أقولها بنية
على الرواية بالمعنى لقلتها ، ولو قلتها كنت صادقاً ، والله أعلم .



(١) في الإحصاء ، للمصنف : (٤/ ٦٦٢) .

(٢) قوله : أنه : مقصود من (هي) و(ج) .

(٣) هي (ج) : قلنا .

(٤) هي (ج) : هذا اللفظ .

١٣ - [باب القسم بين الزوجات،

وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها]

[٣٦٢٨] ٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا شَلَيْمَانَ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي نِسْعٍ، فَكَانَ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ،

باب القسم بين الزوجات،

وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم نسائه، بل له احتياطهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يَجُزْ له أن يبتدئ بواحدة منهن إلا بقُرعة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة، وليستين ليستين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز زيادة على لثلاثة إلا برضاهن، هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته

واثقفوا على أنه يجوز أن يصرف عليهن كلهن ونظامهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن، فإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والحائض والنفساء؛ لأنه يحصل لها الأثر به، ولأنه يستمتع بها بغير الزوجة من قلة وخمس ونظر وغير ذلك، قال أصحابنا: وإذا قسم لا يترفع الوطاء ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت هنهن ولا يوطأ واحدة منهن، وله أن يوطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب ألا يعطلن وأن يسوي بينهن في ذلك، لما "مدته، والله أعلم.

قوله (كان للنبي ﷺ نِسْعُ نِسْوَةٍ، فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في نسع، لكن يجتمعن كل ليلة في بيت النبي ﷺ، فكان رسول الله ﷺ في بيت عائشة، فجاءت زَيْنَبُ، فعدت

فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَلِو زَيْتَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَتْ: حَتَّى اسْتَحَبَّتَا، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصَوَاتَهُمَا، فَقَالَ: خُورُجِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يُفْصِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَقْعَلُ بِي وَيَقْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتُصْنَعِينَ هَذَا؟ [الحمد: ١٢٠٦٥، مصححاً].

يده إليها، فقالت: هذه زيتب، فكف النبي ﷺ يده، فتناولتا حتى استحبتا، [وأقيمت الصلاة] (١)، فمر أبو بكر على ذلك (٢). فسمع أصواتهما، فقال: اخرج يا رسول الله إلى الصلاة، وحت في أفواههن التراب.

أما قوله: (تسع نسوة) فهن اللواتي توفي عنهن رسول الله ﷺ، وهن: عائشة، وحفصة، وسودة، وزينب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وخويرية، وصفية، رضي الله عنهن.

يقاب: نسوة ونسوة، بكسر لون وحذف لغتاب، بكسر فصح وأشهر، به جاء القرآن العزيز (٣).

وأم قوله: (فكف) ذا قسم لهن لا ينتهي إلى لأولى إلا في تسم (لمعه): بعد انقضاء لسم (٤) وفيه أنه يستحب ألا يزيد في القسم على ليلة ليلة: لأن فيه محاطرة بحقوقهن.

وأم قوله: (لكن يجتمعن كل ليلة...) إلى آخره، ففيه أنه يستحب عزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يذهبن إلى بيت، لكن لو دعا كل واحدة في بيتها إلى بيتها كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت صرتها، لم تزمها الإجابة، ولا تكون بالامتناع شرة، بخلاف إذا امتنعت من الإتيان إلى بيتها لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى صرتها. وهذا لا جناح كان برضاها.

وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة لثوية في بيتها في الليل، من ذلك حرم غنك، لا لضرورة، بأن حضري الموت، أو نحوه من الضرورات.

(١) ما بين معقودين من نسخة من الصحيح عيسى

(٢) في (ج): والله.

(٣) في قوله تعالى: (لَقَدْ بَالَ الْبُتْرَةُ)، يوسف: ٥٠، قرأناهم في رواية البرجني ومحمد بن حسن شموبي عن لاسي

عن أبي بكر عنه يقيم، وهي قراءة شاذة. ونظر المصنف في قراءات حشوا ٢٤٦

(٤) في (ج): سيم، وهو تصحيح

وأما مدّ يده إلى زينب، وقول عائشة: هذه زينب، فقيل: إنّه لم يكن عمداً، بل ظنّها عائشة صاحبة لثوية؛ لأنّه كان في الليل، وليس في ليوت مصبيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها^(١).

وأما قوله: (حتى استخبتنا) فهو بخفاء معجزة ثم يد موجدة معنيتين ثم تاء مثناة فوق، من السَّحَب، وهو اختلاط الأصوات وارتعاعها، ويقال أيضاً: سَحَب، بالصاد. هكذا هو في معظم الأصوب، وكذا نقله القاضي^(٢) عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ: (استخبتنا) بشاء مثناة، أي: دلنا للكلام الرديء، وفي بعضها: (استخيتنا) من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم: (استخيتنا) بمثلثة ثم مثناة، قال: ومعه إن لم يكن تصحيحاً، أن كل واحد حثت في وجه الأخرى لثراب.

وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حُسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحنمية بقوله: (مدّ يده) ثم خرج إلي الصلاة ولم يتوضأ، ولا حجة فيه؛ لأنّه لم يذكر أنّه لمس بلا حائل، ولا يحسن مقصودهم حتى يثبت أنّه لمس بشرتها بلا حائل، ثم صلى ولم يتوضأ، وليس في الحديث شيء من هذا.

وأما قوله: (حث في أفواههنّ الثراب) فمبالغة في زجرهنّ وقطع خصامهن، وفيه فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه ونظره في المعالجات وفيه إشارة المفضلين على صاحبه القاضي بمصاحته، والله أعلم.



(١) لم (ص) و(هـ): يرخصان

(٢) في إكمال المعلم: (٤/٦٦٤).

١٤ - [باب جواز هبتها نوبتها لضررتها]

[٣٦٢٩] ٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَكَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِجِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا جِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. (مسند أبي حنيفة، ٥: ٥٣٩٢، مخصصاً [وغيره] ١: ٣٦٣١).

باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها) قالت: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مساحجها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها جدة (المساحج بكسر الميم وبالهاء المعجمة، وهو الجلد، ومعناه: أن أكون أن هي و(زمعة) بنت زعم بن زهم). يفتح الميم ويسكنها.

وقولها: (ومن امرأة) قال القاضي: (من) هنا للبيان واستفتاح الكلام، قال: ولم تُرد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة^(١). وهي الجدة، بكسر الجاء.

قوله: (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) فيه جواز هبتها نوبتها لضررتها؛ لأنه حقها^(٢)، لكن بشرط رضا الزوج بذلك؛ لأن له حق في الوهبة، فلا يقوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً، ويجوز أن تهب للزوج ليجعل الزوج نوبتها من شاء، وقيل: يميزه ثوريها على الباقيات، ويجعل الوهبة كالمعدومة، والأول أصح، وللوهبة الرجوع متى شاءت، فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن لها أن يرجع فيما لم يقبض منه دون المقبوض.

وقولها: (جعلت يومها) أي: نوبتها، وهي يوم وليلة.

وقولها: (فكان يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة) معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عنده أيضاً في يوم سودة، لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزها بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف.

(١) إكمال المعلم: (٦٦٦/٤)

(٢) في (ش)، حقه.

[٣٦٣٠] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُفَيْهُ بْنُ خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا شَمْرُو بْنُ الثَّاقِثِ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَابِرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَثُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي. [احمد ٢٤٣٩٥، اربع ٢٣٦٢٩].

[٣٦٣١] ٤٩ - (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى لَلَّائِي وَهِنَّ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا! فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن نَّعَمْتَ مِنْهُنَّ عَلَتْ﴾ [الاحزاب: ٥١]. قُلْتُ: قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ. [احمد ٢٥٣٥١، البخاري ٤٨٧٨٨].

[٣٦٣٢] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَّا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ﴾ [الاحزاب: ٥١]. فَقُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ، (البخاري: ٥١٢٣) [والله ١٣٦٣٦].

قولها: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدي) كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك، أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري، وعن عبد الله بن محمد بن عقيل. وروى عقيل بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول قدامة وأبي غنينة^(١) قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كتب الواقدي^(٢)، وابن عثمة وآخرون^(٣).

قولها: (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) هو بفتح الهمزة من (أرى)، ومعناه: يُخَفِّقُ هَوَاكَ وَيُسَارِعُ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ، ولهذا غيَّرَكَ.

(١) «الاسمعي» (١٨٦٧/٤).

(٢) في «الطبقات» للكبرى: (٥٣/٨).

(٣) قال الواقدي في «الاسمعي»: (٢٠٩/٤): وأشار بعضهم إلي. لجمع بين القويين لقول: أَرَأَيْكَ مَنْ عَقَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ حَلِيلَةِ

لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ بْنِ أَخْطَبٍ. [أحمد: ٢٢٥٩، وسنن أبي داود: ٦٧٠ هـ]

[٣٦٣٤] ٥٢ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ عَطَاءٌ: كُنْتُ أَخْرَجُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ. [أحمد: ٢٢٦١، أبو داود: ٢٦٣٢]

لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ بْنِ أَخْطَبٍ. أما قوله: (تسع)، فصحيح، ومن معروقات، سبق بيان أسماءهن قريبا^(١). وقوله: (يَقْسِمُ لِمَا نَ)، مشهور، وأما قول عطاء: (التي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ)، فقال العلماء: هو وهم من ابن جُرَيْجٍ، الراوي عن عطاء، وإنما الضوابط مودعة، كما سبق في الأحاديث. واختلفوا في التي وهت نفسها للبي^(٢)، فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: رَيْتُ بِنْتُ خُزَيْمَةَ.

قوله: (قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ أَخْرَجُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ) قال لقصي: ظاهر كلام عطاء أنه أراد ميمونة، وقد ذكر في الحديث أنها مَاتَتْ بِسَرَفٍ، وهي بقرية مكة، فقوله: (بِالْمَدِينَةِ) وهم. وقوله: (أَخْرَجُهُنَّ مَوْتًا) قيل: مَاتَتْ مِيمُونَةُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وقيل: سَنَةُ سِتِّينَ، وقيل: رَحِمَى وَخَمْسِينَ، فَمَاتَتْ عَائِشَةُ أَوَّلَ عَائِشَةَ تُوُفِّيت سَنَةَ سَبْعٍ، وقيل: ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ^(٣)، وأما صَفِيَّةُ تُوُفِّيت سَنَةَ خَمْسِينَ بِالْمَدِينَةِ. هذا كلام القاضي^(٤).

ويحتمل أن قوله: (مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ) عائد على صميه، ونقطة في صحيح مسلم يحتمله، أو ظاهر فيه.



(١) من ١٤١ من هذا الجزء.

(٢) تذكر بعض في (ن) . قيل فاعلمه لأن عائشة توفيت سنة سبع.

(٣) في (د) مائة لمعلم: (٦٧٠/٤)

١٥ - [باب استحياب نكاح ذوات الدين]

[٣٦٣٥] ٥٣ - (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَشُعْمَةُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «تُنكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ». [مسند أحمد، ٩٥٢١، ومخبري، ٥٠٩٠].

[٣٦٣٦] ٥٤ - (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «يَكْرَأُ أَمْ نَيْبٌ؟»، قُلْتُ: نَيْبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا يَكْرَأُ ثَلَاثَهَا؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنكَحُ عَلَى وَبْنِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ». [مكرر، ١٦٥٦] [أحمد، ١٤٢٣٧] روى بطر، ٣٣٦٣٧.

باب استحياب نكاح ذوات الدين

قوله ﷺ: «تُنكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لمالها، ولحسبها، وجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العدة فلو أنهم يقصدون هذه الخصائص الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين، لا أنه أمر بذلك، قال شمر: (الحسب) لعن لعمري لعمري^(١) للرجل وأبائه، وسبق في كتاب العسل معنى: «تربت يداك»^(٢).

وفي هذا الحديث البحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم ويؤكثهم ويحسن طريقتهم، ويأتمن الحسنة من جهتهم.

(١) في (عن) و(لعمري) جمع.

(٢) (٢/٢٦١)

١٦ - [باب استحباب نكاح البكر]

[٣٦٣٧] - ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَإَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِغَائِبِهَا؟» قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ. وَإِنَّمَا قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» [أحمد ١٠٦٩٣، وصحاح ١٥٠٨١]

[٣٦٣٨] - ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرِّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا

باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر: «تَزَوَّجْتَ؟» قال: نعم، قال: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، قال: «فَإَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِغَائِبِهَا؟» وفي رواية: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» وفي رواية: «فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرٍّ تَضْحَكُكَ وَتَضْحَكُهَا، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟»

أما قوله ﷺ «وَلِغَائِبِهَا»، فهو بكسر اللام، ورفع لبعض رواة البخاري يضمنها^(١)، قال لقاضي: وأما الرواية في كتاب مسم فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة، مصدر لَاعَبَ مَلَاعِبَةً، كَقَاتَلَ مَقَاتِلَةً، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذه الحديث قوله ﷺ «تُلَاعِبُهَا» على اللعب المعروف، ويؤيده: «تَضْحَكُهَا وَتَضْحَكُكَ»^(٢). قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب، وهو الرقيق.

وفيه ضمنية تزوج لا بكار، وشرايهر^(٣) أفضل. وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها، ومصاحبتها، وحسن العشرة. وفيه سؤال الإدم والكيبر^(٤) أصحابه عن أمورهم، وتفقد أحوالهم، ورشدكم إلى مصالحهم، وتبليغهم على وجه المصحة فيه.

(١) وهي رواية أبي حنيفة عن طريق مستفيضة، كما في «كمال المعلم»، (٦٧٤/٤)، و«المفهم» (٣١٥/٤)

(٢) «كمال المعلم» (٦٧٤/٤)

(٣) في (ص) وثوبون

(٤) في (ج) - الإدم بكسر

حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَتْ: سِتْعٌ - فَتَزَوَّجْتُ مَرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتُ؟»، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟»، قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» - أَوْ قَالَ: «تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ؟» - قَالَ: قُلْتُ: لَهْ! إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سِتْعٌ - وَبَنِي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَحْبَبْتُهُنَّ - بِمَنْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ»، أَوْ: قَالَ لِي خَيْرًا، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي الزُّبَيْرِ: «تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ»، [المعالي: ٥٣٦٧، والنشر: ٣٦٣٩].

[٣٦٣٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَكُحُّ بِمَا جَابِرُ؟»، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ، إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «أَصَبْتُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [الحديث: ١٤٣٠٦، والمعالي: ١٤٠٥٧].

[٣٦٤٠] ٥٧ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلَتْ تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي

قوله: (قُلْتُ لَهْ! إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سِتْعَ بَنَاتٍ - وَبَنِي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَحْبَبْتُهُنَّ - بِمَنْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» أَوْ: قَالَ لِي خَيْرًا).

فيه فضيلة لجسد وإيثاره مصلحة أخواته على خط نفسه وفيه الدعاء لمن فعل خيرا وطاعة، سواء تعلقت بالداخلي أم لا. وفيه جواز خدمة المرأة زوجها^(١) وأولاده وعياله برضاها، وأما من غير رضاها فلا قوله: (تَمْشُلُهُنَّ) هو بفتح لاء وضم الشين.

قوله: (فَلَمَّا أَقْبَلَتْ تَعَجَّلْتُ) هكذا هو في نسخ ملاه: (أَقْبَلْنَا)، وكذا نقله لقاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماجة: (أَقْبَلْتُ)^(٢) بالفاء، قد: ووجه الكلام: قَبْلْنَا، أي: رَجَعْنَا، ويصح: (أَقْبَلْتُ)^(٣) بفتح اللام، أي: أَتَيْتُكَ لِيُنِّيَ ﷺ، أَوْ (أَقْبَلْتُ) بضم ليمر على م^(٤) لَمْ يُسَمِّ دَاعِلُهُ.

(١) أي: (ع) وتزوجها.

(٢) أي: (ع) تفك، ويظهر (إكمال المسموع): (٦٧٦/٤).

(٣) أي: (م) (هـ) الدعاء بك، على ما، ويظهر (إكمال المسموع): (٦٧٦/٤).

قَطُوفٍ، فَلَجَحَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَأُتِلِقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاوٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُورِي، فَقَالَ: «أَبْكَرًا تَزُوجُهَا أَمْ قُبَّيًّا؟» قَالِ: قُلْتُ: بَلْ قُبَّيًّا، قَالَ: «هَلَّا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دُخِبْنَا لِنُدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَلِظَ الشَّيْئَةُ، وَتَسْتَعِذَّ الْمُؤَيَّبَةُ». قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتُ فَاَلْكَبَسَ الْكَبَسَ» [البخاري، ٨٢٤٥] [نظر - ١٣٦٤].

قوله ^(١): «تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرِي لِي قَطُوفٍ» هو بفتح الفاء، أي: بطيء المشي.

قوله: (فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ) هي بفتح الون، وهي عصا يحبو نصاب الرمح، هي أسفها رُج ^(٢).

قوله: (فَأُتِلِقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاوٍ مِنَ الْإِبِلِ) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وأثار ^(٣) بركته.

قوله ﷺ «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَلِظَ الشَّيْئَةُ، وَتَسْتَعِذَّ الْمُؤَيَّبَةُ» (الاستعداد) استعماثٌ لحديث في شعر العانة، وهو إزالة بالمرس، والمراد هنا إزالته كيف كانت (والمؤيَّبة) بضم الميم وكسر الغين وإسكان الياء، وهي التي خُذِبَ عنها زوجها، فإن حضر زوجها فهي (مشهد) بلا هماء.

وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق، والشفقة على المسلمين، والاحتراز من تتبع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة.

وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلًا، لأن ذلك فيمن حاء بقتة، وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم، وقليم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشاءً، فتستعد لذلك سنية ولشبهة وتصلح حالها، وتناهب لبقاء زوجها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا قَدِمْتُ فَاَلْكَبَسَ الْكَبَسَ» قال من الأعرابي: «الكيس»: الجماع، و«الكيس»: العقل، والمراد به حقه على ابتغاء الولد.

(١) بغيره في (ج): فتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ.

(٢) وهي المجنونة التي في أسفل الرمح.

(٣) هي (جس) (جس): أثر.

[٣٦٤١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّقْفِيُّ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي : « يَا جَابِرُ، قُلْتُ : نَعَمْ، قَالَ : « مَا سَأَلْتُكَ ؟ »، قُلْتُ : أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا، فَتَحَلَّيْتُ، فَتَزَلَّ فَحَجَّجْتُهُ بِمُحْجِيزِهِ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَبْ »، فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ : « أَتَزَوَّجُكَ ؟ »، فَقُلْتُ : نَعَمْ، قَالَ : « أَكْبَرُ أَمْ قَلِيلٌ ؟ »، قُلْتُ : بَلْ نَيْبٌ، قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاحِظُهَا وَتُلَاحِظُكَ »، قُلْتُ : إِنْ لِي أَخَوَاتٌ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقْرُبُهُنَّ، قَالَ : « أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَاكْبِسِ الْكَيْسَ ». ثُمَّ قَالَ : « أَتَبِيعُ جَمَلَكَ ؟ »، قُلْتُ : نَعَمْ، فَدَسْتُ رَأْسِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَلِمْتُ بِالْعَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ : « الْآنَ جِئْتَ قَدِمْتَ ؟ »، قُلْتُ : نَعَمْ، قَالَ : « اذْغِ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلَ رَكْعَتَيْنِ ». قَالَ : فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَرِنَ لِي أَوْفِيَّةٌ، فَوَزَّنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَعَ فِي الْمِيزَانِ، قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ، قَدِمْتُ وَلَيْتُ قَالَ : « اذْغِ لِي جَابِرُ »، قَدِيعِثُ، قُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْقَصَ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ : « اخُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ ». (المعجم: ١٥٠٢٦، مهملات، والبيهقي: ٢٢٠٩٧).

[٣٦٤٢] ٥٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي : حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

قوله : (فَحَجَّجْتُهُ بِمُحْجِيزِهِ) هو بكسر الميم، وهو عصا فيها تعقفت يلتقط بها الراكب ما سقط منه.

قوله ﷺ : « اذْخُلْ فَصَلَ رَكْعَتَيْنِ » فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

قوله : (فَوَزَّنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَعَ فِي الْمِيزَانِ) فيه استحباب إرجاع الميزان في طلاء الثمن وقضاء الدين ونحوه، وسبأتي الكلام في حديث جابر وبيرو لحمل في كتاب البيوع^(١)، إن شاء الله تعالى.

وَأَنَا عَلَى نَذِيحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ، قَالَ: فَضَرَبَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: نَحَسَهُ - أَرَاهُ قَالَ يَسِيءُ كَذَ مَعَهُ - قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ، يَتَارَعُونَ حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَبِيعُكُمْ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «أَتَبِيعُكُمْ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: وَقَالَ لِي: «أَتَزَوَّجَتُ بَعْدَ أَبِيكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «نَبِيًّا أَمْ يَكْرَأُ؟»، قَالَ: قُلْتُ: نَبِيًّا، قَالَ: «فَهَلَّا تَزَوَّجَتُ بِكَرَأٍ تَضَاجَعُكَ وَتُضَاجَعُهَا، وَتُؤَلِّعُكَ وَتُؤَلِّعُهَا»، قَالَ أَبُو نُضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ [١٥٥١] [وحد: ١٣٦١].

قوله: (وَأَنَا عَلَى نَذِيحٍ) هو ليعبر لذي يستقى عليه.

قوله: (إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ) هو بضم الهمزة وفتح الراء، والله أعلم.



١٧ - [باب: «خير متاع الدنيا للمرأة الصالحة»]

[٣٦٤٩] ٥٩ - (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَكَ خِيَوَةُ : أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الدُّنْيَا مَتَاعٌ . وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» .

[(ج ٦) ٦٥٦٧] .



١٨ - [باب الوصية بالنساء]

[٣٦٥٠] ٦٠ - (١٤٦٨) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ
 بِنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ
 كَالضِّلْعِ، إِذَا ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتُهَا، وَإِنْ تَرَكْنَاهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ». [٣٦٤٦].

[٣٦٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، بِحَدَّثِهِمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِثْلَهُ سَوَاءً. [٣٦٤٦].

[٣٦٤٣] ٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الدَّيْدِ وَأَبُو أَبِي عُمَرَ - وَلِلْفُظِ لِأَبِي أَبِي عُمَرَ - قَالَا:
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ
 الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا
 عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتُهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا». [١٠١١٨ - ١٠١١٩ - ١٠١٢٠]. [٥١٨].

باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا
 وَفِيهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتُهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا».

(العَوَج) ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ مِمَّا يَفْتَحُ الْعَيْنَ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِهِ، وَلَعَلَّ الْفَتْحَ أَكْثَرُ، وَضَبَطَهُ الْحَدَفُ
 أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرٍ وَآخَرُونَ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عَلَى مَقْتَضَى مَا سَنَقَدْنَا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، بِنِ شِهَابٍ
 تَعَالَى.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: (الْعَوَج) بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ مَنْتَصِبٍ، كَالْحَائِطِ وَالْعُودِ وَشَبَّهَ، وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ فِي
 بَسَاطٍ أَوْ ارْصَ (١) أَوْ عَاشَ أَوْ دِينَ، وَيُقَالُ: فَلَانٌ فِي دِينِهِ عَوَجٌ، بِالْكَسْرِ، هَذَا كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «المطالع»: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعَوَجُ بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ شَخْصٍ مُرْتَبِعٍ، وَبِالْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَ بِمُرْتَبِعٍ،
 كَلَرَأْيٍ وَالْكَلَامِ، قَالَ: وَتَعَرَّضَ لَهُمْ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ فَقَالَ: كَلَاهُمَا بِالْكَسْرِ، وَمَعْدُرُهُمَا بِالْفَتْحِ (٢).

(١) فِي (بِج): وَأَرْصَى.

(٢) «مطالع الآثار» ٥: (٥٢/٥).

[٣٦٤٤] ٦٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَیْبَةَ عَنْ رَأْدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُلِمُّ بِإِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَتْكَ، وَاسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَغْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَغْلَاهُ، إِنْ ذَعَبْتَ نَفْسَهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَغْوَجَ، اسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». [صحري ٢٣٣١] [رواه ٣٦٤٦].

[٣٦٤٥] ٦٣ - (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى - يَغْنِي ابْنُ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ خُفَيْرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». أَوْ قَالَ: «غَيْرَهُ». [مس ٣٦٤٩].

[٣٦٤٦] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَجُودُهُ، [أحمد ١٨٢٣].

وَالضِّلَعُ) يَكْسِرُ الضَّادُ وَفَتْحُ اللَّامِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَا يَقُولُهُ الْعُقَلَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ، أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَلْنَاكَ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَتْ نَجَاتَهَا فَوَحَّاهَا﴾ [النساء ١١١] وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ.

وَلِي هَذَا الْحَدِيثِ مَلَاطِفُ النِّسَاءِ وَالْإِحْسَانُ لِبَهَنٍ، وَالصَّبْرُ عَلَى جَوْجِ أَخْلَاقِهِنَّ، وَاحْتِمَالُ ضَعْفِ عَقُولِهِنَّ، وَكَرَهُهُ عُلَاقِهِنَّ بِلَا سَبَبٍ، وَأَلَّهُ لَا يُطْمَعُ بِاسْتِقَامَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَتْكَ»، وَاسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الرَّفْقِ بِالنِّسَاءِ وَاحْتِمَالِهِنَّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَأَمَّا الْكَلَامُ الْمُبَاحُ الَّذِي لَا قَائِدَ فِيهِ، فَيَمْسُكُ عَنْهُ مَخَافَةً مِنْ انْجِرَارِهِ إِلَى حَرَمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ أَوْ قَالَ: «غَيْرَهُ» «يَفْرَكُ» يَفْتَحُ الْيَاءَ وَ لِرَاءَ وَ سَكَانُ الْفَاءِ بَيْنَهُمَا، قَالَ أَهْلُ اللَّفْظِ: فَرَّقَهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، يَفْرَكُهُ بِفَتْحِهَا، إِذَا أَبْغَضَهُ، وَ (الْمُفْرَكُ) يَفْتَحُ الْيَاءَ وَ سَكَانُ الْبَاءِ: الْبُغْضُ.

قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي بل هو خبر، أي: لا يقع منه بغض تام لها. قال: ويخص الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم، قال: ولهذا، قال: «إن كره بها خلقاً رضي منها آخر». هذا كلام القاضي^(١).

وهو ضعيف أو غلط، بل لصواب أنه نهى، أي: ينبغي ألا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكرهه، وجد فيها خلقاً مرضياً، بأن تكون شرساً^(٢) الخلق لكنها قبيحة أو جميلة أو عفيفة أو رقيقة به أو نحو ذلك.

وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين: أحدهما: أن المعروف في الروايات: «لا تفرِّك» مسكان الكاف لا يرفعها، وهذا يتعين فيه النهي، ولو روي مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر.

الثاني: أنه قد وقع خلافه، فعص لئس يبغض زوجته بغضاً شديداً، ولو كان خيراً لم يقع خلافه، وهذا وقع، وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.



(١) «إكمال المعلم» (٤)، (٦٨٠).

(٢) في (ج): مريضة.

١٩ - [باب: «لولا حواء»

لم نثر أنثى زوجها الدهر]

[٣٦٤٧] ٦٤ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ نَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ». (احمد: ٦٥٩١، ونظر: ٣٦٥١).

[٣٦٤٨] ٦٥ - (١٤٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ. هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبُبِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ نَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ». (احمد: ٨١٧٠، وساجي: ٣٣٩٩).

قوله ﷺ: «لولا حواء، لم نثر أنثى زوجها الدهر» أي: لم تخته أبدًا. و(حواء) بالمد، روي^(١) عن ابن عباس قال: سُميت حواء لأنها أم كل حي^(٢). فيس. رُبَّه وَلَدَتْ لآدَمَ ﷺ أَرْبَعِينَ وَلَدًا فِي عَشْرِينَ نَفْسًا، فِي كُلِّ بَطْنٍ ذَكَرٌ^(٣) وَأُنْثَى.

واعتصموا متى خُلِقْتَ مِنْ ضِدْعِ آدَمَ، فَكَيْفَ: قَبْلَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ، فِدْخِلَاهَا، وَفِي: فِي الْجَنَّةِ.

قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بتات آدم عاشبونها، ونزع العرق لم جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فزَيْنَ لَهَا أَكَلَ الشَّجَرَةَ فَأَغْوَاهَا، فَأَخْبَرَتْ آدَمَ بِالشَّجَرَةِ، فَأَكَلَ مِنْهَا^(٤).

قوله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل، لم يخبب الطعام»^(٥)، ولم يخنز اللحم^(٦) (يخنز) هو^(٧) بفتح لاء.

(١) في (خ): رويته له.

(٢) والطبقات، فكري: ١/ (٣٩).

(٣) في (خ): ذكر.

(٤) التمهيد للمعجم: ٤/ (٦٨٧).

(٥) في (خ): بني.

(٦) في (خ): بضم.

(٧) في (خ): وهو يخنز وفي (ص): هو، وفي (يخنز)، ورويت من (ه).

والنون وبكسر النون، والمماضي منه: تَحَنَّرَ، يَكْسِرُ النونَ وَتَحَنُّرًا^(١)، والمصدر^(٢): الْحَنَرُ وَالْحُنُوزُ، وهو إذا تَغَيَّرَ وَأَتَقَى، قال العلماء: معناه: أَنِّي بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا أَلَزَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْحَقَّ وَالسُّلُوبَ نَهَوْنَا عَنْ إِذْخَارِهِمَا، فَأَذْخَرُوا فَفَسَدَ وَأَتَقَى، واستمرَّ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ينظر المصدر: الأعراب: ٢٧ (٢/ ٤٥٥).

(٢) هي (حمر) و(ع)؛ ومصدره.

١٨ - [كِتَابُ الطَّلَاق]

١ - [بَابُ تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا،

وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا]

[٣٦٥٢] ١ - (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَ عُمرُ بْنُ

كتاب^(١) الطلاق

هو مشتق من لإطلاق، وهو الإرسال والمترك، ومنه طَلَّقْتُ الْبِلَادَ، أي، تركتها، ويقال: طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ، وطلَّقْتُ، بفتح اللام وصمها، والفتح أفصح، تَطْلُقُ، بضمها فيهما.

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها،

وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، فهو طلقها أثم ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحدث بن عمر لمذكور في الباب، وشدد بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فأشبهه طلاق الأجنبية، والصواب الأول، وبه قال الجمهور، كالقائه، وطلبهم أمره بمراجعته، ولو لم يقع لم تكن رجعة.

فإن قيل: المراد بالرجعة الرجعة النكوية، وهي لرد إلى حايها الأول، لا أنها^(٢) تُحسب عليه طلاق.

قلنا: هذا عنط وجهين: أحدهما: أن حمل النكوة على الحقيقة، شرعية مقدمة على حملها على الحقيقة النكوية، كما تقرر في أصول الفقه.

الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسنها عليه طلاقه، والله أعلم.

(١) أي (خ) غير مجزئة، وكأنها: باب.

(٢) أي (خ): لا أي، وهي (ح): لا أنه.

الْحُطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ قَلْبَرِاجَعَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَظْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَرَ: فَبِذَلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ». [أحمد ٥٢٩٩، وأبو داود ٢٠٢٥].

[٣٦٥٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ قُتَيْبَةُ:

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا يُؤْمَرُ بِرُجْعَتِهَا، كَمَا ذَكَرْنَا، وَهَذِهِ رُجْعَةٌ مُسْتَحَقَّةٌ لَا وَحْدَهُ هَذَا مَذْهَبٌ، وَهَذَا لِلْأَوَّلِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ الْكُوفِيِّينَ وَأَحْمَدُ وَفُقَهَاءُ الْمَحْدَلِينَ وَآخَرُونَ، وَقَدْ هَمَّ وَأَصْحَابُهُ: هِيَ وَاجِبَةٌ.

قوله قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة، ثم بتأخير الطلاق إلى ظَهر بعد ظَهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟

فالجواب من أربعة أرجح أحدها: لتلا تصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يمسكها زماناً كان يجعل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتصير فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحها والثاني: حقبة له وتوبة من معصية باستدراك جنايته.

والثالث: أن الظَهر الأول مع الحيض الذي يليه، وهو الذي صوّ فيه كَقَرء واحد، فلو طُنِفَتْ فِي أَوَّلِ ظَهِرٍ لَكَانَ كَقَرءَ طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ.

والرابع: أنه نهى عن حلاقته في الصبح بطول مقدمه معها، فلعلمه يُجامعها، فيذهب ما فيه لعنه من سببه طلاقها فيمسكها، والله أعلم.

قوله **بِذَلِكَ**: مَرْءٌ قَلْبَرِاجَعَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَظْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَرَ، فَذَلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

معنى (قبل أن يمس) أي: قبل أن يصأها، ففيه تحريم الطلاق في ظَهرِ جَامِعَتِهَا فيه، قال أصحابنا: يحرم طلاقها في ظَهرِ جَامِعَتِهَا فيه، حتى يتبين حملها؛ لتلا تكون حاملاً قبيحاً، لهذا بدل الحمل دَخَرَ بعد ذلك في طلاقها عسى بصيرة فلا يندم، فلا يحرم، ولو كانت الحائض حاملاً، فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي، أنه لا يحرم طلاقها؛ لأنَّ تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قَرءً، قام العامل الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها

حَدَّثَنَا لَيْثٌ، وَقَالَ الْأَخْرَانِي: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْيِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ

وَفِي قَوْلِهِ **«لَمْ يَنْ شَاءَ أَحْسَنَ وَإِنْ شَاءَ حَلَّقَ»** دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِي الطَّلَاقِ بَغْيٌ سَبِيحٌ، لَكِنْ يُكْرَهُ لِمَحْدِثٍ لِمَشْهُورٍ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^(١)، فَيَكُونُ حَدِيثٌ مِنْ عَمْرِ بْنِ لُبَابٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَهَذَا أَحَدِيثٌ لِيَبَيِّنَ كَرَاهِيَةَ التَّبَرُّعِ قَالَ أَصْحَابُنَا: الطَّلَاقُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: حَرَامٌ، وَمَكْرُوهٌ، وَوَجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَلَا يَكُونُ مَبْدَأً مَسْئُومِي لَطَرَفَيْنِ.

فَأَمَّا لِلوَاجِبِ فَمِنْهُ صَوْرَتَانِ: وَهِيَ فِي الْحَكَمَيْنِ إِذَا بَعَثَهُمَا الْقَاضِي عِنْدَ التُّشَاقُّ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ، وَرَأْيَا الْمَصْصَحَةِ فِي الطَّلَاقِ، وَجِبَ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ، وَفِي الْمَوْسِي دَعْضَتِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَطَلَبَتِ لِمَرْأَةٍ مَحْضَةً فَامْتَنَعَ مِنَ النِّقَةِ وَالطَّلَاقِ، فَلَا يَصِحُّ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُطْلِقَ عَلَيْهِ طَلَقًا رَجْعِيًّا. وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ، فَإِنَّ يَكُونُ الْحَلُّ^(٢) بَيْنَهُمَا مُسْتَقِيمًا، فَيُطْلَقُ بِلا سَبَبٍ، وَعِنْدَهُ يَحْمَلُ حَدِيثُ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ».

وَأَمَّا الْحَرَامُ فَفِي ثَلَاثِ صُورٍ: أَحَدُهَا: فِي الْحَيْضِ بِلا عَرَضٍ^(٣) مِنْهَا وَلَا مَوْلَاهَا. وَالثَّانِي: فِي تَطْهَرِ جَمْعِهَا فِيهِ قَبْلَ بَيْنِ النِّقَةِ. وَالثَّلَاثُ: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَاتٌ يَقْسِمُ لِهِنَّ، وَطَلَّقَ وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يُؤَيِّقَهَا فَيُسَمِّيَهَا.

وَأَمَّا الْمَنْدُوبُ، فَهُوَ أَلَّا تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَنِيَّةً، أَوْ يَخَافُ، أَوْ أَحَدُهُمَا، أَلَّا يُقِيمَ حَدُودَ اللَّهِ، أَوْ لِحُجْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا جَمْعُ لَطَقَاتِ الثَّلَاثِ دَعْوَةً فَلَيْسَ بِحَرَامٍ عِنْدَنَا، لَكِنَّ لَأَوَّلِي تَفْرِيقِهَا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوَّلِي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاللَّيْثُ: هُوَ يَدْعُو.

(١) أخرجه أبو داود: ٢١٧٨، وابن ماجه: ١٢٠١٨، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ موصيلاً، ورجاله ثقات.

وأخرجه أيضاً أبو داود: ٢١٧٧، وابن أبي شيبة: ١٩٤١٩، والبيهقي: (٣٢٢/٧) عن مجاهد بن واثق عن النبي ﷺ مرسلاً، ورجاله ثقات، والعمر بن أبي شبة، وروحه (إمام) غير واحد من الأئمة، منهم ابن علقمة في «معاني»، ١١٣، ٢٢٥، والخطيب في «معالم سنن»: (٣/٢٦٧)، والبيهقي في «الكبرى»: (٧/٣٢٢).

والمرسل تصحيح، كما لم يذكر في الباب موصول بحاشية يحتج به عند الأئمة الثلاثة، بن حنيفة ومالك وأحمد.

(٢) هي (ن)؛ بحالات.

(٣) هي (ص) و(هـ)؛ عوض.

تَحِيضٌ عِنْدَهُ حَيْضَةٌ أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَظْهَرَ مِنْ حَبِضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَهِّرَهَا فَلْيُطَهِّرْهَا حِينَ تَظْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فُتِلْكَ لِعِدَّةِ النَّبِيِّ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ. وَزَادَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رَوَايَتِهِ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتُ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. (احمد: ٦٠٦١، وصحاحي: ١٥٣٣٢).

قد دخلت بي، وفي قوله ﷺ: «مَرَّةً فَلْيُزَاجِعْهَا» دليلٌ على أَنَّ الرِّجْعَةَ لَا تَنْتَقِرُ إِلَى رِضَا الْمَرْأَةِ وَلَا وَلِيِّهَا، وَلَا تَعْدِيهِ عَقْدٌ^(١)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَتَمَّتِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ» فيه دليلٌ لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما، أَنَّ الْأَقْرَاءَ فِي الْعِدَّةِ هِيَ الْأَطْهَرُ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يُطَلَّقُهَا فِي الطَّهَرِ إِنْ شَاءَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ» أي: فيها، ومعلومٌ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْ بِطَلَاقِهَا فِي الْحَيْضِ، بَلْ حَرَّمَهُ.

فإن قيل: «الضميرُ في قوله: «تَمَّتِ» يعودُ إِلَى الْحَيْضَةِ. قلنا: هذا غلطٌ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ بَلْ مُحَرَّمٌ، وَإِنَّمَا انْضَمِيرُهُ عَائِدٌ إِلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ حَالَةُ الطَّهَرِ، أَوْ إِلَى الْعِدَّةِ وَاجْتَمَعَ لِعُلَمَاءِ مَنْ أَهْلُ النَّفْخَةِ وَالْأَصُولِ وَنَلْفَةِ عَلَى أَنَّ (الْقِرَاءَةَ) يُطَلَّقُ فِي اللُّغَةِ عَنِ (الْحَيْضِ) وَعَلَى (الطَّهَرِ).

واختلفوا فِي الْأَقْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالطَّلَاقُ يَنْفَضُكُ بِأَنْفُسِهِنَّ لَكِنَّهُ فَرُوعٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وَفِيمَا تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ: هِيَ الْأَطْهَرُ.

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وأخرون: هِيَ الْحَيْضُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَزُهْرٌ وَإِسْحَاقُ وَآخَرُونَ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، قَالُوا: لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالْأَطْهَارِ يَجْعَلُهَا ثُلَاثِينَ وَبَعْضُ الثَّلَاثِ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ، وَلِغَاثِهَا بِالْحَيْضِ يَشْتَرُطُ ثَلَاثَ حَيْضَاتٍ كَمَا مَلَ. فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ، وَهِيَ: الْأَعْتَرُ فِي سَبَابِ شَهَادَةِ الزَّمَرِيِّ^(٢) إِلَى أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ الْأَصْهَارُ، قَالَ: وَلَكِنْ لَا تَنْقِضِي الْعِدَّةَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَطْهَارٍ كَامِلَةٍ، وَلَا تَنْقِضِي تَطْهِيرَ وَبَعْضِ ثَلَاثِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَتْفَرْدَ بِهِ، بَلْ تَقُولُ الْقَائِلُونَ بِالْأَصْهَارِ عَلَى أَنَّهَا تَنْقِضِي بِثُلَاثِينَ وَبَعْضِ الثَّلَاثِ، حَتَّى لَوْ خَلَقَهَا، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ لَطْفِهَا بِحُظَّةٍ يَسِيرَةً حَتَّى دَلَّ قَرَأً وَبِكَيْفِهَا ظَهَرَ مِنْ بَعْدِهِ، وَاجْتَبَا عَنْ

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٧٩)

(٢) في (ج): «بني شهاب وبنو هري»

قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ.

[٣٦٥٤] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْيَدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَ؟ قَالَ: وَاحِدَةٌ اعْتَدْتُ بِهَا. [الحديث: ٥١٦٤] [والمطهر: ٣٦٥٢].
[٣٦٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَمْ حَوِّه، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ. [المطهر: ٣٦٥٢].

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيَرَا جَعَهَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيَرَا جَعَهَا.

[٣٦٥٦] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَالَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُنْهَلَهَا حَتَّى

الاعتراف من بَأْدَ لَشَيْئَيْنِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ يُطْلَقُ عِنْدَ اسْمِ الْجَمْعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، الْمُرَادُ: فِي يَوْمٍ وَبَعْضُ الثَّانِي.

وَاخْتَلَفَ الْقَاضِلُونَ بِالْأَطْهَارِ مَتَى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، فَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَنَّهُ بِمَجْرَدِ رَوْيَةِ الدَّمِ بَعْدَ الطَّهْرِ الثَّالِثِ، وَفِي قَوْلٍ: لَا تَنْقُضِي حَتَّى يَمْضِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالْخِلَافُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ كَهُوَ عِنْدَنَا.

وَاخْتَلَفَ الْقَاضِلُونَ بِالْحَيْضِ أَيْضاً، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: حَتَّى تَفْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ لثَلَاثَةً، أَوْ يَنْهَبُ^(١) وَقْتُ صَلَاةٍ. وَقَالَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَالثَّوْرِيُّ وَزُهْرٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدٍ: حَتَّى تَعْتَسِلَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ الْأَوَزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: تَنْقُضِي بِنَفْسِ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَهِيَ إِسْحَاقُ رَوَايَةً أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَلَكِنْ لَا تَجِلُّ لِلْأَرْوَاحِ حَتَّى تَفْتَسِلَ احْتِطَاءً وَخُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ مَسْمُومٌ: جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ) يَعْنِي أَنَّهُ خَفِظَ وَأَتَقَنَ قَوْلُ الطَّلَاقِ الَّذِي لَمْ يُنْقِطْ فِيهِ، وَلَمْ يُهْمَلْ كَمَا أَهْمَلَهُ غَيْرُهُ، وَلَا غِطِيَ فِيهِ وَجَعَلَهُ ثَلَاثاً كَمَا غَلِظَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ رِوَايَاتُ مَسْمُومٍ بِأَنَّهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ.

تَحِيضُ حَيْضَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِلُهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِئَهَا، فَهَذَا الطَّلَاقُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، يَقُولُ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِلُهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِئَهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَيَأْتِيكَ مِنْكَ. (الحديث: ١٤٥١) (رواه: ٣٦٦١).

[٣٦٥٧] ٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْشُرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ - عَنْ عَمِّهِ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِنَسِيبِ ﷺ، فَتَغَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مَرْءٌ قَلْبَرًا جَعَلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِئَهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (الحديث: ٣٦٥٨) (رواه: ١٣٦٥٢).

[٣٦٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاجَعْتُهَا، وَحُسِبَتْ لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا. [٣٦٥٧].

[٣٦٥٩] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى كِرٍ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِنَسِيبِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرْءٌ قَلْبَرًا جَعَلَهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». (الحديث: ١٤٥٩) (رواه: ٣٦٥٢).

قوله ﷺ: «ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» فيه دلالة لجواز طلاق الحامل^(١) التي تبين حملها، وهو مذهب الشافعي، قال ابن المنذر^(٢) وبه قال أكثر العلماء، منهم طائفة والحسن وابن سيرين وربيعة وحماد بن أبي سليمان ومالك وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأبو ثوبان، قال ابن المنذر، وبه أقول، وبه

(١) في (ج) (المعاني) وهو تصحيح.

(٢) في (الإسناد) على مذهب العلماء: (١٨٥/٥).

[٣٦٦٠] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ يَطْلُقُ بِنَدٍّ أَوْ يُصِيكَ» [نظر ٣٦٥٢].

[٣٦٦١] ٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بِنِ سَبْرِينَ قَالَ: مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ إِلَّا ابْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ، وَلَا أَغْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ

قَالَ يَعْزُزُ الْمَالِكِيَّةَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ حَرَامٌ. وَحَكَى بِنُ الْعَنْدَرِ رَوَايَةً أُخْرَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: طَلَاقُ الْحَامِلِ مَكْرُوهٌ.

ثم مذهب الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلِّق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد، ويألفده مطلقاً، وفي أوقات متفرقة، وكذا^(١) جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك وإسحاق ومحمد بن الحسن: لا يوفى عليها أكثر من واحدة حتى تصغ.

قوله: (أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين). فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك).

أما قوله: (أمرني بهذا) فمعناه: أمرني بالرجعة.

وأما قوله: (أما أنت) فقال القاضي عياض رحمه الله: هذا مشكوك، قال^(٢): قيل: إنه يفتح الهمزة من (أنت)، أي: إن كنت، فحدثوا الفعل الذي يلي (إن) وجعلوا (م) جواً من لفعل، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (م)، وجازوا بذلك (أنت) مكان العلامة في (كنت)، ويدل عليه قوله بعده: (وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك)^(٣).

قوله: (القيتُ أبا غلاب يونس بن جبير) هو يفتح الغين لمعجمة وتشديد اللام وآخره بدء موحدة،

(١) في (من) و(ع): وكن ذلك

(٢) في (ج) - فبك.

(٣) الإكمال المعجم: (١٥/٥).

- وَكَانَ ذَا نَبْتٍ - فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ
أَنْ يَرْجِعَهَا، قَالَ: قُلْتُ: أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟^(١) [البيهقي ٥٢٣٣]
[٣٦٥٦].

[٣٦٦٢] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَيَسْأَلُ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ. [ع ٣٦٥٦ ٣٦٦١].

هكذا صطلناه، وكذا ذكره ابن مأكولا^(١) والجمهور، وذكر القاضي عياض عن بعض الرواة تخفيف
اللام^(٢).

قوله: (وكان ذا نبت) هو يفتح الناء والياء أي: مئبأ.

قوله: (قُلْتُ: أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟) معناه: أَلِيرْتَفَعُ عَنْهُ الطَّلَاقُ وَإِنْ
عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟ وهو استفهام بكار. وتفسيره: نعم، تُحْسِبُ وَلَا يَنْتَعِ احْتِسَابُهَا لِعَجْزِهِ وَحَمَقَتِهِ
قال القاضي أي: إِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّجْعَةِ وَفَعَلَ فَعَنْ لَاحِقٍ، وَالْقَائِلُ لِهَذَا الْكَلَامِ هُوَ ابْنُ عُمَرَ
صاحبُ القصة، وَأَعَادَ الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْقَبِيَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ فِي رِوَايَةٍ بَعْدَ هَذِهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ^(٣) أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ،
قَالَ: قُبْتُ - يَعْنِي لَابْنَ عُمَرَ - فَأَعْتَدْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ
بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجِزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ. وَجَاءَ فِي غَيْرِ مَسْنَمٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ
عَجِزَ وَاسْتَحْمَقَ؟ فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا؟)^(٤).

وأما قوله: (قَمَةٌ) فيحتملُ أَنْ يَكُونَ لِسُكْفٍ وَالرُّجْعِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، أَيْ: لَا تُشَكُّ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ
وَاجْزَمَ بِوَقْعِهِ.

وقال انقاضي: المرادُ بـ(مه) ما، فيكونُ استفهاماً، أَيْ: فَمَا يَكُونُ إِنْ لَمْ أَحْتَسِبْ بِهَا؟ وَمَعْنَاهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا الْإِحْتِسَابُ بِهَا، فَيُبَدَلُ مِنَ الْأَلْفِ هَاءٌ، كَمَا قَالُوا فِي (مِهْمَا) أَنْ أَصْلَهَا (مَامَا) أَيْ: أَيْ
نَحْنُ؟^(٥).

(١) قال في الإكمال: (٢٣/٧) غلاب: يقين معجمه وآخره باء - وم يضيح اللام بالتشديد أو تخفيف

(٢) إكمال المعلم: (١٦/٥).

(٣) في (ص) و(هـ): وقد بينت بعد هذه هي رواية.

(٤) سم ألف غيره في هذا الموضع والكلام من إكمال المعلم: (٢٤/٥).

(٥) إكمال المعلم: (١٥/٥).

[٣٦٦٣] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَقَالَ: «يُطْلَقُهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا». [المعجم: ٣٦٥٩ و ٣٦٦٠].

[٣٦٦٤] ٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ نَسْتَقْبِلَ عِدَّتَهَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَكُنْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: «قَمَّةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ» [١٩]. [المعجم: ٥١٢١] [وغيره: ٣٦٦٥].

[٣٦٦٥] ١٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْجِعُهَا، فَإِذَا ظَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلَقْهَا». قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَأَحْسَنْتَ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟ [١٩]. [المعجم: ٥٥٠١، وبيحري بعد ٥٢٥٢].

[٣٦٦٦] ١١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَةٍ الَّتِي طَلَّقَ، فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «امْرَأَةٌ فَلْيَرْجِعْهَا، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا لَطْهَرَهَا». قَالَ: فَرَجَعْتُهَا ثُمَّ حَلَقْتُهَا لَطْهَرَهَا، قُلْتُ: فَأَعْتَدْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ [١٩] وَإِنْ كُنْتُ عَجِزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ. [المعجم: ٦١١٩] [وغيره: ٣٦٦٧].

[٣٦٦٧] ١٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا

قوله ﷺ: «يُطْلَقُهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا» وهو بضم القاف والياء، أي، في وقتٍ نستقبل فيه العدة ونشرع فيها، وهذا يدل على أن الأقرء هي الأظهر، وأنه إذ طُلِّقَتْ في الطهر شرعت في الحال في الأقراء، لأن الطلاق لما مر به إنما هو في الطهر؛ لأنها إذ طُلِّقَتْ في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة، وإنما تستقبلها إذ طُلِّقَتْ في الطهر، والله أعلم.

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَمْعُهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا».

قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَأَخْتَسَبْتَ بِتِلْكَ لَطِيفَةً؟ قَالَ: قَمَةً! [أحمد ٥٤٨٩، ولبخاري ١٥٢٥٢].

[٣٦٦٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح)، وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ لَوْحَمِنْ بْنِ يَسْرِ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَخَرَّأَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: «لْيَرَا جَمْعُهَا»، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتُحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: قَمَةً. [أحمد ٥٢٦٨] [الخط: ٣٦٦٧].

[٣٦٦٩] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَقَالَ: «أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَمْعُهَا، قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، لِأَبِي.

[أحمد ٦٣٢٩، الخط: ٣٦٦٥]

[٣٦٧٠] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي مَرْثَدَةَ مَوْلَى عُرَّةَ يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لْيَرَا جَمْعُهَا»، فَذَهَبَ وَقَالَ: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُتَمِسَّ».

فهره: (ع) بن جرير، عن أبي طائوس، عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل، عن رجل طلق امرأته، إلى آخره، وقال في آخره: (لم أسمع به يزيد على ذلك، لأبيه).

فقره: (لأبيه) بالياء لموحدة ثم الياء المثناة من تحت، وصعد: أن ابن طائوس قال: ثم أسمع به، أي: لم أسمع أبي طائوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، ولقدائل (لأبيه) هو: بن جرير، وأراد تفسيراً لضمير في قول ابن طائوس: (لم أسمع به)، وإبلاص زائدة، فمعناه: يعني أباه ولو قرأ: يعني أباه، لكان أوضح.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا صَلَّيْتُمُ السَّاءَ فَصَلُّوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ»^(١).

[أحمد: ١٧٤٦ مختصراً، و١٥٥٢٤.]

[٣٦٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ بِنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ. (الطبر: ١٧٤٦).

[٣٦٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، بِمِثْلِ

حَدِيثِ حُجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ (الطبر: ١٧٤٧).

قَالَ مُسْلِمٌ: أَحْطَأَ حَيْثُ قَامَ: عُرْوَةُ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عُرْوَةَ.

قوله: (وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا صَلَّيْتُمُ السَّاءَ فَصَلُّوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ»^(١)) هذه قراءة ابن عباس وابن عمر^(٢)، وهي شاذة

لا تُثبت قرناً بالإجماع، ولا يكون لها حكم خبر دلو حد عندنا وعند محققين لأصوليين، والله أعلم.



٢ - [باب طلاق الثلاث]

[٣٦٧٣] ١٥ - (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَتَسْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كُنْتُ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةً، فَلَوْ أَمَضْتَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ. [أحمد ٢٦٨٧٥].

[٣٦٧٤] ١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ. [٣٦٧٣].

[٣٦٧٥] ١٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَذَاكَ، أَلَمْ يَكُنْ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ

باب^(١) طلاق الثلاث

قوله: (عن ابن عباس)، قال: 'كان طلاق الثلاث في' عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وتستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر من الخطاب: 'إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم'.

وفي رواية: (عن أبي الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ قَالَ لِبْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ).

وفي رواية: (أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَذَاكَ، أَلَمْ يَكُنْ طَلَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى عَهْدِ

(١) مكانها، أي: (خ): يوافق.

(٢) في (ع) وتسخت من الصحيح مسلم: (الطلاق على).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأُجِيزَهُ عَلَيْهِمْ. (الطاهر: ٢٧٧٣).

رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع النس في الطلاق، فأجازه عليهم).

وفي «سنن أبي داود»: عن أبي بصير عن ابن عباس نحو هذا، لا أنه قال: كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة^(١).

هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة.

وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً. فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من السلف والخلف رحمة الله عليهم: يقع الثلاث، وقال طبري وبعض أهل الظاهر: لا يقع بذلك إلا واحدة، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق، والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق.

واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر: أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به^(٢)، وبأنه وقع في حديث ركانة: أنه طلق امرأته ثلاثاً، وأمره رسول الله ﷺ برجعتهما^(٣).

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ بَعَثَ خُودَ اللَّهِ فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْذِلَ بَنَدَ ذَلِكَ أَتْرَافَهُ﴾ (النساء: ١)، قالوا: معناه: أن العطش قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البتونة، فلم كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذه إلا رجعيًا فلا يندم^(٤). واحتجوا أيضاً بحديث ركانة: أنه طلق

(١) أبو داود: ٢١٩٩.

(٢) ذكر هذه الرواية البزري في «المعجم»، (٢/ ١٩١)، ومقلده عنه القاسمي في «الكشاف» (٥/ ٢٠)، ولم أقف عليها في المصدر الحديثية.

(٣) أخرجه أبو داود: ٢١٩٦، وأحمد: ٢٣٨٧، وأبيه في «المنى التكري» (٧/ ٣٣٩)، وسيدنا شيخنا: بغير «لست» لكبرى «المبهي»، وقد سكره، بنوري رحمه الله تعالى قريباً.

(٤) في (ج): فلا يندم.

امراته الثبته، فقل له النبي ﷺ: **«الله ما أردت إلا واحدة»**، قال: **«آله ما أردت إلا واحدة»**^(١). فهذا دليل على أنه لو أراد ثلاث لرفعن، وإلا فلم يكن لتخفيفه معنى.

وأما الرواية التي رواها المحققون أن ركضته طلق ثلاثاً فجمعها راحة، مروية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمته أنه صنفها ابنه، ونفذ (الثبته) محتسباً لواحدة والمثلاث، وأعلن صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقاده أن لفظ (النبته) يقتضي الثلاث، مروية بالمعنى الذي فهمه، وغلب في ذلك.

وأما حديث ابن عمر، فلروايت الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها وحده.

وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله، فالأصح أن معناه: أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طلق، أنت طالق، ولم يتوكل بكلاماً ولا يستند فأحكم بوقوع طلقة، بقوله لإرادتهم الاستئناف بلسك، فحمل على الغالب الذي هو رده التوكيد، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة، وغلب منهم إرادة الاستئناف بها، تحولت عند الإصلاقي على ثلاث، عملاً بالنسب السابق إلى القمم منها في ذلك العصر. وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقة واحدة، وصار للناس في زمن عمر يؤفكون ثلاث دفعات، فنفذه عمر، فعسى هذا يكون حاراً عن اختلاف عادة الناس، لا عن تغير حكم في مسألة واحدة.

قال المازري: وقد رجع من لا يخبره له بالحقائق أن ذلك كان ثم نسخ، قل: وهذا علق وحش، لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ، ولو نسخ - وحاشه - لأدركت الصحابة إلى إنكاره، وإن أرى هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فلذلك غير مستحب، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث، لأنه لو كان كذلك لم يخرج لرواي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر.

فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ فيس ذلك منهم.

قلت: إنما يقرر ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على نسخ، وأما أنهم يستدلون من تلقاء أنفسهم فمعد الله؛ لأنه إجماع على النسخ، وهم معصومون من ذلك.

(١) أبو داود: ٢٢٠٦، وأبو عبيد: ٢٢١٤، وابن عسك: ٢٠٥٩، وأحمد: ٤٩١/٢٤١٠٩، وهو حديث مختل ذلك حسين.

وانظر ما سيذكره لإمام النووي رحمه الله تعالى، ونظر المستند.

فإنه قيل: فلعَلَّ النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر.

قلنا: هذا غلط أيضاً؛ لأنه يكون قد حصل لإجماع على المحط في زمن أبي بكر، ولمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع^(١)، والله أعلم.

وأما الرواية التي في «سنن أبي دود» أن حدث عيسى^(٢) لم يدخل بها^(٣)، فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس، فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدخول بها، لأنها تسبى بواحدة بقوله: أنت صدق، فيكون قوله: (ثلاثاً)، حاصلاً بعد البيوتة، فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط، بل يقع عليها ثلاثاً؛ لأن قوله: أنت طالق، معناه: ذات طلاق، وهذا اللفظ يصلح لتواحدة والعدد، وقوله بعد: ثلاثاً، تفسير له^(٤).

وأما هذه الرواية التي لأبي دود فضيحة، ورواه أبو ثب الشاذلي من قوم مجهولين، عن صاوس^(٥) عن ابن عباس، فلا يحتاج بها، والله أعلم.

قوله: (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة، أي: مهلة ونقطة استمالة لا تنتظر الرجعة^(٦).

قوله: (تتأخ الناس في الطلاق) هو بواو مشددة من تحت بين لألف والعين، هذه رواية الجمهور، وغيبه بعضهم بالموحدة، وهم بمعنى، ومعناه: أكثر من وأسرع إليه، لكن بالمشددة إنما يستعمل في الشئ، وبالموحدة يستعمل في الخير والشر، فالمشدة هنا أخوذ.

وقوله: (هات من هاتيك)، هو بكسر التاء من: (هات)، وللمرد بلاهنة (ت) أحبارك وأمورك المستعرة، والله أعلم.

(١) قال المحقق ابن حجر: اتفقوا على ذلك؛ (سرد ظهر نسخ) صحيح أيضاً؛ لأن المراد بظهور النسخ، وكلام ابن عباس عليه أنه كان يتبع في زمن أبي بكر عليه السلام ما كان عليه من قبل، ولا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ، وما أشار إليه من مسألة آخر من عصر لا يجيء هنا؛ لأن عصر الصحابة عليه السلام يفرض في زمن أبي بكر عليه السلام ولا عمر عليه السلام؛ لأن المراد بالعصر بركة عن مجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر عليه السلام وبمعناها حقيقة بوجهها، انظر فتح الباري (١/٢٤٤).

(٢) أي: (ع) من.

(٣) أبو داود، ٢١٩٩.

(٤) المعجم: (٢/١٩٢ - ١٩٣).

(٥) أي: (ج) عاصم، والمشددة هو لفظ لها في سنن أبي دود.

(٦) أي: (ج) (ع)، والمرجع.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً:

أحدها: المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث طلقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث، قيل في غير المدخول بها خاصة، قال: وبهذا المذهب قال أيضاً: علي بن أبي طالب وزيد والحسن والحكم.

والثاني: أنه يقع به ثلاث طلقات، ولا تُقبل نيته في المدخول بها ولا غيرها، قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك ابن أبي المصنوع المالكي.

والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث، وعلى غيرها واحدة، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان.

والرابع: أنه يقع به طقة واحدة بثمة، سواء المدخول بها وغيرها، وهو روية عن مالك.

والخامس: أنه هناك رجعية، قاله عبد العزيز بن أبي سمرة^(١) لمالك.

والسادس: أنه يقع ما نوى، ولا يكون أقل من طقة واحدة، قاله زهري.

والسابع: أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً فهو ما نوى، ولا فسخ، قاله سعيد بن ثوري.

والثامن: مثل السابع إلا أنه إن^(٢) لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين، قاله الأوزاعي وأبو ثور.

والناسخ: مذهب الشافعي، وسبق إيصاحه، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهم من الصحابة والتابعين.

والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طقة بائنة، وإن نوى ثلاثاً وقعت الثلاث، وإن نوى اثنين وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئاً فيمين، وإن نوى للكلية فسخ، قاله أبو حنيفة وأصحابه.

والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنين وقعت، قاله زفر.

والثاني عشر: أنه تجب به كفارة الطهار، قاله إسحاق بن رهويه.

والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله ابن عباس وبعض التابعين.

(١) تصحفت في (ص) و(هـ) إلى مسمة، وهو لما جشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وقد لا بد لمشهور عبد الملك بن الجشون، توفي سنة ١٦٤هـ. - انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٠-٣١١).

(٢) كذا في نسخ الثلاث

(٣) في (ص) و(هـ): إن

[٣٦٧٨] ٢٠ - (١٤٧٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكِّتُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ آيَتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكُنْتُ مَغَافِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَيَّ

وَابَرِيعَ عَشْرًا: أَنَّهُ كَتَمَ حَرَمَ سَمَاءَ وَالصَّامَ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ أَصْلًا، وَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، بِنِ هُوَ لَعْنًا، قَالَهُ مَرْوُوفٌ وَالتَّشْعِي وَأَبُو صَدَمَةَ وَأَصْبَغُ، لِمَالِكِي.

هَذَا كُنْهٌ، إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ الْحَرَّةَ، أَمَا إِذَا قَالَهُ لَأَمَةٍ فَمَلْعَبٌ لَشَاغِعِي أَنَّهُ إِنْ نَوَى جُنْطَهَا عَتَقَتْ، وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا لِرُؤُوسِهِ كَهَارَةً يَمِينٍ، وَلَا يَكُونُ يَمِينًا، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا وَجِبَ كِفَارَةُ يَمِينٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمُنْتَهَبِ. وَقَالَ سَائِدٌ: هَذَا فِي الْأَمَةِ لَعْنًا لَا يَتَوَثَّقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ لِمَالِكِي: وَقَدْ عَدَمْتُ الْعِدْمَاءَ عَلَيْهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ بِتَمَسُّسِ التَّحْرِيمِ وَقَدْ أَبُو حَبِيقَةَ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا حُرِّمَ مِنْ أَمَةٍ وَطَعَامٍ وَغَيْرِهِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَذَوَّلَهُ، فَيَلْزُمُهُ حَيْثُ كِفَارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْعَبُ مَالِكٍ وَالتَّشْفَعِي وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ: هَذَا الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ، أَوْ هَذَا سَمَاءٌ أَوْ هَذَا الثَّوْبُ، أَوْ دَحْوُلٌ لَيْبَتٍ، أَوْ كَلَامٌ زَيْدٍ، وَسَوَاءٌ مِنْ يَحْرُمُهُ، غَيْرُ الرُّوْحَةِ وَالْأَمَةِ، يَكُونُ هَذَا لَعْنًا لَا شَيْءَ فِيهِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ، إِذَا تَنَاوَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْوَلَدَ كَالْأَمَةِ لَيْبَ ذِكْرُهُ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخ: (فَتَوَاطَيْتُ) وَأَصْلُهُ: (فَتَوَاطَيْتُ) ^(٢) بِإِلْحَامِهِ، أَيُّ: تَفَقَّطَ.

قَوْلُهَا: (إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ) هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَيَفِينِ مَعْجَمَةٍ وَنَاءٍ وَبَعْدَ انْقَاءِ يَاءٍ هَكَذَا هُوَ فِي الْمَرْصُوعِ الْأَوَّلِ فِي حَمِيعِ النُّسخ. وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْأَخِيرَانِ فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسخ بِلِيَاءٍ. وَفِي بَعْضِهِمَا بِحَدَفٍ.

قَالَ الْقَاضِي: الْمَصُوبُ إِثْنَانِ، لِأَنَّهُ عَرُضٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي^(٣) الْمَفْرُودِ، وَإِنَّمَا حُلِفَتْ فِي ضَرْبٍ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): وَهَذَا

(٢) «إِكْمَالُ الْعِلْمِ»: (٢٦/٥ - ٢٧)

(٣) وَهَكَذَا هُوَ فِي نُسَخَةٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٤) فِي (ج): مِنْ

إِخْدَ هُمْ فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»
 فَنَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الَّذِينَ هُمْ أَعْيُنُهُمْ تَلَوَّنَا عَنْ مَا أَنْفَكْتُمْ مِنَ الْغَنَىٰ وَالْفَرَقِ ۚ وَخَافُوا نُؤْتِيَ الْأَمْوَالَ وَالْأَنفُسَ وَالدِّينَ أَمْوَالًا لَّيْسَ بِهَا بَأْسٌ ۚ وَبِطُغْيَانِكُمْ بِإِثْمِكُمْ كُنْتُمْ تَعْبَهُونَ ۚ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ ۚ فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۚ﴾
 [المحريم ١-١٤] لَعَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، [نور
 أسرار النبي إلى بعض أرواحه حريشاً] [المحريم ١٢] يُقُولُ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا»، [المحرم ١٧: ٢٥٢٧].

والحدود ٢٥٢٧.

[٣٦٧٩] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا:
 حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ لِحْوَءَ
 وَالْعَسَلِ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْغُضْرَ، دَارَ عَنِ رِسْوِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُ، فَتَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ، فَتَحْبَسُ
 عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَسِبُ، فَمَالَتْ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهَذَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عِجَّةً
 مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُتِلَتْ: أَمْ وَاللَّهِ لَتَحْدَلُرَ لَهُ، هَذَا كَرُثَ ذَلِكَ
 لِسُوءَةِ، وَقُتِلَتْ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ قَبْلَهُ سَيَدَاؤُ وَنَيْبٌ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْتَ مَغْفِيرًا؟
 فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَلِيهِ الرِّيحُ؟ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْجَدَ مِنْهُ
 الرِّيحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَنْتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةً عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْقُطُ،

الشعر، وهو جمعٌ: مغفور، وهو ضَمْعٌ حمولٌ، كَلَّتْ لطف، وهه راحة كريبه، ينضخه شجرٌ يقال له:
 العُرْقُطُ، بضمة العين المهملة والهمزة، يكون بالحجاز، وقيل: إِنَّ الْعُرْقُطَ لَبَثٌ هه ورقة عريضة تغتريش
 على الأرض، له شوكة حادة^(١) وثمرة بيضاء كالقطن مثل برٍّ قميص، خبيث الرائحة. قال القاضي:
 وزعم لمهلب أن رائحة المغافير والعُرْقُط حسنة، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث، وخلاف ما عنه
 الناس، قال أهل اللغة: العُرْقُط من شجر العَصَصِ، وهو كلُّ شجر له شوكة، وقيل: رائحته كريهة
 لئبذ، وكان النبي ﷺ يكره أن تؤخذ منه رائحة كريبه^(٢).

قوله: (جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْقُطُ) هو بالجيم والراء والسين المهملة، أي: كَلَّتْ الْعُرْقُطُ لِيَصِيرَ مِنَ الْعَسَلِ

قوله: (فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ» - فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الَّذِينَ هُمْ أَعْيُنُهُمْ تَلَوَّنَا عَنْ مَا أَنْفَكْتُمْ مِنَ الْغَنَىٰ وَالْفَرَقِ ۚ وَخَافُوا نُؤْتِيَ الْأَمْوَالَ وَالْأَنفُسَ وَالدِّينَ أَمْوَالًا لَّيْسَ بِهَا بَأْسٌ ۚ وَبِطُغْيَانِكُمْ بِإِثْمِكُمْ كُنْتُمْ تَعْبَهُونَ ۚ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ ۚ فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۚ﴾).

(١) أي: مائة فيها عرج.

(٢) الإجماع للمعجم: (٢٧/٥).

وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ، وَقُولِيهِ أَنْتَ يَا صَفِيَّةُ، فَمَتَّ دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كُنْتُ أَنْ أَبَادِنَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقَا مِنْكَ، فَلَمَّا كُنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْتُ مَعَافِيرًا؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَمَا هَلِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَمْتُنِي حَفْصَةُ شَرِبَةَ عَسَلٍ»، قَالَتْ: جَرَسَتْ لِحْلُهُ اعْرِقُطَ، فَمَتَّ دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَمَتَّ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ لَقَدْ حَرَمْتَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي. [أحمد ٦٩٣١٦، والطحاوي ٦٩٧٢]

هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية.

قال القاصي: اختلف في سبب نزولها، فقالت عائشة في قصة العسل، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جارية، وخليفه ألا يطأها، قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ وَصَّ اللَّهُ لَكُمْ نَجَلَةَ أَنْتُمْ كُمْ﴾ التحريم ٢٢، لما روي أنه ﷺ قال: «والله لا أطأها» ثم قال: «هي علي حرام»^(١). وروي مثل ذلك من خليفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر^(٢)، وفي رواية البخاري: «لن أعود له، وقد خلعت، لا»^(٣) تخبري بذلك أحداً.

وقال الطحاوي^(٤). قال النبي ﷺ في شرب العسل: «لن أعود إليه»^(٥)، ولم يذكر يميناً، لكن قوله تعالى: ﴿قَدْ وَصَّ اللَّهُ لَكُمْ نَجَلَةَ أَنْتُمْ كُمْ﴾، يوجب أن يكون قد كان هناك يمين^(٦).

قلت: ويحتمل أن يكون معنى الآية: قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين، وهكذا يفهمه الشافعي وأصحابه وموافقوه.

(١) أخرجه البيهقي في المنصور: (٢٢ / ٨٩) عن زيد بن أسلم.

ومن أنس جدي، أن رسول الله ﷺ كنت له أمه يطأها، فسم من به حائشة وحفصة حتى حرماها على نفسه، فانزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا كَانَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِلْعِزَّةِ وَالْحَرَمِ﴾ إلى آخر الآية. أخرجه نسائي، ٣٩٥٩، والحاكم ٣٨٢٤ وقد: صحيح شرط مسلم، ورواهه الطحاوي.

(٢) في الإشراف: (٧ / ١٦٠).

(٣) في التلخيص: أن لا، ونسبت من الصحيح البخاري: ٤٩١٢.

(٤) انظر اختلاف العلماء: (٢ / ٤٩٥).

(٥) بعضها في (ص) و(هـ)؛ أيضاً.

(٦) فاكهون صحيح: (٥ / ٢٨).

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَسْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَاةَ، بِهَذَا سَوَاءً. [٣٦٨٠] () وَحَدَّثَنِيهِ سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (البيهقي: ٥٢١٦؛ الترمذي: ١٢٦٧٩).

قَوْلُهَا: (قَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ»). وَفِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا: أَنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ كَانَ عِنْدَ حَفْصَةَ.

فَقَالَ (١) الْقَاضِي: ذَكَرَ مَسْمٌ فِي حَدِيثِ حُجَّاجٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ لَتِي شَرِبَ عِنْدَهَا لِعَسْلَ زَيْنَبَ، وَأَنَّ الْمُتَقَاهِرَيْنِ عَلَيْهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، وَكَذَلِكَ ثَبِتَ فِي حَدِيثِ صِرِّ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُتَقَاهِرَيْنِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةَ، وَذَكَرَ مَسْمٌ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ أَبِي أَسَاةَ عَنْ هِشَامٍ، أَنَّ حَفْصَةَ هِيَ الَّتِي شَرِبَ الْعَسْلَ عِنْدَهَا، وَأَنَّ عَائِشَةَ وَمَرْوَةَ وَصَبِيَّةَ عَنْ ثَلَاثِي تَطَهَّرْنَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قَالَ النَّسَائِيُّ: إِسْنَادُ حَدِيثِ حُجَّاجٍ صَحِيحٌ جَيِّدٌ نَجَافَةٌ.

وَقَالَ الْأَصْبَغِيُّ: حَدِيثُ حُجَّاجٍ أَصَحُّ، وَهُوَ أَوْلَى بِظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاكْمَلُ لَدُنْدَةٍ، يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطَهَّرُوا عَلَيْهِ﴾ فَمَا شَدَنَ لَا ثَلَاثَ، وَأَتَمُّ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، كَمَا قَالَ فِيهِ، وَكَمْ عُرِفَتْ بِهِ هَمُّ ﷺ، وَقَدْ نَقَلْتُ الْأَسْمَاءَ عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى، كَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ أَنَّهَا فِي قِصَّةِ الْعَسَلِ، لَا فِي قِصَّةِ مَارِيَّةَ، لِمَرْوِيٍّ فِي غَيْرِ «الصَّحِيحِينَ»، وَلَمْ تَأْتِ قِصَّةُ مَارِيَّةَ مِنْ طَرِيقِ صَحِيحٍ (٢)، قَالَ النَّسَائِيُّ: إِسْنَادُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الْعَسَلِ جَيِّدٌ صَحِيحٌ غَدِيدٌ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي (٣).

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي بَعْدَ ذَلِكَ: الْمَصَوِّبُ أَنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ كَانَ عِنْدَ زَيْنَبَ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطَهَّرُوا عَلَيْهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَطَهَّرُوا عَلَيْهِ﴾ (النسليم ١٢)، لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا» هَكَذَا هُوَ فِي رَوَايَةِ مَسْمٍ، قَالَ الْقَاضِي: فِيهِ اخْتِصَاصٌ، وَتَمَامُهُ: «وَلَا تَطَهَّرُوا عَلَيْهِ»، وَقَدْ حُلِّقَتْ، لَا (٤) تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْنَى السَّرِّ، وَفِي: بَلْ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ مَارِيَّةَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) فِي (س) وَ(هـ): قَدْ.

(٢) فِي (ب) طَرِيقُ الصَّحِيحِ.

(٣) فِي «إِكْمَالِ الْجَمْعِ»: (٢٨/٥) - (٢٩).

(٤) فِي لَسَعٍ. أَنَّ لَا وَثَبَتْ مِنَ الرِّكَابِ بِمَعْنَى (٢٩/٥)، وَلِيُحَدِّثَ: ٢٩١٢.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يحبّ الحلوّة والعسل) قال العلماء: المراد به (الحلواء) هنا كلُّ شيءٍ حُنُوٍّ، وذكرُ لعسلٍ بعدها تنبيهاً على شرفته ومزيتته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام. و(الحلواء) بالمد.

وفيه جورٌ أكبرٌ لذيبي لأطعمة وطيّباتٍ من لوزق، وأنّ ذلك لا ينهي الزهّد والمراقبة لا سيما إذا حصل الثفاقي.

قولها: (فكان إذا صلّى العصرَ دار على نسائه، فيدنو منهنّ) فيه دليلٌ لما يقوّه أصحابنا: أنّه يجوزُ لمن قَسَمَ بين نسائه أنْ يدخلَ بالنهار إلى بيتٍ غيرِ مَقْسُومٍ لها لحاجةٍ، ولا يجوزُ الوضوءَ. قولها: (والله لقد حرّمناه) هو بتحقيق الرأى، أي: مُنَعْنَه منه، يقال منه: حرّمته وأحرّمته، ولأول الفصل.

قوله: (قال إبراهيم) حدثنا الحسن بن بشر - حدثنا أبو أسامة، بهذا) معناه: أنّ إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناده هذا لحديث، فرواه عن واحد عن أبي أسامة، كما روه مسلم عن أبيه، حدّ عن أبي أسامة فعلاً يرجح، والله أعلم.



٤ - [باب بيان أن تخيير امرأته

لا يكون طلاقاً إلا بالنية]

[٣٦٨١] ٢٢ - (١٤٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّجِيئُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَرْوَاجِ بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » . قَالَتْ : فَذْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيْ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ . قَالَتْ : ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيتَهَا فَذَلِكَ أَمْرُكُمْ وَأَسْرِعُكُمْ سَرَعًا جَيِّلاً ﴾ » . وَلَمْ يَكُنْ يُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَزْوَاجُ وَالْأَخِيرَةُ فَإِنَّ اللَّهَ عَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مَسْكَنًا أَجْرًا عَظِيمًا » . [ح ٢٨ ٢٩] . قَالَتْ : فَقُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيْ ؟ قَوِي أَرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَزْوَاجَ . قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَرْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ . (مكر ١٣٦٩٦ / أحمد ١٦١٠٨) .

والشَّجِيئُ : ١٧٨٦ معلقاً بحديث الجرمي .

[٣٦٨٢] ٢٣ - (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ عَبْدِ ، عَنْ عَدِيٍّ - عَنْ

باب بيان أن تخيير امرأته

لا يكون طلاقاً إلا بالنية

قوله : (لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَرْوَاجِ بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » . قَالَتْ : فَذْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيْ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ) . ثُمَّ بَدَأَ بِهَا لِعَضَائِجِ

وفوله ﷺ : « فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي » معناه ما يصرك أَلَا تَعَجَّلِي ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهَا هَذِهِ شَفَقَةً عَلَيْهَا وَعَسَى أَنْ يَكُونَ ، وَنَصِيحَةً لَهُمْ فِي بِلَاقَتِهِ عَنْهُ ﷺ ، فَإِنَّهُ خَالَ أَنْ يَحْبِسَهَا صَغُرَ سِتْرُهَا وَقَدْ تَجَرَّبَتْ عَلَى خْتَارِ الْفِرَاقِ ، فَيَجِبُ فِرَاقُهَا ، فَخَصَّرَ هِيَ وَأَبَوَاهَا وَبَاقِي السُّورَةِ بِالْاِقْتِنَاعِ بِهَا

وفي هذا الحديث ملقبة خديجة لعائشة ، ثم لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن . وهذا لمددته إلى

مُعَاذَةُ الْعَدُوَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُ إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ: ﴿زَيْجٍ مِّنْ نَّسَاءٍ وَتَوْفَى إِلَيْهِ مِّنْ نَّهَارٍ﴾ (الأحزاب: ٥١)، فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتُ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي. [بغرو: ٣٦٨٣].

[٣٦٨٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ عِيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا حَاصِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أحمد: ٢٤٤٧٦، ربحري: ١٧٨٩].

[٣٦٨٤] ٢٤ - (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّومِي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا. [أحمد: ٢٤٦٥٣، ربحري: ٥٢٦٣].

[٣٦٨٥] ٢٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبْلَى خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاجِدَةً أَوْ مَيْتَةً أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَاقًا؟ [الطبر: ٤٣١٨٤].

[٣٦٨٦] ٢٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِهِ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا. [الطبر: ٤٣١٨٤].

قولها: (إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا) هذه المنافسة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستمتاع، ولمطلق العشرة وشهوات النفوس وحفظها، التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين، والرغبة فيه وهي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه، وهي قضاء حقوقه وحوائجه، وتوفيق نزول لرحمة والوحي عندها، ونحو ذلك.

ومثل هذا حديثُ بن عباس وقوله في الفتح: (لا أُؤَيِّرُ بِشَيْءٍ مِنْكَ أَحَدًا)^(١)، ونظائر ذلك كثيرة.

قولها: (خَيْرُونَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا) وفي رواية: (فلم يكن طلاقًا). وفي رواية:

[٣٦٨٧] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَنَابِصِمِ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَاقًا. [المنظر: ٢٣٦٨٤].

[٣٦٨٨] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ عَلَيْنَا شَيْئًا. [مسند: ٢٤١٨١] [ونظر: ٣٦٨٩].

[٣٦٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ هَائِشَةَ. وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ. [المنظر: ٢٣٦٩٠] [والمنظر: ٣٦٨٨].

[٣٦٩٠] ٢٩ - (١٤٧٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى

[فاخترناه، فلم يعدّه طلاقاً]. وفي رواية: [فاخترناه، فلم يعدّها علينا شيئاً]. وفي بعض النسخ: [ولم يعدّها علينا شيئاً].

في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور العلماء أن من خير زوجته فاختارونه لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فُرْقَةٌ.

وروي عن عبي وزيد بن ثابت ولخسن والديث بن سعد: أن نفس التخيير يقع به طلاقاً بئنه، سواء اختارت زوجها أم لا، وحكاها الخطابي^(١) والنقاش^(٢) عن مالك.

فإن لقاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث لصحيحة العريضة، ولعلّ الناقليين به لم تمنعهم هذه الأحاديث^(٣) والله أعلم.

(١) هي معالم السنن: ٤/٣٨٦.

(٢) عنه أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن زبدة، النقاش، المعسر، له كتاب في التفسير، وغيره، توفي سنة ٣٥١هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٥/٥٧٣.

(٣) لم يذكره لمعلم: ٥/٣٣.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُنُوساً يَبْكُونَ، لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرَ فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِيساً، حَوْلَهُ نِسَاءٌ، وَجَمْعٌ سَائِكَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: لَا أَقُولُ شَيْئاً أَضْحِكُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَ بَيْتَ خَارِجَةٍ، سَأَلْتَنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَوَجَّاتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ حَوْلِي كَمَا تَرَى، يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ»، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَدِيشَةَ يَجُأُ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجُأُ عَنْقَهَا، بِكَلَامٍ يَقُولُ: تَسْأَلُنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عَنْدهُ، فَقُلْنَا: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عَنْدهُ، ثُمَّ عَزَّزْنَهُنَّ شَهْراً أَوْ ثَمَناً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْوِكُوا﴾ حَتَّى يَلْعَ: «يَمْحِيَتِ مِنْكُمْ أَمْرًا عَظِيماً» [الاحزاب ٢٨-٢٩] قَالَ: فَبَدَأَ بِعَدِيشَةَ، فَقَالَ: «يَا عَدِيشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَهْرَضَ عَلَيْكَ أَمْرًا أَحِبُّ أَلَّا تُعْجِلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَبِي بَكْرٍ»، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ عَلَيْهَا الْآيَةُ، قَالَتْ: أَيْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْتَشِيرُ أَبِي بَكْرٍ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَزْوَاجَ، وَأَسْأَلُكَ أَلَّا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُتِلَ، قَالَ: «أَلَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتَهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْنِي مُعْتَبَةً وَلَا مُتَعَتَةً، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُبَشِّراً» [البقرة ١٢٩].

قوله: (وَجَمْعٌ) هو بالجمع، قال أهل اللغة: هو الذي^(١)، نَسَدُ حَزْنُهُ حَتَّى أَمْسَكَ عَنِ الْكَلَامِ، يَقَالُ: وَجَمَّ يَفْتَحُ الْجِمْمَ، وَجُمُومًا.

قوله: (لَا أَقُولُ شَيْئاً أَضْحِكُ لِنَبِيِّ ﷺ)، وفي بعض النسخ، (أَضْحَكُ النَّبِيُّ ﷺ) فيه استحباب مثل مدد. وَأَذِنَ الْإِنْسَانُ إِذَا رَأَى صَاحِبَهُ مَهْمُومًا حَرِيصًا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِمَا يُصَحِّكُهُ أَوْ تَخْفِضُهُ وَيُطِيبُ نَفْسَهُ. وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق ﷺ.

قوله (فَوَجَّاتُ عَنْقَهَا)، وقوله: (بَعُأَ عَنْقَهَا) وهو بالجمع ويدهمزة، يقال: وَجَّأُ يَجُأُ^(٢)، إِذَا تَغَنَّى.



(١) أي (جمع)، للذي

(٢) أي (جمع): يَجُأُ يَجُأُ

٥ - [باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن،

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْهَرْ أَعْيُنُكُمْ﴾]

[٣٦٩١] ٣٠ - (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ لِحَنَفِي: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا اغْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، قَالَ: دَخَلْتُ لَمَسْجِدَهُ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقْرَأُونَ: حَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحَجَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: لَا عَلِمْتُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا بِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي جَزَائِرٍ فِي الْمَشْرِيقِ، فَدَخَلْتُ فِيمَا أَنَا بِرَبِّحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

قوله: (عن سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ) هو بضم الزاي وفتح الميم.

قوله: (إِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى) هو يتاء مشددة بعد الكاف، أي: يَضْرِبُونَ بِهِ الْأَرْضَ، كَفَحَسَ الْمَهْمُومِ لِمَنْكَرٍ.

قوله: (عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ) هي سبعين اسمها ثمانية عشر تحت ثم باء موحدة، وأمرٌ: عليك بِوَغْظٍ بَتَبْتَ حَفْصَةَ، قال أهل اللغة: العيبة هي كلام لعرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ألباء^(١) ونفيس من غيره فَتَلَبَّيْهِتْ بَتَلَّهَ بِهَا.

قوله: (هو في المشرق) هي بفتح الراء وضمهم.

قوله: (فإِذَا أَنَا بِرَبِّحٍ) هو يفتح لواء ويدل به، لموحدة.

قَاعِدًا عَلَى أُنْكُفَةِ الْمَشْرِبَةِ، مُدَلِّ رَجُلَيْهِ عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرَفَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَتَحَدَّرُ، فَقَادَيْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنْظُرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْمُشْرِفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنْظُرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْمُشْرِفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَيْلِي أَهْلُنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّنِي أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ خَفِضَةٍ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِيهَا، لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَبَسَّسَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَتَنْظَرْتُ بِصَبْرِي فِي جِزَائَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَدَأَ أَنَا بِقُبْضَةٍ مِنْ شَجِيرٍ نَحْوِ لَصَاحٍ، وَمِثْلَيْهَا قَرَطًا فِي نَاحِيَةِ الْمُشْرِفَةِ، وَإِذْ أَقْبَقُ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَأَبْتَلَيْتُ عَيْنِي، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الْحَطَّابِ؟». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِكَ، وَهَلْوَ جِزَائَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَاكَ قَيْصَرٌ وَكَسْرِي فِي السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ جِزَائَتُكَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْحَطَّابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآجِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟». قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْعُضْبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَشُقُّ

قوله: (قَاعِدًا عَلَى أُنْكُفَةِ الْمَشْرِبَةِ) هي بضم الهمزة و لكاف وتشديد لعماء، وهي عتبة الباب السفلى.

قوله (عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ) هو نون مفتوحة ثم قاف مكسورة، عد هو الصحيح الموجود في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه باقيا بدل النون، وهو (لقير) بمعنى مَقْفُور، مأخوذ من قفار لظهور، وهو جَذَعٌ فِيهِ قَرَحٌ^(١).

قوله: (وَإِذَا أَقْبَقُ مُعَلَّقٌ) هو بفتح الهمزة وكسر القاف، وهو الجندل الذي لم يتم دسغه، وجمعه: أَقْق، يجمعهما كأديم وأدم، وقد أَقْقَ أَدِيمًا^(٢)، بفتحهم، يَأْجُثُهُ كسر لفاء

(١) الإكمال: لمعجم: (٤١/٥)

(٢) نون (ج) أديم

عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجَنِّيهِمْ وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلْنَا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهَ - بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، رَبُّهُ التَّخْيِيرُ: ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلَاقَكَ أُنْزَاجًا خَبِيرًا مِّنْكُمْ﴾ [التحریم ٥] ﴿وَإِنْ تَقْلَهْرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم ٦] وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَخَفِصَةُ تَطَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطَلَّقْتَهُنَّ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُحُونَ بِالْحَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْرِجُهُمْ أَنْتَ لَمْ تَطْلُقْهُنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ». فَلَمْ أَزَلْ أُحْدِثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْجُكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ، فَهَزَلْتُ أَنْشَبْتُ بِالْجِلْدِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَلْمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ يَسْمًا وَعِشْرِينَ». فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَأَذَّيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطْلَقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَسَى أَلَّا يَكُنَ الْأَمْرُ أَنْ يَنْصَرَفَ إِلَيْكَ أِنَّكَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ﴾ [النساء ٨٣]، فَكُنْتُ أَنَا اسْتَبْطَلْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ التَّخْيِيرِ، [انظر: ١٣٦٩٥].

قوله: (حتى تحسّر الغضب عن وجهه) أي: رآه وانكشف.

قوله: (وحتى كثر فضجك) ^(١) هو بفتح شين المعجمة المسخفة، أي: أهدى أسنانه تبسمًا، ويقال أيضًا في الغضب، وقال ابن السكيت: كثر وبسم وابتسم واقتَر، كله بمعنى واحد، فإن زاد قيل: قهقه وزهقر ^(٢) وكثر كثر.

قوله: (أنشبت بالجلد)، هو بالثاء المثناة في آخره، أي: أسنمت.

(١) في (ن): وضحك.

(٢) في النسخ: زهقر، والمثبت من إصلاح استنطق، ص ٤١٩، ونظر القاموس المحيط، ودرج العروس، وزاد فيه

بمدقة.

[٣٦٩٢] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - : أَخْبَرَنِي يَحْيَى : أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ بْنُ حُبَيْنٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، قَالَ : مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ بَيْتَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَخَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ لِي الْأَرَاكِ لِحَاجَتِهِ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ اللَّثَانِ تَقْدَهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاجِهِ؟ فَقَالَ : بَلْتُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ. قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلِي، مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَيَسْأَلَنِي عَنْهُ. فَإِنْ كُنْتُ أَصْنَعُهُ أَخْبَرْتُكَ. قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَتَمُّرُهُ، إِذْ قُلْتُ لِي أَمْرًا بِي : لَوْ صَنَعْتُ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا : وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَاهُنَا، وَمَا تَكَلَّمُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ، وَإِنْ بَنَيْتُكَ لَشَرِّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَطْلُ يَوْمَهُ غَضَبَانِ، قَالَ عُمَرُ : فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَانِي، حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا بَيْتَةُ، إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَطْلُ يَوْمَهُ غَضَبَانِ؟ فَقَالَتْ حَفْصَةُ : وَاللَّهِ إِنَّا لَتُرَاجِعُهُ، فَقُلْتُ : تَعْلَمِينَ أَنِّي أَحَذَرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَعُظْبَ رَسُولِهِ، يَا بَيْتَةُ، لَا تَعْرَنِي هَلِوُ اللَّيِّ قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَابَتِي مِثْلَهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقُلْتُ لِي أُمِّ سَلَمَةَ : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، قَدْ دَخَلْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَنْقِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْوَاجِهِ قَالَ : فَأَخَذَنِي أَخَذًا كَسَرَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ

قوله : (فبينما أنا في أمر أتَمُّرُهُ) معناه : أشور^(١) فيه نفسى وأفك^(٢)، ومعنى (بينما) و(بينما) أي : بين أوقات التَّيَمُّارِ، وكذلك ما أشبهه، وسبق بيانه^(٣).

قوله : (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام^(٤).

(١) في (بخ) : أشور، ويعتبر إكمال المعجم : (٣٨/٥).

(٢) (٤١٦ - ٤١٥/٢)

(٣) في (بخ) : يرجع القدر.

عنده، وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أدني بالخبر، وإذا غاب كنت أنا آتياً بالخبر. ونحن حينئذ نتخوف ملكاً من ملوك غسان، ذكر لك أنه يريد أن يسير إلينا، فقد امتلأت صدورنا منه، فأتى صاحبي الأنصاري يذوق لثاب، وقال: افتح، افتح، فقلت: جاء القسائي؟ فقال: أشد من ذلك، اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه، فقلت: رغبة أنف حفصة وعائشة، ثم أخذ ثوبي فأخرج، حتى جئت، فإذا رسول الله ﷺ في مشربة له يرتقي إليها يعجته، وغلام لرسول الله ﷺ أمود على رأس الدرجة، فقلت: هذا عمر. فأذن لي، قال

قوله: (وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أدني بالخبر. وإذا غاب كنت أنا آتياً بالخبر) في هذا استحباب حضور مجالس العلم، واستحباب التناوب في حضور لعمري، إذا لم يتيسر لكل واحد حضور بنفسه.

قوله: (من ملوك غسان) أشهر ترك صرف (غسان)، وقيل: بصرف، وسبق إيضاحه في أول كتاب^(١).

قوله: (فقلت: جاء القسائي؟ فقال: أشد من ذلك، اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه) فيه ما كنت المصحابة ﷺ عليه من لاهتمام بأحوال رسول الله ﷺ، ولتفق الثام لما يقلقه أو يعضبه.

قوله: (رغم أنف حفصة) هو بفتح الغين وكسرها، يقال: رغم رغم رُعماً ورُعماً ورُعماً بفتح الراء وضمها وكسرها، أي: تصق بالرغام، وهو ثرب، هذا هو الأصل، ثم متعسف في كل من عجز عن الانصاف، وفي البذل والافتقار عجزاً.

قوله: (فأخذ ثوبي فأخرج، حتى جئت) فيه استحباب لتجمل بالثوب والعجمة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار، احترازاً لهم.

قوله: (في مشربة له يرتقي إليها يتخلها) وقع في بعض النسخ: (بمخلها)، وفي بعضها: (بمخلها)، وفي بعضها: (بمخلها) وكله صحيح، ولاخيرة أجوده قال: بن فتية وغيره: هي درجاً من الثخل، كما قال في الرواية السابقة: (جذع).

عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمَ حَشَوَهَا لِفَتْ، وَإِنْ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرْطَافٌ مَضْبُورٌ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ مُعَلَّقَةٌ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ كِسْرَى وَفَيْصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟» (بخاري، ٤٩١٣ [وإنظر ٣٦٩٩]).

[٣٦٩٣] ٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. كَتَبْتُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتِينِ؟ قَالَ: حُمْصَةٌ وَأُمُّ سَلَمَةَ. وَزَادَ فِيهِ: وَأَتَيْتُ الْحُجَرَ، فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بَكَّةٌ. وَزَادَ أَيْضًا: وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرٌ، فَلَمَّا كَانَ يَسْعَا وَحُشِيرِينَ، نَزَلَ إِلَيْهِنَّ. (إنظر ٣٦٩٤).

قوله: (وإن عند رجليه قرطافاً مضبوراً) وقع في بعض الأصول: (مضبوراً) بالقاد المعجمة، وفي بعضها بالهمزة، وكلاهما صحيح، أي: مجموعاً.

قوله: (وعند رأسه أهباءٌ معلقةٌ)، يفتح الهمزة والهاء وبضمهما. لغتان مشهورتان، جمع إهبة، وهو التجدد قبل التدبغ على قول الأكثرين، وقيل: لجلده مطلقاً، وسبق بيده في آخر كتاب الطهارة^(١).

قوله: (فرايت أثر الحصير في جنب رسول الله ﷺ، فبكيت، فقال: «ما يبكيك؟» فقلت: يا رسول الله، إن كسرى وفيسر فيما هما فيه، وأنت رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون لهما الدنيا ولك الآخرة؟»).

هكذا هو في الأصول: «ولك الآخرة»، وفي بعضها: «لهم الدنيا»، وفي أكثرها: «للهما بالثنية»، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع: «لهم الدنيا ولنا الآخرة»^(٢)، وكله صحيح.

قوله: (وكان ألى منهن شهرٌ) هو بمنزلة الهمزة وفتح اللام، ومعناه: حلفت لا يدخل عليهن شهرٌ، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء^(٣)، ولا له حكمه.

(١) (٢/٢٤٠)

(٢) هي بهذا اللفظ عند البخاري ٤٩١٣، وعند مسلم ٣٦٩٩. هنا الآخرة ولهم الدنيا.

(٣) في (ج): في الاصطلاح والفقهاء.

وأصل الإيلاء في اللفظة الحليف على الشيء، يقال منه: آلى يؤولي^(١) إيلاءً، وتآلى تآلياً، وتآلى التلاء، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحليف على الامتناع من وظف الزوجة، ولا خلاف في هذا، إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة، من ترك جامع أو كلام أو إنعاق^(٢).

قال القاضي عياض^(٣): لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفارةً ولا بطلاناً، ثم اختلفوا في تفسير مدته. فقال جماعة المحققين ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لمؤلي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، وإن حلف على أربعة فليس بمؤلي. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر، وشد ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقلوا: إذا حلف لا يُجامعها يوماً أو أقل، ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤلي، وعن ابن عمر: أن كل من وثق في يومه وقتاً، وثق ضانت مدته فليس بمؤلي، وإنما المؤلي من حلف على الأبد.

قال: ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر. ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء.

فأما إذا لم يُجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقلنا الكوفيون: يقع لطلاق، وقال جماعة لمجاز ومصر وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر كلهم: يقال للزوج: إما أن تُجامع، وإما أن تُطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه. وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأصحابه. وعن مالك رواية كثرة الكوفيين، وللشافعي قول أنه لا يُطلق القاضي عليه، بل يُحبر على الجماع أو الطلاق، ويُعزَّر على ذلك إن امتنع.

واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم باتن؟

فأما لا تخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقفه هو أو القاضي يكون رجعي، إلا أن مالكاً يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في الرجعة.

(١) أي (ص): يؤولي، وهو تصحيفه.

(٢) أي (ع): إنعاق.

(٣) أي التكمال، ص ٥٥: (٥/ ٤٤) وما سياتي منه.

[٣٦٩٤] ٣٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْمَعْزُ لَأَبِي بَكْرِ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُثَيْنٍ - وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ - قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْجَرَائِزِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظَّهَرِ ، ذَهَبَ يَفْضِي حَاجَتَهُ ، فَقَالَ : أَذَرْتَنِي بِإِذَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ : وَلَمْ يُحْفَظْ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحَدٍ سِوَى مَالِكٍ .

ولو مضت ثلاثة أفرء في الأشهر الأربعة ، لفسد جابر بن زيد : إذا طلق انفصت عدلتها بذلك لأقرانه . وقال الجمهور : يجب استئناف العدة .

واختلفوا في أنه هل يشترط للإبلاء أن تكون بيته في حال الغضب ومع نُفُود الضرر ؟

فقال جمهورهم : لا يشترط ، بل يكون مؤلًى في كل حال . وقال مالك والأوزاعي - لا يكون مؤلًى إذا حلف لمصححة ولده يقضه . وعن علي وابن عباس ؓ أنه لا يكون مؤلًى ، لا إذا حلف على وجه الغضب .

قوله : (حدثنا سفیان بن عیینة ، عن یحیی بن سعید سمع عبید بن حثین ، وهو مولى العباس) هكذا هو في جميع النسخ : (مولى العباس) ، قلوا : وهذا قول سفیان بن عیینة . قال البخاري : لا يصح قول ابن عیینة هذا ^(١) . وقال مالك : هو مولى آل زيد بن الخطاب ^(٢) . وقال محمد بن جعفر بن أبي كبير : هو مولى بني زريق . قال القاضي وغيره : الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في هذا قول مالك ^(٣) .

قوله في هذه الرواية : (كنت أريد أن أسأل عمر عن المرائين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ : (على عهد) ، قال القاضي : إنما قال (على عهد) توقيفاً لهما ، والمادة تظاهرتا عنده في عهده ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَذَلَّ ظَاهَرُ عَلَيْهِ ﴾ [التحريم: ٤١] وقد صرح في سائر الروايات بالهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ .

(١) المتابع الكبير ، (٤٤٦ / ٥) .

(٢) خطوط : ٤٩٦ .

(٣) الإكمال ، (٤٥٧ / ٥) .

وَرَجَعَ، دَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمَرْثَانِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: هَائِشَةُ وَحُفْصَةُ. [الجمعة: ٣٣٩، والبخاري: ٤٩١٦].

[٣٦٩٥] ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي نَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَرُلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْثَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لَلثَّانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نُنْزِلُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُبُورُكُمْ﴾ [النجم ١٤]، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَاجَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَنَبَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَنْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَلَوَّضًا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمَرْثَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّانِ قَالَ اللَّهُ ﷻ لَهُمَا: ﴿يَوْمَ نُنْزِلُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُبُورُكُمْ﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! - قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ وَاللَّهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنَّمْ - قَالَ: هِيَ حُفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ لِحَدِيثِ، قَالَ: كُنْتُ - مَعْمَرُ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَقَلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَرِئَتِ الْمَدِينَةَ رَجَدْنَا قَوْمًا نَعْلِيهِمْ نِسَاءَهُمْ، فَطَفِقَ يَسْأَلُ يَتَعَلَّمَنَّ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَثَلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بَيْنَ دَلِيدٍ وَبَلْعَوَانِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَوَدَّأَ هِيَ تَرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكُرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيَرُجِعُنَّهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَنُظْلَفَتْ فَدَخَلْتُ عَلَى حُفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ حَاطَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيَغْضَبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَوَدَّ هِيَ قَدْ هَلَكْتَ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا،

قوله: (فسكنت على يديه، فتوضأ) فيه جواز الاستعدنية في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب^(١)، وهو أنه إن كانت لعدم فلا بأس بها، وإن كانت لغيره فهي خلاف الأولى، ولا يقال مكروهة، على الصحيح.

وَسَلِّينِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ حَارَّتُكَ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ، يُرِيدُ عَائِشَةَ. قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌّ مِنَ الْأَنْصَرِ، فَكُنَّا لَتَتَاوَبُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُنَزِّلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَيَأْتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ عَمَّانَ تَحْبِلُ الْخَيْلَ لِنَغْرُونَا، فَتَزَلَّ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضَرَبَ بِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ عَمَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَظْلَمُ، صَلَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ نِسَاءً، فَقُلْتُ: قَدْ خَبَيْتُ حَفْضَةَ وَخَسِرْتُ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كِتَابًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَى يَدَيْي، ثُمَّ نَزَلْتُ قَدْ خَلْتُ عَلَى حَفْضَةَ وَهِيَ تُبْكِي، فَقُلْتُ: أَظَلَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، هَذَا هُوَ مَا مَعْتَرَلُ فِي هَذِهِ الْمَشْرِقَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أُمُودٌ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ، قَوْلَيْتُ مُدْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أُوذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ، قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءً؟ فَزَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْثَرُ، لَوْ رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكُنَّا - مَعَشَرُ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَعْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَتَقَلَّبُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تَعَلُّمِنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضُّتُ عَلَى أَمْرَانِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَفْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقُلْتُ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أُرَاجَعَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُرَاجِعْنِي، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَبَّ مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ بَيْنَهُنَّ وَخَيْرًا، أَفَدَأَمُنْ

قوله: (وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ حَارَّتُكَ هِيَ أَوْسَمَ) قوله: (أَنْ كَانَتْ) بفتح الهمزة. والمراد به (الجارة) هذه البقرة، و(أَوْسَمَ) أحسن وأجمل، والنسبة الجمال.

قوله: (عَمَّانُ تَحْبِلُ الْخَيْلَ) هو يضم اللام.

قوله: (مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ) هو بفتح الحاء وسكان السين، وفي غير هذه الرواية: (رمد) بكسر الراء، يقال: رمدت الحصى وأرمدته إذا تسبته.

إِخْدَهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يُغْرَتُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِكَ هِيَ أَوْ سَمِ مِنْكِ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكِ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى، فَقُلْتُ: أَسْتَأَيِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسْتُ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئاً يَرُدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَأَ ثَلَاثَةً، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيَّ أَمْنِيكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ قَارِسَ وَلُزُومَ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى جَالِساً ثُمَّ قَالَ: «أَفَبِي شَكٌّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَدَّ أَقْسَمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهراً مِنْ شِدَّةِ مَرْجَلَتِهِ عَلَيْهِمْ، حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ ﷻ. [أحمد: ٢٢٢٠، وليبيا: ٢٤٦٨].

[٣٦٩٦] - ٣٥ (١٤٧٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِدَأْبِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيَّ شَهراً، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَعْلَهُنَّ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمراً، فَلَا عَلَيْكَ أَلَّا تَعْبُدِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ». ثُمَّ قرأ عليَّ الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّزَوَاجِكَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿أَجْراً عَظِيماً﴾﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عِيمَ وَاللَّهِ أَنْ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ. [بخاري: ١٣٦٨١، أحمد: ٢٥٣٠١].

قوله ﷺ: «أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَّلَتْ لَهُمْ حَيَاتُهُمْ فِي حَيَاةِ الدُّنْيَا» قال القاضي: هذا مما يَحْتَجُّ به مَنْ يُعْضَلُ لِمَقَرِّ عَلَى الْمَتْنِ، لَمَّا فِي مَفْهُومِهِ أَنَّ بِمَقْدَارِهِمْ يَتَعَجَّلُ مِنْ طَيِّبَاتِ الدُّنْيَا يَفُوتُهُ مِنَ الْآخِرَةِ مِمَّا كَانَ مَدْخَراً لَهُ لَوْ لَمْ يَتَعَجَّلْهُ. قَالَ: وَقَدْ بَيَّنَّا أَوَّلَهُ الْآخَرُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ حَقَّ الْكَفَّارِ هُوَ مَا نَالُوهُ مِنْ تَعِيمِ الدُّنْيَا، وَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «مِنْ شِدَّةِ مَرْجَلَتِهِ» أي: مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ.

قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» أي: هَذَا الشَّهْرُ.

وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة.

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسَلَنِي مُتَعَنِّتًا». قَالَ قَتَادَةُ: «صَعَتْ قُلُوبُنَا» الْحَرِيرِيُّ: «قَالَتْ قُلُوبُنَا».

وفيها أنَّ السَّاجِدَ إِذَا صَمَّ مَنَعَ الْإِذْنَ بِسُكُوتِ الْمُحِبِّجِ لَمْ يَأْذِنْ، وَالْعَالِمُ مِنْ عَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا، وَاتَّخَذَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ لِلْحَاجَةِ.

وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإنَّ عَمِيمَ اللَّهِ وَحَدَه؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَى حَالَةِ بَكْرَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ بِهَا. وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يُؤْذَنْ. وفيه أنه لا فرق بين لرجل الجليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان.

وفيه تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً، أو بنتاً مَرْجُومَةً؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَقْبَا سَتِيهِمَا، وَرَجَا كُلُّهُمَا مِنْهُمَا بَنُوهُ.

وفيه ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّقَلُّبِ مِنَ اللَّيْلِ وَاتِّعَادِهِ فِيهِ.

وفيه جواز سُكْنَى الْعُرْفَةِ ذَاتِ الْمَرْجِ، وَاتِّخَاذِ الْبُخْرَانَةِ لِأَذَى الْبَيْتِ.

وفيه ما كانوا عليه من جزمهم على طلب العلم وتدريبهم فيه. وفيه جواز قبول خبر الواحد؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ صَاحِبِهِ الْأَنْصَارِيِّ وَيَأْخُذُ الْأَنْصَارِيُّ عَنْهُ. وفيه أخذ العزم عمن كان عتده، وإنَّ كَانَ الْأَخْذَ أَفْضَلَ مِنَ الْمَأْخُذِ مِنْهُ، كَمَا أَخَذَ عُمَرُ عَنْ هَذَا الْأَنْصَارِيِّ.

وفيه أنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى صَاحِبَهُ مَهْمُومًا، وَأَرَادَ إِزَالَةَ هَمِّهِ وَمُؤَانَسَتَهُ بِمُشْرَحِ صَدْرِهِ وَيَكْشِفُ هَمَّهُ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَسَاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ»، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ بِهِ لَا يَرِيقُ صَاحِبَهُ فَيَزِيدُهُ هَمًّا، وَيَوْمًا أُخْرِجَهُ، وَيَوْمًا مَكَلَّمَهُ بِمَا لَا يَرْضَاهُ، وَهَذَا مِنَ الْأَدَابِ الْمَهْمَةِ. وفيه توقيف الكبير وخلعهم وخيبتهم، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ عُمَرَ.

وفيه الخطاب بالالفاظ الجميلة، لقوله: «إِنْ كَانَتْ جَارَتُكَ»، وَلَمْ يَقُلْ: ضَرَّتْكَ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ هَذَا لَهَا فِي لَفْظِ الضَّرْبَةِ مِنَ الْكَرَاهَةِ.

وفيه جواز تَرْجُحِ بَابِ غَيْرِهِ لِلِاسْتِظْهَانِ، وَشِدَّةِ الْفَرْجِ لِلْأُمُورِ الْمَهْمَةِ.

وفيه جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيته صاحبه وفيه، إِذَا عَلِمَ عَدَمَ كَرَاهَةِ صَاحِبِهِ لِلنَّظَرِ، وَفَدَّ كَرِهَ السَّلَفُ فَضُولَ النَّظَرِ، وَهُوَ مَحْمُودٌ عَلَى مَا إِذَا صَمَّ كَرَاهَتَهُ لِذَلِكَ وَشَكَّ فِيهَا.

وفيه أنَّ الزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر إذا جرى منها سبب يقتضيه .

وفيه حوز قوله لغيره : (رغم أنه) إذا أساء ، كقول عمر - (رغم أنه **حفصة**) ، وبه قال عمر بن عبد

العزيز وأخرون ، وكراهه مالك .

وفيه فضيلة عائشة لاتباعه به في التخيير ، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر .

وفيه غير ذلك ، والله أعلم .



٦ - [بَابُ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا]

[٣٦٩٧] ٣٦ - (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَسَجَّطَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لِي عَلَيْكَ مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ،

بَابُ: الْمَطْلُوقَةُ الْبَائِنُ^(١) لَا نَفَقَةَ لَهَا

فيه حديث فاطمة بنت قيس: (أنا أبا عمرو بن حفص طلقها) هكذا قاله الجمهور، أنه أبو عمرو بن حفص، وقيل: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن لمغيرة، واختصوا في اسمه، قال الأكثرون على أن اسمه عبد الحميد. وقال النسائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كنيته

وقوله: (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، وتفق على روايته الثقات، على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً، أو البتة، أو آخر ثلاث تطليقات.

وجاء في آخر «صحيح مسلم»^(٢) في حديث الجعدة ما يؤهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم، أو مؤولة، وستوضحها في توضيحها إن شاء الله تعالى.

وأما قوله في رواية: (أنه طلقها ثلاثاً)، وفي رواية^(٣): (طلقها البتة)، وفي رواية: (طلقها آخر ثلاث تطليقات)، وفي رواية: (طلقها طشة)، كانت بفتح من طلاقها)، وفي رواية: (طلقها)، ولم يذكر عدداً ولا غيره.

والجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طليقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روى أنه طلقها مطلقاً أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات، فهو ظاهر، ومن روى البتة، فمرده طلقها طلاقاً صارت به متبوتةً بالثلاث، ومن روى ثلاثاً، أراد تمام الثلاث.

(١) في نسخة من «صحيح مسلم» ثلاثاً.

(٢) الحديث: ٧٣٨٦، وبمساراة فيه (فقلت: ككثرت ابن صغيرة - وهو من خيار شباب فريش يومئذ - فأصيب في أوله

لجهد مع رسول الله ﷺ، فلما تأملت ...). وينظر شرحه ثمه.

(٣) بفتحها في (ص) و(ها): أنه.

فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْكَ نَفَقَةٌ».....

قوله ﷺ: «ليس لك عليه نفقة». وفي رواية: «لا نفقة لك ولا سكنى». وفي روايات^(١): «لا نفقة»، من غير ذكر السكنى.

وختلفت مجلد في المطلقة البائن الحائل، هل لها السكنى والنفقة، أم لا؟ فقال عمرو بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة. وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وأخرون: تجب لها السكنى، ولا نفقة لها واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ هَيْئَةٍ سَكَنَ مِنْكُمْ فُسْرًا لَا أَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ١٦)، فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلائها محبوسة عليه، وقد قال عمر رضي الله عنه: (لا نضع كتاب ربنا وستة نيت ﷺ لقول امرأة: جهلت^(٢) أو شيت).

قال العمدة: لذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى، قال الدرر قطني: قوله: (وستة نيت) هذه زيادة غير محفوظة، لم يذكرها جماعة من الفقهاء^(٣).

وحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى، بحديث فاطمة بنت قيس.

وحتج من أوجب السكنى دون النفقة، بوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ هَيْئَةٍ سَكَنَ مِنْكُمْ فُسْرًا لَا أَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ١٦)، مع ظاهر قوله ﷺ: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ هَيْئَةٍ سَكَنَ مِنْكُمْ فُسْرًا لَا أَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ١٦)، فمعه أنه إذا لم يكن حواصل لا ينفق عليها.

وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط نفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة نسيئة واستطلت على أحمائها^(٤)، فأمرها بالانتقال لتكون عند من أم مكتوم، وقيل: لأنها عاقت في ذلك المنزل، بلبس ما روى مسلم من قولها: (أحقت أن يقتحم عني).

ولا يشك شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم.

(١) في (مس) و(د)، رواية

(٢) كذا في النسخ، وفي نسخة من «مصحح مصمم»: حفظت

(٣) «المعجم للدرر قطني»: (١/٤١٠ - ٤١١).

(٤) في (ن): أحدها، وأما في (م) فأن لها في الإكمال المعجم: (٥٤/٥).

فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اخْتَلَيْ هُنْدُ ابْنَ

وَأُمُّ الْمَيْمَنِ الْحَمَلِ، فَتَجِبُ لَهَا لِسُكْنَى وَاسْفَقَ. وَأُمُّ سَرَحِيَّةٍ فَتَجِبُ لَهَا بِالإِجْمَاعِ.

وأما المتوفى عنه زوجها، فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عند حوب السكني لها، ولو كانت حاملاً فالمشهور: لا نفقة، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: نجب وهو غيب، والله أعلم بقوله: (طلقها التة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعر، فسخطته) فيه أن الطلاق يقع في غيبة المرأة، وجواز الوكالة في أداء الحقوق، وقد أجمع لعلاء على هذين الحكمين.

وقوله: (وكيله) مرفوع، هو المرسى.

قوله: (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي» قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية، وقيل إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجسد أنه أنصارية، واسمها عُرَيْقَةُ، وقيل: عُرَيْقَةُ، يغيب معجبة مضمومة ثم زاع فيهما، وهي بنت دُرَيْكٍ (١) ابن عوف بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن حنيفة بن عبد بن نضير بن عامر بن لؤي بن غالب، وقيل في نسبها غير هذا.

قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل غيرها.

ومعنى هذا الحديث: أن الصحابة كانوا يزورون أم شريك، ويكثرون التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على قاطمة من الاعتداد عدها خرجاً من حيث إنه يزورها لتحقيق من نظرهم إليها، ويظهرها إليهم، واكتشاف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتد عند ابن أم مكتوم، لأنه لا يُبْصَرُ، ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

وقد حث بعض أسعس بعد على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية، بخلاف نفسه إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر أصحابنا أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه للنظر إليها، لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْصِرُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْزَائِهِمْ وَتَحْضَرُونَ أُنْظُرُ إِلَيْهِمْ إِنَّكُمْ أَنْزَلْتُمْ عَنْ آلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا يَحْضَرُونَ﴾ [النور ٣١-٣٠]، ولأن لفظة

(١) في (خ) و(ص) دود، وهو تصحيف، ومثبت مرفوعاً لما في «الاصباغ» (١٩٤٢/٤)، و«إحصاء» (٢٣٧/٨).

أَمْ مَكْتُومٌ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَدَاكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي» قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذُكِرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَ جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَائِفِيهِ،»

مشتركة، فكيف يخاف الافتتان بها، نخاف لا عتق في به» ويدل عليه من السنة حديث ثبهاق مولى أم سمية، عن أم سمية: أنها كانت هي رميمونة عند النبي ﷺ، فدخل من أم مكتوم، ففار النبي ﷺ «احضينا منه»، فقال: «أعمى لا ينصرون^(١)»، فقال للنبي ﷺ: «أَلَعَلَّيَا إِنْ أُنْثَا، أَلَيْسَ تُبْعِرَانِي؟»، وهذا الحديث حديث حسن، روه أبو داود والترمذي وغيرهما^(٢)، قال لترمذي: هو حديث حسن، ولا يثبت، لم يقدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة^(٣).

وأما حديث قدسمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم، فليس فيه دلالة في النظر إليه، بل فيه أنها تأمر عنه من نظر غيره، وهي مأمورة بخص بصرها، فيمكنها لاحترار عن النظر فلا شقة. بخلاف كونها في بيت أم شريك.

فوله ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي» هو بمد للهمزة، أي: أعمميني. وفيه جواز التعريض بحظنة البائن، وهو لصحيح عندنا.

فوله ﷺ: «أما أبو جهم، فلا يَضَعُ العصا عن عاتقه» فيه تأويلان مشهوران أحدهما: أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير لضرب النساء، وهذا هو الأصح، بسبب الرواية التي ذكرها منهم بعد هذه أنه: «ضَرَابُ للنساء».

وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند مشاورة وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة.

وقد قال سعد: «أَنَّ الْعَبَةَ تُبَاحُ فِي سِتَةِ مَوْصِعٍ». أحدها: لاستنصاح، وذكرتها بدلائلها في كتاب «الأذكار» ثم في «رياض الصالحين»^(٤).

(١) عم (ص) و(ما): لا يصر

(٢) أبو داود: ٤١١٢، والترمذي: ٢٩٨٣، وأخرجه الترمذي في «الكبرى» ٩١٩٧، وأحمد: ٢٦٥٣٧.

(٣) في حديث كلام طبري بفتح «المعط» والصحيح ابن حبان: ٥٤٧٥.

(٤) «الأذكار» ص ٣٤٠، و«رياض الصالحين» ص ٤٣٢.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعَلُوكَ لَا مَالَ لَهُ،

واعلم أنَّ (أب الجهم) هذا بفتح الجيم مكبر، وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأبيجانية^(١)، وهو غير أبي الجهم المذكور في التميم، وفي المور بين يدي لمصني^(٢)، فإنَّ ذلك يضم لجيم مصغر، وقد أوضحتهما باسميهما وتسميهما ووضعهما في باب التميم، ثم هي باب المور بين يدي المصني، وذكرنا أنَّ أب الجهم هذا هو بن حذيفة القرشي لعدوي^(٣)

فإن القاضي ذكره ستاً كلهم ولم ينسوه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي، أخذ رواية «الموطأ»^(٤)، فقال: أبو الجهم بن هشام، قال: وهو غلظ، ولا يُعرف في الصحابة أحد يقال له: أبو جهم بن هشام، قال^(٥): ولم يُوافق يحيى على ذلك أحد من رواة «الموطأ» ولا غيرهم^(٦).

قوله ﷺ: «فَلَا يَضُغُ الْعَصَا مِنْ هَانَقِهِ» (العاتق) هو ما بين العنق والمثكب، وفي هذا استعمال المجاز، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة في قوله ﷺ: «لَا يَضُغُ الْعَصَا عَنْ غَائِقِهِ» وفي معاوية: «أَنَّهُ ضَعَلُوكَ لَا مَالَ لَهُ»، مع العلم بأنَّه كان لمعاوية ثوب يمينه، ونحو ذلك من المال المحقر، وأنَّ أب الجهم كان يضغ العصا عن عنقه في حال نومه وأكله وغيرهما، ولكن لما كان كثير الخلق للعصا، وكان معاوية قبل الامان جداً، حرَّ إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً، ففي هذا جواز استعمال مثله في بحر هذا، وقد نُصِّل عليه أصحابنا، وقد أوضحته في آخر كتاب «الأذكار»^(٧).

قوله ﷺ: «وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعَلُوكَ» هو بضم الصاد، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للتصريح، كما سبق في ذكر أبي جهم.

قولها: (فَنَسَا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا الْجَهْمِ حَظَبَانِي) هذا تصريح بأنَّ معاوية المخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب، وقيل: إنه معاوية آخر،

(١) تقديم الحديث برقم: ١٢٣٨ و ١٢٣٩.

(٢) في التميم حديث برقم ٨١٢، وفي المور بين يدي المصني لحديث برقم ٥٠٧.

(٣) (٢/ ٣٥٣ و ٥٤٦)

(٤) الحديث رقم: ١٢٧٧

(٥) في (ج) قتادة.

(٦) الإكساب المصنوع: (٦١/ ٥)

(٧) ص ٣٤٠

نكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: «نكحي أسامة». فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت. [احمد ١٧٣٢٧].

[٣٦٩٨] ٣٧ - (٠٠٠) حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا عبد العزيز - يعني ابن أبي حازم - وقال قتيبة أيضاً: حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - كليهما عن أبي حازم، عن أبي سمنة، عن فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها في عهد النبي ﷺ، وكان اتفق عليها نفقة دون، فلما رأته قالت: والله لأعلمن رسول الله ﷺ، فإن كان لي نفقة أخذت الذي

وهذا غلط صريح، نبهت عليه لئلا يفتروا به، وقد أوضحته في «تهذيب الأسماء واللغات» في ترجمة معاوية^(١)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «نكحي أسامة من زيد». فكرهته، ثم قال: «نكحي أسامة». فنكحته، فجعل الله^(٢) لي فيه خيراً، فاغتبطت.

فقولها: (اغتبطت) هو بفتح التاء ولقاء، وفي بعض النسخ: (و غبطت به) ولم تقع لفظة: (به) في أكثر النسخ. قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، وليس هذا بحسن، تقول منه: غبطته بما نال، أغبطه بكسر الباء، غطط وغبطه فغبط، هو كمنعته فامتنع، وجبته فاحتبس.

وأما إشارته^(٣) بنكاح أسامة؛ حيث علمه من دينه وقضيه، وحسن طرائقه، وكرم شمائله، فنصحها بذلك، فكرهته لكونه مولى، ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي ﷺ المحث على زواجه لما عدم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: (فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت)، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «طاعة الله وطاعة رسوله خير لك».

قوله: (حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري كليهما) هو (القاري) بتشديد الياء، سبق بيانه مرات^(٤)، وهكذا وقع في النسخ: (كليهما)^(٥)، وهو صحيح، وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح^(٦).

(١) ص ٣٢٢.

(٢) في (ن): معبر.

(٣) في (ن): إشارة.

(٤) (١/ ٤٣٤).

(٥) وقع في نسخة من «صحيح مسلم»: كلاهما.

(٦) (١/ ٩٠).

يُضِيحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سُكْنَى». (المطهر ١٣٦٩٩).

[٣٦٩٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَلِّهِ قَاتَن: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، فَأَخْبَرَتْنِي أَنَّ رَوْحَهَا الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَتَى أَنْ يَتَفَقَّ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ أَبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَأَنْطَلِقِي فَأَدْهِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، فَضَعِيفٌ يُبَايَنُكَ عِنْدَهُ». (المطهر ٢٧٣٣٤، ٢٧٣٣٥).

[٣٧٠٠] ٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أُحْتُ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى النِّمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْمُ: لَيْسَ لَكَ عَيْنَانِ نَفَقَةٌ، فَأَنْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي تَقْرِ، فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ». وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ: «لَا تَسْبِقِيَنِي بِتَفْرِكٍ»، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ أُمَّ شَرِيكٍ بِأَيِّهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَأَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ جِمَارَكَ، لَمْ يَرْكَ. فَأَنْطَلَقْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَاءُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ». (المطهر ٣٧٩٧).

قوله: (وَكَانَ اتَّفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةُ دُونَ) هكذا هو في الشيخ: (نفقة دون) بإضمار (نفقة) إلى (دون)، قال ابن اللغة: الدون: الرديء، صغير، قال الجوهري: وَلَا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ قَوْلٌ، قَالَ: وبعضهم يقول منه: دُونَ يَدُونَ دُونًَا وَأَوْبُنَ إِدَانَةً.

قوله ﷺ: «تَضَعِينَ لِيَابَنِكَ عِنْدَهُ». وفي الرواية الأخرى: «فَلَا تَكُنْ إِذَا وَضَعْتَ جِمَارَكَ، سَمِ يَرْكَ هَذِهِ لِرُويَةِ مَعْمَرَةَ لَأُولَى، وَمَعْنَاهُ لَا تَحْفَظِينَ مِنْ رُويَةِ رَجُلٍ إِلَيْكَ.

قوله ﷺ: «لَا تَسْبِقِيَنِي بِتَفْرِكٍ» وهو من التعريض بالحقيقة، وهو جائز في عدة اللغات، وكذا عدة البني بالثلاث، وفيه قول ضعيف في عدة البدن، والصواب الأول لهذا الحديث.

[٣٧٠١] ٣٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِي أَلْتَفِي النِّفْقَةَ، وَفُتِّصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو: «لَا تُقْرُونَا بِنَفْسِكَ». [الحمد ٢٧٣٣٣].

[٣٧٠٢] ٤٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ، أَنَّ أَبَا سَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا إِجْرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْزِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَنِي أُمِّ مَخْزُومٍ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانَ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَدِثَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَصَمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. [الحمد ٣٧٠٣].

[٣٧٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجْرٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثٍ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَدِثَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى قَاطِمَةَ. [الحمد ٢٧٣٤١].

[٣٧٠٤] ٤١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَمِيٍّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ وَعَبْدُ شَرِّ بْنُ أَبِي زُبَيْعَةَ بِنِفْقَةٍ، فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ مَا لَكَ نِفْقَةٌ إِلَّا أَنْ تُكُونِي حَامِلًا، فَأَتَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا، فَقَالَ: «لَا نِفْقَةَ لَكِ» فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِثْمَالِ، فَأُذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قوله: (كُتِبَتْ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا) كتاب من مصدر ل (كُتِبَ).

قوله: (فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِثْمَالِ، فَأُذِنَ لَهَا) هذا محمولٌ على أَنَّهُ أُذِنَ لَهَا فِي الْإِثْمَالِ لِعَدْرِ، وَهِيَ لِبَدَاةٍ عَلَى أَحْسَانِهَا، أَوْ خَوْفِهَا أَنْ يُقْتَضَى عَلَيْهَا، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَتْ لِإِبْرَاهِيمَ الْكَفَالَةُ فِي الْإِثْمَالِ.

فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ أَعْمَى، تَصْعُقُ بَيْنَهُمَا جَنْدُهُ وَلَا يَرَاهُ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانَ قَيْصَةَ بْنَ دُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ تَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، سَنَأْخُذُ بِلَعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ قَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: قَبِيضِي وَبَيْنَكُمْ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ هُوَ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (الْبَقَرَةُ ١٠١)، قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا؟ فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا؟ [احمد ٢٧٣٣٧].

[٣٧٠٥] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحَصِينٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَيْتَةَ، فَقَالَتْ: فَحَاصِمَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: لَلَّيْمٌ يَجْعَلُ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. [احمد ٢٧٣٤٧].

[٣٧٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ

هَذَا السَّبَبُ، وَأَمَّا لِمَ لَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ وَالْإِنْتِقَالُ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا، هَذَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ (النِّسَاءُ ١١)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهَاشِمَةُ: الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ هِيَ لِنَشْرِ وَسُوءِ الْحَقِّ، وَقِيلَ: هِيَ الْبَلَاءُ عَلَى أَمَلِ زَوْجِهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِمَحْشُورٍ أَوْ يُخْرِجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ، ثُمَّ تَرْجِعْ إِلَى الْمَسْكَنِ).

قَوْلُهُ: (سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ: (بِالْعِصْمَةِ) بِكسر العين، وَفِي مَعْظَمِهَا: (بِالْقَضِيَةِ) بِالْقَافِ وَالضَّادِ، وَهَذَا وَاصحٌ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ بِالثِّقَةِ وَالْأَمْرِ الْقَوِي الصَّحِيحِ.

قَوْلُهُ: (وَمُجَالِدٌ) هُوَ بِالْجِيمِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ هُنَا مُتَابِعَةً، وَالْمُتَابِعَةُ يَدْخُلُ فِيهَا بَعْضُ الضَّعِيفِ.

وَأَسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُثَيْمٍ. (الدر: ٣٧٠٥).

[٣٧٠٧] ٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجِيمِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ: حَدَّثَتْ سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَأَتَحَفَّتُنِي بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَّتْ مَرِيوقَ سُدَّتٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَتَيْنَ تَعْتَدُ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَهْتَدُ فِي أَهْلِي. (الدر: ٣٧٠٥).

[٣٧٠٨] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَقَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُمَيَّا، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ». [أحمد: ٢٧٣٢٦].

قوله: (فَأَتَحَفَّتُنَا رُطَبُ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَّتْنَا مَرِيوقَ سُدَّتٍ) معنى (أَتَحَفَّتُنَا) ضَيَّقَتْ، (وَرُطَبُ ابْنِ طَابٍ) نوع من الرطب الذي بالمتينة، وقد ذكرنا أنَّ أنواع ثمر المدينة مئة وعشرون نوعاً^(١).

وأما (السُّدَّت) فبسيان مهملة مضمومة ثم لام ساكنة ثم مثناة فوق، وهو حبٌ مترددة بين الشعير والحنطة. قيل: صعبه طبع الشعير في البرودة، ولولاه قريب من لون الحنطة، وقيل عكسه.

وتخفيف أصحابها في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة: الصحيح: أنه جنس من العجوب ليس هو حنطة ولا شعيراً، ولذا قيل: أنه حنطة. والثالث: أنه شعير. وتظهر فائدة الخلاف في بيعه بالحنطة أو بالشعير متفاضلاً، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة، وفي غير ذلك.

وفي هذا الحديث، استحباب الضيافة، واستحبابها من النساء لزوارهن من فضلاء الرجال، وإكرام الزائر وإطعامه، والله أعلم.

قوله: (سَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَتَيْنَ تَعْتَدُ؟) طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَهْتَدُ فِي أَهْلِي هذا محمود على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن الطلاق، كما سبق إيفادها قريباً.

[٣٧٠٩] ٤٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ الثُّقْلَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمَلِكٍ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَلِّي جَنَّةً». (المعجم: ٢٧٣٨٦).

[٣٧١٠] ٤٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ حَاسِبًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنًى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَّه بِهَ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، فَحَدَّثْتُ بِهَذَا هَذَا» قَالَ عَمْرٌو: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ مَرَأَةٍ، لَا نُدْرِي لَعَلَّهَا حَظَّتْ أَوْ نَيْسَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِعَصَةِ مُرْتَضَاةٍ» (الطلاق: ٤١). (المعجم: ٢٧٣٨٦).

[٣٧١١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَّتِهِ. (نظر: ٣٧١٠).

قوله - (فقال: «انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم» هكذا وقع هنا، وكذا جاء في الصحيح مسنم في آخر الكتاب^(١). وزد فقال: هو رجل من بني فهر، من بطن الذي هي منه. قال القاضي: و المشهور خلاف هذا، وليس هما من بطن واحد، هي من بني مُحَارِبِ بْنِ فُهْرٍ، وهو من بني عامر من بني^(٢).

قلت: وهو ابن عمها مجازاً، يجتمعان في فهر. واختلفت الرواية في اسم أبي أم مكتوم، فقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل غير ذلك.

(١) في حديث قصة العصابة برقم: ٧٣٨٦

(٢) انظر معجم: (٥٧٠٥)

[٣٧١٢] ٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَسَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا صَلَّاهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي»، فَحَضَبَهُ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ»، فَقَالَتْ يَدِيهَا هَكَذَا: أَسَمَةُ أَسَمَةُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ». قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ وَغَبِطْتُ. [٣٧١٢]

[٣٧١٣] ٤٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُضَرَّةِ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي زَيْبَةَ يَطْلُقُنِي، وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ ثَمَرٍ، وَخَمْسَةِ أَصْعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنَازِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَذْتُ عَلَيَّ يَدِي، وَأَثِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كَمْ طَلَّقَكَ؟» قُلْتُ: ثَلَاثًا، قَالَ: «صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اَعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي». قَالَتْ: فَحَطَبْتَنِي حُطَابٌ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

قوله - (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا. (صخير) بصم تصد على التصغير، وحكى لقاضي عن بعض روايتهم أنه: (صخر) بفتح على التكثير، والتصود لمشهور هو الأول^(١).

قوله ﷺ: «أما معاوية فرجل ترب لا مال له» هو يفتح الله وكسر الراء، وهو لفقيه، فأكد به أنه لا مال له لأن لفقيه قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعا من كفايته.

قوله ﷺ: «فإنه ضير البصر» تسمى ثوبك عنده هكذا هو في جميع النسخ «تلقى» وهي لغة صحيحة، والمشهور في لغة، تلقين، بالتون

(١) «الكتاب» ج ١، ص ٤٦١/٥، وذكر أيضاً عن بعضهم: (صخير).

«إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرِبَ خَفِيفَ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِلَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ - أَوْ: يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَمَةِ بْنِ زَيْدٍ». (الحديث: ٢٧٣٢٠).

[٣٧١٤] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَالْتَمَسْنَا، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غُرُورَةٍ لَجْرَانٍ، وَسَاقَ الْحَبِيبُ بْنُ خُوَيْرٍ حَدِيثَ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ. (المطبوع: ٣٧١٤).

[٣٧١٥] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغَنَبِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاطِلًا، يَنْحُو خَلِيبُ سُفْيَانَ. (الحديث: ٢٧٣٣٢).

قوله **بِكَلِّهِ**: «وأبو الجهم» ^(١) منه شِلَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ هكذا هو في النسخ في هذا لموضع: «أبو الجهم» ^(٢) يضم لجهم مصغرا، والمنهوي أنه بفتحها مكبرا، وهو المعروف في باقي الروايات وفي كتب الأنساب وغيرها.

قولها: (فشرّفني الله بأبي زيد، وكرّمني الله بأبي زيد) هكذا هو في بعض النسخ. (بأبي زيد) في الموضوعين على أنه كنية، وفي بعضها: (بأبي زيد) بالنون في الموضوعين، ودعى القاضي أنها رواية الأكثرين، وكلامه صحيح، هو أسمة بن زيد، وكنيته: أبو زيد، ويصل: أبو محمد ^(٣).

واعلم أنّ في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة.

أحدها: جواز طلاق الغائب.

الثاني: جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع.

الثالث: لا نفقة للبائنة، وقالت طائفة: لا نفقة ولا سكنى.

الرابعة: جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه.

(١) في (ج): للجهم، وهو موافق لمصحح مسلم.

(٢) [كتاب اسمعيل: ١٤/٥١].

[٣٧١٦] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ : حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ الشَّيْخِ ، عَنْ لَبَيْدٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولٌ اللَّهُ ﷺ سَكَنِي وَلَا نَفَقَةً . (إسناده : ٢٧٣٢٩ مطبوعاً بذكر يومه عندنا) .

[٣٧١٧] ٥٢ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ لَعْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ الْحَكَمِ ، فَطَلَّقَهَا ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ ، فَعَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةً ، فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ ، قَالَ عُرْوَةُ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ ، فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ . (إسناده : ٢٣٧٢٠) .

[٣٧١٨] ٥٣ - (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ، وَأَخَافُ أَنْ يَفْتَحَمَ عَلَيَّ ، قَالَ : فَأَمْرُهُ فَتَحَوَّلَتْ .

لخامسة : جواز الخروج من منزل العدة للمحاجة .

السادسة : استحباب ريدرة النساء الصالحات للرجال ، بحيث لا تقع حنوة محرمة ، لقوله ﷺ في أم شريك : « تلك امرأة يغشاها أصحابي » .

السابعة : جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن بالثلاث .

الثامنة : جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول حابة ، لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها .

التاسعة : جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان للنصيحة ، ولا يكون حيثل عيبة محرمة .

لعاشرة : جواز استعمال الصبيان لقوله ﷺ : « لا ضع العصا عن عاتقه » ، ولا مال له .

الحادية عشرة : استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته ، وإن كرهها ، وتكرار ذلك عليه لقولها : (قال - « انكحي أسامة » فكرهته ، ثم قال - « انكحي أسامة » فتكحته) .

[٣٧١٩] ٥٤ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا ، قَالَ نَعْنِي قَوْلَهَا : لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ . [بحري ٥٣٢٣ ، ٥٣٢٤] .

[٣٧٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ شُعْبَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عُمَرَةُ بْنُ الرَّبِيعِ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ؟ حَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْيَتَى فَخَرَجَتْ ، فَقَالَتْ : بِسَمَاءَ صَنَعْتُ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ : أَمْ إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ . [بحري ٥٣٢٥ ، ٥٣٢٦] .

الثالثة عشرة : جواز كساح غير الكف . إذ وصيت به الزوجة ولومي ؛ لأن فاطمة فرسية وأسامة مولود .

لاربعة عشرة : لحرص على مصاحبة أهل نقوى ولقصل ، وإن دلت أسابهم .
الخامسة عشرة : جواز إنكار سفتي عسى مُتَّبِعَ آخر خالف لصق ، أو عثم ف هو خاص ؛ لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها : أَنْ لَا سَكْنَى لِلْمَبْنُوتَةِ ، وبما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعل من خوف اقتحامه عبيد ، أو لبلدتها ، أو نحو ذلك .

السادسة عشرة : استحبابه ضيق الزئير وكرامه بطيب الطعام وشراب ، سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة ، والله أعلم .



٧ - [باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها

في النهار لحاجتها]

[٣٧٢١] ٥٥ - (١٤٨٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح) .
وَحَدَّثَنِي قَارُؤُنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ :
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طَلَّقْتُ خَالَتِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا ،
فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : ابْلِي ، فَبَجْدِي نَحْلَكَ ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ
تَصُدَّقَ أَوْ تُعْطَى مَعْرُوفًا . [صحيح] ٢١٤٤٤٤ .

باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها

في النهار لحاجتها

فيه حديث جابر قال : (طَلَّقْتُ خَالَتِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا ، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : ابْلِي ، فَبَجْدِي نَحْلَكَ . فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصُدَّقَ أَوْ تُعْطَى مَعْرُوفًا) .
هذا الحديث دليل لخروج المعتدة من الحيض والحائض، ومبيحة ماله ونكحي ولغيره وأحمد
وأحمرين جواز خروجها في النهار لحاجة، وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة،
ووفقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة، وقال في البائن: لا يخرج ولا يلبس ولا نهراً،
وفيه استحباب لصديقة من الثمر عند جدته، ولغيره، واستحباب التعريض لصاحب الثمر بفعل
ذلك، وتذكير المعروفين، والله أعلم.



٨ - [باب انقضاء عدّة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل]

[٣٧٢٢] ٥٦ - (١٤٨٤) وخَدَّتْنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةٌ بِنُ يَحْيَى - وَتَقَدَّرَتَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ حَرَمَلَةٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا

باب انقضاء عدّة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل

فِيهِ حَدِيثٌ سُبَيْعَةَ، بِقِسْمِ لِسِينِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ لِمَوْحِلَةٍ، أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَنَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ، وَبُتِيَ حُلَّتْ بِالْأَزْوَاجِ^(١)، فَاخْتَلَفَ هَذَا جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، فَقَالُوا: عِدَّةُ سَتَوْفَى عَنْهَا بِوَضْعِ لِحْمَلٍ، حَتَّى تَمُوتَ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بِلَحْظَةٍ قَبْلَ عُسْبِهِ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَحُلَّتْ فِي الْحَالِ لِلْأَزْوَاجِ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَاشْهَدَنِي وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحْمَدَ وَالْعُلَمَاءُ عَامَّةً^(٢)، إِلَّا رَوَاةٌ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُحْنُونِ الْمَالِكِيِّ، أَنَّ عِدَّتَهَا بِأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، أَوْ وَضَعُ الْحَمْلِ، وَإِلَّا مَا رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ وَاحْمَدَ وَابْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَحَمَادٍ، أَنَّهُ لَا يَصُحُّ زَوَاجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ نَفْسِهَا.

وَحِجَّةُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْجِعْنَ إِلَى الْأَنْهَارِ وَعَشْرًا﴾ (النمر: ١٢٣)، وَحِينَئِذٍ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَحْزَنُونَ﴾ (النمر: ١٢٤)، عَدَمٌ فِي الْمَطْلُوعَةِ وَالْمَتَوَقَّفِ عَنْهَا، وَأَنَّهُ عَلَى عُمُومِهِ. قَالَ لِمُجْمُوعٍ: وَقَدْ تَعَارَضَ عُمُومُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَإِذَا تَعَارَضَ لِعُمُومَانِ وَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى مَرَجِّحِ التَّخْصِيسِ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ وَجَدَ هُنَا حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْمَخْصُصُ لِمَا رَوَاهُ عَنْهَا وَعَشْرًا، وَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى غَيْرِ الْحَامِلِ.

(١) فِي (ص): لِلزَّوَاجِ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): كَذَلِكَ

وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَفْتَاهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ مِنْ شَهَدٍ بَدْرًا - فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ. فَلَمَّا تَنَسَّبَ أَنَّ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّعَتْ لِلْخَطَابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَحَمِّلَةً؟ تَعْلَمُكَ تَرْجِيحُ النِّكَاحِ، إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَيْنُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ يَدَيَّ حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي. (الاحمد: ٢٧١٣٥، وحاضري: ٣٩٩٨ معلقاً بصيغة الحرام).

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنَّ كَانَتْ فِي دُمِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرِبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

وأما للدليل على الشعبي وموافقيه، فهو ما رواه مسنده في الباب أنها قالت: (فأقْتَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي) وهذا نصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع.

فإن احتجوا بقوله: (فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا) أي: ظهرت من.

فالجواب: أنَّ هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، ولما لحجة في قول النبي ﷺ: «الْأَلْهَى حَتَّى حِينَ وَضَعْتَهُ»، ولم يُعَلَّلْ بِالظُّهْرِ مِنَ النَّفَاسِ.

قل العلماء من أصحاب وغيرهم: سواء كان حملها ولداً أو أكثر، كما من الخبقة أو ناقصها، أو غلقة أو مُضَعَّةً، فننقضه، لعدته بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي، سواء كانت صورة خفية تختص بالنساء بمعرفة، أم جلية يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سُبَيْعَةَ من غير سؤال عن صفة حملها.

قوله: (كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ) هكذا هو في النسخ: (فِي بَنِي عَامِرٍ) بالفاء، وهو صحيح، ومعناه: ونسبه في بني عامر، أي: هو منهم.

قوله: (فَلَمَّا تَنَسَّبَ) أي: لم تمكث.

قوله: (أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ) (السنان) بفتح السين، و(بعكك) بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم

[٣٧٢٣] ٥٧ - (١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَبٍ قَالَ : سَمِعْتُ
يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا
عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تَنَفَّسَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْلٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِدَّتُهَا
آخِرُ الْأَجَلِ ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَدْ خَلَّتْ ، فَجَعَلَا يَتَنَارَعَانِ ذَلِكَ ، قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَّ
مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ - فَبَعَثُوا كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يُسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ،
فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ سُبُعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ تُوُفِّتَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْلٍ ، وَإِنَّهَا
ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ . [البجلي : ١٩٠٩ ، ج ١ - (١٧٧٤) ،]

[٣٧٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الْقَدْ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كَلَامَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمِّ كَرِيْمًا. (احمد: ٢٦٦٧٥)

كافيس الأولى مفتوحة، واسم أبي السنانل عمرو، وقيل: جنة^(١١)، مائة السوحدة، وقيل بالتون، حكاهم بن مأكولا، وهو أبو لشابل بن تغثك بن السحجاج بن لحارث بن السباق بن عبد لدار، كذا نسبة ابن الكسبي وابن عبد البر، وقيل في نسبه غير هذا^(١٢).

قوله: (بُيِّنَتْ بَعْدَ وَفَاةِ رُوحِهَا لِيَلِيٍّ) هو تضم النون على المشهور، وفي لغة يفتحها، وهما لغتان في الولادة. وقوله: (بَعْدَ وَفَاةِ لِيَلِيٍّ) قيل: إنها شهر، وقيل: خمس وعشرون ليلة، وقيل: دون ذلك. والله أعلم.



(١) في (ج)، حيوان، وينظر «لاستيعاب» (٣١٨/١)، و«الإكساب في دفع لأرنب» (٣٢٠/٤)، و«الأصوب» (١٤/٢).

(١٩٠٧) - ١٩١١ هـ (٢١)

٩ - [باب وجوب الإحداث في عدة الوفاة،

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام]

[٣٧٢٥] ٥٨ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَلِوَ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ، قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُلَيْمَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ مُدْقَرَةٌ خُلُقٌ أَوْ عَيْزَةٌ - فَدَعَسَتْ بِنْتُ جَارِيَةٍ، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاحٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُسْتَبْرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى سِتٍّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». (مكرر [٣٧٢٦، ٣٧٢٧] أحمد ٢٦٧٦٥، صحيحه ١٠٠٣٢٤).

باب وجوب الإحداث في عدة الوفاة،

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

قال أهل اللغة: الإحداثُ والإحداثُ عشقٌ من العُدَّ، وهو المصْعُ؛ لأنها تُعْتَمَعُ زينةً وطبيباً، يقال: أَخَذْتُ لِمَرْأَةٍ تُحِدُّ إِحْدَادًا، وَحَدَّتْ تُحِدُّ مَضْمُ لِحْدَةٍ، وَتُحِدُّ بِكُسْرِهَا حِدًّا، كَذَا قَالَ لُجْجَمُورُ أَنَّهُ يَقْدَرُ: أَخَذْتُ وَحَدَّتْ، وَقَدْ لَا صَمْعِي: لَا يَقْدَرُ إِلَّا: أَخَذْتُ، وَبَعِيًّا، وَيَقْدَرُ امْرَأَةٌ حِدًّا، وَلَا يَقْدَرُ: حِدَّةٌ وَأَمَّا إِحْدَادٌ فِي لُشْرَعٍ، فَهُوَ تَرْكُ الطَّبِيبِ وَالزَّيْنَةِ، وَهُوَ تَفْصِيلُ مَشْهُورَةٍ فِي كِتَابِ لُغَتِهِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى سِتٍّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

فيه دليلٌ على وجوب الإحداثِ على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمعٌ عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كلِّ معتدة عن وفاة، سواءً أُمسحوا بها وغيره، والصغيرة والكبيرة، والبكر والحرة والأمة، والمسلمة والكافرة، هذا مذهبُ لُشْرَعٍ والجمهور، وقد أورد حبيشة وغيره من الكوفيين وأبو نؤير وبعض المانكية لا يجب على المرأة الكنية، بل الكنية والزوجة الكنية،

[٣٧٢٦] (١٤٨٧) قَالَتْ رَيْسَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى رَيْسَبِ بِنْتِ جَعْفَرِ بْنِ تُوفِيِّ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزِينُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدِّثُ عَلَى مَبِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [احمد ٢٦٧٥٤، والمحرر ١٧٨٧].

لقوله ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزِينُ بِاللهِ»، فحفظه بالمؤمنة، ودين الجاهلية أن المؤمن هو الذي يستمر^(١) خطاب الشارع [عليه السلام]، ويستفاد به ويتقو له، فهذا قيد به وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحداء على الصغيرة ولا على الزوجة الأمة

وأجمعوا على أنه لا إحداء على أم الولد ولا الأمة إذ توفي عنهما سيدهما، ولا على الزوجة الرجعية.

وحتلوا في المطلقة ثلاثاً، فقال عطاء وربيعة ومالك والشافعي والحنابلة^(٢): لا إحداء عليها. وقال الحكم وأبو حنيفة والكوفيون وأبو ثور وأبو عبد الله عليها لإحداء، وهو قول ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يحد لإحداء على المطلقة، ولا على المتوفى عنها، وهذا شاذ غريب^(٣).

ودليل من قال: لا إحداء على لمطلقة ثلاثاً، قوله ﷺ: «(إلا على الميت)»، فخص الإحداء بالميت بعد تحريمه في غيره.

قال القاضي. واستقيت وجوب الإحداء في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب. ولكن تفقوا على حمله على الوجوب، مع قوله ﷺ في الحديث الآخر: حديث أم سلمة وحديث أم عطية - في الكحل والحبيب والبس وغشها منه^(٤). والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): يستمر.

(٢) ما بين معقوفين من نسخة المصنف: (٣١٨٤ / ٥).

(٣) في الإشراف: (٣٧٣ / ٥).

(٤) في (ص) المصنف: (٣٦٨ / ٥).

(٥) المصدر السابق.

وأما قوله **﴿ثَلَاثَةً﴾**: «أربعة أشهر وعشر» فلهذا به: عشرة أيام بلياليها، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي، أنها أربعة أشهر وعشر ليالٍ، وأنها تجزئ في اليوم العاشر، وعندنا وعند الجمهور لا تجزئ حتى تدخل ليلة الحادي عشرة.

وأما أن التقييد عند «أربعة أشهر وعشر» خرج على غالب المعتدات، أنها تعتد بالأشهر، أما إذا كانت حاملاً بعدئذها بالمحمل، ويلزمها الإحلال في جميع العدة حتى تضع، سواء قصرت المدة أم طالت، فإذا وضعت فلا إحلال بعده، وقال بعض العلماء: لا يلزمها الإحلال بعد أربعة أشهر وعشر، وإن لم تضع الحمل، والله أعلم.

قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحلال في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون امتناعاً من ذلك راجعاً عن النكاح، ليكون الزوج ميتاً لا يمنع معتقته من النكاح، ولا يؤرعيه ناكحها، ولا يخاف منه، بخلاف المظن الحي فإنه يستغنى بوجوده عن زوجه آخر، ولهذه العدة وجبت لعدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها، بخلاف لطلاق، فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشر، لأن أربعة فيها يُنفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن، قالوا: ولم يؤكل ذلك إلى أمهات النساء ويجعلن بالأغراء كالتطلاق، لما ذكرناه من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة أوجبنا بالغلب في حكم وجوب العدة والإحلال، والله أعلم.

قوله: (قدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة، خلوق أو غيره) هو يرفع (خلاق)، ويرفع (غيره)، أي: دعت بصفرة، وهي خلوق أو غيره، والخلوق بفتح الخاء، هو طيب مخبوط.

قوله: (ثم شئت بعارضيها) هما جنب الوجه فوق اللذن إلى ما دون الأذن، وإنما فعلت هذا لنفع صورة الإحلال.

وهي هذا الذي فعلته أم حبيبة وزينب مع الحديث المذكور، دلالة لجواز الإحلال على غير الزوج ثلاثة أيام فيها دونها.

[٣٧٢٧] (١٤٨٨) قَالَتْ زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي أَمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا -، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاثُكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ» [مكرر: ٣٧٢٥] [بخاري: ٥٢٣٦].

قولها: (ولقد اشتكت عينها) هو برفع الهمزة، ووقع في بعض الأصول: (عينها) بالالف.
قولها: (أفتكحلها؟ فقال: لا) هو بضم الحاء.

وفي هذا الحديث، وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: (لا تكحلها)، دليل على تحريم الاكتحال على العدة، سواء احتاجت إليه أم لا.

وجاء في الحديث الآخر في «نموط» وغيره في حديث أم سعدة: (الحمل بالليل وامسح به بالنهار)^(١)

وروحه المجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحجج إليه لا يحل لها، وإن احتججت لم يجز بالنهار ويجز بالليل، مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسخته بالنهار، فعليه^(٢) الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرم، وحديث انتهى محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عينها فنحاهها محمول على أنه نهى تزويجه، ونأوله بعضهم على أنه لم يتحقق لخوف على عيها.

وقد اختلف العلماء في اكتحال العدة: فقال سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ومالك في روية عنه: يجوز إذا عذقت على عيها كحل لا طيب فيه، وجوزوه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومنعها جوازها لئلا عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ» وقد كانت إحداثاً في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول معناه: لا تستكثر العدة ومنع الاكتحال فيها، فإنها مدة قليلة، وقد حُققت عنك وصارت أربعة أشهر وعشر، بعد أن كانت سنة، وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة، المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية.

(١) الترمذي: ١٣١٨، وأخرجه أبو داود: ٢٣٠٥، والبيهقي: (٤٤٩/٧).

(٢) في (ن) في حديثه.

[٣٧٢٨] (١٤٨٩) قَالَ حُمَيْدٌ: قُلْتُ لِرَبِّبٍ: وَمَا تَرْمِي بِبَعْرَةٍ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ: رُبْتُ؛ كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَفَّيَ عَنْهَا رُؤُوسَهَا، دَخَلَتْ جَفْشًا، وَلَبَسَتْ شَرُيبَهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَائِيٍّ - جَمْدٍ أَوْ شَذَةٍ أَوْ طَيْرٍ - فَتَقْتَضُ بِهِ، فَتَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. [بخاري ٥٣٣٧].

وَأَمَّا رُمِيهَا بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، فَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ، قَدْرَ بَعْضِ الْعَمَاءِ. مَعْنَاهُ أَنَّهُ رَمَتْ بِالْبَعْرَةِ وَخَرَجَتْ مِنْهَا، كَانَتْفَصَلَهَا مِنْ هَذِهِ الْبَعْرَةِ وَرُمِيهَا بِهِ، وَفَالِ بَعْضُهُمْ: هُوَ إِشْرَافٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي فَعَلْتَهُ وَصَبَّرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْتَادِ سَنَةً، وَلَبَسَهَا شَرِيبَهَا، وَلَرُومَهَا بَيْتًا صَغِيرًا، هَيْئًا سَالِسَةً إِلَى حَقِّ الزَّوْجِ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْمَرْعَاةِ، كَمَا يَتَوَلَّى الرَّمِي بِالْبَعْرَةِ.

قَوْلُهُ: (دَخَلَتْ جَفْشًا)^(١) هُوَ بِكَسْرِ الْجَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ^(٢) وَبِلُشِينِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ: بَيْتًا صَغِيرًا حَقِيرًا قَرِيبَ الشَّمْسِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ تُؤْتَى بِدَائِيٍّ - جَمْدٍ أَوْ شَذَةٍ أَوْ طَيْرٍ - فَتَقْتَضُ بِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي حَمِيعِ نَسَخِ: (فَقْتَضُ) بِالْفَاءِ وَالضَّادِ، قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ: سَأَلْتُ الْحَجَازِيْنَ عَنْ مَعْنَى الْإِنْتِضَاضِ، فَذَكَرُوا أَنَّ الْمَعْتَلَّةَ كَانَتْ لَا تَقْتَضِي وَلَا تَمَسُّ مَاءً وَلَا تَقِيْمُ طَقْرًا، ثُمَّ تَخْرُجُ بَعْدَ الْحَوْلِ بِأَقْبَحِ مَنْظَرٍ، ثُمَّ تَقْتَضُ، أَيْ: تَكْسِرُ مَا فِيهِ مِنَ الْعِلَّةِ بِطَائِرٍ، تَمَسُّحُ بِهِ قُبْلَهَا وَتَنْدِيهِ، فَلَا يَكَادُ يَعِيشُ مَا تَقْتَضُ بِهِ^(٣).

وَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحُ بِهِ جِلْدَهَا^(٤)، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحُ بِبَيْسِهِ عَمِيهِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحُ بِهِ ثُمَّ تَقْتَضُ، أَيْ: تَقْتَضِلُ.

وَالْإِنْتِضَاضُ: الْإِعْتِسَالُ بِالْمَاءِ لَعَلَّيْهِ لِلْإِنْفَاءِ وَإِزَالَةِ لَوَسْجٍ حَتَّى يَهْبِرَ بِيَضَاءِ نَقِيَّةٍ كَالْقَضَةِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: مَعْنَاهُ: تَقْتَضُفُ وَتَقْتَضُفُ مِنَ الدَّرَنِ، تُشَبِّهُهَا لَهَا بِالْقَضَةِ فِي مَقَائِلِهَا وَبِأَصْلِهَا.

(١) فِي (خ): حَيْشًا.

(٢) فِي (خ): الْفَاءُ.

(٣) «قَرِيبُ الْحَبِيبَةِ»: (٢٩٧/٢).

(٤) «الْمَرْحَاةُ» بِهَذَا الْحَدِيثِ: ١٣١٣.

[٣٧٢٩] ٥٩ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوَفِّيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ ، فَذَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا . وَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ ثُلُومٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِلَّ لَوْقًا ثَلَاثَ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أحمد ٢٦٧٩٦] .

[٣٧٣٠] (١٤٨٧ - ١٤٨٨) وَحَدَّثَنَاهُ زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . [النظر ٢٧٢٩] .

[٣٧٣١] ٦٠ - (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوَفِّيَ زَوْجَهَا ، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا ، فَأَتَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُخْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذِ كُنَّتِ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَنَاتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا - أَوْ : فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا فِي بَنَاتِهَا - خَوْلًا ، فَإِذَا مَرَّ كَلَبٌ رَمَتْ بِعَمْرَةٍ لَعَرَجَتْ ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أحمد ٢٦٦٥٢] [ونظر ٣٧٧٧] .

وذكر النهروي أن الأزهري^(١) قال: رواه الشافعي^(٢) (تَقْبِضُ) بالقاف والصاد المهملة والياء الموحدة، مأخوذة من القَبْضِ، وهو القَبْضُ بأطراف الأصابع^(٣).

قوله: (تُوَفِّيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ) أي: قريب.

قوله ﷺ: «فِي شَرِّ بَنَاتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا» هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة، جمع: (جلس) بكسر الحاء، والمراد: في شَرِّ بَنَاتِهَا، كما في الرواية الأخرى، وهو مأخوذة من جَلَسَ البعير وغيره من الدواب، وهو كالمنح يُجَلُّ على ظهره.

(١) في التهذيب اللغة: (٣٢٦/١٩).

(٢) في مسنده: ٦٠ من ٣٠٠ - دار الكتب العلمية.

(٣) «العربيين»: (مقبس) (قبض).

[٣٧٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، بِأَحَدَيْتَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْمُكْحَرِ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنًا، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ. (الطبر: ٣٧٣٠، ٣٧٣١).

[٣٧٣٣] ٦١ - (١٤٨٨ - ١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الدَّقْدَقُ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ، تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُزَوِّجُ عَنْهَا زَوْجَهَا، فَاسْتَكْثَرَتْ عَنْهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُمُ تَزْوِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ». (الطبر: ٣٧٣٤، ٣٧٣٥).

[٣٧٣٤] ٦٢ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الدَّقْدَقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَلِلْفُطِّ لِعَمْرُو -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمُّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ بِصَفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذِهِ غَيِّبَةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُلْمِزُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». (المكرر: ٣٧٣٥ [التخري: ١٧٨١]).

[٣٧٣٥] ٦٣ - (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ زُمَيْجٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ عَنْ كَلْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُلْمِزُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ: تُلْمِزُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا». (احمد: ٣٧٣٥).

قوله: (نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ) هو بكسر العين مع تشديد السين وبسببها مع تخفيف السين، أي: خبر

حواله

[٣٧٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوخَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُسْلِمَ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ ، بِمِثْلِ رِوَايَتِهِ . [ط ٣٧٣٥] .

[٣٧٣٧] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةَ الْجَمْعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعْيَدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ . وَرَدَّ : « فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أَحَد : ٢٦٤٥٢]

[٣٧٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ . [أَحَد : ٢٦٤٥٣] .

[٣٧٣٩] ٦٥ - (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقُدُّوسِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُؤْبِئَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى رُوحِهَا » . [أَحَد : ٢٦٤٥٤]

[٣٧٤٠] ٦٦ - (٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا ابْنُ إِفْرِيسَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُجِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبِسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ ، » .

قوله ﷺ : « وَلَا تَلْبِسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ » (لِقُضْب) بعين مفتوحة ثم صَاد ساكنة مهملة - وهو يروى ليس ، يُعْضَبُ غَرَبًا ثم يُصْنَعُ مَصْبُوعًا ، ثم تُنْسَجُ .

ومعنى الحديث انتهى عن جميع الثياب المصبوعة للزينة ، ولا ثوب القضب

وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ، نُبْلَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ. [مسند: ٢١٦٦] [المعاري: ٢٣٤٢]
[واظر: ٣٧٤١].

[٣٧٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا
عَمْرُو السَّائِقُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كَلَامَهُ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ «عِنْدَ أَذْنَى
ظَهَرَهَا، نُبْلَةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ». [حد: ٢٠٧٩٤ و ٢١٧٣٠٤] [واظر: ٣٧٤٠].

[٣٧٤٢] [٣٧٤١] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ
حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ،
أَوْ بَعْدَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ، وَلَا نَتَّطِيبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، وَقَدْ رُخِّصَ

يسرود، فرُخِّصَ بالمصروع^(١) بالسود عروة بن الزبير ومالك ولبس فعي^(٢). وكرهه لزهري، وكرهه عروة
للعصب، وأجازه لزهري. وأجاز مالك غيبته، وأصبح عند أصحابه تحريمه مطلقاً. وهذا الحديث
خبره لمن أجازوه.

قال ابن المنذر: رُخِّصَ جميع العلماء في لثياب البيض^(٣). ومنع بعض متأخري لمبكية جيد
البيض لدى يُترنن به، وكذلك جيد الأسود، قال أصحابه: ويجوز أن ما ضيق ولا يُقْبَضُ منه «لريته»
ويجوز لها نيس الحرير في لأصح، ويجوز خلط الذهب والفضة وكذلك المولود، وفي المولود وجه أنه
يجوز.

قوله: «وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ، نُبْلَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ» (لنبلة) بضم النون، القطعة^(٤)
والشيء اليسر. وأما (القُسْطُ) فبضم القاف، ويقال فيه: كُتِسَتْ، بكاف مضمومة بدل القاف وبدء بدل

(١) في (ح) من المصنوع.

(٢) الإشراف، (٣٧٠/٥)

(٣) المصنوع السابق، (٣٧٢/٥)

(٤) في (ح) لا القطعة.

لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي ثِيَابٍ مِنْ قُسْطٍ وَأُظْفَرٍ .

[ببخريه ٢١٣] [واظفره ٢٧٤] .

الظاء، وهو و الأظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب، رُحِّصَ فيه لمغتسدة من الحيض لإزالة الرُّوحِ الكريهة، تَتَّبِعُ به أثر الدم لا للتطيب، والله أعلم.



۱۹۔ [کتاب اللعان]

MAJIDU KHASHILAN & KHABARUM

[٣٧٤٣] ١ - (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى هَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُيُومِرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَتْهُ فَتَشْتَلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلَّ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كُتِرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُيُومِرُ، فَقَالَ يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُيُومِرَ: لَمْ

يَقْدِرْ بَعْضُهُمْ: بِسَبَبِ عُيُومِرِ الْعَجَلَانِيِّ، وَاسْتَدْرَكَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ أَرْوَاحِ عُيُومِرَ: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَهِيَ صَاحِبَتُكَ»، وَقَدْ جُمُهِورُ الْعَدَمَاءِ. سَبَبُ نَزُولِهَا قِصَّةُ هَالِكِ بْنِ أُمِيَّةٍ، وَاسْتَدْرَكَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ هَالِكٍ، قَالَ: وَكَانَ أَوَّلُ رَجُلٍ لَاحِظٍ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ «الْمَحَاوِي»: قَالَ الْأَكْثَرُونَ: قِصَّةُ هَالِكِ بْنِ أُمِيَّةٍ أَسْبَقُ مِنْ قِصَّةِ الْعَجَلَانِيِّ، قَالَ: وَالنَّقْلُ فِيهِمَا مُشْتَبِهٌ وَمُخْتَلَفٌ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَاحِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ «الشَّامِلُ»: قِصَّةُ هَالِكٍ تُبَيِّنُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ «وَلَا». قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لِعُيُومِرَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، فَمَعْنَاهُ: مَا نَزَلَ فِي قِصَّةِ هَالِكٍ؛ لِأَنَّ^(٢) ذَلِكَ حَكْمٌ عَالِمٌ لِيُجِيعَ النَّاسَ.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلِلْعُلَمَاءِ سَأَلَا فِي وَقْتَيْنِ مُتَقَرَّبَتَيْنِ فَنَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمَا، وَمُبْقٍ هَالِكٌ بِالْعَدَمِ، فَيَصِفُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ذَا وَفِي ذَاكَ، وَأَنَّ هَالِكًا أَوَّلَ مَنْ لَاحِظٌ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ قَالُوا: وَكَانَتْ قِصَّةُ الْعَدَمِ فِي شُعْبَانَ. سَنَةَ تَبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. وَمِمَّنْ نَقَلَهُ الْقَاضِي^(٣) عَنْ ابْنِ جُرَيْرٍ لَطِيرِي.

قَوْلُهُ: (فَكْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا) الْمُرَادُ كَرَاهَةُ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ إِبْهَاءَ لَا مَعْنَا مَا كَانَ فِيهِ خَفَقٌ يَبْثُرُ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً، أَوْ إِسْأَعَةً فَحِشَةً، أَوْ شَنَاعَةً عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ.

(١) «المعجم الكبير»: (٥/١١).

(٢) فِي (ج) أَنْ

(٣) فِي «إكمال المعلم»: (٥/٦٩٦).

تَأْتِي بِحَبِيرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي مَسَّأَلَهُ عَنْهَا، قَالَ عُيَيْرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُيَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَنْتَهُ فَنَقَلْتُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ، فَأَذْهَبْ فَأَتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَمَلَأْنَا.....

قال العلماء: أما إذا كانت المسائل مما يحتج إليه في أمور الدين وقد وقع، فلا كراهة فيها، وليس هذا لمراد في الحديث، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة، فيجيبهم ولا يكرهها، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصص لم تقع بعد ولم يحتج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسليط لليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين وفي الإسلام، ولأن من المسائل ما يقتضي جوابه تضييقاً، وفي الحديث لآخر: «اعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم، فخرم من أجل مسأله»^(١).

قوله: «يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقنك»^(٢) فنقلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبك، فاذهب فأتي بها»، قال سهل: فملأنا.

هذا الكلام فيه حذف، ومعناه: أنه سأل وقدف امرأته، وأنكرت الزنى، وأصر كل واحد منهما على قوله، ثم تملأنا.

قوله: «أيقنك» فنقلونه) معناه: أنه قد وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه زنى بها، فكون عقده فقتلوه، وإن تركه صبر على عظيم، فكيف طريقه؟

وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجدته قد زنى بامرأته.

فقال جمهورهم: لا يقبل قوله. بل يزعمه لقصاص، إلا أن تقوم بذلك بينة، أو يعترف به ورثة القتل، وليئة أربعة من العدول من الرجال^(٣) يشهدون على نفس لزنى، ويكون القتل محصناً، وأما

(١) أخرجه البخاري، ٧٢٨٩، ومسلم، ٦١١٧، وأحمد: ١٥٤٥ من حديث سعد بن أبي ولص ﷺ.

(٢) في (بخ): «يقنك»، «وإذا هممت» مستقيم.

(٣) في (بخ) و(ص): «أكثر».

(٤) في (ص) و(هـ): «من عدول» «رجل» «من» من العدول «من الرجال».

- وَأَنَا مَعَ النَّاسِ - جند رسول الله ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُثَيْمِرُ: كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَابِغِينَ. (أحمد ٢٢٨٥١، ومبارك ٥٢٥٩).

[٣٧٤٤] ٢- (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي خُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ عُثَيْمِرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ أَتَى عَدِيَّ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقَهُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ سَنَةٍ فِي الْمُتَلَابِغِينَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا. (الطبر ٣٧٤٢).

[٣٧٤٥] ٣- (٠٠٠) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَابِغِينَ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا، عَنْ حَلِيثِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ

فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَتَلَ زَانِيًا مُحْصَنًا الْقَضَاءُ مَا لَمْ يَأْمُرِ السُّلْطَانُ بِقَتْلِهِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَجَاءَ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ تَصْدِيقُهُ فِي أَنَّهُ زَانِي بِأَمْرَانِهِ وَقَتْلُهُ لِلذَّكَاءِ^(١).

قوله: (قال سهل: ففلاغت - وأنا مع الناس - عند رسول الله ﷺ).

فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي، ويجمع من الناس، وهو أحد أنواع تعليق اللعان، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع، فأما الزمان فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد، والجمع طائفة من الناس، أقلهم أربعة.

وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا، لأصح الاستحباب.

قوله: (فلما فرغا قال عُثَيْمِرُ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، لَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلابغين.

(١) في (ص) و(هـ): بذلك.

مَرَاتِهِ رَجُلًا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقَصْتِهِ، وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَاَعًا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ مَبَلِّغَاتٍ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَتَيْنِ». (بخاري ٥٣٠٩، المغر ١٣٧٤٣).

وفي رواية الأخرى. (مطلقها^(١)) ثلثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، ففارقها عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَتَيْنِ»^(٢).

وفي الرواية الأخرى: (أنه لا قرن ثم لا عنت ثم قرئ بينهما).

وفي رواية أن النبي ﷺ قال: «لا سبيل لك عنهما».

اختلف العلماء في الفُرقة باللعان، فقال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفُرقة بين الزوجين بنفس التلّاعن، ويحرم عليه نكاحها على التأييد، لهذه الأحاديث، لكن قال لشافعي وبعض المالكية: تحضن الفُرقة لعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعان.

وقد^(٣) أبو حنيفة. لا تحضن الفُرقة إلا بقضاء لقاضي بها بعد التلّاعن، لقوله: (ثم قرئ بينهما).

وقال الجمهور: لا تقتصر إلى قضاء القاضي، لقوله ﷺ: «لا سبيل لك عنهما». ولرواية لأخرى:

(ففارقها). وقال النبي ﷺ: لا أئزّل لعان في الفُرقة، ولا يحضن به فراق أصلاً.

واختلف الفقهاء بتأييد التحريم فيما إذا أُتدب بعد ذلك نفسه؟ فقال أبو حنيفة: تجزئ له لزوال المعنى المحرم؛ وقال مالك والشافعي وغيرهم: لا تجزئ له أبداً، لمعوم قوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها».

وأما قوله: (كذب عيناها يا رسول الله إن أمسكتها) فهو كلام تام مستقيم، ثم بدأ فقال: (هي طالق ثلاثاً) بمصداقاً لقوله في أنه لا يمسه، وإنما طلقها؛ لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه، فأراد تحريمها بالطلاق، فقال: (هي طالق ثلاثاً)، فقال له النبي ﷺ: «لا سبيل لك عنهما»، أي: لا ملك لك عليها، فلا يقع طلاقك.

(١) (ج)؛ لعنة.

(٢) (ج)؛ قال.

(٣) (ج)؛ (وهي)؛ (اللعنة)؛ وهو مصححها؛ (والنبي)؛ هو عثمان بن عيسى، أبو عمرو المصري، ثقة فيه، كان يبيع

بكرت. وهي أمية عتيقة. بدعيته قيل له: النبي، توفي (١٤٣ هـ) «توفي به التهذيب» (٧٩/٣).

[٣٧٤٦] ٤ - (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ : - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعَيْنِ فِي مَرَّةٍ مُصْعَبٍ ، أَيْتَرُقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا ذَرَيْتُ مَا

وهذا دليلٌ على أَنَّ الفُرقة تحصل بنفس النعان ، واستدل به أصحابنا على أَنَّ جميع المطلقات ثلاث بفظ واحد ليس حراماً ، وموضع دلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث . وقد يُعْتَرَضُ على هذا فيقال : إنما لم ينكر عليه ؛ لأنه لم يُصادف الإطلاق محلاً مملوكاً له ولا نفوذاً . ويجبُ عن هذا الاعتراض ما أنه لو كن ثلاث محرمةً لأنكر عليه ، وقيل له : كيف تُرسل لفظ لطلقات ثلاث مع أنه حرام ، والله أعلم .

وقد ابن نافع^(١) من أصحاب مالك : ثَمَّا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ النِّعَانِ ، لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ انْطِلَاقِ بَعْدِ النِّعَانِ ، مَعَ أَنَّهُ حَصَصَ الْفُرْقَةَ بِنَفْسِ النِّعَانِ ، وَهَذَا دَسْدٌ ، وَكَيْفَ يُسْتَحَبُّ لِلْإِسَاءِ أَنْ يُطْلَقَ مِنْ حَسَرَةٍ أَعْجَبَةٍ .

وقد محمد بن أبي صفرة المصنف : لا تحصل الفُرقة بنفس النعان ، واحتجَّ بإطلاق عويمر ، ويقول : (إِنَّ أَمْسَكُهَا) وَتَأْوِيلُهُ الْجُمْهُورُ كَمَا سَقَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وأما قوله : (قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَكَانَتْ سَبْعَ مُتَلَاعَيْنِ) فَقَدْ تَأْوَلَهُ ابْنُ نَافِعٍ الْمَسَاكِي عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ اسْتِحْبَابُ إِظْهَارِ^(٢) انْطِلَاقِ بَعْدَ النِّعَانِ . كَمَا سَقَى . وَقَالَ الْجُمْهُورُ : مَعْنَاهُ حَصُولُ الْفُرْقَةِ بِنَفْسِ النِّعَانِ

وَأَمَّا غَوْلُهُ^(٣) ، إِذَا كُنَّ اسْتَفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَيْنِ مَعْنَاهُ عِدَّةُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ بَيَانُ أَنَّ الْفُرْقَةَ تَحْصُلُ بِنَفْسِ النِّعَانِ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَيْنِ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : تَحْرِمُ^(٤) عَلَى تَأْيِيدِ ، كَمَا قَالَهُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ . قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ : وَتَقَرَّرَ عِدَّةً لِمَصَارٍ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ قَوْلِكَ لَزُوجَتِكَ لَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ ، (لَا) أَيْ عَيْدٌ فَقَالَ : تَصِيرُ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ لَعْنٍ^(٥)

(١) هو : أبو محمد ، عبد الله بن نافع بن صالح ، مولى بني محروم ، توفي سنة ١٨٦ هـ

(٢) قوله : (إِظْهَارُهُ) سَقَدَ مِنْ (ح) (وَهَذَا)

(٣) (ح) (وَهَذَا) : تَحْرِيمٌ

(٤) (ح) (وَهَذَا) : (٨٣ / ٥)

أقول، فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَكَّةَ، فَقُلْتُ لِلْعُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، قَالَ: ابْنُ جَبْرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: اذْهَبْ، فَوَاللَّهِ مَا جَاءَ بِكَ هَلِيبٌ لِسَاعَةٍ إِلَّا حَاجَةٌ، فَسَخَلْتُ، فَوَيْدَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ، مَتَوَسِّدٌ وَسَادَةٌ حَشْوُهُمْ لِيَفَّ، قُلْتُ: أَبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَلَاعِنِ، أَيْفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! نَعَمْ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ قُلَانَ،

قوله: (فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَوَزَتِ السَّيَّةَ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا).

فيه حرر ليمان الحامس، وأنه إذا لاعتها وبقي عنه نسب أحدهم انقضى عنه، وأنه يثبت نسبه من لأم، ويرثها وتُورث منه ما قرض الله للأم، وهو لثنت إن لم يكن لحيث ولد، ولا وَلَدَ ابْنٍ، ولا ثناء من إخوة أو الأخوات، وإن كان شيء من ذلك فلها السدس، وقد أجمع لعصماء على جرد لأم توارث بينه وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه، وهم يحرثه وأخواته من أمه وجداته من أمه، ثم إذا دُفِعَ إلى أمه فَرَضُهَا، أو إلى أصحاب الفروض، وبقي شيء، فهو لموالي أمه، إن كان عليها ولادة ولم يكن عليه هو ولادة^(١) بمباشرة إعتقه، فإن لم يكن لها مولي^(٢) فهو لبيت لأمه، هذا تفصيل منذهب الشافعي، وبه قال الزهري ومالك وأبو قور.

وقال لحكم وحساد: تَرِثُهُ وَرِثَةُ أُمِّهِ: وَقَالَ آخَرُونَ: غَضَبُهُ^(٣) عَصْبَةُ أُمِّهِ، رَوَى هَذَا عَنْ عَمِي وَبْنِ مَسْعُودٍ، وَعَطَاءٍ وَاحْمَدِ بْنِ حَنْسٍ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ تَرِثُ لَأُمِّ أَخَذَتْ جَمِيعَ مَالِهَا بِالْعَصُوبَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَرِثَتْ أَخَذَتْ لَجَمِيعٍ لَكِنْ لثَلَاثَ فُرُصٍ، وَبَقِيَ بَارِقَةٌ عَلَى قَعْدَةِ مَذْهَبِهِ فِي ثَلَاثِ الرَّدِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَتَلَاعَنَا فِي الْمَسْجِدِ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ كَوْنِ اللَّعْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ^(٤).

قوله: (فَقُلْتُ لِلْعُلَامِ اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، فَقَالَ: ابْنُ جَبْرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ) أَمَّا قَوْلُهُ (إِنَّهُ قَائِلٌ) فَهُوَ مِنَ الْقَبُولَةِ، وَهِيَ لَوْمْ نَصَفَ لِنَهَارٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ابْنُ جَبْرِ) فَهُوَ يَرْفَعُ (بْن) وَهُوَ اسْتَفْهَامٌ، أَيُّ: أَأَنْتَ ابْنُ جَبْرِ؟

قوله: (فَوَجَدْتُهُ مُفْتَرِشًا^(٥) بِرَدْعَةٍ) هِيَ بَفَتْحٍ لِبَاءٍ، وَهِيَ زَهْدَةٌ ابْنِ عَمْرِو تَوَضَّعَ.

(١) فِي (بْنِ)، وَلَا يَدْرُ وَلَا.

(٢) فِي (بْنِ) مَالٍ.

(٣) قَوْلُهُ: عَصْبَةُ: سَقَطَ مِنْ (بْنِ).

(٤) سَبَقَ فِي ٢٣٠ مِنْ مَالِ ابْنِ جَبْرِ.

(٥) فِي (بْنِ) قَوْلُهُ: هُوَ مُفْتَرِشٌ.

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمْتَ تَكَلَّمْتَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلٍ ذَلِكَ، قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ لِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [سور. ٢٤: ١-٦]، فَتَلَاَهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَلِي سَأَلْتُكَ بِالْحَقِّ، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاها فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَلِي سَأَلْتُكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَادِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّحْلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. [احمد ١: ١١٩٣].

[٣٧٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا

قوله: (ووعظه وذكَّره). وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) وفعل بالمرأة مثل ذلك، فيه أن الإمام يَعْظُ الْمُنْتَاعَتَيْنِ ويخوفهما من وتالي البمين الكاذبة، وأن الصبر على عذاب الدنيا - وهو لحد الدنيا - أهون من عذاب الآخرة.

قوله: (فبدأ بالرحل فشهد أربع شهادات...) إلى آخره: فيه أن الانتداء في اللعان يكون بالزوج لأن الله تعالى بدأ به؛ ولأنه ^(١) يُسْفِطُ عَنْ نَفْسِهِ حَدَّ قَذْفِهَا، وَيَنْفِي النَّسَبَ إِنْ كَانَ، وَنَقَلَ الْقَاضِي ^(٢) وغيره إجماع المسلمين على الانتداء بالزوج، ثم قال الشافعي وصائفة: لو لانت المرأة قبله لم يصح لعانها، وصححه أبو حنيفة وطائفة.

قوله: (فشهد أربع شهادت بالله إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) هذه ألفاظ اللعان، وهي مجمع عليها.

قوله ﷺ للمنتاعتين: «احسبكما على الله، احذكما كاذباً» قال القاضي: طاهره أنه قال هذا الكلام بعد فرغهم من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم لكاذب التوبة، قال: وقال الداودي: إنما قاله قبل اللعان تحليلاً لهما منه، قال: والاولى أظهر وأولى سياق الكلام ^(٣).

(١) في (خ): ولا.

(٢) في إكمال المعجم: (٨٤/٥ - ٨٥).

(٣) في إكمال المعجم: (٨٩/٥).

عَبْدُ الْمَدِينِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعَيْنِ زَمَرَ مُضْعَبِ بْنِ لُزَيْمٍ، قُلْتُ مَا أَقُولُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعَيْنِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. (ص: ٣٧٤٦).

[٣٧٤٨] ٥- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ بَحْثِيٍّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِبَحْثِيٍّ - قَالَ بَحْثِيٌّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعَيْنِ: «حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي؟ قَالَ: «لَا مَا لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَادَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فُرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا لَذَاكَ أَيْعَدُ لَكَ مِنْهَا». (أحمد: ٤٥٨٧، والبخاري: ٤٥٧٤).

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

[٣٧٤٩] ٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجَلَانِ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» (أحمد: ٤٥٧٧، ووظف: ٣٧٤٨).

قال: وفيه ردٌّ على من قال من لائحة أنَّ لفظة (أحد) لا تستعمل إلا في نفسي، وعلى من قال منهم لا تستعمل إلا في الوصف، ولا تقع موقع (واحد)، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفسي ولا وصف، ووقعت موقع (واحد)، وقد أجازه المبرد، ويزيده قوله تعالى: «مَنْهَةً أَحَدِهِ»^(١) [الشعر: ١]. وفي هذا الحديث أنَّ الخصمين المتكاذبين لا يُعاقب أحد^(٢) منهما، وإنَّ عدلنا كذب أحدهما على الإيهام^(٣).

قوله: (يا رسول الله، مالي؟ قال: «لا مال لك، إن كنت صادقاً عليها فهو بما استحللت من فُرْجِها، وإن كنت كذبت عليها، فذاكَ أَيْعَدُ لَكَ مِنْهَا»).

(١) قال يحفظ رحمه الله: قرأ لي قوله لائحة إما هو (أحد) التي لعموم نحو ما في الدار من أخيه، وما حادي من أحد، وإما (أحد) بمعنى (واحد) فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«مَنْهَةً أَحَدِهِ».

أحد: الجمع البصري: (٤٥٨/٩).

(٢) في (ص) و(هـ): واحد.

(٣) في (ج): لإيهام.

[٣٧٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ سَمِيعٍ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ حُمَرَ عَنِ اللَّعْنِ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. (إسناده: ٣٩٨٠ - مطروك: ٣٧٢٨).

[٣٧٥١] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسْدَانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمُسَمَعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَدُّ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرِّقِ الْمُضْطَبُّ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِيْنِ. قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْخَوِيْنِ بَيْنِ الْعَجَلَابِ. (إسناده: ٣٧٤٨).

[٣٧٥٢] ٨- (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَثُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثْتَ نَافِعًا، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاغِنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ ابْنُ وَلَدٍ بِأُمِّهِ؟ قَالَ: لَعَنَهُ. (إسناده: ٤٥٢٧، والبخاري: ٥٢٩٥).

[٣٧٥٣] ٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ حُمَرَ قَالَ: لَاغِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. (إسناده: ٤٦٠٤، والبخاري: ٥٣١٣).

[٣٧٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (إسناده: ٥٦٠٢، والبخاري: ٥٣١٤).

[٣٧٥٥] ١٠- (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَرَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّا نَيْنَةُ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَحَدَّ مَعَ امْرَأَتِهِ رَحَلًا فَتَكَلَّمْتَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلْتُمْ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهِ لَا سَأَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَحَدَّ مَعَ امْرَأَتِهِ رَحَلًا فَتَكَلَّمْتَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلْتَ

في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول، وعلى ثبوت مهر الملائعة لمَدْخُولِ بها، والمساكنات

مجتمع عليهما. وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنى لم يفسط مهرها.

فَقَاتِلُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ افْتَحْ» وَجَعَلَ يَدْعُو، فَتَرْتَبَتْ آيَةُ اللَّعْنِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لِرَبِّهِمْ كُفْرًا وَيَكْفُرُونَ بِهِمْ فَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ كُفْرُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ هَذِهِ الْآيَاتُ الْمَرْكُوبَةُ [٢٩٦]، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَهُ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعَدَا، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِلَهُ لَحْنِ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَمِيسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، فَذَعَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ» فَأَبَتْ فَلَعَنْتْ، فَلَمَّا أَذْبَرَا، قَالَ: «لَعَلَّهَا أَنْ تُجِيبَهُ بِوَأَسْوَدَ جَعْدًا» فَجَاءَتْ بِهَ أَسْوَدَ جَعْدًا. (أحمد: ٤٠٠١).

[٣٧٥٦] (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْنَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ نَحْوُهُ. ١ هـ [٣٧٥٥].

[٣٧٥٧] ٦٦- (١٤٩٦) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَآلَ أَرَى أَنَّ عَيْنَهُ مِنْهُ عِلْمًا، فَقَالَ: إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَا عَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا»، فَإِنْ جَاءَتْ بِهَ أَهْبَضَ سَيْطَانُ قُضِيَةِ الْعَبَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهَ أَكْمَلَتْ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ. قَالَ: فَاتَّبَعْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهَ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ. (أحمد: ١٧٤٥٠).

قوله ﷺ: «اللهم افتح» معناه: يبين لك الحكم في هذا.

قوله: (إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء) هي سجين مفتوحة ثم جاء ساكنة مهمتين ودامد، و(شريك) هذا صحابي بلوي، حليف لأندلس، قال القاضي: وقول من قال: إنه يهودي باطل^(١).

قوله: (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) سبق بيانه أول هذا الباب^(٢).

قوله ﷺ: «لعلها أن نجية به أسود جعدًا»، وفي الرواية الأخرى: «فإن جاءت به سيطا قضية العيين فهو لهلال، وإن جاءت به أكمل جعدًا حمش الساقين فهو لشريك».

(١) (المعجم الكبير: ٨٩/٥).

(٢) ص ٢٢٨ من هذا الجزء.

[٣٧٥٨] ١٢ - (١٤٩٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّانِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ لَوْحٍ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الثَّلَاثُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَحَدَّ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتَلَيْتَ بِهِدَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْغَرًّا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَعُ الشَّعْرِ، وَكَانَ أَلْبِي أَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذَلًا، أَدَمَ، كَبِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ»، فَوَضَعَتْ شَيْهًا بِالرَّجْلِ الَّتِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ هَلْوَةً؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، يَلُكُ امْرَأَةً كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ الشُّوْءَ.

[أحمد: ٣٩١٩، يعمود: وسنن: ١٠، ١١].

أم (الجمد) بفتح الجيم وإسكان العين، قال الهروي: الجمدة في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً، فإذا كان مدحاً فله معنيان: أحدهما: أن يكون مغموراً بالحق شديد الأسر. والثاني: أن يكون شعره غير سبط؛ لأن السبوط أكثرها في شعور المعجم.

وأما الجمدة المدمومة فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد. والآخر: البحيل، يقال: جمدة الأصابع، وجمدة اليدين، أي: يخبث^(١).

وأما (السبط) فبكسر الباء وإسكانها، وهو الشعر المسترسل. وأما «خفن الساقين» فيجاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة، أي: رقيقتهما، والحموشة: اللقطة.

وأما «أقضيء لعين» فمهموز ممدود، على وزن: فاعِل، وهو بالضاد المعجمة، ومعناه: فاستدغم بكثرة دمع أو حمرة، أو غير ذلك.

قوله: (وكان خذلاً) هو بفتح الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة، وهو الممثلة السابق.

قوله ﷺ: «لو رجعت أحداً بغير بينة رجعت هذه»، وفسرها ابن عباس بأنها امرأة كانت تظهر في الإسلام الشؤء. وفي رواية: «أنها امرأة أعلت^(٢)».

[٣٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَرَدَّ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ النِّعَمِ، قَالَ: جَعَدًا قَطَطًا. (بخاري ١٥٣١٦، رطب ٣٧٥٨).

[٣٧٦٠] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّرْدِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ: أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ أَغْلَنْتُ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ - (بخاري ٦٨٥٥، رطب ١٣٧٥٨).

[٣٧٦١] ١٤ - (١٤٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّوْرَوَزْدِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُنْتُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» قَالَ سَعْدٌ: بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ». (رطب ٣٧٦٢).

[٣٧٦٢] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَوْ مِهْلَةً حَتَّى آتِيَنِي بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». (احمد ١٠٠٠٧).

[٣٧٦٣] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ

معنى الحديث: أَنَّهُ شَهْرٌ وَشَاعَ عِهَا «فاحشة»، وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ وَلَا اعْتِرَافٌ، فَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ لَعْنٌ بِمَجْرَدِ الشُّبَّاحِ وَالْقَرَنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ اعْتِرَافٍ.

قوله: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُنْتُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» قَالَ سَعْدٌ: بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ»).

وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَسْأَلْهُ حَتَّى تَنِي بِأَرْبَعَةِ شَهْدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: كَلَّا، وَلِذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي» (١). [نظر ٣٧٦٢].

[٣٧٦٤] ١٧ - (١٤٩٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ السَّجَّادِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ كَتَبَ الْمُغِيرَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْطَجِعٍ عَنْهُ، فَتَلَعَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ قَوْلَهُ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ.

وفي الرواية الأخرى: (كَلَّا، والذي بعثك بالحق، إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ).

قال المازري^(١) وغيره: قوله ليس هو ردُّ لقول رسول الله ﷺ، ولا مخالفة من سعد بن صباد لأمره ﷺ، وإنما معناه الإخبار عن حالة لسانه عنه ورويته الرحمن عند أمرائه واستيلاء الغضب عليه، فإنه حينئذٍ يُعْجَلُ بالسيف، وإن كان غاضباً.

وأما (السيد) فقال ابن الأثيري وغيره: هو الذي يهوى قومه في نصرته^(٢)، قدسوا: والسيد أيضاً: لحبيب، وهو أيضاً: حسن^(٣)، المخلوق، وهو أيضاً: رئيس. ومعنى الحديث: تعجبون من قول سيدكم. قوله: (لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْطَجِعٍ عَنْهُ)^(٤) هو بكسر الفاء أي: غير ضارب بصفحة السيف^(٥)، وهو جانبه، بل أضربه بحدته.

قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي». وفي الرواية الأخرى: «والله أغير مني، من أجل غيرة الله حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ».

قال العلماء: الغيرة بفتح الغين، وأصلها المنع، ورجلٌ غيور على أهله، أي: يمنعهم من لتعلق

(١) في (أبي): أبو وردية، وهو نصيب. وكلام المازري في «المعجم»، ٦١٤/٢.

(٢) كلمة في النسخ، والذي في «الترغيب في معالي الأعمال» للذهبي: ١٩٨/١: «الغيرة».

(٣) في (ع): أحسن، وفي المصدر: حسن.

(٤) في (ج): مضجع.

(٥) قال صاحب «رحمة الله»: يفتح الفاء بكسر هاء أي: غير ضارب بغيره بل بحدته، فحينئذٍ قطع جبهته وصفاً لسيف، وترك

جبهته وصفاً للضارب، أي: أفتح الباري: ١٤٤/١.

وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ. [الحمد: ١٨١٦٨، والبخاري: ٧٤٥٩٦].

[٣٧٦٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدِ بْنِ عُثْمَرَ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، بِذَلِكَ، وَقَالَ: غَيْرُ مُضْغِجٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ. [السر: ٣٧٦٤].

بأجنبي، بغير أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال، واجب **عليه** بأن سعداً غيره، وأنه أغير منه، وأن الله أغير منه **عليه**، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، وهذا تسيير بمعنى غيره الله تعالى، أي: أنه منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش (ككفر العقبة في حق الناس وقدرتهم تغيير حال الإنسان) وانزعاجه، وهذه مستحجن في غيره الله تعالى.

قوله **عليه**: «لا شخص أغير من الله»، أي: لا أحد، وإنما صار «لا شخص» بتعدي، وقيل: معناه: لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله، ولا يتصور ذلك منه، فيسغي أن ينادب الإنسان بجماعته سبحانه وتعالى عباده، فإنه لا يعجلهم بالعقوبة، من حذرهم وأندبهم، وكرر ذلك عليهم وأهلهم، فكذلك ينبغي لعبده ألا يبدى بالقتل وغيره في غير موضعه، فإن الله تعالى لم يعجلهم بالعقوبة، مع أنه لو عجلهم لكان عدلاً منه سبحانه وتعالى.

قوله **عليه**: «ولا شخص أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدح من الله، من أجل ذلك وعد الجنة».

معنى الآية: ليس أحد إلا عليه «أحب إليه» من الله تعالى، فاعذر عن معنى العذر ولا تذار قبل أخليهم بالعقوبة، ولهذا بعث المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَدِّسَ لَنَا اسْمُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

والمدح: كسر لسمه، وهو المدح بفتح ليم، فوذا ثبت الهاء كبرت الهمزة، وهذا حدثت أليحت، ومعنى «من أجل ذلك وعد الجنة» أنه لما وعدهم ورغب فيها كثر سؤال العبد «يا رب»، والثناء عبيد، والله أعلم.

[٣٧٦٦] ١٨ - (١٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَرَهْوَيْزُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»، قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : «فَمَا الْوَأْنُهَا؟»، قَالَ : حُمْرٌ، قَالَ : «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟»، قَالَ : إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ : «فَأَتَى أَنَا هَا ذَلِك؟»، قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ، قَالَ : «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ». (الحمد: ٢٧٦٥)

(انظر: ٢٧٦٨)

قوله : (إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً) فقال النبي ﷺ : «هل لك من إبل؟»، قال : نعم، قال : «فما ألوانها؟»، قال : حُمْرٌ، قال : «هل فيها من أوزُق؟»، قال : إن فيها لورقاً، قال : «فأتى أناها ذلك؟»، قال : عسى أن يكون نزعُهُ عِرْقٌ. قال : «وهذا عسى أن يكون نزعُهُ عِرْقٌ».

أما (الأوزق) فهو الذي فيه سواد ليس بصاف به، ومنه قيل للمرءاد^(١) : أوزق، ولشحامة^(٢) : وزقاء، وجمعه : وزق بضم الواو وإسكان الراء، كأخمر وخمر.

والمرءاد بالعرق هنا الأصل من النسب، تشبيهاً بعرق الثمرة^(٣)، ومنه قولهم : فلان سُعْرُق^(٤) في النسب والحسيده وفي اللؤم، والكرم.

ومعنى «نزعُهُ» أشبهه، أي اجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع التجذب، فكأنه جذبَه^(٥) إليه لشبهه، يقال منه : نزع الولد لأبيه، ورعى أبيه، ونزع أبوه، ونزعَه إليه.

(١) في (خ) : المرءاد، والمثبت موافق لما في «إكمال المعلم» : (٩٥ / ٥)

(٢) في (خ) : «شحامة» موافق لما في «إكمال المعلم»

(٣) في (خ) : «الثمرة» موافق لما في «إكمال المعلم»

(٤) في (خ) : «سُعْرُق» موافق لما في «إكمال المعلم»

(٥) في (خ) : «جذب»

[٣٧٦٧] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُدَلِّجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدْتُ امْرَأَتِي غُلَاماً أَسْوَدَ، وَهُوَ جَيْشِي يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي لَائِقَاءِ مِثْلِهِ.

[ن ح د ٧٧٦٠، ٧٧٦١، ٧٧٦٨].

[٣٧٦٨] ٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَاماً أَسْوَدَ وَلِئِي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا الزَّوَانِهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَتَى هُوَ؟»، قَالَ: لَعَلَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَدْ لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ».

[إسحري ٧٣١٤] [لوحه ٣٧٦٦].

وفي هذا الحديث أن المولود يُلحق بالزوج، وإن خالف لونه لونه، حتى لو كان لأب أبيض والولد أسود أو عكسه، لحقه، ولا يَحِلُّ له فيه بمجرّد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه؛ لاحتمال أنه نَزْعُهُ عِرْقٌ^(١) من أسلافه. وفي هذه الصورة وجه لبعض أصحابنا، وهو ضعيف أو غلط، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مع ظاهر الحديث لمذكور.

وفي هذا الحديث أن التعريض بنفي الولد ليس نفياً، وأن التعريض بالقذف ليس قذفاً، وهو منتهى الشك في موافقته.

وفيه إثبات القياس ولا اعتبار بالأشبه وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنساب ولتحققها بمجرّد الإمكان والاحتمال.

قوله في الرواية الأخرى: (إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً، وإنّي أنكرته) معناه: استغربت بقبحي أن يكون مثي. لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه والله أعلم.

[٣٧٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْبٍ ، عَنْ
 بِنِ يَسْهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : سَلَفَتْ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْحُو حَدِيثِهِمْ .

[مظهر : ٣٧٦٦ و ٣٧٦٨] .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠. [كتاب العتق]

[٣٧٧٠] ١ - (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سَافِعٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوَّامَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَّقْ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَّقَ». [المكرر: ٤٣٢٥] [أحمد: ٣٩٧ و ٥٩٦، و البخاري: ٢٥٩٧].

باب (١) العتق

قال أهل اللغة: لعُتِقَ - لحرية - يقال منه: عَتَقَ يَعْتِقُ عِتْقًا، بكسر العين، وعِتْقًا بفتحها أيهاً، حكاه صاحب «المحكم»^(١) وغيره، وعِتَاقٌ وعِتَاقَةٌ فهو عَتِيقٌ وعِتَاقٌ أيضاً، حكاهما الجوهري^(٢)، وهم عِتْقٌ، وأعتقه فهو مُعْتِقٌ وعَتِيقٌ، وهم عِتْقٌ، وأمة عَتِيقٌ وعِتِيقَةٌ، وهم عَتِيقٌ، وخلف بالعِتْقِ أي: لإعتاق. قال الأزهري: هو مُسْتَقٌّ من قولهم: عَتَقَ لفرسٍ، إذا سقَّ وجداً، وعَتَقَ لفرخٍ: طار واستقن^(٣)، لأنَّ لعيده يتحلَّص بالعتق ويذهب حيث شاء.

قال الأزهري وغيره: وإنَّما قيل لسر أعتق بسمه أنه أعتق رقبةً وفقد رقبةً، فحُضِمَت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أنَّ الوثق يتدون الجميع، لأنَّ حكم السيد عليه ومملكته له كحَبْلِ فِي رِقْبَةِ الْعَبْدِ، وكالْعَلْفِ الْمَنَعِ لَهُ من الخروج، فإذا أعتق فكأنَّه أطلقت رقبته من ذلك، والله أعلم.

قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوَّامَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَّقْ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَّقَ». وهي نسخة: «ما أعتق»، هذا حديث

ابن عمر

(١) في (ص) و(هـ) ونسخته من الصحيح مسلم، كتاب

(٢) (١٧٧/٢)

(٣) في «المصباح»: (عتق)

(٤) التهذيب ١٤٢/١

[٣٧٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ الثَّوْبِيِّ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي دُثَيْبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ صُمَرَ، بِسَمْعِي حَدِيثَ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ. أحمد (٤٥١) مسجود، و٤٦٣٥ و٥٨٢١ و٦٠٣٨ و٦٦٧٩، وبيهقي (٢٥٢٢ و٢٥٢٤ و٢٥٥٣).



١ - [باب ذكر سعادة العبد]

[٣٧٧٢] ٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ». [المكرر: ٤٤٣٣٠] [جمعة: ١١٠٥٩].

[٣٧٧٣] ٣ - (١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَنَحَلَ صُفًى فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسَمِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [المكرر: ٤٤٣٣٧] [احمد: ٢٩٥٠٢] [بوذر: ٣٧٧٤].

[٣٧٧٤] ٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا هَبِيبُ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ فِيمَا عَدَلَ، ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [المكرر: ٢٤٤٩٠] [بوذر: ٣٧٧٣].

[٣٧٧٥] (٥٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: «قَوْمَ عَلَيْهِ فِيمَا عَدَلَ». [المكرر: ٢٥٠١] [بوذر: ٣٧٧٣].

وفي حديث أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ»). وفي رواية له قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَنَحَلَ صُفًى فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسَمِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» وفي رواية: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ فِيمَا عَدَلَ، ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وقد القاضي: في ذكر الاستسعاء هنا خلافاً بين الرواة، قال الدارقطني: روى هذا الحديث

الحديث، فجعله من رأي قتادة^(١)، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري^(٢)، وهو الضرب^(٣).

قال لدارقطني: وسمعت أبا بكر السيمابري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه! ففحص قول قتادة عن أنس^(٤).

قال القاضي: وقال الأصمعي وابن قُصَّار وغيرهم: من أسقط السُّعْدِيَّة من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السُّعْدِيَّة أثبت ممن ذكروها^(٥). قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيده بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكروها، فثبت على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره. هذا آخر كلام للقاضي^(٦)، والله أعلم.

قال السمعاني: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أنَّ العبد يكلف الأكتساب والمطلب حتى تحصل قيمة نصيب^(٧) الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق، هكذا قسره جمهور المالكيين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له من الرِّق، فعلى هذا ثبوت الأحاديث.

وقوله **﴿فَإِنْ مَلَاحِظًا مِمَّنْ لَبِثَ فِي سَيِّئَةٍ فَاعْتِقْهُ﴾** أي: لا يكلف ما ينشق عليه.

(١) في (ص) و(ج). أبي قتادة وهو جليل، وانظر المصدر.

(٢) لم ألق في «مصحح» البخاري أنه شرح الحديث فوثق ذكر الاستسعاء.

وهذه الجملة أخذها النووي من «إكمال المعلم»: (٩٧/٥)، والذي في «الإيضاحات والنتج»: من ١٥٠ بعد أن ذكر حديث أبي هريرة وذكر فيه الاستسعاء من حديث أبي عروبة وحريز بن حارم م، قال البخاري: تبعه حجاج ونسب موسى بن حلف عن قتادة.

ينظر قول البخاري في «مصحح» بعد الحديث. ٢٥٤٧.

قال الحافظ في «الفتح»: (١٥٨/٥) بعد ذكره لمن حكم بأد الاستسعاء من قول قتادة: «وأما من أعزهم ما ح» صحيح، فصح كون الجميع مرفوعاً، وهو سي رحمه ابن دقيق العيد وحاشا، وينظر نسخة لونه في ذلك.

(٣) في «إتمامات والنتج»: ص ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١.

(٤) من الملاحظين بعد الحديث. ٤٢٢٢، وأبو بكر السيمابري هو شيخ الدارقطني في هذا الحديث.

(٥) في (ج): من.

(٦) «المعتمد»: (٢٧٦/١٤).

(٧) في «إكمال المعلم»: (٩٨/٥).

(٨) في (ج): وضبطه.

والشقيص) بكسر الشين، النصيب قليلاً كذا أو كثير، ويقال له الشقيص أيضاً؛ بزيادة الياء، ويقال له أيضاً: لشرك بكسر الشين.

وفي هذا الحديث أن عن أعتق نصيبه من عبد مشتركة، قوم عليه باقيه إذ كان موسراً بقيمة عس^(١)، سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتيق عبداً أو حرة، ولا غير شريك في هذا، ولا للعبد، ولا للمعتق، بل ينفذ هذا الحكم وإن كرهوه كلهم، مرة واحدة لحق الله تعالى في الحرية.

وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعاق، لا ما حكمه لقصي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق، موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب طائفة مخالفة للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع^(٢).

وأما نصيب الشريك فاحتسبوا في حكمه إذ كان المعتق موسراً، على سائر مذاهب:

أحدها: وهو الصحيح في مذهب شافعي، وبه قال بن شبرمة ولا وزاعي واشوري وابن أبي ليبي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل ومصدق وبعض المالكية؛ أنه أعتق بنفس الإعاق، ويؤم^(٣) عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعاق، ويكون ولاؤه جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعاق حكم المهر في غيره من الأحكام، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك ستم نفوقه جئق، وكذاست بقيمة ذب في ذمته، ولو مات أحدث من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة وستمر يعتق جميعه، فلو: ولو أعتق لشريك نصيبه بعد عتاق الأول نصيبه كان يعتقه نفوق؛ لأنه قد صار كله حراً.

ولمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قدم أهل الظاهر، وهو قول الشافعي.

والثالث: مذهب أبي حنيفة، لشريك الخيار، إن شاء استسقى العبد في مصف قيمته، وإن شاء أعتق

(١) في (ع): بقيمة باقيه.

(٢) إكمال لمعه: (١٠٠/٥).

(٣) في (ج): وأخره، وأثبتت موافق لنا في الإكمال، فمعلم.

نصيبه والمولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه للمعتق، ثم يرجع للمعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والمولاء كله للمعتق، قال: والعبد في ملة لكتبة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه.

الرابع: مذهب عثمان بن عفان، لا شيء على المعتق، إلا أن تكون جارية راحة كره له وطه، فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر.

الخامس: مذهب ابن سيرين، أن القيمة في بيت المال.

السادس: مذهب عن إسحاق بن راهويه، أن هذا الحكم للعبد دون الإمام.

وهذا القول شديد مخالف للعلماء كافة، والأقول الثلاثة فيه فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على فاعليها، هذا كله فيما إذا كان المعتق نصيبه موهباً.

فإنما إذا كان موهباً حال الاعتاق، ففيه أربعة مذاهب:

أولها: مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم: يفتد العتق في نصيب المعتق فقط، ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى لعبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر.

المذهب الثاني: مذهب ابن سيرين والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق: يستسقى العبد في حصّة الشريك، واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعديه على معتقه، فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه. وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حرٌّ بالسراية.

المذهب الثالث: مذهب زفر وبعض البصريين، أنه يؤم على المعتق، ويؤدي القيمة إذا أيسر.

الرابع: ذكره القاضي^(١) عن بعض العلماء، أنه إذا كان المعتق معسراً بقتل عتقه في نصيبه أيضاً، يبقى لعبد كله رقيقاً كما كان. وهذا مذهب باطل.

أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه فمعتق كله في الحال غير استسعاء، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعمامة كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال: يستسعى في بقيته لمولاه، وغايقه

أصحابه في ذلك فقالوا يقول الجمهور، وحكى القاضي أنه روي عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقوله ^(١) «أهل الظاهر» وعن الشعبي وعبيد ^(٢) «له بن الحسن العبدي» ^(٣) : أن الرجل أن يثق من عبده ما شاء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: «ولا فقد عتق منه ما عتق ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعله منه، ورواه أيوب عن نافع، فقال: قال نافع: (ولا فقد عتق منه ما عتق) ^(٤)، ففضله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قلده نافع ^(٥)، ولهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ.

قال القاضي: وما قلده مالك وعبيد الله العمري أولى، وقد جوداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل الشأن، كيف وقد شئت أيوب فيه، كما ذكرنا، قال: وقد روى يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: وإلا فقد جاز ما صنع، فأثني به على المعنى، قل: وهذا كله قول من قال بالأستسعاء ^(٦)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «قيمة ذل» بفتح العين، أي: لا زيادة ولا نقص، والله أعلم.



(١) في (ص): وقد.

(٢) في (ج): عبيد، وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في التاج، المعجم: (١٠٢/٥)، وهو عبيد الله بن الحسن بن أبي عمير.

من أبي بحر العبدي، البصري، قاضيه، ثقة فقيه، مات سنة (١٦٨هـ). ينظر «التقريب» ومصادر الترجمة.

(٣) في (ص): (هـ)، العبدي، وهو تصحيف، ينظر تعلق البدوي.

(٤) أخرجه البخاري: ٢٥٢٤، وأخرجه مسلم من الطريق نفسه، لكن لم يذكر لفظ لعنيت بل حوله على حديث مالك عن

نافع وقال: يعني حديث مالك عن نافع.

(٥) أخرجه البخاري: ٢٥٢٤.

(٦) إكمال المعجم: (١٠٢/٥).

٢ - [باب: إنما الولاء لمن أعتق]

[٣٧٧٦] ٥٢ - (١٥٠٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَى أَنْ وَلَاءُهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَتَنَمَّكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

[أحمد ٥٩٢٩، والبيهقي ٢١٦٩].

باب بيان الولاء لمن أعتق

فيه حديث عائشة في قصة بريدة، وأنها كانت مكاتبة، واشترتها عائشة وأعتقتها، وأنها شرّصوا ولائها. وقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب.

أحدها: أنها كانت مكاتبة وباعها اميرالي واشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بينها، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوزه عطاء والنحوي وأحمد ومالك في رواية عنه. وقال ابن مسعود وربيعة وأبو حنيفة والشافعي وبعض المالكية ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه. وقدل بعض العلماء: يجوز بيعه لاعتق لا للاستخدام.

وأجاب من أطل ببيعته عن حديث بريدة بأنها عجزت نفسها وفسخوا كتابته، والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله ﷺ: «اشترتها وأعتقتها، واشترطت لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق». وهذا مشكل من حيث أنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يقيد لبيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم، وكيف إذن لعائشة في هذا؟

ولهذا الإشكال أكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه النقطة في كثير من الروايات.

وقد جماهير العلماء: هذه النقطة صحيحة، واختلفوا في تأويلها: فقال بعضهم: قوله: «اشترطت لهم»، أي: عبيدهم. كما قال تعالى: «وَلَهُمْ أَلْفَتَةٌ» [احزاب ٥٢] أي: ^(١) عليهم. وقال تعالى: «وَأَنْ

(١) أي: ذويهم، و(هم): بمعنى.

أَصْلُهُ أَحْسَنُهُ لِأَمِيرِكُمْ وَرَبِّ أَسَائِمُكُمْ [الإسراء - ١٧]، أي: فعلها، وهذا مقول عن الشافعي ولمزني، وقاله غيرهما أيضاً. وهو ضعيف، لأنه ﷺ أنكر عليهم الاشتراط. ولو كان كما قلناه صاحب هذا التأويل لم يذكره.

وقد يجاب عن هذا بأنه ﷺ إنما أنكر ما أَرَدُوْا اشتراطه في أول الأمر.

وقيل: معنى «شروطي لهم الولاء»: أظهرني لهم حكمهم لولاء. وقيل: لمراد النجس وتوبيخ لهم؛ لأنه ﷺ كان بين لهم حكم لولاء، وأن هذا الشرط لا يجهل، فلما لجئوا^(١) في شرطه ومخالفته لأمره، قال لعائشة هذا، بمعنى: لا تبالي، سواء شرطه أم لا، فوالله شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيأن ذلك لهم، فعلى هذا لا تكون لفظة «الشروطي» هنا للإباحة.

والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب فقهاء، بأن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الإذن وابطأه في هذه القصة لخاصة، وهي قضية عَيْن لا عموم لها، قالوا: والحكمة في إذنه فيه^(٢) ثم بطلان أن يكون أبغ في قطع عديتهم في ذلك، وجرهم عن منه، كما أُذِنَ لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الودع، ثم أمرهم بفسخه، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أبغ في جرهم وقطعهم عما عتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد اُحْتَمِلَ المفسدة ليسيرة لتخصيل منسجعة عظيمة، والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يَرِثُ به، وأما اعتيق فلا يَرِثُ سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين يَرِثُ كعكسه.

وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاية لمن أسلم على يديه، ولا لملتقط للقيود، ولا لمن حلف إنساناً على المداصرة، وبهذا كله قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وداود وجماهير العلماء، قالوا: وإن لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث بماله لبيت المال. وقال ربيعة والمليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأه له.

(١) في (ص): الخوا.

(٢) ثبوته. فيه، سقط من (ص) و(هـ).

وقال إسحاق: يثبت للمُلتقط الولاء على النقيض. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالملحقة ويتوارثان.

٤٠

دليل الجمهور: «إنما الولاء لمن أعتق».

وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة^(١)، أي: على أن لا ولاء له عليه، يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وأنه لو أعتقه على مال أو باعه نفسه ثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استرلدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال، لعدم الحديث.

الموضع الرابع: أن النبي ﷺ غيّر بيرة في نسخ نكاحها، واجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد، كان لها الخيار في نسخ النكاح، فإن كان حرّاً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار، واحتج برواية من روى: أنه كان زوجها حرّاً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سألته عن زوجها فقال: لا أعرف.

واحتج الجمهور بأنهما قضية واحدة، والروايات المشهورة في «صحيح مسلم» وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحافظ^(٢): ورواية من روى أنه كان حرّاً غلط وشاذة مردودة، لمخالفتها المعروفة في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً، ولو كان حرّاً لم يُخبرها، روى مسلم.

وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية والثاني: قولها: لو كان حرّاً لم يُخبرها. ومن هذا لا يكاد أحد بقوله (إلا توفيقاً) ولأن الأصل في النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت في العبد، فبقي الحر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حرّاً، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبداً، فأنبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس،

(١) في (ن): على سائبة.

(٢) في (ن): الحافظ.

[٣٧٧٧] ٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لُبَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اُزْجِي إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ، وَيَكُونَنَّ وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَنَّ لَكَ وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَتَّاعِي كَأَهْلِي»، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَتَانِسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مَعَهُ مَرَّةً، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْلَى». [أحمد: ٢٤٥٢٢ - وصحفي: ٢٥٦١].

فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَدَأَمَتْ الرُّوَيْتُ عَنْهُ أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا، وَأَمَّا عَائِشَةُ فَمُعْظَمُ الرُّوَيْتِ عَنْهَا أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، فَوَجِبَ تَرْجِيحُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الموضع الخامس: قوله ﷺ «كُلُّ شَرِطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَرْطُهُ صَرِيحٌ فِي إِبْطَالِ كُلِّ شَرِطٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

وسمى قوله ﷺ: «وَأِنْ كَانَ مَعَهُ شَرِطُهُ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَهُ مَعَهُ مَرَّةً تَوْكِيدًا، فَهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّا فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى: «مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَهُ مَعَهُ مَرَّةً».

قَالَ الْعَدْلَانِ: الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ أَقْسَمُ:

أَحَدُهُمَا: شَرْطٌ يَقْتَضِيهِ طُلَاقُ الْعَقْدِ، بَأَنَّهُ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ بَقِيَّةَ الثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرِ إِلَى أَوْثَنِ الْجَدَادِ^(١)، أَوْ الْوَلَدِ بِالْعَمِيَّةِ.

الثَّانِي: شَرْطٌ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَتَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَشَرَطِ الرَّهْنِ وَالضَّمَمِ وَالْحَبْلِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْقِسْمَانِ جَائِزَانِ، وَلَا يُكُونَانِ فِي صَحَّةِ الْعَقْدِ بِلَا خِلَافٍ.

الثَّالِثُ: اشْتَرَاؤُ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ الْمُبْعِ، أَوِ الْأَمَةِ، وَهَذَا جَائِزٌ أَيْضًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَتَرْغِيئًا فِي الْعَتَقِ لِقَوْلِهِ وَسَوَاءٌ.

(١) «باب في المصباح البهية (جند): وهذا زمن الجند: حدث جندوه وهو نطع»

[٣٧٧٨] - ٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنَّمَا كَانَتْ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَرْقِيئُهُ، بِمَعْنَى حَبِيبِ اللَّيْلِ، وَرَأَيْتُ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْنَاهِي وَأَعْرِقِي»، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلٍ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ». (نظر ٣٧٧٧)

[٣٧٧٩] - ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَانُوا يَتَوَنَّبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ رُقِيَّةٌ (*). فَأَعْرَبَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أُعْطِيَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْرِقُكَ، وَتَكُونَ الْوَلَاءَ لِي، فَعَمَلْتُ، فَدَخَرْتُ ذَلِكَ لِأَخِيهَا، فَأَبَى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَيْتَنِي فَلَدَخَرْتُ فِيكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللَّهُ بِذَا، قُلْتُ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَالَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْرِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنْ أَسْوَءَ لِمَنْ أَهْتَقْتُ، فَعَمَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَهْلِي يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَرْطٍ، كِتَابِ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالِي مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْرِقْ فَلَنَا وَالْوَلَاءَ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَ». (السماعي: ٢١٦٨) أو (نظر ٣٧٨٠).

[٣٧٨٠] - ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ

الربيع م سوى ذلك من الشروط، كشرط امتداد^(١) منعمو، وشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو بكرته داره، أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل لم يقبل له عقد، وهكذا قال^(٢) الجمهور، وقال أحمد: لا يصح شرط واحد، وإنما يعلله شروطاً، والله أعلم.

(١) في نسخة من «المصحح» «توقية» ينظر الشرح

(٢) في (ج): «عبد شرط باطل لم يقبل له عقد» هكذا قال (٢) الجمهور، وقال أحمد: لا يصح شرط

(٣) في (ج) قوله.

(ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو ثَرْيَبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَشُعْبَةُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَبَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَرَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ» (أحمد: ٢٥٣٦٧، ٢٥٣٦٨).

[٣٧٨١] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَالْقَلْبُ لِرُحَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ فِي بَيْتِي ثَلَاثُ قَضَائِبَ - أَرَأَيْتُمْ أَفْلَحُوا أَنْ يَبْعُوهَا وَيَشْرُطُوا وَلَاءَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعِيقِيهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهْتَقَ » . قَالَتْ : وَوَعَقْتُ ، فَخَبَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَاحْتَرَتْ نَفْسَهَا . قَالَتْ : وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا ، وَتَهْدِي لَنَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ ، فَكُلُوهَا » . [أحمد ، ٧٤١٨٧] [أخرجه ٣٧٨٢] .

[٣٧٨٢] ١١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَمِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا شَتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النُّعْمَةَ» وَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَعَدَّتْ يَعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: نُضِدُّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هَوْنَهَا صَدَقَةٌ، وَلَكِنَّا هَدِيَّةٌ».

[أحمد ٢٤٨٣٩] [ونظر ٣٧٨٣ -

[أحمد - ٢٤٨٣٩] [في نظر - ١٣٧٨٣٠]

الموضع السادس: قوله ﷺ في لحجم الذي تُصَقُّ على بريرة به: «هو لها صدقة، ولنا هديّة» دليلٌ على أنه إذا تغيّرت صفة الصدقة^(١) تغيّر حكمها، فيجوزُ للعبي سرقة من الفقير، وأكثف إذا أهداه إلى، ولها شئ من غيره ممن لا تجلُّ له بركة مثلاً، والله أعلم.

و علم أنّ علي حديث بريرة هذا فوائد وفوائد كثيرة - وقد صنف فيه ابنُ خزيمة وابن جوير تصنيفين كبيرين :-

أحد - ثبوت الولاء للمعتق - الثانية : أنه لا ولاء لغيره . الثالثة : ثبوت الولاء لمجسم على

الكافر، وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة، الخامسة: جواز فسخ الكتابة، إذا عَجَزَ المَكْتَابُ نفسه، وحتَّى به طائفة لحوار بيع لمكاتب، كما سبق^(١). السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد السابعة: جواز كتابة المزوجة.

الثامنة: أنَّ المَكْتَابَ لا يصيرُ حُرًّا بنفس الكتابة، بل هو عبدٌ ما بقي عليه درهم، كما صرح به في الحديث المشهور في «سنن أبي داود» وغيره^(٢)، وبهذا قول الشافعي ومالك وجمعه من العلماء، وحكي القاضي^(٣) عن بعض السعد أنه يصيرُ حُرًّا بنفس الكتابة، وثبتت الحال في ذمته، ولا يرجع إلى الرِّقِّ أبداً، وعن بعضهم أنه إذا أدى لصف المَدَن صار حُرًّا، ويصيرُ الباقي ديناً عليه، قد: وحكي عن عمر وابن مسعود ومُشَرِّح مثلُ هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أوبع النصف.

التاسعة: أنَّ الكتابة تكونُ على نجوم. لقوله في بعض رويعت مسم هذه، أنَّ بريرة قالت: (إنَّ أهلها كاتبوها على نَسَحٍ أواق، في نَسَحِ ستين، كلُّ سنة وقية)، ومذهب الشافعي أنَّها لا تجوزُ على نَجْمٍ واحد. بل لا بدَّ من نَجْمَيْن فصاعداً، وقال مالك وانجهمور: تجوزُ على نجوم، وتجرزُ على نجم واحد.

العاشرة: ثبوتُ الخيار للأمة إذا أُعْهِت تحت عبد.

الحادية عشرة: تصحيحُ الشروط التي دلت عليها أصولُ الشرع، وإبطال ما سواه.

الثانية عشرة: جوازُ العِدَّة على مِرَالِي قريش.

الثالثة عشرة: جوازُ قبول عِدَّة الفقير والمعتق.

الرابعة عشرة: تحريمُ الصدقة على رسول الله ﷺ. لقولها: (وَأَسَى لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ)، ومذهبنا أنه كان تحريمٌ عليه صدقةٌ لقَرَضٍ بلا خلاف. وكنا صدقةً التطوُّع على الأصح.

الخامسة عشرة: أنَّ الصدقة لا تحرمُ على قريش غير بني هاشم وبني لمطلب؛ لأنَّ عائشة قرشية،

(١) من ٢٥٢ من هذا الجزء.

(٢) أبو داود: ٢٩٢٦، وأخرجه الرملي: ١٣٠٦، والذهبي في الكبرى: ٥٩٠٧ و ٥٩٠٨ و ٥٩٠٩، وابن حبان: ٢٥١٩، وأحمد: ٦٦٦٦ و ٦٧٢٦ و ٦٩٤٩. مرد حنبل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ر ٩٠٠ وهو حديث حسن.

(٣) في الإكمال للمعالم: (٦٦٠/٥).

وقبَّت ذلَّ الحَمَّ من بَريرة، على أنَّ له حَكَمَ لصدقة، وأنها حلالٌ لها دون النبي ﷺ، ولم يُنكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد.

السادسة عشرة: جواز سؤال الرجل عَمَّ يَرى في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع^(١) في قولها: (ولا يسأل عَمَّا عَهد) لأدَّ معناه: لا يسأل عن شيء عَهدته وفدَّته، فلا يسأل ابن ذهاب، وأما ما فكنت البرقة وللحم فيها موجودين حاضرين، فمألهم ﷺ عَمَّا فيها، يُبَيِّنُ لهم حكمه، لأنَّه يعلم أنَّهم لا يتركون إحصاءه له شخَّ عليه به، بل لئولهم تحريره عليه، فأراد يَدَّ ذلك لهم.

السابعة عشرة: جواز السجع إذا لم يتكلفه، وإنَّما نُهي عن سَجْع النكَّهَانِ ولحوه، ممَّا فيه تكلف.

الثامنة عشرة: إهانة المكاتب في كتابته.

لتابعة عشرة: جواز تصرف المرأة في ملها بالشرع والإعتاق وغيره، إذا كانت رشيدة.

العشرون: أنَّ بيع الأمة الموزوجة ليس بطلاق، ولا يَنْفِخُ به لنكاح، وبه قال جمهور العلماء، وقد سجد بن المسيب: هو طلاق، وعن ابن عباس أنَّه يَنْفِخُ النكاح، وحديث بريدة بَرَّة الملهبين، لأنَّها خُبِرَتْ في بقائها معه.

الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال.

الثانية والعشرون: حتمُّ أخفِّ مُفسدتين لدفع أخطوئهم، واحتمالُ مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة، على ما بيَّنه^(٢) في تأويل شرط الولاء لهم.

الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها.

الرابعة والعشرون: لها لفسخ بعتها وإن تضرَّ الزوج بذلك لشدة حُبِّها إيَّاه، لأنَّه كان يتكبر على بريدة.

الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لمعتقه برضا.

السادسة والعشرون: أنَّه يستحبُّ لإمام عند وقوع بدعة، أو أمرٍ يَحْتَاجُ إلى بيانه، أنَّ يغتلب الناس ويُبَيِّنُ لهم حكم ذلك، ويُنكِرُ على من ارتكب ما يخالف الشرع.

(١) أخرجه البيهقي: ٥١٨٩، ومسلم: ٦٣١٥.

(٢) تقدم من هذا الجزء.

[٣٧٨٣] ١٢- (***) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بِرَبْرَةَ لِبُعْثِيقٍ ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : «اشْتَرِيهَا وَأَهْرِيقِهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهْتَقَى» . وَأَهْدَيْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بِرْبَرَةَ ، فَقَالَ : «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَلِيَّةٌ» . وَخَبَّرْتُ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا ، قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا ؟ فَقَالَ : لَا أَذْرِي . [احمد ٢٥٣٩٣ ، ولبخاري ٢٥٦٨]

[٣٧٨٤] (***) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، لَخُوفَةٍ . [الطبري ٤٧٨٣] .

السابعة والعشرون . استعمال الأدب ، وحسن العشرة ، وجعل الموعظة ، لقوله ﷺ : «ما بال أقوم يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟» ، ولم يواجه صاحب الشرع بعينه ؛ لأن المقصود يحصل له والخير من غير فضيحة وشدة عليه .

الثامنة والعشرون . أَنَّ الْخُطْبَةَ تَبْدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثناء عليه بما هو أهله .

التاسعة والعشرون . يُسْتَحَبُّ فِي الْخُطْبَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَثناء عليه والعبادة على رسول الله ﷺ . أم بعد . وقد تكرر هذا في خطب النبي ﷺ وسبق بيانه في مواضع (١) .

لثلاثون : التغليظ في إزاة المنكر ، والمبالغة في تقييده ، والله أعلم .

قوله ﷺ : «شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ» قيل : لمراد به قوله تعالى : ﴿فَلْيَتَوَكَّمْ فِي آيَاتِي وَمَذَائِكُمْ﴾ [١٠١: ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا تَنْتَكُمُ الرُّسُلُ فَحِذُّوْهُمَا تَنْتَكُمُ مَنَّةٌ فَلْيَتَوَكَّمْ﴾ [نحر ٧] ، قال القاضي ، وعندي أنه قوله ﷺ : «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَى» (٢)

قوله (قالوا) : إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَمِبَ عِنْدَكَ فَلْتَعْمَلْ) معناه : إِنْ أَرَادَتْ الشُّوبُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَالْأَيُّ يَكُونُ لَهَا وَلَا تَعْمَلْ .

(١) (٢٤٥/٣)

(٢) [إقناع المعصم] ، (١١١/٥) .

[٣٧٨٥] ١٣ - (. . .) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو هِشَامٍ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ بَرِيرَةَ بِنْتِ رُوَمَلَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا . [نظر ٣٧٨٠]

[٣٧٨٦] ١٤ - (. . .) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ : خُبِرْتُ عَلَى زَوْجِهَا جِئْتُ عَتَقْتُ ، وَأُهِدِيَ لَهَا لَحْمٌ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبَرَمَةُ عَلَى النَّارِ ، فَنَدَا بِطَعَامٍ ، فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأُذْمٍ مِنْ أَدَمَ النَّبِيِّ ، فَقَالَ : « أَلَمْ أَرُ بَرَمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ ؟ » فَقَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَطْعِمَكَ مِنْهُ ، فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ » ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَى » . [الحديث ٢٥٤٥٢ ، والمجاري ٥٠١٩٧]

[٣٧٨٧] ١٥ - (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ : حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ

قولها : (في كل عام وقية ^(١)) وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ - (وقية) ، وفي بعضها : (أوقية) بالألف ، وأما لرواية الثانية - (وقية) بغير ألف باثبات النسخ ، وكلاهما صحيح ، وهذا لغتان ، ثبت الألف أفصح ، وبالأوقية المحجازية : أربعون درهماً .

قولها : (لانتهرتها ، فضلت : لا ها الله ذلك) وفي بعض النسخ : (لا ها الله إذ) مكذ هو في النسخ ، وفي روايات المحدثين : (لا ها الله إذ) بمد قوله . (ها) وبالألف في (إذ) .

قال المازري ^(٢) وغيره من أهل العربية ، هذان لغتان ، وصوابه : لا ها الله ذا . بالقصر في (ها) وحذف الألف من (إذ) ، دلوا : وما سواه خطأ ، قالوا : ومعه . ذا يميني ، وكذا قال الخطابي ^(٣) وقبره أن المصواب : لا ها الله ذا ، بحذف الألف .

(١) هي (جن) و(ها) : أوقية .

(٢) في النسخ : (٢ / ٢٣) و (٣ / ١٣) .

(٣) في معالم التنزيل : (٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦)

أَنْ تَشْرِي جَارِيَةً تُعَبِّئُهَا، فَأَيُّ أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَلَا تَرْتِ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

وقال أبو زيد النحوي وغيره. يجوزُ النقصُ والمدُّ في (هـ)، وكلُّهم ينكرون الألف في (ذا)
ويقولون: صوابه: (ذ)، قالوا: وليست الألف من كلام العرب.
قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم: لا هاء الله، قال. والحرفُ تقويُّه بالهمزة، والقياسُ
تركُّه، قال. ومعه: لا والله، ما أقسم به. فأدخل اسم الله تعالى بين (هـ) و(ذا).
واسمُ زوجِ بريدة: شُعَيْبٌ، يضمُّ لميمه والله أعلم.



٣ - [باب النهي عن بيع الولاء وهبته]

[٣٧٨٨] ١٦ - (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لِثَوَيْمٍ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ.

لبحري [١٧٥٦] (رواه [٣٧٨٩]).

قَالَ مُسْلِمٌ - النَّاسُ كُلُّهُمْ عِدَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

[٣٧٨٩] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَفِيعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قَلَيْبٍ. أَخْبَرَنَا الصُّعْدِيُّ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّ الشَّقْفِيَّ نَاسٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا الْبَيْعَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ. [أحمد ٤٥٦١، ٥٤٩٦، ٥٥٣٥، وإسحاري ٢٥٣٥].

باب النهي عن بيع الولاء وهبته

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ) فِيهِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتِهِ، وَاتِّهَمَا لَا يَصِحَّاحًا، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ، بَلْ هُوَ لِحَقِّهِ كُلِّهِمْ نَسَبًا، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَسْلَفٍ وَلِحَافٍ، وَاجْرَأَ بَعْضُ أَسْلَافٍ تَقْلَهُ، وَلَعَنَهُمْ لَمْ يَلْفِظُوا الْحَدِيثَ



٤ - [باب تحريم تولي العتيق غير موابيه]

[٣٧٩٠] ١٧ - (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَظَرٍ عَقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. [الحمد: ١٤٤٤].

[٣٧٩١] ١٨ - (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَمْعَانَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ». [الحمد: ٩٤١٠].

باب تحريم تولي العتيق غير موابيه

فيه نهي ﷺ أن يتولى العتيق غير موابيه، وأنه لمن فاعل ذلك، ومعه. أن يسمي العتيق إلى ولاه غير^(١) معتقه، وهذا حرام لتفويته حق لمنعم عليه؛ ولأن الولاء كانتسب لبحرم تضييعه كما يحرم تضييع النسب والعهدة إلى غير أبيه.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ»، فقد احتج به قوم على جواز التولي بإذن موابيه، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز وإن أذنوا، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه وإن أذن أبوه فيه، وحرموا التقييد في الحديث على العالب؛ لأن غائب ما يقع هذا بغير إذن لموالي، فلا يكون له مفهوم يُعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ أَلْتَقِيَ فِي مَكْرُوكِكُمْ﴾ [الشع: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَكُنْكُمْ مِنْ أَمْسِي﴾ [الاسم: ١١٥١]، وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بلغاب وليس بها مفهوم يُعمل به.

قوله: «كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَظَرٍ عَقُولَهُ» هو بضم العين والقاف ونصب اللام؛ مفعول (كتب)، وإنهاء ضمير المعلن. (وَلَا تَقُولُوا): الدُّبَات، واحلح عَقْن، كَقَلَسَ وَقَلَسَ، ومعه: أن اندية في قتل لخطأ وعقد الخطأ كحب على العاقلة، وهم تعصبت، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سفلوا.

(١) في (ع): غيره.

[٣٧٩٢] ١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَوْلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » . [إسناده : ٩١٧٣ مطروك] .

[٣٧٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يُزَاهِيمُ بْنُ يَسَارٍ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ » . [٣٧٩٢]

[٣٧٩٤] ٢٠ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ يُزَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خُصَّصَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقَرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَدْيَ الصَّحِيفَةِ - قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ ، فِيهَا أَسَدَانُ الْإِبِلِ ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ . وَفِيهَا : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَهْرٍ إِلَى قُورٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا ، وَدَعَا الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى بِهَا أَثْنَاهُمْ ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . [٣٣٢٧] [إسناده : ٦١٥ ، راجحاري ٣١٧٣] .

وأما حديث علي عليه السلام في الصحيفة ، وأن المدينة حرم ، إلى آخره ، فسبق شرحه ووضحاً في آخر كتاب الصحيح (٢٩) .



٥ - [باب فضل العتق]

[٣٧٩٥] ٢١ - (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». (المعجم: ١٩٥٤٠، رقم: ٣٧٩٦).

[٣٧٩٦] ٢٢ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُقَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَطْرُوفٍ أَبِي عَسَدٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى قَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». (المعجم: ١٩٥٤٠، رقم: ٣٧٩٥).

[٣٧٩٧] ٢٣ - (١١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتَقَ بِفَرْجِهِ». (المعجم: ٣٧٩٥، رقم: ٣٧٩٦).

باب فضل العتق

قوله: (داود بن رُقَيْدٍ) بضم الراء.

قوله ﷺ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى قَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». وفي رواية: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

(لإِرْبٍ) بكسر الهمزة وإسكان الراء، هو لعضو، بضم العين وكسر هاء.

وفي هذا الحديث بيان فضل العتق، وأنه من أفضل الأعمال، وما^(١) يحصل به العتق من لنار ودخول الجنة.

وليه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون خصبًا ولا فاقد غيره من الأعضاء، ولي لخصي

(١) أي (هنا) بما، ولي (هنا) : وما.

[٣٧٩٨] ٢٤ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ لُقْطَلٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَمَرِيُّ - : حَدَّثَنَا وَاقِدٌ - يَعْنِي أَحَدَهُ - : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، اسْتَفْعَلَ اللَّهُ بِكُلِّ عَظْمٍ مِنْهُ عَضُوءًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ» . قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ ، قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَاقٍ مِنْهُمْ . أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ . (المتحد : ١١٨١٦ مؤلف شكر القصة : والبخاري : ١٢٥٧٧).

وغیره ایضاً بفضل العظیم، لكن الکامل اولی، وأفضله أعلاه ثمناً وأفضله، كما سبق بيانه في أول الكتاب في كتاب لإيمان في حديث: أي أرقاب أفضل؟^(١).

وقد روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فُكَّاكَةً^(٢) مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَظْمٍ مِنْهُ عَضُوءًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ، كَانَتْ فُكَّاكَةً مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَظْمٍ مِنْهُمَا عَضُوءًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فُكَّاكَةً مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَظْمٍ مِنْهَا^(٣) عَضُوءًا مِنْهَا^(٤)»، قال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٥)، قال هو وغيره. وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة.

قال القاضي عياض: واختلف العلماء، أيما أفضل، عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث

(١) تقدم برقم: ٢٥ من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) في (خ): عكسه، ولتمتبع موافقاً له في مصادر التخریج.

(٣) في (خ): مبهمة، واحتلت موافقاً له في مصادر التخریج.

(٤) أخرجه الترمذي: ١٦٢٨، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة رضي الله عنه، واللفظ له.

وأبو داود: ٣٩٦٥، والنسائي في «الكبرى»: ٤٨٥٩، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن أبي طهارة، عن أبي نجيح عمرو بن عتبة رضي الله عنه، رَسَمَانِي فِي «المتحد»: ٣١٤٢، وأحمد: ١٩٤٤٢ و١٧٠٢٠ من طرق أخرى عن عمرو بن عتبة رضي الله عنه.

وأبو داود: ٣٩٦٧، والنسائي في «الكبرى»: ٤٨٦٠ و٤٨٦١ و٤٨٦٢ و٤٨٦٣، وابن ماجه: ٣٥٢٢، وأحمد: ١٨٠٥٩ و١٨٠٦٤ و١٨٠٦٥ عن سالم بن أبي الجعد، عن مُرَحَّبِ بْنِ لُقْطَلٍ عن كعب بن مرة ومرة بن كعب رضي الله عنهم.

واحد حديث صحيح لغيره دون قوله: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ»، ينظر «المسند»: ١٨٠٥٩.

(٥) في مطبوع الترمذي: حسن صحيح غريب عن هذا الوجه.

أفضل ؛ لأنها إذا عتقت كان ولها حراً، سوية تزوجه حراً أو عبداً. وقال آخرون: عتق المذكور أفضل، بهذا الحديث، ولما في الذكر من المعاني لعمدة المنفعة التي لا توجد في الإماء، من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال، إما شرعاً وإما عادة؛ ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضيق به، بخلاف لعمدة، وهذا القول هو الصحيح.

وأم لتقييد في (لوقبة) بكونها (مؤمنة)، فيدل على أن هذا لفصل أشخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأم غير المؤمنة غفيرة أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفاية القتل كونها مؤمنة، وحكى لقاضي عياض عن مالك أن لأعلى ثمة أفضل وإن كان كالمراء، قال^(١)؛ وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم، قال. وهذا أصبح^(٢).



(١) قوله: ثمة: سبعة من (عمر) و(ها).

(٢) الإكمال لمسلم: (١/٥) (١٢٢).

٦ - [باب فضل عتق الوالد]

[٣٧٩٩] ٢٥ - (١٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدٍ، إِلَّا أَنْ يَجْلَهُ مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «وَلَدَ وَالِدَةٍ». [أحمد ٣٨٠٠].

[٣٨٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالُوا: «وَلَدَ وَالِدَةٍ». [أحمد ٧١٤٣ و ٩٧١٥]

باب فضل عتق الوالد

قوله ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدٍ، إِلَّا أَنْ يَجْلَهُ مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

«اليجزي» بفتح أوله، أي: لا يكافئه بحسنه وقضاء حقه، إلا أن يُعتقه.

واختصوا في عتق الأقارب إذ مِلْكُوا، فقال أهل الظاهر: لا يعتق أحدٌ منهم بمجرد المِلْك، سواءً الوالد أو ولدٌ وغيرهما، بل لابد من إنشاء عتق، واحتجوا بمقهور هذا الحديث.

وقال جماهير العلماء: يحصلُ العتق في الآباء والأجداد والأهيات والحدائق وإن غُلُوا وعُلُون، وفي الأبناء والبنات والأولاد نعم الذكور والإناث وإن سَقَلُوا بمجرد المِلْك، سواءً لمِلْم وإسكافٍ والقريب والبعيد والورث وغيره، ومختصراً أنه يعتق عمود^(١) لنسب بكل حال، واختلفوا فيما وراء عمودي النسب، فقال شافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالمِلْك لا لإخوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الإخوة أيضاً، وعنه رواية: أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة كمنهـب

(١) في (ج) و(هـ): عبود، ينظر إكمال المعلم: (١٦٤/٥).

الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، وتأول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب في شراء الذي يترب عليه عتقه، أضيف العتق إليه، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ . [كتاب البيوع]

كتاب البيوع

قال لأزهري. تقول العرب: بعث، بمعنى: بعثت ما كنت مملوكه، وبعث، بمعنى: اشتريته، قال: وكذلك شريته بالمعنيين، قال: وكل واحد يبيع وبائع، لأن الثمن والمؤمن كل منهما مبيع^(١). وكذا قال ابن قتيبة: يقول: بعث الشيء، بمعنى: بعثه، وبمعنى: شترته، وشريته الشيء، بمعنى: شترته، وبمعنى: بعثه^(٢). وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعثه وابتعته، فهو مبيع ومبيوع.

قال الجوهري: كما يقول: مبيعك ومخيوط. قال لخليل: المحذوف من مبيع و^(٣) مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالمحذوف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة^(٤).

قال لمعزي^(٥) - كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتيع، لا اشتراء، وتبايع وتبايعته، ويقدر: استبعثه، أي: سأله البيع، وأبعث الشيء، أي: عرضته للبيع، وتبع الشيء، بكسر الباء وضمها، ويبيع، لغة فيه، وكذلك تقول في: قيل ذكيل.

(١) ينظر «تهذيب اللغة»: (٣/ ١٥١) و(١١/ ٢٧٦).

(٢) «تخريب الحديث» (١/ ٢٥٢).

(٣) في (ج). أو.

(٤) «اصحاح» (بيع).

(٥) في نسخ «معزي»، وهو تصحيح، والمثبت هو «عرب»، وقد ذكر قوله المعري في «تخريب أساطير قتيبة» ص ١٧٥، وبين منظور في «المعاني»، والزبيدي في «الترغيب والترهيب» (بيع).

ومعزي هو أبو عبد الله بكر بن محمد بن حبيب بن بقة، أحد أئمة النحو و الأدب من أهل البصرة، به ما يخص

فيه «معاني»، و«التصريف» وغيرهما، مات (٢٤٩هـ) يصر إقامة الرواية على أبيه المتقدمة (١١/ ٢٨١) في «تخريب أساطير قتيبة»

تدريجاً (١٢/ ٢٧٠)

١ - [باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة]

[٣٨٠١] ١ - (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّجِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. (أحمد ٨٩٣٥، البخاري ٢٩١٦).

[٣٨٠٢] (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. (أحمد ١١١٦٩، إسناده صحيح).

باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة

قوله في الإسناد الأول: (مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج) هكذا هو في جميع النسخ ببلاغات، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغفر قارسي: (مالك، عن دفع، عن محمد بن يحيى بن حبان)، بزبدته (دفع)، قال: وهو غلط، وليس لنا دفع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في «الموطأ»^(١) نافعاً في هذا الحديث.

وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمنابذة، فقد فسره في الكتاب^(٢) بأحد الأقوال في تفسيره.

ولاحضت ثلاثة أوجه في تأويل (اللامسة)، أحدها: تأويل الشيعي، وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستلم، فيكون صديقه بعتكته بكفء، يشهد أن يقوم لمسك مقدم نظرك، ولا خيز لك إذا رأيته. والثاني: أن يجعلوا نفس اللبس بيعاً، فيقول: إلهامته فهو مبيع لك والثالث أن يبيعه شيئاً على أنه متى ألمسه انقطع خيار المجلس وغيره.

وهذا ليس باطل على التأويلات كلها.

وفي (المنابذة) ثلاثة أوجه أيضاً أحدها: أن يجعلوا نفس البيع بيعاً، وهو تأويل الشافعي.

والثاني: أن يقول: بعثك، فإذا قبضته إليك انقطع الخيار وتزيم البيع.

(١) الحديث برقم: ١٤١٦.

(٢) أي في كتاب البيوع عند الحديث رقم: ٣٨٠٥ و٣٨٠٦.

[٣٨٠٣] (٠٠٠) وحدثني أبو بكر بن أبي شيبة: حدثني ابن نمير وأبو أسامة (ح). وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير: حدثني أبي (ح). وحدثني محمد بن المثنى: حدثني عبد الوهاب، كُلهم عن عبيد الله بن عمر، عن خُثيب بن عبيد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمثله. [أحمد: ١٠١٤١ مطولاً] [واتظر: ٣٨١٩].

[٣٨٠٤] (٠٠٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا يعقوب - يعني بن عبد الرحمن - عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمثله. [لن: ٣٨٠١].

[٣٨٠٥] ٢ - (٠٠٠) وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا بن جريج: أخبرني عمرو بن دينار، عن عطاء بن ميثم أنه سمعه يحدث عن أبي هريرة أنه قال: نهى عن بيعتين: الملامسة والمُتَابَذَةُ. أمّا الملامسة: فأن يجلس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمُتَابَذَةُ: أن يبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه. [البخاري: ١٨٩٣ دون ذكر تفسير الملامسة والمتابذة] [واتظر: ٣٨٠١].

[٣٨٠٦] ٣ - (١٥١٢) وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى - واللفظ لحرملة - قالوا: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني عمرو بن سعد بن أبي وقاص أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وليستين: نهى عن الملامسة والمُتَابَذَةُ في البيع. وللملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده، بالليل أو بالنهار، ولا يقلبه ولا يذلت. والمُتَابَذَةُ: أن يبد الرجل إلى الرجل الآخر ثوبه ويبد الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تأمل. [البخاري: ١٨٩٢] [واتظر: ٣٨١٩].

[٣٨٠٧] (٠٠٠) وحدثني عمرو بن المقداد: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد: حدثني أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، بهذا الإسناد. [أحمد: ١١٩٠٢] [واتظر: ١٣٨٠٦].

والثالث: المراد بالخصاصة، كما مسدكه إن شاء الله تعالى في بيع الحصة، وهذا لبيع باطل.

الغرض.

قوله: (ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تراخي) معناه: لا تأمل ولا تأمل بعد التأمل، والله أعلم.

٢ - [بَابُ بَيْعِ الْخَصَاةِ،

وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غُرْرٌ]

[٣٨٠٨] ٤ - (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّدُّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغُرْرِ. [أحمد ٧٤١١].

بَابُ بَيْعِ الْخَصَاةِ،

وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غُرْرٌ

(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَبَيْعِ الْغُرْرِ).

أما بيعُ الخصاة فمعه ثلاثة تأويلات: أحدها: أن يقول: بعثتك من هذه الأنثى ما وقعت عليه الخصاة التي أرميها، أو بعثتك من هذه لأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الخصاة. والثاني: أن يقول: بعثتك علي أنك بالخيار إلى أن أزمي هذه^(١) الخصاة. والثالث: أن يجعلها نفس الرائي بالخصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالخصاة فهو مبيعٌ منك بكذا.

وأما النهي عن بيع الغرر، فهو أصلٌ عظيم من أصول كتب البيوع، ولهذا قدمه مسلمٌ رحمه الله، ويدخل فيه مسائلٌ كثيرةٌ غيرُ مُنحصرة، كبيع الأبق، والمعدوم، والمجهول، وما لا يُقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع نسيك في الماء الكثير، واللب في الصرع، وبيع الخمل في البطن، وبيع بعض الفسرة مُتبعاً، وبيع ثوبٍ من أثواب، ومدةٍ من شدة، ونظائر ذلك.

وكلُّ هذا بيعٌ باطل؛ لأنه غررٌ من غير حاجة، وقد يحتملُ بعضُ القُرر تبعاً إذا دعت إليه حاجة، كالجهن بأساس النار، وكما إذا بيع لشاةٍ الحامل، واللبن في ضرعها، فإنه يصحُّ البيع؛ لأنَّ الأساس تابع للظاهر من النار؛ ولأنَّ الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رويته، وكذا القول في حمل الشاة وليها.

(١) فيه (ص) ولاها: يهله.

وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غررٌ حقيرٌ منها: ألهم أجمعوا على صُحِّ^(١) بيع الحَبَّةِ المعشوقة وإن لم يَرَحْشُوه، ولو يَبِيعَ حَشُوهَها يافِزُوه لم يَجْزِ. وأجمعوا على جواز جارية الدر والديّة والثوب ونحو ذلك شهرًا، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يومًا، وقد يكون تسعة وعشرين. وأجمعوا على جواز دخول حمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قَدْر مُكْنُهم.

وأجمعوا على جواز الشرب من لُفْفاءٍ يَلْعُوضُ مع جهالة قَدْرٍ لمشروب، واختلاف عادة الشاربين.

وعكس هذا: أجمعوا على بطلان بيع الأجمة في البطون، ولطير في الهواء. قال العلماء: مدارُّ البطلان بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دُعِيَ حاجةٌ إلى زكّاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان^(٢) الغرر حقيرًا، جاز البيع، وإلا فلا.

وما وَقَعَ في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صُحِّ البيع فيها وقسده، كبيع لعين الغائبة، مبنًى على هذه القاعدة، فيعُضُّهم يرى أن الغرر حقيرٌ، فيجعلُه كالمعْدوم، فيُصَحِّح^(٣) لبيع، وبعضهم يراه ليس بحقيرٍ، فيبطلُ البيع، والله أعلم.

واعلم أن بيع الملامسة، وبيع المتابسة، وبيع حَبْلِ الصَبْدة، وبيع الحَصْدِ، وبيع القُفْلِ، وأشباهاها من لبيع التي جاء فيها نصوصٌ خاصة، داخلَة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أُفِرِدَتْ بالذكر ويُفِي عنها، لكونها من بَيَعَاتِ الجاهلة المشهورة، والله أعلم.



(١) في (ص) (هـ) صحه، وضح وصحة بمعنى، ينظر القاموس ١١: (١٣٤).

(٢) في (ج) أو كان، وينظر المعجم ٢: (٢٤٤)، وإكمال المعجم ٥: (١٣٤/٥).

(٣) في (ص) (هـ) فيصح.

٣ - [باب تحريم بيع خبل الحيلة]

[٣٨٠٩] ٥ - (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ زَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ خَبْلِ الْحَيْلَةِ. (الحدود: ٣٩٤ و ٤١٩، والبيهقي: ٢٢٥٦).

باب تحريم بيع خبل الحيلة

فيه حديث ابن عمر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ خَبْلِ الْحَيْلَةِ) هي بفتح الحاء والياء في (خبل) (١) وفي (الحيلة).

قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: (خبل)، وهو غلط، والصواب الفتح (٢). قال أهل اللغة: الحيلة هنا جمع خبل، كظلم وطمعة، وهاجر وفجرة، وكاتب وكعبة، قال الأخصر: يقال: حيلت المرأة، فهي حايل، والجمع: نسوة حيلة.

وقال ابن الأثير: (الحيلة) للمبالغة، ورواه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أَنَّ الْخَبْلَ مختص بالأمميات، ويقال في غيرهن: لحمل، يقال: حملت امرأة ولداً وحملت بوليداً، وحملت السائمة سحلة، ولا يقال: حيلت، قال أبو عبيد: لا يقال شيء من الحيوان: خبل إلا ما جاء في هذا الحديث.

واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع خبل الحيلة، فقال جماعة: هو البيع ضمن مؤجل إلى أن تلبد الناقة، ويبد ولدها، وقد ذكر مسم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومات تبعهم. وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الناقة (٣) في الحامس في الحال، وهذا تفسير أبي عبيد (٤) نعمر بن المشي وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام (٥) وآخرين من أهل اللغة، وبه قال

(١) في (ص) و(هـ) خبل.

(٢) (ك) لم يسم، (١٣٣/٥).

(٣) في (ص) و(هـ) بيع ولد ناقة، وسمت هو لغير سم، ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد.

(٤) في (ن) حيلة، وهو تصحيف.

(٥) ينظر «غريب الحديث»: (٢٠٨/١).

[٣٨١٠] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : أَخْبَرَنِي تَائِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ . وَحَلَّ الْحَبَلَةُ : أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُحَوَّلَ إِلَى نَجَسٍ ، فَتَهَاكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . [أحمد : ٤٦١٠ ، وسجدي : ٢٨٤٣] .

أحمد بن حنبل وسحاق بن زهير، وهذه أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول، وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير لروي مقدم، فالتم يخلف لظهور، وهذا البيع باطل عنى لتفسيرين، أما الأولى: فلأنه بيع يضمن إلى آجل مجهول، والآجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأم الثاني: فلأنه بيع معلوم ومجهول وغير مملوك لمالك^(١)، وغير مقدور على تسيمة، والله أعلم.



٤ - [باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسؤمه على سؤمه، وتحريم النجش، وتحريم التضرية]

[٣٨١١] ٧ - (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». (المعجم ٤: ٤٥٣١، راجع في ٢١٦٥ كلاماً مطرولاً).

[٣٨١٢] ٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِرَمِيزٍ - قَالََا - حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ صُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي دَالِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ». (المعجم ٤: ٢٧٨١١، راجع في ٢٧٨١١).

[٣٨١٣] ٩ - (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». (المعجم ٩: ٩٣٣١، مطرولاً).

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسؤمه على سؤمه، وتحريم النجش، وتحريم التضرية

قوله ﷺ «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». وفي رواية: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ. وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ». وفي رواية: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»^(١).

أم البيع على بيع أخيه. فمثله: أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأما أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجود منه بثمنه، وبحو ذلك وهذا حرام، وتحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا.

وأما السؤم على سؤم أخيه. فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والرغب ليه على البيع، ولم

(١) في نسخة من صحيح مسلم: أخيه.

بعقده، فيقول آخر^(١) للبايع: أنا اشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيده، فليس بحرام.

وأما الرخصة على خطبة أخيه، وسئل المرأة طلاق أختها، فسبق بينهما وأضحى في كتاب النكاح^(٢)، وسبق هناك أن الرواية: (لا يبيع) و(لا يخلص) بالرفع على سبيل خبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبيه^(٣).

وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشراء على شراؤه، والسوم على سومه، فلو خالف وعقده فهو عاص، ويعقده البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال دود: لا ينعقد. وعن مالك روي عن كاتعنيين. وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيده، وبه قال^(٤) الشافعي، وكيفية بعض السلف.

وأما النجش فنبوه مفتوحة ثم حيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يزيده في شيء السلعة لأمرغبة فيها، بل ليحدث غيره ويغره ليزيده ويشتريها، وهذا حرام لإجماع، والبيع صحيح، والائتم مختص بالناجش إن^(٥) لم يكن يعلم به الساع، فإن وطأ^(٦) على ذلك أثم جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع موصفاً، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه نصير في الاختار، وعن مالك رواية أن البيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للقصاص.

وأصل النجش: الاستدراء، ومنه: نجش الصيد أنجشته، بضم الجيم، نجشاً، إذا استدرته، سمي للنجش في سلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها.

(١) في (س): لآخر

(٢) ص ٣٣ من هذا الجزء.

(٣) الذي ذكره صاحب الكلام في تعذر (ولا يحجب) (ولا يسوم)، ولم يذكر شيئاً عن نفي (ولا يبيع)، وجعلت السفطان في هذا الموضع في المطبوع بسجور كما هو المشهور.

(٤) في (س): وإيه؛ وقال.

(٥) في (س): وإن

(٦) في (س): باطنه.

[٣٨١٤] ١٠٠ - (٢٠٢) وحَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ وَسهيل، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدٍ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَدِمَّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ. [تجدد ١٠٨٨٩ و ١٠٨٩٠ مطبوعاً] [ونظر ٣٨١٦].

وقال ابن قتيبة: أصل النجش لخنث، وهو الخدع، ومنه قيل للصبي: نجش، لأنه يختل الصبيد ويختال له، وكلُّ من استشار شيئاً فهو لنجش^(١).

وقال الهروي: قال أبو بكر: النجش لمدح والإطراء^(٢)، وعلى هذا معنى الحديث: لا يمدح أحدكم لسعة ويريد في ثمنها بلا رغبة^(٣)، والصحيح الأول.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء وسهيل، عن أبيهما، عن أبي هُرَيْرَةَ) هكذا هو في جميع النسخ. (عن أبيهما) وهو مشكل؛ لأنَّ العلاء هو بن عبد الرحمن، وسهيل هو ابن أبي صالح، وليس بأحد، فلا يقال: (عن أبيهما) بكسر الباء، بل كان حقاً أن يقول: عن أنس^(٤)، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ: (عن أبيهما) بفتح الباء لموحداً، ويكون تشية (أب) على لغة من قبل. هذان آتان، ورأيت أنين، فثناه، ألف والمون، وديلاء والنون، وقد سبق منه في كتاب النكاح، وأوضحناه هناك^(٥).

فان لقاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا حوَّين، قال: وقع في بعض الروايات. (عن أنس^(٤)) وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول له: (عن أبيهما) بفتح الباء^(٥).

قوله: (وفي رواية الدورقي: «على سيمّة أخيه») هو بكسر السين وإسكان الياء، وهي لغة في

(١) «فريب الحديث»، (١/٢٩٩).

(٢) ذكر هذا القول أبو بكر بن الأثير في «تذكرة في محاسن كلمات الناس» (١/٤٤٠) وعرفه «بلاصغي».

(٣) «العمدة»، (١/٢٢٢).

(٤) ص ٤٦ من هذا الجزء.

(٥) «الفتح المعجم»، (٥/١٣٧).

[٣٨١٥] ١١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى خَالِثٍ، عَنْ أَبِي الْوَلَدِ، عَنْ
لَا عَرَجٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُتْلَقَى الرَّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبْعُ بَعْضُكُمْ
عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبْعُ حَاضِرٌ لِيَاوٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاَعَهَا
بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَها أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا
مِنْ تَمَرٍ». (أحمد: ١٠٠٠٤، بإسناد صحيح: [٦١٥١].)

السوم، ذكره البجوهري وغيره من أهل اللغة. قال البجوهري: ويقال إنه لغوي السمة^(١).
قوله ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ» هو بضم الراء وفتح الصاد ونصب «الإبل» من التصرية، وهي
الجمع، يقال: صَرَّيْتُ بَصَرِيَّ نصريةً، وصَرَّاهُ يُصَرِّيهَا نصريةً، فهي مُصَرَّةٌ، كَقَشَّاهَا يُغَشِّيهَا تغشيةً فهي
مُغَشَّاهٌ، وَرَكَّاهَا يُرَكِّبُهَا تركيبةً فهي مُرَكَّبةٌ.

قال القاضي: ورويته في غير «صحيح مسلم» عن بعضهم: «لَا تُصَرُّوا» بفتح الراء وضم الصاد، من
الصَّيْر. قال: وعن بعضهم: «لَا تُصَرُّ الْإِبِلَ» بضم الراء وضم الصاد، بغير واو بعد الراء ورفع «الإبل»،
على ما لم يُسَمَّ عاده. من الصر أيضاً، وهو رِبْطُ أخلاقه^(٢)، والواو هو الصواب المشهور، ومعناه:
لا نجتمعوا لبئس في ضرعه عند إرادة بيعه حتى يعطيه ضرعه. فيظن المشتري أن كثرة لبئس عادة لها
مستصرة، ومنه قول العرب: صربت الماء في الحوض، أي: جمعته، وصرى الماء في ظهره، أي:
خبسه فلم يتروج.

قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير التصرية وفي اشتقاقها، فقال الشافعي:
التصرية أن يربط أخلاق الدابة أو الشاة ويترك حبيب اليومين والثلاثة، حتى يجمع منها، فيزيد مشتريها
في ثمنها بسبب ذلك، لِيُظَنَّ أنه عادة لها.

وقال أبو عبيد: هو من صرى اللبن في ضرعه، أي: حلقه فيه، وأصل التصرية جمع الناء. قال
أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مصروية أو مصورة^(٣).

(١) «المصباح»، (سوم).

(٢) أي (بئس) تصرية، وهو خطأ.

(٣) الأختلاف جمع خلف، وهو نضج لكر دابة حث وطلعه. وفيه: هو نطس بد حادث من الصرع، «منتهية»

(خلف)

(٤) «أشرف الحديث» (٢/ ٢٤١-٢٤٢).

[٣٨١٦] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْسَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ نَاسٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلَاقِ لِلرُّكَّانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِنَادٍ، وَأَنْ تُسَالَ الْمَوَاةُ طَلَاقَ أَخِيهَا، وَعَنِ النُّجْشِ، وَالتَّصْرِيَةِ، وَأَنْ يَسْتَدِمَّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. [إسناد صحيح] [٢٧٢٧] [وطر: ٢٨١٤].

[٣٨١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ وَوَهْبٍ: نُهِيَ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ. [وطر: ٣٨١٦].

[٣٨١٨] ١٣ - (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ. (المعجم ١٥٣١ مطبوعاً، والبخاري ٢١٤٢).

قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح. قال: والعرب تَصْرُ ضروراً لمعلوبات، واستدل نصحة قول الشافعي بقول لعرب^(١): العبد لا يُحْسِنُ الْكَرْ، إنما يُحَسِّنُ لِحَلْبِ وَالطَّوْرِ. ويقول مالك بن نويرة:

لَقُلْتُ لِقَوْمِي هَذِهِ ضَرَرَاتُكُمْ مُضَرَّةٌ أَخْلَافُهَا لَمْ تُجَدِّ

قال: ويحتمل أن أصل المصنوعة: مضرورة، أبدلت إحدى الرأيتين ألفاً، كقوله تعالى: ﴿حَاطَ مِنْ دُونِهَا﴾ (النمل: ١٠)، أي: دسَّسها، كرهوا، جتماع ثلاثة أحرف من جسد^(٢).

واعلم أن التصريّة حرام، سواء تصريّة الناقة والبقرة ونشاء والجارية والأثان والفرس وغيره؛ لأنه غشٌّ وخداع، وسبغها صحيح، مع أنه حرام، وللمشترى الخيار في إمساكها وردّها، وسنوضحه في الباب^(٣) (آتي إن شاء الله تعالى).

وفيه دليل على تحريم التأسيس في كل شيء، وأن البيع من ذلك يتعقّد، وأن التأسيس بالفعل حرام، كالتأسيس بالقول.

(١) نقول المتقدمة كما في المعجم السنن: (٤٧٦/٢).

(٢) المعجم السنن: (٤٧٥/٢ - ٤٧٦).

(٣) في (ج): الكتاب، وبقرة التي باب حكم بيع المصنوعة، بعد ما بين

هـ - [باب تحريم تلقي الجلب]

[٣٨١٩] ١٤ - (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح) - وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي. [احمد: ٤٧٠٨، ٤٧٧٣٨، والفتح: ٣٨٢٠].

[٣٨٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَاسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مُهْلَبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. [اصحاح: ٤٥٣٦، واسحار: ٢١٦٥].

[٣٨٢١] ١٥ - (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى السُّبُوحِ. [احمد: ٤٠٩٦، وسبع: ٢١٤٩].

[٣٨٢٢] ١٦ - (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ. [احمد: ٤١٣٤٤].

[٣٨٢٣] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ لِفَرْدُوسِيٍّ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، لَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَبْدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ». [انظر: ٣٨٢٢].

باب تحريم تلقي الجلب

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ). وفي رواية: (نَهَى عَنِ التَّلْقِي). وفي رواية: (نَهَى عَنِ تَلْقَى السُّبُوحِ). وفي رواية: (أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ). وفي رواية: (لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَبْدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ). وفي رواية: (نَهَى أَنْ تُتْلَى الرِّكْبَانُ).

المشرح:

قوله ﷺ: «أَتَى سَبْدَهُ أَيُّ؟ مَالُهُ الْبَاطِعُ.

والأزاعي: بجور التلقي إذا لم يُضَرَّ بالكس، فإن أصرَّ نكره. والصحيح الأول للنهي الصريح.

قال أصحابنا: وسرط^(١) التحريم أن يعمن لنهي عن التلقي، ولو تم يقصد التلقي بل خرج لشغل فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أحدهم عند أصحابنا التحريم، لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمت بالتحريم فاشترى صحح انعقد.

قال لعلاء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته معن يخضعه.

قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر لبيدي سببه الرفق بأهل البلد، واحتيل فيه غش لبيدي، والمنع من التلقي ألا يُغْنِ البادي، ولهذا قال ﷺ: «إذا أتى سيده السوق، فهو بالخيار»^(٢).

فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس. والمصلحة تقتضي أن ينظر لجمعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البادي ذا دع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البادي، ولما كان في تلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، لم يكن في باحة التلقي مصلحة، لا سيما ويضد إلى ذلك عدة ثانية، وهي حقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بدرخص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تفاضل بين المسألتين، بل هما مشقتان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إذا أتى سيده السوق، فهو بالخيار» فيه دليل لإثبات الجور.

قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقم ويعلم السعر، فإذا قدم فإن كان الشراء بأوخص من سعر البلد ثبت له الخيار، سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يُخبر، وإن كان لشراء بسعر بلد أو أكثر فرجهان: الأصح: لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لإحلاق الحديث، والله أعلم.

قوله: (أجرلي هشام الشترثوسي) هو بضم الفاء والمال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى القرطبي، قبله معروف، والله أعلم.

(١) في نسخ: وبشرط.

(٢) «المعجم»: (٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧).

٦ - [باب تحريم بيع الحاضر للبادي]

[٣٨٢٤] ١٨ - (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». [أحمد: ٧٢٤٨، وسحري: ٢١٤٠ كلاهما مطبوع].

وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

[٣٨٢٥] ١٩ - (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَ الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، قَالَ: فَكُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ مِمْسُورٌ. [أحمد: ٣٤٨٢، وسحري: ٢١٥٨٠].

[٣٨٢٦] ٢٠ - (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (ج). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يَرْزُقُ». [أحمد: ١٧٤٣٤٠].

[٣٨٢٧] (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ١٤٢٩١].

[٣٨٢٨] ٢١ - (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نُهِيَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخُوهُ أَوْ أَبَاهُ. [مسند: ٣٨٢٩].

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ). وفي رواية: (قَالَ طَاوُسُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ مِمْسُورٌ). وفي رواية: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». وفي رواية عن أنس: (نُهِيَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخُوهُ أَوْ أَبَاهُ).

[٣٨٢٩] ٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : تَهَيَّأَ عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَدِي . [إسناد صحيح] (٢١٦٦) .

هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر لبدي ، وبه قال الشافعي والأكثرون . قال أصحابنا : ولما رُدَّ به أن يقدم غريب من البادية ، أو من بلد^(١) آخر ، يحتاج نَعْمَ لحاجة إليه ، لمبيعه بسعر يومه ، فيقول له بلدي^(٢) : اتركه عندي لأبيعه على السديج بأعلى . قال أصحابنا : وإنما يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون عالماً بالنهاي ، فلو لم يعلم النهي ، أو كان المتاع مما لا يُحدث في اليد ، ولا يؤثر فيه لفلة ذلك المجلوب ، لم يحرم ، ولو حالف رباع^(٣) . الحاضر لبدي صَحَّ البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا . وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يُفسخ بيع ما تم يَمُت . وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر لبدي مطلقاً . حديث : «الدين النصيحة»^(٤) ، قالوا . حديث النهي عن بيع الحاضر لبدي منسوخ ، وقال بعضهم : إنه عس كراهة تنزيه . والصحيح الأول ، ولا يُقبل السخ وكراهة التنزيه^(٥) بمجرد الدعوى .



(١) قري (ح) : ومن بلد .

(٢) بلدي (م) و(هـ) : البدي

(٣) رباع : قري (ح) لفلة غير موجودة .

(٤) أخرجه مسلم ، ١٩٦ ، وأحمد . ١٦٩٤١ من حديث تميم الداري رضي الله عنه .

(٥) قوله : والصحيح الأول . التنزيه : سقط عن (م)

٧ - [باب حكم بيع المصراة]

[٣٨٣٠] ٢٣ - (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قُتَيْبٍ: حَدَّثَنَا ذُوْدُ بْنُ قَيْنَسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ». [أحمد ٩٩٦٠].

[٣٨٣١] ٢٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَادِرِيِّ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ». [أحمد ٩٣٩٧].

[٣٨٣٢] ٢٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي زَوَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَغْنِيٍّ، الْعَقَدِيُّ -: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاةً». [أحمد ٢٨٣٣].

باب حكم بيع المصراة

وقد سبق بيانُ لتصريه وبيانُ معنى قوله ﷺ: «لَا تُصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ» في باب تحريم بيع الرجن على بيع أخيه^(١).

قوله ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا - فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

وفي رواية: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

وفي رواية: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاةً».

[٣٨٣٣] ٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ». [احمد ٧٣٨٠ دون قوله: وصاعاً من تمر ولا سمر].

[٣٨٣٤] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ عَنْ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ». [مسند - ٣٨٣٣].

[٣٨٣٥] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَهُ، وَنَحْنُ: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِحْجَةً مُصْرَاءً، أَوْ شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرَدِّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ». [احمد ٨٢١٠].

وفي رواية: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ».

وفي رواية: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِحْجَةً مُصْرَاءً، أَوْ شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرَدِّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

الشرح:

أما «مصراة» واشتقاقها فسبق بيئتهما في الباب المذكور، وأما اللحجة فكسر اللام وفتحها، وهي لغة القرية العهد بالولادة، نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أنصبج، والجمدة: لُقْح، كقربة وقرب، والشمر: بالسين المهملة هي: الحيلة.

وقد سبق أن التصرية حرام، وفي هذه الأحاديث أن مع تحريمها يبيح البيع، وأنه يثبت للمشتري اختيار إذا عيب التصرية^(١)، وأنه يثبت لخيار في سائر البيوع المشتملة على قلدليس، بأن مؤد شعز المجارية الشائعة، أو جهش شعز الشبهة، ونحو ذلك.

(١) قوله: وأنه يثبت للمشتري خيار إذا عيب التصرية، سئل عن (هي).

وختلف أصحابنا في خبر مشعري لمصرواة^(١)، هل هو على الفور بعد لعلم، أم^(٢) يمتد ثلاثة أيام؟

ففي - يمتد ثلاثة أيام؛ لظاهر هذه الأحاديث، ولأصحح عندهم أنه على الفور، ويحملون لتقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما قد سمعناهم أنها مصرواة إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول، حتمت كون النقص لعرض، من سوء مردها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام عُدَّ أنها مصرواة، ثم إذا ختار رد المصرواة بعد أن خبها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سوء كدنت لفة أو شاة أو بقره، هذا مذهب، وبه قال مالك وربيث وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء سحنين، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا - يرد صاعاً من قوت الببد، ولا يختص بالتمر.

وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردُّها، ولا يردُّ صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا اتلفت شيئاً غيره ردَّ مثله، إن كان مثلياً، ولا قيمته، وأما جنس آخر من العروض فخلافاً للأصول.

وأجاب الجمهور عن هذا بأن ستة إذ وردت لا يُعترض عنها بالمعقول.

وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلا لأنه كان غالب قوتهم في ذلك وقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإن لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير، ليكون ذلك حد يرجع إليه. ويردُّ به شخصاً، وكان حريصاً على رفع الخصم ولمنع من قد سب له، وقد يقع بيع المصرواة في البواهي والقرى، وفي موضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته، وفي غيبه. فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذه لينة. فبها منه بغير، ولا يختلف باختلاف حال الثنتين، قطعاً للبزع، ومثله لعة في

(١) في (خ): المصرواة.

(٢) أي (أم) و(أو).

الجناية على الجنين، سواءً كان ذكراً أو أنثى، تأمُّ الخَلْق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً^(١)، ومثله الجبرُّ في الزكاة بين لشيئين، جعله الشرع شائراً أو عشرين درهماً، قطعاً لمنزوع، سواءً كان التفريط بينهما قليلاً أو كثيراً^(٢)، وقد ذكر الخطابي^(٣) وأخرون نحوه هذه المعنى، والله أعلم.

لأن قيل: كيف يلزم المشتري ردُّ عوض المبيع مع أنَّ الخرج^(٤) بالضم، وأنَّ من اشترى شيئاً معيناً، ثم علم العيب وردَّ به، لا يلزمه ردُّ الغلَّة والأكسابِ الحاصلة في يده؟

فالجواب أنَّ المبيع ليس من الغلَّة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع، وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى لشاة جميعاً، فهما مبيعان بشئ واحد، ولعذر ردُّ البين لاختلاطهما بما حدث في عهد المشتري، فوجب ردُّ عوضه، والله أعلم.



(١) هي (ج) جميلاً أم قبيحاً.

(٢) هي (ج) قليلاً وكثيراً.

(٣) في مصطلح الدين: (٤٢٨/٢).

(٤) هي (ج): الخرج.

٨ - [باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

[٣٨٣٦] ٢٩ - (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو لَرِيعٍ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. [أحمد: ٢٤٣٨] [بوظر: ٣٨٣٦].

[٣٨٣٧] (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ - وَهُوَ الثَّوْرِيُّ -، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ لِحَدَّثَهُ. [أحمد: ٢٤٣٨] [والبغوي: ٢١٣٥].

[٣٨٣٨] ٣٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ وَعَبِيدُ بْنُ حَفِيبٍ، قَالَ ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا قَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ. [أحمد: ٣٤٨١] [ابن أبي عمير: ٣٨٣٧].

[٣٨٣٩] ٣١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَنَالَهُ». فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبِعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامَ مَرْجَأًا؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مَرْجَأًا.

[أحمد: ٣٤٤٦] [بوظر: ٣٨٣٧].

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ: «(مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ)» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَقْبِضَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «(مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَنَالَهُ)»، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبِعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامَ مَرْجَأًا؟

[٣٨٤١] ٣٣ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتًا لَطَعَامًا، فَيَبْعَثُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِالتَّهْلِيلِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَاءُهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبِيلٍ أَلَّا نَبِيعَهُ. [مكرر: ٣٨٤٣، ٣٨٤٦] [أحد - ٣٩٥، المطبوع: ٢١٢٣].

[٣٨٤٢] ٣٤ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا قُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» .

[٣٨٤٣] (١٥٢٧) - قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الْقُطْعَانَ مِنَ الرُّكْبَةِ بِجِزَاءٍ، قَتَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُذَهُ مِنْ مَكَائِدِهِ. [مكرر، ١٣٨١١] صحيح: ٤٦٢٩، وليخبري: ٢١٦٦٤.

[٣٨٤٤] ٣٥ - (١٥٢٦) حَدَّثَنِي خَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ» . [مكرر - ٣٨٤٥] (١) - ٢١٢٣ ح :

[٣٨٤٥] ٣٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَافٍ ، قَدْ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا

وفي رواية ابن عمر قال: «كنا في زمان» رسول الله ﷺ نبيع الطعام، فينبت حسينا من يامرنا
بإتقائه من المكان الذي يتعد فيه إلى مكان سواه قبل أن ينبته.

وفي رواية: (كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكَبَانِ جِرَافًا، فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُبَيْعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ).

إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبُضَهُ». [أحمد: ٥٠٦٤، ولبقاي: ٣١٧٣].

[٣٨٤٦] ٣٧- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحْوِلُوهُ. [مكرر: ١٢٣٨٤١، أحمد: ٤٥١٧، وسخاري: ٦٨٥٢].

[٣٨٤٧] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جَزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ. [البخاري: ٢٧١٢٩، والبيهقي: ٣٨٤٦].

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

[٣٨٤٨] ٣٩- (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّحْ، عَنْ سُدَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ «مَنِ ابْتَاعَ». [أحمد: ٨٤٤١].

وفي رواية عن ابن عمر: (أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه).

وفي رواية: (رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً، يضربون في أن يبيعوه في مكانهم، وذلك حتى يؤووه إلى رحالهم).

الشرح:

قوله: (مترجماً)، أي: مؤخر^(١)، ويجوز حمزه وترك حمزه، و(الجزاف) بكسر الجيم وضمها وفتحها، ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير.

[٣٨٤٩] ٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّه قَالَ لِمُرْوَانَ : أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَاءِ فَقَالَ مُرْوَانُ : مَا فَعَلْتُ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَحْلَلْتَ بَيْعَ الصُّكَّكَ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى . قَالَ : فَخَطَبَ مُرْوَانُ النَّاسَ ، فَتَنَهَى عَنْ بَيْعِهِ . قَالَ سُلَيْمَانُ : فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَمِي يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ . (أحمد ٨٥٨٩) .

وفي هذا الحديث جواز بيع الصُّبْرَة جزأً ، وهو مذهب الشافعي . قال لشافعي وأصحابه : بيع الصُّبْرَة من البجينة والتمر وغيرهما جزأً صحيح ، وليس بحرام ، وهو مكروه فيه قولان للشافعي : أصحهما مكروه كراهة تنزيه ، والثاني . ليس بمكروه ، قاسوا : والبيع بصُّبْرَة الدراهم جزأً حكمه كذلك . ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح بيع إذا كان بائع الصُّبْرَة جزأً يمس قذرها .

وفي هذه الأحاديث تنهي عن بيع المتبيع حتى يقبضه البائع ، واختلف اصحابنا في ذلك . فقال لشافعي : لا يصح بيع المتبيع قبل قبضه . سواء كان طعاماً أو عقاراً أو متقولاً أو نقداً أو غيره . وقال عثمان البني . يجوز في كل متبوع . وقال أبو حنيفة : لا يجوز في كل شيء إلا العقار . وقد مال لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ، ووافقه كثيرون . وقال آخرون : لا يجوز في المكيل والموزون ، ويجوز فيما سواه .

أما مذهب عثمان البني فحكمه المازري والقاضي^(١) ، وم يَحْكُمُ الأكثرون ، من نقوا لإجماع على بطلان بيع الطعام المتبوع قبل قبضه ، قالوا : ولما اختلف فيما سواه ، فهو شاذ متروك ، والله أعلم .

قوله : (كانوا يضربون إذا باعوه) يعني : قبل قبضه ، هذا دليل على أن بيع الأمر يُعَزَّز من تعاضلي يباع فاسداً ، ويُعَزَّز به بصري وغيره ، مما يبرهن من «عقوبات في البذل» على ما تقر في كتب الفقه

قوله : (قال أبو هريرة لمروان : أحللت بيع الصُّكَّكَ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى ، فخطب مروان الناس ، فتنهى عن بيعها) .

(الصُّكَّكَ) جمع صَكٍّ ، وهو ورقة مكتوبة يدين ، وتُجمع أيضاً على : صُكُوك ، والمراد بها لورقة

(١) «المعجم» : (٢/ ٢٥٩) ، و«المعجم للمعجم» : (٥/ ١٥٠) .

[٣٨٥٠] ٤١ - (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتِيعَ طَعَامًا، فَلَا تَبِيعَهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ». [مسند: ١٥٢٩].

التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمسحقه، بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره، فيبيع صاحبه ذلك الإنسان قبل أن يقبضه.

وقد اختلف العلماء في ذلك، ولا يصح عند أصحابنا وغيرهم حوائج بيعها، ولذا في منعها. فمن منعها أحد بظاهر قول أبي هريرة وبسببته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك بعده لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع لثاني لا من الأول، لأن الذي خرجت له ماله لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمنع بيعه قبل قبض، كما لا يمنع بيعه ما ورثه قبل قبضه.

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته: وكانوا يتبايعونها ثم يبيعونها المشترون قبل قبضها، فنهوا عن ذلك، قل: وكذا جاء الحديث مصرراً في «الموطأ»: «أن صكوك خرجت للدين في زمن مروان بعتهم، فتبايع الناس ثمت الصكوك قبل أن يستوفوها»^(١)، وفي «الموطأ» ما هو أبين من هذا، وهو أن حكيم بن جزم ابتاع طعاماً أمر^(٢) به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه^(٣)،^(٤) والله أعلم.



(١) «الموطأ»: ١٣٨٣، «متحه» خدش ريد من ثياب ورجل من أصحاب النبي ﷺ على مروان بن الحكم فقال لا يجل ثياب الربايا سران. فقال: أخوذ يداها، وماذا؟ فقال: هذا صكوك جابها للدين. ثم باعها قبل أن يستوفوها، فبعت مروان لحرس يزوجونها من أبيه، ورجلها إلى أبيه.

(٢) في (ع)، ما أمر.

(٣) «الموطأ»: ١٣٨٢، «وأنه»: أبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فرفقه عليه وقد لا يبع طعاماً ابتعه حتى تسويه.

(٤) «إكمال المسند»: (١٥٢/٥).

٩ - [باب تحريم بيع ضيرة التمر المجهولة القدر بتمر]

[٣٨٥١] ٤٢ - (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الضَّيْرَةِ مِنَ التَّمْرِ ، لَا يُعْلَمُ مِكِيلَتُهَا ، بِالْكَيْلِ الْمُسَمًّى مِنَ التَّمْرِ - [احمد ١٥٢١٦] .

[٣٨٥٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ : مِنَ التَّمْرِ ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ .

باب تحريم بيع ضيرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الضيرة من التمر ، لا يعلم مكيلتها ، بالكيل المسمى من التمر) .
 هذا نصري بتحريم بيع التمر بتمر حتى نعلم بمثله ، قال العنقاء : لأن السجمل بالمائة في هذا الباب كحقيقة لفصلة ، لقوله ﷺ : «إلا سواء بشواه» (١) ، ولم يحصل تحقق المساواة مع السجمل ، وحكم المجنفة بالاحتطة ، والشعير بالشعير ، وسائر لربويات ، إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر ، والله أعلم .



وهذه الأحاديث الصحيحة تُردُّ على هؤلاء، وليس لهم عنها جوابٌ صحيح، والصوابُ بثبوته كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله **«إلا بيع الخيار»** ففيه ثلاثة أقوال، ذكرها أصحاب وغيرهم من العلماء: أصحُّها: أنَّ لمراد التخيير بعد تمام العقدين مفارقة المجلس، وتفسيره: ويشتُّ لهما الخيار ما لم يتفرقا، إلا أنَّ يتخييرا في المجلس ويختارا بمقصد البيع. فيلزمُ البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى لمفارقة.

واقول لثاني، أنَّ معناه: إلا بيعاً شرط فيه خيارُ الشرط ثلاثة أيام، أو دولها، فلا يتنقضي الخيار فيه بالمفارقة، بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.

والثالث: معناه: إلا بيعاً شرط فيه أنَّ لا خيارَ لهما في المجلس، فيلزمُ لبيع نفس الشرط، ولا يكون فيه خيار. وهذا تأويلٌ من يصحح البيع على هذا الوجه، والأصحُّ عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط.

لهذا تنقيحُ الخلاف في تفسير هذا الحديث.

واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوصُ لشمعي ونقلوه عنه، وأبطل كثيرٌ منهم ما سواه وغلطوا قائله، ومن رجَّحه من المحدثين: السيهقي^(١)، ثم بسط دلائله ويُسَّعِف ما يُعدها، ثم قال: وذهب كثيرٌ من العلماء إلى تُضعِفُ الأثرُ المنقول عن عمر **«البيع صفقة أو خيار»**^(٢). وأنَّ لبيع لا يجوزُ فيه شرطُ قَطْعِ الخيار، وأنَّ لمراد بيع الخيار التخيير بعد البيع أو بيع شرط فيه خيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أنَّ لمراد التخيير بعد البيع، لأنَّ ما عا ربما عبَّر عنه ببيع الخيار، وربما فسره به، ومن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي^(٣)، ونقل ابنُ المندرج في

(١) في المتن الكبير: ٢٩ (٥/٣٧١ وما بعده).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ١٤٢٧٣ (٤/١٤٢٧٤)، وابن أبي شيبة: ٢٣٠٧٤.

(٣) في نسخة بعد حديث: ١٧٩٠.

[٣٨٥٥] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَابَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» [أحمد ١٦٠٠٦ وبيهقي ٣١١٢].

[٣٨٥٦] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَمَلَنِي عَلِيٌّ نَافِعٌ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايعَانِ بِالْبَيْعِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ». زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَهُ، قَامَ فَمَسَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ - [الطبر ٣٨٥٣].

«الإشراف» هذا التفسير عن الثوري و لأوزاعي وابن عيينة وعبيد^(١) الله بن الحسن لعنبري والشافعي ومسحق بن وهبة^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَابَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

ومعنى «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أَنْ يَقُولَ لَهُ: اخْتَرِ إمضاء البيع، فإذا اختار أو جب البيع، أي: لَزِمَ والتبرُّم، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَسَكَتَ لَمْ يَقْطَعْ خِيَارُ السَّاكِتِ. وفي تقطيع خبر الفاتل وجهه لأصحهما: الأصحهما: الانقطاع، لظاهر لفظ الحديث.

قوله: (فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَهُ، قَامَ فَمَسَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ) هكذا هو في بعض الأصول: (هُنَيْئَةً) بتشديد الهاء غير مهموز، وفي بعض: (هُنَيْئَةً) بتخفيف الهاء وزيادة هاء، أي: شيئاً يسيراً.

(١) في (ص) و(هـ): عبيد، وهو تصحيف.

(٢) «الإشراف على مشايخ الصمدية» (٦/ ٧٧).

[٣٨٥٧] ٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَابْنُ حَجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ». [إمام: ٤٥٦٧، والبيهقي: ٤٦١٣].

وقوله: (فأراد أن لا يقبله) أي: لا يفسخ البيع، في هذا دليل على أن التفرق بالأبدان كمن فسر به ابن عمر لم يروى، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالشك، وهو نكط البيع، قوله ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا» أي: ليس بينهما بيع لازم.



١١ - [باب الصدق في البيع والبيان]

[٣٨٥٨] ٤٧ - (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا
وَكْتَمَا، مُجِئَتْ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا». [أحمد: ١٥٣٢٧، راجع في ١٠٧٩ و ٢١١٤].

[٣٨٥٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ، عَنْ
أَبِي الشَّيَاحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
بِهِ. [البيهقي بعد ٢١١٤، ومطر ٣٨٥٨].

قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «وُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

قوله ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا» أي: بين كل واحد
لصاحبه ما يتحدث إلى بيانه من غيب ونحوه، في تسعة والثلثم وصدق في ذلك، وفي الإخبار بشئ من
وما يتعلق بالهواشين.

ومعنى «مُجِئَتْ»^(١) بركة يعمها أي: دعت بركته، وهي زيادته وبماؤه.



(١) في نسخة من الصحيح مسلم: «مُجِئَتْ».

١٢ - [باب من يخذع في البيع]

[٣٨٦٠] ٤٨ - (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَنَحْوِي عَنْ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُتْرَةَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْذَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ. - ٥٩٧١، راجحي [٢١١٧].

[٣٨٦١] (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شَقِيقُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ. [أحما ٥١٣٦، ٥٢٧١]

رواه الطبر ٣٨٦٠.

باب من يخذع في البيع

قوله^(١): (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أَنَّهُ يُخْذَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، فكان إذا باع قال^(٢): «لا خِلَابَةَ»^(٣))

أما قوله ﷺ: «فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» هو بفتح المعجمة مكسورة^(٤) ونحيف اللام وباء لموحدة.

وقوله: (فكان إذا باع قال: لا خِلَابَةَ) هي بياء مشاة تحب بدل اللام، هكذا هو في جميع النسخ، قال القاضي رروء بعضهم: (لا خِلَابَةَ) بالنون، قال: وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم: (خِلَابَةَ)^(٥) بالذال لمعجمة، والصبب لاون، وكان رجل النخ،

(١) بخطها في (خ) خطأ وهو خطأ

(٢) في (ص) و(ع): يقول

(٣) في (ع) خِلَابَةَ ونظر ما سيأتي في تشرح.

(٤) في (ج) بفتح مكسورة معجمة

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الحميدي في «مسند» ٦٧٧، وأبو عروة في «مسند» ٤٩٣٤، ومدر قطي في «مسند» ٣١٠٨.

والجاء في «المستدرک» ٢٤٠١، ويهفي في «الذكرى» ٧٧٣/٥.

فكان يقولها هكذا، ولا^(٧) يمكنه أن يقول: لا خلافة^(٨).

ومعنى (لا خلافة)، لا خديعة، أي لا يجعل لك خديعتي، أو لا يزممني خديعتك.

وهذا الرجل هو حبان، يفتح لواء وبالباء الموحدة^(٩)، ابن مقلد بن عمرو الأنصاري، والد يحيى وواسع بن يحيى حبان، شهد أحدًا، وقيل: بل هو والده مقلد بن عمرو، وكان قد بلغ مئة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغاربه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بمصر، فأصابته في رأسه مأمونة، فتغير بها لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني^(١٠) أنه كان ضريراً، وقد جاء في رواية ليست بشيئة^(١١) أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول خيار ثلاثة أيام، في كل يسع يتابعها.

وختلف لعما في هذا الحديث، فجعله بعضهم محدث في حقه، وأن المغاربة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبين بسببها، سواء ثبت أم كثر، وهذا ملحق لشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروتين عن مالك، وقال البغداديون من المالكية: للمغبون خيار، لهذا الحديث بشرط أن يبلغ لعرب ثلث بقية، فإن كان «و» فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: «قل - لا خلافة»، أي: لا خديعة، ولا يزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أنه^(١٢) أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا تنعدي^(١٣) منه إلى غيره ولا بدليل، والله أعلم.



(١) في (خ) أو لا.

(٢) ينظر الإكمال لمعجم: ٥٥ (١٩٤/٥).

(٣) في (خ): يفتح لواء وبالباء الموحدة.

(٤) في نسخة: ٣١٠٧.

(٥) أخرجه: الحسيني في مسنده: ٦٧٧، وابن ماجه في المصنف: ٥٦٧، ودارقطني في المستدرج: ٣٠٠٨، والحاكم

في المستدرج: ٤٦٠، وأبو عبيد في الكبير: ٥ (٢٧٣).

(٦) في (ص) و(ه): أو.

(٧) في (خ): ثبت.

(٨) في (ص) و(ه): ينفذ.

١٣ - [باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

بغير شرط القطع]

[٣٨٦٢] ٤٩ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

[مكرر: ٣٨٦٥، ٣٨٧٥ (أحمد: ٢٥٢٥ مطروكاً والمكرر: ٢١٩٤).

[٣٨٦٣] (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [المكرر: ٣٨٦٢].

[٣٨٦٤] ٥٠ - (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَرُفَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ، وَعَنْ اسْتِثْلٍ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمِنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. [أحمد: ١١٤٩٢].

[٣٨٦٥] ٥١ - (١٥٣٤) حَدَّثَنِي رُفَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قَالَ: يَبْدُوُ صَلَاحُهُ حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ. [مكرر: ٣٨٦٢ (أحمد: ٥١٩٤)].

باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

بغير شرط القطع

فيه حديث، (ابن عمر^(١) ﷺ)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ).

وفي رواية: (عن بيع الثَّمَرِ حَتَّى يَبْزُغَ، وعن السُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمِنَ الْعَاهَةُ).

وفي رواية (١) «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ^(٢) حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ^(٣)، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قَالَ: يَبْدُوُ صَلَاحُهُ^(٤)، حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ.

(١) في (خ) "عمر" وهو تفسيف

(٢) في (ج) "ثمره"

(٣) في (خ) "صلاحها"

[٣٨٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [نظر ٣٨٦٥]

[٣٨٦٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ لَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ. [نظر ٣٨٦٥]

[٣٨٦٨] (٠٠٠) - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ لَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُقَيْدِ اللَّهِ. [نظر ٣٨٦٥]

[٣٨٦٩] ٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي وَبَّاحٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَازِمٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ».

[أحمد ٤٩٤٣] [نظر ٣٨٧٠]

[٣٨٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذَهَبُ عَائَتُهُ.

[أحمد ٥١٦١، ٥١٣٨، ٥٤٩٩، وسخري ١٤٨٦]

[٣٨٧١] ٥٣ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى - أَوْ: نَهَاكَ - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يُطَيَّبَ. [نظر ٣٨٧٢] [أحمد ١٤٣٥٠]

[٣٨٧٢] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ الثَّوَالِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ.

[أحمد ١٤٩٩٤]

وفي رواية: (قيل لابن عمر: ما صلاحه؟ قال: تذهب عائته)

وفي رواية: (نهى عن بيع التمر حتى يطيب).

[٣٨٧٣] ٥٥ - (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَحْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: حَتَّى يُحْزَرَ. (الحمد: ٣١٧٣، وساجي: ٢٢٥٠).

[٣٨٧٤] ٥٦ - (١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الشَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا». (مكرر: ٣٨٧٧، الحمد: ١٧٥٥٩).

[٣٨٧٥] ٥٧ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ هَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ بِالشَّمَرِ. (مكرر: ٣٨٧٦، الحمد: ١٦٣٧٦، وساجي: ٢١٨٣).

[٣٨٧٦] (١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عَمَرَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ قَابَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْقَرَايَا، وَإِذَا ابْنُ نُمَيْرٍ فِي وَابْنِهِ: أَنَّ تَبَاعَ. (مكرر: ٣٨٧٨، الحمد: ١٥٥٤١).

[٣٨٧٧] ٥٨ - (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ بِالشَّمَرِ». (مكرر: ٣٨٧٤).

وفي رواية: (نهى عن بيع النخس حتى يأكل أو يؤكل، وحتى يؤزن، قلت: ما يؤزن؟ فقال رجلٌ عنده - يعني هند ابن عباس - حتى يحزر).

الشرح:

أما الفاظ لبب - فمعنى (يبؤ) يظهر، وهو بلا همز، ومنه ينبع أن ينب عليه أنه^(١) يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم: (حتى يسوا) بالالف في الخط، وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا

(١) في (ص): أن.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، سَوَاءً.

[بسر ١٢٨٧٥]

للقاصب، وإنما اختلفوا في إنباتها إذا لم يكن ماصب، مثل زيد يبدو، ولاختبار حذفها أيضاً، وينفح مثله في: (حتى يزهر) وصوابه حذف الألف، كما ذكرنا.

وقوله: (يزهر) هو بفتح الياء، كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سنده إن شاء الله تعالى، قال ابن الأعرابي يقال: زَهَنَ النخلُ يزهره إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي، إذا احمر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل: أزهى، إنما يقال: زه. وحكمهم أبو زيد لغتين. وقال الحليل: أزهى النخل: إذا صلاحه.

وقال الخطابي: هكذا يروي، (حتى يزهر) قال. والصواب في العربية: (حتى يزهي)، ولإزهاه في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيه، ودليل خلاصتها من الآفة^(١).
قال ابن الأثير: منهم من أنكر. (يزهي)، كما أن منهم من أنكر: (يزهو)^(٢).

وقال الجوهري: الزهؤ بفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون بضمهم، وهو البشر الملوّن، يقال إذا ظهرت لحمته أو الصبغة في النخل فقد ظهر فيه زهره، وقد زه. النخل زهواً، وأزهى لغة^(٣).
فهذه أقوال أهل العلم فيه، ونحس من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة.

قوله: (وعن الشنن حتى يبيض) معناه: يشتد حبه، وهو بدو صلاحه.

قوله: (ويأمن لعاهة) هي آفة نصيب الزرع أو الثمر ونحوه فتفسده.

قوله: (حدثني يحيى بن يحيى. أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر (ج). وحدثننا أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا أبو الزبير، عن جابر).

فقوله أولاً: (عن جابر) كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته وقعدة غيره حذفه في الصريح الأول، ويقتصر على أبي الزبير، لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة اليقين والإيضاح، وقد سبق بيان مثل هذه غير مرة.

(١) معالم التنزيل: ٢/٣٩٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث: (زه).

(٣) الصحيح: (زه).

قوله: (حدثنا أحمد بن عثمان التوفلي^(١): حدثنا أبو عاصم (رح). وحديثي محمد بن حاتم. واللفظ له - حدثنا روح، قال: حدثنا زكرياء بن إسحاق - حدثنا عمرو بن دينار).

هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينفي^(٢) أن يقرأ القارئ بعد روح: (قالا - حدثنا زكرياء) لأن أبا عاصم وروحا يرويان عن زكرياء، فهو قال القارئ: (قالا - حدثنا زكرياء) كان خصاً لأنه يكون محدثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يفعل عته، فيثبت عليه ليقتض لأشباهه، وينفي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: (قالا - حدثنا زكرياء) وإن كنوا يحدثون لعدة (قال) إذا كان المحدث عنه واحداً لأنه لا يتيسر بخلاف هذا.

فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا: (قال - حدثنا زكرياء) ويكون المراد (قال روح)، ويدل عليه أنه قال: واللفظ له - قلنا: هذا محتمل، ولكن لظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر فائدة، لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم، والله أعلم.

قوله: (عن أبي البختري) وهو شتخ الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح^(٣) التاء لمثناة فوق، واسمه: سعيد بن عمران، ويقال: بن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز، الكوفي الطائي مولاهم، قال هلال بن خباب^(٤) بالمعجمة والموحدة: كان من أقاصلي أهل الكوفة. وقد حبيب بن أبي ثابت الاسم الجليل: اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا، قُتل بالجمجمة سنة ثلاث وثمانين^(٥)، وقال ابن معين وأبو حاتم^(٦) وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه «الأسماء والكنى»: إن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم. ولا

(١) في (خ): أن التوفلي. وهو خطأ

(٢) بمعاني (خ). له

(٣) في (ص): ألبان

(٤) في (خ): وخم، وانظر «التقريب» وكتب المترجم

(٥) في (خ) و(ص): حدثنا. وينظر قوله في التهذيب «٣٤ / ١١».

(٦) كذلك قال غير واحد، والصواب أنه قتل سنة اثنين وثمانين، ينظر ما قلناه. يشهد عروفاً معروفية في تحقيقه في التهذيب لهما «٣٤ / ١١»

(٧) في «الحيح والتمثيل»: (٥٥ / ١) وينظر قول ابن معين وأبي زرعة فيه.

يُقبل قولُ لحاكم؛ لأنه جرح غير مفسر، ولجرح إذا لم يُفسر لا يقبل، وقد نص جماعة على أنه ثقة، وقد سبق بين هذه القاعدة في أول الكتاب^(١)، والله أعلم.

قوله: (سألت ابن عباس عن بيع النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل، وحتى يؤزن، قال: قلت: ما يؤزن؟ فقال رجل عنده: حتى يُحزّر).

وأما قوله: (يأكل أو يؤكل)، فمعناه: حتى يصلح لأن يؤكل في الجمعة، وليس المراد كماله، لأنه يل ما ذكرناه، وذلك بكونه عند بدو الصلاح.

وأما تفسيره (يؤزن) بـ(يحزّر) فظاهر؛ لأن الحزّر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن.

وقوله: (حتى يُحزّر) هو بتقديم الرأي على الرأي، أي: يُخرص، ووقع في بعض الأصول بتقديم لرء، وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم.

وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معنى المضاف إلى ابن عباس لأنه أقر قائله^(٢)، ولم يُنكره، وتقريبه كقوله، والله أعلم.

قوله: (عن ابن أبي نُعمٍ) هو يسكنه معين بلا ياء بعدها^(٣).

أما أحكام الباب: فإن باع ثمرة قبل بدو صلاحها شرط لقطع صحه بالإجماع، قد أصبحنا في شرط قطع ثم نه يقطع فالبيع صحيح، ويلزمه البائع يقطع، حيث تر ضيا على يقدته جاز، وإن باعها بشرط التيقن فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه وبه تليقت^(٤) الثمرة قبل حركتها، فيكون لبيع قد أكل مال أخيه بالباطل، كما جاءت به الأحاديث^(٥)، وأما إذا شرط القطع فقد نفى هذا الضرر. وإن دأبه مطلقاً بلا شرط، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء أن البيع باطل، لإطلاق هذه

(١) (٥٥/١).

(٢) في (ج) تأويله.

(٣) وقع بعده في (ص) و(هـ)، وسه دكين في بعض، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه.

وعنه شعوب، ورهم، فإنه لا يوجد في رجال مسلم، ولا في الكتب الستة، ولا في تقريب التهذيب، من اسمه: دكين بن النضر، ولعله غلط، من يقين بن دكين، أبي نعيم، الذي هو من كبار شيوخ بخاري.

وأما ابن أبي نعيم وسمه عبد الرحمن بن أبي نعيم، تابعي جليل، يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، ينظر تهذيب الكمال: (٣٠١/٢٣).

(٤) في (ج) ! يفت.

(٥) سبأني حديث مسلم برقم: ٢٩٧٥.

الأحاديث، وإن صححت، بشرط القنوع بالإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع؛ ولأن العادة في الشعار الإبقاء، فصار كالمشروط.

وأما إذا بيعت لثمره بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً، وبشرط لقطع وبشرط التيقية، لعفهوم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغدة يُخالَف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها؛ ولأن العالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت مشروط التيقية أو مطلقاً، يترجم البائع بتيقيتها^(١) إلى أول الجذذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبنا، وبه قال مالك رحمه الله، وقال أبو حنيفة: يجب شرط لقطع^(٢)، والله أعلم.

قوله: (وعن السُّنبل حتى يبيَضَ) فيه دليل لمذهب مالك والشافعيين وأكثر العلماء، أنه يجوز بيع السُّنبل المشتت، وأما مذهب فقيه تفصيل، فأن كان السُّنبل شعيراً أو درة وما في معناهما مما تُرى حباته، جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حباته بالقشور التي تُزال في القدياس، ففيه قولان للشافعي: الجديد؛ أنه لا يصح، وهو أصح قوليه، والقديم: أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط لقطع، كما ذكرنا، وإذا نزع الرِّعَ قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح، إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وكذا حكم ليقول في الأرض، لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط لقطع، وكذا لا يصح بيع لبطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نفَّخت مقاصدها في «روضة الطالبين»^(٣)، وشرح لمذهبنا، وجمعت فيه جملاً مستكرات، وبالله التوفيق.

قوله في الحديث: (نهى البائع والمشتري) أم البائع فلائنه يريد أكل المال بالباطن، وأما المشتري فلائنه يؤفقه على حرام؛ ولأنه يُضَيِّع ماله، وقد نُهي عن إضاعة المال^(٤).

(١) في (ص) و(هـ): بمقاييسه.

(٢) قال المحافظ رحمه الله: نُجِبَ [سوي] بأن نفي صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حاله لإطلاق قبل بدو الصلاح بعده، وأبطله بشرط الإبقاء عنه بعده، ومن مذهبه أعرف به من غيرهم. اهـ. فتح الباري: (٤/ ٣٩٦)، وينظر «فتح بقدير» لابن الهمام الحنفي (٤/ ٤٨٨)، والقوانين الفقهية لابن جزي: ص ١٧٣.

(٣) (٣/ ٥٥٤) وما بعدها.

(٤) من حديث المعيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «أراد الله عز وجل حرّم عليكم عُقُوقَ لأمهات، وأؤد لسدت. ومتناً ومهات، وكرة لكه ثلاث» قبل وقال، وكثرة لسؤال، وإضاعة ماله، حروجه لخاوي: ١.

١٤ - [باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق]

[٣٨٧٨] ٥٩ - (١٥٣٩) وحديثي محمد بن رافع: حدثنا حجين بن المثنى: حدثنا الليث، عن عُقَيْلٍ، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة. والمزابنة أن يباع تمر النخل بالتمر، والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح، وشكره الأرض بالقمح. قال: وأخبرني سديك بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تبتاعوا التمر حتى يبدؤ صلاحه، ولا تبتاعوا التمر بالتمر».

وقال سديك: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه رخص بعد ذلك في بيع العربية بالرطب أو بالتمر. ولم يرخص في غير ذلك. (تكرر [٣٨٧٦] أحمد، ٢١٥٨٤، والبخاري، ٢١٨٤، ٢١٨٣).

[٣٨٧٩] ٦٠ - (٠٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها من التمر. (أحمد، ٢١٦٧٧، والبخاري، ٤٢٩٨٨).

[٣٨٨٠] ٦١ - (٠٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد: أخبرني نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه أن رسول الله ﷺ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها تمرًا، يأكلونها رطبًا. (أحمد، ٢١٦٥٦، والبخاري، ٤٢٣٨٠).

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق

فيه: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر، ورخص في بيع العربية). وفي رواية: (ورخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر^(١)). ولم يرخص في غير ذلك، وفي رواية: (ورخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها من التمر). وفي روايات، (باب بمعنى).

وفيه ذكر (سحاقلة) و (سحابة) و (كرواء الأرض)، وهذا يؤخره إلى باب.

أما ألفاظ الباب: فقوله: (وعن بيع تمر بالتمر). وفي رواية: (لا تبتاعوا التمر بالتمر) هما في

[٣٨٨١] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِنْهُ . [طر : ٣٨٨١] .

[٣٨٨٢] ٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ ، فَيَسْبِقُونَهَا بِخَرْصِهَا ثَمَرًا ، [طر : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٣] ٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، عَنْ الْمُهَاجِرِ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ . أَنَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ ثَمَرَ السَّحَابِ لِيُطْعَمَ أَهْلُهُ رُضًا ، بِخَرْصِهَا ثَمَرًا . [امر : ٣٨٨١] .

[٣٨٨٤] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا . [أحمد : ٢٩٦٢٨ ، إسناده : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٥] ٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا . [طر : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٦] ٦٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَدَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي غُلَيْبُ بْنُ حَجْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ عَرَايَا بِخَرْصِهَا . [أحمد : ٤٤٩٠ ، البخاري : ٢١٧٣] .

الروايتين : الأول . (التمر) مثله ، والثاني : (التمر) بالمشاة ، ومعناه : الرطب بالتمر ، وليس المراد كل الثمار ، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر .

قوله : (حديثنا صحيح) هو بضم الحاء وآخره نون .

وقوله : (رخص في بيع العريّة بخرصها من التمر) هو بفتح الخاء وكسرهما ، الفتح أشهر ، ومعناه : بقدر ما فيها (إذ صار ثمرًا ، فمن نتج قال : هو مصدر ، أي : اسم الفعل) ، ومن كسر قال : هو اسم دلشي* المخروص .

[٣٨٨٧] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، وَنُتِمَ سَهْلُ بْنُ أَبِي خُثَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: «ذَلِكَ الرَّبَا، تِلْكَ الْمُرَابَنَةُ» إِلَّا أَنَّهُ رُحِّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ، النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ بِأُحْدَهِمَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِحَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا، (احمد: ١٢٣٠٩١).

قوله: (عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عن بعض اصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم، منهم سهل بن أبي خُثَمَةَ).

أما (بُشير) فبضم لموحدة وفتح كشين. وأما (يسار) فبالمثناة تحت وليس مهمة، وهو: بُشير بن يسار المدني لأنصاري الحارثي، مولاهم، قال يحيى بن معين: ليس هو^(١) بأخي سليمان بن يسار. وقدر محمد بن سعد: كان شيعياً كبيراً فقيهاً، قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ وكان قليل الحديث^(٢).

وقوله: (من أهل دارهم) يعني من بني حارثة، والنمر دُبلدار المَحَلَّة.

وقوله: (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ) أي: عن^(٣) جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: (منهم سهل بن أبي خُثَمَةَ)، و(ابعض) يُطَقُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَكَثِيرٍ.

و(خُثَمَةَ) بفتح الحاء المهمة وإسكان لثاء لمثناة، وسمي أبي خُثَمَةَ عبد الله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يحيى، ويقال: أبو محمد، توفي النبي ﷺ وهو بن ثمان سنين.

قوله في هذا الإسناد: (حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ: حدثنا سليمان - يعني: بن يَزِيدٍ -، عن يحيى هو ابن سعيد^(٤) - عن بُشير بن يَسَارٍ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم، منهم سهل بن أبي خُثَمَةَ).

(١) في (ج): يني، والمثبت موافق ليد في تاريخ بن معين - رواية للثوري (١٥٧/٣)

(٢) انصاف كبرى: (٣٠٣/٥)

(٣) قوله: عن، ليس في (ص) و(هـ)

(٤) في (ج): عن يحيى بن سعيد. وفي (هـ): عن يحيى. وهو بن سعيد، والمثبت من (ص)، ويظهر من سياقها من

[٣٨٨٨] ٦٨ - (٥٥٥) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمُحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ. عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَبَةِ بِخُرُصِهَا تَمْرًا. [٣٨٨٧]

هذا الإسناد فيه أنواع من معارف علم الإسناد والطرفه:

منها: أنه إسناد كله مدنيون، وهذا نادر في «صحيح مسلم»، بخلاف الكوفيين والبصريين، فإنه كثير، قدمت في مواضع كثيرة من أواخر هذا الكتاب ويعتقد بيته.

ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين. بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وبُشَيْرُ، وسهل.

ومنها: قوله: (سليمان يعني: ابن بلال)، وقوله: (يحيى - هو ابن سعيد)، وقد قلنا^(١) في الفصول التي في أول الكتاب وبمعناها بيان فائدة قوله: (يعني) وقوله: (هو)، وأن^(٢) المراد أنه لم يقع في الرواية يدانُ سبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: (سليمان) و(يحيى)، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعنا من شيخه، فقال: يحيى بن بلال، فحصل ابين من غير زيادة منسوبة إلى شيخه.

ومنها: ما يتعلق بضم الأسماء والأنساب، وهو (بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ)، وقد بيناه، و(القُتَيْبِيُّ) وهو منسوب إلى جده، وهو عبد الله بن مسلمة بن قُتَيْبٍ.

ومنها: أن فيه رواية ناهية عن ناهية، وهو يحيى عن بشير^(٣)، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم.

ومنها: قوله: (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، منهم سهل بن أبي خثيمة) فيه أنه يجوز إذ سمع من جماعة ثقاة جاز أن يحدث بعضهم، ويروي عن بعضهم، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في «المصنف»، والله أعلم.

(١) ٨٣/١٢

(٢) في (ن): أنه

(٣) في (ع): يحيى بن بشير، وهو تصحيح.

[٣٨٨٩] ٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ قَدْ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ يَعْصَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى. فَذَكَرَ بِعَثَلٍ حَدِيثَ سُتَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الرَّزْنِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا. [القول: ٣٨٨٧].

[٣٨٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو السَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُتَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُفَمَةَ، عَنِ الْيَاسِيِّ ﷺ تَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [أحمد - ١٦١٩٢ - صحيح - ٢١٩١].

[٣٨٩١] ٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي سَيْبَةَ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ وَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حُفَمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ. [أحمد - ١٧٢١٢، والبخاري - ٣٣٨٣ - ٣٣٨٤].

قوله: (فلذكر مثل^(١) حديث سليمان بن بلال) لذكر هو النعمي، الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرته هـ وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد غلط فيه، بن قد غلط فيه

قوله: (غير أن إسحاق وابن لمثنى^(٢) جعلوا مكان الربا الرزني، وقال ابن أبي عمر: الربا) يعني: أن ابن أبي عمر^(٣) رفيق إسحاق ومن مثلي قل في روايته: (ذلك الربا) كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن مثنى فبالا: (ذلك الرزني) وهو بفتح الزاي وسكون الباء الموحدة ويعنها مون، وأصل الرزني الدفع، ويسمى هذا عقد مرابنة^(٤) لأنهم يندفعون في مخصصتهم بسببه، لكثرة تفرز والخطر^(٥).

قوله: (مولى بني حارثة) بالحاء.

(١) في (هـ) و(هـ): يمش،

(٢) في (ش). إسحاق بن سثنى

(٣) في (ج) تكررت، يعني أن ابن أبي عمر،

(٤) في (ج) الخطب.

[٣٨٩٢] ٧١ - (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ بْنِ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالتَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصْبِيِّ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ - مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخُرُصِهَا فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ: فِي خُمُسَةٍ - يَشْتَكُ دَاوُدُ قَالَ: خُمُسَةً، أَوْ: دُونَ خُمُسَةٍ؟ - قَالَ: نَعَمْ. [أحمد، ٥٠٧٢٣٦، صحيح: ٢١٩٠].

[٣٨٩٣] ٧٢ - (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ شُعْرَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ اسْمَرَانَةِ وَالْمَرَانَةِ: بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْكُرْمِ بِالزَّيْتِ كَيْلًا. [أحمد، ٤٥٢٨، الصغير، ٢١٧١].

قوله: (عن أبي سعيد مولى ابن أبي أحمد) قال الحاكم أبو أحمد أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه، قل: ويقال: مولى أبي أحمد، وابن أبي أحمد، هو مولى بن عبد الله الأشهر^(١)، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن جعش، فنسب إلى ولائهم، وهو مدني ثقة قوله: (خمس أوسق) هي جمع: وسق، يفتح لواء ويقال بكسرها، و يفتح الفصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق، وأوسوق. قال الهروي. كل شيء حمته فقد وسقته. وقيل غيره: الوسق: ضم الشيء بعضهم إلى بعض^(٢).

وأما قدر أوسق، فهو ستون صاعاً، و لصاع خمسة أوطال وثلاث باينغداي، وأما (العرايا) فواحدها عريّة، تشدد لياء، كمظية ومظايا، وضحية وضحية، مشتقة من النعري، وهو التجرد؛ لأنها عريت عن حكم باقي البستان قال الأزهري والجمهور. هي فعيبة بمعنى فاعلة^(٣). وقال الهروي وغيره: معلة بمعنى مفعولة، من غراه يعروه^(٤)، إذا أتاها وتردّد إليه؛ لأن صاحبها يردّها إليها.

وقيل: سميت بذلك لتخلّي صاحبها الأوب عنها من بين سائر ثقله، وقيل غير ذلك، والله أعلم

(١) في (ص) و(ض) "ابن عبد الأشهر".

(٢) "الفريسي" (وسق).

(٣) فعيبة بمعنى فاعلة: (٩٩/٣).

(٤) يعروه: (ص).

[٣٨٩٤] ٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، يَبِيعُ تَمْرَ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَيَبِيعُ الْعَنْبَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَبِيعَ الزَّرْعَ بِالْحَضَةِ كَيْلًا. [احمد، ٤٦٤٧].

[٣٨٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةً. [انظر ٣٨٩٤].

[٣٨٩٦] ٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ - وَالْمُرَابَنَةُ: يَبِيعُ تَمْرَ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَيَبِيعُ الزَّيْبَ بِالْعَنْبِ كَيْلًا - وَعَنْ كُلِّ تَمْرٍ يَخْرُصُهُ. [انظر، ٣٨٩٤].

قوله: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من بيع التمر بالتمر ورخص في العراق تباعا يخرصها، فيه تحريم بيع الرطب بالتمر، وهو المرابنة، كما فسره في الحديث «مشقة من الزبن» وهو الخصمة والمدة.

وقد تفق العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العراق، وأنه ربا، واجمعوا أيضا على تحريم بيع العنب بالزبيب، واجمعوا أيضا على تحريم بيع الحنطة في منتهى بحرطو صافية، وهي المحققة، مأخوذة من الحقل، وهو الخرت وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب وعنب على الشجر أو مقطوعا. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعا جاز بيعه بمثله من لباس.

وأم (العراق): فهي أن يخرص الخارصن خلاصه، فيقول: هذا الرطب الذي عنده إذا تبس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه بمائة دينار أو أوسق كثر، ويقضي في المجلس، فيسقم المشتري لتمر ويسقم بضع الرطب بالحنطية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق، وفي جوزه في خمسة أوسق قولان للشافعي: أحدهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاءت لعراقا رخصة، وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها، فوجب الأخذ بيقين وهو دون خمسة أوسق، وقيت الخمسة على التحريم.

والأصح: أنه يجوز ذلك للفقير ولأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب.

[٣٨٩٧] ٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَرْابِئَةِ. وَالْمَرْابِئَةُ: أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِشَمَرٍ، بِكَفْلِ مُسَمًى، إِنْ زَادَ فَلْيٍ، وَإِنْ نَقَصَ فَلْعَلِيٍّ. [المعجم: ١٤٤٩] [راظر: ٣٨٩٨].

[٣٨٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو عَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [المعجم: ٢١٧٤] [راظر: ٣٨٩٧].

[٣٨٩٩] ٧٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْابِئَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ، إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِشَمَرٍ كَثَلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَثَلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَفْلِ طَعَامٍ. نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا. [المعجم: ٦٠٥٨] مطبوعاً وسجري ٢٦٠٥.

[٣٩٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُسَيْبٍ: أَخْبَرَنِي الضُّحَّاكُ (ح). وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي شُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [المعجم: ٣٨٩٩].

قول ضعيف أنه يحتص بالفقراء، وقول أنه لا يحتص بالركب والعنب، هذا تعصيل مذهب الشافعي في العريئة. وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظاهر الأحاديث ثلث تأويلهما.

قوله: (رخص في بيع العريئة بالركب أو بالشمرة، ولم يرخص في غير ذلك) فيه دلالة لاحد اوجه أصحابه أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالركب على الأرض، والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن (أو) للثبوت لا للتخيير والإباحة، بل محضة، ويخص في بيعها بأحد نوعين، وشك في الراوي، فيحرم على أن المرد التمر، كما صرح به في سائر الروايات



١٥ - [باب من باع نخلاً عليها ثمر]

[٣٩٠١] ٧٧ - (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ، فَصَمَرَتْهَا لِلْمُبَاعِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُبَاعِعُ». [احمد: ٥٣٠٦، ترمذي: ١٧٢٠٤].

[٣٩٠٢] ٧٨ - (٢٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالْمَقْطُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرِثَ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرِثَ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِكَ الَّذِي اشْتَرَاهَا». [احمد: ٥٦٦٢] [راعي: ٢٩٠٦].

باب من باع نخلاً عليها ثمر

قوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ، فَصَمَرَتْهَا»^(١) لمبايع، إلا أن يشترط المبتاع: قل أهل اللغة: يقال: أبْرَثَ النخل أبْرَهُ أَبْرًا، بالتخفيف كما كسبه أَكَلَهُ^(٢) أَكَلًا، وَأَبْرَثَهُ بالتشديد أَبْرَثَهُ تَأْبِيرًا، كَعَلَّمْتُهُ أَعْلَمْتُهُ تعليمًا، وهو أَنْ يُشَقَّ طَلْعُ النخلة لِيَلْزَمَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ ذَكَرِ النَخْلِ، وَالْإِبْرَ هو شَقُّهُ، سواءً حُطَّ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ^(٣) لَا، وَلَوْ تَأْبَرَتْ بِنَفْسِهِ، أَي: تَشَقَّقَتْ، فَحَكَمَهَا فِي الْبَيْعِ حَكْمُ الْمُؤَبَّرَةِ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ، هَذَا مَذْهَبٌ.

وفي هذا الحديث جواز لأيار للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على حوزة.

وهذا يختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقنه، هل ندرجها فيها للثمرة عند إطلاق بيع للثمرة^(٤) من غير تعرضي للثمرة بتلقي ولا إثبات؟

(١) في (ص) و(م): صمرتها

(٢) قوله: أَكَلَهُ، سقط من (هـ).

(٣) في (خ) ١ أم

(٤) في (ج) ١ الثمرة.

[٣٩٠٣] ٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّهَا امْرِئُ أَمْرِ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَضْلَهَا، فَلِلَّذِي أَكْرَمَ النَّخْلَ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». [نسخته، ٢٢٠٦] [وغيره ٣٩٠٤].

[٣٩٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمْدٌ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أحمد ٤٥٠٢] [وغيره ٣٩٠٣].

[٣٩٠٥] ٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الرَّهَوِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا يَغْدُ أَنْ تُوَرَّرَ، فَكَمَرَتْهَا

فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ: (أَنْ يَبَاعَ النَخْلَةُ بَعْدَ التَّأْيِيرِ فَكَمَرَتْهَا لِبَيْعِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا لِمَشْتَرِيهِ، بَأَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ النَخْلَةَ بِكَمَرَتِهَا هَذِهِ، وَإِنْ بَاعَهَا قَبْلَ التَّأْيِيرِ فَكَمَرَتْهَا لِمَشْتَرِيهِ، فَإِنْ شَرَطَهَا لِبَيْعِهِ لِنَفْسِهِ جازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحُوزُ شَرْطُهَا لِبَيْعِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ لِلْبَيْعِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ وَبَعْدَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي لُبَيْسٍ: هِيَ لِلْمَشْتَرِي قَبْلَ التَّأْيِيرِ وَبَعْدَهُ. فَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَالْمَجْهُورُ فَأَخَذُوا فِي الْمَوْثُورَةِ بِمَنْطُوقِ الْحَدِيثِ، وَفِي غَيْرِهَا بِمَقْهُومِهِ، وَهُوَ دَلِيلُ الْخَطْبِ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَأَخَذَ بِمَنْطُوقِهِ فِي الْمَوْثُورَةِ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِدَلِيلِ الْخَطْبِ، فَأَلْحَقَ غَيْرَ الْمَوْثُورَةِ بِالْمَوْثُورَةِ، وَاعْتَرَفُوا عَلَيْهِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ بِخِلَافِ^(١) لِمَسْتَبَرٍّ فِي حُكْمِ^(٢) التَّبْعَةِ فِي اسْبِغِ، كَمَا أَنَّ الْجَنِينَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الذَّبْحِ وَلَا يَتَّبِعُهَا الْوَدَّ الْمُنْقَضِ. وَأَمَّا مَنْ أَمْسَى لَيْلَى فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ مُنْأَدٍ لَصَرِيحٍ لَسَةِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): يَخَالِفُ.

(٢) تَبَعَهَا فِي (ص): يَبِيعُ.

لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ^(١). [بخاري ٢٣٧٩] [نظر ٣٩٠٦].

[٣٩٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَنُ. [أحمد ٤٥٥٢] [نظر ٣٩٠٥]

[٣٩٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَجْزِيهِ. [نظر ٣٩٠٥، ٣٩٠٦].

قوله ﷺ: «وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» هكذا روى هذا لحكم البخاري ومسلم من رواية سلم، عن أبيه، ابن عمر، ولم تفع هذه الزيادة في حديث نافع، عن ابن عمر، ولا يضر ذلك «فساسم ثقة، بل هو أجل من نافع، فزيدته»^(٢) مقبولة، وقد أشد الناسني ولداوقصني^(٣) إلى ترجيح رواية نافع، وهذه بشرة مردودة.

وفي هذا الحديث، دلالة لمالك وقول الشافعي القديم، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَلَكَهُ سَبِيهُ مَالًا مَلَكَهُ، لَكِنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ مَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ، فَيُظَاهَرُ هَذَا الْحَدِيثُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَمْلِكُ لِعَبْدٍ شَيْئًا أَصْلًا، وَتَأْوِيلُ حَدِيثٍ عَنِ أَنَّ الْعَرَادَ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ لِعَبْدٍ شَيْءٌ مِنْ مَالِ الْمَيْدِ، فَخُفِيفَ ذَلِكَ لِعَبْدٍ إِلَى لِعَبْدٍ لِحَاصِصٍ وَالِاتِّفَاعِ، لَا لِمَلِكٍ، كَمَا يُقَالُ: جُنُ الدَّبِ، وَشَرَجَ الْعَرَمِ، وَلَا فَرَادَ بَاعَ لِمَيْدٍ الْعَبْدَ فَلِذَاكَ لِمَالِ الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ مَلِكُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ فَيَصْبُحَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ بَاعَ شَيْئَيْنِ: الْعَبْدَ وَمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ، بِشَيْنٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ جَدُّ، قَالَا: وَيَشْتَرِطُ، لِاحْتِرَازٍ مِنَ الرِّبَا. قَالِ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ لِمَالِ ذَوَاهِمَ لَمْ يَجْزِ بَيْعُ الْعَبْدِ وَتَكَ أَنْدَرَاهِمَ بِسَرِّهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَوَاهِمَ لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُمْ^(٤)، بِذَاهِبٍ، وَإِنْ كَانَ حُلُفَةً لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُمْ بِحُفَّةٍ، وَقَالَ مَالِكُ:

(١) في (ج): ماله.

(٢) في (ج): فزيدته.

(٣) قول: لا يضر ذلك: والبيع: ع: ٢٩٤.

(٤) في (ص): ولا يضر.

يجزأ أن يشترطه^(١) المشتري وإن كان دراهم والتمس دراهم ، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث ، قال : وكأنه لا حصة للمال من الثمن .

وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع ، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ؛ لأنه مال في الجملة ، وقال بعض أصحابنا : تدخل ، وقال بعضهم : يدخل ساتر العورة فقط ، والأصح أنه لا يدخل ساتر العورة ولا غيره لطاهر هذا الحديث ؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب والله أعلم .



(١) في (ص) : بشرط

١٦ - [باب النهي عن المحاقلة والمزابنة،

وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها،

وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين]

[٣٩٠٨ | ٨١٢ - (١٥٣٦) حَلَلْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ،

باب النهي عن بيع المحاقلة والمزابنة،

وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها،

وعن بيع المعاومة، وهو بيع السنين

أما (المحاقلة) و(المزابنة) و(بيع الثمرة قبل بدو صلاحها) فسبق بيانها في باب «ساضي».

وأما (المخابرة) فهي (المزاعة) متقديتان، وهما المعاملة على الأرض بعض من يخرج منها من لزوع، كالثدي والربع وغير ذلك من الأجزاء لمعومة، لكن في المزراعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من عامر، هكذا قال جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص شافعي، وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى، قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبير^(١) وهو الأكر، أي: الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من لَحَار، وهي الأرض المليئة، وقيل: من الخيرة، وهي النصيب، وهي بضم الخاء.

قال لجوهري: قال أبو عبيد: هي النصب من سلك أو لجم، يقال: نَحَرُوا حَرَّةً، إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها^(٢). وقال ابن الأثير^(٣): مأخوذة من خبير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها.

(١) في (ج) و(ص): خبر، وبحثت من (هـ) وهو لغو، وهو «القدموس محيط». (حبر).

(٢) «اصحاح» (خبر).

(٣) كذا في (ج)، وقول ابن الأثير في كتابه «لذهر في معاني كلمات» ص ٢٧٩/٢.

ورفع في (ص) و(هـ): ابن الأثير، «تفسيره» نقول: لا ابن الأثير، ابن قتيبة في «مغريب الحديث»: (١/١٩٦)،

ولما روي في «المعجم» (٢/٢٧٠)، والقاضي عياض في «مشارقي الأثر» (حبر)، وإكمال المعجم، (١/١٩١)، وأبو

عبد في «المغريب»: «خبر».

وَذَهَبُ بَنِي حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا. [مسند أحمد ٢٨٧١، مسند أبي داود ٢١٨٩].

[٣٩٠٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَفِيفٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ. [مسند أحمد ١٣٩٠٨]. [٣٩١٠] ٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَمَلُهُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

وفي صحة المزاربة والمخابرة خلاف مشهور لسلف والخلف^(١)، وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى.

وأما (النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين) معناه: أن يبيع ثمر لشجر^(٢) عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة، وبيع سنين، وهو يوطن بالإجماع، نقل لإجماع فيه ابن المنذر^(٣) وغيره، لهذه الأحاديث، ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معدوم ومجهول، وغير مقدور على تسليمه، وغير مملوك للمعاقد، والله أعلم.

قوله: (نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يُباع إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا) معناه: لا يباح الرُّقْلَب بعد بدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار والدرهم وغيرهما، والممنوع إنما هو بيعه بالتمر إلا العرايا، فيجوز بيع الرُّقْلَب فيها بالتمر بشرطه السابق في دبه.

قوله: (نهي عن بيع الثمرة حتى تُطعم) هو بعبارة لكسر العين، أي: يبدو صلاحها وتصير طعاماً يُطْعَبُ أَكْلُهَا.

(١) قوله: والخلف، سقط من (ج).

(٢) في (ج) و(هـ): الشجر.

(٣) في «الإشراف»: (٢٧/٦).

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَلَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابَرَةُ فَلَا رُضَى الْبَيْضَاءِ، يَدْنَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيُنْفِقُ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ. وَزَعَمَ أَنَّ الْمَزَابِنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَثِلاً، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي لَزْزَعٍ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَثِلاً. (مسند: ١٣٩٠٨).

[٣٩١١] ٨٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكْرِيَاءَ - قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْدِ الْمَكِّيُّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُثْقِفَ، وَالْإِشْقَاقُ: أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يَبِيعَ النَّخْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمَزَابِنَةُ: أَنْ يَبِيعَ النَّخْلُ بِأَرْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ. وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَعَمْرِي. (مسند: ١٣٩١٨).

[٣٩١٢] ٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْتَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ

قوله: (نهي أن تشتري النخل حتى تثقفه، والإشقاء - أن يحمر أو يصفّر). وفي رواية: (حتى تثقّف) بالحاء، هو بضم الحاء وإسكان الشين فيهما وتثنية لثاقف، ومنهم من فتح الشين في (ثثقه)، وعما جدوا - (ثثقه) و(ثثق)، ومعناه واحد، ومنهم من أكرز (ثثقه)، وقار: المعروف بالحاء، والصحيح جوازهما، وقيل: إن الحاء بدل عن لحاء، كما قلوا^(١). مدحه وعلقه، وقد سُر لراوي الإشقاق والإشقاء بالأحمر والأصفر.

قال أهل اللغة: ولا يُشترط في ذلك حقيقة الأصفر والأحمر، بل ينعنى عليه هذا الاسم إذا تعبر تغيراً يسيراً إلى الحمرة أو الصفرة^(٢). قال الخطابي: الثثقة لونٌ غير خالص الحمرة أو الصفرة. بل هو تغير إليهما في كمودة^(٣).

(١) في (ج) ثاقف.

(٢) في (ب)، والصفرة.

(٣) المعجم المشي: ٢٢ (٢/٣٩٥).

وَالْمُخَابِرَةُ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمْرِ حَتَّى تُشْفَحَ. قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفَحُ؟ قَالَ: تَحْمَارُ وَلَضْفَارُ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا. [أحمد: ١٤٨٨٤، إسناده: (إسناده: ٢١٩٦).]

[٣٩١٣] ٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَالْقَافُ لِعَبِيدِ اللَّهِ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي لَرَبِيعٍ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ يَرْسُولِ اللَّهُ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَرَاثَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابِرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السَّيِّئِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ لُثْنِيَا وَرَخْصِ فِي الْعَرَابِيَا. [أحمد: ١٤٩٦١].

[الخط: ٥٩١٢].

قوله: (سليم بن خيان) بفتح السين، و(حيان) بالمشاة، و(سعيد بن مينا) بلمد والقصر

قوله: (نهى عن الثنيا) هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع، وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح: (نهى عن الثنيا إلا أن تعلم)^(١)، ومثل الثنيا المبهلة لبيع قوله بعثت هذه الثبيرة إلا بعضها، أو هذه^(٢) لأشجار، أو الأغنام، أو الثياب، ونحوها، إلا بعضها. فلا يصح البيع لأن المشتري^(٣) مجهول، فلو قال: بعثت هذه الأشجار، لا هذه لشجرة، أو: هذه لشجرة^(٤) إلا ربها، أو: الثبيرة إلا ثلثها، أو: بعثت بألف إلا درهمين، أو ما أشبه^(٥) ذلك من الثنيا المملوكة صبح البيع بتفريق العلماء، ولو بيع لثبيرة إلا صاعاً منه فالبائع باطل عبد الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة نخلات قد استثنى من ثمرها عشرة أصع مثلاً بلدي، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة ولعلماء كافة بطلان البيع - وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يرد على ثلث الثمرة.

قوله: (حدثنا أبو الوليد المكي، عن جابر)، وفي الرواية الأخرى^(٦): (سعيد بن مينا، عن جابر)

(١) الترمذي: ١٣٣٦، وأبو داود: ٣٤٠٥، والنسائي: ٤٦٣٣.

(٢) في (ص) و(هـ): وهذه.

(٣) في (ص) و(هـ): المشتري.

(٤) في (نخ): الأشجار.

(٥) في (ص) و(هـ): وما أشبه.

(٦) في (ص) و(هـ): وفي رواية أخرى.

[٣٩١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ هَنْمَةَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعَ السَّنِينِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ. [مسند ١٤٣٥٨] [رواه ٣٩١٢].

[٣٩١٥] ٨٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُسْهِاقُ بْنُ مَيْسُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رِزَّاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَرَامِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السَّنِينِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ. [مسند ١٥٠٨٣] [رواه ذكر ذكره به].

قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه - يسار^(١) - وقال عبد لغني: هذا^(٢) عطاء إنما هو سعيد بن ميناء لمذكور باسمه في الرواية لأخرى - وقد بينه البخاري في «تاريخه»^(٣).



(١) «الفتح والتمهيد» ١: (٣٠٧/٩).

(٢) في (ح) هما، وانظر قول عبد لمي وهو لا يرد في كتابه «الأوهام التي هي محل عمل عبد الله لمذكوره» ص ١٣١.

(٣) (٥١٧/٣).

١٧ - [بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ]

[٣٩١٦] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو تَمَامٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي بَنُ زَيْدٍ - عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. [نظر: ٣٩١٦].

[٣٩١٧] ٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَرِمْ، وَهُوَ أَبُو الثُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مُهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ». [احمد: ١٤٩٦٧] [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩١٨] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هُفْلٌ - يَعْنِي بَنُ زَيْدٍ - عَنْ الْأَوْرَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ بِرَجُلٍ فُضُولُ أَرْضَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ، فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ قَلِيْمُكَ أَرْضَهُ». [احمد: ١٤٩٦٣، وصح: ٢٦٣٢].

[٣٩١٩] ٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعْسَى بْنُ مَتُورٍ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ يَكْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَرْضٍ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ. [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩٢٠] ٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعْهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤْخَذْ بِهَا إِثَارَةٌ». [احمد: ١٤٩٦٢] [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩٢١] ٩٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

قوله: (عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن كِرَاءِ الْأَرْضِ). وفي رواية: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعْهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤْخَذْ بِهَا إِثَارَةٌ».

عطاء فقال: **أَحَدْتُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يَكْرِهَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ.** [أحمد: ١٤٩١٩] [رواه: ٣٩٩٨].

[٣٩٢٢] ٩٣ - (٠٠٠) **حَدَّثَكَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَخَابِرَةِ. [نظر: ٣٩١٨]**

[٣٩٢٣] ٩٤ - (٠٠٠) **وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا»، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي الْكِرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ.** [أحمد: ١٥٢٨٣] [رواه: ٣٩١٨].

[٣٩٢٤] ٩٥ - (٠٠٠) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا رَهَبِرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَحَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصِيبُ مِنَ الْفُضْرِيِّ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ، وَلَا فَلْيَبْدَعْهَا».** [أحمد: ١٤٣٥٦] [رواه: ٣٩١٨].

[٣٩٢٥] ٩٦ - (٠٠٠) **حَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ بَنِي وَهَبٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ -: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَدِينَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ:**

وفي رواية: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يَكْرِهَهَا»^(١). وفي رواية: (نَهَى عَنِ الْمَخَابِرَةِ). وفي رواية: «فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا» وفسره الرازي بالكراء. وفي رواية: «فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ، وَلَا فَلْيَبْدَعْهَا».

وفي رواية: (كُنَّا نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ بِالْمَدِينَاتِ)^(٢)، فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال:

(١) في (خ): ولا يكرهها.

(٢) في (خ): بالمدينتين.

«مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا». [المطهر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٦ | ٩٧ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَدَسَ سَعْدُهُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يُعْرِضْهَا». [المطهر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٧ | ٩٨ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ زُرَيْقٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَمْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا». [المطهر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٨ | ٩٩ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنِ الشَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ بَكْرٌ: وَحَدَّثَنِي دَافِعُ بْنُ أَبِي سَعْدٍ يَقُولُ: كُنَّا نَكْرِي أَرْضًا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. [المطهر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٩ | ١٠٠ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [المطهر - ٣٩١٨].

[٣٩٣٠ | ١٠١ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حَمِيدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ،

«مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا»

وفي رواية: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يُعْرِضْهَا»^(١). وفي رواية: (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا). وفي رواية: (نَهَى عَنْ الْحَقُولِ) وفسره جابر بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري.

وفي رواية: (كُنَّا نَكْرِي أَرْضًا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ). وفي

(١) في (ج) يحير.

(٢) في (م): أرض البضاء، وفي (ص) و(هـ): أرض بضاء، والمشت من سبخا من اصبح.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ سِنِينَ.

[أحمد: ١٤٣٢٠] [الطحاوي: ٣٩١٨].

[٣٩٣١] ١٠٢ - (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبْرَزْهَا، أَوْ لِيَتَّخِذْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ قَلَيْمُكَ أَرْضَهُ».

[الطحاوي: ٢٢٤١].

[٣٩٣٢] ١٠٣ - (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبْرَزْهَا، أَوْ لِيَتَّخِذْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ قَلَيْمُكَ أَرْضَهُ».

[الطحاوي: ٣٨٨٦].

[٣٩٣٣] ١٠٤ - (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيّ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

[أحمد: ١٩٤٣٥].

[٣٩٣٤] ١٠٥ - (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَالِئُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ أَنْ أَبَا سُهَيْلٍ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَوْدَةَ الْخُدْرِيّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ: اشْتِرَاءَ التَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ.

وَالْمُحَاقَلَةُ: كِبْرَاءُ الْأَرْضِ. [أحمد: ١١٠٧٦] [الطحاوي: ١٩٤٣٥].

[٣٩٣٥] ١٠٦ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا، حَتَّى كُنَّا هَامَ أَوَّلَ، فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

[أحمد: ٣٩٥١] [ص: ١٣٩٥٦].

[٣٩٣٦] ١٠٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ ذِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُتْلَهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: فَرَّكَتُهُ مِنْ أَجْلِهِ. [السنن: ١٤٥٨٦].

[٣٩٣٧] ١٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا. [السنن: ٣٩٣٦].

[٣٩٣٨] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِسْرَافٍ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَصُدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِتَهْيٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَدَّ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ، قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا. [السنن: ٣٩٣٩].

[٣٩٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو تَائِبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: قَالَ: فَتَرَكْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكُنْ لَا يُكْرِيهَا. [السنن: ١٤٥٠٤، والبخاري: ١٢٤٣، ١٢٤٤].

[٣٩٤٠] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ سُنَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: فَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ بِالتَّلَاطِ، فَأُخْبِرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. [السنن: ٣٩٣٩].

[٣٩٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحُجَّاجُ بْنُ أَشْعَثٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا. فَذَكَرَ هَذَا لِحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [السنن: ٣٩٣٩].

وفي رواية عن نافع: (أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ، وفي رواية أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية، حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ. فدخل عليه وأما معه فسأله فقال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع، فتركها ابن عمر).

[٣٩٤٢] ١١١ - (٢٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ هُرَيْرَةَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ : فَتَنِيَ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ : فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ : فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُوْمِيٍّ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ : فَتَرَكْتُهُ ابْنُ هُرَيْرَةَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ. [نظر: ١٣٩٣٩].

[٣٩٤٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فَحَدَّثَنِي عَنْ بَعْضِ عُمُوْمِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [نظر: ١٣٩٣٩].

[٣٩٤٤] ١١٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هُرَيْرَةَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ، حَتَّى يَلْغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. فَلَقِيْنَاهُ عَبْدَ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجٍ، مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عُمِّيَّ - وَكَانَا هَذَا شَهِيدًا بِنَدْرٍ - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، فَتَرَكْتُ كِرَاءَ الْأَرْضِ. [الحدود: ١٥٨٢٥، ومبني: ٢٣٤٥ مختصراً].



١٨ - [باب مَكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ]

[٣٩٤٥] ١١٣ - (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَتَعَقُّوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِمُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومِنَا، فَقَالَ: تَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا تَأْفَعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَفْعُ لَنَا. تَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ. (الحديث: ١٥٨٢٣).

[٣٩٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كُتِبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ. (الحديث: ١٥٨٤٥).

[٣٩٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، يَنْفَعُ. (الحديث: ١٧٥٣٩).

[٣٩٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَزِيمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومِنَا. (الحديث: ٣٩٤٥).

[٣٩٤٩] ١١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظَهْرٌ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَنَا رَافِعًا، فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي: «كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟» قُلْتُ: نُوَاجِرُهُ بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَى الرُّبْعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ الشُّعْرِ أَوْ الشَّعِيرِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، ارْزَعُوهَا، أَوْ ارْزَعُوهَا، أَوْ امْسِكُوهَا». (الحديث: ٢٣٢٩، رواه الطبراني).

[٣٩٥٠] (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ عَمِّهِ ظَهَيْرٍ.

[أحمد: ١٧٢٦٧ نسخة] [و نظر ٣٩٤٩].



١٩ - [بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ]

[٣٩٥١] ١١٥ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: أَمْ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. (أحمد: ٢٩٣٥، [أحمد: ١٧٢٥٨])

[٣٩٥٢] ١١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَبِيصٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى لَمَافِيذَاتٍ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْنُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. (أحمد: ١٥٨٠٩، [أحمد: ٢٩٥٢])

[٣٩٥٣] ١١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ: كُنَّا نُكْرِي لَأَرْضٍ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ، فَتَهْلِكُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَكُنَا. (البيهقي: ١٧٩٣٢، [أحمد: ٢٩٥٢])

[٣٩٥٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. (أحمد: ٢٩٥٢، ٢٩٥٤).

وفي رواية عن حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ قَالَ: (سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ لَأَرْضٍ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَافِيذَاتِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْنُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ).

وفي رواية: (كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ، فَتَهْلِكُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَكُنَا).

٢٠ - [باب: في المزارعة والمواجزة]

[٣٩٥٥] ١١٨ - (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّيِّبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ. وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ. (المعجم: ١٦٣٧٨).

[٣٩٥٦] ١١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدَائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: رُغِمَ ثَابِتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَوَاجِرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

وفي رواية عن عبد الله بن معقل - دلعين مهمة وغاف - قال: (زعم ثابت - يعني ابن الصحابي - أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمواجزة، وقال: «لا بأس بها»).

أما (المواجزة) فهذا معجمة مكسورة ثم ياء ثم ثمة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق، هذا هو المشهور، وحكى القاضي^(١) عن بعض لرواة فتح الذل في غير «صحيح مسلم»، وهي مساليل لمياء، وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول لشواقي، وهي لفظة معربة ليست عربية.

وأما قوله: (وأما قال) ففتح، لهمة: أي: أوانتها ورواسها.

(والجدول) جمع جدول، وهو: لنهر لصغير كالسنية.

وأم (الربيع) فهو لسانية لصغيرة، وجمعه: أربعاء، كسبي وأنبية، ورُبْعَان، كصبي وحيبان.

ومعنى هذه الألفاظ: أنهم كانوا يدفعون لأرض إلى من يزرعها بدل من عنده، على أن يكون

(١) في إكمال المعجم: (١٩٧/٥).

لمالك الأرض ما ينبت على المائتات وألئال الجدول، أو هذه القطعة والباقي للعمير، فلهذا عن ذلك لِمَ فيه من الغرر، فربما هلك هذا دون ذلك، وعكسه.

واختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طوس والحسن المصري: لا يجوز بكل حال، سواء أكرها^(١) بطعم أو ذهب أو قصة، أو بجزء من زرعها، لإطلاق أحاديث النبي عن كراء الأرض.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: يجوز إيجارها بالذهب، الفضة، والطعام، والشباب، وسائر الأشياء، سواء كان من جنس ما يزرع فيها، أم من غيره، ولكن لا تجوز إيجارها بجزء مما يخرج منها، كالثلث والرابع، وهي المستحيرة، ولا يجوز أيضاً أن يشتريه له ربح قطعة معينة.

وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: تجوز إيجارها بالذهب والفضة، وتجوز لزعة بالثلث والرابع وغيرهما، وبهذا قال ابن سريج^(٢) وأبو خزيمة والخطابي^(٣) وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الرجح المختار، وسنوضحه في باب لمساقاة^(٤) إن شاء الله تعالى.

فأما طوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما.

وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحّاك، السابقين^(٥) في جواز الإجارة بالذهب والفضة وغيرهما، وتأولوا أحاديث النبي تأويلين:

أحدهما: حملها على إيجارها بما على المائتات، أو بزرع قطعة معينة، أو بالثلث والرابع ونحو ذلك، كما فسره لرواه في هذه الأحاديث التي ذكرناها.

(١) في (ج)، كراء.

(٢) في (ج) شريح، وفي (ص) وه، ابن شريح، وكلاهما خطأ، والمثبت هو لصيواب، وكذا في موضع لأتية، ربن شريح هو أحمد بن عمر بن شريح، القاضي أبو نعيم البغدادي، شيخ المذهب وحاصل لوائه، وكان بفضل على جميع أصحابنا بشافعي، توفي (٣٥٦هـ). «طبقات المالكية الكبرى»: (٣/ ٢١).

(٣) في المعجم لمسلم: (٤٠٧/ ٢).

(٤) سيأتي ص ٣٤٥ وما بعد من هذا الجزء.

(٥) في (ج): والسابقين، وفي (ص): السابقين، واستثبت من (هـ).

والثاني: حميتها على كراهة التزنية والإرشاد إلى عذرتها، كما نَهَى عن بيع الهر^(١) نهي تنزيه، بل يتوهمونه ونحو ذلك.

وهذان التأويلان لابتداء منهما أو من أحدهما، للجمع بين الأحاديث، وقد أشد إلى هذا التأويل الثاني البخاري^(٢) وغيره، ومعناه عن ابن عباس، والله أعلم.

قوله **﴿أَوْ لِيُزَيِّعَ أَحَدَهُمَا أَيْ يَجْعَلَهَا مَزْرَعَةً لَهُ﴾** ومعناه: يُزَيِّعُ إِيَّاهَا بِلَا عَوَضٍ، وهو معنى الرواية الأخرى: **﴿وَلِيُزَيِّعَهَا أَحَدَهُ﴾** بفتح الياء والمون، أي: يجعلها له مَبِيعَةً، أي: عَدِيَّةً. وأما **﴿لِكُرٍّ﴾** فمعدود، **﴿لِيُكْرِيَ﴾** بضم الياء.

قوله **﴿فَضَيْبٌ مِنَ الْقَضِيْرِ﴾** هو بفتح مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة، على وزن: لُقَيْبِي، هكذا ضيبت، وكذا ضبطه الجمهور، وهو مشهور.

قال القاضي: هكذا روي عن أكثرهم، وعن لطبري بفتح القاف والراء مفصوور، وعن ابن لحداء^(٣): بضم القاف مقصوور، قال: ولصواب أوله، وهو ما بقي من الحب في السُّبُل بعد التماس، ويقال له: القَصْدُ، بضم القاف، وهذا الاسم أشهر من لقضيري^(٤).

قوله: **﴿كَأَنَّهُ لَا تَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا﴾** ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، وانكسر أصح وأشهر، ولم يذكر الجوهري^(٥) وآخرون من أهل اللغة غيره، وحكى القاضي فيه لكسر والفتح وضم، ورجح الكسورم الفتح، وهو بمعنى المغالبة^(٦).

(١) في (ص) و(هـ): مَرْدُودٌ وهو تصحيح، ويظهر من رواية الطالبيين: (٤٥٠/٣).

(٢) في ترجمته قبل الحديث: ٢٣٣٩ - باب ما كان من أصحاب سي **﴿يُزَيِّعُ﴾** بعضه في لزومته والشمرة.

(٣) في (ص) و(هـ): ابن الخزازي وهو تصحيح.

المشهور بين لحداء اثنان أحدهما محمد بن يحيى بن أحمد القرطبي - العلامة المحدث. توفي (١١٦هـ)، والثاني: ابن أحمد بن محمد - مستند الأندلس - توفي (٤٦٧هـ).

(٤) الإكمال المستعمل: (١٩٤/٥).

(٥) في (صحيح) (آخر).

(٦) الإكمال المستعمل: (١٩٥/٥).

قوله: (أثناء البلاط) هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة، مُبَلَّط بالحجارة، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ.

قوله: (عن نافع، أن ابن عمر كان يأخذ الأرض، فَنَبِيَّ حديثاً عن رافع بن خديج) فذكره، وفي آخره: (فتركة ابن عمر فلم يأخذ)، هكذا هو في كثير من النسخ: (يأخذ) بالحاء، والذال من الأخذ، وفي كثير منها: (يأجر) بالجيم لمضمومة والراء، في الموضعين، قال القاضي وصاحب «المطالع»^(١) هذا هو الصواب، وهو المعروف لجمهور رواة «صحيح مسلم»، قال صاحب «المطالع»: «و لأول تصحيف، وفي بعض النسخ: (يؤاجر) وهذا صحيح».

قوله: (أن عبد الله بن عمر كان يُكرّي أرضيه) كذا في بعض النسخ: (أرضيه) بفتح الراء وكسر الضاد، على الجمع، وفي بعضها: (أرضيه) على الأفراد، وكلاهما صحيح.

قوله: (عن أبي التَّجاشي، عن رافع، أن ظهير بن رافع - وهو عنه - قال أُناني ظهير فقام، لقد نهى رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره: عن رافع أن ظهيراً عنه حدثه بحديث، قال وأنع في بيان ذلك الحديث: أُناني ظهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ. وهذا التقدير يدل^(٢) عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: (أُناني) بدل أُناني، والصواب المتظن: أُناني، من إتيان.

قوله في هذا الحديث: (نواجزها يا رسول الله، على الربيع أو الأوسق) هكذا هو في معظم النسخ: (الربيع) وهو لساقية ولشهر لصغير، وحكى القاضي [عن] دوانة ابن ماهد: (الربيع) بضم الراء وبفتح الياء، وهو أيضاً صحيح.



(١) في كتابه المجلد ١٠٠ (١٩٥/٥)، والمطبع: لآلئ الأثر: (١/٢٠٤ - ٢٠٥).

(٢) في (ص) و(ص)، قال.

٢١ - [باب الأرض تمنع]

[٣٩٥٧] ١٢٠ - (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ لَطَاوُسُ : انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، فَاسْمَعْ مِنْهُ احْلِيثَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَانْتَهَرَهُ ، قَالَ : يَا وَيَّاهُ وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ . وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا أَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَغْلُومًا» . [أحمد : ٢٧٥٤١ ، ووطر : ٣٩٥٨] .

[٣٩٥٨] ١٢١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هَمَيْدٍ ، قَالَ لَطَاوُسُ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ ، قَالَ عَمْرُو : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ . فَقَالَ : أَيُّ عَمْرُو ، أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا ، إِنَّمَا قَالَ : «يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَغْلُومًا» . [أحمد : ٣٢٦٣ ، ويطريق : ٢٣٣٩] .

[٣٩٥٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ : حَدَّثَنَا الْقُضَيْبِيُّ عَنْ مُوسَى ، عَنْ شَرِيكَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ . [أحمد : ٢٣١٨٧ ، ووطر : ٣٩٥٨] .

[٣٩٦٠] ١٢٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ

قوله : (أَنْ مُحَاهِدًا قَالَ لَطَاوُسُ . انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، فَاسْمَعْ مِنْهُ احْلِيثَ عَنْ أَبِيهِ) روي : (فاسمع) بوضّل الهمزة مجزوماً على الأمر ، ويقطعها مرفوعاً على الخبر ، وكلاهما صحيح ، ولأول أجود

قوله ﷺ : «يَأْخُذُ عَلَيْهَا خَرْجًا» أي : أجرة ، والله أعلم .

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًّا وَكَذًّا» - لَيْشِيءٍ مَعْلُومٍ - قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ. وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَافَلَةُ. [أحمد: ٢٨٦٢ مرقومًا] لو أنظر: ١٢٩٥٨.

[٣٩٦١] ١٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ». [أحمد: ٢٥٩٨ مرقومًا مطبوعه زيلع بن خديج] لو أنظر: ١٢٩٥٨.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ . [كتاب المساقاة]

١ - [باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

[٣٩٦٢] ١ - (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَذُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمِرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ شُعْبَةَ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ - لِمُحَمَّدٍ ٢٦٦٢، وَبِهِ ١٢٣٢٩.

[٣٩٦٣] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ -

كتاب المساقاة والمزارعة

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ) - وفي رواية: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرٍ بِشَطْرِ ثَمَرِهَا).

في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وفيه قال مالك وثورى والليث والشافعي وأحمد، وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر، وجميع العلماء.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أَنَّ حَيْبَرَ قُتِلَتْ عَنْوَةٌ، وَكَانَ أَهْلُهَا عَيْدًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا (٢) أَخْلَاهُ فَهُوَ لَهُ، وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ.

و، حَتَّى لِحَيْبَرَ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَيَقُولُ ﷺ: «أَبْرَكُمْ مَا أَبْرَكُمُ اللَّهُ» (٣) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَيْدًا.

(٢) في (ن): له، بدل: رسول الله.

(٣) في (ن): لما.

(٣) هـ. دلفند أحمد البحاري ٢٧٣ من حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وفيه: «أبْرَكُمْ» بدل: «أَبْرَكُمْ»، وذكره تعليقاً قبل الحديث: ٣١٦٧، وقيل: ٣١٨٥.

أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بِشْطَرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجُهُ كُلُّ سَنَةٍ مِائَةً وَسَقَى ثَمَانِينَ وَسَقَا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقَا مِنْ شَعِيرٍ. فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطَّعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَدِيْشَةُ وَحَفْصَةُ وَمِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. [البخاري ٢٣٢٨]

[الترمذي ٤٩٦٦].

قد انقضى: وقد اختلفوا في خيسره من غنحت غنوة. أو صلحاً، أو بجلالة أهلها عنها بشير فدل؟ أو بعضها صلحاً، وبعضها غنوة، وبعضها جلا عنه أهلها؟ أو^(١) بعضها صلحاً، وبعضها غنوة؟ قال: وهذا أصحُّ الأقوال، وهي رواية مالك ومن تبعه، ربه قد اس عتبة^(٢)، قال: وفي كلِّ قولٍ أثرٌ مروى، وفي رواية لمسلم: (أنَّ رسولَ الله ﷺ لما ظهرَ على حبيبٍ أرادَ إخراجَ اليهودِ منها، وكانت الأرضُ حينَ ظهرَ عليها لله ولرسوله وللمسلمين) وهذا يدلُّ لمن قال غنوة، إذ حقُّ المسلمين إنما هو في الغنوة. وظاهرُ قولِ مَنْ قال: صلحاً، أنهم ضولحو على كونِ الأرضِ لمسلمين^(٣). والله أعلم.

واختلفوا فيما تجوزُ عليه المساقاةُ من الأشجار، فقال داود: تجوزُ على النَّخلِ خاصةً، وقد الشَّعْبي: على النَّخلِ والعنبِ خاصةً، وقال مالكٌ تجوزُ على جميعِ لأشجاره، وهو قولٌ للشَّافعي فمَّا داودُ فَرَّأَهَا رَخَصَةً، فَمِمَّنْ يَتَعَدُّ فِيهَا الْمُنْتَصُوصُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَوَافَقَ دَاوُدَ فِي كَوْنِهَا رَخَصَةً، لَكِنْ قَالَ: حَكْمُ الْعَنْبِ حَكْمُ النَّخْلِ فِي مُعْظَمِ الْأَوْبَابِ. وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: سَبَبُ الْجَوَازِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، وَهَذَا يَشْمَلُ لَجَمِيعٍ فَيَكُونُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَلِيمٌ

قوله: (بشطر ما يخرج منها) فيه بيانُ الجزءِ المساقى عليه، من نصفٍ أو ربعٍ وغيرهما^(٤) من الأجزاء المعلومه، فلا يجوزُ على مجهولٍ، كقوله: على أن لك بعضَ الثمرة، واتفقَ المجوزون للمساقاة على جوازها بمِ اتفق المتعاقدان عليه من قليلٍ أو كثيرٍ.

(١) في (خ): و، يدل، أو

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ). ابن عيينة، وسعيد بن المسيب، (٢٠٩/٥)، ونظر الشيخ: (٤٤٦/٦ - ٤٤٧).

(٣) إكمال المعلم (٢٠٩/٥).

(٤) في (ع) و(هـ): أو غيرهما.

[٣٩٦٤] ٣- (١٠٠) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيِّرٍ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهُ مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ. وَأَقْتَصَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِنْ اخْتَارَتْ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. وَقَالَ: حَيْرُ الْأَوْجِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ بَقِيعَ لَهْرٍ الْأَرْضَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ. [الحسن: ٤٧٣٦ (لنظر: ٣٩٦٢).

[٣٩٦٥] ٤- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ بْنُ

قوله: (من ثمر أو زرع) يحتج به لشافعي وموافقه وهم لأكثرهم - هي جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز معقودة فتجوز تبعاً للمساقاة، فيساقية على النخل ويؤخذ على الأرض كما جرى في خيبر.

وقد مالئ: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً، لا ما كان من الأرض بين الشجر.

وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدان سواء جمعتا أو فرقتهما، ولو عُقِدَتْ قُبِضَتْ.

وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء لمحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريج^(١) وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجعلتين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما حازت تبعاً للمساقاة بن حذرت مستقلة؛ ولأن اللفظ المجوز للمساقاة موجود في المزارعة، وقيد على الأرض فإنه جائز بالإجماع، وهو كالمزارعة في كل شيء^(٢)، ولأن المسمعين في جميع الأعصر والأعصار مستمرون على العمل بالمزارعة.

وأما لأحد حديث سابق في النهي عن مخاطبة سبب الجواب عنها^(٣)، وأنها محمولة على ما إذا شُرِّفَ لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف من خزيمة كتاباً في جواز سقارة، واستقضى فيه وأجده، وأجاب عن أحاديث النبي ﷺ^(٤)، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ) وابن شريج، وهو تصحيف.

(٢) تضم (٣٣٨/٥).

(٣) في (ص) و(هـ)؛ وأجاب عن الأحاديث بنسبها.

زَيْدُ النَّيَّيْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتَبَحْتُ خَيْبَرَ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّرَ هُمْ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى يَضْفٍ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالرَّزْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» ثُمَّ سَأَلْتُ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسَهَّرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى الشُّهُمَانِ مِنْ يَضْفٍ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ. (الترمذي: ٢٣٩٦٢).

[٣٩٦٦] ٥- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا. عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيُرْسُولَ اللَّهُ ﷻ شَطْرَ ثَمَرِهَا. (الترمذي: ٣٩٦٢).

قوله ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» وفي رواية «الموطأ»: «أَقْرَبُكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهُ»^(١)، قال العلماء، وهو عائذ إلى مدة انعقد، والبراءة. لَمَّا نُكِّتَكُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرَ مَا شِئْنَا، ثُمَّ نَحَرَ جَنَّتَكُمْ، وَذِ شِئْنَا، لِأَنَّهُ كَانَ عَدَماً عَلَى إِخْرَاجِ الْكُفَّارِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، كَمَا أَمَرَ بِهِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ، وَحَتَّى أَهْلُ الظَّاهِرِ يَهْدُوا عَلَى جَوَارِ الْمَسَاقَاةِ مَدَّةً مَجْهُولَةً

وقال الجمهور: لَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ إِلَّا إِلَى مَدَّةٍ مَعْنُومَةٍ كَالْإِجَارَةِ، وَتَأْوُلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَقَبِلْ: جَازَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ خَاصَّةً لِلنَّبِيِّ ﷺ. وَقَبِلْ: مَعْنَاهُ أَنَّكَ إِخْرَاجُكُمْ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْمَسَاقَاةِ^(٢)، وَكَانَتْ تُسَمَّى مَدَّةً، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا أَنَّ الْمَسَاقَاةَ^(٣) لَيْسَتْ بِعَقْدٍ دَائِمٍ كَالْبَيْعِ وَالزَّكَاحِ، بَلْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَدَّةِ تُنْقِضُ الْمَسَاقَاةَ، فَإِنَّ شِئْنَا عَقْدُونَ عَقْدًا آخَرَ، وَإِنْ شِئْنَا أَخْرَجْنَاكُمْ.

وقال أبو ثور، إِذَا أُطْلِقَتْ^(٤) الْمَسَاقَاةُ قَتَضَى ذَلِكَ سَنَةً وَاحِدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا^(٥) مِنْ أَمْوَالِهِمْ) بَيَانٌ لَوْظِيَّةٌ عَامِلٌ لِمَسَاقَاةٍ، وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِصْلَاحِ الثَّمَرِ وَامْتِزَادَتِهِ مِمَّا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ، كَالسَّقْيِ وَتَنْقِيَةِ الْأَنْهَارِ، وَإِصْلَاحِ مَنَابِتِ الشَّجَرِ

(١) (الموسم): ١٤٥٨.

(٢) (في (ص) و(م)): انْقِضَاءُ الْمَدَّةِ الْمَدَّةِ.

(٣) (في (ج)): الْعَيْدُ.

(٤) (في (م) و(ه)): أُطْلِقَ.

(٥) (في (ج)): عَمَلُهَا.

[٣٩٦٧] ٦ - (٠٠٠) وحديثي محمد بن رافع وإسحاق بن منصور - واللفظ لابن رافع - قالوا: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج: حدثني موسى بن عتبة، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على خير أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عمدها، ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: «تقركم بها على ذلك، ما شئنا»، فقرروا بها.

وتلقيحه، وتنجية الحشيش والقضبان منه، وحفظ الثمرة وجذعها وحول ذلك، وأما ما يقصده به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة، كساء الحيطان وخضر الأنهار فعلى مالك، والله أعلم.

قوله: (فكان يعطي أزواجه كل سنة مئة وسق: ثمانين وسقا من تمر، وعشرين وسقا من شعير) قال العلماء: هذا دليل على أن ليرض الذي كان بخير، الذي هو موضع لورج، أقل من الشجر، وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه، أن الأرض التي تفتح عشوة تقسم بين الغنمين الذين انتحروها، كما تقسم بينهم لغنيمة لمتنقلة بالإجماع؛ لأن النبي ﷺ قسم خير بينهم. وقال مالك وأصحابه^(١): يفتق الإمام على لسممين كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العرق. وقال أبو حنيفة والكونيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها، أو تركها في أيدي من كانت لهم بخروج يوظفها عليها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح.

قوله: (وكان الثمر يقسم [على] الشهمان من نصف خير، يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) هذا يدل على أن خير فتمت عشرة؛ لأن الشهمان كانت لغنمين.

وقوله: (يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) أي: يدفعه إلى مستحقه، وهم خمسة أصناف، المالكورون في قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» [١٤٤: ١١]، يأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس، ويصرف الأخصاص الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين.

واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خير كانت برضا الغنمين وأهل سهمان، وقد اقتسم أهل سهمان سهمانهم وضار لكل واحد سهم معلوم.

(١) بعد في (ج): يقولون

حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمُرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ. [الحديث: ٦٣٦٨، وإسنادي: ٣٣٣٨].

قوله: (فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَر) يعني قَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَسَلَّمْ لَهُمْ نَفْسَ الْأَرْضِ حِينَ اخْتَلَفُوا مِنَ الْيَهُودِ حِينَ أَجْلَاهُمْ عَنْهَا.

قوله: (فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ) هما مسموستان، وهما قريتان معروفتان، ولي هذا دليلٌ على أَنَّ مَرَدَّ النَّبِيِّ ﷺ يَخْرُجُ يَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، إِخْرَاجُهُمْ مِنْ بَعْضِهَا، وَهُوَ الْحِجَازُ خَاصَّةً، لِأَنَّ تَيْمَاءَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الْحِجَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢ - [باب فضل الغرس والزرع]

[٣٩٦٨] ٧ - (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْرِيَّةٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» [نظر ١٣٩٧٢].

[٣٩٦٩] ٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَسْرُورٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَحْلِ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ» [نظر ١٣٩٧٢].

باب فضل الغراس^(١) والزرع

قوله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ». وفي رواية: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ^(٢) لَهُ صَدَقَةٌ». وفي رواية: «لَا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأل أجراً غاصي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة.

وقد اختلف العلماء في أصيب المكاسب وأفضلها، فقيل التجارة؛ وقيل لصناعة يدوية؛ وقيل للزراعة، وهو لصحيح، وقد بسطت بضاحته في آخر باب الأطلعة من «شرح المهذب»^(٣).

(١) في (ص) و(ج): الغرس.

(٢) في (ج): كان.

(٣) (٥٩/٩).

[٣٩٧٠] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ ظَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: ظَائِرٌ شَيْءٌ [نظر ٣٩٧١].

[٣٩٧١] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ، حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبُدٍ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بِنْتُ مُسْلِمٍ، قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [نظر ٣٩٧٢].

وفي هذه الأحاديث أيضاً أنَّ لثوابِّ والأجر في لأخرة مختصَّ بالمسلمين، وأنَّ الإنسان يثابَّ على ما سُرِقَ من ماله أو أنفقته ذابَّةً أو طائر ونحوهما.

وقوله ﷺ: «ولا يرزؤه» هو براء ثم زاي بعده همزة، أي: ينقصه ويأخذ منه.

قوله في رواية النيث، (عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مُبَشَّرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا) هكذا، هو في أكثر النسخ - (دَخَلَ عَلَى أُمِّ مُبَشَّرٍ)، وفي بعضها: (دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَعْدٍ أَوْ أُمِّ مُبَشَّرٍ)، فإنَّ الحفاظ: معروف في رواية لنيث: (أُمِّ مُبَشَّرٍ)، بلا شك، ووقع في رواية غيره: (أُمِّ مَعْدٍ) كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً: أُمِّ بَشِيرٍ^(١)، فحصر أنه^(٢) يقال لها: أُمِّ مُبَشَّرٍ، وأُمِّ مَعْدٍ، وأُمِّ بَشِيرٍ، قيل: «سميها خُلَيْدَةً، بصم الخاء، ولم يصحَّ، وهي امرأة زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، أَسَمَتْ وَيَأْتَعُ».

قوله: «حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم: حدثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ» حدثنا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو مَسْعُودَ الدَّمَشَقِيُّ: هَكَذَا وَقَعَ فِي نُسْخِ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ: أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

(١) في (رح): مُبَشَّرٍ، وجاء في «الاستيعاب»: (١٩٢٦/٤) أم مبر، وينظر في اختلاف في «سبعها» وكتبتها في «الاستيعاب».

(٢) (٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦).

(٣) في (رح) و(مع): لها.

[٣٩٧٢] ١١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْبٍ، كُنْ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عُمَرُو فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عُمَارٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ. وَفِي رَوَايَةٍ بِنِ قُضَيْبٍ: عَنْ امْرَأَةٍ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. وَفِي رَوَايَةٍ بِإِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: رُبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الرَّبِيعِ وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، [الحمد ١٥٢٠١، ١٥٢٠٢، ١٧١٠١].

[٣٩٧٣] ١٢- (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ بَنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْغُبَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاءُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» [الحمد ١٢٤٩٥، والبحار ١٢٣٢٠].

[٣٩٧٤] ١٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ بَرَزِيدٍ: حَدَّثَنَا قَدَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَحْلًا لِأُمِّ مُبَشَّرٍ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْ مُسْلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» قَالُوا: مُسْلِمٌ. بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [الحمد ١٢٤٩٩، والبحار ٢٣٢٠].

قوله: (عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، زاد عمرو في روايته عن عمار، وأبو بكر في روايته عن أبي معاوية، فقالا: عن أم مبشر...) إلى آخره، هكذا وقع في نسخ مسم: (وأبو بكر) ووقع في بعضها: (وأبو كريب) والله أعلم.

قد القاضي: قال بعضهم: الصحيح: (أبو كريب)، لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة، عن حفص بن غياث ولابي كريب وإسحاق بن إبراهيم، عن أبي معاوية، فالرواية عن أبي معاوية هو أبو كريب، لا أبو بكر، وهذا واضح وبين^(١). والله أعلم.

٣ - [بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ]

[٣٩٧٥] ١٤ - (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا» (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، يَمْ تَأْخُذُ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ» [بخارى ١٣٩٨٠].

[٣٩٧٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُحَلَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَهُ.

[٣٩٧٧] ١٥ - (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَقْفَرٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرٍ لَتُخْلَ حَتَّى تَرَهُو. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَهُوَهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ. أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ؟ [البيهقي ١٢١٢٨، وإبى حريز ٢٢٠٨].

بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ

قوله ﷺ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، يَمْ تَأْخُذُ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ».

وفي رواية عن أنس: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرٍ لَتُخْلَ حَتَّى تَرَهُو. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَهُوَهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ؟). وفي رواية عن أنس: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ»).

وعن جابر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ).

وعن أبي سعيد^(١) قال: (أَصَابَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ بَتَاعَهَا، فَكَثُرَ ذَنْبُهُ، فَقَالَ

(١) يابا ليعطس من الثياب المتني.

[٣٩٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّلِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ، قَالُوا: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: تَحْمَرُّ، فَقَالَ: «إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، لَيْسَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟» [الشافعي: ٣٩٧٨] (واحد: ٣٩٧٧).

رسول الله ﷺ. «تصدقوا عليه» فتصدقني لناس عليه. فلم يبلغ ذلك وفاة ماله، فقال رسول الله ﷺ لغيره: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد نُدُوِّ لصلاح، وسلمها البائع إلى المشتري بالثمن بينه وبينها، ثم توفت قبل أن يلد بآفة سماوية، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟
فقال الشافعي في أصح قوليه وأبو حنيفة وليث بن سعد وآخرون هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال شافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت ثلث فأكثر وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع.

واحتج القائلون بوضعها بقوله: (أمر بوضع الجوائح)، ويقولون ﷺ: «فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً» ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه حرمة^(١) مغبها، فكأنها تفتت قبل القبض، فكأن من ضمان البائع.

وحج القائلون بأنه لا يجب وضعها، بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها فكثرت ذبته، فأمر النبي ﷺ بالصقة عليه ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع له يفتقر إلى ذلك، وحمى الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل نُدُوِّ لصلاح، وقد أشد في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا.

وأجاب الأولون عن قوله: «فكثرت ذبته» إلى آخره، بأنه يعتمل أنها تليقت بعد أن لحد، وتفرغ المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري، قالوا. ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: «ليس لكم إلا ذلك»، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب

(١) في (ج) - موه

(٢) في (ج)؛ وهذا

[٣٩٧٩] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُمْرَها اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟». [مسر ٣٩٧٧].

[٣٩٨٠] ١٧ - (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْحَكَمِ وَيُزْأَرُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِبَشِيرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِيحِ [حد ١٤٣٠ مسر ١].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ - وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا.

[مسر ٣٩٧٥]

بقية الدين. وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحلّ لكم مطالبته مدام معسراً، بل يُنظر إلى ميسرة، والله أعلم.

وفي الرواية الأخرى^(١): التمدون على البر والتقوى، ومواساة لمحتاج ومن عليه دين، والحظر على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم، وحكي عن ابن مريج حبه حتى يقضي الدين. وإن كان قد ثبت إفساده، وعن أبي حنيفة ملازمته.

وقد أن يُسَدَّم إلى الغرماء جميع مال الممس ما لم يقض دينهم، ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها. وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قوله: (حدثني محمد بن عباد: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ قال «إِنْ لَمْ يُمْرَها اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»).

فإن الدار قطنية: هنا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مُبَيَّنً أَنَّهُ من كلام أنس، وهو الصحيح، وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً، وهو خطأ^(٢).

قوله: (قال أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن بَشِيرٍ عن سُفْيَانَ، بهذا) أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سُفْيَانَ، روى هذا الكتاب من مسلم، ومراده أنه علماً برجل فصار في رواية هذا الحديث كشبهه مسلم، بينه وبين سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ وحد فقط، والله أعلم.

(١) في (نص) و(م): الأخيرة.

(٢) للإمامان والجميع: ص ٣٩١

٤ - [باب استحباب الوضع من الدين]

[٣٩٨١] ١٨ - (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يُكَيْرٍ، عَنْ حَبِصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بُعَاثٍ ابْتِغَاءَهَا، فَكَثُرَ دَمُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلَقُوا عَلَيْهِ» فَتَضَلَّقَ لَدُنَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَمِيهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَمَاتِهِ: «اُخْذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». [١١٣١٧].

[٣٩٨٢] (١٠٠) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلَهُ. (١٥٩٨١).

[٣٩٨٣] ١٩ - (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَتْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ

باب استحباب الوضع من الدين

قوله: (وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أخي).

قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في «صحيح مسلم»، وهي اثنا عشر حديثاً، سبق بيئتها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح^(١): لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث.

قال القاضي: قول الراوي: (حدثني غير واحد) أو (حدثني الثقة) أو (حدثني بعض أصحابنا)، ليس هو من المقطوع، ولا من المرسل، ولا من المعضل، عند أهل هذا الفن؛ بل هو من باب الرواية عن المجهول^(٢).

وهذا الذي قلناه القاضي هو الصواب، لكن كيف كان فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكنه قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في «صحيحه» عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: (غير واحد) البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا

(١) (٤١/١) وما بعد.

(٢) [كتاب المعضل]: (٢٢٢/٥).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَوَّتْ مَحْصُومٌ بِالْبَابِ، عَلَالِيَّةٌ أَضَوَّتْهُمْ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَقْمَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «أَيُّنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَقْعَلُ الْمَعْرُوفَةُ؟» قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

[بحري، ٢٧٠٥].

من غير واسطة في كتاب الحج^(١)، وفي آخر كتاب الجهاد^(٢)، وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي، عن سماعيل، في كتاب اللعان^(٣)، وفي كتاب الفصائل^(٤)، والله أعلم.

قوله في هذا الباب، (قال مسلم بن الحجاج: وروى البيهقي بن سعد: حدثني جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة في «صحيح مسلم»، يُسَمَّى: معلقاً، وسبق في التيمم^(٥) مثله بهذا الاستدلال. وهذا الحديث المذكور هنا منقطع عن البيهقي، رواه البخاري في «صحيحه»^(٦) عن يحيى بن بكير، عن البيهقي، عن جعفر بن ربيعة، بإسناده^(٧) المذكور هنا، ورواه النسائي^(٨) عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، عن أبيه، عن جعفر بن ربيعة به.

قوله (وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه) أي: يطلب منه أن يضع عنه بعض ما بين يديه ويفرق به^(٩) في الاستيقاظ والمطالبة. وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط ألا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيلاس ونحو ذلك، إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله ﷺ (أَيُّنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَقْعَلُ الْمَعْرُوفَةُ؟) قال أنا يا رسول الله، وله أي ذلك أحب (لمتألي) لحديث، والأليئة: اليمين. وفي هذا تحراه الخليفة على ترك الحبر وإنكار ذلك، وأنه يستحب من خلف لا يفعل غيراً، أن يحث مكثر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

(١) ينظر الحديث: ٢٩٢١.

(٢) ينظر الحديث: ٤٩٦١.

(٣) ينظر الحديث: ٣٧٥٩.

(٤) ينظر الحديث: ١٢٤٨.

(٥) الحديث برقم: ٨٢٢.

(٦) برقم: ٢٧٠٩.

(٧) في (ج): بإسناده.

(٨) في (ج): ٥٤٦٤.

(٩) في (ج): به.

[٣٩٨٤] ٢٠ - (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ مِسْجَفَ حَضْرَتِهِ، وَكَأَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ» فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ لَشَطْرَ مَنْ قَبَيْتَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ مَقَاضِيهِ».

[بحري ٢٧٠] [واظروا ٣٩٨٥].

[٣٩٨٥] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ. أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذَرٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ. [احمد ٢٧١٧٧ - بحري ٢٥٧].

[٣٩٨٦] (٠٠٠) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرٍ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَ حَتَّى رَتَفَتْ أَصْوَاتُهُمَا، لَمَعَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ» فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا. [الطبر ٣٩٨٥].

قوله: (تقاضى ابن أبي حذَرٍ دينا) كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما^(١). معنى (تقاضى)^(٢) طالبه به، وأراد قطعه، و(حذَر) بفتح الحاء ولام. و(أصواتهما)^(٣).

وهي هذه الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، ولشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة واعتمادها، لقوله: (فأشار إليه بيده أن يضع الشطر).

قوله: (كشفت مسجف حضرته) هو يكسر الميم ويفتحه، لغتان، وإسكان لجيم، والله أعلم.

(١) في (بخ) و(ص): إصراثهم، وإنشبت من (هـ).

(٢) في (ص) و(هـ): غاضله.

٥ - [باب من أدرك ما باعه عند المشتري

وقد أفلس فله الرجوع فيه]

[٣٩٨٧] ٢٢ - (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدُوٍّ عَنْ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - : «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْتَهُ هَذَا رَجُلٍ قَدْ أَلْفَسَ - أَوْ: إِنْسَانٍ قَدْ أَلْفَسَ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» ٤ - [يعني ٢٤٠٢، (رواه ٣٩٨٨).

[٣٩٨٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلُّهُمْ قَوْلًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ يَمْتَنِي حَلِيبُ زُهَيْرٍ. وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيْمًا أَمْرًا قُلُسَ. - [مسند ١١٧٤ و ١١١٣٩، (رواه ٣٩٨٧).

باب من أدرك ما باعه عند المشتري

وقد أفلس فله الرجوع فيه

قوله: (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس. حدثنا زهير. حدثنا يحيى بن سعيد. أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. أن عمر بن عبد العزيز أخبره، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول).

هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو وعمر وأبو بكر بن عبد الرحمن. ولهذا نظرنا سبقت.

قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْتَهُ هَذَا رَجُلٍ قَدْ أَلْفَسَ، لَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»

[٣٩٨٩] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمُخَرُّومِيُّ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ عُمَيْرٍ وَابْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَلِيبِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْدِمُ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَنَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ: «أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ». [ص ٣٩٨٧، ٣٩٨٨].

[٣٩٩٠] ٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّظَرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ مَنَاعَهُ بَعِيْهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». [أحمد (٩٣٢٠) ص ٣٩٨٧، ٣٩٨٨].

[٣٩٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ

(عن النبي ﷺ في الرجل الذي يُعْدِمُ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَنَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ: «أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ»).

اختلف لعلماء فِيمَنْ اشترى بسلعة، فأفلس أو مات قبل أن يُؤَدِّيَ ثَمَمَهَا، ولا وهاء عنده، وكانت تسعة باقية بحالها. فقال شافعي وطائفة: بائعها بالخيار، إن شاء تركها وضرت مع الثمرة يثمها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بل تتعين المصارية. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت.

واحتج الشافعي بهذه الأحاديث، مع حديثه في الموت في «سنن أبي داود» وغيره^(١)، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشيء يروى عن علي^(٢) وابن مسعود^(٣)، وليس ثابت عنده.

قوله. (حدثنا محمد بن العثي. حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي، قالا حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النظر بن أنس)، ثم قال (وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم: حدثنا سعيد).

- (١) أبو داود: ٣٥٢٣، وأخرج ابن ماجه: ٢٣٦١ عن عمرو بن عثمان قال: أتيت أبا هريرة رضي الله عنه في صاخيه بنا فلما أفلس، فقال: لأفئس فيكم بقتضاء رسول الله ﷺ: «لَنْ أَفْئِسَ أَوْ مَاتَ، فَوَجَدَ رَجُلٌ مَنَاعَهُ بَعِيْهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» والمفط لا يبرأ. وأخرج عبد الرزاق في «المعصف»: ١٥١٧٠، وابن أبي شيبة في «المصنف»: ٢٠٤٧٩ عن قتادة عن علي قال: إذا أفلس الرجل وسدته قائمة بعينها، فهو أسوة لغيره.

(ح). وحدثني زهير بن حرب أيضاً: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي، كلاهما عن فتادة، بهذا الإسناد، مثله، وقلاً: «فهو أحقُّ بـ من القراء». (أحمد ٨٤٦٦، ١٠٢٢٢، ٣٩٨٧، ٣٩٨٨). [٣٩٩٢] ٢٥ - (١٠٠) وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا أبو سمية الخزاعي - قال حجاج - منصور بن سمية - أخبرنا سليمان بن يلال، عن خثيم بن عزيك، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أفلس الرجل، فوجد الرجل جنته سلعتة بعينها، فهو أحقُّ بها». [٣٩٨٧، ٣٩٨٨].

هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا، في لإسناد الأول: (شعبة) بضم الشين المعجمة، وهو شعبة ابن الحجاج، وفي الثاني: (سعيد) ففتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي قروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي، قال: ووقع في رواية ابن ماعان في لثني: (شعبة) أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والنصواب الأول^(١).

قوله: (وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا أبو سمية الخزاعي - قال حجاج - منصور بن سمية - أخبرنا سليمان بن يلال)،

هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المحققة: (قال حجاج منصور بن سمية)، ومعناه: أن أبا سمية الخزاعي هذا اسمه منصور بن سمية، تذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض أنه وقع في معظم نسخ بلادهم ولعدهم ورواهم: (قال حجاج: حدثنا منصور بن سلمة) فزِدْ لَعَطَةً (حدثنا)، قال القاضي: والنصواب حذف لعطة: (حدث)، كما وقع ببعض الرواة: قال: ويمكن تأويل هذا لثني على موافقة لأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كذا وحجاج سماه^(٢).

() () ()

(١) في (من) و(م): هو.

(٢) «إكمال المعجم»: ٢٢٧/٩.

(٣) قوله: «سج، سقط من (ح)».

(٤) «إكمال المعجم»: ٢٢٨/٥.

٦ - [باب فضل إنظار المعسر]

[٣٩٩٣] ٢٦ - (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُنْصُورٌ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ أَنَّ حَدِيقَةَ حَدَّثَتْهُمْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ وَمِنْ ثَمَانٍ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ، قَالَتْ: كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسِرَ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَتْ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: تَجَوَّزُوا حَتَّى...» [مسند: ٢٠٧٧] [رواه: ٣٩٩٥]

[٣٩٩٤] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حُجْرٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغْبِيَةِ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ اجْتَمَعَ حَدِيقَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حَدِيقَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسُورِ» فَقَالَتْ: تَجَاوَزُوا عَنْ عِبْدِي. قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. [مسند: ٢٣٤٦٣] [رواه: ٣٩٩٥].

[٣٩٩٥] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حَدِيقَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فُقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرْتُ، وَإِمَّا ذَكَرْتُ - فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ - أَوْ: فِي النَّقْدِ - فَعُفِّرَ لَهُ».

باب فضل إنظار المعسر

والتجاوز في الاقتضاء من الموسر والمعسر

قوله: («كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسِرَ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: تَجَوَّزُوا حَتَّى...») وفي رواية: («كُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمَعْسُورِ»). وفي رواية: («وَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ، أَوْ: فِي النَّقْدِ»). وفي رواية: («وَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمَوْسِرِ، وَأَنْظُرُ الْمَعْسِرَ»).

فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أحمد ٢٣٣٨١، وسنن أبي داود ٢٣٩١].

[٣٩٩٦-٢٩- (٥٠٠)] حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَيْمِيِّ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حَلِيفَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، أَنَا اللَّهُ مَا لَاءُ، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا جِئْتَنِي فِي الْمُنْبَأِ؟ قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا - قَالَ: يَا رَبِّ أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلَفَايَ الْجَوَارِ، فَكُنْتُ أَتَبَسَّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِثْلِكَ، تَجَاوَرُوا عَنْ عَبْدِي». فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ ذَلِكَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [سنن أبي داود ٣٩٩٥].

فَقَوْلُهُ: «فَتَيَانِي» مَعْنَاهُ: خِصْمَانِي، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي سُرُوحِهِ فِي رِوَايَةِ الْأُخْرَى، وَ(الْمَحَاوِزُ) وَ(التَّجَوُّزُ) مَعْنَاهُمَا: لِمَسَامَحَةٍ فِي لِقَاءِ الْقِتْمَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ، وَقَبُولِ مَا فِيهِ نَقَصٌ يَسِيرٌ، كَمَا قَالَ: «وَأَلْجَزُؤُا فِي الْمُسْكَةِ».

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَضْلُ رِغْدِ الْمَعْسِرِ وَالْوَضْعِ عَنْهُ، بِمَا كُنْ لِدِينٍ وَإِمَا بَعْضُهُ، مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَفَضْلُ الْمَسَامَحَةِ فِي الْإِقْتِصَاءِ فِي الْإِسْتِغْفَارِ، سِوَا مَا اسْتَوْفَى مِنْ مُوسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ، وَفَضْلُ لَوْضْعِ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْتَظَرُ شَيْءٌ مِنْ أَهْلَابِ الْخَيْرِ، فَعَلَهُ سَبَبُ السَّعَادَةِ وَالرَّحْمَةِ. وَفِيهِ جَوَارُ تَوْكِيلِ الْعَبِيدِ، وَالْإِذْنُ لَهُمْ فِي التَّصَرُّفِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: شَرْعٌ مِنْ قَبْلُ شَرْعٍ لَنَا.

قَوْلُهُ: (الْمُوسِرُ) وَ(الْمُعْسِرُ) أَي: أَخَذَ مَا تَبَسَّرَ، وَأَسَامَحَ بِمَا تَعَسَّرَ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَيْمِيِّ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حَلِيفَةَ)، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: (فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ ذَلِكَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ: (فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ) قَالَ مُحَفِّظَا: هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مُحَفَّوْذُ الْأَبِيِّ مَسْعُودِ عَقْبَةَ بْنِ عَمْرِو^(١) الْأَنْصَارِيِّ الْمُسَرِّيَّ وَحَدَّثَهُ، وَلَيْسَ لِعَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ، قَالَ

(١) فِي إِخْرَ: سَعِيدٌ، وَهُوَ لَمْ يَحْفَظْ

(٢) فِي (ج): عَمْرٍو، وَهُوَ تَصْحِيفٌ

[٣٩٩٧] ٣٠ - (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَوِيبُ رَجُلٌ يَمُنُّ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوَجِّدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ عِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ». (الفتح: ١٧٧-١٨٣).

[٣٩٩٨] ٣١ - (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ مَنصُورٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنْكَ، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ». (أحمد ١٧٥٧٩، وسنن أبي داود ١٣٢٨٠).

[٣٩٩٩] (١٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَةَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ. [أخر ٣٩٩٨].

[٤٠٠٠] ٣٢ - (١٥٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنِ عَجْلَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ فَقَالَ: (يُنِي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: فَوَيْلِي سَمِعْتُ

الدارقطني: والرواه في هذا الإسناد من أبي خلد الأحمري، قال: وصوابه: (قال^(١) عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري)، كذا روه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد لمث بن غنيم ومنصور وغيرهم، عن ربيعي، عن حليفة، فقالوا في آخر الحديث: فقال عقبة بن عمرو أبو مسعود^(٢). وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونعيم وعبد لمث، والله أعلم.

(١) قوله: فتدبر من (ص).

(٢) الإلزامات والتبع: ص ٣٠٧

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَتَّقِ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعُ يَدَهُ». [احمد ٢٥٩٩-٢٦٠٠].

[٤٠٠١] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَزِيمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [انظر ٤٠٠٠].

قوله ﷺ: («مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَتَّقِ عَنْ مُعْسِرٍ»).

«كُرْبٌ» يضم الكاف وفتح الراء، جمع كربة، ومعنى (تُنْفَسُ) أي: يَمُدُّ وَيُوَخِّرُ المطالبة، وقيل: «عَنْهُ» بقرج عنه، والله أعلم.



٧ - [باب تحريم مَطل الغني، وصحة الحوالة،

واستحباب قبولها إذا أُحيل على ملي]

[٢-٤٠] ٣٣ - (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنْدُاقِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ،»

باب تحريم مَطل الغني، وصحة الحوالة،

واستحباب قبولها إذا أُحيل على ملي

قوله ﷺ، «مَطلُ لَغْنِي ظُلْمٌ» قال القاضي^(١) وغيره: المَطلُ منع قضاء ما استُجِيقُ أدائه، مَطلُ الغني صلته وحرام، ومَطلُ غير الغني ليس بظلم ولا حرام، بمفهوم^(٢) هذا الحديث، ولأنه معذور، ولو كان غنياً ولكنه ليس مُتمكناً من الأداء بغية لِمَا أو لغير ذلك، حاز به القاحل إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مَطل الغني، أو يقال: «الموادُ بالغني المتمكّن من الأداء»، فلا يدخل هذا فيه.

قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب ذلك والشافعي والجمهور أن المعسر لا يجزئ حسبه ولا ملازمته ولا مطابقته حتى يُوسر، وقد سقت المسألة في باب لمفسر^(٣).

وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن المَطل، هل يُقتل ويُردُّ شهده مرة واحدة، أم لا تُردُّ شهده حتى يتكرر ذلك منه ويصير مدافاً؟ ومقتضى مذهب شيوخنا تكرره، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم: «لَيْسَ الْوَاجِدُ بِجَلٍّ عِرْضُهُ وَهَقْوَتُهُ»^(٤)، (اللي) بفتح اللام، (شديد اليأس) وهو المَطل، و(الوجد) بالحيم: المومر، قال العلماء: (يجزئ عِرْضُهُ) بأن يقول: ظَلَمَنِي ومَطلَنِي، و(هَقْوَتُهُ): «الجهل والشذير».

(١) في إكمال المحقق: ٥/٢٣٣.

(٢) في (ج): لعدم.

(٣) سقته في: باب ما يجزئ من هذا الجزء.

(٤) أخرجه أبو داود، ٣٦٢٨، والسنائي، ٤٦٨٩، وابن ماجه، ٢٤٢٧، وأحمد، ١٧٩٤٦ من حديث الشريد بن

سويد وزاده وهو حديث حسن.

وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ». [أحمد ١٩٣٨، راجع في ٢٢٨٧].

[٤٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا هَيْشِيُّ بْنُ يُوسُفَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ جَمِيعاً: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد ٧٥٤١، وصحري ٢٤٠٠].

قوله ﷺ: «وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ» هو بـ «سكن التاء في «أتبع» وفي «فلْيَتَّبِعْ»، مثل: أخرج فلان خروجه، هذا هو الصواب المشهور في الرويات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يُسَدِّدُهَا فِي الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ^(١). ومعناه: إذا أحيان بالذين للذي له على مؤمن فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرَّجُلَ بِحَقِّي^(٢) أَتْبَعُهُ تَبَاعَةً فَأَنَا [له]^(٣) تَبِيع^(٤)، إذا طلبته، قال الله تعالى: «وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ لَكَ عَيْنًا يَوْمَ بَقَعْنَا» [الإسراء: ٦٩]. ثم مله أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيان على مَلِيٍّ اسْتَعَبَ لَهُ قَبُولُ الْحَوَّةِ، وَحَمِدُوا لِحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْقَبُولُ مَبْحٌ لَا مَدْرُوبَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاجِبٌ، لظاهر الأمر، وهو مله داود الظاهري وغيره.



(١) إكمال المعلم: (٢٢٣/٥).

(٢) في (م) و(ك) - لشيء، ونظر المطابق لأنوار: (تبيع): (١/١٦٩).

(٣) ما بين حاصرتين من «مشارقة الآثار» وإكمال المعلم: (٢٣٤/٥).

(٤) في (ج) و(ص) - تبيع، ويظهر في «مشارقة الآثار» والموضح لصديق، وإكمال المعلم: (تبيع) معجمة.

٨ - [باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه

لرعي الكلا، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفضل]

[٤٠٠٤] ٣٤ - (١٥٦٥) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: أخبرنا وكيع (ح). وحدثني محمد بن حاتم: حدثنا يحيى بن سعيد، جميعاً عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء. [أحمد ١٤٦٣٩].

[٤٠٠٥] ٣٥ - (٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا روح بن عبادة: حدثنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لغيره. فعن ذلك نهى النبي ﷺ. [المع ٤٠٠٥].

[٤٠٠٦] ٣٦ - (١٥٦٦) حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك (ح). وحدثنا قتيبة: حدثنا ليث، كلاهما عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ». [أحمد ٧٣٦٤، ومعه ٢٣٥٣].

باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه لرعي الكلا،

وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفضل

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء). وفي رواية: (عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لغيره). وفي رواية: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ». وفي رواية: «لا يباع فضل الماء يباع به الكلاء».

أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاء، فمعناه أن تكون الأرض غير مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذا، ولا يمكن أصحاب الميراث رعيه^(١) إلا إذا حصل لهم السقي من هذه الثمر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا

[٤٠٠٧ : ٣٧ - (٠٠٠)] وحدثني أبو الطاهر وحرمة - والنمط لحرمة - أخبرنا ابن وهب : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب : حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا قُضْلَ الْمَاءِ لِيَتَمَنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ » . [البيهقي ٢٣٥٤ : (١٠٠٦)]

[٤٠٠٨ : ٣٨ - (٠٠٠)] وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلي : حدثنا أبو عاصم الصنعاء بن مخلد : حدثنا ابن جريج : أخبرني زيد بن سفيان أن هلال بن أسامة أخبره أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « لَا يَبَاغُ قُضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاغَ بِهِ الْكَلَاءُ » . [إسناده ٤٧٦٩٧ لرواه ٤٠٠٦ : (١٠٠٦)]

جوز ، لأنه إذا منع بذلك امتنع لئاس من رعي ذلك الكلاء خوفاً على مواشيهم من العطش ، ويكون بمنتهى الماء منعاً من رعي (١) الكلاء (٢) .

وأما الرواية الأولى : (نهى عن تبع فضل الماء) ، فهي محمولة على هذه الشبهة التي فيها : (اليمنع به الكلاء) ، ويحصل أنه في غيره ، ويكون نهى تنزيه .

قال بعض أصحابنا : يجب بذل فضل الماء بدغلة كما ذكرناه بشروط : أحدها : أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . والثاني : أن يكون البدل لحاجة حاشية ، لا لسقي الزرع . وثالث : ألا يكون ملكه محتاجاً إليه .

واسم أن المذهب الصحيح أن من تبع في ملكه ماء صدر ممنوعاً به ، قال بعض أصحابنا : لا يملكه ، أم إذا أخذ الماء في إياه من الماء المباح ، فإنه يملكه ، هذا هو الصواب ، وقد نقض بعضهم الإجماع عليه ، وقال بعض أصحابنا : لا يملكه ، بل يكون أخص به ، وهذا غلط ظاهراً .

وأما قوله : « لا يباغ فضل الماء ليباغ به الكلاء » معناه : أنه إذا كان فضل ماء بدغلة كما ذكرناه ، وهناك كلاً لا يمكن رعيه ، لا بد تمكّنوا من سقي الحاشية من هذا الماء ، فيحب عليه بذل هذا الماء للحاشية فلا يجوز ، ويحرم عليه سقيه ، لأنه إذا بدعه كأنه راع لكلاء المباح لئاس كلهم ، الذي ليس

(١) في (ن) : نهى

(٢) جاء بعدها في (ن) ، ويحصل أنه في غيره . ولا يمس لها به

ممدوكاً بهذا البائع، وسب ذلك أن أصحاب المدنية لم يبلأوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى زرع الكلاء، فمقصودهم تحصيل الكلاء، فصار بيع الماء كأنه باع الكلاء، والله أعلم.

قال أهل اللغة: (الكلاء) مهموز مقصور، هو النبات. سواء كان رطباً أو يابساً، وأما (الحشيش) و(البهشيم) فهو مختص باليابس، وأما (الخنثى) فمقصود غير مهموز، و(العشب) مختص بالرطب، ويقال له أيضاً: الرطب يضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: (نهى عن بيع الأرض لشرك) معناه: نهى عن إجارتها للزراع. وقد سبقت المسألة والاحتجاج في باب كراه الأرض^(١). وذكر أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدرهم ولثيب وسجود، ويتأولون النهي تأويلين: أحدهما: أنه نهى تزويدهم ليعتدوا بدارتها، ويردق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع.

وحمله لقائلون بمنع المزرعة على جارتها بحزم مما يخرج منها، والله أعلم.

قوله: (نهى عن صيرب الجسم) معناه: عن أجرة صيربه، وهو غشيب الفحل، المذكور في حديث آخر^(٢). وهو بنتج العين وإسكان السين المهمتين ونائب الموحدة.

وقد اختلف العلماء في جدارة فحل وغيره من الدواب لضرب، فدل لشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: ستنجازه لذلك باطل وحرم، ولا يستحق فيه عوض، ولو نزه^(٣) المستأجر لا يلزمه نسي من أجرة. ولا أجرة مثلي، ولا شيء من الأمان، قالوا: لأنه قرر مجهول، وغير مقدور على تسليمه.

وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وغيره^(٤): يجوز استئجاره لضرب مدة معلومة، أو لضرب باب معلومة؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي منفعة مقصودة، وحموا النهي على التزويج والحث على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرره به من النهي عن جدارة الأرض، والله أعلم.

(١) من ٣٣٨ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه البخاري ٢٢٨٤ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن غشيب الفحل.

(٣) في (ص) و(د). أنزه.

(٤) في (ص) و(د): أخروا.

٩ - [باب تحريم ثمن الكلب، وخلوان الكاهن،

ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور]

[٤٠٠٩] ٣٩ - (١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [بخاري ٢٢٣٧] واسطر ١٤٠١١.

[٤٠١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، يَكْلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ زُفَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [بخاري ٢٢٣٧] واسطر ١٤٠١١.

[٤٠١١] ٤٠ - (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكَنْسِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ». [الحديث ١٧٢٥٩].

[٤٠١٢] ٤١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ». [الحديث ١٧٨١٢].

باب تحريم ثمن الكلب، وخلوان الكاهن،

ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور^(١)

قوله (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وخلوان الكاهن). وفي الحديث الآخر: «شَرُّ الْكَنْسِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ». وفي رواية: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ».

(١) في (ج): (السنور، وكذا في المجموع لآتي).

[٤٠١٣] (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد ١٥٨٧٧ -

[٤٠١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النُّضْرِيُّ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ - حَدَّثَنَا زَائِعٌ بْنُ خَلِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠١٣].

[٤٠١٥] ٤٢ - (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ قَسَبٍ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ. قَالَ: رَجَرَ الثُّيِّبُ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

وعني الحديث الآخر: (سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسُّور، فقال: رَجَزَ لَنَبِيِّ ﷺ عه^(١)).

فَأَمَّا (مهر لبتی) فهو ما تأخذه الزَّيْجَةُ على الزَّوْجِ، وَسَمَاءُ مَهْرٌ لِكُونِهِ عَلَى صَوْرَتِهِ، وَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وأما (شعوان الكاهن) فهو ما يُعطاه على كهنائه، يقال منه: حَلَوْتُهُ حُلُومًا إِذَا أُطْعِمْتَهُ قَالَ الْهَرَوِي
وغيره: أَصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ، قُبِيهَ بِدَلْسِيءِ الْحُلُومِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَأْخُذُهُ سَهْلًا بِلَا كُنْفَةٍ، وَلَا فِي مُقَابَةِ
شَقِيَّةٍ، بِقَوْلِهِ إِذَا أُطْعِمْتَهُ الْحُلُومَ، كَمَا يَقُولُ: عَسَلْتُهِ إِذَا أُطْعِمْتَهُ الْعَسَلَ^(٢١).

قال أبو عبيد: ويخلق الحداد أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر بنته لنفسه، وذلك عيب عند الباء، قالت امرأة تعد زوجاً:

لَا يَأْخُذُ الْخَيْرُ مِنَ الْغَنَاءِ عَنْ بَيْنَاتِنَا^(١)

قال البيهقي^(١) من أصحابنا، والقاضي عياض: أجمع المسمون على تحريم خلوان الكاهن، لأنه عيوض عن محرم، ولأنه أكل المال باليد، وكذلك أجمعوا على تحريم أجره المغتية لخناء، والشأن

(١) قوله: عنه: مستبعد من (نحو)، وجاء في نسخة من: الصحيح مسلم: عن ذلك

(٢٢) المشرقة : (سحر).

(53) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ (54) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

(٤) ينظر لشرح المسألة: (٢٣/٨٦).


للنوح، وأب لذي جده في غير «صحيح مسلم» من ينهي عن كسب الإماء^(١١)، فالمراد كسبهن بالنزوى وبغيرهن، لا بالغزل والخذلة والجرهه.

وقد الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال لحوان^(١٢) الكاهن: لنشع^(١٣) والصهميم^(١٤). قال الخطابي: وحوان لعرف أيضاً حرام، قال: ونفرق بين الكاهن والعرف، أن الكاهن إنما يتعدى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعرف هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروبي، ومكان الضلالة ونحوهما من الأمور هكذا ذكره الخطابي في «معالم السنن» في كتاب النبوة^(١٥).

ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم لغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فبهم من يزعم أن له ربي^(١٦) من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبار. ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه. وكان منهم من يسمي عرافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على موافقها، كالشيء يسرق فيعرف لمظنون به لسرقته، وتتهم المرأة بالزينة، فيعرف من صاحبها، وسحر ذلك من الأمور. ومنهم من كان يسمي المنجم كاهناً.

قال: وحديث النبي عن إتيان الكهان^(١٧) يشتمل على انهي عن هؤلاء كهم، وعلى النبي عن تصديقهم والرجوع إلى قوله.

ومنهم من كان يدعو لصيبت ذاهنأ وربما مشوه عرافاً، فقد غير دخل في النبي. هذا آخر كلام لخصابي^(١٨).

(١) أخرجه البخاري: ٢٢٨٣ و٢٣٤٨ من حديث أبي هريرة .

(٢) في (ج): الحلون، وفي (ص) و(هـ) حاون، والثبت من «معجم سنن»، (٤١٧/٢).

(٣) في النسخ: شع، وثبت من الصور، ينظر «معالم السنن»، والعل، (٢٥٨/١)، «لكن نعرف»: (شع).

(٤) في (ج): صهميم، وينظر «المعجم»: (صهميم).

(٥) «معالم السنن»: (٤١٧/٢).

(٦) في (ص): وقده.

(٧) أخرجه أبو داود: ٣٩٠٤، وسنن أبي داود: ١٢٥، والعل في «المعجم»: ٨٩٦٧، ومن مادة: ٦٣٩.

(٨) في «معالم السنن»: (١٥٠/٢).

قد الإمام أبو الحسن، الماوردي من أصحابه في آخر كتابه «الأحكام السطوية»^(١) ويمنع المحاسب من اكتساب بالكهانة والنهر، ويؤذّب عليه الأخذ^(٢)، وسمعي^(٣)، والله أعلم.

وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب، وكونه خبيثاً، فيدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يجل ثمنه، ولا قيمة على مثله؛ سواء كان مضمناً أم لا، وسواء كان ممسكاً أم يجوز قتناؤه أم لا. وبهذا قول جماهير العلماء، منهم أبو هريرة، والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم وحماد وشفاعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب قيمة على شيفه. وحكى ابن المنذر^(٤) عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره.

وعن مالك روايات، أحدها: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على مثله. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تجب لقيمة على مثله.

فبين الجمهور هذه الأحاديث. وأما الأحاديث الواردة في نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد^(٥). وفي رواية: لا كلب ضارب^(٦). وأن عثمان رضي الله عنه غرم إسماعيل ثمن كلب قتله عشرين بهراً^(٧)، وعن ابن عمر بن العاص الترخيم^(٨) في إتلافه، فكلها ضعيفة بانفاق أئمة الحديث، وقد أوضحناها في «شرح المذهب» في: باب ما يجوز بيعه^(٩).

وأما «كسب الحجام» وكونه خبيثاً، ومن شر الكسب، فقيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام، فقد الأكثرون من سلف والخلف. لا يحرّم كسب الحجام، ولا يحرّم

(١) «الأحكام السطوية» ج ٣ ص ٣٧٣

(٢) في «الأوسعة» ١١٦، ٢٠٤، ٦٥٩٨

(٣) أخرجه السيوطي ٤٢٩٥، ودارقطني في «مستدرك» ٣٠٦٧ من حديث جابر بن عبد الله

(٤) أخرجه طبري في «الأوسعة» ٨٧٠٣، ودارقطني في «مستدرك» ٣٠٦٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قد نظر بي

لا يروى هذا لغيره (لا كتباً ضارباً) إلا في هذه الحديث، تعديده بمثنى بن لصباح. قد ساقطني: المثنى ضارب

ونظر كتب التراجم.

(٥) أخرجه أحمد في «المعنى» ومعرفة بوجاهة رواية ابنه عبد الله * (٢/ ٧٩٢) وقد. هذا، أصل

(٦) في (ب) «التحريم»

(٧) (٢٢٨/٩).

أكله، لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد، وقال في رواية عنه، قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحر دون العبد، وعتقوا هذه الأحاديث وشبهها.

وحجج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ احتجهم، وأعطى الحجج أجره. قلوا: ولو كان حراماً لم يُعصه، رواه البخاري ومسلم^(١)، وحملوا هذه الأحاديث لني في النهي على التنزيه ولا ارتفاع من^(٢) دية الاكتساب^(٣)، ولحث على مكارم لأخلاقي ومعاشي الأمور، ولو كان حراماً لم يترق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرحل أن يُطعم عبده ما لا يحل.

وأما (النهي عن ثمن الشئور) فهو محمول على ما^(٤) لا ينفع، أو على أنه نهى تنزيه، حتى يعتاد الدس هبته وإعارته والسماحة به، كما هو الغالب، فإن كان مما ينفع ويباحه صبح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهب ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكى ابن المنذر عن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد: أنه لا يجوز بيعه^(٥)، واحتجوا بالحديث.

وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر، من أن الحديث في النهي عنه ضعيف^(٦)، فليس كما قالوا، بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة، غلط منه أيضاً، لأن مسلماً قد روه في «صحيحه» كما ترى من رواية تعقل بن عبيد الله، عن أبي الزبير، فهذا ثقتان ورواه^(٧) عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم.



(١) البخاري: ٥٦٩٩، ومسلم: ٤٠٤١، وأخرجه أحمد: ٢٣٢٧.

(٢) في (ن): من.

(٣) في (س) و(ه): الاكتساب.

(٤) في (س): أنه.

(٥) التي حكاه عن الشئور في الأوسط: (١١/٧٠٤) ولا لاشراء: (١٤/١٥) النهي كرهها بيعه وثمنه.

(٦) خطابي في معالم السنن: (٢/٤٤٧)، وابن عبد البر في التمهيد: (٨/٤٠٧ - ٤٠٣).

(٧) في (ج): رواية.

١٠ - [باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها

إلا بصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك]

[٤٠١٦] ٤٣ - (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ

عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [أحمد ٥٩٢٥ - مطبوعاً، والبخاري ٣٣٢٣ -

[٤٠١٧] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ

تُقْتَلَ. [أحمد، ٥٧٧/٥ مطبوعاً] [أو نظراً ٤٠١٦].

[٤٠١٨] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ. حَدَّثَنَا يَشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنِّصِ - حَدَّثَنَا

إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ بِقَتْلِ

الْكِلَابِ، فَتَبِعْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِذَا لَقِيتُ كَلْبَ الْمُرِيَّةِ

مِنْ أَهْلِ الْبَدِيَّةِ، يَتَّبِعُهَا. [أحمد ٤٧٤٤] [رواه ٤٠١٦].

[٤٠١٩] ٤٦ - (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَشِيَّةً - فَقِيلَ

باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ). وفي رواية. (أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ

الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ).

وفي رواية: (كَانَ بِأَمْرٍ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَبِعْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِذَا

لَقِيتُ كَلْبَ الْمُرِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا).

لا بن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب رزع. فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة رزعا.

[٤٧٠] ٤٧ - (١٥٧٢) حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف: حدثنا روح (ح). وحدثني إسحاق بن منصور: أخبرنا روح بن عبادة: حدثنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فقتلها، ثم نهى النبي ﷺ عن قتلها، وقال: «عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان». (أحمد: ١٦٥٧٥).

[٤٧١] ٤٨ - (١٥٧٣) حدثنا غيث الله بن معدي: حدثنا أبي: حدثنا شعبه، عن أبي ليث سمع مصرف بن عبد الله، عن ابن المغفل قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: «ما بالهم وبأل الكلاب؟» ثم رخص في كلب الصيد وكتب الغنم. (أحمد: ١٦٥٥٤).

[٤٧٢] ٤٩ - (١٥٧٤) وحدثني يحيى بن حبيب: حدثنا خالد، يعني بن الحارث (ح). وحدثني محمد بن حاتم: حدثنا يحيى بن سعيد (ح). وحدثني محمد بن الوليد: حدثنا محمد بن جعفر (ح). وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا النضر (ح). وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا وهب بن جرير، كُتِبَ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ بْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالزُّرْعِ. (أحمد: ١٦٥٤).

[٤٧٣] ٥٠ - (١٥٧٤) حدثنا يحيى بن يحيى قاتا: قرأت على مالك، عن نافع، عن

لا بن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب. رزع. قال ابن عمر: إن لأبي هريرة رزعا.

وفي رواية جبر: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى إن امرأة تقدم من البادية بكلبها فقتلها، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، وقال: «عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان»).

وفي رواية ابن المغفل قال: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: «ما بالهم وبأل الكلاب؟» ثم رخص في كلب الصيد وكتب الغنم). وفي رواية له: (في كلب الغنم والصيد والزروع).

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ^(*)، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ٩٩٢٨، صحيح: ١٥٨٢٢].

[٤٠٢٤] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ١٥٤٩، وانظر: ٤٠٢٣].

[٤٠٢٥] ٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْزَوِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ٤٩٤٤، وصححه: ١٥٤٨٠].

[٤٠٢٦] ٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْزَوِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حُرْمَلَةَ - عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ». - [ص: ٤٠٢٣].

[٤٠٢٧] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ» وَكَانَ ضَاحِكًا حَرْثٍ. [إسهم: ٥٧٥٢، وانظر: ٤٠٢٣].

وهي حديث ابن عمر: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا» - وفي رواية له: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»^(١)، وفي رواية: «يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

(٥) الكلب: القديري: هو المعلم، لصيد المعتد به.

(١) قوله: وفي رواية له: «مَنْ اقْتَنَى...» إلى هذا الموضع سقطت من (ص) و(هـ).

[٤٠٢٨] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حُمَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَا شِئِيَ أَوْ كَلَبَ صَائِدَهُ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ».

[النسب ٤٠٢٣].

[٤٠٢٩] ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ رِزْقٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

[أحمد ٥٢١٥] [والموطأ ٤٠٢٣].

[٤٠٣٠] ٥٧ - (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا مَا شِئِيَ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلَّ يَوْمٍ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ «وَلَا أَرْضٍ». [نظر ٤٠٣٢].

[٤٠٣١] ٥٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ لُؤْهَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَا شِئِيَ أَوْ صَيْدٍ أَوْ رِزْقٍ، انْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

[أحمد ٧٦٦١] [والموطأ ٤٠٣٢].

قَالَ لُؤْهَرِيُّ: فَذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَ هُرَيْرَةَ، كَانَ صَاحِبَ رِزْقٍ.

[٤٠٣٢] ٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَمُ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ

ولم يرواية أبي هريرة. «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا مَا شِئِيَ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلُّ يَوْمٍ». وفي رواية له: «إِنَّهُ يَنْقُصُ^(١) مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

(١) أي (يس) و(هـ): ينقص.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ، إِلَّا كَلْبَ حَرْبٍ أَوْ حَاشِيَةٍ». [تجويد: ١٠٩٤٣، سنن أبي داود: ٢٧٣٧].

[٤٠٣٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةٌ. [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٥] ٦٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمِيعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ». [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٦] ٦١ - (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْمَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَوْعَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ». قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا، الْمَسْجُودِ. [تجويد: ٢٧٩٧٣، سنن أبي داود: ٢٧٣٧].

[٤٠٣٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حَجَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْمَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْخُ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠٣٦].

وفي رواية سفيد بن أبي زهير - «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ».

الشرح:

أجمع العلماء على قتل الكلب الكلب، والكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه فقال:

«مأمٌ لحرمين من أصحابنا - أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كدها، ثم نسح ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشريع على ليهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها، سواء الأسود وغيره^(١)». ويستدل لنا ذكره بحديث ابن المَعْقِل.

وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى لأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما سئني من كذب لصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا، هل كلبٌ لصيد ونحوه منسوخ من العموم، لأول في حكمه بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع، أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال. وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأسر بقتلها واليهي عن قتلها إلا الأسود البهيم.

قال القاضي وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل جميعها، ثم نهى عن قتل^(٢) ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها ولا كلبٌ صيد أو زرع أو ماشية^(٣). وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المَعْقِل مخصوصاً بما سوى الأسود، لأنه عامٌ فيخص منه الأسود بالحديث لاخر.

وأما اقتناء الكلب^(٤) لمذهب أنه يحرم اقتناء كلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد ولتزرع ولماشية.

وهل يجوز لحفظ الدور وللدروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجوز، لطواهر الأحاديث، فإنها مبسوحة بالنهي إلا لزوع أو صيد أو ماشية. وأصحهما^(٥) يجوز قيساً على الثلاثة عملاً بالعدة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة.

وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: يجوز.

(١) انتهاء المطالب لي رواية لمذهب. (٤٩٤/٥)

(٢) في (س) و(هـ): قتل.

(٣) وإجماله المعلوم: (٢٤٢/٥).

(٤) في (ص) و(هـ): الكلاب.

(٥) في (ص): أصح.

قوله: (قال بن عمر: إن لأبي هريرة زعاً)، وقول^(١) مسلم في الرواية الأخرى: (وكان أبو هريرة يقول: «أو كلب حريث»، وكان صاحب حريث).

فإن العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة، ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحراثته، فلهذا، وحفظه وأنتقاه، والحادثة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اتخاذ الزرع من رواية بن المغفل، ومن رواية سعيد بن أبي زهير، عن النبي ﷺ وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعيم^(٢) النخعي، عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، ورواها في حديثه الذي كان يرويه بدوتها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ رواها، ونسبها في وقت فتركها.

ولاحصل أن أبو هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

قوله ﷺ: «بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان» معنى «البهيم» الحائض السود، وأما (نقطتين) فهما نقطتان معروفتان^(٣) يمشيان فوق عيئه، وهذا مشاهد معروف.

وقوله ﷺ: «فإنه شيطان» احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابه في أنه لا يجوز صيد لكب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، ويؤيد أجل صيد الكلب، وقيل: الشافعي ومات وجماعة العلماء: يحل صيد الكلب الأسود وغيره، وليس المراء بالحدوث إخراجاً من جنس الكلاب، ولهذا لم يُلح في إباء وغيره وجب غسله كما يغسل من دسغ الكلب الأبيض.

قوله ﷺ: «ما بالهم وبال الكلاب» أي: ما شأنهم؟ أي: ليركبوها.

قوله ﷺ: «مراقتي كلباً إلا كلب ماشية أو ضاري» هكذا هو في معظم النسخ: «ضاري» بـ«ض» وفي بعضها: «ضارياً»، بالالف بعد الباء منصوباً، وفي الرواية الثانية: «من قنتي كلباً إلا كلب ضارياً».

(١) في (مس) و(هـ): وقال

(٢) قوله، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، وعنه عبد الرحمن بن أبي نعيم، مكرر في (ج)،

(٣) في (ج): معروف

وذكر القاضي^(١) أن الأول روي: «ضاري» بالياء، و«ضاري» بحذفها، و«ضارياً»، فأما «ضارياً» فهو ظاهر الإعراب، وأما «ضاري» و«ضاري»، فهما مجروران على العطف على «ماشية»، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفتها، كـ «ماء البارد»، و«مسجد السجدة»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْلِبُ الْقُرْبَانَ﴾ (نقص ١٤٤)، ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ (النحل ٢٣٠) وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في (ضاري) عنى اللغة القلبية في ثباتها في المنقوص من غير ألف ولا ميم، والمشهور حذفها.

وقيل: إن لفظة (ضار) هي صفة للرجل لصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد، قسماً ضارياً مستعاراً، كما في الرواية الأخرى: «إلا كلب ماشية، أو كلب صائده».

وأما رواية: «إلا كلب ضارية» فقالوا: تقديره: «إلا كلب ذي كلاب ضارية»، والضاري: هو المعلم لصيد المعتاد له، يقال منه: ضري الكلب يقض، كضري يضي، ضراً وضراوة، وأضره صاحبه، أي: عوّده ذلك، وقد ضري بالصيد، إذا تهيّج به، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «إِنَّ لِلْحِمِّ^(٢) ضِرَاوَةً كَضِرَاوَةِ الْخَمْرِ». قال جماعة: معناه: أن له عادة يتنوّع إليها كعادة الخمر، وقال الأزهري: معناه: أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمتها وعادتها في ملازمتها^(٣)، فكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها، كذلك من اعتاد اللحم^(٤).

قوله رضي الله عنه: «نقص من أجره» وفي روايات^(٥): «من عمله كل يوم قيراطان». وفي رواية: «غير طه»، فأما رواية: «عمله» فمعناها: من أجر عمله.

وأما (لقيراط) هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد بنقص جزء من أجر عمله. وأما اختلاف الرواية في (قيراط) أو (قيراطين)، فقيل: يستعمل أنه في نوحين من الكلاب، أحدهما أشد أذى من الآخر، أو لمعنى فيه^(٦)، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة

(١) في إكمال المعلم: (٤/٢٤٤).

(٢) في (نق): للحم، والأثر أخرجه مالك في «الموطأ»: ١٧٩٩ وفيه نقص.

(٣) قوله: وعادتها في ملازمته، مقطوع من (عن) و(قد).

(٤) التهذيب: (١٢/٤٦).

(٥) في (عن) و(ها): رواية.

(٦) في (عن) و(ها): ولمعنى فيها.

خاصة، لزيادة فضله، ولقيراط في غيرها، أو القيراط في المصالح ونحوها من لقري، ولقيراط في البودي، أو يكون ذلك في زمتين، وذكر القيراط أولاً، ثم زد التعليل فذكر القيراطين.

قال برويني من أصحاب في كتابه «البحر»: «ختلفوا في المراد بما ينقص منه، فقيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من استحقاقه».

قال: وختلفوا في محل نقص لقيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، وقيل^(١): قيراط من عمل العرض، وقيراط من عمل النقل، والله أعلم.

واختلف العلماء في سبب نقص الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته سببه، وقيل: لئلا يلحق المائتين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقضه إياهم، وقيل: لأن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما لهي عن اتخاذه وعصيانه في ذلك، وقيل: لئلا يبدل به بين وسوخه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والفراب، والله أعلم.

قوله ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْباً لَا يُعْنِي عَنْهُ زَرْعٌ وَلَا مَرْعٌ» مراد بالضرع الماشية، كما في سائر الروايات، ومعناه: «مَنْ اقْتَنَى كَلْباً لغير زَرْعٍ وَمَاشِيَةٍ».

وقوله: (وَلَدَ عَلَيْهِمْ سَفِيَانُ بْنُ أَبِي زَهْرٍ الشَّشَنِي^(٢))، هكذا هو في معظم النسخ، بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة أيضاً ثم همزة مكسورة، مسبوكة إلى أزد شئوة، بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض نسخ المعتمدة. (الششوي) بالواو، وهو صحيح على إرادة تسهيل، ورواه بعض رواة البخاري: (ششوي) بضم النون على الأصل^(٣).



(١) في (م) و(هـ): أر.

(٢) في (خ) و(ص): ششاني، وقد نسب إلى أزد شئوة كما في الحديث في نهيب الأتباع: (٢/٢١١)، و«قاموس المعجم»: (شش)، و«تاج المعجم»: (شش).

وحدث من (هـ)، وهي كذلك في صحيح بخاري ٣٣٢٥ - وقد ذكر اسمها فيها معجمي في «الأنساب» (٨/١٥٧).

(٣) لم ألق على هذه الرواية، تنظر روایات في «صحیح بخاری» (٤/٩٢)، وإرشاد الساري: (٥/٣١٧).

١١ - [باب حل أجرة الحجامة]

[٤٠٣٨] ٦٢ - (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، قَدَلُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِضَاعَتَيْنِ مِنْ صَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَوَاجِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تُدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحَجَامَةُ، أَوْ: هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ». [٥٧١٠] [أحمد: ٩٦٨٨٣، وإسحاق: ١٥٦٩٦].

[٤٠٣٩] ٦٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هُرَاقٌ - يَعْنِي الْقَزَارِيَّ - عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تُدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحَجَامَةُ، وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، وَلَا تُعَذِّبُوا صِيبَانَكُمْ بِالْعَمْرِ». [١٠٣٠].

باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه لأحاديث: (أن النبي ﷺ أعطى الحجَّام أجره). (قال ابن عباس: ولو كان سُخْتاً لم يُعطه) وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب^(١) بيانُ اختلاف العلماء في أجرة الحجامة. وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية. وفيها إباحة السدوي وإباحة الأجرة على المداينة بالطبيب. وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق ولستون في أن يُخَفَّفُوا منها. وفيها حوارٌ مع درجة العبد برغاء ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده: تُكَسِّبُ وتُعْطِينِي مِنْ كَسْبِ^(٢) كل يوم درهمًا مثلاً وأب في لك^(٣)، أو: في كل أسبوع كذا وكذا، ويُسْتَرْطَ رضاهما.

قوله: (حجَّامه أبو طيبة) هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة، وهو صَدِّ لَبَنِي يَبَاضَةً اسمُه: نافع، وقيل غير ذلك.

قوله: «فَلَا تُعَذِّبُوا صِيبَانَكُمْ بِالْعَمْرِ» هو بغين معجمة مفتوحة ثم هيم ساكنة ثم زاي، معناه:

(١) ص ٣٧٢ - ٣٧٤ من هذا الجزء

(٢) في (ج): الكلاب

(٣) في (ج): لك

[٤٠٤٠] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جَرَّاشٍ : حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَمِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا ، فُحِجَّمَهُ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مَدٍّ أَوْ مَدَيْنٍ ، وَكُنْتُمْ فِيهِ ، فَخُفِّفَ عَنْ ضَرِيرَتِهِ . (أحمد : ١٤١٠٣ ، وبيهقاري : ٢٢٨١) .

[٤٠٤١] ٦٥ - (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ ، بِكَلاَهُمَا عَنْ وَهَّابٍ : حَدَّثَنَا بَنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعْطَى . (بكر : ٢٨٨٥) (أحمد : ٢٢٣٧ ، ٢٦٥٩ ، وإبيخارجه : ٢٥٦٩) .

[٤٠٤٢] ٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَ لِلْمُطَّلِبِ لِعَبْدٍ - قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثِ بْنِ صَةَ . فَأَعْطَاهُ لَيْثُ أَجْرَهُ ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ ، فَخُفِّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيرَتِهِ ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ . (أحمد : ٣٤٥٧ [و نظر : ٤٠٤١] .

لا تُحِجُّوا خَلْقَ الصَّبِيِّ بِسَبَبِ الْعُدْرَةِ^(١) ، وَهِيَ وَجَعٌ لِحَلْقٍ ، بِلِ دَاوُوهُ بِالْقُسْطِ الْبَحْرِيِّ ، وَهُوَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ .



١٢ - [باب تحريم بيع الخمر]

[٤٠٤٣] ٦٧ - (١٥٧٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَائِرِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِي، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ» قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ» قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا».

قوله: «فَسَفَكُوهَا» يعني: أَرَاقُوهَا.

وفي هذا الحديث دليل على أَنَّ الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره. وهي لمسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أَنَّهُ لَا حَكَمَ وَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُتَّبِعِينَ حَتَّى تَنْتَ رَسُولُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٥]. ولشأن: أَنَّ أَصْلَهَا عَلَى تَحْرِيمٍ حَتَّى يَرِدَ الشَّرْعُ بِغَيْرِ ذَلِكَ. والثالث: عَلَى الْإِبَاحَةِ. والرابع: عَلَى الْوَقْفِ.

وهذا لخلاف في غير انتفاس ونحوه من الضرورات التي لَا يُمكنُ الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف، إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاق.

(١) في هذه النسخة والموضع الآخر يقع في (خ) - بيع.

[٤٠٤٤] ٦٨ - (١٥٧٩) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا أَبُو الْقَاضِي - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ السَّبْيِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا، فَسَرَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمْ سَارَوْتَهُ؟» فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا. (احمد ٣٧٣).

وفي هذا الحديث أيضاً بطلان النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه ﷺ نصحتهم في تعجيل الانتفاع بها بما دامت حلالاً.

قوله ﷺ: «فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ». وفي لرواية الأخرى: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه، ولعلته فيها عند الشافعي وموافقه كونها نجسة، أو ليس فيها منفعة مقصودة مباحة، فيلحق بها جميع المجاسات، كالسُّرْجِين^(١) وقذري الحمام وغيره، وكذلك يلحق بها ما ليس فيه منفعة مقصودة، كالسباع التي لا تصلح للاستخدام، والحشرات، والحبة الواحدة من الحنطة، ونحو ذلك» فلا يجوز بيع شيء من ذلك.

وأما الحديث المشهور في كتب السنن، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ كَيْفَهُ^(٢)»، فمحذور على أن المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والبعل والحصار الأهلي، فإن أكلها حرم، وبيعها جائز بالإجماع.

قوله ﷺ: «فَمَنْ أَدْرَكْتَهُ هَذِهِ الْآيَةَ» أي: أدركته حيناً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: «وَلَا تَبِيعُوا» والآية.

قوله: (فاستقبل الناس بما كان حنطهم منها في طريق العليقة، فسفكوها) هذا دليل على تحريم

(١) هو الرين الذي هو زويز المجربيات من يقر وغيره.

(٢) أخرجه أبو داود: ٣٤٨٨، وأحمد: ٢٢٢١، وهو حديث صحيح.

[٤٠٤٥] (. . .) خَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بِمُثْلِهِ . [نشر ١٠٤٤] .

تحريمها ، ووجوب المبردة بإفائها ، وتحريم إمسكها ، وأبو جاز التميمي لبثه الشيء ﷺ بهم وبههم عن إضاعتها ، كما نصحتهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها ، وكما نبه أهل المشقة لمية على ذبائح جلده ولا تنفع به^(١) ، ومن قال بتحريم تغليبها وأنها لا تظهر بذلك إشفعي وأحمد والغنيري^(٢) ، وما أشبه في أصح الروايتين عنه . وجوزها الأوزاعي وليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه ، وأما إذا قللت بنفسها خلا فتطهر عند جميعهم ، إلا ما حكى عن سحنون المالكى أنه قال : لا تطهر .

قوله : (عن عبد الرحمن بن وَغْلَةَ السَّيِّ) هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة ، منسوبة إلى سَبَا . وأما (وَغْلَةَ) فيفتح الواو ويسكن العين المهملة ، وسبق بيانه في آخر كتاب لفهارة في حديث «ذبايح»^(٣)

قوله ﷺ لسدي أهدى إليه الخمر : (أهل علمك أن الله قد حرّمها^(٤) قال : لا) أهل السواء كان ليعرف حاله ، فإن كان عالماً بتحريمها^(٥) أنكر عليه هديتها وإمسكها وحملها ، وعزّره على ذلك ، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذّره ، والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك ، وفي هذا أن من تركب معصية جاهلاً بتحريمها لا إثم عليه ولا تعزير .

قوله (فأمر إنساناً) ، فقال له السدي ﷺ : «مَ سَأَوْتَهُ؟» قال : أمرته ببيعها المساور الذي خوطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدى الرواية ، كلها جاء مبيّناً في غير هذه الرواية ، والله رجل من قوس ، قال القاضي : وغيب بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر^(٦) .

(١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : قصص على مولاة جهمونة بشاة ، فباعت ، فقرأ به رسول الله ﷺ فقال : أهلاً أحلّم إقايها فتنبت ثمره فانثقتهم به ، فقالوا : بها نيتة؟ فقال : «إنها حرام أكليها» . أخرجه مسلم ٨٠٦ ، والمعطلة ، راجعاً : ١٢٩٢ ، وأحمد : ٢٦٧٩٥ .

(٢) في (ص) و(هـ) : البردي ، وهو تصحيف . ونظر إكمال المعلم : (٥/ ٢٥٠)

(٣) برقم : ٨١٢ (٢/ ٢٤٢)

(٤) في (ج) : بتحريمه

(٥) لإجماع المعلم : (٥/ ٢٥١)

[٤٠٤٦] ٦٩ - (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي النُّصَيْحِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. [المحدث: البخاري، ٢٤٩٦١، وصححه: ٢٠٨٤].

وفيه دليلٌ لجواز سؤال الإنسان عن بعض الأسرار، وإن كان مما يجب كتمانُه كتمه وإلا قبله.

قوله: (فتفتح المزة) هكذا وقع في أكثر النسخ؛ (المز د) بحذف الهاء في آخره، وهي بمعنى: (المزادة) بالهاء، وقد في أول الحديث. (أهدى راوية) وهي هي، قال أبو عبيد: هم بمعنى ^(١)، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مَزْدَة، وأما الراوية فاسمٌ لمبعر خاصة ^(٢)، ولعلَّه قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدلُّ لأبي عبيد، فإنه سمعه راويةً، ومزادة، قال: - سُمِّيَتْ راويةً؛ لأنها تروي صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يُزَوَّدُ فيها الماء في سفر وغيره، وقيل: لأنه يُزَدُّ فيها جلدٌ لتتسع. وفي قوله: (فتفتح ^(٣) المز د) دليلٌ لمذهب الشافعي والجمهور أنَّ آوائي لخمير لا تُكسر ولا تُشَلُّ، بل يَرَوْنَ ما فيها، وعن مالك روايتان: إحداهما: كالجمهور، والثانية: يكسر الإنداء ويُشَقُّ السَّدَمُ، وهذا ضعيفٌ لا أصل له. وأما حديث أبي طلحة: أَنَّهُمْ خَسِرُوا الدُّنْيَانِ ^(٤)، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِأَنفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ، لَيْسَ بِمُتَّفَعٍ.

قوله: (لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في لربا، خرج ^(٥) رسول الله ﷺ فاقتراهنَّ على الناس، ثم حرم التجارة في الخمر).

قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المدية، وهي نزلت قبل آية لربا بمدة طويلة، فإنَّ آية لربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخير ^(٦) بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أخير به مرة أخرى بعد نزول آية الربا.

(١) تهذيب الحديث: (١٥٦/٢) و(٢٤٤).

(٢) إصطلاح لمنقول: ص ٢٣٤.

(٣) غي (خ)، بفتح.

(٤) أخرجه البخاري: ٧٢٥٣، ومسلم: ٥١٣٨.

(٥) غي (خ): حرم.

(٦) غي (خ): آخر.

[٤٠٤٧] ٧٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْرَأَنَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ تَجْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ. [احمد ٢٤١٩٣]

[رواه ٤٠٤٦].

توكيداً ومبالغة في إشاعته، ونحوه حظر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة ليها قبل ذلك^(١)، والله أعلم.



١٣ - [باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]

[٤٠٤٨] ٧١ - (١٥٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُلْذَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه» فَأَكَلُوا ثَمَنَهَا» - [الجمعة، ١٤٤٧٢، والبحار، ٢٢٣٦] -

باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

قوله: (عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فقيل: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُلْذَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه» فَأَكَلُوا ثَمَنَهَا» - [الجمعة، ١٤٤٧٢، والبحار، ٢٢٣٦] -

وأما قوله ﷺ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» فمعناه: لا تباعها^(١)، فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ، والصمير في «هو» يعود إلى البيع لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه، أنه يجوز^(٢) الانتفاع بشحوم الميتة في ضلّي السفن والاستصباح بها، وغير ذلك مع ليس بأكل ولا في بدن آدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً، لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة، إلا ما يخص وهو الجلد المذبوح.

وأما الزيت والسمن وحمول من لأدهان التي أصبحت نجاسة، فهل يجوز الاستصباح بها، ولحمه

(١) في (ص) و(ع): تباعها

(٢) في (ص): يجوز

[٤٠٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ. (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّنِيثِ. رَحِمَهُ ١٤٤٩٥. وَبَحَارِي مُطْلَقًا صَفَ

الجزء ١٢٢٥٤.

من الاستعمال في غير لأكل وغير لبدن، أو يُجعل من الزيت صابون، أو يُطعم العسل لمتنجس للنحل، أو يُصوم لمئة لكلايه، أو يُطعم لطعام لنجس لدوابه؟

فه خلاف بين السلف، الصحيح من مذهب جوار جميع ذلك، ونقله القاضي^(١) عن مالك وكثير من أصحابه^(٢) وللشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد، قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى، ونقاسم بن محمد ومالك بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه وسيف وغيرهم بيع زيت النجس إذا لُيِّس. وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الاستداع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء، والله أعلم.

قال لعلماء: وفي عموم تحريم بيع لمئة أنه يحرم بيع جثة الكافر، إذا قتلناه وصلت الكفارة شراره أو دُفِعَ عوصه عنه، وقد جاء في الحديث: أن نوافل بن عبد الله المخزومي قتل المسلمون يوم الخندق، فذل الكفار في جسد عشرة آلاف درهم للثني ﷺ فلم يأخذوه، ودفعه إليهم^(٣)، وذكر الترمذي حديثاً نحوه هذا^(٤).

قال أصحابنا: العلة في منع بيع المينة والحمر والخنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، ولعله في لاصنام كونها ليس فيها متعة مباحة، من كانت بحيث إذا كسرت يستفيع برضاها ففي صحة بيعها

(١) بعده في (ن) كلمة غير معجزة

(٢) في (س) و(هـ) المسحاة، ينظر [إكمال المعلم]: (٢٥٥/٥).

(٣) تفسير التوبة لابن هشام ج١ ص ٥٧٣

(٤) رقم: ١٨١٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المشركين أرادوا أن يشعروا جسد رجل من المشركين، فأبى النبي ﷺ أن يسلمهم

وأخرجه أحمد ٣٠١١ وإسناده ضعيف

[٤٠٥٠] ٧٢ - (١٥٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَدُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ حُمْرُ أَنْ سَمُورَةَ بَاعَ حُمْرًا فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ سَمُورَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاغَوْهَا فَبَاغَوْهَا» ٤.

[أحمد: ١٧٠، مسند: ٢٢٢٣].

[٤٠٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَمٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ دُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مَثَلَهُ. هـ ٢٤١٥٠.

[٤٠٥٢] ٧٣ - (١٥٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهَا وَأَكَلُوا أَلْمَانَهَا».

[أحمد: ١٠٦٤٨، مسند: ١٠٦٤٨، مسند: ١٠٦٤٨].

[٤٠٥٣] ٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهُ وَأَكَلُوا لَحْمَهُ». [مسند: ٢٢٢٤، مسند: ٢٢٢٤].

خلافاً مشهوراً لأصحابنا، منهم من معه ظاهر سفي وإطلاعه، ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع برفضها، وتاول الحديث على ما لم ينفذ برفضه، أو على كراهة التنزيه في الأصم خاصة وأما الميتة واحمر ولخنزير فأجمع المسمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم.

قال القاضي: تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله ولا انتفاع به لا يجوز بيعه ولا يحل أكل لحمه، كما في الشحوم المذكورة في الحديث، فاعتزل بعض اليهود والملاحمة بأب لابن داود من أبيه جارية كان الأب يملكها فباعتها فحرم على الابن ويحل له بيعها بالإجماع وأكل لحمها.

قال القاضي: وهذا تحريم على من لا علم عنده؛ لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا، ونسب دون غيره من نسب، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وبيعها، بخلاف الشحوم فإنها محرمة المقصود.

منها على جميع اليهود؛ وكذلك شحوم النبتة محرمة لأكل على كل واحد^(١)، فكان ما عبد الأكل^(٢) تابعاً له، بخلاف موطوء الأب^(٣)، والله أعلم.



(١) في (عن) و(ع): أحد.

(٢) قوله: على كل واحد فكان ما عبد الأكل، مكررة في (ع).

(٣) [قوله المعلوم]: (٢٥٦/٥ - ٢٥٧).

١٤ - باب الرِّبَا

كتاب الرِّبَا^(١)

(الرِّبَا) مقصور، وهو من: رَبَّ يَرْبُو، فيُكْتَبُ بالألف، وتثنيته: رَبَّانٍ، وأجاز الكوفيون كُتِبَ وتثنيته بالياء، لتسبب الكسرة في أوله، وغلظهم البصريون.

قال العلماء: وقد كثرت في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبوا بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الجيرة، ولغتهم: الرِّبُو، فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سَمَّال^(٢) العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة لراء، وقرأ الياقون بالتصغير لفحة الياء، قال: ويجوز كُتِبَ بالألف والواو والياء.

وقد أهل اللغة: والرباء، بالميم والمد، هو الرب، وكذلك الرُّبِيَّةُ، بضم الراء، ولشخصه لغة في الرِّبَا.

وأصل الرب الرِّبْدَةُ، يقال: ربا الشيء يربو إذا زاد، وأربنى الرجل وأزنى عامل بربى.

وقد أجمع المسلمون على تحريم الرب في الجملة، وإن اختلفوا في ضابطه وتفاريقه، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥]، والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الرب في ستة أشياء: الذهب، والفضة، والزر، والشعير، والتمر، والملح، فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة، بناء على أصلهم في نقلها لقباس، وقد اجمع العلماء سواهم: لا يختص بالستة، بل يتعدى إلى ما في معادها، وهو ما يشاورونها في لغة.

واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: لعل في الذهب والفضة،

(١) في (ص) و(هـ) وفي نسخة من «صحيح مسلم». - باب الرِّبَا

(٢) في (ج) أبو سعيد، وفي (ص)، أبو سَمَّال، والعلي بن (هـ)، وهو الصواب، وأبو السَّمال هو قُصْب بن هلال، به قراءة شاذة، روى عنه أبو زيد سعيد بن الأوس الأنصاري، توفي (١٦٠هـ). ينظر «تاريخ الإسلام» ١/ ١٨٧، وإعانة
شهابه: (٢٧/٢).

كونهما جنس اللآلئ، فلا يتعدى لربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها، لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة لباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى^(١) كل مطعوم.

وأما مالک فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي، وقال في الأربعة: لعلة فيها كونها تدخّر للفقير وتصلح لله، فعلى إلى التزويب؛ لأنه كالتمر، وإلى القليلة^(٢) لأنها في معنى الرّ والشعر.

وأما أبو حنيفة فقال: لعلة في الذهب والفضة لورن^(٣)، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كرن موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكين كالجصّ والأشنان وغيرهما.

وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: لعلة في الأربعة كونها مطعومة، موزونة أو ضاربة بشرط^(٤)، الأمرين، فعلى هذا لا ريب في البطح والتمر جل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن.

وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في لعلة متفاضلاً مؤجلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعر، وغيره من المكيل.

وأجمع على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه، أحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز متفاضلاً إذا بيع بجنسه خذلاً، كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفريق قبل التدبّص إذا باعه بجنسه، أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعر، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يد بيد، كضاع خبطة بصاع شعر، ولا خلافة بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما سلكه من شاء الله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة.

قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة، سُميت (مُزَاوَلَةً)، وإذا بيعت الفضة بذهب سُمي (ضَرْفًا)، وإنما سمي صرفاً لضرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل والتفريق قبل القبض والتأجيل، وقيل: من صرفتهما، وهو تصويتهما في لعبان، والله أعلم.

(١) في (خ) في

(٢) فظنه جمعها فظاني - هو اسم جامع لمحبوب التي تُطبخ وتُخمر في سبب وتخم ومن، مثل العسل والبقلاء واللوباء والجصّ والأرز والنسيم، ربيح بفتح والشعر من اللطيف - يظفر مصباح سيره (نقش)، ولا بد من (نقش)

(٣) في (خ) وورد.

(٤) في (خ) مشروط

[٤٠٥٤] ٧٥- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» - [مكرر: ٢١٧٧] [بخاري: ٤٠٥٦].

[٤٠٥٥] ٧٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ - فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَفَعَ مَعَهُ، وَهِيَ حَبِيبَةُ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: - فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُحْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَتَسَدَّرَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذْنَيْهِ. فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا بِدَأْ بِدِهِ» - [مكرر: ٤٠٥٦].

قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا... سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ» قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق، من جيد وردي، وصحيح ومكسور، وحبي وتبر، وغير ذلك. وسواء الحائض والمخلوط وغيره، ولهذا كله مجموع عليه.

قوله ﷺ: «وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ» هو بضم لاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي: لا تُفصلوا. و(الشف) بكسر الشين: لزيادة، ويُصدق أيضاً على النقصان، فهو من الأضداد، يقال: شَفَّ سِرْهَمٌ، يَفْشَحُ الشَّيْءَ، يَشِيفُ بِكَسْرِهَا، إِذَا وَدَّ نَقْصَ، وَأَشَفَّ غَيْرُهُ يُشِيفُهُ.

قوله ﷺ: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» المراد بالنَّاجِز الحاضر، وبالنَّائِب المؤجل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة مؤجلاً، وكذلك الجنة بالجنة أو بالشعير، وكذلك كل شئيين شترى في علة الربا، أم إذا باع ديناراً بدينار، كالأهم في لزمة، ثم أخرج كل واحد منهما ديناراً، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته، وتقبض في المجلس، فيجوز بلا خلاف عند أصحابنا لأنَّ لشرط أن لا يتفرق بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه.

«وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا بِدَأْ بِدِهِ».

[٤٠٥٦] (٢٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، كُلُّهُمُ عَنْ نَافِعٍ بِتَحْوِيلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (احمد: ١١٤٨٠ [و نظر: ٤٠٥٤].

[٤٠٥٧] ٧٧- (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَمِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ» [احمد: ١١١٦٢] [و نظر: ٤٠٥٤].

[٤٠٥٨] ٧٨- (١٥٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ شَلِيمَانَ بْنَ يَسْرِ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ».

وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً، أو غاب عن المجلس^(١)، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه^(٢) متفقون على جواز الصورة التي ذكرتها والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَمِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ» يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ تأكيداً ومبالغة في الإيضاح.



(١) إكمال المعلم: (٢٦٣/٥).

(٢) بينهما في (ص) و(ج): وغيرهم.

١٥ - [باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً]

[٤٠٥٩] ٧٩ - (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ أَقُولُ: مَنْ يَضْطَرُّ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ عَمَلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرَأَيْتَ دَهَبَكَ، ثُمَّ لَيْتَ، إِذَا جَاءَ خَادِمَتَا، نُعْطِكَ وَرِقَّتَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا، وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَّةً أَوْ لَتُرَدَّنَّ إِلَيْهِ دَهَبُهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» [«مستدرج» ١: ١٠٦٠].

قوله ﷺ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» فيه لغتان: بالمد والقصر، والحمد لأفصح وأشهر، وأصله «هـ»، فأبدلت الهمزة من الكاف، ومعناه: خُذْ هَذَا، ويقولُ صاحبه مثله، ولمدة مفتوحة، ويقال أيضاً بالكسر، ومن قصره قال: وزنه وزنُ تحف، ويقال للوح: هَاءٌ، ك: تحفة، وللأشياء هَاءٌ، كتحفاً، وللجمع، هؤوا، كخافوا، والمؤنثة: هاءٌ، ومنهم من لا يُشني ولا يجمع على هذه اللغة، ولا يغيرها في التانيث، بل يقول في الجميع: هاء^(١).

قال السيرافي: كأنهم جعلوه صوتاً كصفة، ومن ثَمَّ وجمع قال للمؤنثة: هاءٌ، وهاء^(٢)، لغتان، ويقال في لغة: هاء، بالمد وكسر الهمزة للذكر، وللأنثى: هائي^(٣)، بزيادة ياء^(٤)، وأكثر أهل اللغة ينكرون (هـ) بالقصر، وغنط الخطابي^(٥) وغيره لمحدثين في رواية القصر، وقالوا^(٦): لصوت المد والفتح. وليست بخط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قسبة.

(١) في (ص): هاء وفي (هـ): هاء.

(٢) في (ص): وهاء؛ هـ.

(٣) في (ص): هائي، ويظهر المصحح: (هؤوا)، والقاصوس: (هائي).

(٤) في (ص): هاء، ويظهر التمام: هائي.

(٥) في معجم السمع: (٣٧٧/٢).

(٦) في (ص): وهاء؛ وقال.

[٤٠٦٠] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ لُؤْهَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (المعجم: ١٦٢، والبخاري: ٢٧١٢٤).

[٤٠٦١] ٨٠ - (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي خَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ مِنْ يَسَدٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ، قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثَ أَخِي حَدِيثَ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ غَزَوْتُ غَزَاءً - وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ - فَقَرَّبْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيهَا غَنِيمَةٌ: آيَةٌ مِنْ عِصْمَةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ فِي أَغْطِيَاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عَبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ، فَقَامَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَالْجَلِجِ بِالسِّلَاحِ، إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَوْسَى. فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ قَدْ كُنْتُ نَشِهُدُهُ وَتَضَعُجُهُ فَلَمْ تَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَدْ عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ لِقِصَّةَ ثُمَّ قَالَ: لَتُحَدَّثَنَّ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ. أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ مَا أَبَالِي أَلَا أَصْحَبَةُ فِي جُنْدِهِ لَيْسَتْ سَوَادًا. قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أَوْ لَحْوُهُ. [أحمد: ٢٢٦٨٣، دود ذكر منه معوية: ١٠٠]

قال القاضي: وفيه لغة أخرى: هاءك، بالمد والكان ^(١).

قال العلماء: ومعناه: لتمايُض، ففيه اشتراط التفاضل في بيع الربوي بربوي إذا تفاضل في عنة الربا، سواء تعلق حنثه ^(٢)، كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بفضة، ونهى ﷺ في هذا الحديث بمختلفي الجنس على متيقفه، وستد أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التفاضل عقب ^(٣) العقد، حتى لو أخره عن العقد، وقبض لي للمجلس، لا يصح عندهم، ومذهبنا صحة القبض في المجلس وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر، ما لم يتفرقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون. وبس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك، وأن ما ذكره في هذا الحديث: أن طلبة بن عبد الله ﷺ أراد أن

(١) ثم قال، القاضي: والكتوبة سموت. [المعجم: ١٦٢، (٢) ٢٢٦٨٣].

(٢) فيه (خ) جتمها.

(٣) غير موجودة في (ج)

[٤٠٦٢] (٥٥٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، نَحْوَهُ. [انظر ٦١] .

[٤٠٦٣] ٨١ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّقْدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَكَ شُعْبَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَنْعَبِ، عَنْ هُبَّادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». [احمد. ٢٢٧٢٧].

[٤٠٦٤] ٨٢ - (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ لَعَبْدِي: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ الْمَنَاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ»

يُصَارَفُ صَاحِبُ الذَّهَبِ فَإِذَا خَدَّ الذَّهَبَ وَيُؤَخَّرُ دَلْعُ الْاَلْوَاحِ إِلَى مَجِيءِ الْخَادِمِ، فَبِمَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ جَوَازِهِ كَسَدْرِ الْبَيْعِ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ، فَأَبْغَضَ إِيَّاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَرَكَ الْمَصَارِفَ.

قوله ﷺ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

هذا دليلٌ صاهرٌ في أَنَّ بَرَّ وَالشَّعِيرَ صَنَفَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَفَقَهُهُ الْمَحْدِثِينَ وَآخَرِينَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَلَيْثٌ وَالأَوْرَاعِيُّ وَبَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَاشْتِمَ مِنْ ثَمَقَدَمِينَ: إِنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ عُمَرَ وَسَعِيدٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسْلَفِ ﷺ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِدُخْنٍ صِنْفٌ، وَلِلدُّرَةِ صِنْفٌ، وَالْأَزَّرُ صِنْفٌ، إِلَّا سَلِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَبَنُوهُمْ قَالُوا: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُغْطِي فِيهِ سَوَاءٌ. [مكرر ٤٠٥٤] [أحمد ١١٩٢٨]

بعض ١٠٥٤

[٤٠٦٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا غَمْرُو النَّاقِلُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سَلِيمُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ يَثَلَا بِمِثْلٍ» فَذَكَرَ بِسُيُودِهِ. [أحمد ١١٦٣٥] [رظن ١٠٥٤].

[٤٠٦٦] ٨٣ - (١٥٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمَرُ بِالتَّمَرِ، وَالْحَنْظَلَةُ بِالْحَنْظَلَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَلِلْمِلْحِ بِالمِلْحِ، يَثَلَا بِمِثْلٍ، بَدَأَ يَبْدَأُ فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى. إِلَّا مَا اخْتَلَفَتِ الْوَأْتَةُ». [أحمد ٧١٧١].

قوله ﷺ: **المر زاد أو ردد فقد أربى**، معناه. فقد فعل الرب المحرم، فذافع الزيادة وأخذها عاصيان مريان.

قوله: (فَرَأَى النَّاسُ مَا أَخَذُوا) هذا دليل على أن البيع المذكور باطل.

قوله: (أَنَّ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ لِنَعْدَنٍّ مَعَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مَعَاوِيَةُ، أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَجِمَ) يقال: (رَجِمَ) بكسر الهمزة وفتحها، ومعناه دَلَّ وصار كدلاصق بالترغام، وهو التراب، وفي هذا اهتمام بتبليغ السُّنَنِ ونشر العلم، وإن كرهه من كرهه لمعنى، وفيه القول بالحق وإن كان المقول له كبيراً.

قوله ﷺ: «بَدَأَ يَبْدَأُ» حجة العلماء^(١) كفاً في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وجوز إسماعيل ابن عُلَايَةَ التفرقة عند اختلاف الجنس، وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعمري لم يبلغه الحديث، فهو يثبته كما مخالفه.

قوله: (أخبرنا سليمان الرُّبَيْعِي) هو بفتح الراء والباء الموحدة، منسوب إلى بني ربيعة.

قوله ﷺ: «(إِلَّا مَا اخْتَلَفَتِ الْوَأْتَةُ)» يعني أجناسه، كما صرح به في الأحاديث البقية.

(١) نجي (ص) و(خ)، للمصنف.

[٤٠٦٧] (٠٠٠) وحديثه أبو سعيد الأشج: حدثنا المصنف، عن فضيل بن غزوان بهذا الإسناد ولم يذكر: «بدأ بيده». [نقل: ٤٠٦٦].

[٤٠٦٨] ٨٤ - (٠٠٠) حدثنا أبو كريب وواصل بن عبد الأعلى قالا: حدثنا ابن فضال، عن أبيه، عن ابن أبي نعم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً يوزن، مثلاً يمثل، والفضة بالفضة وزناً يوزن، مثلاً يمثل. فمن زاد أو استزاد فهو رباً». [أحمد: ٧٥٥٨].

[٤٠٦٩] ٨٥ - (٠٠٠) حدثنا عبد الله بن مسleme الفخري: حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الدينار بالدينار لا فضل بينهما، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما». [مسند: ٤١٧٠].

[٤٠٧٠] (٠٠٠) حديثه أبو الظاهر: أخبرنا عبد الله بن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني موسى بن أبي تميم، بهذا الإسناد، مثله. [أحمد: ٨٩٣٦].



١٦ - [باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً]

[٤٠٧١] ٨٦ - (١٥٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمُنْهَلِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكُ بِي وَرِفًا نَسِيئَةً إِلَى الْمُؤَسَّسِ - أَوْ: إِلَى الْحَجَّ - فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ بِي الشُّوْقُ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قِيمَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَدِينَةٍ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا لَبَيْعٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا يَبِيدُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبَا» وَاتَّيْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَغْظَمَ بَيْعَ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَارًا، فَقَالَ وَمِثْلَ ذَلِكَ [٣٩٣٩] (انظر ١٠٧٢)

[٤٠٧٢] ٨٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا لَيْثُمًا يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَغْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا، فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَغْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَارًا. [احمد ١٨٥٤١، والبخاري ٢١٨٠، ١٤١٨٠]

[٤٠٧٣] ٨٨ - (١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا هُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِصَّةِ بِالْفِصَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِصَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِصَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَدًا يَبِيدُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. [احمد ٢٠٣٩٥، والبخاري ٢١٧٥]

[٤٠٧٤] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ [انظر ١٤٠٧٣]

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب ديناً) يعني مؤجلاً، أما إذا باعه بوعض في الذمة حال فيجوز كما سبق (١).

قوله: (أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا) يعني سواء ومتفاضلاً، بشرطه أن يكون حلاً ويتقدماً في المعجلين.

١٧ - [باب بيع القلادة فيها خرز وذهب]

[٤٠٧٥] ٨٩ - (١٥٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رِيَاحٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَزْرٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنْ لِمَغانٍ ثَبَغُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَرَخَ وَاحِدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزُلْزُلًا يَوْزَنُ». [مسند أحمد ٢٣٩٣٩]

[٤٠٧٦] ٩٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْسِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَهَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: شَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَزْرٌ، فَفَضَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُبَاغُ حَتَّى تُفْضَلَ». [مسند أحمد ٢٣٩٦٢]

قوله: (سمع علي بن رياح) هو يضم يعرب على المشهور، وقيل: بفتحها، وقيل: يقال بانوجهين، فالفتح «سم» هو الضم لقب.

قوله: (عن فضالة بن عبيد قال شرييت يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففضلتها، فوجدت فيها أكثر من ثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «لا تباع حتى تفضل»).

هكذا هو في نسخ معمدة: (قلادة باثني عشر دينارًا)، وفي كثير من النسخ: (قلادة فيها اثنا عشر دينارًا)، ونقل القدصي أنه وقع لمعظم شيوخهم: (قلادة فيها اثني عشر دينارًا)، وأنه وحده^(١) عند أصحاب الحافظ أبي علي لغساني مصلحة: (قلادة باثني عشر دينارًا)، قال: وهذا له وجه حسن، وبه يصحح كلام. هذا كلام القدصي^(٢)، والصواب ما ذكرناه أولاً: (باثني عشر) وهو الذي أصححه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القدصي، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفض، فربح الذهب بوزنه ذهب،

(١) في (م) و (ج) و (د).

(٢) في التكملة المعجم (٢٧٣/٥).

[٤٠٧٧] (٠٠٠) حَفَّتْ أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَرِّكٍ، عَنْ سَمِيعِ بْنِ يَزِيدٍ، يَهْدُنَا الْإِسْنَادُ، نَحْوَهُ، لَشَرِّهِ ٤٠٧٨.

وسباع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذلك الحنطة مع غيرها بحنطة، ولملح مع غيره بملح، وكذلك سائر الربويات، بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قديلاً أو كثيراً، وكذلك باقي الربويات، وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم^(١) المعروفة بمسألة: (مُدَّ عَجْوَةٍ) وصورتها: إذا^(٢) باع مدَّ عَجْوَةٍ ودرهماً بمدِّي عَجْوَةٍ، أو بدرهمين، لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب وابنه^(٣)، وجماعة من السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم المالكي.

وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله ولا بدونه.

وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف المحلَّى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تبعاً لغيره، وقدره بأن يكون الثلث فما دونه.

وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً، سواء باعه بمثله من الذهب، أو أقل أو أكثر. وهذا غلط مخالف لصريح الحديث.

واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، وقد اشتراها اثني عشر ديناراً، قالوا: ونحن لا نحيي هذا، وإنما نحيي البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد^(٤) في مقابلة الحرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع فيصير كحافيين^(٥).

وأجاب الطحاوي بأنه إنما نهى عنه؛ لأنه كان في بيع الغنائم، مثلاً يُغَنِّ المسمون في بيعها^(٦).

(١) في (ج): وغيره.

(٢) في (ج): عن، وليست في (ص)؛ والمثبت في (هـ).

(٣) بدلها في (ج): يكون.

(٤) في (ج): كمقد.

(٥) ينظر الشرح عمالي، لأكاره: (٤/ ٧٢ - ٧٣).

[٤٠٧٨] ٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنْسُ الصُّنْعَانِيُّ، عَنْ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرِ تُبَايَعُ الْيَهُودُ الْوُقُيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَرْنَا بوزن» . [الحمد، ٢٣٩٦٨].

[٤٠٧٩] ٩٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عُبَيْدٍ لِرَحْمَنِ الْمَدَائِنِيِّ وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْسِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ قُضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: «نَزَعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفْلَةٍ،

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَذَانِ لَجَوَابِ بْنِ سَعِيدٍ، لَا سِيَّمَا جَوَابُ الطَّحَاوِيِّ، فَإِنَّهُ دَعَا بِمَجْرَدِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَلْ بِنُ صَحَّةِ قَوْلِنَا وَفَسَدِ التَّأْوِيلَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبَاعُ حَتَّى يَفْضَلَ» وَهَذَا صَرِيحٌ فِي اشْتِرَاطِ فَضْلِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي الْبَيْعِ، وَأَلَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الذَّهَبُ الْمَبِيعَ^(١) قَبْلًا أَوْ كَثِيرًا، وَأَلَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيْعِ الْفَنَاتِمِ وَغَيْرِهَا بِرَأْسِ اللَّهِ أَعْلَمُ.

قوله . (عن الجلاح أبي كثير) هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهمة .

قوله: (كُنْتُ تَبَايَعُ الْيَهُودَ الْوُقُيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَرْنَا بوزن»).

يَحْتَمِلُ أَنْ مَرَادَهُ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الْوُقُيَّةَ مِنْ ذَهَبٍ وَخُورٍ وَغَيْرِهِ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ، وَإِلَّا فَلَا وَقِيَّةَ وَرْنَا أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَمَعْنُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَبْتَاعُ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ ذَهَبٍ خَالِصٍ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ، وَهَذَا سَبَبُ مَبَايَعَةِ لَعْنَةِ عَلَيْهِ عَلَى هَذَا لَوَجْهَ ظَنُّوهُ جَوْرَهُ لاختلاط الذهب بغيره، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ حَرَّمَ حَتَّى يُمَيِّزَ وَيَبِيعَ الذَّهَبَ بِوزْنِهِ ذَهَبًا، وَدَفَعَ هُنَا^(٢) لِي النِّسْخِ: (الْوُقُيَّةُ الذَّهَبُ) وَهِيَ لَعْنَةُ قَلِيلَةٍ، وَالْأَشْهَرُ: (أَوْقِيَّة) بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَسَبَقَ بِدَعْوَاهَا.

قوله . (فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ) أَي: حَصَلَتْ لَنَا مِنْ الْقِسْمَةِ.

(١) وقع بضمه، في (ج) به

(٢) في (ج). هناك

وَأَجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ» . [انظر ١٤٠٧٦].

قوله: (وأجعل ذهبك في كفة) هي بكسر الكاف، قال أهل اللغة: كفة لميزان وكل مستدير بكسر الكاف، وكفة الثوب ولصائد نضجها، وكللت كل مستطير، وقيل بالنوجهين فيهما معاً.



١٨ - [باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

[٤٠٨٠] ٩٣ (١٥٩٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (ج) - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَوِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أُرْسِلَ غَلَامُهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَلَهَبَ الْغَلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَزِدْهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامُ يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ. فَبِئْسَ لَكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ. [مسند: ٢٧٧٥١].

قوله: (أُرْسِلَ غَلَامُهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، لِيَبْعَهُ وَيَشْتَرِيَ بِشَعِيرَةٍ شَعِيرًا، فَبَاعَهُ بِصَاعٍ وَزِيَادَةٍ، فَقَالَ مَعْمَرٌ: زِدْهُ وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ» مِثْلًا بِمِثْلٍ) قَالَ: وَكَانَ طَعَامُ يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ. فَبِئْسَ لَكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ).
معنى (يُضَارَعُ) يُشَبَّهُ وَيَشْتَرَكُ، ومعناه: أَخَافُ أَنْ يَكُونُ فِي مَعْنَى «مِثْلًا»، فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُهُ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا.

وَحُجَّتُكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي كَوْنِ الْحَنْظَلِ وَالشَّعِيرِ مِثْلًا وَاحِدًا، لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَضِّلًا، وَمِنْهُنَّ وَمِنْهُنَّ وَمِنْهُنَّ الْجُمْهُورُ أَنَّهُمَا صِنْفَانِ يَجُوزُ التَّفَاضُّلُ بَيْنَهُمَا، كَالْحَنْظَلِ مَعَ الْأُرْزِ، وَذَلِكَ مَا سَبَقَ عِنْدَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»، مَعَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا يَأْسُ بَيْعُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا، يَدًا»^(١)، وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا خَافَ^(٢) مِنْ ذَلِكَ تَخَوُّعُ عِنْدَ احْتِيَاطًا.

(١) (ج) - (لعمري)، وفي (م) - (العدم)، و (هـ) ومن سخطنا من «صحيح مسلم»

(٢) (ج) - (هـ): «المتداول».

(٣) (ج): «يد»، و «سخطت» هو قولنا في مصادر التخریج.

(٤) أبو داود: ٣٣٤٩، لا إسناده، ٤٥٦٣، وأخرجه ابن ماجه ٢١٥١.

(٥) (ج): أخاف.

[٤٠٨١] ٩٤ - (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَبْدِ الْأَنْدَرِيِّ، فَاسْتَعْمَدَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَهْرُسُ لِي، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

[٤٠٨٢] ٩٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِاصْصَاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِثَلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا».

الاحمد ١١٤١٢ بحره من مئيد فقط. والبخاري. ٦٢٠١ - ٦٢٠٢.

قوله (قَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ)، فقال له رسول الله ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قال: لا والله يا رسول الله، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

أما (الْجَنِيْبُ) فيجوز معنونه ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت ثم باء موحدة. وهو نوع من التمر من أعلاه. وأما (الجمع) فيفتح لجوز وسكان لعيم، وهو تمر ودي، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه مخلوط من التمر. ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي دفع صاعاً بصاعين لم يعم تحريم هذا، لكونه كان في أوائل تحريم الرِّبَا، أو لغير ذلك.

واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقهم في أن مسألة العينة ليست بحرام، وهي لحيلة التي يعمد بها بعض الناس توخلاً إلى مقصود الربا، بأن يريد أن يعطيه مئة درهم بمئتين، فيبيعه ثوباً بمئتين، ثم يشتريه منه بمئة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: «يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا» ولم يُفَرِّقْ بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فقد دل على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

[٤٠٨٣] ٩٦ - (١٥٩٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الشَّيْبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لهُمَا -، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ -: أَخْبَرَنِي يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْعَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَوِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِثَمَرِ بُرْنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فَقَالَ بِلَالٌ: تَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيَّةً، فَبَعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْلَعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا ذَلِكَ: «أَوْه»، عَيْنُ الرِّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ الثَّمَرَ، فَبِعْهُ بِسَعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ». [مسند، ١: ٢٨٦]

[أحمد: ١٥٩٥، والبخاري: ٢٣١٢].

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: جَاءَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ» فَيُسْتَدَلُّ بِهِ لِلْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا وَمَوْفُقُوهُمْ بِأَنَّهُ مَعْنَاهُ: وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهِ فِيمَا كَانَ رِبَوِيًّا مَوْزُونًا.

قَوْلُهُ ﷺ: «(أَوْه، عَيْنُ الرِّبَا)» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هِيَ كَلِمَةٌ تَوَجُّعٌ وَتَحَزُّنٌ، وَمَعْنَى «عَيْنُ الرِّبَا» أَنَّهُ حَقِيقَةُ الرِّبَا الْمَحْرُومِ، وَفِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ لُغَاتٌ، الْفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي الرِّوَايَاتِ: «أَوْه» بِهَمْزَةٍ مُفْتُوحَةٍ وَوَاوٍ مُفْتُوحَةٍ مُشَدَّدَةٍ وَهَاءَ سَاكِنَةٍ، وَيُقَالُ يَنْصَبُ لِهَاءَ مَنْوَنَةٍ، وَيُقَالُ: (أَوْه) بِسِكَانٍ لَوَاوٍ وَكَسْرِ الْهَاءِ مَنْوَنَةٍ وَغَيْرِ مَنْوَنَةٍ، وَيُقَالُ: (أَوْه) بِتَشْدِيدِ لَوَاوٍ مَكْسُورَةٍ مَنْوَنَةٍ بِلَا هَاءٍ، وَيُقَالُ: (أَوْه) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَتَوِينِ الْهَاءِ سَاكِنَةٍ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ.

قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَمَنْ شَتَرَى صَاعاً بِصَاعِينَ: «(هَذَا الرِّبَا، فَرُدُّوهُ)» هَذَا دَبِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَقْبُولَ مِنْ بَيْعٍ فَاسِدٍ يَجِبُ رَدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ، وَإِذَا رَدَّهُ اسْتَوَدَّ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ قَبِلَ: فَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ الْمَسَاقَ، أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِرَدِّهِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَمَرَ بِهَا بِرَدِّهِ، فَحُضِرَ الرِّوَاةُ حِفْظَ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَحْفَظْهُ، فَحَبَلْنَا رِيَادَةَ الثَّبَقَةِ، وَلَوْ ثَبِتَ أَنَّهُمَا قَصِيدَتَانِ لَحُمِيتِ الْأُولَى عَلَى أَنَّهُ أَيْضاً أَمَرَ بِرَدِّهِ^(١) وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْنَا ذَلِكَ، وَلَوْ ثَبِتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ مَعَ أَنَّهُمَا قَصِيدَتَانِ لَحَمَلْنَاهَا^(٢) عَلَى أَنَّهُ جَهْلٌ بِنَعْمِهِ

(١) فِي (ص) وَ(و)، بِهِ.

(٢) غَيْرُ مَجْرُوفَةٍ فِي (ع).

[٤٠٨٤] ٩٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْمَيْنَ : حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : أُنْجِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا » فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَغْنَا تَمْرُنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذَا الرَّبَا ، فَرُدُّوهُ ، ثُمَّ يَبْعُوا تَمْرُنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا » . [أحمد ، ١٠٩٩٢ ، مسند]

[وطر ٤٠٨٣] -

[٤٠٨٥] ٩٨ - (١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَةَ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كُنْتُ تُرْزَقُ تَمْرَ الْجَنَعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ الْخِطُّ مِنَ التَّمْرِ - فَكُنْتُ نَبِيحَ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَتَلَعْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا صَاعَيْنِ تَمْرٍ بِصَاعٍ ، وَلَا صَاعَيْنِ حَنْظَلٍ بِصَاعٍ ، وَلَا دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ » . [أحمد ، ١١٤٥٧ ، مسند]

[واسطوي ، ٢٠٨٠] -

[٤٠٨٦] ٩٩ - (١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقُدِّ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : أَيْدَا يَدَا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ ، فَأَخْبَرْتُ أَنَا سَعِيدٌ قُلْتُ : إِلَيَّ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : أَيْدَا يَدَا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ : أَوْ قَالَ كَيْفَ ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمُوهُ . قَالَ : قَوْلُ اللَّهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ بَنِيَّانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَأَلْكَرَهُ ، فَقَالَ : « كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا » قَالَ : كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا - أَوْ : فِي تَمْرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَرَدْتُ بَعْضَ الزَّيْدِ ، فَقَالَ : « أَصْعَفْتُ ، أَرَيْتَ ، لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا ، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءَ قَبِيحٍ ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي قَرِيبٌ مِنَ التَّمْرِ » . [مسند ، ٤٠٨٣] [أحمد ، ٤١١٥٨٢]

[٤٠٨٧] ١٠٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى : أَخْبَرَنَا دَاوُدُ ،

وَلَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ ، فَصَارَ مَا لَا ضَائِعًا لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِقِيَمَتِهِ ، وَهُوَ التَّمْرُ لَدِي قِصَصِهِ بِمَوْضِعٍ ، فَحَصَلَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي الْحَدِيثِ ، وَاللهُ لِحَمْدِهِ .

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رِبًا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ نَحْلَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ حَلِيبٍ - وَكَأَدُ ثَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْ لَكَ هَذَا؟» قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنُّ سَعَوْ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسَعَوْ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ أَرَبَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ لَبِغَ تَمْرِكَ بِسَلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتَ بِسَلْعَتِكَ أَيْ تَمْرٍ ثَمَرًا».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَانْتَفَرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبًا، أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، فَتَهَنَيْتُ بِهِ، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمِثْلِهِ فَنَكَرَهُ. [ط ٢٠٨٦].

[٤٠٨٨] ١٠١ - (١٥٩٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَحَّهِدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدُّبَارُ بِالذَّيْرِ، وَالذَّرْهُمُ بِالذَّرْهِمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي يَقُولُ، أَمْشِي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي التَّسْبِغَةِ». [باصد ٢١٧٤٠، ومبصر ٢١٧٨ - ٢١٧٩].

وفي رواية: (سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يروا به بأساً، قال فسألت أبا سعيد الخدري، فقال: ما زاد فهو رباً، فأنكرت ذلك، لقولهما)، وذكر أبو سعيد حديث (نهى النبي ﷺ عن بيع صاعين بصاع، وذكر رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته إلى منعه).

وفي الحديث الذي بعده: (أن ابن عباس قال: حدثني أسامة أن النبي ﷺ قال: «الرِّبَا فِي التَّسْبِغَةِ»). وفي رواية: «إنما الرِّبَا فِي التَّسْبِغَةِ» وفي رواية: «لا رُبَّ فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدًا».

[٤٠٨٩] ١٠٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ». [أحمد ٢١٧٧٨] [رواه: ٤٠٨٨].

الشرح:

معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس، أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يدا بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين، وصاع تمر بصاعين من تمر، وكذا^(١) الحصة وسائر الزبونات، كانا يريدان جواز بيع الجنس بعينه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء، لا إذا كان نسبته، وهذا معنى قوله: (أنه سألتهم عن الضرف قسم يرب به بأساً)، يعني الضرف متفاضلاً، كلهم بدرهمين، وكان معتمدهم حديث أسامة بن زيد: «إنما لربا في النسئة»، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعينه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد، كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس، لم يكن بلغهما حديث^(٢) لهي عن النخاض في غير النسئة، فلما بلغهما رجعا إليه.

وأما حديث أسامة: «لا ربا إلا في النسئة»، فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا^(٣) يدل على تسخيه، وتأوله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمود على غير الزبونات، وهو كبيع الدين بالدين مؤجلاً، بأن يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه به بدين موصوف مؤجلاً، فإن دعه به حالاً جاز.

الثاني: أنه محمود على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها يدا بيد.

(١) هي (خ): كان.

(٢) هي (ع): أحاديث.

(٣) هي (خ): رمل.

[٤٠٩٠] ١٠٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَا لِمَا كَانَ بَدَأَ بِهِ» . [أحمد ٢١٧١٣] [المطبعة ٢٠٨٨] .

[٤٠٩١] ١٠٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنَا هِشَلٌ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ :
 حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاسٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي
 الصَّرْفِ ، أَشَيْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَمْ سَمِعْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ ؟ فَقَالَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ : كَلَّا ، لَا أَقُولُ ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ ﷻ فَلَا أَعْلَمُهُ ، وَلَكِنْ
 حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيقَةِ » . [أحمد ١٢٧٩٥ ، نسخة

١. [س: ٢٢٢] [م: ٢٢٢]

الثالث. أنه مجمل، وحيث عمدة بين الصامت رأي سعيد الخدري وغيرهم مبين، فوجب لعدم
بالمبين والتزيل المجمل عليه، وهذه جوارب الشافعي.
قوله: (حدثني رجل) هو يكسر الهمزة ويسكن القاف.



١٩ - [باب لعن آكل الربا ومؤككه]

[٤٠٩٢] ١٠٥ - (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَوَيْرٌ، عَنْ مُجِيرَةَ قَالَ: سَأَلَ ثِيْبَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّهَهُ. قَالَ: قُلْتُ: وَكَأَيُّهُ وَشَاهِدِيهِ؟ قَالَ: إِنَّمَا لَحَدَّثُ بِمَا سَمِعْتُ. [الحمد ٣٧٢٥ يوم الأربعاء ١٤١٢هـ].

[٤٠٩٣] ١٠٦ - (١٥٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هَمَّانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّهَهُ، وَكَأَيُّهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ». [الحمد ١١٤٢٣].

قوله: (سأل ثيبان إبراهيم) هو بشين معجمة مكسورة ثم باء موحدة مخففة.

قوله: (لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ومؤككه، وكأنيه، وشاهديه، وقال «هم سواء») هذا تصريح بتحريم كتابة المبايعات بين المترايبين ولشهادة عليهما، وفيه تحريم الإعانة على الساحل، والله أعلم.



٢٠ - [باب أخذ الحلال، وترك الشبهات]

[٤٠٩٤] ١٠٧ - (١٥٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى الثَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أَذُنَيْهِ - : «إِنَّ الْحَلَائِلَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَائِمَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ،»

باب أخذ الحلال، وترك الشبهات

قوله ﷺ : «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشتهات لا يعلمهن كثير من الناس...» إلى آخره.

أجمع العلماء على عظم موقع^(١) هذا الحديث، وكره مؤلفه، وأنه أخذ الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، فله حماسة، وهو ذلك لإسلام، وأن الإسلام يدور عليه وعلى حديث: «الأعمال بالنية»^(٢)، وحديث: «من حسن إسلام الحرء تركه ما لا يعنيه»^(٣). وقد أبو داود، لسجستاني: يدور على أربعة أحاديث، هذه الثلاثة، وحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٤)، وقيل: حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في»^(٥) أيدي الناس بحبك الناس»^(٦).

قال العلماء: وسبب عظم موقعه أنه ﷺ تبه فيه على إصلاح المنقطع والمشرب والنابس وغيره، وأنه ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك المشبهات، فله سبب الخصوصية دونه وجبرضه، وحذر من موافقة المشبهات، وأوصح ذلك بضرب المش سالحص، ثم بين أهم الأمور:

(١) في (نص): وقع

(٢) أخرجه البخاري: ١، ومسلم: ٤٩٢٧، وأحمد: ١٦٨ من حديث عمر بن محمد ﷺ.

(٣) أخرجه الترمذي: ٢٤٧٠، وابن ماجه: ٣٩٧٦ من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه البخاري: ١٣، ومسلم: ١٧٠، وأحمد: ١٦٨٠٦ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٥) في (ج) جيد، في (نص) ما في، وفي حديث من (هـ)، وهو موقوف بمصدره، بالخبر.

(٦) أخرجه ابن ماجه: ٤١٠٢، وأبي داود: ١٠٢١، وأحمد: ٥٩٧٢، والحاكم: ٧٨٧٣،

ونصف في السند لشهد: ٦٤٣ من حديث سهل بن سعد ﷺ، فجهته كثير من لأنه وحسن النووي، بغير مرجع معلوم.

وحكم: (١٧٤/٢-١٧٥)

فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي

وهو مرادة لقلب فقال ﷺ: «أَلَا وَنُ فِي الْجَسَدِ مُضْعَةٌ...» إلى آخره، فبين ﷺ أن بصلاح القلب يصح باقي الجسم، ويشهد به يفسد باقيه.

وَأَم قَوْلُهُ ﷺ: «لِحَالٍ بَيْنَ» وَلِحَرَامٍ بَيْنَ» مَعْنَاهُ: أَنَّ لِأَشْيَاءَ ثَلَاثَةَ أَهْوََاءَ:

(حَالٍ بَيْنَ وَاضِحٍ) لَا يَحْتَاجُ جَلَّهٖ، كَالْخَبِيرِ وَالْفَوَاكِهَ وَالزَّيْتِ وَالْعَمَلِ وَالشُّقَى وَلَهُنَّ مَا كَوَّلَ الْحَمَّ وَيُضَيِّعُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ وَالضَّرَرُ وَحَتَّى غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْرُفَاتِ فِيهِ، حَالٍ بَيْنَ وَاضِحٍ لَا شَكَّ فِي جَلَّهٖ.

وَأَمَّا (لِحَرَامٍ بَيْنَ) فَكَانُفُخِي وَالْخُتَيْرِ وَلَمِيتَةٍ وَالسُّوْلِ وَلِدَمِ الْمَسْفُوحِ، وَكَذَلِكَ الزَّوْنِ وَلِكُذْبِ وَالْقَبِيحَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالنَّظَرِ إِلَى لَاجِنِيَّةٍ^(١) وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَأَم (الْمُشْتَبِهَاتِ) مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَتْ رَضِيحَةُ الْجِلْدِ وَلَا الْحُرْمَةُ، فَهَذَا لَا يَعْرِفُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَعْلَمُونَ حِكْمَتَهَا، وَأَمَّا لَعْنَةُ لِمَعْرِفُونَ حِكْمَتَهَا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا تَرَدَّدَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالْحُرْمَةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، اجْتَهِدْ فِيهِ اسْتِجْهَدْ، فَأَلْحَقْهُ بِأَحَدِهِمَا بِالسَّبِيلِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا أَلْحَقَهُ بِهِ صَارَ حَالًا، وَقَدْ يَكُونُ ذَنْبُهُ غَيْرَ خَدِيٍّ عَنِ الْإِحْتِمَالِ الْبَيْنِ، فَيَكُونُ الْبُرْخُ تَرْكُهُ، وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَوَقَّى^(٢) لَشُبُهَاتٍ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ».

وَمَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُجْتَهِدِ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ مُشْتَبِهٌ، فَهِيَ يُوَحِّدُ بِحَلِّهِ أَوْ^(٣) بِحَرْمَتِهِ أَمْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ حَكَاهَا الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَعَبِيدُ، وَلِظَاهَرِ أَنَّهَا مَخْرُجَةٌ عَنِ الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي حُكْمِ الْأَشْيَاءِ^(٤) قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ: الْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ^(٥) بِجِلْدٍ وَلَا حُرْمَةٍ وَلَا بِحَاثَةٍ وَلَا غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الشَّكَايَةَ حَلَّ أَمَلِ الْحَقِّ لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِالشَّرْعِ وَالْإِثْمَانِ: أَنَّ حِكْمَتَهَا الْمَحْرُومُ وَالْمَذَاهِبُ الْإِيَّاحَةُ. وَالرَّابِعُ: التَّوَقُّفُ، وَإِنَّهُ أَحَقُّ.

(١) فِي (نَهْجٍ): وَالنَّظَرُ إِلَى الْأَعْرَضِ وَإِلَى الْأَجْنِيَّةِ

(٢) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ) وَتَسْتَحْتِ مِنْ فَصِيحٍ مُسْلِمٍ: اتَّقَى

(٣) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ): أَمْ.

(٤) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ): الْمَذْكُورُ فِي الْأَشْيَاءِ بِهَذَا: الْمَعْرُوفُ فِي حُكْمِ الْأَشْيَاءِ.

(٥) فِي (نَهْجٍ): حُكْمُ

يَرَى حَوْلَ الْحَمَى، يُوشِكُ أَنْ يَزْتَغَ فِيهِ. أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى، أَلَا وَإِنْ حَتَّى اللَّهُ مَحَارِمُهُ. أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». ١٨٣٧٤، وسجود ٥٧.

قوله ﷺ: «فقد سترنا لدينه وعرضه» أي: حصل له ليرة لدينه من لذة الشرعي، وصان عرضه من ^(١) كلام الناس.

قوله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى»، وَإِنْ حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ» معناه: أَنَّ الْمَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ يَكُونُ لِكُلِّ مَلِكٍ مِنْهُمْ حَمَى يَحْمِيهِ عَنِ النَّاسِ، وَيَمْنَعُهُمْ دُخُولَهُ، فَمَنْ دَخَلَهُ أَوْ قَعَّ بِهِ الْعُقُوبَةُ، وَمَنْ حَاطَ لِنَفْسِهِ لَا يَقْدِرُ ذَلِكَ لِحَمَى خَوْفًا مِنَ الرُّقُوعِ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا حَمَى، وَهِيَ مَحَارِمُهُ. أَي: الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا، كَالْقَتْلِ وَالزَّوْجِ وَالْمَرْقَةِ وَالْقَذْفِ وَالْخَمْرِ وَالْكَلْبِ وَالغِيْبَةِ وَالسَّيِّئَةِ وَأَكْلِ الْمَالِ بِالْإِطْلَاقِ، وَأَشْبَهَ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذَا حَمَى اللَّهِ تَعَالَى، مَنْ دَخَلَ بِلَارْتِكَابِهِ شَيْئًا مِنَ الْمَعْصِيَةِ اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ، وَمَنْ قَارَنَهُ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، فَمَنْ احْتَنَاطَ لِنَفْسِهِ لَمْ يَقْدِرْ وَلَا يَتَعَسَّ بِشَيْءٍ يُقْرِئُهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّبَهَاتِ.

قوله ﷺ: «أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

قال أهل اللغة: يَدُ: صَلَحَ الشَّيْءُ وَفَسَدَ، بَفَتْحِ اللَّامِ وَلِسِينِ وَضَمِّهِمَا، وَالْفَتْحُ أَفْضَحُ وَأَشْهُرُ. وَ(الْمُضْغَةُ) الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا ^(٢) تَمْضَغُ فِي الْعَمِّ لَصْفَرُهُ، قَالُوا: لِمَرَادِ تَصْغِيرِ الْقَلْبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَقِيِّ الْجَسَدِ، مَعَ أَنَّ صَلَاحَ الْجَسَدِ وَفَسَادَهُ تَبَعَانِ لِلْقَلْبِ، وَهِيَ هَذَا الْحَثُّ الْأَكْبَدُ ^(٣) عَلَيَّ السُّعْيِ فِي صَلَاحِ الْقَلْبِ وَحَمَائِلِهِ مِنَ الْقِسَادِ.

واحتج جماعة بهذا الحديث على أَنَّ الْعَقْلَ فِي الْقَلْبِ لَا فِي الرُّأْسِ، وَهِيَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، مَذْهَبٌ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): عَنْ.

(٢) فِي (ج): لِأَنَّهُ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): اِخْتَلَفَتْ التَّحْكِيمُ، يَقُولُ: الْحَثُّ الْأَكْبَدُ

[٤٠٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكِيَّةٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِنْهُ. [نظر: ٤٠٩٤].

[٤٠٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي قُرَّةٍ الْهَمْدَانِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُتْلُهَا عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ

أَصْحَابِنَا وَجَمَاهِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّهُ فِي الْقَلْبِ، وَقَدْ أُرِ حَبِيعَةً: هُوَ فِي الدَّمْعِ، وَقَدْ يَقَابُ: فِي الرَّأْسِ، وَحَكَوْا الْأَوَّلَ أَيْضًا عَنِ الْفَلَّاسَةِ، وَالثَّانِي عَنِ الْأَطْبَاءِ.

قَالَ الْمَازَرِيُّ: احْتَجَّ الْقَائِدُونَ بِأَنَّهُ فِي الْقَلْبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُوتٌ يَقُولُونَ يَا وَيْلَتَا﴾ [الصَّح: ١٤٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [١٠٣٧]، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ جَعَلَ صَلَاحَ الْجَسَدِ وَفَسَادَهُ نَبْعًا لِلْقَلْبِ، مَعَ أَنَّ الدَّمْعَ مِنْ جَمَلَةِ الْجَسَدِ، فَيَكُونُ صَلَاحُهُ وَفَسَادُهُ تَابِعًا لِلْقَلْبِ، فَكُلَّمَا لَمْ يَلَيْسَ مَحَلًّا لِلْعَقْلِ.

وَاحْتَجَّ الْقَائِدُونَ بِأَنَّهُ فِي الدَّمْعِ بِأَنَّهُ إِذَا فَسَدَ الدَّمْعُ فَسَدَ الْعَقْلُ، وَيَكُونُ مِنْ فَسَادِ الدَّمْعِ الصَّرْعُ فِي رُغْمِهِمْ، وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ^(١) يَفْسُدُ الْعَقْلُ عِنْدَ^(٢) فَسَادِ دَمْعٍ، مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ فِيهِ، وَلَا امْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: لَا مَيْمًا عَلَى أَصُولِهِمْ فِي الْأَشْرَاطِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ بَيْنَ الدَّمْعِ وَالْقَلْبِ، وَهُمْ يَجْعَلُونَ بَيْنَ^(٣) رَأْسِ الْعَصَةِ وَالْأَمْعِ اشْتِرَكَاءً^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَأَمْرُ النُّعْمَانِ بِإِضْبَاقِهِ إِلَى أَقْنِيهِ هَذَا تَصْرِيحٌ بِسَمَاعِ^(٥) النُّعْمَانِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ.

(١) فِي (ن) : الْعَبْدَةُ

(٢) فِي (خ) : عَنْ

(٣) فِي (ج) : مِنْ

(٤) الْمَعْنَى، (٣١٤/٢)

(٥) فِي (ج) : سَمَاعُ

النبي ﷺ. بهذا الحديث. غير أن حديث زكرياء أتم من حديثهم وأكثر. [الحمد ١٨٣٨٤].
والبخاري: (٢٠٩١).

[٤٠٩٧] ١٠٨ - (٠٠٠) حدثنا عبد الملت بن شعيب بن الليث بن سعد: حدثني أبي، عن جدي: حدثني خالد بن يزيد: حدثني سعيد بن أبي هلال، عن عوف بن عبد الله، عن عامر الشغبي أنه سمع نعمان بن بشير بن سعد صاحب رسول الله ﷺ، وهو يحطب الناس بحمص، وهو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلال بين والحرام بين» فذكر بمثل حديث زكرياء. عن الشغبي، إلى قوله: «يوشك أن يقع فيه». [انظر ٤٠٩٤].

قال لذهبي: وقال يحيى بن معين: إن أهل المدينة لا يصححون سماع النعمان من النبي ﷺ^(١). وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن وقع في شبهات وقع في الحرام» يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشهات يصادف الحرام وإن لم يعمده، وقد تألم بذلك إذا سب إلى تقصير.

والثاني: أنه يعتد التساهل ويتمرن عليه، ويحس على شبهة، ثم شبهة أغلظ منها، ثم أخرى أغلظ، وهكذا حتى يقع في الجرم عمداً، وهذا نحو قول لسلف. المعاصي يريد الكفر، أي: تسوق إليه، عافانا الله تعالى من البشر.

قوله ﷺ: «يوشك أن يقع فيه» يقال: أوشك يوشك، يضم الياء وضم الشين، أي: يُمَرَّع ويَقْرُب.

قوله: (أنتم من حديثهم أو أكبر)^(٣) هو باباء الموحدة، وفي كثير من النسخ بلامثلة، وهو أحسن، والله أعلم.



(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري: (٢٣٠/٢٤).

(٢) إكمال المعلم: (٢٩٠/٥).

(٣) في (ص) و(ج): وأكبر.

٢١ - [باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

[٤٠٩٨] ١٠٩ - (٧١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْنَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحَقَنِي لُثْبِيُّ رضي الله عنه، قَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَدَّ سَبِيلًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «يَغْنِيهِ بِوَقْفِيَّةٍ» قُلْتُ لَا، ثُمَّ قَالَ: «يَغْنِيهِ» قَبَعْتُهُ بِوَقْفِيَّةٍ، وَاسْتَنْبَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَعَثْتُ أَبْنَاهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّيْنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُ لَأُخَذَ جَمَلُكَ؟ خُذْ جَمَلُكَ وَدَرَاهِمُكَ فَهُوَ لَكَ». [مكرر ١٦٥٦] [أحمد ١٤١٩٥، والنجاشي ١٧١٨].

باب بيع البعير واستثناء ركوبه

فيه حديث حابر، وهو حديث مشهور، حنَّح به أحمد ومن وفقه في جو ربيع المدية^(١) وتشرط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يحوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك. سواء قلَّت المسافة أو كثُرت، ولا ينعقد البيع، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثَّيْبِ^(٢)، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشُرْطِ^(٣)، وأجابوا عن حديث جابر بأنها فضية عبي تتطرق إليها احتمالات، قالوا: ولأن^(٤) النبي ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ لثَمَنٍ، وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يَضُرُّ شرط إذا كان في نفس العقد، فلعلَّ الشرط كان سابقاً فلم يؤثِر، ثم تبرع ﷺ بركابه.

قوله ﷺ: «يَغْنِيهِ بِوَقْفِيَّةٍ» هكذا هو في النسخ: «بِوَقْفِيَّةٍ»، وهي لغة صحيحة سيقت مراراً، ويقال: أَوْقِيَهُ، وهي أشهر وفيه أنه لا بأس بطلب بيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع.

قوله: (واستنبت عليه حُمْلَانَهُ) هو يقسم لهما، أي: الحصن عنده.

قوله ﷺ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُ لَأُخَذَ» قال أهل اللغة: المأكسة هي المكاملة في التفصص من الثمر، وأصله التفصص، ومنه: مكَّسَ الظالم، وهو ما يَنْتَقِضُهُ ويأخذه من أموال الناس.

(١) في (خ): المدية.

(٢) تقدم الحديث برقم: ٣٩١٣.

(٣) أخرجه نظري في الأربعة: ٤٣٦١، وقال محقق في «التج»: (٣١٥/٥) لي بسند مقبول وهو قابل بتأويل.

(٤) في (خ): أو لأن.

[٤٠٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَحْيَى بْنُ يُونُسَ - عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ غَابِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ شُبَيْرٍ. [نسر ٤٠٩٨].

[٤١٠٠] ١١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّمْظُ يُعْتَمَدُ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُفِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَّحَقَ بِي وَنَحَنِي سَاضِعٌ لِي قَدْ أَغْبَى وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ. قَالَ: فَقَدْ لِي: «مَا لِي بِعِيرٍ لَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: غَلِيلٌ، قَالَ: فَتَحَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَجَرَهُ

قوله: (فَبَنَتْهُ بِوَقِيَّةٍ) وفي رواية: (بِخَمْسِ أَوْقٍ، وَرَادَنِي أَوْقِيَّةً)، وفي بعضها: (بِأَوْقِيَّتَيْنِ وَدَرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمَيْنِ)، وفي بعضها: (بِأَوْقِيَّةٍ ذَهَبٍ)، وفي بعضها: «بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ».

وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات ورد - (بثمان مئة درهم)، وفي رواية: (بعشرين ديناراً)، وفي رواية: (أَحْسَنَهُ بِأَرْبَعِ أَوْاقٍ)، وقد سبَّح بخاري وقول شعبي: بوقية، أكثر^(١)

قال القاضي عياض: قد أبو جعفر الداودي: لأَوْقِيَّةٍ ذَهَبٍ قَدْرُ مَعْلُومٍ، وَأَوْقِيَّةُ الْقَضِيَةِ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا، قَالَ: وَسَبَّبَ اخْتِلَافَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمْ زَوَّدُوا بِالْمَعْنَى، وَهُوَ جَائِزٌ، فَالْمَرَادُ وَقِيَّةُ ذَهَبٍ، كَمَا فَسَّرَهُ فِي رِوَايَةِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ، وَيَحْتَمِلُ عَمَّا رَوَى مِنْ رِوَايَةِ: (أَوْقِيَّةٌ) مُطْلَقَةً، وَأَمَّا مَنْ رَوَى: (خَمْسُ أَوْقٍ)، فَالْمَرَادُ خَمْسُ أَوْاقٍ مِنَ الْقَضِيَةِ، وَهِيَ قَدْرُ قِيَمَةِ أَوْقِيَّةِ الذَّهَبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، لِيَكُونَ الْإِخْبَارُ بِأَوْقِيَّةِ الذَّهَبِ عَمَّا^(٢) وَقَعَ بِهِ الْعَمَلُ، وَعَنْ أَوْقٍ لَفْظٌ عَمَّا حَصَلَ بِهِ الْإِيْفَاءُ، وَلَا يَتَغَيَّرُ لِحَكْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا زِيَادَةً عَلَى الْأَوْقِيَّةِ، كَمَا قَالَ: (فَمَرَدَ رَأَى يَوْمَئِذِي)، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ) فَبِمُوافَقَتِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَوْقِيَّةُ الذَّهَبِ حِينَئِذٍ وَزَنَ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (أَوْقِيَّتَيْنِ) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْدِثَهُمَا^(٣) وَقَعَ بِهَا الشَّيْءُ، وَالْآخَرَى زِيَادَةً، كَمَا قَالَ: (وَرَادَنِي أَوْقِيَّةً)، وَقَوْلُهُ: (وَدَرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمَيْنِ) مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: (وَرَادَنِي قِيرَاطًا)، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (عَشْرِينَ دِينَارًا) فَمَحْمُولَةٌ عَلَى دَنَانِيرٍ صَغِيرٍ كَدَنَسَتْ لَهُمْ، وَرِوَايَةُ: (أَرْبَعِ أَوْاقٍ) شَكٌّ فِيهَا الرُّوْيُ، فَلَا يَحْتَسِبُ فِيهَا^(٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قول شعبي ذكره البخاري بعد حديث رقم ٢٧١٨، وكذا في روايات أخرى (ثمان مئة درهم) فلم تألف عليها، قال الحافظ في «المعجم» (٥/٤٣٢٠): وقع تلخيصي أن في بعض روايات البخاري: (ثمان مئة درهم) وليس ذلك فيه أصحاً، وبوجه آخر، والله أعلم بمراتب العلم، يعني درهم، لم تصحفت.

(٢) في (ج)، على.

(٣) في (ج)، أعجبهما.

(٤) «الله أعلم»: (٥/٢٩٥ - ٢٩٦).

وَدَعَا لَهُ، فَمَا رَأَى بَيْنَ يَدَيْهِ قَدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَدْ لِي: «كَيْفَ تَرَى بِصَبْرِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَاتُكَ، قَالَ: «أَفَتَسْبِيغُهُ؟» فَاسْتَحْبَبْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعِثْتُهُ إِلَيَّ عَلَى أَنَّ لِي قَدَرٌ ظَهَرَهُ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبِكْرًا أَمْ نَيْبًا؟» فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ نَيْبًا، قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تَلَا جِهَتُكَ وَفَلَا جِهَتُهَا؟» فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُوَلِّيَ وَالِدِي - أَوْ اسْتَشْهَدَ - وَلِي أَخَوَاتٌ صِدَارٌ، فَكِرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَيْبًا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَدِينَةِ عَدُوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَغْطَانِي ثَمَنُهُ، وَرَقَّةٌ عَلَيَّ. (البحر ١١٩٧٧/١٩٨).

[٤١٠١] ١١١ - (٠٠٠) حَدَّثَكَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَغْطَلَ جَمَلِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَصِهِ. وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي «بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا» قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: «لَا، بَلْ بِعْنِي»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، بَلْ

قوله: (عسى أن لي قَدَرٌ ظَهَرَهُ) هو بهاء موحدة ثم قاف، وهي خزنة، أي: مفاسد عظمه، وحسنها: فقارة^(١).

قوله: (فقلت له: يا رسول الله، إِنِّي عَرُوسٌ) هكذا يعدل للرجل: عروس، كما يعدل ذلك للمرأة، ويقلها واحد، نكح يخطنان في الجمع، فيدل: رحن عروس، ورجاء عُرُس، بضم العين وبراء، وعرأة عروس، ونسوة عرائس.

قوله ﷺ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تَلَا جِهَتُكَ وَفَلَا جِهَتُهَا؟» سبق شرحه في كتاب النكاح^(٢)، وضبط لفظه، وللفلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به.

(١) في (ج) قدر، وهو خطأ، وانكتب في (ص) و(هـ)، وانظر «تدوين الصحيف» (نقر).

(٢) ص ١١٨ في كتاب الرضاع عن هـ الجزء.

[٤١٠٣] ١١٣ - (٠٠٠) وحديثي أبو الربيع العنكي: حدثنا حماد: حدثنا أيوب، عن أبي الربيع، عن جابر قال: لما أتى علي النبي ﷺ وقد أعيا بغيري قال: فَنَحْسُهُ قَوْلُكَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحَبَّ خَطْمَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «بِعَنِيهِ» فَبَعَثَهُ مِنْهُ بِخُمْسٍ أَوْاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَمَى أَلْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَكْبَلْتُهُ بِهَا، فَزَادَنِي وَفِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي. [س ١١٠١].

[٤١٠٤] ١١٤ - (٠٠٠) حدثنا عُمَيْدُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بِشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ الشَّجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ - أَطْنَهُ قَالَ غَارِيًا - وَاقْتَصَصَ الْحَلِيبُ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: «يَا جَابِرُ، أَتَوَلَّيْتَ الثَّمَنَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ»، [احمد ١٠٠٠١، مطبوعاً، «البيان» ١: ٢٤٧].

[٤١٠٥] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقْتَيْنِ وَدَرَاهِمٍ أَوْ

قوله: (فَبَعَثَهُ مِنْهُ بِخُمْسٍ أَوْاقٍ) هكذا هو في جميع النسخ: (فَبَعَثَهُ مِنْهُ)، وهو صحيح جازز في العربية، وقد: بَعَثَهُ، وَبَعَثَ مِنْهُ، وقد كُثِرَ ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحته في «تهذيب اللغات»^(١).

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَيْدُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ) هو (مُكْرَمٌ) بضم الميم وسكان الكاف وقنع لرواه، وأما (العمي) فبتشديد الميم، منسوب إلى بني العم، بطن من تميم.

قوله: (عن أبي المتوكل الشجوي) هو بالنون والجيم، منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني سامة^(٢) بن لؤي، وقد أوردني أبي الغنمي: هم أولاد ناجية، امرأة كانت تحت سامة بن لؤي^(٣).

(١) ج ٧٧٦.

(٢) في (س) و(هـ): أسامة، وهو تصحيح، وكذا في موضع لآبي، ولغيره مصدر في تعليق لآبي.

(٣) «تقيد لهم وتعيين المشكل» ج ٣١١.

وَرَهْمَيْنِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَلَبِثَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ لِمَدِينَةِ أَمْرِي أَنِّي أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَوَدَّ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ، فَأَرْجَحَ لِي (الجمعة ١٤١٩٩، وبيهاري ٢٦٠٤).

[٤١٠٦] ١١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَلَاكِ الْقِصَّةِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَاهُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُقُيْتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ. وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَتُجِرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَلِهَا. (الشرح ٤١٠٥).

[٤١٠٧] ١١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَافِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غُلَظَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ فَنَائِيرٍ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». (الجمعة ١٤٢٧٦، وبيهاري ٢٣٠٩، مطولاً).

قوله: (فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً) هو بصاد مهجلة مفتوحة ومكسورة، والكسر أفصح وأشهر، ولم يذكر لأكثر من غيره، قال القاضي: هو عند الدارقطني^(١) والخطابي وغيرهما، وعند أكثر شيوخنا. (حِرَاراً) بصاد مهملة مكسورة وتخفيف لواء، وهو موضع قريب من لمدينة، قال: وقال الخطابي: هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق^(٢). قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، وضبطه بعض الرواة في معاصم وبعضهم في البخاري: (حِرَاراً) بكسر لصاد المعجمة، وهو خطأ^(٣). ووقع في بعض النسخ المعتمدة. (فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً) غير مصروف، والمشهور صرفه.

قوله: (أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَلَبِثَتْ) فيه أن السنة في البقر الدُّخ لا لتحر، ولو عكس جز، وأم قوله في الرواية الأخرى: (أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَتُجِرَتْ) فالمراد بالتجر التبيع، جمعاً^(٤) بين التويتين.

قوله: (أَمَرِي أَنِّي أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ) فيه أنه يُسْتَحَبُّ للقدم من السفر أن يبدأ بالمسجد

(١) في المتن: (وخطيباً): (٢٤٦٧/٣).

(٢) (أشرف الحديث ٤: ٥٤/٣).

(٣) (إكمال المعجم ٤: ٢٩٧/٥).

(٤) (في: جمع).

فيصلي ركعتين. وفيه أن صلاة النهار يستحب كونها ركعتين ركعتين، كصلاة الليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور، ومسبق بيانه في كتاب الصلاة^(١).

واعلم أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة: أحدها: ^(٢) هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله ﷺ في تبعات جد جابر، وإسراعه بعد عيانه. الثانية: جواز طلب البيع ممن سم يعرض مئنته للبيع. الثالثة: جواز المعاكسة في البيع، وسق تفسيرها^(٣) الرابعة: استحباب سؤال الرجل لكبير أصحابه عن أحوالهم، وللإشارة عليهم بمصلحتهم الخامسة: استحباب تكديج لكر المسألة. سحاب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من لكاح البكر، واختار مصلحة أخوانه بتكاح ثيب تقوم بمصلحتهم. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد، وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على خير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يندفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على الدفع. الثانية^(٤) عشرة: الشبك بآثار الصالحين، لقوله: (لا تُفارقني زيادة رسول الله ﷺ). الثالثة عشرة: جواز تقدم بعض الجيش لراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.



(١) (٣/ ٢٣٠)

(٢) في (ص) (و) (ع) : أحدها

(٣) من ٤٢٢ من هذا الجزء

(٤) في (ج) والثانية

(٥) في (ج)، تقديم.

٢٢ - [باب جواز اقتراض الحيوان

واستحباب توفيقته خيراً مما عليه^(*)

[٤١٠٨] ١١٨ - (١٦٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُرْحٍ: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَوْ رَافِعٍ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خَبْرًا وَبَعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خَبَرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». (أحمد: ١٧١٨٩).

[٤١٠٩] ١١٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا... بِمِثْلِهِ. خَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ حَيَاةِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». (نظر: ٤١٠٨).

[٤١١٠] ١٢٠ - (١٦٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ عُثْمَانَ الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ فَأَغْلَقَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِيَصَاحِبُ

باب جواز اقتراض الحيوان

واستحباب توفيقته خيراً مما عليه

قوله: (عن أبي رافع) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَوْ رَافِعٍ فَقَالَ: مَا أَجِدُ فِيهَا إِلَّا خَبْرًا وَبَعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

(*) قط: باب في سحنا من الصحيح مسلم. باب من استسلف شيئا فقصى خيرا منه. «وحيروكم أحسنكم قضاة».

الْحَقُّ مَقَالًا». فَقَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِتًّا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِتًّا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِتٍّ، قَالُوا: «فَاشْتَرُوا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ: خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

[أحمد: ٩٨٨١، والبخاري: ٢٣٠٦].

[٤١١١] [١٢١] - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتًّا، فَأَعْطَى سِتًّا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً». [أحمد: ١٠١٧٠، وأبو داود: ٤١١٢].

وفي رواية أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِتًّا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِتًّا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِتٍّ، قَالَ: «فَاشْتَرُوا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ: خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»).

وفي رواية له: (اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتًّا، فَأَعْطَاهُ^(١) سِتًّا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً»).

أما (البكر من الإبل) مفتاح الباء، وهو الصغير. كالعلام من لآدميين، والأنتى: بكرة وقلوص، وهي الصغيرة، كالجارية، وقد استكمل ست سنين ودخل في السابعة وألقت زبانية - بتخفيف الياء - فهو زباج، والأنتى زبانية، بتخفيف الياء، وأعطاه زبانية بتخفيفها.

وقوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً» قلنا معنى: دَوْرُ مَحَاسِنٍ، مَعَاهِمُ بِالضَّمَّةِ، قَالَ الشَّافِي: وَفِيهِ: هُوَ جَمْعُ (مَحْصَن) مَفْتَحُ لَمِيمٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ: أَحْسَنُكُمْ، جَمْعُ: أَحْسَنُ^(٢).

وهي هذا الحديث جواز لاقتراض والاستدانة، وإنما فترص شيئا لمعاجة، وكان ﷺ يستعيد بالله من المقر^(٣) وهو الدين.

وفيه جواز اقتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب: مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء من

(١) مكررة في (بغ).

(٢) الإكمال في علمه: (٣٠٠/٥).

(٣) أخرجه البخاري: ٨٣٢، ومسلم: ١٣٢٥ من حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب عبير، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة الحمير وسمات، اللهم إني أعوذ بك من يملأ من المقوم». قلت: يقال له فذل ما أكثر ما يستعيد من المقر، رسول الله ﷺ، «إن من رجل إذا غرم حدث فكذب، وإذا صد أخلف»، واليقظ لمسلم.

[٤١١٢] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَضَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ سِنًا فَوْقَ سِنِّهِ»، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [احمد ٨٨٩٧، والبخاري ٢٣١٥].

السلف والخلف، أنه يجوز قرض جميع لحيوان، لا الحادية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها، كمنحدرها والمرأة والنخلة.

والمنصب الثاني: مذهب السلفي وابن جرير ودود، أنه يجوز قرض الجارية وسائر حيوان لكن أحده.

والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين، أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان.

وهذه الأحاديث ترد عليهم، ولا تقبل دعوى هم النسخ بغير دليل.

وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم القرض. وفيها أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجور من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة، فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومنه أنه يستحب لزيادة في الأداء عند عليه، ويجوز للمقرض أخذها، سواء زاد في الصنة أو في العدد، بأن قرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، ومنه أنه عاك أن الزيادة في العدد منهي عنه، وحجة أصحاب عموم قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (فَقِيلَتْ عَلَيْهِ إِبِلُ الصَّدَقَةِ)، إلى آخره، هذا مما يُشكَلُ^(١)، فيقال: كيف قضي من إبل الصدقة أجور من الذي يستحقه الغريم، مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه بها؟ ولجواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه، فمك جددت إبل الصدقة اشتري منها بعيراً وبعياً ممن استحقه، فملكه النبي ﷺ بضمنه، وأودعه متبرعاً بالزيادة من ماله ويد على ما ذكرناه روية أبي هريرة التي قدمت، أن النبي ﷺ قال: «اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا». فهذا هو الجواب المعتمد.

وقد قيل فيه أجرة غيره، منها: أن المقرض كان بعض المحتجين اقترض لنفسه، فأعطاه من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: (كان لرجلٍ على النبي ﷺ حقٌّ فأغْلَظَ له، فَنَهَمَ به أصحابُ النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ لصاحب الحقِّ مقالاً») فيه أنه يُحتمَلُ من صاحب اندس الكلام المعتدُّ في المطالبة، وهذه لإعلاظ المذكورٍ محمولٌ على تشديدٍ في المطالبة ونحو ذلك، من غير كلامٍ فيه قَدَحٌ أو غيره معه يقتضي الكفر، ويحتمَلُ أنَّ القائل الذي له الذين كان كفراً عن اليهود أو غيرهم، والله أعلم.



٢٣ - [باب جواز بيع الحيوان بالحيوان

من جنسه متفاضلاً]

[٤١١٣] ١٢٣ - (١٦٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ قَدَا - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي لَرَّيْنٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ قَبِيْعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَسْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِيهِ» فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَبِيعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ: «عَبْدٌ هُوَ؟». (احمد ١٤٧٧٢).

باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً

قوله: (جاء عبدٌ فباع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يلمع أنه عبدٌ، فجاء سيده يريدُهُ، فقال له النبي ﷺ «يعنيه» فاشتراه بعبدَيْنِ أسودَيْنِ، ثم لم يَبِيعْ أَحَدًا^(١) بعدُ حتى يسأله: «عبدٌ^(٢) هو؟»).

هذا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُسْلِمًا، وَلِهَذَا بَاعَهُ لِعَبْدَيْنِ^(٣) لَأَسْوَدَيْنِ، وَلَطَهْرُهُمَا أَنَّهُمَا كَانِ مُسْلِمَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَبْدِ الْمَسْمُومِ لِكَاْفَرٍ^(٤)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ كَاْفِرًا، وَهُمَا^(٥) كَانَا كُفْرَيْنِ، وَلَا بَدَّ مِنْ ثُبُوتِ مِلْكِهِ لِلْعَبْدِ الَّذِي يَبِيعُ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَمَا يَبِينُهُ عِبْدٌ قَبِيْعٌ إِقْرَارُهُ بِالْحَرِيَةِ، وَفِيهِ^(٦) مَا كَانَ عَلَيْهِ لِنَبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَالْإِحْسَانِ لِعَامَّةٍ، لَوْلَا كَرَاهِيَةُ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الْعَبْدُ خَائِفًا بَعْدَ قَصْدِهِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَمَلَامَةِ الصَّحَّةِ، فَاشْتَرَاهُ لِيَتِمَّ لَهُ مَا أَرَادَهُ.

وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ عَبْدٍ بِعَبْدَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْقِيَمَةُ سَعْفَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ إِذَا بِيعَ فَقْدًا، وَكَذَا حَكْمُ مَدَايِ الْحَيَوَانِ، فَإِنْ بَاعَ عَبْدٌ بِعَبْدَيْنِ، أَوْ سَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ إِلَى آخِرٍ، فَخِلَاصُ الشَّيْءِ فِيهِ وَالْجُمْهُورُ جَوَازُهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْكُوفِيُّونَ: لَا يَجُوزُ، وَفِيهِ مَذْهَبٌ لغيرهم.

(١) فِي (ص) وَ(هـ) وَسُخْتًا مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ثُمَّ مَحْمُولٌ عَلَى أَحَدٍ.

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) وَسُخْتًا مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَعْبَدٌ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): بِعَبْدَيْنِ.

(٤) فِي (ص) وَ(هـ): لِكَاْفَرٍ.

(٥) فِي (ص) وَ(هـ): أَوْ أَنَّهُمَا.

(٦) فِي (ع)، رَقِيْمَةٌ.

٢٤ - [باب الرهن]

وجوازه في الحضر كالسفر

[٤١١٤] ١٢٤ - (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَلِثَقُ يَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَيْبِيَّةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا. [المعجم: ٢٤١٧٤، ومختار: ٢٤١٧٦].

[٤١١٥] ١٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَبِيدٍ. [نظر: ٤١١٤].

باب الرهن

وجوازه في الحضر كالسفر

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها. (أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه دِرْعاً له من حديد) فيه جواز معاملة أهل الذمة، والحكم بشروط أهلهم على ما في أيديهم. وفيه بيان أن دين عليه النبي ﷺ من ثقل من الدين وملازمة الفقر.

وفيه جواز الرهن، وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا مجاهدًا وداود فقالا: لا يجوز إلا في السفر، نعتلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ عَلَى سَعِيرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَتِ مَقُوسَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨] واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم على دليل خطاب الآية.

وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياداً لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فقبل عن حاجة صاحبه إلا عهده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه ثمن، فعبث إلى معاملة يهودي لئلا يفتيق على أحد.

[٤١١٦] ١٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحِظْلِي: أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ بْنُ رِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرُّهْنَ فِي لَسْتِمِ عَبْدِ إِبْرَاهِيمَ التَّمْعِيِّ. فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعْمًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْهَمًا مِائَةً مِنْ حَبِيدِهِ. [البخاري: ١٢٦٨، وأبو داود: ٤٦١٨].

[٤١١٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حُفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَبِيدِهِ. [ابن حبان: ١٢٦٠٠، وأبو داود: ٤٦١٨].

وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل النعمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا ما يستعينون به في إقامة دينهم، ولا يبيع مصحفاً، ولا يعيد المسلم لكافر مطلقاً، والله أعلم.



٢٥ - [باب السلم]

[٤١١٨] ١٢٧ - (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ - وَ لِلْقَاسِمِ لِيَحْيَى - قَالَ عُمَرُو: حَدَّثَنَا، وَقَدْ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي لَيْثَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّغَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ - إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». [أحمد: ١٩٣٧، ومسلم: ٢٢٤٠].

باب السلم

فإن أعل اللغة: يقال: سَلَّمَ والسَّلَمُ، وأسَمَّ وسلَّم وأسلف وسلَّف، ويكون السَّلَفُ أيضاً قرضاً، ويقال: استسلفته قال أصحابنا: ويُسْتَرْكُ^(١) السَّلَمُ والقرضُ في أن كلا منهما إثبات بدل في التَّعَمُّقِ بهندولي في الجاهل، وذكر في حدَّثنا عباد بن أحمد: أنه عقَّد على موصوف في الدَّعَاة يبدل يعطى عاجلاً، سُمِّيَ سَلَمًا لتسم رأس المال في المعين، وسُمِّيَ سَلَفًا لتقسيم رأس المال.

وأجمع المصنفون على جواز السلم

قوله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وفيه جواز سلف^(٢)، وأنه مُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّا يُضَبَّطُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَذْرُوعًا كَثُوبًا، شَرَطَ ذِكْرُ دُرْعَانٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا كَالْحَيَوَانِ، اشْتَرَطَ ذِكْرُ هَدَدٍ مَعْلُومٍ.

ومعنى الحديث: أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيِّله معلومًا، وإن كان في موزون^(٣) فليكن وزناً معلومًا، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلومًا، ولا يلزم من هذا اشتراط كونه لسلَمٍ مؤجلاً بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا حاز مؤجلاً مع الغرر، لجواز الحال أولى؛ لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلومًا، كما أن الكيل ليس بشرط، بل يجوز

(١) في (خ)؛ ويشتبه، وهو عفا.

(٢) في (ص) و(هـ): السَّلم.

(٣) في (ج)؛ وزن.

[٤١١٩] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْوَيْثَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسَلِّفُ إِلَّا فِي كَبِيرٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ نَزَلَ مَعْلُومٌ». [أحمد ٢٥٤٨] [وطو، ٤١١٨].

[٤١٢٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». [مس ٤١١٨].

السُّمُّ فِي الشَّيْبِ بِالذَّنَجِ، وَالْمَذْكُورُ الْكَيْلُ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أُسِمَ فِي مَكِيلٍ فَلَيْكُنْ كَيْلًا مَعْلُومًا، أَوْ فِي مَوْزُونٍ فَلَيْكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا.

وقد اختلف العلماء في جواز السُّمِّ الْحَدَثِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ مَوْزُونٍ، فَجَوَّزَ لِحَدَثِ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ، وَمَنْعَهُ مِثْلُكَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَآخَرُونَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ وَصْفِهِ بِمَا يُصْبِطُ بِهِ.

قوله ﷺ: «مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرِ فَلَيْسَلِفَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ» هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ: لِتَمَرٍ مَالِثَتَا، وَفِي بَعْضِهَا «تَمَرٌ مَالِثَةٌ»، وَهُوَ أَعْمٌ. وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ. «لَوْزُونٍ مَعْلُومٍ» بِالْوُ لَا بِ(أُو)، وَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ أُسْمٌ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا، فَلَيْكُنْ مَعْلُومًا.

وهو دليلٌ لِحِجَازِ السُّمِّ فِي الْمَكِيلِ وَزْنًا، وَهُوَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، وَفِي جَوَازِ السُّمِّ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا وَجِهَانٌ لِأَصْحَابِهِ: أَصْحَابُهُمَا: حُورَةٌ، كَعَكْسِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ) هَكَذَا هُوَ فِي نُسَخِ بِلَادٍ: (عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ)، وَكُلٌّ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي أَحْمَدَ لِحَبُودِي. وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدَانَ عَنْ مَسْلَمٍ عَنْ شَيْبَةَ هُذَلَاءِ ثَلَاثَةً: (عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ) وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَرْهِيمَ، قَالَ أَبُو عَمِيْرٍ (عَنْ أَبِيهِ) وَآخَرُونَ مِنْ تَحْفَاطٍ: وَالصَّوْتُ رِوَايَةُ ابْنِ مَاهَانَ، قَالُوا: وَمَنْ تَأَمَّلَ الْبَابَ عَرَفَ ذَلِكَ.

(١) فِي التَّقْيِيدِ الْجَهْلُ وَتَعْيِيزُ لِمُسْتَكْرَاهِ ٨٦٨.

[٤١٢١] (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، يَذْكُرُ قِيَا : «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» . [٣٣٧٠] [انظر ٤١١٨] .

قال القاضي . لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيسى عن ابن أبي نجيح ، وفيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وليس فيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث ابن علقمة عن ابن أبي نجيح ، وقد يمثل حديث عبد الوارث . ولم يذكر - «إلى أجل معلوم» ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح . وقال يمثل حديث ابن عيسى ، يذكر فيه الأجل^(١) .



٢٦ - [باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

[٤١٢٢] ١٢٩ - (١٦٠٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَغِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ» فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَمَنْ يَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: ابْنُ مَعْمَرٍ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ. [إسناده صحيح]

باب تحريم الاحتكار في الأقوات^(١)

قوله ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ» وفي رواية: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ».

قال أهل اللغة: (الخاصي) بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت انغلاء المتجره، ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليقبل ثمنه، فأما إذا جاءه من قريبه، أو اشتراه في وقت الترخيص وأدخره، أو ابتدعه^(٢) في وقت الغلاء لحاجته^(٣) إلى أكله، أو نداه ليبيعه في وقته، فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا.

قال العلماء: ونحكمه في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام وضرر الناس إليه، ولم يجدوا غيره، أجز على بيعه دفعاً للضرر عن الناس، وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمّر راوي الحديث، أنهما كانا يحتكران، فقال ابن عبد البر^(٤) وآخرون: إنما كانا^(٥) يحتكران الزيت، وخملاً الحديث على احتكار الثوب عند الحاجة إليه والملا، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون، وهو الصحيح.

(١) في (بخ): الأقوات، و(مسند) من (ص) و(هـ)، وكذا في (معجم) لآنية.

(٢) في (بخ): ابتدعه، و(مسند) من (ص) و(هـ)، وكذا في (معجم) الأثر.

(٣) في (بخ): الحاجة.

(٤) في (الاستبصار): (٤١٠/٦).

(٥) في (ص): كانا.

[٤١٢٣] ١٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَقَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِي»^(١). [١٢٧٥٨].

[٤١٢٤] (٠٠٠) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى»^(٢). [٤١٢٣].

قول مسلم: (وحدثني بعض أصحابي، عن عمرو بن عمرو، عن سعيد بن المسيب).
 قال لغساني وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر لمقطوعة في «صحيح مسلم». قال القاضي: قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقصوعاً، إنما هو من رواية لمجهول^(١) وهو كما قال القاضي، ولا يضرب هذا الحديث، لأنه أتى به متابعه، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات. وأم هذا لمجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فروى أبو داود في «سننه»^(٢) عن وهب بن يونس، عن خالد بن عبد الله، عن عمرو^(٣) بن يحيى، بإسناده، والله أعلم.



(١) «كتاب المسلم»: (٣١٠/٥)

(٢) رقم: ٢٤٤٧

(٣) تصحفت في (عن) إلى عمرو

٢٧ - [باب النهي عن الحلف في البيع]

[٤١٢٥] ١٣١ (١٦٠٦) حَدَّثَنَا رُحَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ (ح).
وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كَلَامًا عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ بِنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ
لِلسَّلْعَةِ، مُمَحَقَةٌ لِلرَّيْعِ» [أحمد: ٧٢٠٧، مسند، وصحاح: ٢٠٨٧].

[٤١٢٦] ١٣٢ (١٦٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَشُعْبَةُ بْنُ يَزِيدٍ
- وَلِلْفُظِّ لَابِنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ
الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كُثَيْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ» [أحمد: ٢٧٢٥٤].

باب النهي عن الحلف في البيع

قوله ﷺ: «الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ، مُمَحَقَةٌ لِلرَّيْعِ». وفي رواية: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ
يَنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ».

(المنفقة) و(الممحقة) بفتح أولهما وثالثتهما، وسكان ثانيتهما، وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع.
هو الحلف من غير حاجة مكررة، ويتضمن إليه ما تروى في السعة، وبيع اغتر المشرى بائعاً،
والله أعلم.



٢٨ - [بَابُ الشُّفْعَةِ]

[٤١٢٧] ١٣٣٢ - (١٦٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَدِّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ» (احمد ١٠٤٣٣٩).

[٤١٢٨] ١٣٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ - حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ، رُبْعَةً أَوْ حَاطِطًا، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. (احمد ١٠٤١٠٣).

باب الشفعة

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ».

وفي رواية: (قضى رسول الله ﷺ بالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ، رُبْعَةً أَوْ حَاطِطًا، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ).

وفي رواية: (قال رسول الله ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ»، فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ حَاطِطٍ، لَا يَصْلَحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَرْضَى عَلَى شَرِيكَهٗ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى شَرِيكَهٗ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ»).

الشرح:

قال أهل اللغة: الشُّفْعَةُ مِنْ شَفَعْتُ لشيءٍ إِذْ ضَمَمْتَهُ وَثَبَّتَهُ وَهَمَّ: شَفَعَ الْأَدَانُ، وَسَمِيَتْ شُفْعَةً لِيَصْمُ نَصِيبٌ إِلَى نَصِيبٍ، وَلِرُبْعٍ وَلِرُبْعَةٍ، يَتَّحُ لِرَاءِ وَبِكَانٍ لِبَاءِ، وَلِرُبْعٍ لِبَاءِ وَبِكَانٍ وَمُطْلَقٍ.

[٤١٢٩] ١٣٥ - (٥٠٠) وحديثي أبو الطاهر. أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج أن
أب الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة في كل شرك،
في أرض أو ربع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه. فأتخذ أو يدع، فإن
أبى، فشره أحق به حتى يؤذنه». (نظر ٢١٢٨).

الأرض، وأصله المنز الذي كانوا يترقبون^(١) فيه، والرابعة تأنيث لربع، وقيل: واحدة، والجمع
الذي هو اسم النجسة: ربع، كشمرة وشمير.

وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ما لم يقسم، قال العلماء: لحكمة في
ثبوت الشفعة بذمة الضرر عن الشريك، وتخصت بالعقار لأنه أكثر لأبوع ضرراً، وتفقوا على أنه لا
شفعة في الحيوان والملياب والأمتعة وسائر المنقول.

قال القاضي: وشك بعض الناس فأنشئت الشفعة في الغروض^(٢)، وهي رواية عن عطية: قال: ثبت
في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاه ابن المنذر^(٣)، وعن أحمد رواية أنها تثبت في الحيوان
والبناء المنفرد.

وأما المقسوم، فهل تثبت فيه الشفعة بالجوار؟ فيه خلاف: مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهير
العلماء، وحكاها ابن المنذر^(٤) عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وسعيد بن المسيب وسليمان بن
يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي نزلة وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة
ابن عبد الرحمن وأحمد وسحاق وأبي ثور: لا تثبت بالجوار، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت
بالجوار، والله أعلم.

وستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت، لا في عقار محتجب لشفعة،
بخلاف الحمام الصغير والرخى ونحو ذلك، وستدل به أيضاً من يقول بالشفعة فيما لا يحتجب لقسمة.
وأما قوله ﷺ: «من كان له شريك»، فهو عام يتناول المسلم^(٥) والمنعم، فتثبت للمسلم الشفعة على

(١) في (ج): يربعون

(٢) في كتاب المعجم، (٣١٣/٥).

(٣) في الإشراف على مذاهب العلماء، (١٥٥/٦).

(٤) في المنهاج، (١٥٢/٦).

(٥) وقع خطأ في (ع) و(هـ): رفكفر

المسلم، كما ثبت للمسلم على النبي، هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الشافعي والحسن وأحمد: لا شفعة بالنبي على المسلم.

وفيه أيضاً ثبوت الشفعة للأعرابي كثبوتها للمقيم في البلد، وبه قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد ومحقق وابن المنذر^(١) والجمهور، وقول الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر^(٢).

وأما قوله ﷺ: «فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذه، وإن كره تركه»، وفي الرواية الأخرى: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه»، فهو محمول عند أصحابك على الذنب إلى علامة، وكراهية بيعه قبل علامة كراهة تنزيه، وليس بحرام، ويتأولون الحديث على هذا، ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال، ويكون لحلال بمعنى المباح، وهو مستوي الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين، بل هو واجح الشرك^(٣).

وختلف العلماء فيما لو أعتق الشريك بالبيع فأذن فيه، فباع ثم أراد لشريكه أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: ليس له لأخذ، وعن أحمد وروايته كالمسلمين: والله أعلم.



(١) في الإشراف على مذاهب العلماء: (٦/ ١٦٠).

(٢) في (خ): المصر، انشئت من (بحر) و(ها) و نظر لمصدر السابق.

(٣) في (خ): الشرط.

٢٩ - [باب غرز الخشب في جدار الجار]

[٤١٣٠] ١٣٦ - (١٦٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ».

قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِيَتْ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.

الحد ٩٩٦١، ولبدر ٢٤٦٣.

باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله ﷺ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ». قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِيَتْ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ».

قال القاضي - روي قوله: «خَشْبَةً» في «صحيح مسلم» وغيره من الأصول والمصنفات. «خَشْبَةً» بالإنفراد، و«خَشْبَةً» بالجمع، قال، وقال الطحاوي: عن رُوَيْحِ بْنِ الْقُرَجِ: سَأَلْتُ أبا زَيْدٍ وَالْحَارِثَ بْنَ مَسْكِينٍ وَيُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْهُ، فَقَدُوا كُلَّهُمْ: «خَشْبَةً» بدلتون عن «الإنفراد»^(١). قال عبد العتي بن سعيد: كُلُّ النَّاسِ يَقُولُونَهُ بِالْجَمْعِ إِلَّا لَطْحَدِيُّ^(٢).

وقوله: «بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ» هو بالياء المشناة فوق، أي: بينكم، قال القاضي: قد روي بعض رواة «الموطأ»: «أَكْتَافِكُمْ»^(٣) بالنون، ومعه أيضاً بينكم، وانكفت الجنب، ومعنى لأول أبي أصرح بها بينكم، وأوحىكم بالتقريع بها، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه^(٤).

(١) «مختصر اختلاف المساء» (٤٠١/٣).

(٢) «إكمال المعجم»: (٣١٧/٥).

(٣) في مطبع «الموجع»: رسالة شروني: ١٥٠٤ أكتفكم، وكل في مطبوعات «الموطأ» الأخرى، وقد ذكر محمد مصطفى الأعظمي في تعليقه على الحديث في «الموطأ» - طبعة مؤسسة عبد بن سلمان آل نهيان، (١٠٧٨/٤) أنه وقع في نسخة (ب) أكتفكم.

(٤) «إكمال المعجم»: (٣١٨/٥).

[٤١٣١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُفَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح) . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَدِ ، نَحْوَهُ . [أحمد ٦٧٧٨ و ٧٧٠٢]
 رابطہ : [٤١٣٠] .

قوله . (ما لي أراكم عنها معرضين ؟) أي . عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو المكدمات ، وجاء في رواية أبي داود : فَكُشُوا رُؤُوسَهُمْ ، فَقَالَ : مَا لِي أَرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ ؟^(١) .
 واحتنف بعلماء في معنى هذه الحديث . هل هو على التذنب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره ، أم على الإيجاب ؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك ، أصحهما في لملهيين التذنب ، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون .
 ولثاني : الإيجاب ، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث ، وهو ظاهر الحديث .
 وعن قال بالتذنب قال : ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل ، ولهذا قال : ما لي أراكم عنها معرضين ، وهذا يدل على أنهم فهموا منه التذنب لا الإيجاب ، ولو كان واجباً لَمَا أَطْبَقُوا عَلَى الْإِعْرَاضِ عَنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



٣٠ - [باب تحريم الظلم وغضب الأرض وغيرها]

[٤١٣٢] ١٣٧ - (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سَمَاعِيلٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّعْدِيِّ، عَنْ سَمِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَتَحَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [مسند ٤١٣٢، ٤١٣٥].

[٤١٣٣] ١٣٨ - (١٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ آبَاءَ حَدَّثَهُ عَنْ سَمِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرْوَى أَخَصَمْتَهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعَوْهُ وَإِيَّاهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرِهَا فِي دَارِهَا. قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَنْتَمِسُ الْجُدْرَةَ يَقُولُ: «أَصْدَقْتَنِي دَعْوَةُ سَمِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ غَنَى يَمُرُّ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا. [مسند ١١٣٢، ٤١٣٥].

باب تحريم الظلم وغضب الأرض وغيرها

قوله ﷺ: «مَنْ افْتَتَحَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ» يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ. وهي رواية: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال أهل اللغة: لأَرْضُونَ، بفتح واو، وفيها لغة قبيلة يأسكنها، حكاه الجوهري^(١) وغيره

قال المنذ - خذنا نصريح بأن الأرض سبع عناق^(٢). وهو موافق لقول الله تعالى: «سَبْعَ سَوَابِقٍ مِنَ الْأَرْضِ وَهَبْنَهَا» [الطلاق ١١٧]، وأما تأويل الممثلة على الهيئة ولشك في خلاف الظاهر، وكذا قول من قال: المراد بالحديث سبع أرضين من سبع أقاليم؛ لا أن الأرضين سبع جدي، وهذا تأويل باطل،

(١) في (ج) ١٠١٥.

(٢) في (الصحاح) ٤ (أرض).

(٣) في (عن) (١) طبقات.

قَالَ: فَمَا مَاتَ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ يَبَيْتَ فِي تَمْبِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَفَتْ فِي حَقَرٍ فَمَاتَتْ.

وأما لتطويق الملوك في حديث، فقالوا: يستعمل أن معناه: أنه يحتمل منه من سبع أو ثمانين ويكلف إطفاء ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كل تطويق في عتقه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَيَحْمِلُونَ مَا يَحْمِلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (ال عمران ١٨٠)، وقيل: معناه: أنه يطوق إثم ذلك، ويلزمه كل يوم التطويق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عتقه يؤول الله تعالى عتقه، كما حده في عسك حشد كذا وعظم

تم الحديث (٢٤)

وفي هذا الحديث ^(٢٦) تحريم الظلم، وتحريم القُصْب، وتضييق حقهم، وفيه مكان غضب الأرض، وهو مذهبنا ومنع الجهور، وقال أبو حنيفة ^(٢٧) : لا يُتصور غضب الأرض.

(١٦) **الزكاة** أحكامها: (٥/ ٣٢٠)، والحلي: العشار إليه هر قسمة من غنيت أبي هوية عليه السلام، مرفوعاً وفيه: «هل نمرود ما الذي تحتكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «فأين لأرض؟» ثم قال: «هل نمرود ما الذي تحت ذلك؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «تكون تحتها أرضاً أخرى» بينهما مسيرة خمس مئة عام، حتى عبد سبع أرفقين، «...» أخرجه الترمذي: ٣٥٨٣، والبيهقي: ٨٨٢٨، وأبو داود: صحيح، يظن أن المتن...

(١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : «ضمير الكافر أو ناص الكافر مثل أخيه، ويهلك جده مسيرة ثلاث» أخرجه مسند: ٧/١٨٥، وأحمد: ٨٣٤٥.

(٢٦) في (عن) و(عنه)، وفي حذو الأحاديث.

[٤١٣٥] ١٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يَطْوُفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [أحمد: ١١٦٢٣ (و نظر: ٤١٣٤).]

[٤١٣٦] ١٤١ - (١٦١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا طَوَّفَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١٩٠٤١].

[٤١٣٧] ١٤٢ - (١٦١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ -: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ وَكَانَ يَتَنَبَّأُ وَيُنَبِّئُ قَوْمَهُ خُصُومَةً فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَيْدِ سَلَمَةَ، اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [أحمد: ٢٦١٤٣، والبخاري: ٢١٥٢].

[٤١٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ. [أحمد: ٢٤٣٥٣ (و نظر: ٤١٣٧)].

قوله ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ» هو بكسر الظاء وإسكان الباء أي: قيسر شبر من الأرض، يقاس: قيسر وقدر، وقيسر وقدر بمعنى واحد.

وهي الباء: (حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ) بفتح الحاء. وفي حديث سعيد بن زيد ﷺ مَنَعْنَاهُ، وقسود دعائه، وجوارك لدهاء على الظالم ومُسْتَلِكُ أَهْلِ الْفَضْلِ، والله أعلم.



٣١ - [باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

[٤١٣٩] ١٤٣ - (١٦١٣) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ قُضَيْلٍ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخَضَّرِ: حَدَّثَنِي خَالِدُ الْحَمْدُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ». (احمد ٧١٣٦،

والبخاري ٢٦٤٧٣)

باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

قوله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ، هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ». «سَبْعَ أذْرُعٍ»، وَفِي بَعْضِهَا: «سَبْعَةُ أذْرُعٍ»، وَهَذَا صَحِيحَانِ، وَلِلذَّوْعِ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، وَلِتَابِئِثِ الْفَصْحِ

وَأَبَ قَدَّرَ الطَّرِيقَ فَإِنَّ جَعْلَ الذَّرَجِ بَعْضُ أَرْضِهِ لِمَمْلُوكَةٍ طَرِيقاً مُسَبَّلَةً لِلْمَارِّينَ فَقَدَّرَهَا بِسَبْعِ خَيْرَتِهِ، وَالْأَفْصَلُ تَوْسِيطُهَا، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مَرْدَّةُ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَتْ لَطَرِيقُ بَيْنَ أَرْضِي لِقَوْمٍ وَأَرْضِ إِحْيَاءٍ، فَإِنَّ اتَّفَقُوا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَدَرِهِ جُعِلَ سَبْعَ أذْرُعٍ، وَهَذَا مَرَادُ الْحَدِيثِ.

أَمَّا إِذَا وَجَدْتَ طَرِيقاً مَسْلُوكاً وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِ أذْرُعٍ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنْ قَلَّ، لَكِنْ لَهُ عِمَارَةٌ مِنْ حَوْلِهِ مِنَ الْمَوَاتِ، وَيَمْسُكُهَا بِالْإِحْيَاءِ، بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ الْمَارِّينَ.

فَالْأَصْحَابُ - وَمَتَى وَجَدْتَ جَادَةً مُسْتَطَرَّةً وَمَسْكاً مُشْرِعاً نَافِذاً حَكَمْتَ بِاسْتِغْرَاقِهَا فِيهِ ظَاهِرُ الْحَالِ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَبْتَدَأُ مَصِيرِهِ شَارِعاً، وَقَالَ يَمُّمُ الْحَرَمِينَ وَغَيْرُهُ: وَلَا يَحْتَاجُ مَا يَجْعَلُهُ شَارِعاً إِلَى لَفْظٍ فِي مَصِيرِهِ شَارِعاً وَسَبَّلاً^(١). هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا هَيْمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ آخَرُونَ: هَذَا فِي الْأَفْنِيةِ إِذَا رَدَّ أَهْلُهَا السَّبَانَ، فَيُجْعَلُ طَرِيقُهُمْ عَرْضُهُ سَبْعَةَ أذْرُعٍ لِلخَوْرِ لِاحْتِمَالِ وَالْإِقْبَالِ وَمَخْرَجِهَا وَتَلَاقِهَا.

قَالَ الْخَاضِي: هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِحْتِلَافِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ، فَأَمَّا إِذَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْأَرْضِ عَلَى قِسْمَتِهِ، وَمَخْرَجِ طَرِيقِهَا مِنْهَا كَفَ شَرْعاً، عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِمْ: لِأَنَّهَا مِنْهُمْ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) التَّهْدِيَةُ لِتَهْدِيَةِ فِي مَرَايَةِ الْمَذَاهِبِ: (٤٧٠/٦)

(٢) التَّحْقِيقُ لِلْمَعْنَى: (٣٢٢/٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - [كتاب الفرائض]

[٤١٤٠] - (١٦١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَلِلْفُطَيْ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُفَّانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». أحمد ٢١٧٤٣، والبخاري ٦٧٦٤.

كتاب الفرائض

هي جمع فريضة، من الفَرَض، وهو التقدير، لأنَّ الميراث لفروض مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض: فَرَضِي وفَرَض وفَرِض، كعالم وعليم، حكاه المبرد، وأما الإرث والميراث فقال المبرد: أصله العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر.

قوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، وفي بعض النسخ: «ولا الكافر المسلم» بحذف لفظة: «يَرِث».

أجمع المسلمون على أنَّ الكافر لا يرث مسلم، وأما المسلم فلا يرث كافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهبت طائفة إلى تورث المسلم من الكافر، وهو مذهب سعد بن جبل ومعاوية، وسعيد بن المسيب وقسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء ولشعبي والزهرري والنخعي (أحوماً)، عن خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه»^(١)، وحجة الجمهور لهذا الحديث الصحيح الصريح،

(١) أخرجه ترمذي في مسنده: ٧٨٣، والدارقطني في السنن: ٣٦٢٠، والبيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٥/٦) من حديث عائشة بن عمرو المزني مرفوعاً.

وعنه البخاري بصيغة الجرم من قول عبد الله بن عباس ﷺ: «يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ» رقم ١٣٥٤.

ولا حجة في حديث: «الإسلام يعلم ولا يُعلَى عليه»؛ لأن المراد بفضل الإسلام على غيره، ولم يتعرّض فيه لميراث، فكيف يُترَك به نص حديث: «لا يرث المسمم الكافر»؟ ولعل هذه الطائفة لم يباغها هذا الحديث.

وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسمم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم، بل يكون سائياً للمسلمين. وقد أبو حنيفة والكوفيون ولأوراعي وإسحاق يرونه ورثته من المسممين، وروي ذلك عن علي ومن مسعود وجماعة من المصنف، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كتبه في رثته فهو للمسممين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسممين.

وأما توريت الكفار بعضهم من بعض، كاليهودي من النصراني وعكسه، والمجوسي منهم، ومما منه، يقال به الشافعي وأبو حنيفة والآخرين، ومنه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابه: وكذا لو كان حربي في بلدين متحاربين لم يتورثه، والله أعلم.



١ - [باب: «الحقوا المرائض بأهلها،

فما بقي فلاولى رجل ذكر»]

[٤١٤١] ٢- (١٦١٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمْدٍ - وَهُوَ الثُّرَيْيُّ - : حَدَّثَنَا وَهَبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْمَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [احمد ٢٦٥٧، وسحري ٦٧٣٢].

[٤١٤٢] ٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ سَلْمَةَ الْعُشَيْيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْحَقُّوا الْمَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْمَرَائِضَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [البحري ٦٧٤٦، لسانظر ٤١٨١].

[٤١٤٣] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْأَخْرَانِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْمَرَائِضَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [احمد ٢٨٦١، وسطر ٤٩٤١].

قوله ﷺ «الحقوا المرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر»، وفي رواية: «فما تركت المرائض فلاولى رجل ذكر». وفي رواية: «اقسموا المال بين أهل المرائض على كتاب الله تعالى، فما تركت المرائض فلاولى رجل ذكر».

قال لعلماء: لمراد بـ «أولى رجل» أقرب رجل، مأخوذ من لؤلي، بإسكان اللام، على وزن الرمي، وهو أقرب، وليس لمراد من: أحق، بخلاف قولهم: الرجل أولى بماله، لأنه لو حمل من على: أحق، لخلا عن الفائدة؛ لأنه لا تدري من هو الأحق.

وأما قوله ﷺ: «فلاولى رجل ذكر» وصف^(١) الرجل بأنه «ذكر» تنبيهاً على سبب استحقاقه، وهو المذكورة، التي هي سبب الخصومة، وسبب لترجيح في الإرث، ولهذا جُمع لذكر من حظ الأشبين،

(١) مذكورة في (ج).

[٤١٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ وَرْوَجَ بْنِ الْقَاسِمِ .

[مطبوع : ١٤١٤ هـ]

وَحَكَمْتُهُ أَنَّ الرِّجَالَ تَلْحَقُهُمْ مُؤَنٌ كَثِيرَةٌ بِالْقِيَمِ بِدَعْيَالٍ وَالضَّيْفَانِ ، وَإِرْقَادُ الْقَاصِدِينَ ^(١) ، وَمَوْسَاةُ السَّاقِلِينَ ، وَتَحْمُلُ الْغَرَامَاتِ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهذا الحديث في توريث العصبات ، وقد أجمع المسلمون على أَنَّ ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ قُلَاقِرْبَ ، فَلَا يَرِثُ عَصَبٌ بِعِدِّهِ مَعَ وَجُودِ قَرِيبٍ ، فَإِذَا حُفَّ بِنْتُ وَأَخٌ وَعَمٌّ ، فَلِبْنَتِكَ التَّصَفُّةُ فَرْضًا ، وَبِالْبَاقِي لِأَخٍ ، وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ .

قال أصحابنا : وَلِعَصْبَةٌ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : عَصْبَةٌ بِنَفْسِهِ ، كَالْأَبِ ، وَابْنُهُ ، وَالْأَخُ ، وَبَنَاتُهُ ، وَالْعَمُّ ، وَابْنَتُهُ ، وَعَمُّ الْأَبِ ^(٢) ، وَالْجَدُّ ، وَبَنَاتُهُ ، وَنَحْوُهُمْ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَبُ وَالْجَدُّ عَصْبَةً ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُمَا فَرْضٌ ، وَمَتَى كَانَ لِمَيِّتِ ابْنٍ ، أَوْ ابْنِ ابْنٍ ، لَمْ يَرِثْ لِأَبٍ إِلَّا السُّدُسَ فَرْضًا ، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ، وَرِثَ بِالْعَصَبِ فَقَطْ ، وَمَتَى كَانَتْ سِتٌّ ، أَوْ بِنْتُ ابْنٍ ، أَوْ بِنْتَانِ ، أَوْ بِنْتُ ابْنٍ ، أَخَذَ الْبَنَاتُ فَرْضَهُنَّ ، وَلِلْأَبِ مِنَ الْبَاقِي السُّدُسُ فَرْضًا ، وَبِالْبَاقِي بِالْعَصَبِ ، هَذَا أَحَدُ الْأَقْسَامِ وَهُوَ : لِعَصْبَةٍ بِنَفْسِهِ .

القسم الثاني : الْعَصْبَةُ بِغَيْرِهِ ، وَهُوَ لِبَنَاتِ الْبَنِينَ ، وَبَنَاتِ الْأَبِ بْنِ الْإِنِّ ، وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَخَوَةِ وَالثَّلَاثُ : الْعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِنِّ ، فَإِذَا حُفَّ بِنْتُ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَلِبْنَتِكَ النِّصْفُ فَرْضًا ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ بِالْعَصَبِ ، وَإِنْ حُفَّ بِنْتُ وَبَنَتُ ابْنٍ وَاحِدًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَخْتًا لِأَبٍ ، فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ ، وَلِبْنَتِ الْأَبِ السُّدُسُ ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ ، وَإِنْ حُفَّ بَنَتَانِ وَبَنَتُ ابْنٍ وَاحِدًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَلِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثُ ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا شَيْءَ لِبَنَتِي الْإِنِّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ قَرْضِ جَنَسِ الْبَنَاتِ وَهُوَ الثَّلَاثُ .

قال أصحابنا : وَحَيْثُ أَصْلَقَ لِعَصْبَةٍ قَانِمَرْدٌ بِهِ الْعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ يُدْلِي بِنَفْسِهِ بِالْقَرَابَةِ . لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى ، وَمَتَى الْفُرْقَةُ الْعَصْبَةُ أَخَذَ جَمِيعَ إِسْمَالٍ ، وَمَتَى كَانَ مَعَ أَصْحَابِ فُرُوضٍ مُسْتَعْرِقَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقُوا كَانَ لَهُ الْبَاقِي بَعْدَ فُرُوضِهِمْ .

(١) فِي (لِغَةِ) وَ(لِغَةِ) وَالْأَرْقَاءُ وَالْقَاصِدِينَ .

(٢) فِي (نَحْ) . وَعَمُّ : الْأَخُ .

وأقرب العصباء لهن، ثم بنوه، ثم الأب، ثم الجد إن لم يكن أخ، ولا أخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الأخوة، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأعمام، ثم بنوهم وإن سفلوا^(١)، ثم أعمام الأب، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم، ثم أعمام الجد لأب، ثم بنوهم وهكذا، ومن أدلى بأبوين يُقدم عسى من بُدلي بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويُقدم بن أخ من أبوين على ابن أخ من أب، ويُقدم عم لأبوين على عم لأب، وكذا البقي، ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين، لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم بن أخ لأب عسى لأبوين، ويقدم عم لأب^(٢) على ابن عم لأبوين^(٣)، وكذا البقي، والله أعلم.

ولو خُلف بنت وأخت لأبوين وأخاً لأب، فمذهبنا ومذهب الجمهور أن للبنت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس: للبنت النصف، والباقي للأخ دون الأخت. وهذا لحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم.



(١) قوله: ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا، سقط من (ج).

(٢) في (خ): ابن عم الأب.

(٣) في (خ): ابن عم، ثم لأبوين.

٢ - [باب ميراث الكلالة]

[٤١٤٥] ٥ - (١٦١٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرِ الشَّافِعِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لُمُكْدِرٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَّضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَمُودَانِي مَشِيئِينَ، فَأَعْوَيْ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ضَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْفُتُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَسَمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [الباء، ١٧٦، ١ - أحمد، ١٤٧٩٨، ومعهدي: ٥٦٥٦].

[٤١٤٦] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ بِنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا حُجْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمُودَانِ، فَوَجَعَنِي لَا أَغْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقْفُتُ. قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَزَلَّتْ: ﴿يُؤْتِيكُمْ اللَّهُ فِي زَكَاةِكُمْ بِذِكْرِ حَتَّى الْأَشْمِئِينَ﴾ [البقرة، ٢١٥، البخاري، ١٥٧٧، ومعهدي: ٤٤١٤٥].

قوله: (عن جابر - مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يمدونني مشيان) هكذا هو في أكثر النسخ: (مشيان) وفي بعضها: (مشيين) وهذا ظاهر، والأول صحيح أصلاً، وتقديره: وهما مشيان وفيه فصيحة عبادة المريض، واستحباب الجشي فيها.

قوله: (فأعوى عليّ، فتوضّأ ثم ضبّ عليّ من وضوئه، فأقفت) (الوضوء) هو فتح الواو، لغاء لادي يتوضّأ به. وفيه التبرك بأثر الصالحين وفضي طعامهم وشر بهم ونحوهما، وفصل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك. وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ.

واستدّت أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المسموع في الوضوء والغسل، ردّاً على أبي يوسف القائل بنجاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وهي الاستدلال به نظراً لأنه يحتمل أنه صبّ من الماء الباقي في الإماء، ولكن قد يقال: البركة المعطى فيما لا يلقى أصعاء ﷺ في الوضوء، والله أعلم.

قوله: (قلت: يا رسول الله، كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليّ شيئاً، حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [الباء، ١٧٦]) وفي رواية: (فزلت). ﴿يُؤْتِيكُمْ اللَّهُ فِي زَكَاةِكُمْ بِذِكْرِ حَتَّى الْأَشْمِئِينَ﴾ [الباء، ١٧٦]. وفي رواية: (نزلت آية الميراث)

[٤١٤٧] ٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْلَدٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَعْمِيَ عَلَى، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ضَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْبَضْتُ، فَبَازَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَطْنَعُ فِي مَا لِي؟ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى تَرَكْتُ آيَةَ الْمِيرَاثِ. (احمد ١١٥٠١١، وليجاري: ٥٩٦٤، كلاهما - مستور [أبو داود، ١٧٤٥].)

[٤١٤٨] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَضَبُّوا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَرُونِي كَلَالَةً، فَتَرَكْتَ آيَةَ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. (احمد ١٧٦، قَالَ: هَكَذَا أَلْرَكْتُ. (احمد ١٤١٨٦، و - بخاري ١٩٩).

[٤١٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: فَتَرَكْتَ آيَةَ الْفَرَاغِ، وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَتَرَكْتَ آيَةَ الْفَرَاغِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُثَنَّى، وَالْقَوْلُ ٤١٤٨.

[٤١٥٠] ٩- (١٦١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَحُمُودُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُحَيْشٍ -: قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

فِيهِ جَوْزُ وَصِيَةِ الْمَرِيضِ وَهُوَ كَانَ يَذْهَبُ عَقْدُهُ فِي بَعْضِ أَوَقَاتِهِ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لَوْصِيَّةً فِي حَالِ إِفَاتِهِ وَحَضْرِهِ عَقْلَهُ.

وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز لاجتهاد في الأحكام لنفسه ﷺ، والجمهور على جوازه، وقد سبق بيانه مرات، وتناولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلهذا لم يرد عليه شيء، رجاء أن ينزل الوحي.

عَنْ مُعَدَّانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خُطِبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ
أَبَ بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ عَمْدِي شَيْئاً أَحَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِضْمَعِهِ
فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟» وَإِنِّي إِذَا
أَعِشْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، [احمد ١٨٦ مطبوعاً].

قوله: «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ عَمْدِي شَيْئاً أَحَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِضْمَعِهِ فِي صَدْرِي،
وَقَالَ: يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟» وَإِنِّي إِذَا أَعِشْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي
يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ).

أما آية الصَّيْفِ فَلَا تُهَذَّبُ نَزَلَتْ فِي الصَّيْفِ.

وأما قوله: (وَإِنِّي إِذَا أَعِشْتُ...) إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ^(١) مِنْ كَلَامِ عُمَرَ، لَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِمَا أُخِرَ
الْقَضَاءُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ ظُهُوراً يَحْكُمُ بِهِ، فَأُخِرَ حَتَّى يَنْتَهَ اجْتِهَادُهُ فِيهِ، وَيَسْتَوْفِيَ
نَظَرَهُ، وَيَتَفَرَّقَ عِنْدَهُ حُكْمُهُ، ثُمَّ يَقْضِي بِهِ وَيُشَيِّعُهُ بَيْنَ النَّاسِ. وَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَغْلَظَ لَهُ لَخَوْفُهُ مِنْ
الْثَّكَلِ وَالتَّكَلُّفِ غَيْرِهِ حَتَّى مَا تُصَرَّ عَلَيْهِ صَرِيحاً، وَتَرْتِيهِهِ الْإِسْتِثْبَاتُ مِنَ النُّصُوصِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ لَوُجِدَ الْيَدِ الْيَسْرَى وَالْيَدِ الْيُسْطَى وَالْيَدِ الْيُسْطَى وَالْيَدِ الْيُسْطَى﴾ [٨٣]، وَلَا عِتَاءَ بِالْإِسْتِثْبَاتِ
مَنْ أَكَّدَ الْوُجُوبَ الْمَطْلُوبَةَ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ لَا تَقْبَلُ إِلَّا بِسَبِيلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ لِحَادِثَةٍ، إِذَا أُهْمِلَ
الْإِسْتِثْبَاتُ فَاتَّ اِقْضَاءُ فِي مَعْطَى الْأَحْكَامِ الْبَازِلَةِ أَوْ فِي بَعْضِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي اسْتِثْنَاءِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ الْمَطْرُوفُ، دَابُّ لَحْمٍ مِثْلًا
يُقَالُ لَهُ كَلَالَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى عُمُودٍ نَسَبٍ، بَلْ عَلَى طَرَفِهِ، وَقِيلَ: مِنْ لِحَاطَةِ، وَمِنْهُ الْإِكْلِيلُ، وَهُوَ
مِثْلُهُ عَصَابَةُ قُرَيْشٍ بِالْحَوْمَرِ، فَسُمِّيَ كَلَالَةً لِإِحَاطَتِهِمْ بِالْعَيْتِ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَقِيلَ: مُشْتَقَّةٌ مِنْ: كُلُّ الشَّيْءِ،
إِذَا بَعُدَ وَانْقَطَعَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: كَلَّتْ الرَّحِمُ، إِذَا بَعُدَتْ وَحَالَ انْتِسَابُهَا، وَمِنْهُ: كَرُّ فِي مِثْلِهِ، إِذَا انْقَطَعَ
لِبَعْدِ مَسَافَةٍ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): قَهْلًا.

[٤١٥١] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَاسْنُ زَافِعٍ ، عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سُوْرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . (الموطأ : ١١٧٩)

واختلف العلماء في الميراث بالكلالة في الآية على أقوال : أحدها : المراد الورثة إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ، وتكون الكلالة^(١) منصوبة على تقدير . يورث ورثة كلالته .

والثاني : أنه اسم للميت الذي ليس له ولد ولا ولد ، ذكر أو كان الميت أو أنثى ، كما يقال : رجل عقيم ، وامرأة عقيم ، وتطهيره . يورث كما يورث في حال كونه كلالته ، ومن روي عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعبيد بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين .

والثالث : أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا ولد ، احتجوا بقول جابر رضي الله عنه : (يا رسول الله ، إنما يرثي كلالته) ، ولم يكن له ولد ولا ولد .

والرابع : أنه اسم للمالك الموروث .

وقالت الشيعة : الكلالة من ليس له ولد ، وإن كان له أب أو جد ، فوُثِّقوا لإحوة مع الأب . قال القاضي : وروي ذلك عن ابن عباس ، قاتل : وهي روية باطلة لا تصح عنه ، بل الصحيح عنه ما عيه جماعة العلماء ، قال . وذكر بعض العلماء لإجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد .

قال : وقد اختلفوا في الورثة إذا كان فيهم جد ، هل الورثة كلالته أم لا ؟ فمن قال : ليس الجد أباً جعلها كلالته ، ومن جعله أباً لم يجعلها كلالته .

قال القاضي : وإذا كان في الورثة بنت ، فالورثة^(٢) كلالته عند جماهير العلماء ؛ لأن الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت . وقال ابن عباس : لا ترث الأخت مع البنت شيئاً ، لقول الله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكُم مِّمَّا وَرَثَتُمْ مِنْ أَهْلِ آبَائِكُمْ شَيْءٌ ﴾ ، وبه قال داود ، وقالت الشيعة : البنت تمنع كون الورثة^(٣) كلالته ؛ لأنهم لا يرثون الأخ والأخت مع البنت شيئاً ، ويعطون البنت كل المال ، وتعتقوا بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَكُمْ مِنْهُ مِيرَاثٌ فَلَهُمْ أَصْلُهُمْ مِمَّا وَرَثْتُمْ مِنْ آبَائِكُمْ وَلَكُمْ أَصْلُكُمْ مِنْ آبَائِكُمْ وَلَكُمْ أَصْلُكُمْ مِنْ آبَائِكُمْ ﴾ . (الميراث : ١٧٦)

(١) في قول جابر رضي الله عنه في الرواية بوقم : ٤١٤٨ : إنما يرثي كلالته

(٢) في (ص) و(هـ) : الورثة

ومذهب الجمهور أن معنى الآية الكريمة، أن تورث النصف للأخت بالفرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولد، فعند عدم ابنتها لتوريتها، لتصرف مرضاً، لا لأجل توريتها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ والأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معصوم من عدة أصل الفرض: أن من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معه^(١).

وأجمع المفسرون على أن المراد بالإخوة والأخوات هي الآية التي هي آخر سورة النساء، من كان من أبوين أو من أب عند عدم بلدين بين أبوين، وأجمعوا على أن المرد بلدين في أولها الإخوة والأخوات من الأم في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ كَاتِبٌ يُورِثُ كَلَّةٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾

لـ ١١



٣ - [باب: آخر آية أنزلت: آية الكلاله]

[٤١٥٢] ١٠ - (١٦١٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍو: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أَخْرَجَ آيَةُ أَنْزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [الباء ١٧٦]، [أحمد ١١٦٢٨، البخاري ٤٦٠٥٠].

[٤١٥٣] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: أَخْرَجَ آيَةُ أَنْزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَأَخْرَجَ سُورَةُ أَنْزَلَتْ بِرَأْفَةٍ. [الحاري ٤٦٥٤] [البيهقي ٤١٥٢].

[٤١٥٤] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحَنْظَلِي: أَخْبَرَنَا عَيْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ أَخْرَجَ سُورَةُ أَنْزَلَتْ تَامَّةً سُورَةُ النَّوْبَةِ، وَأَنَّ أَخْرَجَ آيَةُ أَنْزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ. [الباء ٤٦٥٢].

[٤١٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَغْنِي بَنَ كَمْ -: حَدَّثَنَا عَمَّارٌ - وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجَ سُورَةُ أَنْزَلَتْ كَامِلَةً. [الباء ٤١٥٢].

[٤١٥٦] ١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي الشَّوْثَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أَخْرَجَ آيَةُ أَنْزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾. [الباء ٤١٥٢].

قوله: (عن مالك بن مغول) هو بكسر الميم وإسكان الغين المعجمة.

قوله: (عن أبي الشَّوْثَرِ) هو بفتح الشاء على المشهور، وقيل بإسكانها، حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم^(١).



٤ - [بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتْهُ]

[٤١٥٧] ١٤ - (١٦١٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَالْمَقْطُذُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ السِّنُّ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قِضَاءٍ؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قِضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ».

لحمي ١٦٧٣١ ربط ٤١٥٨ .

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ^(١)) إِنَّمَا كَانَ يَتْرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِيَحْرِمَ^(٢) النَّاسَ عَلَى قِضَاءِ الدَّيْنِ فِي حَيَاتِهِمْ، وَالتَّوَصُّلَ إِلَى الْبِرَاءَةِ مِنْهَا؛ لِثَلَا تَفُوتَهُمْ صَلَاةُ لَبِي ﷺ، فَمَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ عَدَّ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَيَقْضِي دَيْنَ مَنْ لَمْ يُخَفِّ وَدَّ.

قوله ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فِيهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ لِحْزَانَةٍ، وَهِيَ لِرُضٍ كَفَاةٍ.

قوله ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قِضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ» قِيلَ: إِنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْضِيهِ مِنْ مَالِ مَصْلَحِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيلَ: مَنْ خَلَصَ مَالَ نَفْسِهِ، وَقِيلَ: كَانَ هَذَا لِقِضَاءِ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ﷺ، وَقِيلَ: نَبْرُوحُ مِنْهُ، وَالْخِلَافُ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِهِمْ وَغَيْرِهِمْ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي قِضَاءِ دَيْنِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقِيلَ: يَجِبُ قِضَاؤُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنْ فَاتَكُمْ بِمَصَاحِكُمْ فِي حَيَاةِ أَحَدِكُمْ وَمَوْنَةٍ، وَأَنْ وَلِيَهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَضَيْتُهُ مِنْ عِنْدِي، بَلْ لَمْ يُخْلَفْ وَفَاءً، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ لَا أَخَذَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ حَلَفَ عِيَالًا مُحْتَاجِينَ ضَائِعِينَ فَلْيَأْتُوا عِيَالِي فَقَضَيْتُهُمْ وَمَوْنَتُهُمْ.

(١) فِي (ج): لَا وَفَاءَ لَهُ، وَفِي (ص): وَهِيَ، إِلَّا وَفَاءَ لَهُ، وَالْبَيْتُ هُوَ الْمَرَابِ لِنَسَبَةِ بَاقٍ، وَنَظَرُ دَعْوِ الْحَمْدِ (١٣٨/٩).

(٢) فِي (ص): وَ(ه): يَحْرِمُ.

[٤١٥٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَعِيبِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْهَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، كُتْلَهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ يَهْدَى الْإِسْنَادُ، هَذَا الْحَدِيثُ. [أحمد: ٩٨٤٨ و ٧٨٩٩، والبيهقي: ٢٢٩٨].

[٤١٥٩] ١٥- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْعَصْبَةُ مَنْ كَانَ». [أحمد: ٩٩٨٣، وإمام: ٤١٥٧].

[٤١٦٠] ١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَدِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَدْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْ بِمَالِهِ عَصْبَتُهُ، مَنْ كَانَ». [أحمد: ٨٢٣٦، وموطأ: ٤١٥٨].

قوله ﷺ: «أَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْعَصْبَةُ مَنْ كَانَ». وفي رواية: «ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا». وفي رواية: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَلِئْهُ».

أم (١) (الضَّبَع) و(الضَّبْعَة) مفتوح اصداد، والمراء عيال محتاجون صاعون، قال لخطيب: الضَّبَع والضبيعة هنا وصف لورثة لميت بالمصدر، أي: ترك أولاداً أو عيالاً ذوي ضَبَع، أي: لا شيء لهم، والضَّبَع في الأصل مصدر ضاع (٢)، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للتضياع (٣).

(١) في (خ): يند.

(٢) في (خ) و(ص): ما ضاع.

(٣) ينظر المفرد، ج ١: (٣٠٩/٢)، والأعلام الحديث: (٢/١١٩٧).

[٤٦١] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو اللَّهِ سَمِيعٍ أَنَا حَازِمٌ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرَقَةِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِلْبَنَاتِ » . [إسناده صحيح : ١٧٢٩٨ والظاهر : ٤٤١٦٢] .

[٤٦٢] (٠٠٠) « حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دَفْعٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ : « وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتَهُ » . [أحمد : ٤٩٨٧٠ ومقرئ : ٤١٦١] .

وَأَمَّا (لِكُلِّ) مِفْتَاحُ الْكَافِ ، قَالَ الْحَاطِي وَغَيْرُهُ . الْمُرَادُ بِهِ هُنَا لِعِيَالٍ ، وَأَصْدُهُ لِنَفْسٍ ، وَمَعْنَى : « أَنَّ مَوْلَاهُ » أَيُّ : وَلِيهِ وَنَاصِرُهُ ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) يفسر لأعلام الحديث (٢ / ١١٩٣) ، والعريف للحديث (١ / ٦٠٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ . [كِتَابُ الْهَبَاتِ]

١ - [بَابُ كَرَاهَةِ شُرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تُصَدَّقُ بِهِ
مَنْ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ]

[٤١٦٣] ١ - (١٦٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتِغُهُ، وَلَا تُعَذِّ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَايِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْعِهِ».

[المطهر: ١٤٩٠] [الناظر: ٤١٦٤].

[٤١٦٤] (***) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْنِي بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَذَكَ: «لَا تَبْتِغُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ».

[أحمد: ١٩٨١] [دله: ٤١٦٣].

كتاب الهبات

باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به
ممن تصدق عليه

قوله: (حملت على فرس عتيق في سبيل الله تعالى) معناه: تصدقت به ووهبته لمن يتقبل عنه في سبيل الله، و(اعتيق): الفرس المتفيس الجوارح السبق.

قوله: (فأضاعه صاحبه) أي: فصر في القسم بقلعه وموتته.

قوله ﷺ: «لا تبتغها، ولا تعذ في صدقتك» هذا نهى تزويج لا تحريم، فيكروه لمن تصدق بشيء أو أخرجته في ركة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القرابات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يشتره أو يتملكه ما احتبزه منه، فأم إن وريته منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب ال

[٤١٦٥] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ سِنطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَّيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْجٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ -: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أُعْطِيَتْهُ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». [انظر ٤١٦٦].

[٤١٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مُقْبِدٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَتَّى أَنْ حَدِيثَ مَالِكٍ وَزَوْجٍ أَثَمَ وَأَكْثَرُ. [البيهقي: ١٦٦، والبخاري: ٢٦٦٣٦].

[٤١٦٧] ٣- (١٦٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ». [البخاري: ٢٦٩٧١، انظر ٤١٦٦٨].

[٤١٦٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْفُطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. [احمد: ٥١٧٧، والبخاري: ٢٦٧٧٥].

[٤١٦٩] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَغُبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِحَمِيدٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَآهُ تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ». [احمد: ٤٩٠٣، انظر ٤١٦٨].

إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا طهيد ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: لهن عن شراء عبده لتحريره، والله أعلم.



٢ - [باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض،

إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

[٤١٧٠] ٥ - (١٦٢٢) حَدَّثَنِي يَرْاهِيمُ بْنُ هُوسَى لَرَّازِي وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَمِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ لَبِيَّ رضي الله عنه قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ». [احمد ٣٢٦٩ اوسط ٤١٧٤] -

[٤١٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. [اوسط ٤١٧٤] -

[٤١٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ نَحْوَ حَيْثُيهِمْ. [اوسط ٤١٧٤] -

[٤١٧٣] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْئَهُ». [احمد ٢٦٢٢ اوسط ٤١٧١] -

باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض،

إلا ما وهبه لولده وإن سفل

قوله ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ» هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقبضهما، وهو محمود على هبة لأجنبي، إلا ما وهب لولده أو لوليه ولديه^(١) وإن سفل، فله الرجوع فيه، كما صرح به في حديث المعمر بن بشير، ولا رجوع في هبة

(١) في (ص) و(هـ): أما إذا وهب لولده، يذلل: إلا ما وهبه لولده أو لوليه ولديه.

[٤١٧٤] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَالِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْعَالِدِ فِي قِيَّتِهِ» . [أحمد، ٢٥٣٩، والبيهقي، ٢٦٢١.]

[٤١٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد، ٣١٤٦] [انظر (٤١٧٤)].

[٤١٧٦] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَحْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَبُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ظَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَالِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَمُودُ فِي قِيَّتِهِ» . [أحمد، ٣٠١٣، والبيهقي، ٢٥٨٩.]

لأحرة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واحدٍ إلا الولد وكل^(١) ذي رحم محرم، والله أعلم.



(١) في (بخ) - «وكانت» (ص) - «واحد» وانظر الإكمال المجلد ٥: (٣٤٣/٥)

٣ - [بَابُ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلَادِ فِي الْهَبَةِ]

[٤١٧٧] ٩ - (١٦٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِي عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا عِلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلِيكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا»، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ».

[نسخه: ۲۵۸۷] [موضوع: ۱۷۹۹]

[٤١٧٨] ١٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى مِيَّ بَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: «أَكُلْ مِنْكَ نَحْلًا» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجُدْهُ». [نهر ١١٧٧ و ١١٧٨].

قَالَ: «فَارْخُذْهُ». [نظم 1177 و 1178].

[٤١٧٩] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَسْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَوْلًا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: «أَكَلُ بَيْتِكَ». وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: «أَكَلُ وَلَدِكَ». وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لُثْعَمَانَ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ تَبِيئاً جَاءَ بِالشَّعْمَانِ. (تأليفه ١٨٣٥٨)

[٤١٨٠] ١٢ - (. . .) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

قَالَ: حَدَّثَنَا الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غَلَامًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا الْغَلَامُ؟» قَالَ: أَعْطَانِيهِ أَبِي، قَالَ: «فَكُلْ إِخْوَانُو أَعْظَمَتْهُ كَمَا أَعْظَمْتَ هَذَا؟» قَالَ لَا، قَالَ: «فَرُدَّهُ». [أحمد ١٨٣٥٥، بخرم ٢، أبو بكر ٤١٧٨].

[٤١٨١] ١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشُّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْمُقَظَّةُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشُّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتُشْهَدَ عَلَيَّ صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِرَبِّكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، فَرَجَعَ أَبِي، فَرُدَّتْ لِي الصَّدَقَةُ.

[البحري ٢٥٨٧] [أبو بكر ٤١٨٢].

[٤١٨٢] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشُّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالْمُقَظَّةُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ، عَنِ الشُّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بِبَعْضِ الْمَوْهَبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنَيْهَا، فَالْتَقَى بِهَا سَنَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ مَا وَهَبْتَ لِابْنَيْ، فَأَخَذَ أَبِي بِيَدِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّ هَذَا - بِنْتُ رَوَاحَةَ - أَعْجَبَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتَ لِابْنَيْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَشِيرُ، أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَكْتَلَهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ». [أحمد ١٨٣٦٣، أبو بكر ٤١٨٢، أبو بكر ٤١٨٢].

قَالَ: لَا، قَالَ «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، قَالَ: فَرَجَعَ أَبِي، فَرُدَّتْ لِي الصَّدَقَةُ.

وهي رواية قال: (فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ). وفي رواية: (لَا تُشْهَدَنِي عَلَى جَوْرِ). وفي رواية (قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا خَيْرِي»). وفي رواية (قَالَ: «فَأِنِّي لَا أَشْهَدُ»). وفي رواية: (قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ»)

[٤١٨٣] ١٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا تَبْشُرُونَ بِسَوَاءٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكُلُّهُمْ أَغْطَيْتَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ». (أحمد: ١٨٤٢٩، أبو داود: ٤٦٨٨).

[٤١٨٤] ١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: «لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرِ». (أبو داود: ٤٦٨٩).

[٤١٨٥] ١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ وَالنَّفْطُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: «أَكُلْ بَيْتَكَ قَدْ تَحَلَّيْتُ بِمِثْلِ مَا تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي». ثُمَّ قَالَ: «أَبَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا إِذَا؟». (أحمد: ٤٦٨٦٧، أبو داود: ٤٦٨٩).

[٤١٨٦] ١٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التُّوفَيْيُّ: حَدَّثَنَا أَرْحَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَحَلَّيْتُ أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَهِيدَةٍ، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدَكَ أَغْطَيْتَهُ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ دَا؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَأَنِّي لَا أَشْهَدُ». قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا تَحَدَّثْتُ أَنَّهُ قَالَ: «تَقَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». (أبو داود: ٤٦٨٩).

أما قوله: «تَحَبُّثٌ»، فمعناه: وهب.

ولهي هذا الحديث أنه ينبغي أن «يُسَوَّى بَيْنَ الْأَوْلَادِ»^(١) في الهبة، ويهيب لكل واحد منهم مثل الآخر ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى، وقد بعض أصحابنا: يكون لمذكر مثل حظ لأنثيين، والصحيح مشهور أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث، فلو فضل بعضهم أو وهب بعضهم دون بعض،

(١) في (ج): أنه.

(٢) في (ص): ولدت: أولاد.

[٤١٨٧] ١٩ - (١٦٢٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا

فَعْلَمِبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٌ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَنَهْيَةٌ صَحِيحَةٌ. وَقَدْ طَوَّسَ وَعَرَّوهُ وَمَجَاهِدٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ، هُوَ حَرَامٌ، وَاحْتَجُّوا بِرَوِيَّةٍ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»، وَبِغَيْرِهَا مِنْ أَقْوَامٍ الْحَدِيثُ.

وَحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي»، قَالُوا: وَلَوْ كَانَ حَرَامًا أَوْ بَاطِلًا لَمْ يَقَالَ هَذَا الْمَقَالُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَهُ تَهْدِيدًا. قُلْنَا: الْأَصْلُ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ غَيْرُ هَذَا، وَيَحْمِلُ عِنْدَ طَلَاغِهِ صِغَةً (أَفْعَلُ) عَلَى التَّوَجُّبِ أَوْ الْمُنْهَى، فَإِنْ تَعَلَّلَ ذَلِكَ فَعَلَى الْإِبَاحَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ حَرَامٌ، لِأَنَّ الْجَوْرَ هُوَ الْمَسُّ عَنِ الْأَسْنَوَاءِ وَالْإِعْتِدَالِ، وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ الْإِعْتِدَالِ فَهُوَ جَوْرٌ، سَوَاءٌ كَانَ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا، وَقَدْ وَضَّحَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، فَيَجِبُ تَأْوِيلُ الْجَوْرِ عَلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَرِيهَ.

وَفِي هَذَا، حَدِيثُ أَنَّ هَبَةَ بَعْضِ الْأَوْلَادِ دُونَ بَعْضِ صَحِيحَةٍ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَهَبْ لِبَاقِيْنَ مِثْلُ هَذَا اسْتَحَبَّ رَدُّ الْأُولَى، قَالِ أَصْحَابُنَا: نُسْتَحِبُّ أَنْ يَهَبَ الْبَاقِيْنَ مِثْلَ الْأُولَى، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ سَتَحِبُّ رَدُّ الْأُولَى وَلَا يَجِبُ. وَفِيهِ جَوْرٌ رُجُوعُ الْوَالِدِ فِي هَبَّتِهِ لِنَوْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مَسَّاتِ أَمَاءَ بَعْضِ الْمَوْهُوبَةِ) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: (بَعْضُ الْمَوْهُوبَةِ)، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَتَقْسِيرُ الْأُولَى: بَعْضُ الْأَشْيَاءِ الْمَوْهُوبَةِ.

قَوْلُهُ: (فَالْمَوْهُوبَةُ بِهَا مَسَّةٌ) أَي: نَقْلُهَا.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَارْتَبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ الْقَاضِي: رَوَيْنَاهُ «فَارْتَبُوا» بِأَنَّهَا مِنْ «مَقَرَّبَةٍ»، وَيَقْتَضِي مِنَ الْقُرْآنِ، رَمَعْنَاهُ^(١) صَحِيحٌ، أَي: سَوَّوْا بَيْنَهُمْ فِي أَصْلِ الْعَطَاءِ وَهِيَ قَدْرُهُ.^(٢)

(١) فِي (أَمْرِ) وَ(أَمْرٍ) وَ(أَمْرٍ) وَ(أَمْرٍ).

(٢) الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَعْظَمُ: (٥/٣٥٢).

أَبُو لُرَيْثٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَدَلْتُ امْرَأَةً بَيْسِيرَ: انْحَلَّ ابْنِي عَلَامَكَ، وَأَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أُنْحَلَ ابْنُهَا عَلَامِي، وَقَدَلْتُ: أَشْهَدُ لِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَمْ يَحْوِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أَعْطَيْتَ وَمِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُ؟» قَالَ:
لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ». [أحمد ١٤٤٣].

قولها: (انحل ابني علامك) هو يفتح الحاء. يقال: نحن ينحل، كذهب يذهب.



٤ - [باب الغمري]

[٤١٨٨] ٢٠ - (١٦٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». [حدود: ٢١٤٨٧١].

[٤١٨٩] ٢١ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْمَلِيتُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقًّا فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبِهِ». غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى، لَهَا وَلَعَقِبِهِ». [الط: ٤١٨٨].

[٤١٩٠] ٢٢ - (١٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ الْعُمَرَى وَسُتْبَهَا، عَنْ حَبِيبِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْكُمَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمَا أَحَدٌ. فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». [احمد: ١٥٢٩٠].

[٤١٩١] ٢٣ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَنْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا:

باب العمري

قوله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً»^(١) وقعت فيه المواريث.

وفي رواية: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقًّا فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبِهِ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّهُ الْعُمَرِيُّ لَنَبِيٍّ أَجَازَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِيبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُثْبِتُ بِهِ. [المع: ١١٢٣١].

[٤١٩٢] ٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُلَبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِيبِهِ، فَبِهِ لَهْ بَثْلَةٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِيِّ فِيهَا شَرْطٌ وَلَا لُتْيَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ، فَقَطَعَتْ الْمَوَارِثُ شَرْطَهُ. [المع: ٤١٨٨].

[٤١٩٣] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». [المع: ١٤٢٤٣، وسنن: ٢٦٦٢٥].

[٤١٩٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ. [المع: ٤١٩٣].

وفي رواية. (قال جابر) إِنَّهُ الْعُمَرِيُّ الَّذِي أَجَازَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَقُولَ هِيَ لَكَ وَلِعَقِيبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

وفي رواية: (عن جابر) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِلْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». وفي رواية: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ». وفي رواية: «الْعُمَرَى مِيرَاثَةٌ».

قال أصحاب وغيرهم من العلماء: الْعُمَرَى: قَوْلُهُ: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مَثَلًا، أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، أَوْ حَيَاتَكَ، أَوْ مَا عَشْتُ، أَوْ حَيْثُ، أَوْ بَقِيَّتُ، أَوْ مَا يُقْبَدُ هَذَا لِمَعْنَى.

وأما (عَقِبَ الرَّجُلِ) فَبِكسر الخاف ويجوزُ سَكَانُهَا مع فتح العين ومع كسرها، كما في نظائره، وللعقب هم أولادُ الإنسان ما تَبَسَّلُوا.

[٤١٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِرَفْعِهِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [تأليفه: ١٤٣٤٦] [الناظر: ٤١٩٣].

[٤١٩٦] ٢٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ
مَنْ أَغْمَرَ عُمْرِي، فَهِيَ لِلَّذِي أَغْمَرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ». [تأليفه: ١٤٣٤٦] [الناظر: ٤١٩٣].

[٤١٩٧] ٢٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا
حُجُجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَبُشَيْرُ بْنُ هَرْجَمٍ، عَنْ وَكِيعٍ،
عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ،
ثُمَّ هُوَ لَاءٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَفِي حَدِيثِ
أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يَغْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا
عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ». [تأليفه: ١٤٣٤٦] [الناظر: ٤١٩٣].

أو يعقبك، فتصعق بلا خلاص، ويعليث بهذا اللفظ رتبة لدار، وهي هبة، لكنها معبرة طويلة، فإذا مدت
فإنذار لورثته، فإن لم يكن له وارث فليت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال، خلافاً لما نالت.

الحال الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لخاصة سواء، ففي صحة هذا
الاعتقاد قولان للشافعي، أصحهما وهو لجديد: صحته، وله حكم الحال الأول. والثاني وهو القديم:
أنه باطل، وقد بعض أصحابنا: إنه القول لقديم أن لا تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى
الموهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط، وقد بعضهم. القديم أنه عارضة يستردّها لو أهب متى
شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته.

لثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مات عادت إلى أو ورثتي إن كنت متاً، ففي صحته
خلافت عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم صحته، ويكون له حكم الحال الأول،
واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة «العمري جائز»، وعدلوا به عن قبس الشروط
الفاصلة.

والأصح الصحة في جميع الأحوال، وأن لموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها ببيع وغيره
من التصرفات، هذا مذهب، وقال أحمد: تصح العمري المطلقة دون المؤقتة.

[٤١٩٨] ٢٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -
قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَحْبَبَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةٌ
بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا، ابْنٌ لَهَا، ثُمَّ تَوَفِّي، وَتَوَفَّيْتُ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتُ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُو لِمُعْمَرَةٍ،
فَقُلْتُ وَلَدُ الْمُعْمَرَةِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ: بَيْنَ كَانَ لِأَيِّتِ حَبَاتُهُ وَمَوْنُهُ،
فَاخْتَصَمُوا إِلَيَّ طَارِقٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَقَدَعَا جَابِرًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهِ،
فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقُلَّ
عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَبَدَأَ ذَلِكَ الْحَائِطُ لِيَتِي الْمَعْمَرُ حَتَّى الْيَوْمِ.

[٤١٩٩] ٢٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -
قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ، لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٤٢٠٠] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الشَّامِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ». [أحمد ١٤١٧٥، وصحاحي ٢٦٢٢/٢]

[٤٢٠١] ٣١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ
الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعُمَرَى
مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». [أحمد ١٤١٧٢]

الروايات عنه: العمري في جميع الأحوال تميمية، لم تفتح الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبة الدار
بحال^(١)، وقد أبو حنيفة بلصحة كنحو مذهبنا، وبه قال لثوري والحسن بن صالح وأبو عبيد^(٢)،
وحجة الشافعي وهو فقيه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قوله: (فهي له بثلة) أي: عطية ماضية غير رجعة إلى الوهب.

قوله ﷺ: «أسكروا عليكم أموالكم ولا تفسدوها». * إلى آخره، المراد به: علامهم أن العمري هبة

(١) في (بخ): بخلان

(٢) في (حي) و(هـ): وأبو عبيدة

[٤٢٠٢] ٣٢ - (١٦٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَسَى ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْعُتْرَى جَائِزَةٌ » . (أحمد ١٦٠٥١ ، مسند ٢٦٦٦) .

[٤٢٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَنْبَغِي ابْنُ الْحَارِثِ - : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « مِيرَاتٌ لِأَهْلِهَا » ، أَوْ قَالَ : « جَائِزَةٌ » . (أحمد ٩٥٤٦ [والنظر ٤٢٠٢]) .

صحيحة ماضية ، يملكها الموهوب به مكاناً ما لا يعود إلى الواهب أبداً ، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمار ودخل على بصيرة ومن شاء تركه ؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعمارة ويرجع فيها ، وهذا دليل للشافعي وموافقيه ، والله أعلم .

قوله : (اختصموا إلى طارق مولى عثمان) هو طارق بن عمرو - ولأه عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير ، انتهى .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - [كِتَابُ الْوَصِيَّةِ]

[٤٢٠٤] ١ - (١٦٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ - وَاللُّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا، لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لِبَنَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». [أحمد ٥٦٩٧، وإسنادي - ٢٢٧٣٨].

كتاب الوصية

قال لأزهري: هي مشتقة من وصيت الشيء أهيبه^(١)، إذا وصيته، وسُميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصيتي وأوصيتي إيصاء^(٢)، والأسم: الوصية والوصاة.

واعلم أن أول كتاب الوصية هو بدء الفوت الثاني من أوضاع الثلاثة التي دلت إبراهيم بن محمد بن سفيان، صاحب مسلم، فلم يسمعه من مسلم، وقد سبق بيانه في المواضع في الفصول التي في أول هذا الشرح^(٣)، وسبق أحد الأوضاع في كتاب الحج^(٤)، وهذا أول الثاني، وهو قول مسلم، (حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى العنزي، واللفظ لابن مثنى قالا: حدثنا يحيى - وهو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر).

قوله ﷺ: «(مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا، لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لِبَنَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)». وهي رواية: (ثلاث لياتي).

فيه البحث على الوصية، وقد أجمع المفسرون على الأمر بها، لكن مذهب ومذهب النجاشي أنها

(١) عي (ص) و(هـ) أوصيا، وهو ضعيف، ينظر تهذيب اللغة (١٨٧/١٢)، والمعجم سني (وصي).

(٢) زاد في تهذيب اللغة: ويوصية.

(٣) (٣٤/١).

(٤) فتح شرح المعتمد: ٣١٥٩.

[٤٢٠٥] ٢- (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبدة بن سليمان وعبد الله بن نمير (ح). وحدثنا ابن نمير: حدثني أبي، كلاهما عن عبدة الله بهذا الإسناد، غير أنهما قالا: «ولله شيء يوصي فيه» ولم يقولوا «يريد أن يوصي فيه». (المر ٤٢٠٤).

[٤٢٠٦] ٣- (٠٠٠) وحدثنا أبو كامل الجحدري: حدثنا حماد، يعني ابن زيد (ح). وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسحاق بن يحيى بن علفة، كلاهما عن أيوب (ح). وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس (ح). وحدثني هارون بن سعيد الأيلي: حدثنا ابن وهب: أخبرني أسامة بن زيد الليثي (ح). وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا ابن أبي فديك: أخبرنا هشام - يعني ابن سعيد -، كُتِبَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: «لَهُ شَيْءٌ يوصي فيه» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ: «يُرِيدُ أَنْ يوصي فيه» كَرِوَايَةٍ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. (المر ٥١١٨) (المر ١١٢٠٤).

[٤٢٠٧] ٤- (٠٠٠) حدثنا هارون بن معروف: حدثنا عبد الله بن وهب: أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث -، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ قال:

مندوبة لا واجئة، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجئة لهذا الحديث، ولا دلالة لهم فيه. وليس فيه تصريح بوجوبها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق - أو عسده وديعة ونحوها لزمه الإيصاء بسنت.

قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث: ما لحزم ولا احتياط للمسلم لا أن تكون وصيته مكتوبة عنده^(١). فيستحب تعجيلها وأن يكتبها في صحفه ويشهد عليه فيها، ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن لم يجد له أمر يحتاج إلى توصية به الحق به، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم محقرات المعاملات وجزوات الأمور المتكررة.

وأما قوله ﷺ: «لو وصيته مكتوبة عنده» فمعه. مكتوبة وقد أشهد عليه بها، لا أنه^(٢) يقتصر على

(١) قال الشافعي في «الأمم» (٤/٩٢) ما ذكره في «أحلاف الإحصاء» لا من وجه، بل من

(٢) في (ج) لا به.

«مَا حَقَّ امْرُؤٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي. [أحمد ٤١٦٩] [وطر ٤٢٠٤].

[٤٢٠٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو لُقْطَهْرٍ وَحُرْمَلَةُ ذَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ج). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ مَنِ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عُقَيْلُ (ج). وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَحَقَّ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْحَارِثِ. [أحمد ٤١٠٢] [وطر ٤٢٠٤].

الكتاب، بل لا يعمل بها ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه به، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد لا يتم محمد بن نصر المروزي من أصحابنا: يكفي لكتاب من غير شاهد لصدور الحديث، والله أعلم.



١ - [باب الوصية بالثلث]

[٤٢٠٩] ٥ - (١٦٢٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ وَأَنْ ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِّي إِلَّا بَنَةً لِي وَاحِدَةً، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ،»

قوله في حديث سعد بن أبي وقصر رضي الله عنه، (عادني رسول الله ﷺ من وجع أشفيت منه على الموت) فيه استعجاب عيادة للمريض، وأنها مستحبة للإمام كاستحبها لأحد الناس.

ومعنى (أشفيت على الموت) أي: قارئك وأشرفت عليه، يقال: أشفى عليه وأشفاه، قاله لهريري ^(١)، وقال ابن قتيبة: لا يقدر: أشفى إلا في الشر ^(٢)، قال إبراهيم الحربي: الوجه سم لكل مريض.

وفيه جوار ذكر المريض ما يجذبه للمرض صحيح من مداواة، أو دعاء صالح، أو وصية، أو استفتاء من حاله، ونحو ذلك، وإنما يكره من ذلك ما كان على سبيل التسخيف ونحوه، فإنه قادح في أجر مرضه.

قوله: (وأنا ذو مال) دليل على إباحة جمع المال؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل في العرف إلا لمال كثير.

قوله: (ولا يرتني إلا ابنة^(٣) لي) أي: ولا يرتني من لولد وخواص الورثة. ولا فقد كان له عصابة، وفيه معناه لا يرتني من أصحاب الفروض.

قوله: (أفأتصدق بثُلثي مالي؟ قال: «لا» قست. أفأتصدق^(٤) بشطره؟ قال: «لا، الثلث، وثلث كثير^(٥)» وقع في بعض الروايات: «كثير^(٥) بالمثلثة، وفي بعض بالمرحمة، وكلاهما صحيح.

(١) في (التبيين) (١/٢٢٢).

(٢) تقريب المعاني (١/١٨٣).

(٣) في (ج): ابن.

(٤) في (ج): أفأتصدق.

(٥) قوله: وقع في بعض الروايات لكثير ال سقط من (ص) و(ع).

إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ،

قال القاضي: يجوز نصب (الثلث) الأول ورثته، أم النصب فعلى الإغراء، أو على تقدير فعل، أي: أعطى لثلث، وأم الربع فعلى أنه فاعل، أي: يكفيت الثلث، أو على أنه مبتدأ وحذف^(١) خبره، أو خبر محذوف المبتدأ.

وفي هذا الحديث مرعاة العند بين الورثة والوصية، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: إن كانت لورثة أغنية يستحب أن يوصي بالثلث ترعاه، وإن كانوا فقراء استحب أن يتقصر من الثلث.

وأجمع العلماء في هذه الأعصار على أن من له وارث لا تُلَفَّ وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على مفرضا بإجازته في جميع المال، وأم من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزّه أبو حنيفة وأصحابه ومصدق وأحمد في إحدى الرويتين عنه^(٢) وروى عن علي وابن مسعود.

وأم قوله: (أفأتصدق^(٣) بثلثي مالي؟) يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المجزأة، وهذا عندنا وعند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث، وخالف أهل الظاهر فقالوا: للمريض مرضى الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث «الثلث كثير»، مع حديث الذي اعتق ستة أعبد في مرضه، فأعتق النبي ﷺ اثنين وأرق أربعة^(٤).

قوله ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» لعالة: الفقراء. ويتكففون: يسألون الناس في أكفهم. قال القاضي: روي قوله: «أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ» بفتح الهمزة وكسر هاء، وكلاهما صحيح^(٥).

وفي هذا الحديث حث على صلة لأرحم، وإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة أقرب الأقرب وإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

(١) في (ج): أو حذف.

(٢) في (خ): فإن تصدق.

(٣) أخرجه مسلم. ٤٣٣٥، وأحمد: ١٩٨٢٦، عن عتيق بن حبيب عن النبي ﷺ.

(٤) في (م): المعجم: (٣٦٥/٥).

وَلَسْتُ تُتَّقِي نَفْقَةَ تَبْتَلِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَلِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرْقَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً،

قوله ﷺ: «وَلَسْتُ تُتَّقِي نَفْقَةَ تَبْتَلِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» فيه استحداب الإلفاق في وجوه الخير - وفيه أن الأعمال بالثبات، وأنه يُتاب على ما عمده بنته عليه أن الإفراق على العدم يُتاب عليه، إذ قصد به وجه الله تعالى.

وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى، صار طاعة ويثاب عليه، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله: «حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ»؛ لأن زوجة الإنسان هي من أخص حظوظه الدينية؛ وشهوته وملائته المباحة، وإذا وضع لقمة في فيها فلو أنها يكره ذلك في العادة عند سلاعية ولما لطفة ولتليذ بالمباح، فهذه لحانة أبعد الأثام عن الطاعة وأمر الآخرة، ومع هذا فأخبر النبي ﷺ أنه إذا قصد بهذه لقمة وجه الله تعالى حصل له لأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بحصول الأجر إذ أراد وجه الله تعالى، ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصله على الإباحة وقصد به وجه الله تعالى يُثاب عليه، وذلك كما كان بنية متقوي على طاعة الله تعالى، وانسواء للاستراحة ليلا يوم إلى العبدنة نشيطاً^(١)، والاستمتاع بزوجه وجريته ليكتف بتمه وبصره وبحوهم عن لحرام، وليقتضي حقها، وليحصل ولداً صالحاً، وهذا معنى قوله ﷺ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»^(٢)، والله أعلم.

قوله: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَلِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرْقَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً» قال القاضي: معناه: أخلف بمكة بعد أصحابي، فقله إما إشفاقاً من موته بمكة، لكونه هاجر منها وتركها لله تعالى، مخشي أن يقدح ذلك في هجرته، أو في ثوابه عليها، أو تخشي بقاءه بمكة بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وتخليه عنهم بسبب المرض، وكذلك يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى، ولهذا جاء في رواية أخرى: (أَخْلَفْتُ عَنْ هَجْرَتِي)^(٣)، قال

(١) غير مجودة في (ج)

(٢) أخرجه مسلم: ٧٢٢٩، وأحمد: ٢١٤٧٣ من حديث أبي هريرة

(٣) في (ص) و(هـ): هجرته، وهذه الرواية أخرجه البخاري ٧٢٢٢

وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعَكَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ.....

القاضي: قيل: كان حكم الهجرة باقياً بعد لفتح نهم لحديث، وقيل: إنما كان ذلك لمن كان^(١) من جرح قبل الفتح، فلما من هاجر بعده فلا^(٢).

وأما قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْفَتَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا» فالمراد بالتخلف طول العمر والبقاء في الحياة بعد جماعات من أصحابه

وفي هذا الحديث فضيلة طول العمر للازدياد من لعمل الصالح، ولحث على إرادة وجو الله تعالى بالأعمال، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: «وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعَكَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» وفي بعض النسخ: «يَنْفَعُ» زيادة لثاء.

وهذا الحديث من المعجزات، فإن سعداً رضي الله عنه عاش حتى فتح العراق وغيره، وانفتح به أقوام في دينهم ودنياهم، ونصر به الكفار في دينهم ودنياهم، فلأنهم قُتِلُوا وصاروا إلى جهنم، وشيئت لسوءهم وأولادهم، وغُيِّمَت أموالهم وديارهم، وتولى العراق فامتدح على يديه خلائق، ونصر به خلائق، بقاءه الحق فيهم من الكفار ونحوهم.

قال القاضي: قيل: لا يُحِبُّ أجرة حجرة المهاجر بقائه بمكة وموته بها إذا كان بضرورة، وإنما يُحبسه إذا كان بالاحتيار، قال: وقال قوم: مَوْتُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ مُحِبَّبٌ هِجْرَتُهُ كَيْفَمَا كَانَ، قال: وقيل: لَمْ تَقْرُصِ الْهَجْرَةَ إِلَّا عَنِ أَمْرِ مَكَّةَ خَاصَّةً^(٣).

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» قال القاضي: استدُلَّ به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قَدْ دَخَلَ فِي هِجْرَتِهِ، قال: ولا دليل فيه عسي؛ لأنه يحتمل أنه دعا لهم دعاء عاماً، ومعنى «أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ» أي: أتمم لهم ولا تُطْهِرْ وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بِتَرْكِ هِجْرَتِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ عَنْ مَسْتَقِيمِ حَالِهِمُ الْمَرْضِيَّةِ^(٤).

(١) قوله: «لَمَنْ كَانَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ» (٤).

(٢) «إِكْمَانُ الْمُحَلِّ» - (٣٦٥/٥).

(٣) «مَصْبُورُ الْمَدِينَةِ» (٣٦٦/٥).

(٤) «مَصْبُورُ الْمَدِينَةِ».

لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ. قَالَ: رَأَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ. (المعجم: ٣٩٣٦)
 لوظف ١٤٢١٠.

[٤٢١٠] (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا: أَخْبَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُنْهَم عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (المعجم: ١٥٣٤، والمعجم: ١٧٣٣).

قوله **المعجم**: المكن البائس سعد بن خولة «البائس» هو الذي عليه أثر البؤس، وهو الفقر ولبلة

قوله ' (يؤفني له رسول الله ﷺ أن مات بمكة) قال العلماء: هذا من كلام الروي، وليس هو من كلام النبي ﷺ، بل انتهى كلامه ﷺ بقوله: ولكن البائس سعد بن خولة، فدل البروي تفسيراً لمعنى هذا الكلام - أنه يؤفني لنبي ﷺ، ويتوغلج به ويرق عليه، لكونه مات بمكة.

واختلفوا في فائس هذا الكلام من هو؟ فقيل: هو سعد بن أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات، قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام لؤزهري.

قال: واختلفوا في قصة سعد بن خولة، فقيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قاله ^(١) عيسى بن دينار وغيره، وذكر البحاري أنه هاجر وشهد بدر، ثم نصرته إلى مكة ومات بها، وقال ابن هشام إنه هاجر إلى الحبشة لهجرة الثانية، وشهد بدر وغيره، وتوفي بمكة في حجة الودع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهندية، خرج مختاراً ^(٢) من المدينة إلى مكة ^(٣)، فعلم هذا، وعلى قول عيسى بن دينار سبب بؤسه سقوط محبته لرجوعه مختاراً، وموته بها، وعلى قول الآخرين سبب بؤسه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن بحتياره، لما قننه من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار هجرته والقرية عن وطنه الذي هجره الله تعالى ^(٤).

قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي ﷺ خلف مع سعد بن أبي وقاص رجلاً، وكان

(١) في (خ): قاتل.

(٢) في (ص) و(هـ): مختاراً.

(٣) قوب: إلى مكة، سقط من (ص) و(هـ).

(٤) (المعجم المجمع: ٣٩٧/٥).

[٤٢١١] (٠٠٠) وحديثي إسحاق بن منصور: حدثك أبو داود الحفري، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن سعد قال: دخل النبي ﷺ عليّ يهودني، فذكر يمتني حديث الزهري، ولم يذكر قول النبي ﷺ في سعد بن خولة، غير أنه قال: وكان يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها. (المعجم ١٤٨٨ وبيهاري ٢٧٧٤٢).

[٤٢١٢] ٦ - (٠٠٠) وحديثي زهير بن حرب: حدثنا الحسن بن موسى: حدثنا زهير: حدثنا سفيان بن حرب: حدثني مضعب بن سعد، عن أبيه قال: مرضت فأرسلت إلى النبي ﷺ، فقلت: دعني أقيم مالي حيث شئت، فأبى، فقلت: فأنصف؟ فأبى، فقلت: فأنث؟ قال: فسكت بعد الثلث، قال: فكان بعد الثلث جائزاً. (مع ١٤٢١).

[٤٢١٣] (٠٠٠) وحديثي محمد بن المثنى وابن نجاد قال: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبه، عن سفيان، بهذا الإسناد، نحوه، ولم يذكر: فكان بعد الثلث جائزاً. (مع ١٤٢١).

له: «إن توفي بحكمة فلا تدفنه بها»^(١)، وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى: (أنه كان يكره أن يموت في الأرض التي هاجر منها)، وفي رواية أخرى لمسلم: قال سعد بن أبي وقاص: (خشيت أن أموت بالأرض التي هاجر منها، كما مات سعد بن خولة)^(٢).

وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية.

وفي حديث سعد هذا جوهر تخصيص عموم الوصية المذكور^(٣) في القرآن بالستة، وهو قول جمهور الأصوليين وهو الصحيح.

قوله: (حدثنا أبو داود الحفري) هو بحداء مهملة ثم فاء مفتوحين، منسوب إلى الحفري، بفتح الحاء ولقاء، وهي محلّة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد تسمعاني وغيرهما^(٤)، واسم أبي داود هذا: عمر^(٥) بن سعد، الثقة الراشد الصالح العبد، وقال عمي بن

(١) أخرجه عبد الله بن أبي عمير في المصنف ١٧٢٩، واسم سعد في المصنف ١٤٦/٣.

(٢) إكمال المعجم، ٣٦٨/٥.

(٣) في (ص) و(م): المذكورة.

(٤) ابن حبان في الثقات: ١٨٩/٧، وسمعتني في الأسانيد: ١٩٣/٤.

(٥) في (ص) و(م): عمرو، وهو مصنف، وانظر مصادر الترجمة في التعليق السابق.

[٤٢١٤] ٧- (٠٠٠) وحديثي القاسم بن زكرياء: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد المطلب بن عُمَيْرٍ، عن مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَا لِي كُنُوءًا؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ؟ قَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: أَبِ لُثْنٍ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»، انظر [٤٢١١].

[٤٢١٥] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا الشُّقْفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَهَكَى، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي مَا لَا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرْتَبِي بَنِي، أَفَأَوْصِي بِمَا لِي كُنُوءًا؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَبِالثُّلُثَيْنِ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْتَصِفْ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْتُلُثْ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنْ صَدَقْتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَّةً، وَإِنْ نَفَقْتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةً، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةً، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: بِعَيْنٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَقَالَ يَبْذِهِ. (احمد [١٤٤٠] [نظر] [٤٢١١]).

[٤٢١٦] ٩- (٠٠٠) وحديثي أَبُو الرَّبِيعِ الْفُتَيْكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَنَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، يَتَحَوَّى حَارِثُ بْنُ أَدْفَيْ، ر [٢٧١١]

المعني ما أعلم أنني رأيت بالكوفة أعيد من أبي داود الجفري، وقال وكيع: إن كان يُسَمَّعُ بِأَحَدٍ فِي رَمَلِنَا يَعْنِي: الْبَلَاءُ وَالتَّوَدُّعُ - فَبِأَبِي دَاوُدَ، تَوَفَّى سِتَّةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: سِتَّةٌ سِتَّةٌ وَمِائَتَيْنِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن الجميري، عن ثلاثة من ولد سعد، كلهم يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ)، وفي الرواية الأخرى: (عن حميد، عن ثلاثة من ولد سعد، قالوا: مرض سعد بمكة، فَأَنَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ)، فهذه لرواية مرسنة، ولأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون، ولما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وضعه وإرساله ليبين:

[٤٢١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ ضَا حَبِيبٍ، فَقَالَ: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ. بِحِثْلِ حَبِيبِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْجَمْعِيِّ. [المصدر: ٤٢١٧].

[٤٢١٨] ١٠ - (١٦٢٩) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنِي عِيسَى، يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَّأَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ ثَلَاثٍ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْثَّلَاثُ، وَالْثَّلَاثُ كَثِيرٌ». [المصدر: ١٠٢٤، والبيهقي: ٢٧٤٣].

قال لقاضي^(١): وهذا وشبهه من العن التي وعد مسلم في خطبة كتبه أنه يذكرها في مواضعها، فظن خالون أنه يأتي بها مفردة، وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تصغير كتابه كما أوضحته في أول هذا الشرح^(٢)، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية، ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح^(٣) أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً فالصحيح الذي عليه المحققون أنه صحيح باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عارض ابنه الوفاضي^(٤) بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه لأن وفي موضع نحو هذا، والله أعلم.

قوله: (عن ابن عباس قال: لو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال: «الثلث، والثلث كثير») وقوله: (غَضُّوا) بالفتح والضم: المصعدان، أي: نقصوا

وفيه استحباب للنقص عن الثلث، وبه قال جمهور العلماء مطلقاً، ومذهب الله أن يكون ورثته أضياء

(١) في الإكمال: (٣٦٨/٥ - ٣٦٩).

(٢) (٥٣ / ١).

(٣) (٦٩ / ١).

(٤) في الإيضاح: (١٩٥ - ١٩٦).

وفي حديث وكيع: «كثير، أُر: كثير».

سُحِبَ لإيضاء بالثلث، ولا يُستَحَبُّ انْقِصَارُ منه، وعن أبي بكر لصديق رضي الله عنه: «أَنَّهُ أَوْصَى بِالْخُمُسِ، وَعَنْ عُمِي رضي الله عنه نحوه، وعن ابن عمر وإسحاق بالبريع، وقال آخرون: بالسُّس، وآخرون: بدونه، وقال آخرون: بالثُّس، وقال إبراهيم الفُحَعي رحمه الله تعالى: كانوا يَكْرَهُونَ لوصيةً مِثْلَ تَصْيِبِ أَحَدِ الْوَرِثَةِ، وَرَوَى عَنْ عُمِي وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَهُ وَرِثَةٌ وَمَالُهُ قَلِيلٌ نَزْلُ الْوَصِيَّةِ. فَوَلَهُ لِي إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ: (وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ - حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) هَكَذَا هُوَ فِي نَسْخِ بِلَادُنَا، وَمِنْ رِوَايَةِ الْجَلُودِيِّ، فِي جَمِيعِهَا: (أَبُو كُرَيْبٍ)، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ مَهْدَانَ: أَبُو كُرَيْبٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِي نَسْخَةِ الْجَلُودِيِّ: أَبُو كُرَيْبٍ أَبِي شَيْبَةَ، بَدَلُ: أَبِي كُرَيْبٍ^(١)، وَالصَّوْبُ مَقْدَمَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢ - آداب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

[٤٢١٩] ١١ - (١٦٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

[احمد: ١٨٤١]

[٤٢٢٠] ١٢ - (١٠٠٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَقْلَيْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَبَيَّ أَجْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [مكرر: ١٧٣٢٦] [احمد: ٢٤٢٥١]

[دبر: ٤٢٢١]

باب وصول ثواب الصدقة إلى الميت

قوله: (إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ «نَعَمْ»)، وفي رواية: (إِنْ أُمِّي أَقْلَيْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَبَيَّ أَجْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ «نَعَمْ»).

قوله: (أَقْلَيْتْ) بالفاء وضيم اللام، أي: ماتت بعثت ورجاء، والفتحة والفتحة ولا فتحة ما كان بعثت.

وقوله: (نَفْسَهَا) برفع السين ونصبها، هكذا ضبطوه، وهم صحيحان، ورفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على المفعول الثاني.

وقوله: (إِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ) معناه: لِمَا علمه من جزئها على الخير، أو لما علمه من رغبته في الوصية.

وفي هذا الحديث جواز الصدقة عن الميت وسترها، وأن ثوابها يصله وينفعه وينفع المتصدق أيضاً، وهذا كله أجمع عليه المسلمون، وسبقت المسألة في أول هذا الشرح في شرح مقدمة صحيح مسلم^(١)، وهذه الأحاديث مخصصة بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ لِمَا مَاتَ﴾ [النجم: ٣٩].

[٤٢٢١] (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارِثَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي افْتَبَتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأُضِلَّتْ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [البحار ١٣٨٨]

والمع ٤٢٢٠.

[٤٢٢٢] ١٣- (٥٥٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح)، وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ (ح)، وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ- يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْحٌ، وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَزَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: قَهْلُ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ بَحْصِيُّ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشَرٍ. [المع ٤٢٢٠ ر ٤٢٢١].

وأجمع المسلمون على أنه لا يجب^(١) على لو رث التصدق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأم الحقوق المالية لثلاثة على الميت، فمن كد له تركته وجب قضاءها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس المال، سواء ديون الله تعالى، كالزكاة والحج والصدقة والكفارة ويسر الصوم ونحو ذلك، وذيق آدمي، فإن لم يكن للميت تركته لم ينزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره تصاؤه.

قوله: (فهل يكفر عنه أن تصدق عنه؟) أي: هل تكفر صدقتي عنه ميتته، والله أعلم.



٣ - [باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

[٤٢٢٣] ١٤ - (١٦٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ - يَغْنِي ابْنُ سَعِيدٍ - وَابْنُ حَجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد موته

قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت يقطع بموته، وينقطع تجدد ثوابه، إلا في هذه الأشياء الثلاثة لكونه^(١) كان سببها، فإن الولد من نفسه، وكذلك العلم الذي حلقه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولده صالح، وقد سبق بين اختلاف أحوال الناس فيه، وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح^(٢). وفيه دليل بصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه، وبين فضيلة العلم، ولحق على الاستكثار منه، والقرعيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيصاح، وأنه ينبغي أن يختار من عموم الأئمة والأصح. وفيه أن لدعاه نصيب ثوبه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهذا مجتمعة عليهم، وكذلك فضيلة السنين كما سبق.

وأما لحق فيجزي عن الميت عند الشفعي وموافقه، وهذا دخل في قصة الدين إن كان حياً وإيجاباً فإن كان ظروفاً^(٣) وضى به فهو من باب الوصايا.

(١) في (خ): لكونها.

(٢) ص ١٠ من هذا الجزء.

(٣) في (ص): (ع): نظرها.

وأما إذ مات وعليه صيام، فالصحيح أن الولي يصوم عنه، وله أن يطعم عنه^(١)، وسبقت المسألة في كتاب الصيام^(٢).

وأما قراءة القرآن وجعل ثواب للميت، والصلوة عنه ونحوهما، فمذهب الشافعي والجمهور أنها لا تلحق لميت، وفيها خلاف، وسبق إيضاحه في أول هذا الشرح^(٣)، في شرح مقدمة صحيح مسلم.



(١) قوله - وله أن يطعم عنه - متقدم من (عن).

(٢) باب قضاء الصيام عن الميت عند التحليله رقم: ٢٦٩٢.

(٣) (١/١٥٣).

٤ - [باب الوقف]

[٤٢٧٤] ١٥ - (١٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنْفَرُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ لَيْتَ حَبِشَتْ أَصْلُهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ. قَالَ: فَتَصَدَّقُ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّعِيفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَافِياً، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً. (الحديث: ٤٦١٨، والسنن: ٢٧٧٧).

باب الوقف

قوله: (أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأذنه فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالا قط هو أنفَرُ عندي منه. فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حنثت أصلها وتصدقت بها».) فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يُباع، ولا يُورث، ولا يُوهب. قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القرى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضعيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صافياً، غير متمولٍ فيه. وفي رواية: (غير متأثِّل مالا).

أما قوله: (هو أنفَرُ) فمعناه: أجود، ولقيس: المجيد، وقد أنفَسَ: بفتح النون وطعم الفاء، تعاسة، وسمَّ هذا المالَ الذي وقفه عمر: (لَمْعٌ) بفتح اللام مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة.

وأما قوله: (غير متأثِّل) فمعناه: غير جامع، وكلُّ شيء له أصلٌ قديم، أو جمع حتى يصير به أصلٌ، فهو مؤثِّل، وسمَّه مجداً مؤثِّل، أي: قديم، وألَّفه الشيء، أصله.

[٤٢٢٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زُهْرُ السَّمْنِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسَادِ، مِثْلُهُ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ مُتَمَمِّيًا عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ يُطَوِّمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ». وَلَمْ يُذَكَّرْ مَا بَعْدَهُ. وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُفْيَانُ قَوْلُهُ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى الْبَحْرِ، [نظر: ٤٢٢٤].

[٤٢٢٦] (١٦٣٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ لِحَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَاتَّبَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَالًا أَحَبَّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسَ عَيْنِي مِنْهَا، وَسَقَى الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. وَلَمْ يُذَكَّرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ. [نظر: ٤٢٢٤].

وفي هذا الحديث دليلٌ على صحة أصل الوقف، وأنه محالفٌ لسوابغ جاهلية، وهذا مذهبنا ومذهبُ الجمهور، ويدلُّ عليه أيضاً إجماعُ مسلمين على صحة وقف المساجد ولسقاتها وفيه أن الوقف لا يباع ولا يورث ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الوقف. وفيه صحة شروط الواقف. وفيه فضيلة الوقف، وهي الصدقة الجارية. وفيه فضيلة الإنفاق مما يحب. وفيه فضيلة ظاهرة لعمركم ﷺ. وفيه مشاورة أهل الفصل والصلاح في الأمور وطرق الخير. وفيه أن خير قسمة عشرة، وأن العنمين مكرها واقتسموها^(١)، واستقرت أملاكهم على جنتهم، ونفذت نصرة الله فيها. وفيه فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

وأما قوله: (يأكل منها بالمعروف) فمعناه: يأكل المعتاد ولا يتجاوزهُ، والله أعلم.



هـ - [باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه]

[٤٢٢٧] ١٦ - (١٦٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ: فِيمَ أَمُرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ. (المعجم: ٤١٨١٣٦، الوافي: ٤١٢٢٨).

[٤٢٢٨] ١٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ بِهَذَا الْغَوْلِ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ فَكَيْفَ أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟ [أحمد: ١٩١٢٣ و ١٩٤١٨، واسطوي: ١٢٧٤١].

[٤٢٢٩] ١٨ - (١٦٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ. (أحمد: ٢١١٧٦).

[٤٢٣٠] ١٩ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ

باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

قوله. (عن طلحة بن مصرف) هو يضم لميم وفتح لصاد وكسر ثمة المشددة، وحكي فتح لراء والصواب المشهور تحريكها.

قوله. (سألت عبد الله بن أبي أوفى: هل أوصى رسول الله ﷺ؟ فقال. لا، قلت: فلم كتبت على المسلمين الوصية، أو: فلم أُمروا بالوصية؟ قال أوصى بكتاب الله).

وفي رواية عائشة: (ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً، ولا درهماً، ولا شاةً، ولا بعيراً، ولا أوصى

بشيء).

عَنْ حَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ [نمر ١٢٢٦].

[٤٢٣١] ١٩ - (١٦٣٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالنَّقَاطُ لِيَحْيَى - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَزَلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْتَدِنَةً إِلَيْ صَدْرِي - أَوْ قُلْتُ: حَجْرِي - فَلَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَقَلَعْتُ الْخَنَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ [اجم ٢٤٠٣٩، ونجدي ١٢٧٢٦].

وفي رواية قال: (ذكروا عند عائشة أن علياً كان وصياً، فقالت: متى أوصى إليه؟ فقد كنت مُسْتَدِنَةً إلى صدري - أو قُلْتُ: حَجْرِي - فدعا بالطست، فلقد انخث في حجري، وما شعرت أنه مات، فمتى أوصى إليه؟).

أم قولها: (الخنث) فمعناه: ما لم يسقط، وأم حَجْرُ الإنسان، وهو حَجَرُ ثوبه، فبفتح الحاء وكسرهما.

وأم قوله: (لم يوصي)، فمعناه: لم يوصي بثالث ماله ولا غيره، إذ لم يكن له مال، ولا أوصى إلى علي عليه السلام ولا إلى غيره، بخلاف ما يَرْعُدُهُ الشيعة. وأم الأرض التي كانت له عليه السلام بخيبر وفك، فقد سَبَّلَهَا عليه السلام في حياته، ونَجَرَ الصدقة على المسلمين.

وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته عليه السلام بكتاب الله، ووصيته بأهل بيته^(١)، ووصيته بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الولد، فليست مرادة بقوله: (لم يوصي)، إنما المراد به ما قدَّمناه، وهو كان^(٢) مقصوداً لسائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث.

وقوله: (أوصى بكتاب الله) أي: بعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَكْتِبُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الاسم ١٣٢]، ومعناه: أن من الأشياء ما يُعَلِّمُ منه نفعاً، ومنها ما يحصل بالاستنساخ.

وأم قول سائل: (فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟) فمراده قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ

(١) من حديث زيد بن أرقم عليه السلام أخرجه مسلم ٢٢٢٥ وفيه: «أدرككم الله في أهل بيته».

(٢) قوله: كانا ليس في (ص) ولا (ه).

[٤٢٣٢] ٢٠ - (١٦٣٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَغُثَيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْوَقْدِ - وَالثَّلْثُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمَ الْخُمَيْسِ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دُمْعُهُ الْحَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَمَّاسٍ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، فَقَالَ: «اِثْنُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي» فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَدَارُعٍ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: «دَعُونِي، فَإِلَٰذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِزُوا الْوَقْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أَجِزُهُمْ» قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّلَاثِ، أَوْ قَالَهَا فَأَنْصَبْتُهَا. [واحد ١٦٣٥، واسعدى ٣٠٥٣].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَشْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[٤٢٣٣] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ صَلَاحَةَ بِنْتِ مَصْرُوفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمَ الْخُمَيْسِ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ، ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمْعُهُ، حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَا بَضَامُ اللَّؤْلُؤِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِثْنُونِي بِالْكَتِيفِ وَالْذَّوَاةِ - أَوْ: اللَّوْحِ وَالْذَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا» فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ. [واحد ٣٣٣٦] [رنسر ٤٢٣٤].

أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَلَا الْوَصِيَّةَ ﷻ [البقرة: ١٨٠]، وهذه الآية منسوخة عند الجمهور، ويحتمل أن المسائل أراد يكتب الوصية للثلاث إليها، والله أعلم.

قوله: (عن ابن عباس: يوم الخميس، وما يوم الخميس) معناه: تفضيم أمره في شدة واسكروه فيما يعتقه ابن عباس، وهو امتناع الكتاب، ولهذا قال ابن عباس: (إن الرزوة كن الرزوة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لكم ذلك الكتاب) [١]، هذا مراد ابن عباس، وإن كان لصواب ترك الكتاب كما سلكوه إن شاء الله تعالى.

قوله ﷺ حين اشتد وجعه: (اِثْنُونِي بِالْكَتِيفِ وَالْذَّوَاةِ - أَوْ: اللَّوْحِ وَالْذَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا) فقالوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ.

(١) ما بين معقوفين من نسخة من «صحيح مسلم»، ووقع في (ص) و(هـ) هذا الكتاب.

وَأَمَّا كَلَامُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي شَرْحِ لِحَدِيثٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ دَلَائِلِ قَوْلِهِ عُمَرُ وَفَضَائِلُهُ، وَدَقِيقِي نَظَرِهِ؛ لِأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكْتُبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمُورًا يَسَا عَجَزُوا عَنْهَا وَاسْتَحَقُّوا لِعَقُوبَةٍ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ مَنصُوبَةٌ لَا مَجَالَ لِاجْتِهَادِ فِيهَا، فَقَالَ عُمَرُ: (حَسْبِيَ كِتَابُ اللَّهِ)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَرْكِبُ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النساء: ١٣٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْمَلَ دِينَهُ، فَأَمِنَ اصِّلاَلًا عَلَى الْأَمَةِ، وَأَرَادَ التَّوَكُّلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ عُمَرُ أَفْقَهُ مَنْ مِنْ عَبَّاسٍ وَمُوَافِقِهِ.

قَالَ إِيَّاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ السَّيْهَقِيُّ فِي أَوْ خَرِ كِتَابِهِ الدَّلَائِلُ الشُّوْةُ: بِمَا قَصَدَ عُمَرُ لِيُخَفِّتَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَلَوْ كَانَ مَرُودَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْتُبَ مَا لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ لَمْ يَتْرَكْهُ لِاخْتِلَافِهِمْ وَلَا يُغَيِّرُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلْقَى مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، كَمَا لَمْ يَتْرِكْ تَسْبِيحَ غَيْرِ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِ مَنْ خَالَفَهُ، وَمَعَادَرُهُ مِنْ عَادَاهُ، وَكَمَا أَمَرَ فِي ذَلِكَ الْحَدَثِ بِخُرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعُورِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي لِحَدِيثِهِ ^(١).

قَالَ السَّيْهَقِيُّ: وَقَدْ حَكَى مَقْبِلَانِ بْنُ عِيَيْنَةَ عَنْ أَهْلِ الْعَدَمِ قَبْلَهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ سِتِّخْلَافًا أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى مَا عَدِمَهُ مِنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ، كَمَا هُمْ بِالْكَتْبِ فِي أَوَّلِ مَرَضِهِ حِينَ قَالَ: «وَأَرْأَسُهُ» ثُمَّ تَرَكَ لِكُتْبِ، وَقَالَ: «يَأْتِي اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبِي بَكْرٍ» ^(٢)، ثُمَّ تَبَّهَ أُمَّتَهُ عَلَى «سِتِّخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بِتَقْلِيدِهِ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ» ^(٣).

قَالَ السَّيْهَقِيُّ: وَإِنَّا كُنَّا نَرَى بَيَانَ أَحْكَامِ الدِّينِ وَرَفَعَ الْخِلَافَ فِيهَا، فَقَدْ عَيِمَ عُمَرُ حُصُولَ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. وَعَسَمَ أَنَّهُ لَا تَقَعُ لَاقِعَةٌ إِلَى يَوْمٍ لَظِيمَةٍ إِلَّا وَفِي الْكِتَابِ أَوْ لِسَانِ بَيَانِهَا نَهْيًا أَوْ دَلَالَةً، وَهِيَ تَكْلُفُ اشْتِغَالِ فِي مَرَضِهِ مَعَ شِدَّةِ وَجْعِهِ كِتَابَةً ذَلِكَ مُشَقَّةً، وَرَأَى عُمَرُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ بِهِ مَقَامًا أَوْ دَلَالَةً تَخْفِيفًا عَلَيْهِ، وَلِذَا يَنْسُدُّ بَابَ الْاجْتِهَادِ عَلَى أَهْلِ الْعَدَمِ وَلَا يَسْتَنْبِجُ فِي الْحَقِ تَفْرُوعَ بِالْأَصُولِ، وَقَدْ كَانَ سَبَقَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهِدَ فَاخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» ^(٤)، وَهَذَا دَبِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَكَّلَ بَعْضَ الْأَحْكَامِ إِلَى جِتْهِدِ

(١) الدلائل سورة - (١٨٣/٧).

(٢) أخرجه البخاري: ٥٦٦٦، ومسلم: ١٦١٨٢، وأحمد: ٢٥١١٣، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الدلائل الشُّوْة: (١٨٤/٧).

(٤) أخرجه البخاري: ٧٣٥٢، ومسلم: ٤٤٨٧، وأحمد: ١٧٦٧٤، عن حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لعلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر التصويب تركهم على هذه لجمعة، بما فيه من فصيلة العلماء بالاجتهاد مع التخصيف عن النبي ﷺ.
وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه^(١).

قال الخطابي: ولا يجوز أن يُحمل قول عمر على أنه توفقه الغبطة على رسول الله ﷺ، أو ظن به عمر ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله ﷺ من لوجع وقرب لوفاء مع ما عساه من لكرب، خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه، فيجدد المتفقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجرم فيها بتخيم، كما راجعوه يوم الحديبية في الحلاقة^(٢)، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأبى إذا أمر بالشية أمر عزيمة فلا يراجع فيه أحد منهم، قال: وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل فيه وحياً، وأجمعوا كلهم على أنه لا يُقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق سخلق كلهم، فلم يُزده عن مدات الحديث والعورض البشرية، وقد سها في لصلاة^(٣)، فلا يُنكر أن يُضرب به حدود بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذه الحال حتى تتبين حقيقة، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر ﷺ.

قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «اختلاف أمي رحمة»^(٤)، فاستصوب عمر ما قاله^(٥).

قال: وقد اعترض على حديث: «اختلاف أمي رحمة» رجلاً: أحفهما معروض عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسُّخف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم، لقول أبي:

(١) تدلائل النبوة: (٧٥/١٨٥).

(٢) في النسخ: الخلاف، وبحث هو مصوب، ينظر «أعلام الحديث»، (١/٢٢٤)، وانظر حديث صحيح الحديث به راجعات للمصاحبة ﷺ انتهى في البخاري: ٢٧٣١.

(٣) صلى إحدى صلوات النبي - الظاهر أو العصر - ركعتين، كما في البخاري: ٤٨٤، ومسلم ١٢٨٨ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) ثم يشهد هذا المثل على النبي ﷺ، ولكن صرح معاً عن بعض اثنين ﷺ مثل عمر بن عبد العزيز ﷺ، ينظر «المعتمد المصنوع» ص ٢٩ رقم ٣٩، واكتشف الخطأ: (١/٧٥) رقم: ١٥٣.

(٥) «أعلام الحديث» (١/٢١٨).

فيه لما وضع كتابه في «الأغاني»، وأنعم^(١) في تلك الأبواب، ثم يرضى بها نزود من ثمنها حتى صدر كتابه بدم أصحاب الحديث، وزعم أنهم يروون ما لا يثرون، وقد هو والجاحظ. لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم زعم أنه ربما كان الاختلاف لأمة رحمة في زمن النبي ﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوه فبين لهم.

والجواب عن هذا لا حشوا في الفساد، أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً، ولا يشرم هذا ويذكره إلا جاهل أو متجاهل، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ فَإِنَّهُ فِي سَعْيِهِ كَافِرٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، فسمي الذين رحمة ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذاباً، وهو ظاهر لا شك فيه.

قال الخطابي: ولا اختلاف في الذين ثلاثة أقسام أحدهم: في ثبات المصباح ووحديته، وإنكروا ذلك كفر، والثاني: في صفاته وحديثه، وإنكارها بدعة، والثالث: في أحكام الفروع المختلفة وجوه، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرمة للعلماء، وهو المرد بحديث: «اختلاف أمي رحمة»، هذا آخر كلام الخطابي^(٢) رحمه الله.

وقال المازري: إن قيل: كيف جاز للصحة الاختلاف في هذا الكتاب، مع قوله ﷺ: «اتقوني أكتب»؟ وكيف عضوه في أموره؟

فالجواب: أنه لا خلاف أن الأول مرتبة قرأتها من لثب إلى الوجوب عند من قال أصلها لثب^(٣)، ومن الوجوب إلى النذب عند من قال أصلها الوجوب^(٤)، وتنقل لقرائ أيضاً صيغة (أفعل) إلى لإبحة، وإلى التخيير، وإلى غير ذلك من شروب المعاني، فمدعه ظهر منه ﷺ من لقرائ ما دل على أنه لم يوجب ذلك^(٥) عليهم، بل جعله إلى اختبارهم، فاختلف اختيارهم بحسب جهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرع، فأدعى عمر ﷺ جهاده إلى الاستدع

(١) في (ص)؛ وتضمن.

(٢) في «أعلام الحديث»: (١/ ٢٢١).

(٣) في (ص) و(هـ)؛ للنذب.

(٤) في (ص) و(هـ)؛ للوجوب.

(٥) قوله: ذلك، مقدر من (ص).

من هذه، ولعله اعتقد أن ذلك حسره منه ﷺ من غير قصد جذرم، وهو المراءى بقولهم: (هجر)، ويقولون عمر - (عسب عليه الوحش)، وما ذرته من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما كانوا^(١) يعهدونه من أصوله ﷺ في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ، المستعدة منه ﷺ، فظهر ذلك لعدم دون غيره قهلا غوه، ولعل عمر حاف أن لست فحين قد يتطرقون إلى القُدح فيما شتهر من قوعد الإسلام ولعله ﷺ الناس بكتاب يكتب في خلوة واحد، ويصفرون إليه ما يُشبهون^(٢) به على الذين هي قلوبهم مرض، وبهذا قال: (عندكم القرآن، حسب كتاب الله).

وقال القاضي عياض، وقول: (أهجر رسول الله ﷺ؟) هكذا هو في «صحيح مسلم» وغيره. (أهجر) على الاستفهام، وهو أصح من رواية من روى: (هجر) و(يهجر)؛ لأن هذا كنه لا يصح منه ﷺ؛ لأن معنى (هجر): هذى، ولما جاء هذا من فائله ستمهاماً؛ للإلحاح على من قال: (لا تكتبوا)، أي: لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ وتجعّلوه كأمر من هجر في كلامه، لأنه ﷺ لا يهجر، وإن صحت الرواية الأخر كانت خطأ من قبلها؛ لأنه قالها بغیر تحقيق، بل بها أصابه من الخيرة والندقة، لعظم ما شهدته من لسي ﷺ من هذه الحال لدالة على وقته، وعظيم لمصداق به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرى لهجر عجزى شدة الرجوع.

وقول عمر ﷺ: (حسبنا كتاب الله) رد على من ذرعه، لا على أمر النبي ﷺ^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ذهوني» قال: أي أله خيرة ومجناه: ذهوني من استراح والنفس الذي شرعتم فيه، قال: أي أن فيه من مراقبه الله تعالى والتأهب للقاءه والتفكير في ذلك ونحوه، أفضل مما أنتم فيه.

قوله ﷺ: «أخرجكم المشركين من جزيرة العرب» قال أبو عبيد: قال الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين^(٤) إلى ريف سمرق في الطول، وأما في العرض فمن جندة واد، والاه إلى أطراف

(١) قوله: كذب، سقط من (ص).

(٢) في (ص): شيئاً لشبهوا.

(٣) اتحد المسلم، (٥، ٣٨١، ٣٨١).

(٤) في (ص): (ص): (ص): (ص): وهو تصحيح.

لشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين خفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في الغرض فما بين ذلَّ قَتَيْنَ^(١) إلى مُتَقَطِّعِ الشَّعَاوَةِ^(٢).

وقوله: (خفر أبي موسى) هو بفتح الحاء المهملة وفتح لفاء أَيْبَ، قالوا: وسميت جزيرة؛ لإحاطة البحار بها من ثَوَاحِيفِهَا ونفصها عن حياء العصيمة، وأصل جَزُرٍ في اللغة تقطع، وأضيفت إلى العرب؛ لأنَّها لأَرْضُ التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم. وحكى بهروزي عن مالك أن جزيرة العرب هي المدينة^(٣)، ولصحيح المعروف عن مالك أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن.

وأخذ بهذا الحديث مالك وإسحاق وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكيدهم من سكناهم، ولكن إشفاعي خصَّ هذا لحكم ببعض جزيرة العرب، وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها، دون اليمن وغيرها، وهو من جزيرة العرب^(٤)، وخصَّ الشافعي عموم جزيرة العرب ببليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه.

قال العلماء: ولا يُمنع الكفار من تروُّد مسافرين في الحجاز، ولا يُمكنون من إقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام، قال لشافعي وموافقه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بها، فإن دخله في حُفَّةٍ رَجِبَ إخراجُه، فإن مات وتفرَّغ فيه، نُبِشَ وأُخرجَ ما لم يتغير، هذا مذهب لشافعي وجمهير الفقهاء، وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجَّه لجمهور قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ عَلَى نَفْسٍ لَّيْثَةٍ﴾^(٥)، والله أعلم.

قوله **﴿وَأَجْبِرُوا الْوَفْدَ نَحْوَ مَا كُنْتُمْ أَجْبِرُهُمْ﴾** قال العلماء: هذا أمرٌ منه ﷺ بإجادة الوفود وضبط فتحهم وإكرامهم، تطييباً لنفوسهم، وترغيباً لغيرهم من المؤلفة قلوبهم ونحوهم، وعدائهم على منفرهم.

(١) أي (من) بين، وهو تصحيف.

(٢) الجزيرة المجتعية لأبي عبيد: (٦٧/٢).

(٣) المدينة: (جز).

(٤) قوله: وجهي الشافعي عموم جزيرة العرب، مقلد عن (من) وانها.

قال لقاضي عياض - قد انعم الله عليه: سواء كان الرفض مسليماً أو كفاراً؛ لأن الكافر لم يَفِدْ غائباً فيها يَتَعَلَّقُ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ وَتَحَالُفِهِمْ^(١).

قوله: (وسكت عن الثالثة، أو قالها فاتسيتها) الساكت هو ابن عباس، والدُ اسمي سعيد بن جبير، قال المهلب: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه، قال لقاضي عياض: ويمتنع أنها قوله ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قُبُورِي وَتُنَا يُعْبَدُ» فقد ذكر مالك في «الموطأ» مع إجماع اليهود من حديث جبير رضي الله عنه (٣٢٨٧).

وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه: منها: جواز كتاب العزم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات^(٢)، وذكرنا أنه جاء فيها حديث من مختلفين، قبل السلف، اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوازها؛ وبينا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال المجاز، لقوله ﷺ: «أَكْتُبُ لَكُمْ» أي: أمر بالكتابة. ومنها: أن لأمر من ولحقه لا تُنافي النبوة، ولا تُدُلُّ على سوء الحال.

قوله: (قال أبو إسحاق إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر: حدثنا سفيان، بهذا الحديث) معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم مدوّي مسند في رواية هذا الحديث عن واحد، عن سفيان بن عيينة، فعلاً هذا الحديث لأبي إسحاق يرجل.

قوله: (من اختلافهم ولَقَطَهُمْ) هو بفتح اللام المعجمة وإسكانها، والله أعلم.



(١) (كتاب المصم، ٥/٣٨٣)

(٢) (الموطأ، الأحاديث، رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٧، ١٧٠٦)

(٣) (كتاب المصم، ٥/٣٨٣)

(٤) (عبد شريح، الحديث، ٣٣١٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ . [كِتَابُ النَّذْرِ]

١ - [بَابُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ]

[٤٢٣٥] ١ - (١٦٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لِتَبِيِّنِي وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ بِنِ الْمُتَهَاجِرِ قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَفْتَى سَمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ ، تَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْصِيَهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَقْصِيهِ عَنْهَا» . (البيهقي : ٦٩٥٩ [نظر ٤٢٣٦] .

كتاب النذر

قوله . (استفتى سمود بن عبادة رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه، توقيت قبل أن تقصيه، قال رسول الله ﷺ : «لأقضي عنها»)

أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان المحترم طاعة، فإن نذر معصية، أو مباحاً كدخول لسوق، لم يعقد نذره، ولا كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقد أجمع وطائفة في كفارة يمين.

وقوله ﷺ : «لأقضي عنها» دليل بقضاء لحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق الماسة بمجموع عليها، وأما حسية ففيها خلاف قديم في موطن من هذا كتاب، ثم مذهب الشافعي وطائفة من لحقوق المالية الواجبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضائهم، سواء أوصى به أم لا، كدخول لآدمي وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به، ولا أصحاب مالك خلاف في لزوم كفارة إذا لم يوصي به، والله أعلم.

قال القاضي عياض : واحتلفوا في لزوم أم سعد هذا، فقيل كان ملزماً مطلقاً وقيل : كان عمومياً، وقيل : كان عتقاً، وقيل . صدقة . وسند كل قائل بأحد هذه حديث في قصة أم سعد

[٤٢٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الدُّنْكَدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الرَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ. (أحمد: ١٨٩٣، وبيهقي: ٤٢٧٦).

قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: ولا ظهر أنه كان نذراً في لئال أو نذر مبهم، ويعضده ما رواه اندارقطني من حديث مالك، فقال له: يعني: النبي ﷺ - «اتَّقِ عَنْهَا الْعَمَاءَ»^(١).

وأما حديث^(٢) الصوم عنها، فقد علّقه أهل الصنعة للاختلاف بين رواه في سننه ومثله وكثرة اضطرابه، وأما رويته من روى: (أفأعقب عنها؟)^(٣) فهو لغة أيضاً، لأن العقب من الأسود، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق^(٤). والله أعلم.

واعلم أن مذهب ومذهب الجمهور أن الروايت لا يلزمه قضاء النذر الوجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يُخلّف تركه، لكن يستحب له ذلك، وقال أهل القاهر يرويه ذلك لحديث سعد هذا، ودليلك أن الروايت لم يمتزعه فلا يلزم، وحديث سعد يحتمل أنه قضاء من تركتها أو تبرع به، وليس في الحديث تصوير صحيح بإلزامه ذلك، والله أعلم.



(١) لم ألق عليه عند اندارقطني، وأخرجه أبو ذر: ١٦٧٩، ١٦٨١، ولساني: ٣٦٦٤، وأحمد: ٢٢٤٥٩.

(٢) في (ص): الأحاديث.

(٣) أخرجه الترمذي: ٣٦٥٩، وأحمد: ٢٣٨٤٦.

(٤) إكمال المعلم: (٢٨٥/٥).

٢ - [باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً]

[٤٢٣٧] ٢ - (١٦٣٩) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانِ عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [٤٢٤٠].

[٤٢٣٨] ٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَبَّارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤَخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [٤٢٤٠].

[٤٢٣٩] ٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِبْنِ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

قوله: (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانِ عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»). وفي رواية (عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّهُ^(١) يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»).

وفي رواية أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْذِرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخْلِ»). وفي رواية: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا»).

قال المازري: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ كَوْنُ النَّاذِرِ يَصِيرُ مُتَرَدِّدًا لَهُ، فَيَأْتِي بِهِ تَكَلُّفٌ بَعِيرٌ مَشَاط، قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ كَوْنُهُ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ الَّتِي التَّرَفُّهُ فِي تَذَرُّهُ عَلَى صَوْرَةِ الْمَعَاوِضَةِ لِلْأَمْرِ الَّذِي ظَلَمَهُ، فَيَنْقُصُ أَجْرُهُ، وَشَأْنُ الْعِبَادَةِ أَنْ تَكُونَ مَتَمِّضَةً لِلَّهِ تَعَالَى^(٢).

(١) في (ص) و(هـ) ونسخكم من الصحيح سبباً: (لعل).

(٢) المعتمد: ١/٢٠٠ (٢٠٠).

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ٥٥٩٧] [بغير: ٤٢١٠].

[٤٢٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْيَانَ، بِمَا لَهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ. [أحمد: ٥٢٧٥] [بغير: ٦٦١٨].

[٤٢٤١] ٥ - (١٦٤٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْذِرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ٧٢٠٨] [بغير: ٦٢٤٣].

[٤٢٤٢] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ٧٩٩٨] [بغير: ٤٢٤٣].

[٤٢٤٣] ٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ،

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُنْهَى لِكَوْنِهِ قَدْ نَظُنُّ بَعْضَ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدْرَ، وَيَسْتَعْمَلُ حَصُولَ الْمُقَدَّرِ، أَنْهَى عَنْهُ خَرَأً مَنْ جَاهِلٌ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ^(١)، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ الْقَدْرِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي لُحُوظَاتِ الْبَاقِيَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَذِهِ الْفَرِيقِ تَطَوُّعًا مَحْضًا مُتَدَانًا، وَإِنَّمَا يَأْتِي بِهَا فِي مَقَابِلَةِ شَفَعٍ لِمَرْضٍ وَغَيْرِهِ مَعَهُ يَحْتَلُّ لِنَذْرٍ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ: نَذَرَ يَنْذِرُ وَيَنْذَرُ، بِكَسْرِ الدَّالِّ فِي الْمُضَارَعِ وَضَمِّهَا، لَعْدَانٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يَقْرُبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ، وَلَكِنْ النَّذْرُ يُؤَافِقُ الْقَدْرَ فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ».

[أحمد: ٨٨٦١، إسناده صحيح: ٦٦٩٤].

[٤٢٤٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - وَعَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي لُذْرًاوَرْدِيَّ - كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ وَبِهِذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلُهُ.

[نصر: ٤٩٤٣].



٣ - [باب: لا وفاء لنذر في مخصية الله، ولا فيما لا يملك الغنم]

[٤٢٤٥] ٨ - (١٦٤١) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَالنَّفِطُ لُزْهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتِ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَيْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاكِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» فَقَالَ: بِمِ اخْذَنِي؟ وَبِمِ اخْذَتِ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ - إِعْظَامًا لِبَنِيكَ -: «اخْذَلْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفًا» ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَتَدَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ. قَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَدَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي جَانِعٌ فَأَطْعِمْنِي. وَظَمَدَنُ فَأَسْقِنِي، قَالَ: «هَلِيهِ حَاجَتُكَ» فَقَعَدِي بِالرَّجُلَيْنِ.

قوله: (عن أبي المهلب) هو بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معدوية بن عمرو، وفيه: عمرو بن معدوية، وقيل: لُظَر بن عمرو الجرهمي الأزدي البصري، والله أعلم.

قوله: (سابقة الحاج) يعني: بالتمتة العضب. وسبق هي كتب الصح^(١) بيان لعضبه وانقضوا^(٢) والجلد^(٣) وهن من ثلاث أم وحدة؟

قوله ﷺ «اخْذَلْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ، أَي: بِجَنَائِهِمْ.

قوله ﷺ (لِلْأَسْرِ حَسَنٌ قَالَ أَنِّي مُسْلِمٌ «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ») إِلَى قَوْلِهِ: (فَقَعَدِي بِالرَّجُلَيْنِ).

معناه: لو قلت كلمة الإسلام قبل الأسر حين كنت مالك أمرك، أفلحمت كل الفلاح، لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسر، فكنت قوت بد الإسلام وبالإسلامة من الأسر ومن غنم مالك، وأما إذا^(٤)

(١) فتح شرح الحديث: ٢٩٥٠.

(٢) أي (نقص) و(مات) إذا.

قَالَ: وَأَمِيرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَصِيبَتِ الْعَصْبَةُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوُثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيدُونَ نَعْمَتَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ نِيَّتِهِمْ، فَأَنْفَقَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوُثَاقِ فَأَتَتْ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ، رَعًا، فَتَشْرُكُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَصْبَاءِ، فَلَمَّ تَرَعُ، قَالَ: وَنَاقَةُ مُنَوَّقَةٍ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا فَأُطْطَقَتْ، وَتَذَرُهَا بِهَا، فَطَلَبُوهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَتَلَوْتُ لَهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنَحْرَتْهَا، فَلَمَّ قَلْبَتِ الْمَدِينَةَ رَأَى النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَصْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا تَلَوْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنَحْرَتْهَا، فَأَتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! بِسْمَا جَزَتْهَا. تَلَوْتُ لَهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنَحْرَتْهَا، لَا وَفَاءَ لِتَذِيرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

وفي رواية ابن حجر: «لا تلذ في معصية الله». [حد ٢٩٨٩]

[٤٢٤٦] (٤٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو التَّيْمِينِ لَعَنَكُمُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ج). وَحَدَّثَنَا

أسلمت بعد لأسر فيسقط الخيار في قتلت، وبقي حيدر من الاسترقاق وللمن ولقد، وفي هذا جور المفسدة، وإن سلام لأسير لا يسقط حق الغنائم منه، بخلاف ما لو أسمة قبل الأسر، وليس في هذا الحديث أنه حين أسله وغادى به وحج إلى دار الكفر، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم، وهو قادر على إظهار دينه، لقوة شوكة عشيرته أو نحو ذلك، لم يحرم ذلك، فلا إشكال في الحديث.

وقد استشكله لما روي وقال: كيف يراد لمسلم إلى دار الكفر؟^(١) وهذا لا إشكال بطل مردود بما ذكرته

قوله: (وأمرت امرأة من الأنصار) هي امرأة أبي ذر رضى الله عنه.

قوله: (ناقة منوكة) هي بضم الميم وفتح النون والمواز المشمسة، أي: مؤنثة.

قوله: (وتلذ بها) هو بفتح اللام ونحو اللذ، أي: علموا.

قوله ﷺ: «لا وقاء لتذير في معصية، ولا فيما لا يملك العبد». وفي رواية: «لا تلذ في معصية الله تعالى» في هذا دليل على أن من لذت بمعصية، كشراب خمر أو نحو ذلك، فتذو بطل لا ينعقد، ولا نزمه كفارة يعجز ولا غيرها، وبهذا قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة ودود وجمهور العلماء. وقد

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّهَابِ الثَّقَلِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (المصنف: ١٩٨٦٣).

وفي حديث حماد قال: كَانَتْ لِعَضْبَاءَ لِرَحْلِ بْنِ أَبِي عُقَيْبٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ، وَفِي
حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذَلُولٍ مُجَرَّسَةٍ. وفي حديث الثَّقَلِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُنْزَلَةٌ

أحمد نجب عليه كفارة يمين^(١) لمحدث المروئي عن عمران بن الحُصَيْن^(٢)، وعن عائشة^(٣)، عن
أبي^(٤) قال: «لَا تُذَرُ فِي مَعْصِيَةِ وَكَفَارَتِهِ كَفَارَةُ يَمِينٍ»، وحتج الجمهور بحديث عمران بن حُصَيْن
المذكور في الكتاب، وأما حديث: «كفارته كفارة يمين»، فضعيف بتفاهق المحدثين^(٥).

وأما قوله^(٦): «وَلَا لِيَمَ لَا يَمَلُكَ لَعْدٌ»، فهو محمول على ما إذا أصاب النذر إلى مُعَيَّن لا يملكه،
أَنْ قَالَ: إِنَّ شَقِيَّ اللَّهِ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَنِّي أَنْ أُعْتِقَ عَبْدَ فُلَانٍ، أَوْ أَتَصَلَّقَ بِشَيْءٍ، أَوْ يَدْرَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ،
فَأَمَّا إِذَا التَّرَمَّ فِي الدُّعَاءِ شَيْئًا لَا يَمَلُكَ يَصْبُحُ نَذْرَهُ، مِثْلَهُ: قَالَ: إِنَّ شَقِيَّ اللَّهِ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَنِّي عِتْقُ رَقَةٍ،
وهو في ذلك العدل لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصبح نذره، وَإِنْ شَقِيَّ الْمَرِيضُ تَبَتَّ الْعِتْقُ فِي ذَنْتِهِ.

قوله: (نَاقَةٌ ذَلُولٌ مُجَرَّسَةٌ). وفي رواية: (مُنْزَلَةٌ)، أم (الْمُجَرَّسَةُ) قبض الميم وفتح السين والراء
لمتشبهة، وأم (العَصْرِيَّة) فبفتح الصاد سبعة وباء لموحدة (والمَجْرُوسَةُ) و(السُّمْرِيَّة) و(لُثْمُوقَةُ)
(وَالذَّلُولُ) كُلُّهُ بمعنى واحد.

وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحده بلا روج ولا مخرم ولا غيرها، إذ كان سفر ضروريًا،
كالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكالتحرر ممن يربط منها فحشة، ونحو ذلك، وانتهى عن
سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أَنَّ
انكسار إذا عَمِيَوا مَالًا لِمُسْلِمِينَ^(٧) لَا يَمْلِكُونَهُ، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار
الحرب، وَحِجَّةُ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقُهُ هَذَا لِحَدِيثٍ، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.

(١) عني (جس) و(عصا) (البحر).

(٢) أخرجه النسائي ٣٨١٠ و٣٨٤٧ و٢٨٤٨، وأحمد ١٩٨٨٨ و١٩٩٤٥ و١٩٩٨٥، وهو ضعيف جداً، ينظر المنتقى في
توضيح الأئمة.

(٣) أخرجه أبو داود ٣٢٩٠، والترمذي ١٦١٣، والنسائي ٣٨٦٨، وابن ماجه ٢١٢٥، وأحمد ٢٦٠٩٨، وهو حديث
صحيح، ينظر المنتقى.

(٤) قال حافظ ابن حجر في «التلخيص بحبر» (٢٢٦/٤) قد مضى، يطحاوي ويؤمن من سكن، «أين الاتفاق؟»

(٥) في (جس) و(جس) للمسلم.

٤ - [باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

[٤٢٤٧] ٩ - (١٦٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالْمَقْفَلُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقُرَظِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: «قُلْنَا أَنْ يَمُوتَ»، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْلِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَفَنِي» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ - (المصدر: ١٢/١٣٩، والخبري: ١/٨٧٥).

[٤٢٤٨] ١٠ - (١٦٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَائِبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: «نَذَرْنَا أَنْ يَمُوتَ»، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْلِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَفَنِي» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ). وفي رواية: (يمشي بين ابنيه، مُتَوَكِّفًا عَلَيْهِمَا) وهو معنى (يهدى).

وفي حديث عقبة بن عامر قال: (نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمُوتَ، لَمْ يَسْتَطِعْ اللَّهُ حَالِيَّ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفَيْتُهُ، فَقَالَ: «الْيَمْنُ وَلِئْسَ»).

أما الحديث الأول فمحمول على العاجر عن المشي، فله لركوب وعيه دم.

وأما حديث أخب عقبة فعمده - تمشي في وقت قدرتها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي، أو لحقتها مشقة ظاهرة، فتركب وعيها دم.

(١) جي (ص) و(ج) وسننك من «المصنع» ص ١٠٠، م يال هذا.

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، يَقَوُّنَا عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا شَأْنُ هَذَا؟» قَالَ ابْنُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْكَبْ أَبَاهَا الشَّيْخَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّيَّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ». وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ. [أحمد ٨٨٥٩].

[٤٢٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [الطبر ٤٢٤٩].

[٤٢٥٠] ١١ - (١٦٤٤) وَحَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ - يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ -، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ». [الطبر ١٦٥١ و ٤٢٥١].

[٤٢٥١] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي... فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ حَافِيَةً، وَرَوَى: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُقَارِقُ عُقْبَةَ. [أحمد ١٧٣٨٦ و ٤٢٥١].

[٤٢٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ:

وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين هو أرجح^(١) القولين للمشافعي، وبه قال جماعة، والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما الماشي حافياً فلا يلزم^(٢) الحفاء، بل له لبس الحليين، وقد جاء حديثُ أُخْتِي عُقْبَةَ فِي هَذِهِ أَمْرِي دَاوُدَ مِثْلًا أَنَّهَا رَكِبَتْ لِلْعَمْرِ، قَالَ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ

(١) لم (ص) و (هـ): واجج

(٢) في (ج): يلزم

حدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. (المصنف: ١٨٦٦) (المعجم: ١٤٤٥).

أَنْ تَحْجَّ مَاشِيَةً، وَإِنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ»^(١) عَنْ مَشْيِ أَخْنَكِ، فَلَمْ تَكُتِبْ وَلْتَهْدِي بَدَنَهُ»^(٢)



(١) أي (جس): غني

(٢) أبو داود: ٣٣٠٣.

٥ - [باب في كفارة النذر]

[٤٧٥٣] ١٣ - (١٦٤٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَثَوْنُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْنِي، قَالَ يُوْنُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَّانَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» - [أحمد ١٧٤١٩].

قوله ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» اختلف العلماء في المراد به، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيدا فبذره عليّ حجة، أو غيره، فيكلمه، فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما انتزعه، هذا هو الصحيح في مذهبه، وحمله ذلك كثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق، كقوله: عليّ نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر لمعينة، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقلوا: هو مخير في جميع المنذورات^(١) بين الوفاء بما انتزعه^(٢) وبين كفارة يمين، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ)، المنذورات.

(٢) في (ص) و(هـ)، انتزعه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٧ - [كِتَابُ الْإِيمَانِ]

١ - [بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى]

[٤٢٥٤] ١ - (١٦٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ (ح) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَدْلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بآبَائِكُمْ» [احمد ١١٢، ومصابي ٦٦٤٧].

قَالَ عُمَرُ: قَوْلَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا شَيْئًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

[٤٢٥٥] ٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي - حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ (ح) وَحَدَّثَنَا سَحَابُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ لُزْهَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، يِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِمًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُبُّتَ». وَفِي رَوِيَّةٍ: «لَا تُحْلِفُوا بِالطَّرَاقِي وَلَا بآبَائِكُمْ».

قَالَ الْعَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْخَيْفَ يَقْتَضِي نَعَصِمَ مَحْبُوفَ بِهِ، وَحَقِيقَةُ لِعَظَمَةِ مُخْتَصِمَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُضَاهَى بِهِ غَيْرُهُ. وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لِأَنَّ أَحَبَّ بَالِهِ

تَعَالَى مِثْلَ مَرَّةٍ فَاكُم، خَيْرٌ مِنْ أَنْ أُحْلِفَ بِغَيْرِهِ فَأَيُّ

عَقِبِينَ : مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا . وَلَمْ يَقُلْ : ذِكْرًا وَلَا أَثَرًا . [احمد : ٢٧١١] [رواه الطبري : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِسْهَرِيٍّ ، عَنْ سَلِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ . بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَتَعَمَّرٍ . [احمد : ٤٥١٨] [رواه الطبري : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٧] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَانْقُطَعَتْ - : أَخْبَرَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَتَذَرُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلَا إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصْمِتُ» . [احمد : ٦١٠٨] [رواه الطبري : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٨] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْمَقْطُودُ - ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح) . وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ ، عَنْ الزُّبَيْدِ بْنِ كَثِيرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : «الْفَلَاحُ وَأَبِيهِ»^(١) . فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ لَا يُقْصَدُ بِهَا الِيمِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ أَسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلِضَاعَاتٍ ، وَانْدَارِيَاتٍ ، وَالطُّوَرِ ، وَالْمَجْمِ . فَالْجَوَابُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقَسِّمُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، تَسْبِيحًا عَلَى شَرَفِهِ .

قَوْلُهُ : (مَا حَدَّثْتُ بِهَا دَاكِرًا وَلَا أَثَرًا) مَعْنَى (ذَاكِرًا) : قَدَّمَ لَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِي ، (وَلَا أَثَرًا) بِالْمَدِّ ، أَيْ : حَاكِيًا بِهَا عَنْ غَيْرِي .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ١٠١ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالحديث أخرجه البيهقي ٤٦ ، وأحمد ١٣٩٠ دون قوله . رواه أبو داود .

ابن رافع: حدثنا ابن أبي قُدَيْك: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ وَابْنُ أَبِي ذُئْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ رَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أحمد: ٤٥٩٣ و ٤٦٦٧ و ٦٦٨٨] [ودعه: ٤٢٥٤].

[٤٢٥٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَرِجَالُ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ لَأَخْبِرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ مَنِعَ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهِمْ، فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». [أحمد: ٤٧١٢، ولسنجي: ٣٨٣٦]

وفي هذا الحديث براءة الحلف بالله تعالى وصغاته كلها، وهو ^(١) مجمع عليه. وفيه النهي عن تخفيف بغير اسمه سبحانه وتعالى وصغاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.



٢ - [باب من حلف باللآل والعرى فليقل: لا إله إلا الله]

[٤٢٦٠] ٥ - (١٦٤٧) حثي أبو الطاهر: حدثك ابن وهب، عن يونس (ح). «حدثني حمزة بن يحيى: أخبرني ابن وهب أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني حمزة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف منكم، فقال في حلفه: باللآل، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أفايرك، فليصدق».

[مط ٤٢٦١].

قوله ﷺ: «من حلف منكم، فقال في حلفه: باللآل والعرى، فليقل: لا إله إلا الله» إنما أمر بقول: (لا إله إلا الله): لأنه تعالى صورة تعظيم^(١) الأصنام حين حلف بها، قال أصحابنا: إذا حلف باللآل أو العرى أو غيرها^(٢) من الأصنام، أو قال: إن فعلت كذا فأنت يهودي، أو نصراني، أو بريء من الإسلام، أو بريء من النبي ﷺ، أو نحو ذلك لم ينعقد بيمينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إله إلا الله، ولا كدرة عليه، سوء فعله أم لا، هذا ضعب مذكور والشافعي وجهه لعلنا.

وفال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك، إلا في قوله: أنا مبتدع، أو بريء من النبي ﷺ، أو: واليهودية، واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظهر للكدرة؛ لأنه منكرو من القوم ورور، والخيف بهذه الأشياء منكرو ورور.

وحج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فنهى ﷺ، بما أمره بقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمه حتى يثبت فيه شرع. وأما قياسهم على الطهار فيستقص بما استترو^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن قال لصاحبه تعال أفايرك، فليصدق» قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيرا لخطيئته

(١) في (ص): تعظيم صورة

(٢) في (ص) و(هـ): باللآل والعرى وغيرها.

(٣) خبر مجهول في (ح)

[٤٢٦١] (٠٠٠) وحدثني سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كَلَامَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ». وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى»، [أحمد: ٨٠٨٧، والبخاري: ٦١٠٧].

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ - يَعْنِي قَوْلُهُ: «تَعَالَى أَقَابِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» - لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مِائَتَيْنِ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

[٤٢٦٢] ٦- (١٦٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ». [أحمد: ٢٠٦٧٤].

فِي كَلَامِهِ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ: فَيَتَصَدَّقُ بِمَقْدَرٍ مَا أَمَرَ أَنْ يُقَدَّمَ بِهِ^(١). وَلِصَوَرِثِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمُعْتَدِلُ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِمَا تيسَّرَ مِنْهُ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَصِيَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ سَعْدِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ».

قَالَ الْقَاضِي: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ لُجْهٍ أَنَّ الْعِزْمَ عَلَى مَعْصِيَةٍ إِذَا سَتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ كَانَ ذَنْبٌ يُكْتَبُ عَلَيْهِ، بخلاف لُجْهٍ الَّذِي لَا يَسْتَقَرُّ فِي الْقَلْبِ، وَفَدَّ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ وَاصْبَحَتْ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٢).

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ» هَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُ نَحْوِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْعَرَبِ: الطَّوَاغِي هِيَ الْأَصْدَمُ، وَاحِدٌ: طَوَاغِيَّةٌ، وَمِنْهُ: هَذِهِ جَدِغَةُ دُوسٍ، أَيْ: صَنَمُهُمْ وَمَعْبُودُهُمْ، سُمِّيَ بِاسْمِ الْمُعْصِيَةِ لَطْفِيَّانِ الْكُفْرَ بِعِبَادَتِهِ: لِأَنَّهُ سَبَّ طُغْيَانُهُمْ وَكُفْرُهُمْ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ لِحَدِّ فِي تَعْصِيهِمْ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ صَغَى، فَالطُّغْيَانُ الْمَجْدُوزَةُ لِحَدِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا عَلِمَ الْآلَمَةُ﴾ [الأنعام: ١١٩] هَ أَيُّ: جَاوَزَ الْحَدَّ.

(١) «معالم السنن»: (١٩٩/٣).

(٢) «الكليات» ص ١٠ (٤٠٤/٥)، وتقدم في «الكليات» ص ١٠ (٤٢٤-٤٥٢)، وتقدم في «شرح مسلم» (٥٤٢/١) وما بعده.

وقيل: يجوز أن يكون اسم ذـ «الطواغي» هنا من طغى في الكفر^(١)، وجوز القدر المعتاد في البشر، وهم عظماءهم،

وروي هذا الحديث في غير مسلم: «لا تحلقوا بالطواغي»^(٢)، وهو جمع: طغوت، وهو لصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطغوت وحداً وجمعاً، ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا نَسْتًا أَنْ يَبْعُثَ لَهُمْ رَسُولًا﴾ [الزمر-١٧]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطَاقُوا بِكُلِّ آفَةٍ وَقَدْ أَخْرَوْا أَنْ يَخْفُوا﴾ [النمل-٦٥]،



(١) في (ص) و(ع). من الكفر.

(٢) أخرجه أحمد ٢٠٦٢٤، وسنن أبي داود ٤٧٧٤ بمطابقة: «لا تحلقوا بكم ولا بغيركم»

٣ - [بَابُ نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ بِمِثْنٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا،

أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ]

[٤٢٦٣] ٧ - (١٦٤٩) حَدَّثَنَا حُفَظُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَبُحَيْرِيُّ بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لِحُفَظٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا جِئْتَنِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: فَلَبَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَنَا بِيَدِي، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ دَوْدَ عُرُ الدُّرَى، فَلَمَّا نَقَلْنَاهُ قُلْنَا - أَوْ قَالَ: نَعَضْتُ لِبَعْضٍ -: لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفْتَ أَلَّا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَمْتَ، فَأَنْزَلَهُ فَأَحْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَلِي وَاللَّهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [المصنف ١٩٥٥٨، ومجازي ٦٦٣٣].

[٤٢٦٤] ٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ لَهُمَا نَائِبٌ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بَرِّيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ عَزْرَةُ ثَوَكٍ -، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ أَصْحَابِي أُرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ

باب نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ^(١) بِمِثْنٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا،

أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ

قوله ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَحْلِفُ^(٢) عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ بِمِثْنِي وَاتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وفي الحديث الآخر: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». وفي رواية: «إِذَا حَلَفْتَ أَحَدَكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(١) نحو (ب) حلفه.

(٢) في (ب) لا أحلفه.

عَلَى شَيْءٍ^(١) وَوَقَفْتُهُ وَهُوَ عَظْبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَحَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمْ، أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَلْبَثْ إِلَّا سَوِيعةً إِذْ سَجَعْتُ بِلَا يَأْتِي: أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَلَيْنِ الْقَرِيبَيْنِ، وَهَلَيْنِ الْقَرِيبَيْنِ، وَهَلَيْنِ الْقَرِيبَيْنِ - لَيْسَتْ أَمْرًا ابْتِاعَهُنَّ حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ - فَأَنْطَلِقُ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، أَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَأَرْكَبُوهُنَّ». قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنَعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِثْنَيْ نَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَقْلُبُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَحْبَبْتَ، فَأَنْطَلِقُ أَبُو مُوسَى بِتَفَرُّقٍ مِنْهُمْ، حَتَّى أَكُونُ الْبَيْنَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنَعَهُ إِثْنَيْ نَعْدَ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ نَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى سَمَوًا. [بخاري: ٤٤١٥] [نظر: ٤٤٦٣].

في هذه الأحاديث^(١) دلالة على أن من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الجئت حراماً من الشهادتي على يمين، سَحَبَ له الجئت، وتلزمه الكفارة. وهذا متفق عليه.

وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الجئت، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الجئت، وعلى أنه لا يجوز تقديمها قبل اليمين.

وختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الجئت، فجوزها مالك ولأوراعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صاحبياً، وجماعت من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يُسْتَحَبُّ كونها بعد الجئت، واستثنى الشافعي التكبير بالصوم، قال: لا يجوز قبل الجئت، لأنَّ عبادة بدنية^(٢)، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة والصوم رمضان.

وأمَّا التكبير بالمال فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل لركعة، واستثنى بعض أصحابنا جئت المعصية،

(١) في (ج): وفي هذا الحديث،

(٢) غير مجودة في (خ).

[٤٢٦٥] ٩ - (٠٠٠) حَسَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدَمَ الْجَرْمِيِّ - قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَا يَدِينَهُ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٌ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ لِلَّهِ، أَحْمَرُ شَيْبَةً بِلَمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هُمُ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْبَةً فَقَلْبِرَتُهُ، فَحَفَنْتُ أَلَا أَطْعَمُهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا هُنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» فَبَشَيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَهْبٍ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ دُرُدٍ غُرِّ الذَّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْتُ، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، لَا يُبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَنُتُّكَ حَفَنْتُ أَلَا تَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى بَيِّنٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا، فَاَنْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ ﷻ».

[المحدث: ١٩١٣٨، وبيضاوي: ٥١٢٣]

فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه عانة على المعصية، والجمهور على حرمة كثير المعصية وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشبه المالكي: لا يجوز تقديم كسرة على الحدث بكل حال، ودليل لجمهور علوه هذه الأحاديث، وتقيس على تعجيل الزكاة.

قوله - (أتيت نبي ﷺ في رهط من الأشعرين نستحملة) أي: نعلت منه ما يحملنا من لإبل ويحمل الثقل.

قوله: (فأمر لنا بثلاث دود غر الذرى). وفي رواية: (بخمس دود). وفي رواية: (بثلاثة دود يشع الذرى)

أما (الذرى) فبضم الذاء وكسرها وفتح الراء المخففة جمع ' ذررة، بكسر الهمزة وضمة، وذرورة كل شيء أعلاه، والمراد هنا: الأسنة. وأما (الغر) فهي البيض، وكذلك (البقع) لمراد بها البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد، ومعناه: أمرنا بلبس البيض الأسنة.

وأما قوله (بثلاث دود) فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يحتاج به من

[٤٢٦٧] (٠٠٠) وحدثني عبيد بن حنجر السعدي وإسحاق بن إبراهيم وابن نمير، عن إسحاق بن عمار، عن أبيه، عن القاسم الجرمي، عن زهّد الجرمي (ح). وحدثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان، عن أبيه، عن أبي قلابة، عن زهّد الجرمي (ح). وحدثني أبو بكر بن إسحاق: حدثنا عفان بن مسلم - حدثك وهيب: حدثنا أبو، عن أبي قلابة والقاسم، عن زهّد الجرمي قال: كنا عند أبي موسى. واقتضوا جميعاً الحديث بمعنى حديث حماد بن زيد. [٢٩٥٩١ و ٢٩٥٩٢، والجزي. ٦٧٢١].

[٤٢٦٨] (٠٠٠) وحدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا الصنعق - يعني ابن خزن - حدثنا مطر الورق: حدثنا زهّد الجرمي قال: دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج، وساق الحديث ينحو حديثهم، ورأى فيه، قال: «إني والله ما نسيته». [٤٢٦٧، مطر].

قوله: (بنهب إبل) قد أهل اللغة: لنهب الغنيمه، وهو بفتح النون، وجمعه: نهاب بكسر هاء، ونهوب بضمها، وهو مصدر بمعنى لنهوب، كالخلق بمعنى لمخروق.

قوله: (أخفنا رسول الله ﷺ بيمينه) هو بيسكان اللام، أي: جعلناه عدلاً، ومعناه: كما سب غفلته عن يمينه وسينه إيماء، وما ذكره إيماء، أي: أخذنا منه ما أخذنا وهو ذه عن يمينه.

قوله: (حدثنا الصنعق - يعني ابن خزن^(١)) - قال: حدثنا مطر الورق: عن زهّد الجرمي (ح) هو (الصنعق) بفتح الصاد ويكسر العين وإمكانها، والكسر أشهر.

قال الدارقطني: (الصنعق) (مطر) ليس قوين، ولم يسمعه مطر من زهّد، ورواه عن القاسم عنه^(٢). فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدراك^(٣) فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً، وإنما ذكره متبعاً لطرق الصحيحه السابقة، وقد سبق أن المتابعات يُحتمل فيها للضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كعبه، وشرحها هناك^(٤)، وأنه يكثر بعض الأحاديث الضعيفة متايعة للصحيحه.

(١) غير موجودة في (ب).

(٢) الأثر في (ت) من ١٦٩.

(٣) في (ص) الاستدراك.

(٤) ينظر (١/ ٥٥).

[٤٢٦٩] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زُهْدَمَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ مَا أَحْمِلُكُمْ» ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ دَوْدٍ بُقْعَ الدُّرَى، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [المصدر: (١٩٦٢) (١٩٦٣)].

[٤٢٧٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ، عَنْ زُهْدَمَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مُشَاهِدًا، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، يَنْحُو حَدِيثَ جَرِيرٍ. [المصدر: (١٩٦٣)].

[٤٢٧١] ١١ - (١٦٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، الْقَزْرِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ، فَوَجَدَ الصَّيِّئَةَ فَذَنَامُوا، فَأَنَاءَهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ، مِنْ أَجْلِ صَبِيئِهِ، ثُمَّ بَدَأَ

وَأَم قَوْلُهُ: (يُتَهَمُ لَيْسَ قَوِيماً فَقَدْ خَالَفَهُ الْأَكْثَرُونَ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو ذُرْعَةَ: هُوَ ثِقَةٌ فِي الصُّعْقِ^(١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَا بِهِ بَأْسٌ^(٢)، وَقَالَ هَذِلَاءُ الثَّلَاثَةُ فِي مَطَرِ الرَّزَاقِ: هُوَ صَالِحٌ^(٣)، وَإِنَّمَا ضَعُفُوا رَوَايَتَهُ^(٤) عَنْ عِظَاءٍ خَاصَةٍ.

قَوْلُهُ: (عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ ثَعْلَبَةَ) أَمَّا (ضُرَيْبٌ) مُضَادٌّ مَعْجَمَةٌ مَضْمُومَةٌ مُصَغَّرٌ. (وَتَقْرِيرٌ) بِضَمِّ الدَّوْنِ وَفَتْحِ الْقَفِّ وَآخِرُهُ (وَأَم) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ وَفِي كِتَابِ^(٥) الْأَسْمَاءِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْفَاءِ، وَقِيلَ: (تَقْرِيرٌ) بِدِقِّهِ وَآخِرُهُ لَامٌ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ) هُوَ يَفْتَحُ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَكُسِرَ اللَّامُ، وَهُوَ ضُرَيْبُ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْمَذْكُورُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى.

(١) يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي تَارِيخِهِ - (١١٤/٢) (٢٠٥)، وَأَبُو ذُرْعَةَ فِي «تَضَعُفُ» (٨٨٣/٣).

(٢) «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٤٥٦/٤).

(٣) أَبُو ذُرْعَةَ فِي «تَضَعُفُ» (٨٢٩/٣)، وَأَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٢٨٧/٨ - ٢٨٨).

(٤) فِي (نَحْوِ): رَوَايَةٍ.

(٥) فِي (نَحْوِ): هِيَ كِتَابُهُ بِقَوْلِهِ تَارِ.

لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَاذَكَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». [نظر: ١٢٧٧٢].

[٤٢٧٧] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَالِثُ، عَنْ
سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ». [أحمد: ١٨٧٢٤].

[٤٢٧٣] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ،
وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». [مسند: ٤٢٧٧٢].

[٤٢٧٤] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلُوفٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ
- يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى - حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَالِكٍ: «فَلْيَكْفُرْ بِيَمِينِهِ،
وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [نظر: ١٢٧٧٢].

[٤٢٧٥] ١٥ - (١٦٥١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ
رُفَيْعٍ - عَنْ نَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ
- أَوْ: فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ - فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا بِذِمَّتِي وَمَغْفِرَتِي، فَأَكْتُبْ إِلَى
أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَبْدِي فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا. ثُمَّ إِنَّ
الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
ثُمَّ رَأَى أَتَقَى لَهُ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى» مَا حَشَتُ يَمِينِي. [نظر: ١٢٧٧٦].

[٤٢٧٦] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ». [أحمد: ١٨٧٢٥].

قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتَقَى لَهُ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى» هو بمعنى الروايات

السابقة: «فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ، وَآتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.

[متكرو: ٤٧١٥] أحمد ٧٠٦٢٨، وصحاحي، ١٦٢٢.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ لَجُلُودِي: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرُجِسِيُّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ كَرُوحٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[٤٧٨٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمِيئُ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَخُمَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَدَمِلٍ لَجُودِي: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَمَاطٍ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُشَيْمِ بْنِ حَسَّانٍ فِي آخِرِينَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هَامِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَنَادَةَ، كُنْهَمُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيْلِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيُونُسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ الْإِمَارَةَ. أحمد ١٧٠٦٦، وصحاحي ١٩٢٨١.

وهي هـ الحديث قوائد: مه كرامة سواب بولاية، سواء ولاية لإمارة والمقام والحسنة وغيرها. ومنها بيد أن من سأل الولاية لا يكره معه، عانة من الله تعالى، ولا تكوُّب فيه كناية لذلك معمل، فيسبغ الأ يوتى، ولهذا قال ﷺ: «لَا يُؤْتَى عَلَى عَمَلِنَا مَنْ طَلِبَهُ، أَوْ خَوَّضَ عَلَيْهِ»^(١).

قوله: (حدثنا شيبان بن كروخ: حدثنا جرير.) إلى آخره، وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: (قال أبو أحمد لجلودي: حدثنا أبو العباس الماسرجسي، قال: حدثنا شيبان بهذا) ومروءة أنه خلا برجل.



٤ - [باب يمين الحالف على نية المستحلف]

[٤٢٨٣] ٢٠ - (١٦٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَفَرُو النَّاقِدُ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعِينُكَ عَلَى مَا بَصَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَقَالَ عَمْرُو: «يُصَدِّقُكَ بِوَصَاحِبِكَ». (أحد ٢١١٩).

[٤٢٨٤] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَمَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». [نسخ ٤٢٨٣].

باب اليمين على نية المستحلف

قوله **﴿يَعِينُكَ عَلَى مَا بَصَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ﴾**، وفي رواية: «اليمين على نية المستحلف» بكسر اللام.

وهذا الحديث مضمون على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا أدى رجلاً حقاً على رجل، فحلفه القاضي فحلف، وورى^(١) فزوى غير ما نوى لغاضي، نعتبت بيمينه على ما نوى القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليبه هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية، ولا يحث، سواء حلف ابتداءً من غير تحليف، أو حلفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي.

وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال، إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجبها عليه، فتكون اليمين على نية المستحلف، وهو مرد الحديث، أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى، فالاعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى، أو بالطلاق والعق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعق، تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم أن لتورية وإن كان لا يحث بها، فلا يجوز فعلها حيث يُطلَبُ بها حقٌ مُستحقٌّ، وهذا مجتمِعٌ عليه، لهذا تفصيلٌ مذهبيٌّ للشافعي وأصحابه.

ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتقصيلاً، فقد: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير مستحلف: ومن غير نعتي حق يمينه، له نيته ويُقبل قوله.

وأما إذا حلف لغيره في حق أو وثيقة مُتبرعاً أو بقطعة عليه، فلا خلاف أنه يُحكمُ عليه بظاهر يمينه، سواء حلف متبرعاً باليمين أو باستحلاف.

وأما^(١) فيما بينه وبين الله تعالى، فقبل: ليمين على نية المحلوف له، وقيل: على نية الحالف، وقيل: إن كان مُستحلفاً فعلى نية المحلوف له، وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الحالف، وهذا قول عند المالِك وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل عكسه، وهي رواية يعنى عن ابن القاسم، وقيل: تلفعه نيته فيما لا يُقتضى به عليه. ويشتق المثيرُ وغيره فيما يُقتضى به عليه، وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. وسُحكي^(٢) عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة، فهو فيه أثمٌ حائث، وما كان على وجه البعز فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: على وجه المكر والخديعة فلا شيء، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له.

قال القاضي، ولا خلاف في إثم الحالف بما يقتطع^(٣) به حق غيره وإن رى^(٤)، والله أعلم.



(١) في (ن): أو: بغيره: رأه.

(٢) في (ص): (هـ)، وحكي.

(٣) في (ص): يتبع.

(٤) الإكفان المصنف: ١/ ١٤٤.

٥ - [باب الاستثناء]

[٤٢٨٥] ٢٢ - (١٦٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو ذَرٍّ الْجَدْرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حَسَنٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتْرُونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَا طُوفَانَ عَلَيْهِنَّ الْمَيْتَةَ، فَحَوَّلَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلَدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَأَرَسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ نِسْرَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ امْتَنَعَنِي، لَوَلَدْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَأَرَسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [أحمد ٧١٣٧، وصححه ٧٤٦٩].

[٤٢٨٦] ٢٣ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَدُوسٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - أَوْ: الْمَلِكُ -: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِسِقِّ غُلَامٍ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْثُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ». [بخاري ٦٧٢٠، وأصححه ٤٢٨٨].

باب الاستثناء في اليمين وغيرها

ذكر في الباب، حديث سليمان بن داود عليه السلام، أنه يستحذ الإنسان إذا قال: ما فعل فلان، أن يقول: إن شاء الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا يَفْعَلُ بِهِ قُلْ عَدَّ اللَّهُ﴾ [التكوير ٢٣-٢٤]، ولهذا الحديث.

ومنها: أنه إذا حلفت، وقد كنت متصلاً بيمينه: إن شاء الله تعالى، لم يحث بفعله لمخلوق عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين، لقوله ﷺ في هذا الحديث: «لو قال: إن شاء الله، لم يحث، وكان دركاً لحاجته».

ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان أحدهما: أن يقوله متصلاً بيمينه والثاني: أن يكون موزعاً

قبل فرغ اليمين أن يقوله، إن شاء الله تعالى

[٤٢٨٧] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ أَوْ لَحَوْه. [الصحاح في اللغة: ٦٧٢٠]. [الناظر: ٤٢٨٥].

[٤٢٨٨] ٢٤ - (٠٠٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لُؤْلُؤٍ بْنُ هَمَّامٍ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ بَنِي ظَاوُسَ. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَيْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تِلْكَ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ عَلَامًا يُقَدِّرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَقِرُّ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقِرَّ، فَأُطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تِلْذِ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نَهَضَتْ إِنْسَانِي. قَالَ: فَقَالَ

قال القاضي: أجمع لمسلمون على أن قوله: (إن شاء الله) يمنع انعقاد ليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً، كما روي عن بعض السلف، لم يحث أحد قط في يمين، ولم يحتاج إلى كفارة.

قال: واختلفوا في الاتصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله، متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا تضر سكتة النفس، وعن طاووس ولحسن وجماعة من التابعين: أن له لاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قلز خلبة ناقة. وقال سعيد بن جبيرة: بعد أربعة أشهر. وعن ابن عباس: له لاستثناء أبداً متى تذكره^(١).

وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مرادهم أنه يستحب له قول: إن شاء الله، تبركاً، ونقوه تعالى: ﴿وَذَكَرْ رَبَّكَ إِذْ قُمْتَ﴾ [الكهف: ٢١]، ولم يُريدوا به جن اليمين ومنع الحث^(٢).

أما إذ استثنى في الطلاق والعتق وغير ذلك، سوى سمي بالله تعالى، فقال: أنت طالق، إن شاء الله تعالى، أو أنت حر، إن شاء الله تعالى، أو أنت عتيق، كظهور^(٣) أمي إن شاء الله، أو لأبي في ذمتي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شئني لله مريضتي معه علي حرم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فلهذه تشافعي والكوفيون وأبي نور وغيرهم صحة لاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يحث في طلاق ولا عتق، ولا يعقد ظهره ولا نذره ولا إقراره، ولا عبر ذلك مع

(١) أخرجه بطبري ١١٠٦٩، والحاكم في المستدرج، ٧٨٣٣، وهو صحيح على شرط الشيخين.

(٢) إكمال المعلم: (١٦/٥ - ١٧).

(٣) في (ب): ظهر.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَفَ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ». [إمام - ٧٧١٠].

والخبري: [٥٧٤٢].

[٤٢٨٩] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي لَرْنَادٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهَا تَأْتِي بِقَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً

يُتَصَرُّ بِهِ قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْرَاعِي: لَا يَصَحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وقوله ﷺ: (ولو قال: إن شاء الله، لم يحتف) فيه إشارة إلى أن الاستثناء يكون بالقول، ولا تكفي فيه النية، ويهدى قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعمامة كافة، إلا ما حكى عن بعض المالكية أن قيس بن قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ.

قوله ﷺ: (فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله) قد يحتج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء، وأحباب الجمهور هم بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك، وهو نعد في أثناء اليمين، أو أن الذي حذى منه ليس يمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين، والله أعلم.

قوله ﷺ: «الطَّوْفَنُ» وفي بعض النسخ: «الطَّوْفَنُ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ» هما لعتان فصيحتان، طاف بالشيء، وأطاف به، إذا در حوله وتكرره عليه، فهو صائف ومطيف، وهو ما كناية عن الجمع.

قوله ﷺ: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً». وفي رواية: «سبعون». وفي رواية: «تسعون» وفي غير صحيح مسلم: «تسع وتسعون»^[٧]. وفي رواية: «مئة»^[٨].

هذا كله ليس بمتعارض، لأنه ليس في ذكر القليل بقدر الكثير. وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدة، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين.

وفي هذا بيان ما يخص به الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم من لقوة على إطاقه هذا هي ليلة

(١) في (خ): ر.

(٢) ذكره البحاري تعليقه: ٢٨١٩.

(٣) أخرجه البيهقي: ٥٢٤٢.

وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشَقِّ رَجُلٍ، وَائِمُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ^(١). [المعنى: ٣٤٢٤] [وغيره: ٤٢٧٨].

[٤٢٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيَّسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهَا تَحْمِلُ غَلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [غيره: ٤٢٨٥].

واحدة، وكان نبيهم ﷺ يصرف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في «الصحيح»^(١)، وهذا كله من زيادة الثروة، والله أعلم.

قوله: «فتحمل كل واحدة منهن، فتلد كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله» هذا قاله صلى سبيل التمني للخير، وقصد به الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى، لا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: «فلم تحمسن منهن» إلا واحدة، فولدت نصبت إنساناً. وفي رواية: «جاءت بشق غلام» قيل: هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسيه^(٢).

قوله ﷺ: «لو كان استثنى، لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى» هذا محمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن^(٣) كل من فعل هذا يحصل له هذا.

قوله ﷺ: «لقال له صاحبه - أو الملك -: قل: إن شاء الله، فسم يقر، وتوبي» قيل: المراد بصاحبه لمدت، وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القريب، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: «نسي» صبغته بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لو كان تركاً له لي حجة» هو بفتح الراء، سم من لإدراك، أي: لحاقاً، قد الله تعالى: «لَا تَحْلِفْ تَرْكاً» [عه: ١٧٧].

قوله ﷺ: «وإئيم الذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله» فيه جواز

(١) أخرجه البخاري: ٢٦٨.

(٢) قوله تعالى: «وَلَقَدْ نَسِيَ آدَمُ الْوَيْلَ إِذْ رَأَى ظِلَّهٖ فِي الْوَحْشِ بَدَّ لَهُ ظِلُّهُ فَبَهِتَ وَقَالَ إِنَّهُ يَرَئُهُ» [ص: ١٣٤].

(٣) في (نح): لا.

إِذْ سَتَمِعْنَا فِيهِ لَمْ يُحِطْ بِهِ الْإِنْسَانُ عِلْمًا وَلَا هُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ مَقْدُورٍ قَاتِلِهِمَا، مِمَّا هُوَ تَحَكُّمٌ عَلَى الْغَيْبِ وَعَرَضٌ عَلَى الْقَسْرِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي لَحْدِيثٍ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْمُتَفَقِّينَ: ﴿لَوْ أَنَّكُمْ مَا قِيلُوا﴾ (ال عمران: ١٦٨)، ﴿وَمَا كَانُوا بِعِدَّتِكَ مَأْمُونًا وَمَا قِيلُوا﴾ (ال عمران: ١٥٦)، ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ (ال عمران: ١٥٤)، ﴿فَرَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ سَاطِعَهُمْ فَمَدَّ: ﴿فَأَنزَلْنَا عَنْ أَفْئِدَتِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَاحِبِينَ﴾﴾ (ال عمران: ١٦٨)، فَمِثْلُ هَذَا هُوَ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، فَهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَقِينٍ نَفْسَهُ، أَنَّ سَلِيمَانَ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بَجَاهِدُوا، إِذْ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُدْرِكُ بِالْظَّنِّ وَالِاحْتِجَازِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ حَقِيقَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنِزُوا لِللَّحْمِ، وَلَوْ أَنَّ حَوَاةَ لَمْ تَخْنِ امْرَأَةً زَوْجَهَا»^(١)، فَلَا مَعْرَضَةَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ عَنْ نَوْ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ إِلَيْكُمُ الْكُفَّةُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَةُ﴾ (ال عمران: ١٥٤)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأنعام: ١٢٨).

وَكَلِمَتُ مِمَّا جَاءَ مِنَ (لَوْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ لَا كُتِبَ مِنَ اللَّهِ مَيْتٌ لَسْتُمْ﴾ (الأنعام: ١٦٨)، ﴿وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَاكَ﴾ (الاعراف: ٧٣)، ﴿وَلَوْ لَا أَنْتُمْ كَانُوا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ﷻ لَكُنْتَ فِي بَيْتِهِ يَكُونُ يُعَذِّبُكَ (العنكبوت: ١٤٤)، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَمَّا مَضَى أَوْ يَأْتِي عَنْ جَنِّمْ خَيْرٌ قَطْعًا، وَكُلُّ مَا يَكُونُ مِنَ (لَوْ) وَ(لَوْ لَا) مِمَّا يُخْبِرُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ جَلَلِهِ مَتَنَاعَهُ مِنْ فَعْلِهِ، مِمَّا يَكُونُ فَعْلُهُ فِي قُدْرَتِهِ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ حَقِيقَةٌ عَنْ امْتِنَاعِ شَيْءٍ لِسَبَبِ شَيْءٍ، وَحُصُولِ شَيْءٍ لَامْتِنَاعِ شَيْءٍ، وَنَاتِي (لَوْ) غَالِبًا لِيَمَانِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ أَوْ لِنَاتِي، فَلَا كَرَاهَةَ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمُتَفَقِّينَ: ﴿لَوْ نَعَمْتُ بِشَيْءٍ لَأَنْبَسَتْكُمْ﴾ (ال عمران: ١٦٧)^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه البخاري: ٣٣٩٩، ومسلم: ٣٦٤٨، وأحمد: ٨١٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (بخ) لولا.

(٣) إكمال المعظم: (٥/ ٤٢١ - ٤٢٢).

٧ - [باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم]

[٤٢٩٢] ٢٧ - (١٦٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْمَلْفُظُ لِيُزْهَرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَنُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». [الحمد: ٢٥٥ و ٤٧١ هـ، و البخاري: ٢٠٣٢].

[٤٢٩٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، يَعْنِي الثَّقَفِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ وَبْنُ جَبَلَةَ بْنُ أَبِي رَوْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ حَفِصَ مِنْ بَيْنِهِمَا: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: «عَتَكْتُ لَيْلَةً». وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ. [الحمد: ٢٥٣٩] [والمع: ٤٢٩٢].

باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم

فيه حديث عمر رضي الله عنه (أَلَمْ نَذَرِ أَنْ يَعتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ) وفي رواية: (نَلَزْنَا اعتكاف يوم)، فقال له النبي ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

ختلف العلماء في صحة نذر الكافر، فقال مالك وأبو حنيفة وسائر سكونيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال لمغيرة المخرومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح^(١)، وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأجاب لأولئك عنه أنه محمول على الاستحباب، أي: يستحب لك أن تفعل لأن مثل ذلك الذي نذرته في الجاهلية.

وفي هذا الحديث دلالة لمنهجه الشدعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالبين كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر، ودليله حديث عمر هذا.

(١) في (خ): لا.

[٤٢٩٤] ٢٨ - (٠٠٠) وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا عبد الله بن وهب: حدثنا جابر بن حازم أن أيوب حدثه أن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ، وهو بالجزيرة، بعد أن رجع من الطائف، فقال: يا رسول الله، إني تضرعت في الجاهلية أن اعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال: «أذهب فاعتكف يوماً». قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه جارية من الحبش، فمما أعتق رسول الله ﷺ سبائنا للناس، سمع عمر بن الخطاب أضواءهم يقولون: أعتقنا رسول الله ﷺ، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أعتق رسول الله ﷺ سبائنا الناس، فقال عمر: يا عبد الله، اذهب إلى تلك الجارية فخل سبيلها. المزمع ٢٩٥ و ٢٩٦.

[٤٢٩٥] (٠٠٠) وحدثنا عبد بن حميد: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: لما قتل النبي ﷺ من حنين، سأل عمر رسول الله ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية، اعتكف يوم. ثم ذكر بمعنى حديث جابر بن حازم. (المزمع ٢٩٧ و ٢٩٨).

وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم، فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحصل أنه سأل عن اعتكاف ليلة، وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالرفاء بما نذره، فيحصل منه صحة اعتكاف الليلة وحده^(١)، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال

(١) في (ج) و(هـ) «ليس وحده» قد حافظ ابن حجر رحمه الله. في هذا الخبر بطر لا يفتى؛ لأنه من بعد أن لا يهتم عمر ﷺ من الإذن بالرفاء بنذر اليوم الرقاء بنذر الآخر، حتى سأل عنه مرة أخرى، لا سيما والواقعة في أيام سيرة بيعة النساء فيها حشاً؛ لأن في كل من الروايات أن ذلك كان في أيام ترفة النبي ﷺ عقب وفاة نبي، وفي هذا الخبر من أجل نصيب من الرواة يطرقون نفعاً إلى عمر ﷺ، إما بالسيد في العلة اليسيرة، أو بأن يعنى عليه إلحاق اليوم بليلة في حكم الوفاء بنذره في الاعتكاف، وهو من الأمر الذي لا يفتى على من هو توفه فضلاً عنه؛ لأن سبب سؤاله إنما هو عن كونه نذره عند في الجاهلية، فقال هل بقي في الإسلام بعد ذلك في الجاهلية؟ بحيث يحصل له الجواب عن ذلك كان عطف على كل نذر شرعي.

ونكتل تحقيق في مجمع من هاتين الروايتين أن عمر ﷺ كان عليه نذر اعتكاف يوم، ليلة، سأل النبي ﷺ عنه فأمره بالسؤال به، فعر بعض الرواة (يوم) وأرد ليلة، وهو بمعنى (ليلة) وأرد يوماً، والتعبير بكل واحد من هذين على المجموع من المحار الشائع كثير الاستعمال، فاحتمل عليه أوجه من حسن لفظة «متحدة» «التي على مقدمة ابن الصلاح» (٢٩٧/٢ - ٢٩٩).

[٤٢٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ عُمَرَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اغْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ. [البخاري، ٥٢١٤٤] [المصنف: ٤٢٩٦٥].

[٤٢٩٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الِسْمَثَالِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ. وَلَيْسَ حَدِيثُهُمَا جَمِيعاً. اغْتِكَافٌ يَوْمٌ. [المصنف: ٤٢٩٦٥، ٤٢٩٦٦].

رسول الله ﷺ، لقيل له: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»، فاحتكف عمر ليلة، ورواه لسرقطني وقال: إسناده ثابت^(١) هذا مذهب لشافعي، وبه قال الحسن المصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد، قال ابن المنذر: وهو مروى عن علي بن مسعود.

وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير ولزهرى ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق في رواية عنهما، لا يصح ولا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله (ذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ عُمَرَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهَا) هذا مخمول على نفى علمه، أي: أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتَمَرَ من الجَعْفَرَانَةِ، وإثبات مقدمه على انتفائه فيما فيه من زيادة لعدم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتماداً للنبي ﷺ من جَعْفَرَانَةِ عام حُجَيْنٍ، من رواية أنس^(٢).



(١) حسن الشافعي: ٢٣٥٤، وأخرج هذه الرواية بتخريج البخاري، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤.

(٢) مسلم: ٣٠٣٣، وأخبره البخاري: ٤١٤٨.

٨ - [باب ضغبة المالك،

وكفارة من لطم عبده]

[٤٢٩٨] ٢٩ - (١٦٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو غَامِلٍ قُصَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْعَجَّازِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عَمْرٍاءَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ حُصْرٍ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَاتَّخَذَ مِنْ لَأَرْضٍ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوِي خَلَاءًا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». [١٢٩٩ هـ]

[٤٢٩٩] ٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍاءَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ: فَرَأَى بِضَمِّهِ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». [٥٠٥١ هـ]

[٤٣٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكُلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ، أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ: «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ». وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ، [٥٧٨١ هـ ٢٥٢٧٧].

[٤٣٠١] ٣١ - (١٦٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ

باب ضغبة المالك

قوله ﷺ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ» قَالَ 'الْعَصَم': فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَرَفْعٍ بِالْمَمْلُوكِ، وَحُسْنُ صَحَابَتِهِمْ، وَكَفُّ الْأَذَى عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ فِي لَحَادِيثٍ بَعْدَهُ.

وَاجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ عِتْقَهُ يَهْدِي إِلَى جَبَأٍ، وَيُسَمَّى مَوْلًى مَوْلًى، وَهَذَا

قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا، فَهَرَبْتُ ثُمَّ جِئْتُ فُتَيْلَ الظَّهْرِ، فَصَلَّيْتُ حَلَفْتُ أَبِي، مَدَّعَا وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْسِكْ رِثَتَهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّ بَيْنِي مُقَرَّنٌ - عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدٌ، فَلَطَمْتُهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَعِيقُوهَا» قَالُوا: لَيْسَ لَهَا خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا» فَإِذَا اسْتَعْتَرَا عَنْهَا، فَلْيُحْلُوا سَبِيلَهَا». [احمد ١٥٧١٥].

ظلمه، ومما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث مؤيد بن مقرن بعده: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ حِينَ لَطَمَ أَحَدُهُمْ خَادِمَتَهُمْ بِوَتْقِهَا، قَالُوا: لَيْسَ لَنَا خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا» فَإِذَا اسْتَعْتَرَا عَنْهَا، فَلْيُحْلُوا سَبِيلَهَا).

قال القاضي عياض: وأجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه، من (١) مثل هذا الأمر الخفيف، قال: واختلفوا فيما كثُرَ من ذلك وشُئِ، من ضربٍ مُسْرَحٍ مُبْهِكٍ لغير موجب لذلك، أو حرقة بمار، أو قَصْعَ ضَرْوً له أو أفسده، أو نحو ذلك مما فيه مُثْلَةٌ، فذهب (٢) مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه.

واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة، أو ليحية لعبد، وحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في النبي جَبَّ عبده فأعتقه لبيء ﷺ (٣).

قوله ﷺ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ» أو لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَرَتْهُ أَنْ يُعْتَقَهُ هَذِهِ الْوَايَةُ مُسِيئةٌ أَنْ نَعْرِدَ بِأَوَّلِي مِنْ ضَرْبِهِ بِلَا دُئْبٍ، وَلَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْسِيمِ وَالْأَدَبِ.

قوله: (أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَهْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَاتَّخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عَوْدًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْتَوِي هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَظَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرْبَهُ، لِكُفَارَتِهِ أَنْ يُعْتَقَهُ» هَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ نَسَخٍ: (مَا يَسْوِي) وفي بعضها: (مَا يَسْوِي) بِالْأَنْفِ، وَهَذِهِ هِيَ اللَّفْظَةُ لِصَحِيحَةِ لِمَعْرُوفَةٍ، وَأَوَّلِي عَذَابِ أَهْلِ اللَّفْظَةِ لِي لَحْنِ لِعَوْمٍ، وَأَجَابَ بَعْضُ لِعَدَمَاءَ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِأَنَّهَا تَقْبِيزٌ مِنْ بَعْضِي. (الرواة)، لَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ نَطَقَ بِهَا.

(١) قوله: مَنْ، سقط من (ص).

(٢) أي: (نَحْ): فذهب.

(٣) أخرجه أبو داود: ٤٤١٩، وابن ماجه: ٧٦٨٠، وأحمد: ٦٧٦٠ وهو حديث حسن.

(٤) إسناده لم يمسح، (٤٢٨/٥ - ٤٢٩).

[٤٣٠٢] ٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ مُمْبَيٍّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حَصِينٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَزَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ. فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مَقْرَنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا خُرٌّ وَجْهَهُ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مَقْرَنٍ، مَا لَكَ خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً، لَطَمَهَا أَضْعَفُ، فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعَذِّبَهَا. [ط ١٣٠٢].

[٤٣٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سَنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ

وسعي كلام ابن عمرو: أنه ليس لي^(١) في إعتاقه أجرٌ المعتقد تبرؤاً. وإنما أعتقه^(٢) كقدراً لغيره، وقيل: هو شئنة متقطع، وهين - بن هو متصل، ومعناه ما أعتقه ولا لأبي سمعت كذا.

قوله: (لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا، فَهَرَبْتُ ثُمَّ جِئْتُ قُبَيْلَ لَذَاهِرٍ، فَصَلَبْتُ خَلْفَ أَبِي، لَدَعَاءَ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْثُلْ مِنْهُ، نَعْمًا) قوله: (امْثُلْ)، قيل: معناه: عاقبه قصاصاً، وقيل: فعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمودٌ على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في لُطْمَةٍ ونحوها، وإنما وجبه^(٣) التعزير، لكن^(٤) تبرؤ فأمكنه من القصاص فيها. وفيه الوقف بسمواري واستعمال التواضع.

قوله: (بِئْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدٌ) هكذا هو في جميع النسخ، و(الخادم) بلا هاء يُطلق على الجارية كما يُطلق على لرجل، ولا يقال: حادمة، بالهاء. لا في لغة شذوذة قبيلة، أوضحته في تهذيب لأسماء والمعاني^(٥).

قوله: (هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ) هو نصح الياء وكسرها، ويقال أيضاً: إيساف.

قوله: (عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا خُرٌّ وَجْهَهُ) معناه: عجزت ولم تجد أن تضرب إلا خُرَّ وجهه، و(خُرٌّ) (نوجه) صفحته وما رُقَّ من بشرته، وخُرٌّ كلُّ شيءٍ أفضله وأرفعه، قيل: ويحتمل أن يكون مرادُه بقوله: (عجز عليك) أي: متنع عليك، و(عجز) بفتح الجيم على اللغة الفصحى، وبه جاء القرن: ﴿وَأَعَزَّتْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْفَرَّاسِ﴾ [البقرة ١٣١] ويقال بكسرها.

قوله: (فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعَذِّبَهَا) هذا محمودٌ على أنهم كلهم رضوا بعقوبتها وتبرؤوا به، وإلا فاللُطْمَةُ إنما كانت من واحد منهم فسمحوها له بعقوبته تكفيراً لذنبه.

(١) قوله: لي، سقط من (ص) و(ع).

(٢) كذا في النسخة ولعله أعتقه.

(٣) في (ج): لوجه.

(٤) في (ص) و(ع): لكنه.

(٥) سم أوقف عليه.

شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنْتُ نَبِيعَ النَّبِيِّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ - أَخِي الثَّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ - فَخَرَجْتُ جَارِيَةً، فَقَدْتُ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي إِفْرِيسَ. [أحمد: ٢٢٧٤٩].

[٤٣٠٤] ٣٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْحِزَامِيُّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ أَنَّ جَارِيَةَ لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَلَوْ لَسَبَّخُ بِخُذْرٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَكَ تَحْدِيثُ عَنِّي وَاحِدٍ، فَعَبَّدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعَرِّقَهُ. [أحمد: ١٥٧٠٣].

[٤٣٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرْتُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ. [أحمد: ١٤٣٠٤].

[٤٣٠٦] ٢٤ - (١٦٥٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْظَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ عَلَامًا لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ» فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ قَالٍ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَا هُوَ يَتَوَلَّى: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ، اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ» قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ»

قوله: (أما علمت أنَّ الصورة^(١) محرمة؟) فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: «إذا ضرب أحدكم العبدَ فليجتنب الوجه»^(٢)، وكراماً له، ولأنَّ فيه محاسنَ الإنسان وأعضاءه، لمطيفة الشريعة^(٣). وإذا حصل فيه شيء أو أكثر كان المباح.

قوله في حديث أبي مسعود: (أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ فقال له النبي ﷺ: «اعلم يا أبا مسعود»^(٤)

(١) في (ب): أنَّه في الصورة.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»: ١٧١ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو داود في «السنن»: ٢٥٥٩ ويروى له بهذا اللفظ: «وعدم».

٢٦٥١

(٣) قوله: «الشريعة» سقط في (ص).

(٤) في (ص): (ش) وتيسر من صحيح مسلم: «ثم أتاه مسعود»

أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَيَّدًا. [٤٣٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ - عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدَيِ السُّوْطِ مِنْ قَبْلِهِ. [١٧٠٨٧ - ١٧٠٨٨].

[٤٣٠٨] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ عَلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اٰهْلَمْ اٰبَا مَسْعُودٍ، لَلّٰهُ اَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ حَرٌّ يُوْجِوهُ اللَّهُ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ، لَفَتَحْتُكَ النَّارَ، أَوْ لَمَسْتِكَ النَّارَ». [١٣٠٧ - ١٣٠٨].

[٤٣٠٩] ٣٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَدَّادٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ عَلَامَةً، فَجَعَلَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَلّٰهُ اَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» قَالَ: فَأَعَقَّهُ. [١٣٠٩ - ١٣١٠].

[٤٣١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ». [٢٦٣٨٠ - ٢٦٣٨١].

أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ) فِيهِ الْحَثُّ عَلَى لِرْفَقِ بِالْمَمْلُوكِ، وَالْوَعْدُ وَالنَّبِيَّةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْعَفْوِ وَكَفْلِهِ نَبْطِ، وَالْحَكْمُ كَمَا يَحْكُمُ اللَّهُ عَلَى عِبْدِهِ.

قوله: (حدثنا محمد بن حميد المغيرة) هو بفتح الميم واسكان العين، قيل له المعمرى؛ لأنه رحل إلى معمر بن راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

قوله: (عن أبي مسعود أنه كان يضرب علامة، فجعل يقول أعوذ بالله، فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركه) قال العلماء: لعلة لم يسمع استعداده الأولى لشدة غضبه، كما لم يسمع بداء النبي ﷺ، أو يكون لم يستعد برسول الله ﷺ تنبه لمكانه.

٩ - [باب التغليب على من قذف مملوكه بالزنى]

[٤٣١١] ٣٧ - (١٦٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا قُضَيْلُ بْنُ عَزَّوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نَعْمٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّانِي يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». [أحمد: ٩٤٦٧، وصحري: ٦٨٥٨]

[٤٣١٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ قُضَيْلِ بْنِ عَزَّوَانَ بِهَذِهِ الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام نَبِيَّ التَّوْبَةِ. [أحمد: ١٠٤٨٨] [نظر: ٤٣١١].

قوله عليه السلام «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّانِي يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» فيه إشارة إلى أنه لا حدٌ عصى قاذفٍ لعبده في الدنيا، وهذا مجتمع عليه، لكن يُعَرَّرُ^(١) قاذفُهُ؛ لأنَّ العبد ليس بمُحْتَضَنٍ، وسواءٌ في هذا كله مَنْ هُوَ كَامِلُ الرِّقِّ وليس فيه سببُ حريته والمُتَدَبِّرُ، والمُكَاتِبُ، وأُمُّ الْوَلَدِ، وَمَنْ يَعْصِي حَرْءٌ هَدًى فِي حُكْمِ الدُّنْيَا، أَمَا فِي حُكْمِ الْآخِرَةِ فَيُسْتَوْفَى لَهُ الْحَدُّ مِنْ قَاضِيهِ، لَا يَسْتَوْفَى الْأَخْرَادُ وَالْعَبِيدُ فِي الْآخِرَةِ

قوله: (سَمِعْتُ أبا الْقَاسِمِ نَبِيَّ التَّوْبَةِ) قَالَ لِفَضْلِي. وَاسْمِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُبْعَثُ عليه السلام بِقَبُولِ التَّوْبَةِ بِالْقَوْلِ^(٢) وَالْإِعْتِقَادِ. وَكَذَلِكَ تَوْبَةُ مَنْ قَبِلَ يَقْتُلُ أَنْفُسَهُمْ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ«التَّوْبَةِ» الْإِيمَانُ وَالرَّجُوعُ عَنِ الْكُفْرِ إِلَى الْإِسْلَامِ. وَأَصْلُ التَّوْبَةِ الرَّجُوعُ^(٣).



(١) م: (ح): بغيره ولي (هـ): يعذر.

(٢) م: (ح): «أصعل».

(٣) «أَكْبَرُ مَعْنَى» (٤٣٢٢).

١٠ - [بَابُ إِطْعَامِ الْمَلُوكِ مِنْهَا يَأْكُلُ،

وَالنَّاسُ مِنْهَا يَلْبَسُ، وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْنِيهِ]

[٤٣١٣] ٢٨ - (١٦٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ
الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: مَرَرْتُ بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّيْدَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ، وَعَلَى غُلَامٍ مِثْلُهُ، فَقُلْتُ:
يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حَلَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ،
وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْصَمَةُ، فَعَمَرَتْهُ يَأْمُهُ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ،
إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوْا أَبَةً وَأُمًّا، قَالَ:
«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».....

قوله: (عن المعرور بن سويد) هو بائع المصنعة وبارء المكررة

قوله: (لو جمعت بينهما كانت حلّة) إنما قال ذلك؛ لأنّ حلّة عند العرب ثوبان، ولا تُطلق على
ثوب واحد.

قوله في حديث أبي ذر: (كان سني ومن رجلي من إخواني كلام)، وكانت أمه أخصمة، فعمرته يأمه،
نسخامي إلى النبي ﷺ، فلقيت النبي ﷺ، فقال: «يا أبا ذر، إنك أمرٌ فيك جاهلية».

أم قوله: (رجلٌ من إخواني) فمعناه: رجلٌ من المسلمين، لا طاهرٌ أنّه كان عدواً، وإنما قال: (يحيى
إخواني) لأنّ النبي ﷺ قال له: «إخوانكم خواتمكم فمن كان إخواني فله».

قوله ﷺ «فيك جاهلية أي: هذا لتغيير من أخلاق»^(١) الجاهلية، ففك خلق من أخلاقهم، وبقي
لمسلم ألا يكون فيه شيء من أخلاقهم، ففيه النهي عن التغيير وتقليد^(٢) الأبداء والأممات، والله من
أخلاق الجاهلية.

قوله: (قلت: يا رسول الله، من سبّ الرجال سبّوا أمه وأمه، قال: «يا أبا ذر، إنك أمرٌ فيك جاهلية»)

(١) في (نخ): الاختلاف.

(٢) أي: (مى) و(مى)، وتقليد.

هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ» . [أحمد ٢١٤١٩، ترمذ ١٠٠٥، راجزي ٦٥٥٠ .]

[٤٣١٤] - ٣٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ هَيْمَ : أَخْبَرَنَا هَيْسِيُّ بْنُ يُونُسَ ، كُتِبَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَرَأَى فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ نَعْدَ قَوْلِهِ : « إِنَّكَ إِهْرَؤُاءُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ » . قَالَ : قُلْتُ : عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : « نَعَمْ ، عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ » .

معنى كلام أبي ذر لا اعتداز عن سته ثم قلت للإنسان، يعني أنه سبني، ومن سب إنساناً سب ذلك الإنسان أبه لسب وأمه، فأنكر عليه لربي ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسيوب أن يسب سبب نفسه^(١) بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: «هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلموهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»

الضمير في «هم إخوانكم» يعود إلى المملوك، ولا مر بوطعهم مما يأكل السيد وبسبهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين. وأم فعل أي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته، فعيل بالمستحب، وإنما يجب على السيد نفقة لمملوكه وكسوته والمعروف، بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد وإلباسه أو غيره أو فوقة، حتى لو قتر السيد على نفسه فقتر أخرجاً عن عادة أمثاله، بما رُفعا، وإما شحاً لا يحل له لتقير على لمملوكه وإلزامه بعواقبه إلا برضاه.

وأجمع لعامة شئ أنه لا يجوز أن يكلفه من لحم ما لا يطيقه، فإن كلفه^(٢) ذلك لزمه وعاش بنفسه أو غيره،

(١) في (ج): بنفسه.

(٢) في (ص): ولما كان ذلك.

وَفِي حَدِيثِ عِيْسَى: «إِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ لِلْيَعْنَةِ»

وَفِي حَدِيثِ رُهَيْبٍ: «فَلْيَعْنَهُ عَلَيْهِ».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ «فَلْيَعْنَهُ» وَلَا: «فَلْيَعْنَهُ». انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ».

[المصدر: ٤٣١٤]

[٤٣١٥] ٤٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلِيَّو حُمَةً، وَعَصَى غُلَامُهُ مِثْمَهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا

عَنِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَبَّرَهُ بِأَمْرٍ، قَالَ: فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمْرُؤُفِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَتَنْ كَانَ

أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ، فَلْيُطْعِمْنَاهُ بِمَا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْنَاهُ بِمَا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ

كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ». [أحمد ٢١٤٣٢، وإسنادي ٣١].

[٤٣١٦] ٤١- (١٦٦٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ:

أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بَكَيْرَ بْنَ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ الْغُبَّالِ بْنِ مَوْلَى قَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

[أحمد ٧٣٦٥]

قوله: «إِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ لِلْيَعْنَةِ»، وفي رواية: «فَلْيَعْنَهُ عَلَيْهِ» وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لما في

الروايات، وقد قيل: إن هذا الرجل المسيوب هو بلال المؤمن

قوله ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ»، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ هو موافق لحديث أبي ذر،

وقد شرحناه. و(الكِسْوَةُ) بكسر الكاف وضمها، لعتان، الكسر أفصح، وبه جاء القرآن^(١). ونسب

بالصام والكِسْوَةُ على سائر لُزُون التي يَحْتَجُّ إليها العبد، والله أعلم.

(١) في قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثُ أَثْمَانٍ» [البقرة ٢٢٣].

[٤٣١٧] ٤٢ - (١٦٦٣) وحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ شُرَيْسٍ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ ، فَلْيَأْكُلْ ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً ، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِمَّنْ أَكَلَهُ أَوْ أَكَلْتَيْنِ » قَالَ دَاوُدُ : يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ . (إجماع - ٧٧٢٦ ، ومعه البخاري - ٢٥٥٧) .

قوله ﷺ : (إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ ، لِلْمَاكِلِ ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً ، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِمَّنْ أَكَلَهُ أَوْ أَكَلْتَيْنِ » ، قَالَ دَاوُدُ : يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ) .

أما (الأكلة) فيضم الهمزة، وهي اللُقْمَةُ كم قُسْرُهُ، وأما (لَمَشْفُوعُهُ) فهو اللَقِيلُ ؛ لِأَنَّ الشَّعَاءَ كَثُرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ قَلِيلاً ، وَقَوْلُهُ ﷺ : « مَشْفُوعاً قَلِيلاً » أَي : قَلِيلاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ .

وفي هذا الحديث الحديث على مكرّم الأخلاق، والمواساة في الطعام، لا سيما في حق من صنعه أو حمّله ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ وَشَمُّ رَائِحَتِهِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَمْتِجَابِ .



١١ - [باب ثواب العبد وأجره

إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

[٤٣١٨] ٤٣ (١٦٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِمَوْلَاهُ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلَيْنِ»^(١). [المعاري، ٢٥٤٦] [المنظر، ٤٣١٩].

[٤٣١٩] ٤٣ (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَأَبُو أَسَمَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ لِأَيْلِي: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا أَسَمَةُ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. [أحمد، ٤٦٧٣، ٦٦٨٣ وسنن أبي داود، ٢٥٥٠].

[٤٣٢٠] ٤٤ - (١٦٦٥) حَدَّثَنِي أَبُو لَظْدَهٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُضِلِّحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحُجَّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ. [أحمد، ٨٣٧٧ و سنن أبي داود، ٢٥٥٨].

قوله ﷺ: «العبد إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله، فله أجره مِثْلَيْنِ» وفي النونية الأخرى: «العبد المملوك المضلِّح أجراً» فله مضاعفة الخدمة للمملوك لنصحه^(١)، وهو لنصحه لسيده، ولقيامه^(٢) بعبادة ربه موجهة عليه، وأن له أجرين^(٣) لقيامه باحتراف، ولا تكسره بالرق. وما قول أبي هريرة في هذا الحديث، (لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك) فيه أن للمملوك لا جهاد عليه ولا حج، لأنه غير مسطح، وأرد بر أمه لقيامه بمصلحته في سقاة والمؤمن والخدمة ونحو ذلك، مما لا يمكن فعله من الرقيق.

(١) في (نخ) والمضللح.

(٢) في (نخ) والقيام.

(٣) في (نخ)، اجران.

قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ نَهَى عَنْ يَحْيَى حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ، لِصُحْبَتِهَا.

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «الْعَبْدُ الْمُضْلِح» وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ.

[٤٣٢١] (٥٥٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، لَأَمْرِي: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: بَلَّغَتْ وَمَا بَعْدَهُ. [نظر: ١٣٢١].

[٤٣٢٢] ٤٥ - (١٦٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ» قَالَ: فَحَدَّثْتُهَا كُغْبَاءً. فَقَالَ كُغْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ. (أحمد: ١٧٤٢٨).

[٤٣٢٣] (٤٥ م) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [نظر: ١٣٢٢].

[٤٣٢٤] ٤٦ - (١٦٦٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُتَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعْمَا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّى، يُحْسِنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، يَعْمَا لَهُ». (أحمد: ١٧١٥٥، ولبخاري: ٢٥٤٩ سمعوا).

وقوله. (وبلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحْيَى حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ، لِصُحْبَتِهَا) لَمَرْدُ بِهِ حَجٌّ لَتَطَوُّعٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ نَبِيِّ ﷺ، فَقَدَّمَ بِرَّ الْأُمِّ عَلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ بَرَّهَا غَرَضٌ، فَقَدَّمَ عَلَى تَطَوُّعٍ، وَمَذْهَبٌ مَذْهَبٌ أَنَّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ مِثْلَ الْمَوْلَدِ مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ حَجِّ الْفَرَضِ.

قوله. (قَالَ كُغْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ) (المزهد) بِصَمِّ الْمِثْمِ وَسَكَنِ الْزَايِ، وَيَعْمَا: قَبِيلُ الْعَمَاءِ، وَاسْمُ رَأْدٍ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ لَعِبَهُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ مَوْلَاهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، لِكثْرَةِ أَجْرِهِ وَصَدَمِ مَحْصِيَّتِهِ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ كُغْبٌ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُحْدِثُهُ بِتَوَقُّعِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَهْدِهِ لِأَنَّ مَنْ رَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ وَأَوَّلَتْ كِتَابَهُ بِمِثْمَةٍ، لِمَوَافَقِ حِسَابِ حَسَابٍ يَسِيرًا، وَيَقْلِبُ بِسِ

أَهْلَهُ مَسُورًا.

قرأ بهن في السبع : إحداه : كسر النون مع إسكان العين^(١) . والثانية : كسرها^(٢) . والثالثة : فتح النون مع كسر العين^(٣) . والميم مشددة في جميع ذلك . أي : نعم شيء هو ، ومعناه : نعم ما هو . فأدغمت الميم في الميم .

قال لقاضي . وروى العذري : «نعماء» بضم النون متونة وهو صحيح ، أي : له مسرة وقرء عين ، يقول : نعماء له ونعماء له^(٤) .

قوله بضم : «يُحسُنُ عِبَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى» هو بضم أول «يُحسِنُ» ، و«عبادة» منصوبة ، و«الصحابة» ههنا بمعنى الصالحة .



(١) قرأ بها تافع من رواية قالون ، وأبو عمرو ، وعصم من رواية شعبة بفتح هـ وأبو جعفر ، ويقالون وأبي عمرو ونعمية وجه آخر هو حذاف من كسرة عين ، وهو لإبيد بشلي المحركة . ينظر «النشر في القراءات العشر» (٢/٢٣٥) واليدور امرأة : ص ٥٥

(٢) قرأ بها : بن كثير وعصم من رواية حمص ، وتافع من رواية روث ، ويعقوب . ينظر المصادر السابقة

(٣) قرأ بها : بن عاصم وحفصة والكسائي ويختلف . ينظر المصادر السابقة .

(٤) إكسان لعصم : (٥/٢٣٨)

١٢ - [باب: «من اعتق شركاً له في عبء»]

[٤٣٢٥] ٤٧ - (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثْتَ نَافِعَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ لِمَنْ الْعَبْدُ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [مكرر ٣٧٧٠] [احمد ٣٩٧ و ٥٩٢٠، ولحار ٢٥٢٢] -

[٤٣٢٦] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَعَلِيَ عَتَقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [احمد ٦٢٧٩] [ولحار ٤٣٢٥] -

[٤٣٢٧] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتُهُ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [احمد ٥٨٢١ و ٦٥٥٣] -

[٤٣٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَسْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ - كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِثْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا

قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَعَلِيَ عَتَقُهُ كُلُّهُ» وذكر حديث لا مشعاع، وقد سبق هذا لأحد حديث في كتاب العتق مبسوطاً بطريقه، وعجب من عدة مسلم لها حديث على خلاف عاداته من غير شريطة إلى عاداتها، وسبق هناك شرحها^(١).

(١) ج ٢٤٥ رقم بعد من هذه الجزء

ابن أبي مُذَيْبٍ، عَنْ بِنِ أَبِي ذُبَيْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ - يَعْنِي بِنَ زَيْدٍ -، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ وَبِخَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قَوْلُهُمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِحَرْفِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَدْرِي، أَهْوَ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَفَعَ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي حَدِيثِ الثَّيْبِيِّ بْنِ سَعِيدٍ. [حدود: ٤٥١ و ٤٦٣٥ و ١٠٢٨، والمحاري: ٢٤٢٨ وعلماً بصحة لجرم بعد ٢٥٢٥].

[٤٣٢٩] ٥١ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَبْدِ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عُمَرُو، عَنْ سَدِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُفْرَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا» [حدود: ٤٥٨٩، والمحاري: ٢٥٢٦].

[٤٣٣٠] ٥١ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ ثَرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ» [أحمد: ٤٩٠٩، ولسن: ٤٣٦٩].

[٤٣٣١] ٥٢ (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَاقَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بْنِ أَكْسٍ، عَنْ يُمَيْرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ لِرَّحْلَتَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ» [أحمد: ٤٣٧٧، ولسن: ٤٣٨٨].

[٤٣٣٢] ٥٣ (١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا

قوله ﷺ: «تُؤْتَمُّ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُفْرَ وَلَا شَطَطَ» فان اعلم. «تُؤْتَمُّ الْقِسْ وَأَبْخُسُ» وَمَا (الشَّطَطُ) فَهُوَ الْجَوْرُ، يُقَالُ: شَطَّ الرَّجُلُ، وَأَشْطَطَ، وَشَطَطَهُ، إِذَا جَرَّ وَأَمْرَهُ وَأَبْعَدَهُ^(١) فِي مَجَاوِزَةِ الْحَدِّ، وَالْمَعْرَاضُ يُقَالُ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ، لَا بِتَقْصُرٍ وَلَا بِزِيَادَةٍ.

الإسناد، قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصاً مِنْ مَمْلُوكٍ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ» [مكرر ٣٧٧٣] [نظر ٤٣٣٤].

[٤٣٣٣] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّافِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ ثِقَادَةَ، عَنْ الْأَنْصَارِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّاهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَشْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ» [احمد ٩٥٠٧] [واظر ٤٣٣٤]

[٤٣٣٤] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُمَيْرُ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسْرِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُسْتَشْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ» [احمد ٧١٦٨، واسطوي ٢٤٩٧].

[٤٣٣٥] ٥٦ - (١٦٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَمْرِانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارْتَقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شديداً. [احمد ٦٩٨٢٩].

قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصاً مِنْ مَمْلُوكٍ، هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسَخِ «الشَّقِيصُ» بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا: «الشَّقِيصُ» بِحَذْفِهَا، وَكَذَلِكَ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ^(١)، وَهَذَا لَعَنَ: شَبَّطُ بْنُ شَبَّاطٍ، كَتَبْتُ وَنَصِيفُ. أَيْ: نَصِيفُ^(٢).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بِهِمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارْتَقَى أَرْبَعَةً^(٣)، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شديداً). وَفِي رَوَايَةٍ. (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ، لَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ).

(١) عَنِ ٢٤٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٢) غَيْرُ مَجْرُوعَةٍ فِي (خ).

(٣) فِي (خ) (أَثْنَيْنِ)، وَهِيَ غَطُوءٌ.

[٤٣٣٦] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرِوَانِيَّةِ ابْنِ عُكَيْتٍ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَلِي حَدِيثُهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ. [انظر: ٤٣٣٥].

[٤٣٣٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّمِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْتٍ وَحَمَّادٍ. [احمد: ١٩٨٣٢].

قوله: (فجزأهم) هو بتشديد الراء وتحقيقها، لعتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت^(١) وغيره، ومعناه: قسمهم.

وام قوله: (وقال له قولاً شديداً) فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً، كراهيةً لفعله وتغليظاً عليه، وقد جاء في رواية أخرى تفسيرُ هذا القول الشديد، قال: «لَوْ عَلِمْنَا مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ»^(٢)، وهذا محمولٌ على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره عن^(٣) مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه فلا بدَّ من وجودها من بعض الصحابة.

وفي هذا الحديث دلالةٌ لمنهيب مالك والثقفى وأحمد وإسحاق ودود وابن جرير ولحمود في إثبات الفرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا عتق عبيداً في مرض موته، أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أقرع بينهم، فُعتقَ ثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة، ولا مدخل بها في ذلك، من يُعتق من كن وحيد قسطنط، وتسمى في الماضي: لأنها خطرٌ، وهذا مردودٌ بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة.

وقوله في الحديث: (فأعتق اثنين وارق أربعة) صريحٌ في الردِّ على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وفريق الحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب.

قوله في الطريق الأخير: (حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن جمران بن حُصَيْن)

(١) في «الإصلاح لمطوق» ص ١١٩.

(٢) أخرج أحمد: ٢٠٠٠٩، والرويانى في نسخة: ٧٨٠٥، والبيهقى في «الكبرى»: (١٠/٤٨٣).

(٣) في (ص) و(هـ): على.

هذا الحديث مما استدركه الله رقصي على مسلم، فقال: لم يسمع ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سنده من جليل العلماء عن أبي قلابة، عن أبي لمهلب^(١) عن عمران، قاله ابن المديني^(٢). قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره لطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نقاش، والله أعلم.



(١) في (ح): المطبوع وهو مسجوف.

(٢) لا أثر له في المتن ولا في نسخة ١٧٦.

١٣ - [باب جواز بيع المدبر]

[٤٣٣٨] ٥٨ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُيَمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ ذَرِيٍّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ ثَعْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانٍ مِثْلَ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

باب جواز بيع المدبر

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ مِنْ ذُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ ثَعْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانٍ مِثْلَ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ)

معنى (اعْتَقَهُ عَنْ ذُبُرٍ) أي: دَبَّرَهُ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، وَمَعْنَى هَذَا تَدْبِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْعِتْقُ فِيهِ فِي ذُبُرِ الْحَيَاةِ، وَأَمَّا هَذَا الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ فَيُقَالُ لَهُ: أَوْ مَذْكُورٌ، وَاسْمُ الْغُلَامِ الْمَدْبُرُ. يَعْصِي فِيهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ. لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَأَلَ عَلَى الْمُوضِي بِعَتَقِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَمِمَّنْ جُوزَهُ عَائِشَةُ، وَطَاوُسٌ وَعُظَاءُ وَالْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو نُورٍ وَدَاوُدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَالسَّلَفِ مِنَ الْحَنَابِلِ وَالشَّافِعِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ، قَالُوا: وَنَحْنُ بِإِعَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَيْنِ كِتَابٍ عَلَى سَيِّدِهِ، وَقَدْ حَاءَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَدِرْقَطِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «اقْضِ بِهِ فَيْتَكَ»^(١)، قَالُوا: وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ نَمْتَهُ لِيَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ، وَتَأْوَنَهُ بَعْضُ الْمَالِكَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ مُرَدُّ تَصَرُّفِهِ، قُلْ هَذَا الْفَائِلُ: وَكَذَلِكَ يُرَدُّ تَصَرُّفُ مَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، بَلْ نَحْنُ، وَجَوَابُكَ أَنَّكَ تَصَرَّفْتَ مِنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: الْأَشْبَةُ عِنْدِي أَنَّهُ نَحْنُ ذَلِكَ نَفَرًا لَهُ، إِذْ لَهُ يَكُونُ لِنَفْسِهِ مَالًا^(٢) وَالصَّحِيحُ مَا قَدِمْنَاهُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ: وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ بِكُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَمُتْ لِسَيِّدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (خ): نَفَحَهُ

(٢) «الْحَقِيقَةُ»: ٥٤١٨، وَنَاسِي: بِشَرَفِي: ٤٢٥٨.

(٣) «الْقَدِيمُ الْمَعْلُومُ»: (٤٤٦/٥).

٢٦٧١٦ - ١٤١٣هـ . و أبهره

قَالَ بَجَائِرُ: فَأَشْرَاهُ ابْنُ النُّحَاجِ. عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلَ، فِي إِمَارَةِ بْنِ الزُّبَيْرِ. [أحمد: ١٤٣١١].

[٤٣٤٠] (٧٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ الثَّيِّثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،
عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَذْبُورِ. نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ. [أحمد: ٩٤٢٧٣]

وأجمع المصنفون على صحة التدوير، ثم مذهب الشافعي ومالك وجهمور أنه يحسب عتقه من
الثبت، وقال الليث وزُكِرَ: هو من رأس المال

وفي هذا الحديث نظر الإجماع في مصالح رعيته، وأمره إياهم بما فيه لرفق بهم، ويبيح لهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسحها، وفيه جواز البيع فيما يربح^(١). وهو مجتمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: (واشتراء نعيم من عبد الله). وفي رواية: (فاشتراء ابن النّحام) بالثّون مفتوحة و لجهاء مهملة المشددة، هكذا هو في جميع نسخ: (بن النّحام) بالثّون، قالوا: وهو غلط^(١)، وصوابه: (واشتراء النّحام) فإنّ المشتري هو نعيم، وهو النّحام، سمي بذلك لقول النبي ﷺ: «دخلت الجنة

(۱۱) الف (حق) و (حقاً) : یما یور

(٢) قبل لحديث رجبه الله، وقد قال بن العربي أبي العباس لأخيه: «١٢٢٥ هـ»، عيتم أبي العباس معجبه: (٤٤٦/٥) وغير واحد. تكن حديث المذكور من رواية أبو قزعي وهو ضعيف، ولا تُرتَّبُ روايات صحيحة بمثل هذا. على أن أيضاً كان يقال: «الفتح» في «فتح تباري» (١٢٦/٥).

[٤٣٤١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُفِيرَةُ - يَعْنِي الْجَزَائِيَّ -، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمَعْلَمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ خَابِرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَدٍ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَقْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعُمَيْرُ بْنُ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدَبَّرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، الْحَدِيثَ، ١٤٩٧٢، وَابْنُ خَرِيزٍ ١٢١٤١.

قَسَمْتُ فِيهَا^(١) نَحْمَةً لِنَعِيمٍ»، وَالنَّحْمَةُ: الصَّوْتُ، وَقِيلَ: هِيَ النَّمْعَةُ^(٢)، وَقِيلَ: النُّحْنُحَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ح) فِيهِ، وَنَحْمَتٌ أُخْرِجَ ابْنُ مَعْدَانٍ فِي التَّحْقِيقِ لِكَبِيرٍ، (١٣٨، ٤)، وَنَحْمٌ ٥١٢٨.

(٢) فِي (خ) وَ(ص) «سَلَمَةٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَيُنْظَرُ «الْمَصْحَاحُ لِمِيرَ» وَلَا يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى «لِتَجْمَعُ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٨ . [كِتَابُ الْقِسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَاتِ]

١ - [بَابُ الْقِسَامَةِ]

[٤٣٤٢] ١ - (١٦٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسْرِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَكْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَبِيبُ قَالَ: وَغُرَافِيعُ بْنُ حُلَيْجٍ أَتَاهُمَا قَالَا -: أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحِبَّةُ بْنُ سَعْدٍ زَيْدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَ هَاتَيْتَ، ثُمَّ إِذَا مُحِبَّةُ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ قَتِيلًا، فَذَفَنَتْهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ، وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَلَمَّ هَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِّرْ» - لِكَبْرِ فِي السَّنِّ - فَصَمَّتْ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبُهُ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَوْمًا فَتَسْتَحْقُونَ صَاحِبَكُمْ؟» أَوْ: «قَاتِلُكُمْ» قَالُوا: وَكَيْفَ نَحِيفُ وَلَمْ

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والذيات

باب القسامة

ذكر مسلم حديث خُوَيْصَةَ وَمُحِبَّةَ، باختلاف ألفاظه وضروقه، حين وجد مُحِبَّةُ بن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً بخير، فقال^(١) لِنَبِيِّ ﷺ لَا أُولِيَاءَهُ - «تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَوْمًا وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ^(٢)» صَاحِبِكُمْ؟ أَوْ: «قَاتِلُكُمْ»، وفي رواية: «وَتَسْتَحْقُونَ قَاتِلَكُمْ؟» أَوْ: «صَاحِبِكُمْ»

أَمْ (خُوَيْصَةُ) وَ(مُحِبَّةُ) فتشديد الياء قبها، وبخمسيتها، لغتان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضى^(٣)، أشهرهما التشديد.

(١) نحو (نحو): قوله.

(٢) قوله: دم، ضبط من (دم) و(دم).

(٣) في الكتاب لمجم، (٤٥٨/٥)

نَشَهُدُ؟ قَالَ: «قَتَبَرْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ بَيْتًا؟» قَالُوا: «وَكَيْفَ نَقْبَلُ آمِنَ قَوْمٍ كُفَرُوا؟ فَمَعَا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ». (البخاري صحيحه الجزء ١٦: ١٦٨٤٢ (توبطو). ٢٤٣٤٣).

قال الشافعي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام. وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من لصحبة والتابعين ومن بعدهم من عمدة الأمصار، المحاربين والشعبيين والكوفيين وغيرهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به.

وروي عن جماعة إيمان القسامة، وأنه لا حكم لها، ولا عمل بها، ومن قال بهذا: مسلم بن عبد الله وسيمان بن يسار والحكم بن عيينة وقعدة وأبو غلابة ومسلم بن خالد وابن عتبة وليخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين.

واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً، هل يجب إقصاؤه بها؟ فقال معظم الحجازيين: يجب، وهو قول لزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه وشيب والأوزاعي وأحمد وسحاق وأبي ثور ودود، وهو قول الشافعي في القديم، وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قبل بها وأصحاب رسول الله ﷺ موهرون، يعني لأرى أنهم ألف رجل^(١)، فما حثف منهم ثمن.

وقال الكوفيون والشافعي في أصح قوليه: لا يجب بها الإقصاء، ومن تجب لذته، وهو مروي عن الحسن البصري والشافعي والبخاري وعثمان بن أبي شيبة^(٢) والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية^(٣).

واختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الورثة ويجب الحق بخلافهم خمسين بيتاً^(٤) واحتجوا بهذا الحديث الصحيح.

وفيه انتصريح بالابتداء بيمين، مدعي^(٥)، وهو ثالث من طرق كثيرة صحح لا تندفع، قال مالك.

(١) قوله: أي لأرى أنهم ألف وحر، غير مجوز في (خ).

(٢) في (ص) و(ع) و(هـ) للهي، وهو تصحيح.

(٣) في (ج): بالمدعي.

لذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً أن المدَّعين يسوِّون في القسامة؛ لأنَّ جنة المدَّعي صارت قربة بالثبوت^(١).

قال لقاصي: وضعف^(٢) هؤلاء رواية من روى الاندلاء بيمين المدَّعي عليهم، قال أهل الحديث. هذه الرواية وهم من الراوين؛ لأنه أمقَط لا بدَّ من يمين المدَّعي ولم يذكر^(٣) ردَّ اليمين؛ ولأنَّ من روى الاندلاء بالمدَّعين معه ربيعة، ورواياته صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، فلا تعارضها رواية من نسبي، وقال كلُّ من لم يوجب انفصاحاً واقتصاراً على اليمين: يبدأ بيمين المدَّعي عليهم، إلا الشافعي وأحمد فلا يقولان الجمهور، أنه يبدأ بيمين المدَّعي، فإن نكل رُدَّت على المدَّعي عليهم^(٤).

وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى، حتى تثبت بها شبهة يغترب على لفظ بالحكم^(٥) بها، واختلفوا في هذه الشبهة لمعتبرة الموجبة للقسامة، ونها سبع صور:

الأولى أن يقول المقتول في حياته: دمي عند فلان، وهو قتلني، أو ضربني. وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا، من نفذ عقدي، أو جرحني^(٦)، ويذكرُ لعمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك وليست، ودَّعي ماثل أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً.

قال القاضي: ولم يقتل بهن من فقهاء الأئمة غيرهما، ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك لعبداء كافة، فم يز أحد غيرهما في هذه قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه

(١) بلوث. ائمة تضعيفه غير التمامة. (مصحح المسألة) (بلوث)

(٢) في (خ) وضعف

(٣) في (خ): ولما يكون.

(٤) في (ص) ولا يمين عليه.

(٥) قوله بالحكم، سقط من (ص) و(ع)، ونسبت موافق «الكفا» لمصنف: (٥/١٤٩ - ١٥١).

(٦) في (خ): أو جرحي

قسامة ، واحتج مالك في ذلك بقصة بقرة بني إسرائيل ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَقْنَا أَهْرَبَهُ بِمِصْبَةٍ كَذَلِكَ يَحْيَىٰ اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٧٣] ، قالوا : يحيى الرجل فأخبر بقاتله ^(١) .

واحتج أصحاب مالك أيضاً بأن تلك حالة يطالب بها عقله الناس ، فلم شرعت الشهادة وأطلب قول المحروح أدى ذلك إلى بطلان القسامة غلباً ، قالوا : ولأنها حالة يتحرى فيها المحروح الصدق وتجنب الكذب والمعاصي ، ويتروك لبر والتقوى ، فوجب قبول قوله .

واختلف المالكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله بشهادته ، أم لا بد من شهود ^(٢) الثانية : اللوث من غير بيئة على معاينة القتل ، وبهذه قال مالك والشافعي ، ومن اللوث شهادة العدل وحده ، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً .

الثالثة : إذا شهد عدلان بالجرح فحاش بعده أيماً ثم مات قبل أن يفيق منه ، فإن مالك والليث : هو لوث ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا قسامة له ، بل يجب انقص من شهادة العدلين .

الرابعة : يوجد ثمتهم عند المقتول أو قريباً منه ، أو أتياً من جهته ومعه آلة القتل وعنده أثره من نطع دم وغيره ، وليس هناك سبب ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه ، أو تمرق جماعة عن قتيل ، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي .

الخامسة : أن يقتل «ضالفتان» فيوجد بينهما قتلان ، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، ومن مالك رواية لا قسامة ، بل فيه ذية على العدة الأخرى إن كان من أحد الظافيين ، وإن كان من غيرهما فعلى الظافيين ذية .

السادسة : يوجد الميت في أكمة الناس ، فإن لشافعي : ثبت فيه القسامة ، وتحب بها الدية ، وقال مالك : هو حر ، وقاد الثوري وإسحاق : تحب دية في بيت الحاء ، وروي مثله عن عمر وعلي .

السابعة : أن يوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم ، عند مالك والليث والشافعي وأحمد والثوري وغيرهم : لا يثبت بمجرد هذه قسامة ، بل سقتل ^(٣) هكذا ، لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويقتله في

(١) «إسناده صحيح» : (٥/٤٥٠)

(٢) في (ص) : القتل

[٤٣٤٣] ٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ وَدَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحِيطَةَ بْنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَبِيرٍ ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّحْلِ ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ، فَاتَّبَعُوا الْيَهُودَ ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنَا عَمِّهِ حُوَيْصَةُ وَمُحِيطَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُوَ أَصْعَرُ مِنْهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَبُرَ الْكِبَرُ» أَوْ قَالَ : «لَيْبَدُ الْأَكْبَرُ» فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرٍ صَاحِبِيهِمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ

مَحَلَّةٌ مُطَاقَةٌ لِيُنْسَبَ إِلَيْهِمْ» . قَالَ الشافعي : لَا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلَّةِ أَعْدَائِهِ لَا يَخْلُطُهُمْ ^(١) غَيْرُهُمْ ، فَيَكُونُ كَالْقِصَّةِ الَّتِي جَرَتْ بِخَيْرٍ ، فَحَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقَسَامَةِ لَوَرَثَةِ الْقَتِيلِ ؛ لِمَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَبَيْنَ الْيَهُودِ مِنْ لَعَدْوَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سِوَاهُمْ ، وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُ قَوْلِ الشافعي . وَقَدْ أَبُو حَنِيفَةَ وَثُورِي وَمُعْظَمُ الْكُوفِيِّينَ . وَجُودُ الْقَتِيلِ فِي الْمَحَلَّةِ وَالْقَوِيَّةُ يُوجِبُ الْقَسَامَةَ ، وَلَا تَثْبُتُ الْقَسَامَةُ عَنْدهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّورِ نَسَبِ السَّبْقَةِ إِلَّا هُنَا ؛ لِأَنَّهَا عَنْدهُمْ هِيَ صُورَةُ الَّتِي حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا بِالْقَسَامَةِ ، وَلَا قَسَامَةَ عَنْدهُمْ إِلَّا إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ وَبِهِ أَثَرٌ ، قَالُوا : فَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي الْمَسْجِدِ خَلْفَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ فِي بَيْتِ الْمَوْتِ ، وَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَجُودُ الْقَتِيلِ فِي الْمَحَلَّةِ يُوجِبُ الْقَسَامَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَرٌ ، وَنَحْوُهُ مِنْ دَاوُدَ . هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (فَلَمَّا بَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَبُرَ» - الْكِبَرُ فِي السِّنِّ - فَصَنَعَ ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا) .

معنى هذا : أَنَّ الْمُقْتُولَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَهُ أَخٌ سَمِعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَهُمَا ابْنٌ عَمٌّ ، وَهُمَا مُحِيطَةُ وَحُوَيْصَةُ ، وَهُمَا أَكْبَرُ بَيْنَهُمَا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَدَعَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخَاهُ الْقَتِيلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «كَبُرَ» أَيِ : يَتَكَلَّمَ الْكَبِيرُ مِنْكُمْ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى هُنَا هِيَ لِأَخِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، لَا حَقٌّ لَهَا لَهَا فِي عَمِّهِ ، وَإِنَّمَا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْأَكْبَرُ ، وَهُوَ حُوَيْصَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْمُرَادُ بِكَلَامِهِ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى ، بَلْ سَمَاعُ صُورَةِ الْقِصَّةِ

(٢) فِي (ج) : لَا يَخْلُطُهُمْ .

(٤) فِي «إِحْكَامِ الْمُعْلَمَةِ» : (٥١/٥) .

مِنْهُمْ، يُدْفَعُ بِرُمِيهِ؟ قَالُوا: أَمَرْنَا نَشْهَدُهُ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كَفَرُوا، قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ.

وكيف نجرت، فهذا أمرٌ حقيقَةٌ لدعوى تكتم صاحبها، ويحتمل أن عبد الرحمن وكلَّ حوَصَّة^(١) في الدعوى وبمساعدة^(٢) أو أمر^(٣) بتوكيده.

وهي هل فضيلة لسن عند التسوي في الفضائل، ولهذا نفاذ، فإنه يُقدَّم بها في الإمامة، وفي ولاية الشكاح نداءً وغير ذلك.

وقوله (لَكِبْرُ فِي سَن) معناه: يُريد التكبر هي السن، والكبر (منسوب بوصف) (يريد) أو نحوها، وفي بعض النسخ: (للكبر) باللام، وهو صحيح.

قوله ﷺ: «(أَتَحِفُّونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟» أو: «فَاتْلُوكُمْ؟» قد يقال: كيف عُرِضَتْ اليمينُ على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصةً، ولوارث هو عبد الرحمن خاصةً، وهو نحو القتيل، وأما الآخران فثبت عبَّ لا ميراث لهما مع وجود^(٤) الأخ؟

والجواب: أنه كان معلوم^(٥) عندهم أن اليمين يختص بالوارث، فأصلح الشهاب لهما، والمراد من تختص به اليمين، واحتمل ذلك كونه معلوماً للمخاطبين، كما سمع كلام الجميع في صورة قتله، وكيفية ما جرى له، وإن كانت حقيقةً، ودعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث.

وأما قوله ﷺ: «فَتَسْتَحِقُّونَ فَاتْلُوكُمْ؟» أو: «صَاحِبَكُمْ؟» فمعناه: يشك حَقُّكم على من حَقَّقْتُمْ عليه، ومن ذلك الحق قصاص أم^(٦) دية؟ فيه الخلاف لسابق بين العلماء.

واعلم أنهم إنما يجوز لهم الخيف إذا عسوا أو فلتوا ذلك، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هذا الشرخ، وليس المواد الإذن لهم في الخيف من غير طر، ولهذا قالوا: (كيف نَحْلِفُ؟) ولم تُشْهَد.

قوله ﷺ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟» أي: تَبَرُّكُمْ؟ إليكم بين دعاكم بخمسين يميناً، وقيل:

(١) بطله في (ج): وبعبارة

(٢) في (ج): وأمر.

(٣) قوله، وجوده سقط من (ص).

(٤) في (ص): ولهما: معلوم.

(٥) في (ص): ولهما: أو.

(٦) في (ج): غير.

قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرِيداً لَهُمْ يَوْمَئِذٍ، فَرَكَّضْتَنِي نَافَةَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلِهَا، قَالَ حَمَّادٌ، هَذَا أَوْ نَحْوُهُ. [احمد: ١٧٧٧٦، والبحري: ٦١٤٢-٦١٤٣]

[٤٣٤٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: فَرَكَّضْتَنِي نَافَةَ. [البحري: ٣١٧٣] [ونظر: ٤٣٤٣].

[٤٣٤٥] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّامِيِّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيُّ -، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، بِتَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [احمد: ١٦٠٩١، والبحري: تعليقاً بغيره الجرم: ١١٤٣].

[٤٣٤٦] ٣- (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَبِّصَةَ بِنْتُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ، الْأَنْصَارِيَّتَيْنِ ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتَيْهِمَا، فَقَتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ، فَوُجِدَ فِي سُرْبَةٍ مَقْتُولاً، فَدَفَنَتْهُ صَاحِبُهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلِ وَمُحَبِّصَةَ وَحَوَّيَصَةَ، فَلَذَكَّرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَمَّنْ أَدْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «تَحْلِقُونَّ خَمْسِينَ يَمِيناً وَتَسْتَحَقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟» أَوْ: «صَاحِبَكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَهِدْنَا وَلَا حَصَرْنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ لَقُلْ أَيْمَانُ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عُنْدِهِ. [احمد: ٤٣٤٣].

معناه: يُخَلِّصُونَكُمْ مِنَ الْيَمِينِ بِأَنَّهُ يَحْلِقُونَا، عِذَا حَلَفُوا التَّهْتَ الْإِخْصَامَةَ، وَلَمْ يَثْبِتْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَخُصِّصَتْ أَنْتُمْ مِنَ الْيَمِينِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لَصِحَّةِ يَمِينِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ.

و«يهود» مرفوع غير متون، لا ينصرف؛ لأنه اسمٌ للقبيلة والمطافعة، ففيه لتأنيث والتعمية

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ)، أي: دَيْتَهُ. وفي الرواية الأخرى: (نَوْدَاهُ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. وفي رواية: (مِنْ عُنْدِهِ). ففوه. (نَوْدَاهُ) بِتَحْقِيفِ الدَّالِ (١)، أي: دَفَعَ دَيْتَهُ

[٤٣٤٧] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ - يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ - انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحِيطُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: قَوْلَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ قَالَ لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمَوْبِدِ - [نص ١٤٣٤٣].

[٤٣٤٨] ٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَظْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَاكْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ، قَوْلَاهُ مَقَّةٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ. (٢٠٠٠) [نص ١٤٣٤٣].

وفي رواية: (فاكره رسول الله ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ، قَوْلَاهُ مَقَّةٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) إنما وقَّاه رسول الله ﷺ قطعاً لمتزاع وإصلاحاً لذات النبي، فإنَّ أهل القتيل لا يستحقُّون إلا أنْ يُحْلَقُوا، أو يستحيقوا المدعى عليهم. وقد امتنعوا من الأمويين، وهم مكسورون يقتل صاحبهم، فأراد رسول الله ﷺ خيبرهم وقطع استمالة وإصلاح ذات لبير بدفع دينه من عنده.

وقوله: (قَوْلَاهُ مِنْ عِنْدِهِ) يحتمل أنْ يكونَ مِنْ حَالِصِ مَنَهِ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ صَدَفَ ذَنْبِ عَدُوٍّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ سَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وأما قوله في الرواية الأخيرة: (مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) فقد قال بعضُ العلماء: إنها غلطٌ عن الرواية؛ لأنَّ الصَّدَقَةَ لسفروضة لا تُصْرَفُ هَذَا الْمَصْرُفُ؛ سِرِّي لِأَصْحَابِ سِمَاهُمْ لِه تَعَالَى.

وقال الإمام أبو إسحاق النعماني من أصحاب: يجوزُ صرفُها من إِبِلِ الزَّكَاةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، بِإِخْلَافِهِ، وَقَالَ جَمَاهُورُ أَصْحَابِهِ وَغَيْرُهُمْ: مَعْنَاهُ: اشْتَرَاهَا^(١) مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ بَعْدَ أَنْ شَكَوْهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا تَبَرُّعاً إِلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ.

وحكى القاضي من بعض العلماء أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ زَكَاةٍ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ، وَتَأْوِيلُ هَذَا الْحَدِيثِ

(١) فِي (بَيْتِ) وَ(شَرَاهَا) شَرَاهَا

[٤٣٤٩] ٦ - (١٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُثْرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحِيصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْدِ أَصْدَانِهِمْ، فَأَتَى مُحِيصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَخُطِرَ فِي عَيْنٍ أَوْ فُتِرَ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حَوِصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَلَدَّهَبَ مُحِيصَةُ لِيَتَكَلَّمُوا - وَهُوَ لَدَيْ كَاثٍ بِخَيْمَرٍ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحِيصَةَ: «كَبِّرْ - كَبِّرْ» - يُرِيدُ

عليه، وتناولته بعضهم على أنَّ أولياءَ لقتيل كانوا محتجين ممن تُدَّخِلُهُمْ لِرُكَاةٍ^(١). وهذا تأويلٌ باطل؛ لأنَّ هذا قدرٌ كثير لا يُدْفَعُ إلى الواحدِ واحدٍ من رُكَاةٍ، بخلافِ أَشْرَافِ الْقَبَائِدِ^(٢) وَلَا سِمَةِ دِيَّةٍ.

وتناولته بعضهم على أَنَّهُ دفعه مِنْ سَهْمٍ لِمَوْلَاةٍ مِنْ رُكَاةٍ، استتلافٌ لِيَهُودَ لَعَلَّهُمْ يُسَلِّمُونَ^(٣). وهذا ضعيف؛ لأنَّ الرُّكَاةَ لَا يَحُورُ صَرْفُهَا إِلَى كَذِبٍ - فَلَمَحْضَرُ مَا حَكِيَاهُ عَنِ الْجُمْهُورِ، أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ رِبِّ الصَّدَقَةِ.

وفي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ مِرَاعَاةُ الْمَصْلَحِ لِعَامَّةٍ، وَالِاهْتِمَامُ بِمَصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ - وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْقَسَامَةِ. وفيه لَبْسٌ بِمَعْنَى الْمَدْعَى فِي الْقَسَامَةِ. وفيه رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِذَا تَكَلَّمَ الْمَدْعَى فِي الْقَسَامَةِ. وفيه جَوْرٌ لِحُكْمٍ عَلَى الْمَغَالِبِ، وَسَمْعٌ الدَّعْوَى فِي لَمَعَةٍ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ لِحُكْمٍ. وفيه حَوَازٍ بِمَعْنَى مَالِظٍ وَبِزْنٍ لَمْ يَتَيَقَّنْ. وفيه أَنَّ لِحُكْمٍ بَيْنَ الْمُسَلِّمِ وَالْكَافِرِ يَكُونُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ.

قوله ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ» هَذَا مِمَّا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِمَا تَكُونُ عَلَى نَوَاسِثٍ خَاصَّةٍ، لَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْقَبِيحَةِ، وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ مَعَاهُ: يُؤْخَذُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ يَمِينًا، رَاسِخًا لَهَا بَرُورَةٌ، فَلَا يَحْدِثُ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَبِ غَيْرِ الْوَرْتَةِ، يَحْدِثُ كُلُّ الْوَرْتَةِ، فَكُورًا كَانُوا أَوْ نِثَاءً سِوَاكَ كُنْ لِقَتْلٍ عَمْدًا أَوْ حَصًا، هَذَا مَذْهَبُ الشُّفْعِيِّ، وَبِهِ قَوْلُ أَبُو ثَوْرٍ وَبَيْنَ الْمُنْتَوِي^(٤)، وَوَأَقْبَاهُ

(١) الرُّكَاةُ: الْمُعْتَمِدَةُ: (٤٥٧/٥)

(٢) الْعَبْرَةُ: الشُّبُهَةُ.

(٣) فِي: لِإِسْرَافِهِ: (٤٢/٨)

السُّرِّ - فَتَكَلَّمَ حَوِیْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِیْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يُلْوَ صَاحِبُكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: «إِنَّ وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَوِیْصَةَ وَمُحِیْصَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَتَحْلِفْ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَنِي عَدِيَّةٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مئةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حُمْرَاءُ [الحمد ١٦٠٩٧، وسبحري ٧١٩٢].

جاءت فيهم إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد، فقد حلف لأقارب خمسين يمينا، ولا تحلف النساء ولا لصبيان، ووفقه ربيعة وأبليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ «أَتَحْلِفُونَ»^(١) خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم، فجعل الحلف هو المستحق للدية أو القصاص^(٢)، ومعهم أن غير النوارث لا يستحق شيئا، فدل أن المراد حلف من يستحق الدية

قوله ﷺ: «يُقْسَمُ خَمْسُونَ مَكَمَّ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُقْمَتِهِ» (لرئة) بضم الواو، أي: لحمل، والمراد منه لحمل الذي يربط في رقبة لقاتل، ويُسَمُّ فِيهِ إِلَى وَلِيِّ ابْتِغَاءً.

وفي هذا دليل لمن قال: إن القسمة يثبت فيها لقصاص، وقد سبق بيان مذاهب العلماء فيه، وتأوله لقاتلون لا قصاص، بأن المراد أن^(٣) يسلمه ليستوفي منه للدية، لكونها ثبتت عليه.

وفيه أن القسمة إنما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أنسب وغيره: يحلف الأولياء على ما شاؤوا، ولا يقتلون إلا واحداً. وقال الشافعي رحمه الله: إن دفعوا على جماعة حللوا عليهم وثبتت عليهم لدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: «فَدَحْتُ يَزِيدُ لَهُمْ يَوْمًا، فَرَكَّضَنِي نَاقَةٌ مِنْ فُلِكَ الْإِبِلِ رَكْضًا بِرُجُلِهَا» (ليزید) بكسر الهمزة وفتح الراء، هو الموضع الذي تجتمع فيه لإبل وتحمس، واليزید الحبس، ومعنى (رَكَّضَنِي) رَفَسَنِي، وأراد بهذا الكلام أنه ضيق الحديث وحفظه حفظاً يليقاً.

(١) في (ص) و(هـ): تحلفون.

(٢) في (ص) و(هـ): والقصاص.

(٣) في (ج): المراد أنه أدب.

[٤٣٥٠] ٧- (١٦٧٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَدٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. [حد ١٦٥٩٨].

[٤٣٥١] ٨- (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفُلْهُ، وَزَادَ: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَمَنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فِي قَتْلِ ادْعُوهُ عَلَى الْيَهُودِ. [حد ٢٢٦٦٨].

قوله: (مَوْجَدٌ فِي شَرِبَةٍ^(١)) بفتح لسين المعجمة والراء، وهو حوضٌ يكون في أصل النخلة، وجميعه: شَرِبَةٌ كَثْمَرَةٌ وَلَمْزٌ.

قوله: (لَقَدْ رَكُضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ) لِمُرْدُ بِالْفَرِيضَةِ هُنَا نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ الْبُتُوقِ الْمَفْرُوضَةِ فِي ثَبَاتِهَا، وَتُسَمَّى الْمَفْرُوضَةُ فِي الزَّكَاةِ أَوْ فِي الْأَسْبَاقِ: قَرِيضَةً لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ، أَيْ: مَقْدُودَةٌ بِالسُّنِّ وَالْعَدَدِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْمَذْرُوبِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرِيضَةِ هُنَا لِقَاةُ الْبَهْرَةِ، فَقَدْ خُطِبَ فِيهِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَنَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْعَلَ دَمُهُ، فَوَدَّاهُ عَتَّةً مِنْ إِبِلِ الْمَصْلُوقَةِ) هَذَا آخِرُ الْقَوَاتِ لَدَيْ نَمٍ يَسْمَعُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفْيَانَ مِنْ «سَلَمٍ» وَقَدْ قَدِمْنَا بِهَا أَوَّلَهُ.

وقوله عَقِيبُ هَذَا: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَسْرُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أُنَسٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى) هُوَ أَوَّلُ سَمَاعِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَفْيَانَ مِنْ مَسْمُومٍ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ، وَفِي نَسْخَةٍ مَحْفُظَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ أَنَّ آخِرَ الْقَوَاتِ آخِرُ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ هَذَا لَدَى ذِكْرِهِ، وَأَوَّلُ لِسَمَاعٍ قَوْلَهُ عَقِيبَهُ، حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قوله: (وَطَرِخَ فِي عَمِينَ أَوْ قَبْرِ) (لِقَبْرِ) هَبْ عَلَى لَعْنَةِ الْبَقِيرِ فِي الْأَمِيرِ، وَ(لَقَبِيرٍ) هُنَا الْمَرْءُ الْقَرِيبُ لِقَبْرِ الْوَاسِعَةِ الْمَمِّ، وَقِيلَ: هُوَ الْخَفِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ حَوْلَ لِنَحْلَةٍ.

(١) بفتح قى (خ): مثبلاً

(٢) «لسمع» (٢/٣٧٨)

[٤٣٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ [انظر ٤٣٥٠]

قوله ﷺ: **إِذَا أَنْ يَذُوقُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِذَا أَنْ يُؤَذُّوا بِحَرْبٍ** «معناه: إِنْ لَبِثَ الْقَتْلُ عَلَيْهِمْ بِقَسَامَتِكُمْ، وَإِذَا أَنْ يَذُوقُوا صَاحِبَكُمْ، أَيْ^(١) : يَدْفَعُوا إِلَيْكُمْ دِيْنَهُ، وَإِذَا أَنْ يُعْمَلُوا لَهُمْ مَمْنُونٌ مِنَ التَّزَمِ أَحْكَامًا فَيَنْقُضُ عَهْدَهُمْ وَيَصِيرُونَ حَرْبًا لَنَا» وفيه دليلٌ لمن يقول: الواجبُ بالنَّقْصَةِ انْدِيَّةٌ دُونَ الْقَصَاصِ، قوله: (خَرَجًا إِلَى خَيْرٍ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ) وهو بفتح الجيم، وهو كَشْدَةُ وَلَمْشَقَةٌ، وَلِلَّهِ أَصَمُّ



٢ - [باب حكم المحاربين والمتردين]

[٤٣٥٣] ٩ - (١٦٧١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ شُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْبَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَرَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحَّوْا». ثُمَّ مَاتُوا عَلَى الرِّعَاءِ فَقَتَلُوهُمْ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي إِيْرِهِمْ، فَاتَّيَّ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا (أحمد ١٧٠٤٧، دواهر ٤٣٥٤).

باب حكم المحاربين والمتردين

فيه حديث الثَّوْرِيِّ، أَنَّهُمْ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَأَسْلَمُوا، وَاسْتَوْخَمُوهَا وَسَقَمَتْ أَجْسَادُهُمْ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخُرُوجِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَخَرَجُوا فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرِّعَاءَ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا الدُّوْدَ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي آثَرِهِمْ^(١)، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ^(٢) حَتَّى مَاتُوا

هذا الحديث أصل في عقوبة لمحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَزَاؤُهُ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْأَرْضِ فَسَادٌ أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا جَنَّبُوا أَوْ يُنْفَخُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾ [الدَّهْلُ: ٣٣]، واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التحجير، فيُخَبَّرُ الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل في حربه قتله. وقد أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي^(٣): الإمام بالخيار وإن قتلوا. وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قُتِلُوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قُتِلُوا، وإن أخذوا ولم يقتلوا،

(١) في (ص): آثارهم.

(٢) في (خ): فلا يسقون.

(٣) هو أحمد بن أبي بكر بن محمد بن زائدة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، إمام أعفیه للغة، كان

قاضى المدينة لأمر مالك، وهو آخر من روى عنه موطأ = توفي (٢٤٢هـ) فسير أعلام النبلاء

قُطِعَتْ أَيْسُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، فَإِنْ أَخَذُوا لِسِينٍ وَلَمْ يَأْخُذُوا شَيْئاً وَلَمْ يَقْتُلُوا ظُلُمُوا حَتَّى يُعْرَوْا، وَهُوَ الْعَرَاءُ بِالنَّفْيِ عِنْدَ، قَالَ أَصْحَابُ: لِأَنَّ ضَرْبَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مُخْتَلِفٌ، فَكَانَتْ عَقُوبَاتُهَا مُخْتَلِفَةً، وَلَمْ تَكُنْ لِلضَّخِيرِ.

وَتَثَبَّتْ أَحْكَامُ الْمُحَارَبَةِ فِي بَصَحَاءٍ، وَهِيَ تَثَبَّتْ فِي الْأَمْصَارِ فِيهِ خِلَافٌ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَثَبَّتْ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: تَثَبَّتْ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ - وَخُتِلَفَ الْعِلْمَاءُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ الثَّعْنِينِ هَذَا، فَقَالَ بَعْضُ السُّنَنَةِ: كَانَ هَذَا قَبْلَ نَزُولِ الْحُدُودِ وَآيَةِ الْمُحَارَبَةِ وَالنَّبِيِّ عَنْ الْمُثَلَّةِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُحَارَبَةِ، وَإِنْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ مَا فَعَلَ فَصَاحاً؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا بِسُرْعَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، وَرَوَاهُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُوسَى بْنُ عَقَّةَ وَاهْلُ السَّيَرِ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النَّهْيُ عَنِ الْمُثَلَّةِ لِهَيْئَةِ تَرْبِيَةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ)^(٣) فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ السَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ وَلَا تَهَى عَنْ سَقْيِهِ، قَالَ الْقَاضِي - وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَّهَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ فَلَا يَسْتَسْقَى لَا يُنْتَجِعُ لِمَاءٍ قَصْدًا، فَيُجْمَعُ عَلَيْهِ عَذَابَانِ^(٤).

قَالَ: قَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا الرِّعَاءَ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ؛ وَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى لَهُمْ حُرْمَةٌ فِي سَقْيِ الْمَاءِ وَلَا غَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُ: لَا يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِسَطْرَةِ أَنْ يَسْقِيَهُ لِمَرْتَدٍّ يَخْذُلُ الْمَوْتَ مِنَ الْعَطَشِ وَيَتِيمٌ، وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ بَيْعَةً (جَبَّ سَقْيُهُ وَلَمْ يُجْزِ ابْرَأْهُ) بِهَ حَيْثُ كَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (أَنْ نَأْسَا مِنْ غُرَبَاءِ) هِيَ بِقِسْمِ الْعَيْنِ الْمُهَمَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَأَحْرَها نُونٌ ثُمَّ هَاءٌ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

قَوْلُهُ: (قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا) هِيَ بِالْجِيمِ وَالْحَشَّةِ فَوْقَ، وَمَعْنَاهُ: اسْتَوْرَحُواهَا، كَمَا فَسَّرَهُ فِي

(١) فِي النَّسَائِيِّ: ٧٣.

(٢) إِبْرَاهِيمُ، مَعْجَمُهُ: ١/٥٢٣، ٤٦٤.

(٣) فِي (بُخَارِيٍّ): وَيَسْتَسْقُونَ.

(٤) الْإِسْلَامِيُّ، مَعْجَمُهُ: ١/٥٢٤.

[٤٣٥٤] ١٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ نَقْرَةَ عَنْ عُمَرَ، تَمَنِيَةً، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَنَقَمَتِ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاجِعِنَا فِي إِبِلِهِ، فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا؟» فَقَالُوا: بَلَى. فَخَرَجُوا، فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا، فَضَحُّوا، فَقَتَلُوا الرَّاجِعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَذَرَكُوا، فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ، فَفُطِلَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُورَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

الرواية الأخرى، أي: لم توافقهم وكرهها لسقم أصديهم، قتلوا: وهو مشتق من الجوى، وهو داء في الجوف.

قوله ﷺ: «(إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة، فتشربوا^(١) من ألبانها وأبوالها فضعوا فضحوا) وفي هذا الحديث أنها إبل الصدقة، وفي غير مسلم: أنها ليقح لنبى ﷺ^(٢). وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها لنبى ﷺ.

وستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث أن كون ما يؤكل لحمه وذوئه طاهراً، وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهم بأن شربهم الأبوال كان شديداً، وهو جائز بكل النجاسات سوى الخمر والمسكرات.

لأن قيس: كيف أدين لهم في شرب لبن لصدقة؟ فالجواب: أن ألبانهم للمحتاجين من المسلمين، وهؤلاء إذا ذك منهم.

قوله: (ثم مالوا على الرعدة فقتلواهم) وفي بعض لأصول المعتمدة. (الرعدة)، وهما لغتان، يقال: راع ورعدة، كدغس وقفدة، وراع ورعاة، بكسر الراء وبالداء، مثل صاحب وصحاب.

(١) في (بخ): فتشربون

(٢) أخرجه نسائي. ٤١٣٨ وأبو داود: ٢٥٧٩ بن حديث عائشة رضى الله عنها، وإسناده قوي

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَطَرَدُوا النِّعَمَ. وَقَالَ: وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ. [أحمد: ١٠٢٩٦، وبيهري: ٦٨٩٩ مطولاً].

[٤٣٥٥] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُبَيْحَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ: عُزَيْنَةَ - فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْرُبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَتَانِيهَا. بِمَعْنَى حَبِيبٍ حَسَّاجٍ بِنِ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحِوْرَةِ يَسْتَمَقُونَ فَلَا يُسْقُونَ. [البخاري: ٤١٩٣، لسانه: ٨٣٥٥].

[٤٣٥٦] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقِسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ: إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ. وَسَأَلَ الْحَبِيبُ يَنْحُو حَبِيبَ أُيُوبَ وَحَسَّاجٍ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَغْتُ، قَالَ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَسْتَهْمِي يَا عُبَيْدُ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. لَنْ تَزَالُوا يَخِيرُ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا. [السنائي: ٤٦٥٠، أوائله: ٤٣٥٤].

[٤٣٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْعُرَازِيُّ: حَدَّثَنَا وَنْكِيْنٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ

قوله: (وسئل أعيتهم) هكذا هو في معظم النسخ: (سئل) باللام، وفي بعضها: (سقر) بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بعض المواضع في البخاري^(١)، (سقر) بتشديد الميم، ومعنى (سئل) باللام، فقأها^(٢) وأذهب ما فيها، ومعنى (سمر) بالراء، كحلها بمسامير محويّة. وقيل: هف بمعنى.

قوله: (لهم يلقاح) هي جمع للحة بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدر.

(١) وهي رواية أبي فر - ينظر إرشاد الساري: ٤/٣٨٤.

(٢) قهقهة في (خ): أنه.

الحراني: - أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ. يَنْحِرُ حُدُودَهُمْ. وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَلَمْ يَحْسِبْنَهُمْ. [أحمد ١٣٠٤٥. وسنن أبي داود ١٨٠٢].

[٤٣٥٨] ١٣ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ قُرَّةٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَرٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤْمُ، وَهُوَ الْبُرْسَامُ، ثُمَّ تَفَكَّرَ نَحْوَ حُدُودِهِمْ وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِلًا يَقْتَضِ أَمْرَهُمْ. [نظر ١٣٥٩].

[٤٣٥٩] (٥٥٠) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ زَهْطٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ. وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةٍ. يَنْحِرُ حُدُودَهُمْ. [أحمد ١٢٧٣٧ و ١٤٠٦٢ وسنن أبي داود ٥٦٨٦ و ٤١٩٧].

[٤٣٦٠] ١٤ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رَزِيحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِذَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْنَيْنَ أُولَئِكَ، لَا إِلَهُهُمْ سَمَلُوا أَغْنَيْنَ الرِّعَاءِ. [نظر ٤٣٥٤].

قوله: (ولم يحسبهم) أي: ولم يكتوهم، وانضم في البعثة كي لا يترك بدار لينقطع الدم.

قوله: (وقع بالسمية المؤم، وهو البرسام) (الموم) ^(١) بضم الميم وإسكان الواو. وأما (البرسام) فمكسر الباء، وهو نوع من اخلال لعن، ويطلق على وزم الرأس ^(٢) وورم الصدر، وهو معرب، وأصل الكلمة عبرانية.

قوله: (وبعث معهم قائلاً يقتض أمرهم) (القائف) هو الذي يتبع لآثار ويميزها ^(٣).

(١) قبلها في (خ). هو.

(٢) غير مجوده في (خ).

(٣) في (س): رعيها.

٣ - [باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمنقلات، وقتل الرجل بالمرأة]

[٤٣٦١] ١٥ - (١٦٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَلَقَطَ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: «أَقْتُلِكَ فَلَان؟»، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ: فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الدَّائِفَةُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَيْنَ حَجَرَيْنِ.

[أحمد ١٠١٧٤٨، مسند ١٨٧٩].

[٤٣٦٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا بْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْدِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَوَضَعَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. [مسند ٦٨٧٧، إسناده ١٤٣٦١].

[٤٣٦٣] ١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرْدَاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى خُلْيٍ لَهَا، ثُمَّ الْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَوَضَعَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَجَذَ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُوجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، فُرِجِمَ حَتَّى مَاتَ. [أحمد ١٤٦٦٧، إسناده ١٤٣٦١].

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمنقلات، وقتل الرجل بالمرأة

قوله: (أن يهوديًّا قتل جارية على أوصاح لها، فقتلها بحجر، فجاء بها إلى النبي ﷺ، وبها رمق)، نفس لها: «أقتلك فلان؟»، فأشارت برأسها أن لا. ثم قال لها الثانية، فأشارت برأسها أن لا، ثم سألها الدائفة، فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين).

وفي رواية: (قتل حارية من الأنصار على خُلْيٍ لها، ثم القاهَا في قلب، ووضَعَ رأسها بالحجارة، فأمر به النبي ﷺ أن يُرجمَ حتى يَمُوتَ، فُرِجِمَ حتى مات).

[٤٣٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا بَنُو جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مِثْلَهُ. [س: ٤٣٦١].

[٤٣٦٥] ١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَدَّادٌ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَان؟ فَلَان؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَحْذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ. [أ: ١٢٨٩٥، ونجدي ٢٤١٢].

وفي رواية: (أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَان؟ فَلَان؟ حَتَّى ذَكَرُوا الْيَهُودِيَّ، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَحْذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ).

أما (الوضح) بالضد، المعجمة، فهي قطع فضة، والمراد حلي فضة^(١)، كما نشره في الرواية الأخرى.

قوله: (وَبِهِ رَقِيقٌ) هو بقية الحياة والروح. و(الْقَلْبِيبُ) البهر.

وقوله: (رَضَّهَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ). و(رَضَّهَ بِالْحِجَارَةِ). و(رَجَمَهُ بِالْحِجَارَةِ) هذه الألفاظ معناه وحدث لانه إذا وُضِعَ رَأْسُهُ عَلَى حَجَرٍ، وَرُمِيَ بِحَجَرٍ آخَرَ فَقَدْ رُجِمَ، وَقَدْ رُضَّ، وَقَدْ رُضِخَ، وَقِيلَ^(٢): يَحْتَمَلُ أَنَّهُ رَجَمَهُ الرَّجْمَ لِمَعْرُوفٍ مَعَ الرَضِخِ، لِقَوْلِهِ. (ثُمَّ أُلْقِيَ فِي قَبِيبٍ).

وفي هذا الحديث قول: مِمَّا قُتِلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَهُوَ جَمَاعٌ مِنْ ثَعْتٍ بِهِ.

ومنها أَنَّ أَنْجَاسِي عَمِدًا يُقْتَلُ قَتْلًا عَلَى الصُّعَةِ الَّتِي قُتِلَ، فَإِنَّ قَتْلَ سَيْفٍ قُتِلَ هُوَ بِالسَّيْفِ، وَإِنْ قُتِلَ بِحَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهِمَا قُتِلَ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّ رَضَّخَهَا وَرَضَّخَ هُوَ.

ومنها ثبوت القصاص في القتل بالمثقات، ولا يختص بالمحرمات، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهير العلماء. وقال أبو حنيفة: لا قصاص إلا في القتل بمحرم، من حديد أو حجر^(٣) أو حشب، أو كان معروفًا بقتل النفس بالمثاقيق، أو بالإنفاذ في النار، وحذف الرواية عنه في مقتل المحرم كالدُّبُوسِ.

(١) قوله: (وَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ) سقط في (هـ).

(٢) في (هـ) و(هـ) و(هـ) و(هـ).

(٣) في (ج) وحج.

أما إذ كانت لجديّة شمة عميد، بأن قتل بما لا يُقصد به لقتل غالباً، فتعمد القتل به كالعض والسوط واللّظة ولقضيّب والبندقية ولحوماً^(١١)، فقال مالك والليث: يجب فيه القود، وقال شافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجمعيّة العلماء من لصحابة والتابعين فتمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.

ومنها وجوب القصاص على النّمي^(١٢) يقتل المسلم.

ومنها جواز سؤال المجريح: من جرحك؟ وفائدة السؤال أن يُعرف لمتهم فيطالب^(١٣)، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكّر فالقول قولك بيمينته، ولا يلزمه شيء بمجرد قولي مجروح، هذا مذهبنا ومذهب لجصاصير. وقد سبق في باب القسامة^(١٤)، وأنّ مذهب مالك ثبوت القتل على اتّهم بمجرد قول المجروح^(١٥)، وتعلقوا بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأنّ هذا اليهودي اعترف كما صرح به مسلم في إحدى رواياته التي ذكرناها، فإنما قُتل باعتزافه، والله أعلم.



(١١) في (ج): ولحوماً.

(١٢) في (ص): النمي.

(١٣) في (ص): فيطالب.

(١٤) ص ٥٦٩ - ٥٧٠.

(١٥) فإن عفاظ رحمة الله: فإنّ بعض المالكية - يعني البيهقي - قالوا: لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على اتّهم بمجرد قولي المجروح، وإنّما قالوا: إنّ قول المجروح عند حوذه قبال فتنبى لو أنّ يوجب القسامة، فيقسم لئلا قصداً من عبثه بشرائط ملائكية، وقد وافق بعض المالكية الجمهور. اهـ. (فتح الباري: ١/١٩٩)، ويظهر منج الجليل: ٩/ (١٦٠).

٤ - [باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه،

فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه]

[٤٣٦٦] ١٨. (١٦٧٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَقَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : قَاتِلٌ يَعْلَى بْنُ مُثَيَّةٍ - أَوْ ابْنُ أُمَيَّةٍ - رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَنَزَعَ ثِيْبَتَهُ - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : ثِيْبَتُهُ - فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ : «أَيُّعُضُّ أَحَدُكُمَا كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ».

[نكر (١٣٧٠) - ج ١، ١٩٨٢٩، ولطاري (٦٨٩٢).

باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه،

فأتلف نفسه^(١) أو عضوه، لا ضمان عليه

قوله : (قاتل يعلى بن مئبة - أو : ابن أمية - رجلاً، فعض أحدهما صاحبه، فانتزع يده من فمه، فنزع ثيبه، فاختصما إلى النبي ﷺ، فقال : «أيعض أحذكم كما يعض الفحل؟ لا دية له») وفي رواية : (أن أجيراً ليعلى عض رجل قراقه).

أم (مئبة) فبضم الميم وإسكان الميم ياء مشددة بحت، وهي أم يعلى، وقيل : جدته، وأم (أمية) فهو أبوه، فيصح أن يقال : يعلى بن أمية، ويعلى بن مئبة.

وأما قوله : (أن يعلى هو المعصوم، وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعصوم هو أجير يعلى لا يعلى، فقال المحقق : الصحيح المعروف أنه أجير يعلى لا يعلى، ويحتمل أنهما قضيتان جوازاً ليعلى ولا أجيره، في وقت أو وقتين).

وقوله ﷺ : «كأن يعض الفحل» هو بالحاء، أي - الفحل من الإبل وغيره، وهو إشارة إلى تحريم ذلك. وفي هذا الحديث دلالة لمن قال : أنه إذا عض رجل يذ غيره فنزع المعصوم يده فسقطت أسنانه العاض، أو قُتِلَ لَحْيَتُهُ^(٢)، لا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو لأكثرهم ﷺ، وقال مالك : يضمن.

(١) في (خ) : نفسها.

(٢) في (ص) و(هـ) : لحيته.

[٤٣٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد ٧٩٥١]

[نظر ١٤٣٧٢].

[٤٣٦٨] ١٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَرَ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟».

[نظر ٤٣٦٩].

[٤٣٦٩] ٢٠- (١٦٧٤) حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُثَنَّى عَصَرَ رَجُلًا ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟».

[نظر ١٣٧١] [نظر ٤٣٧٢].

[٤٣٧٠] ٢١- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَرَ يَدَ رَجُلٍ، فَتَنَزَّعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ أَوْ ثِيَابُهَا، فَاسْتَعْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْصِمَهَا ثُمَّ انْزِعْهَا».

مكرر: ٤٣٦٦، احمد ١٩٨٦٢، و نظر ٤٣٦٦.

قوله ﷺ «تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُهَا»^(١) «انفحل» هو بفتح الصاد فيهما، على اللغة القصبية، ومعناه: يعضها، قال أهل اللغة: التقضم يأطروك لأمتان^(٢).

قوله ﷺ: «أَمَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْصِمَهَا ثُمَّ انْزِعْهَا» ليس لمراد بهد، أمره بذف يده ليعصمها، وإنما معناه (تترك يدها، أي.

(١) في (هـ) و(ب) وسقطت من الصحيح مسلم: «تقضم».

(٢) في (ب): الإنسان.

(٣) في (ب): أواه.

إِنَّمَا لَا تَلْعُ يَدُكَ فِي فِيهِ بَعْضُهَا، فَكَيْفَ تَنْكُرُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَرِعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ، وَتَطَالِبُهُ بِمَا جِئَ فِي جَدِّهِ
الذَّلِيلُ؟

قال القاضي: وهذه سياج مما تتبعه السارقون^(١) على مسمع: لأنه ذكر أولاً حديث شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عمران بن حصين، قال: قَاتَلَ يَعْلى، وذكر مثله عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، ثم عن شعبة، عن قتادة، عن عطاء، عن ابن يعلى، ثم عن هشام، عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جريح، عن عطاء، عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ بن^(٢) هشام^(٣)، عن أبيه، عن قتادة، عن بُذَيْس، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حسن قريش بن أنس^(٤)، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمر له، ولم يذكر فيه سماعاً منه، ولا من^(٥) ابن سيرين من عمر له، ولم يخرج البخاري لأبْنِ سِيرِينَ عن عمران شيئا^(٦)، والله أعلم.

قلت: لا يكره على مسلم في هذا الوجهين^(٧٦): أحدهما: لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث. ولا من كون ابن سيرين لم يصرح بالسمع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئا، أن لا يكون سمع منه: بل هو معذور فيمن سمع منه.

(٥٦) في دلائل القصاص والشجره ص ١٧٦، ٢٧٧، ٣٩٤

(7) 及 (8) 的比較

(۳) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log 2 = -\frac{1}{2} \log 2^1 = -\frac{1}{2} \times 1 = -\frac{1}{2}$

(٤) في (ج) و(ص) و(هـ) يوصى، وهو تصحيحه، والمثبت من نسخة من "تصحیح مسلم"، وينظر التمهيد، بكمال
والإحاطة.

(۵) فی (سج): ۲۰ جین

(5) * [5] في المجلد: (232 - 233) .

(٧) في (ج) في هذا الجواب، وفي (ص) في هذا الجواب، وفي (هـ) في هذا الجواب، وفي (و) في هذا الجواب.

[٤٣٧٢] ٢٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، قَالَ: وَكَانَ يَغْنَى يَقُولُ: يَلِكُ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَدْ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَغْنَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَمَضَّ أَحَدُهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَكْثَرُ مَا مَضَّ الْآخَرَ - فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى ثِيَابَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَ ثِيَابَهُ. [أحمد ١٧٩٤٩، والبحري ٢٩٧٣].

[٤٣٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ رُزَاةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد ١٧٩٦٦، والبحري ٢٢٦٥].

والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق، لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية انتي ذكره مسلم، وقد سبق مررت^(١) أن مسلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم.



(١) غي (ج) وقد سبق مسلم مرات

٥ - [باب إثبات القصاص]

في الإنسان وما في معناها]

[٤٣٧٤] ٢٤ - (١٦٧٥) - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ أُخْتٍ لِرُبَيْعٍ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ» فَقَالَتْ أُمُّ الرُّبَيْعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقُتْصُ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الرُّبَيْعِ، الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلُوا الدِّيَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ» [أحمد ١٤٠٢٨، وسنن أبي داود ٢٧١٣].

باب إثبات القصاص في الإنسان وما في معناها

قوله، (عن أنس) ﷺ: «أَنَّ أُمَّ أُخْتٍ لِرُبَيْعٍ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ» فَقَالَتْ أُمُّ الرُّبَيْعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقُتْصُ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الرُّبَيْعِ، الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلُوا الدِّيَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ» هذه (١) رواية مسلم.

وحالقه البخاري في روايته فقال: (عن أنس بن مالك: أَنَّ عَمَتَهُ الرُّبَيْعَ كَسَرَتْ فُتَيْةً جَرِيَّةً، وَطَبَّوْا إِلَيْهَا لَعْنُو فَأَبَوْا^(٢)، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا، لَا الْقِصَاصُ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ نِسَاءُ رُبَيْعٍ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِأَحَقٍّ لَا تُكْسَرُ نِسَائُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرْضِي الْقَوْمُ فَعَقَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ»^(٣)، هَكَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(٤).

(١) في (ج)، هذا.

(٢) قوله: فأبوا، مأخوذ من (ص) و(ه).

(٣) برقم: ٤٥٥٠.

محصّل لاختلاف في الروايتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم: أن الجارحة^(١) هي أخت الربيع. وفي رواية البخاري أنها الربيع نفسها. والثاني: أن في رواية مسلم أن الحالف لا تكسر تشديداً، هي أم الربيع بفتح الراء، وفي رواية بخاري أنه ليس بن لضر.

قال العلماء: «معروف في الروايات رواية لبخاري: وقد ذكرها من طرقه بصحيفة، كما ذكرنا عنه، وقوله رواه أصحاب كتب السنن».

قلت: إنهم قضين، فأما الربيع الجارحة في رواية لبخاري، وأخت لجارحة في رواية مسلم. فهي بضم لواء وفتح الياء وتشديد الياء، وأم أم الربيع الحالفة في رواية مسلم، فبفتح لواء وكسر ياء وتخفيف الياء.

وقوله ﷺ في الرواية الأولى «القصاص لقصاص» هما منصوبان، أي: أدوا القصاص وسلموا إلى مستحقه.

وقوله ﷺ: «كذب الله القصاص» أي: حكم كذب الله وجوب القصاص في السنن، وهو قوله ﴿وَلَيَنْبَغُ بِالْإِنْسَانِ﴾ (مسند: 15).

وأم قوله: (والله لا يقتص منها) ميسر معناه ردّ حكم النبي ﷺ، بن المراد^(٢) به لوطه بن مستحق لقصاص أن يعفو. وإلى النبي ﷺ في الشفاعة ليهم في عفو، وربما حلفت ثقة بهم ألا يحثروا، أو ثقة بغضل الله ولطفه ألا يحثروا، بل يؤمنهم العفو.

وأم قوله ﷺ: «إن من عبد الله من لو أقسم على الله لأبره» معناه: لا يحثه كرامته عليه.

وفي هذا الحديث فوائد: منه جوّر التحيف فيما يطأه الإنسان، ومنها جواز الشفاعة على من لا يخاف الفتنة بسك، وقد سبق بيان هذا مرات، ومنها استحباب العفو عن القصاص، ومنها استحباب الشفاعة في لعفو، ومنها أن المنيّة في القصاص والمنيّة إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه.

ومنها إثبات القصاص بين الزوجين^(٣) والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: ملحق طء والمحسن

(١) في نسخة واحدة: «والله لا يقتص منها» هو المراد به لوطه بن مستحق.

(٢) في (ج): والمراد به: بل نمراد.

(٣) في (ج): الزوجين.

أنه لا قصاصَ بينهما في نفس ولا طرف، بل تتعين دية الجناية تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَى وَالْأُنْثَى...﴾ [٢١٧٨].

والمدعى الثاني: وهو مذهب جماهير ائمة من أصحابنا والتابعين فمن بعدهم: ثبوت القصاص بينهما في النفس وفيما دونها^(١) مما يقبل قصاصاً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿الْمَقْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً لِمَنْ قَبْلُنَا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فنحن لخلاف إذا لم يرد شرعنا بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعاً لك بلا خلاف، وقد ورد شرعاً^(٢) بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم.

والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونها.

ومدعى وجوب القصاص في نُسْر، وهو مجمع عليه إذ قلعها^(٣) كلها، وإن كسر بعضها ففيه وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور لائمتنا، والأكثرون على أنه لا قصاص. والله أعلم.



(١) في (ج) - درمید

(٢) في (خ) : هذا

(٣) في (س) : أكلها

٦ - [بَابُ مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ]

[٤٣٧٥] ٢٥ - (١٦٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ، الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالْقَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». [مسند أحمد ٣٦١]

[٤٣٧٥] رواه ٢٤٣٧٦.

بَابُ مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ

قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ، الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَلِتَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» هكذا هو في النسخ: (الزَّانِي) من غير ياء بعد النون، وهي لغةٌ صحيحة قرئ بها في لسبع في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(١) [الزهد ٤٢٩] وغيره، والأشهر في اللغة إبدال الهمزة في كل هذا.

وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المحض، وأمر دَرْجَتِهِ بِالْحِرَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ، وهذا بإجماع المسلمين، وسبب إثباته ويؤكد شروطه في به^(٢) إن شاء الله تعالى

وأما قوله ﷺ: «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» فالمراد به القصاص بشروطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة في قولهم: يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْمُتَمَيِّ، وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ، وَجَمُوهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِهِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالثَّوَمِيُّ وَاللَيْثُ وَأَحْمَدُ.

وأما قوله ﷺ: «لِتَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ودّة كانت^(٣)، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، قال الجمهور: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو يغيّر أو غيرهما، وكذلك المخارج، والله أعلم.

(١) قرأ بإثبات ياء في الوقف والوصل، بن كثير ومقبوب، وقرأ أبانوف بحذف ياء في الوصل، ووقف

(٢) باب حد الزاني من ٦٢٥-٦٢٦ من هذا الجزء.

(٣) أي: (غ): كان

[٤٣٧٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا بَنُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفُلَهُ. [المعجمي ٦٨٧٨] [الوفاة ٤٣٧٥].

[٤٣٧٧] ٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَحُمَيْدُ بْنُ لَمْثَى - وَالنُّفْطُ لِأَحْمَدَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْقَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا يَجْلُ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةً تَغْرِي: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ - أَوْ: الْجَمَاعَةِ، شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ - وَالنَّبِيُّ الرَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٢٥٩٧٥].

[٤٣٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ لُؤْكَسٍ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ». [المعجمي ٤٣٧٧].

واعلم أن هذا عدمٌ يُحصَرُّ منه المصائلُ ومحرم، ليباح قتله في المدفع، وقد يجذب عن هذا بأنه دخل في المذاريق للجماعة، أو يكون المراد لا يجوز تعمُّد قتله قصداً إلا في هؤلاء^(١) الثلاثة، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): هذه.

٧ - [باب بيان إثم من سنّ القتل]

[٤٣٧٩] ٢٧ - (١٦٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَبْهَا، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ». [احمد: ٢٦٣٠، وعظم: ٢٣٨٠].

[٤٣٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَحْبَبَ جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، فَكُنْهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَهِيَ حَلِيفَةُ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ: «لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ» ثُمَّ يَذْكُرُ: «أَوَّلَ». [سجزي: ٧٣٢١، له نظر: ٤٣٧٩].

باب بيان إثم من سن القتل

قوله ﷺ «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا» لَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ (الْكِفْلُ) بكسر الكاف، النجس، والبغى، وقال للحليل هو الضَّغْفَرُ^(١).

وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَدْعَى شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَزْرِ كُلِّ مَنْ اخْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ فَعَمِلَ^(٢) مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِثْلُهُ مَنْ اسْتَدْعَى شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مَوْفُورٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. «مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً... وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً^(٣)، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مُطَاعِهِ»^(٤)، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو إِلَى هَلَاكٍ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ»^(٥)، وَاللَّهُ عَالِمٌ

(١) «نعم» (٣٧٣/٥)

(٢) في الأصل: «العمل».

(٣) أخرجه مسلم: ٦٨٠٠، وأحمد: ١٩٦٧٤ و ١٩٢٠٢ من حديث جرير بن عبد الله، وتقدمه من سنن أبي الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا يقسم من أجورهم شيء. ومن سنن أبي الإسلام سنة سيئة، لعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا يقسم من أجورهم شيء. ضعف نسلم.

(٤) أخرجه مسلم: ٤٨٩٩، وأحمد: ٢٢٣٣٩.

(٥) أخرجه مسلم: ٢٨٠٤، وأحمد: ٩٦٦٠ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، وتقدمه من سنن أبي بكر بن أبي شيبَةَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مُطَاعِهِ»^(١)، وَكَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آدَمَ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِمْ شَيْئًا، وَابْلَغَ لِمُسْلِمٍ

٨ - [باب المجازاة بالدماء في الآخرة،

وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة]

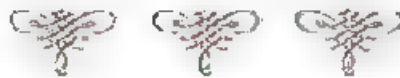
[٤٣٨١] ٢٨ - (١٦٧٨) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». [أحمد ٣٦٧٢ و ٤٢١٣، و مسند أحمد ٦٥٣٣].

[٤٣٨٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ تَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ: «يُقْضَى»، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ». [أحمد ٦٢١١، و مسند أحمد ٤٣٨١].

باب المجازاة بالدماء في الآخرة،

وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

قوله ﷺ: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء» فيه تعليق أمر الدماء، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أمرها وكثير خطرها، وليس هذا الحديث معذوقاً لحديث مشهور في «السنن»: «أول ما يحاسب به العبد صلاته»^(١) لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب فهو فيما بين العبد، والله أعلم.



(١) في (خ): وإليه.

(٢) أخرجه أبو داود، ٨٦٤، وشرعي، ٤١٥، وشمسي، ٤٦٧، وابن ماجه، ١٤٢٥، وأحمد، ٩٤٩٤ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح.

٩ - [باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

[٤٣٨٢] ٢٩ - (١٦٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَبُخَيْرُ بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَثِقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ بَيْرَبِزٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ - شَهْرٌ مُضَرٌ - الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».....

باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ - شَهْرٌ مُضَرٌ - الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».

أما (ذو القعدة) ففتح القاف، (وذو الحجة) بكسر الحاء، ههنا اللفظة المشهورة، ويجوز في لغة قليلة كسر^(١) القاف وفتح الحاء.

وقد أجمع المفسرون على أَنَّ الأشهر الحرم الأربعة هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عددها، فعالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقاء: لمُحَرَّم وَرَجَب وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، ليكونَ الأربعة من ستة واحدة، وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العمدة: هي ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ، فثلاثة سرَّو حد فرد، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعانة يطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: «وَرَجَبٌ مُضَرٌ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» فإنه قدَّه هذا التقييد بلفظة في إيضاحه، وإزالة لبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مُضَر وبني^(٢) ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مُضَر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف لأن، وهو الذي بين جُمَادَى وَشَعْبَانَ، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا

(١) في (ع): كسر

(٢) في (هـ) و(هـ): بين

ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلَدُ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ:

أَصْدَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَضَرٍّ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُعَظِّمُونَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تُسَمِّي رَجَبًا وَسَعْدًا لِرَجَّتَيْنِ، وَقِيلَ: كَانَتْ تُسَمِّي جُمَادَى وَرَجَبًا جُمَادَيْنِ، وَتُسَمِّي شَعْبَانَ رَجَبًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ لِرِمَاحٍ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» فَقَدْ أَعْلَمَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ فِي الْجَدِيدَةِ يَتَمَسَّكُونَ بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي تَحْرِيمِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ يُثَقُّ عَلَيْهِمْ تَأْخِيرُ الْقَتْلِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مُتَوَالِيَةٍ، فَكَانُوا إِذَا احْتَجَوْا إِلَى قِتَالِ أَحَدٍ نَحَرُوا نَحْرَهُمْ لِمَحْرَمٍ فِي الشَّهْرِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ صَفَرٌ، ثُمَّ يُزَخَّرُونَ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى إِلَى شَهْرِ آخَرٍ، وَهَكَذَا يَفْعَلُونَ فِي سِتَّةٍ بَعْدَ سِتَّةٍ حَتَّى اخْتَلَفَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، فَصَادَفَتْ حِجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ تَحْرِيمَهُمْ، وَهَدَّ طَرِيقُ^(١) لَشَرْعٍ، وَكَانُوا فِي ثَلَاثِ السَّنَةِ قَدْ حَرَّمُوا ذَا الْحِجَّةَ بِمُوافقةِ الْحِسَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ لاسْتِدَارَةَ صَادَقَتْ مَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ.

وَقَالَ أَبُو عِيْنٍ: كَانُوا يَسْتَوُونَ أَيُّ: يُزَخَّرُونَ، وَهُوَ مَدَى قَدِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا نِيكَدَّةً فِي الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وَرَبَّمَا احْتَجَاوْا إِلَى الْحَرْبِ فِي الْمَحْرَمِ فَيُزَخَّرُونَ تَحْرِيمَهُ إِلَى صَفَرٍ، ثُمَّ يُزَخَّرُونَ صَفَرَ فِي سَنَةِ أُخْرَى، فَصَادَفَتْ ثَلَاثَ لِسَنَةِ رَجُوعِ الْمَحْرَمِ إِلَى مَوْضِعِهِ^(٢).

وَذَاكَرَ الْقَاضِي^(٣) أَوْجَهًا^(٤) أُخْرَى فِي بَيَانِ مَعْنَى هَذَا لِحَدِيثٍ، لَيْسَتْ بِوَاضِحَةٍ وَيُتَكَّرُ بِعَظْمِهَا.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ^(٥) بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ... إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي (ص): تَحْدِيدٌ.

(٢) «تَقْرِيبُ الْحَدِيثِ»: (١٥٨/٢) (دَوْر).

(٣) فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلُومِ»: (٤٨٠/٥) وَمُتَوَاتِرَةً.

(٤) فِي (ص): وَجْهًا.

(٥) فِي (ص): (ج) وَتَسَمَّيْنَا عَنْ الصَّحِيحِ بِاسْمِهِ: (ب) سَمِيَهُ.

«أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُنْنَا: بَنَى يَد رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْتَلْقُونَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّاراً - أَوْ: ضَلَالاً - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَّا يُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يُبْلَغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»

قَالَ بَنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: «وَرَجَبٌ مُضَرٌّ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي».

راوي: [٤٦٠] [٤٦١] [٤٦٢] [٤٦٣] [٤٦٤] [٤٦٥] [٤٦٦] [٤٦٧] [٤٦٨] [٤٦٩] [٤٧٠] [٤٧١] [٤٧٢] [٤٧٣] [٤٧٤] [٤٧٥] [٤٧٦] [٤٧٧] [٤٧٨] [٤٧٩] [٤٨٠] [٤٨١] [٤٨٢] [٤٨٣] [٤٨٤] [٤٨٥] [٤٨٦] [٤٨٧] [٤٨٨] [٤٨٩] [٤٩٠] [٤٩١] [٤٩٢] [٤٩٣] [٤٩٤] [٤٩٥] [٤٩٦] [٤٩٧] [٤٩٨] [٤٩٩] [٥٠٠]

هذا السؤال والسكوت والتفسير، أرذبه لتقرير والتفحيم والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر واليوم.

وقوله: (الله ورسوله أعلم) هذا من حسن أدبهم، وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخيار كما يعرفون.

قوله ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا» المراد بهذا كله بيان تأكيد غلظ تحريم الأموال والدماء والأعراض، والتحذير من ذلك.

قوله ﷺ: «فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي ضَلَالاً»^(١) يضرب بعضكم رقاب بعض، هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإجماع، في أول الكتاب^(٢)، وذكر بيان إعرابه، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالكفر بالمعصية، بل المراد به كفر نعمة، أو هو معمول على من استحل قتل المسلمين بلا شبهة.

قوله ﷺ: «(لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ)» فيه وجوب تبليغ لعم، وهو مرضى كناية، فيجب تبليغه بحيث يتشعر

قوله ﷺ: «(لَعَلَّ بَعْضٌ مِّنْ بَعْضٍ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَّنْ سَمِعَهُ)» حثج به العلماء لجواز رواية الفضلاء وغيرهم عن الشيخ الذين لا علم عندهم ولا فقه ولا ضبط ما يحدث به.

(١) في (عن) وسكتها في الصحيحين: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالاً»

(٢) (١٩١/١) وم بعد.

(٣) في (غ): بعضكم

[٤٣٨٤] ٣٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عِيْنٍ الْجَهْضِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِلَيْنَا بِخَطَمِهِ، فَقَالَ: «اتْلُزُّوْنَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِسُورَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِسُورَى اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، تَحْرِمُهُ يَوْمِيكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لَنُيْلِغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ». [احمد ٢٠٣٨٧، مسند ٦٧].

قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَلْيَحْتَمِهِنَّ، وَإِلَى جُرْنَعَةٍ مِنْ لَحْمٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَهُ.

[٤٣٨٥] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، قَالَ: «وَرَجُلٌ أَخَذَ بِرِجْلِهِ - أَوْ قَالَ: بِخَطَمِهِ - فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

[نظر ٤٣٨٤]

[٤٣٨٦] ٣١ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ تَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ جَرَّاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ غَيْدُ الْمَدِينَةِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ سَنَادٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَسَمِيَ الرَّجُلَ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

قوله: «قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخَطَمِهِ» إنما أخذ بخطامه، ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه، والتهويش على راحته، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع هاتين من منس وغيره، وسورة خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان المنع في سماعه، لئلا يورثهم

إلهاء ووقوع كلامه في نفوسهم.

نَعْمَ يَا أَيُّهَا اللَّهُمَّ أَشْهَدُ. [جمعة ٢٠١٠-٧ و ٢٠١٠-٨ و ٢٠١٠-٩ و ٢٠١٠-١٠ و ٢٠١٠-١١ و ٢٠١٠-١٢]

قوله: (ثُمَّ انْكَفَأْ إِلَى كَيْشَيْهِمْ أُمْلَحِينَ فَلْيَجْعَلْهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمَا) (تَكْوِيْنٌ) بهذين آخره: أَي: انْخَلَبَ، وَ (لَا مَلْحٌ) هُوَ الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ، وَالْبَيَاضُ أَكْثَرُ.

يقوله: (جُرْزَعَةٌ) بضم الجيم وفتح الزاي، ورواه بعضهم: (جَزِيعَةٌ) بفتح الجيم وكسر الزاي، وكلاهما صحيح، ولأول هو المشهور في رويات^(٢١) لمحدثين، وهو الذي ضبطه جوهري^(٢٢) وغيره من أهل اللغة، وهي القطعة من الغنم، تصغير جُرْزَعَةٍ، بكسر الجيم، وهي القليل من الشيء، يقال: خَرَزَ له من ماله، أي: قطع، وبالنسبة ضبطه من فدرس في المجمع^(٢٣) وقد: وهي القطعة من الغنم. وكأنها (قَيْعَةٌ) بمعنى (مُشْعَوَةٌ)، كصغيرة بمعنى مُضْفُورَةٌ.

قال لُقْطَـصِي: قال لدارقطني: قوله: (ثم انكفأ...) إلى آخر الحديث، وهم من بين عَوْنٍ فِيمَا قِيلَ،
وإنما رَوَاهُ بَنُو سَيُورِينَ عَنْ أَنَسٍ^(١). فَأَدْرَجَهُ ابْنُ عَوْنٍ هُنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ سَيُورِينَ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال القاضي: وقد روى البخاري^(٥) هذا الحديث عن ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فحمله تركه عمداً، وقد رواه أيوب وقرّة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يذكر في هذه الزيادة.

قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيها
 لرعي، فلذلك مضمومة إلى ^(٦٦) خطبة الحجّة، أو هما حديثان ضمّ أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم

(١) في (ص) و(ج): رواية.

(۳) قیام اللیل: (بجہد)

$$(18V/A_1) = 0.625 \text{ mhos} \quad (3)$$

(۴) لا ابرسات و بتبعہ ۴۲۰ ۴۲۹

٢٧ (٢٨)

(۶۶) ظہور (۲۰۰۶) ، قسط ۱۰

هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام، عن ابن سيرين، عن أنس أن النبي ﷺ صلى، ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يُعيد، ثم قال في آخر الحديث: فالكفا رسول الله ﷺ إلى كبشين أملحين فذبحهما، فقدم الذن إلى غنيمة فترزعوها^(١). فهذا هو الصحيح، وهو رافع للإشكال^(٢).



(١) مسلم: ٥٠٧٩

(٢) إكمال التعليل: (٤٨٤/٥)

١٠ - [باب صحة الإقرار بالقتل، وتمكين ولي القتل من القصاص،

واستحباب طلب العفو منه]

[٤٣٨٧] ٣٢ - (١٦٨٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغَنَيرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سِمْدِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَدْ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنِسْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟» - فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ - قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ، قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟» قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ تَحْبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّيْنِي فَأَغْصَنِي، فَضْرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ،

باب صحة الإقرار بالقتل. وتمكين ولي القتل من القصاص.

واستحباب طلب العفو منه

فأوله. (الحاء رجلٌ يقود آخر بِنِسْعَةٍ، فقال يا رسول الله، هذا قتل أخى، فقال رسول الله ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟» - فقال إنه لو لم يعرف أقمت عليه البيعة - قال نعم قتلته، قال: كيف قتلته؟ قال كنت أنا وهو تَحْبِطُ من شجرة، فسببني فأغصني، فضربه بالفأس على قرنيه، فقتلته).

أد (النسعة) فينون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين مهملة، وهي حبس من جنود مَصْفُورَةٍ، و(قرنه) جانب رأسه.

وفوه: (تختبط) أي: نجمع لخطه وهو ورق الشمر^(١)، بأن يضرب الشجر بالعصي^(٢)، فيسقط ورقه فيجمعه عنفاً^(٣).

وفي هذا الحديث الإعلال على الجثة ورثطه وإحضارهم إلى ولي الأمر وفوه سؤل الملقى عليه عن جواب الدعوى، فلعله يُفَرِّقُ فيستغني الملقى ولقاصي من الأعجب في إحضار لشهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم يقين، وبالبيعة حكم بالظن.

(١) في (ص): أشمو.

(٢) في (ص): ر(ه): بالعص.

(٣) في (خ): علفه.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيه عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كَسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: «فَتَرَى قَوْمَكَ يَطْفَرُونَكَ؟» قَالَ: أَلَا أَهْوَدُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِسَنْعِيهِ، وَقَالَ: «دُونَكَ صَاحِبُكَ». فَأَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» فَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنْتَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»، وَأَخَذَهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَنَهُ قَالَ: بَلَى - قَالَ: «فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ» قَالَ: فَرَمَى بِسَنْعِيهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

وفيه سؤال المحاكم وغيره الولي العفو^(١) عن المجاني. وفيه جواز ائتمار بعد بلوغ الأمر إلى المحاكم. وفيه جواز أخذ النية في قتل العمد، لقوله ﷺ في تمام الحديث: «هل لك من شيء تؤدِّيه عن نفسك» وفيه قبول الإفوار بقتل العمد.

قوله: (فانطلق به الرجل، فلما ولَّى قال رسول الله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» فَرَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَّغَنِي أَنْتَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»، وَأَخَذَهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَنَهُ قَالَ: بَلَى - قَالَ: «فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ» قَالَ: فَرَمَى بِسَنْعِيهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ).

وفي الرواية الأخرى: (أَنَّهُ انْطَلَقَ بِهِ فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي الدَّارِ»).

أما قوله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» قال صحيح في تأويله. أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مِثْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّهُ سَوَوْنِي حَقَّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَفَّ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْفَضْلِ وَالْبَيْتَةِ وَخَزِيرِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ، وَجَمِيلِ الشَّاءِ فِي الدُّنْيَا. وَقِيلَ: فَهُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ، وَإِنْ خْتَلَفَ فِي التَّعْزِيمِ وَالْإِلَاحَةِ، لَكُنَّهِمَا سَوِيًّا فِي طَعْنِهِمَا الْغَضَبَ وَمَتَابَعَةِ الْهَوَى، لَا سِيَّما وَعَدَ طَبِّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ الْعَفْوُ.

وأما قال النبي ﷺ: مَا قَامَ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ صَدُوقٌ فِيهِ - لِإِبْهَامِ الْمُقْصُودِ^(٢) صحيح، وهو أَنَّ الْوَلِيَّ رِمَا حَافَ عَفْوَ، وَالْعَفْوُ مَصْدَرَةٌ لِلْوَلِيِّ وَالْمَقْتُولِ فِي دِينِهِمَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ»، وَفِيهِ مَصْدَرَةٌ لِلْجَانِي وَهُوَ إِنْقَاذُهُ مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَفْوُ مَصْلَحَةً تَوْصِلُ إِلَيْهِ بِالْتَّعْزِيمِ: وَقَدْ قَاتَلَ الضَّيْمَرِي وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: يَسْتَحِبُّ لِمَفْتِي إِذَا رَأَى مَصْلَحَةً فِي التَّعْزِيمِ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): عَنْ الْعَفْوِ.

(٢) فِي (خ): وَفِيهِ لِبْهَامِ الْمُقْصُودِ.

[٤٣٨٨] ٣٣ - (٠٠٠) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ : حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قُتِلَ رَجُلًا ، فَأَقَادَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ وَفِي عُنُقِهِ لِسْعَةٌ يَجْرُهَا ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ :

للمستفتي أَنْ يُعْرِضَ تعريضاً يحصلُ به لمقصودُ، مع أنَّه^(١) صدقُ فيه، قالوا، ومثله أَنْ يسأله إنسانٌ عن لِقَاتين هل له توبة، ويظهر للمفتي بقرينة أنه إن أفتى بأنَّ له توبةً ترتب عليه مفسدة، وهي^(٢) أن الصائل يستهون القتل، لكونه يجدُّ بعد ذلك مخرجاً، فيقول للمفتي والمسالمة هذه: صبحٌ من ابن عباس أنه قال: لا توبة لقاتل^(٣)، فهو صدقٌ في أنه صبحٌ عن ابن عباس، وإن كان المفتي لا يعتقد ذلك ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة، لكنَّ السائل إنما يفتهم منه موافقة^(٤) ابن عباس، فيكون سبباً لزيجه، وهكذا وما أشبه ذلك، كمن يسأل عن الغيبة في الصوم هل يفتقر بها، فيقول: جاء في الحديث: «الغيبة تلفظ الصائم»^(٥)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «القاتل والمقتول في النار»، فليس المرادُ به في هذين، فكيف نصح إرادتهما، مع أنه إنما أخذَه ليقفله بأمر نبي ﷺ، بل المرادُ غيرهما، وهو ذا النفس المسممان بسيفيهما في المقاتلة لمحرمّة، كالقتل عصبية ونحو ذلك، فلقاتل والمقتول في النار. والمرادُ به التعريضُ كما ذكرناه، وسببُ قوله ما قد قلناه، لكون لولي يقفله منه دخوله في معناه، ولهذا تركَ قتله، فحصل المقصودُ، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «أما تريد أن يبوءَ بولئك وإنهم صدحيت؟» فقول: معناه يتحمل إنهم لمقتولين بإتلافه موهبته، وإنهم الولي لكونه فجّعه^(٦) في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة،

(١) في (ج): أن.

(٢) فيها في (ج): رأى.

(٣) أخرجه مسلم: ٧٥٤٤.

(٤) في (ص) و(هـ): موافقة.

(٥) ذكره السيوطي في اللآلئ المصبوغة: (٢/ ٩٠) وقد سوغ.

(٦) في (ج): فجّعه.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ فَأَتَى رَجُلُ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهُ مَقَاتِلَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمٍ: قَدْ كُتِبَ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، فَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُ، فَأَبَى.

ويحتمل أن معناه يكون عموك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد إثمهما السابق بمعاصي لهما متقدمة، لا تعلل لهما بهذا القتال، فيكون معنى «بوء» يسقط، و«طلق» هذا السقط عليه مجزأ

قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بيته وبين الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر: «فهو كفارة له»^(١)، ويبقى حتى لمقتول^(٢)، والله أعلم



(١) أخرجه البيهقي: ٤٨٩٤، ومسلم: ٤٤٦١ من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) «إكتمت أعلم» (٤٨٨/٥)

١١ - [بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، وَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا]

وَشَبَّهَ الْعَمْدَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي

[٤٣٨٩] ٣٤ - (١٦٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِعُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. أحمد ٧٢١٧، ومبيد ١٩١١.

بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، وَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا

وَشَبَّهَ الْعَمْدَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي

قوله (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) وفي رواية: (أَنَّهَا خَضِرَتْهَا بِعَمُودٍ فَسَطِطَ وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا).

أما قوله: (بِعُرَّةٍ) فمضطكده على شيوفا في الحديث والعقبة: (بِعُرَّةٍ) بالنون. وهكذا قيسه جماعة من العلماء في كتبهم وفي مصنفاتهم في هذا وشروحه^(١).

وقال القاضي عياض: 'لرواية فيه (عُرَّة) بالنون، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب'.^(٢) وذكر صاحب 'المطالع' وجهين، ثم قال: الصواب رواية النثوين^(٣).

قلت: وما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في 'الصحيح' في كتاب الديت، في باب دية جنين امرأة عن امرأة من شعبة، قال: قضى النبي ﷺ بالعُرَّة، عبد أو أمة^(٤). وقد فسر (العُرَّة) في الحديث بـ (عبد أو أمة).

قال العلامة: و(أَوْ) هنا للتخييم لا للشك.

والمراد بالعُرَّة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما، قال الجوهري: كأنه عبر بالعُرَّة عن الجسم

(١) في (س) و(هـ). وفي شروحه.

(٢) [إسناده المصنف: (٤٨٩/٥)]

(٣) «مطالع الأنوار» - (١٣٧/٥).

(٤) البخاري ٦٩١٥.

كله^(١)، كما قالوا. أعتق رقبة، وأصل الغرة بهضم هي الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: استواء بالغرة الأبيض مهما خصه، قال: ولا يجزئ لاسود، قال: وبولا أن رسول الله ﷺ أورد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة لما ذكرها، ولاقتصر على قوله: عبد أو أمه، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزئ فيها الأبيض والسود، ولا تتعين البيضاء، وإنما لمعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب.

قال أهل اللغة: لغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطقت هن على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم.

وأما ما جاء في بعض الرويات في غير «المصحح»، (نقرة: عبد أو أمة أو غرس أو بغل)^(٢)، فغربة باطمة، وقد أخذ بها بعض السلف، وحكي عن طروس وعطاء ومجاهد أنها: (عبد أو أمة أو غرس) وقد داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزئ.

واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى، قال العبداء: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يخفى فيكثر فيه المزغ، فضبطه لشرع بضبط يقصع المزغ، وسواء كان خلقه كاملاً الأعضاء أم ناقصها، أو كان مضغة تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك العرة بالإجماع.

ثم الغرة تكون لورثة الجنين على مورثهم لشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نصيب، لأن بعضه حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عدنا، وهل يورث؟ فيه قولان؛ أصحهما: يورثه وهذا مذهبنا ومذهب الجاهليين.

وحكى القاضي عن بعض العلماء أن الجنين كعضو من أعضاء الأم، فتكون دية له خاصة^(٣).

وعلم أن المراد بهذا أنه إذا انفصل الجنين ميتاً، أما إذا انفصل حياً ثم مات فيجث فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مثله بعير، وإن كان أنثى فحمسود، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كنه العمد والخطأ، ومتى وجبت لعره فهي على العاقلة لا على الجنين، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة

(١) المصحح: (عور).

(٢) أخرجه أبو داود: ٥٧٩.

(٣) الإمداد المستقيم: ٥/٤٨٩.

[٤٣٩٠] ٣٥ - (* * *) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَبْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ، سَقَطَ مِثْلًا، بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْبَغْرَةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى لِنَبِيِّ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. [احمد، ١٠٩٥٣، بخاري، ٦٩١٩]

[٤٣٩١] ٣٦ - (* * *) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْمَدَاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمُتَجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قُتِلَتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلِي، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا لِأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَضَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِبَيَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَكَّهََا وَمَنْ مَعَهُمْ.

وسائر الكوفيين رحمهم الله، وقال مدلت ولبصريون: تجب على الجاني قال الشافعي وأخرون: يلزم الجاني الكفارة. وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو ملهت ذلك وأي حقيقته، والله أعلم قوله: (قصى رسول الله ﷺ في جبن امرأة من بني لحيان، سقط مثلاً، بغرة: عبد أو أمّة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغيرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها).

قال العلماء: هذا الكلام قد يؤمّم خلاف مرده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجنونة عيب، أم الجنين لا الجنينة، وقد صرح به في الحديث بعده قوله: (فقتلتها وما في بطنها)، فيكون المراد قوله: التي قضى عليها بالغيرة، أي: التي قضى لها بالغيرة فعبر به: عيبها، عن: لها وأما قوله: (والعقل على عصبتها)، فلمرء عصبه انتقلت، أي: على عصبه انتقلت.

قوله: (فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ ببيّة المرأة على عاقلتها). وفي الرواية الأخرى: (أنها ضربتها بعمود فسقط) هذا (١) محمول على حجر صغير،

(١) في (بخ)، «مقتله» وقرأ في التبراهيمي لأبنة

(٢) في (بخ). وعمود حقيقة، يدلّ هذا

فَقَالَ حَمَلُ بِنِ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيَّةِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْرَمْتُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فِيمَثِلُ ذَلِكَ يُظَلُّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، لِأَحَدٍ: ١٠٩٦٦، وَلِبُخَارِيِّ: ١٩١٠ مَخْصَرًا.

وعمود صغير لا يقصد به القتل غالباً، فيكون شبه عمدة، تجب فيه النجاسة على العاقلة، ولا يجب فيه قصاص ولا دية على الجاني، وهذا مذهب لشارعي والجماهير.

قوله: (فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله، كيف أعرمت من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل؟ فمثّل ذلك يُظَلُّ). فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهّان» من أجل سجعه الذي سجع).

أما قوله: (حمل بن النابغة) فتسبه^(١) إلى جدّه، وهو حمل بن مالك بن النابغة، و(حمل) بفتح الحاء المهملة والميم.

وأما قوله: (فمثّل ذلك بضمّ^(٢)) غروي في «المصححين» وغيرهما برجهين: أحدهما: (يُظَلُّ) بضمّ الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه: يهدّر ويُنْفَى ولا يُضْمَن، والثاني: (يُظَلُّ) بفتح الياء الموحدة وتخفيف اللام، على أنّه فعل ماضٍ من الظلّاد، وهو بمعنى المنعى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمشناة، ونقل القاضي^(٣) أنّ جمهور الرواة في «صحيح مسلم» ضبطوه بالموحدة. قال أهل اللغة: يظنّ ظنّه، بضمّ لظاء، وأصل أي: أهير، وأصله الحاكم وظنّه. أهيره، وجوّز بعضهم: ظنّ ظنّه، بفتح الظاء في اللزوم^(٤)، وأبداها الأكثرون.

وأما قوله ﷺ: «(إنما هذا من إخوان الكُهَّان» من أجل سجعه). وفي الرواية الأخرى: «أسجّع كسجّع الأعرب»؟ فقال العلماء: إنما ذمّ سجعه لوجهين: أحدهما: أنّه عارض به حكم الشرح ورام بهطاله. والثاني: أنّه تكلفه في مخاطبته. وهذا لوجهان من السجع مذمومان.

(١) رفع يدها أي (خ) - وهو حمل.

(٢) في (خ): يكل.

(٣) في «إكمال المعجم»: (٤٩٢/٥).

(٤) في (خ): اللزوم.

[٤٣٩٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ لُؤْلُؤِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَفْلَيْتُكَ امْرَأَتِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ. وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ. وَقَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَعْمٌ؟ وَلَمْ يَسْمَحْ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ.

[احمد ٧٧٠٣] او بعد (٤٣٩١).

[٤٣٩٣] ٣٧ - (١٦٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْمَةَ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: صَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا بِعُمُودٍ مُسْتَطِطٍ وَهِيَ حُبْلَى فَفَلَّتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لَحْيَانِيَّةٌ، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةً الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ، وَغُرَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْتُمْ دِيَةٌ مَنْ لَا أَكَلٍ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ فَمَنْ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟» قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ. الطبر ١٤٣٩٥.

[٤٣٩٤] ٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرَبَتْهَا بِعُمُودٍ مُسْتَطِطٍ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِأَسْبَاقَةٍ. وَكَانَتْ حَامِلًا، لَمْ يَقْضَ فِي لَحْيَيْنِ بِغُرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: أَفَدَى مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ قَالَ: فَقَالَ: «سَجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟» الطبر ١٤٣٩٥.

[٤٣٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

وأما السجع الذي كان لنبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث، فليس من هذا؛ لأنه لا يُعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا نُهي فيه، من هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من لتأويل قوله ﷺ: «كسجع الأعراب»، فأشار إلى أن بعض السجع هو المدموم، والله أعلم.

قوله: (أَلْ أَمْرَاتِيْنِ مِنْ هَذِلِ). وفي رواية: (امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي لَحْيَانِ) المشهور كسر اللام في (الحيدان)، وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: (ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا) قد أهل اللغة. كل واحدة من زوجتي لرجل صرَّة الأخرى، سميت بذلك لحصول التفسدة بينهما في عدة، وتضرر كل واحدة بالأخرى

مَهْلِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

[أحمد: ١٨١٣٨]

[٤٣٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِسَنَدِهِمْ الْحَدِيثَ بِقِصَّةِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَأَسْقَطْتُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَيَّ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَضَى فِيهِ بِعُرْوَةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلَادِ الْمَرْأَةِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَّةَ الْمَرْأَةِ. [أحمد: ١٨١٤٩].

[٤٣٩٧] ٣٩ - (١٦٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَالنَّفْطُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْيَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ

قوله: (فجعل رسول الله ﷺ ديةً المقتولة على عصابة القاتلة) هذا دليلٌ لينا قاله الفقهاء، أنَّ ديةً لخطأ على العاقلة، وإنما تختص بعصاة لقاتل سوى أبنائه وأبيه.

قوله: (استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في إملاص المرأة) هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم: (وإملاص) بكسر الميم وتخفيف لام، وبصد مهملة، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة: وإملاص المرأة، بهجزة [مكسورة].

قال أهل اللغة: يقال: أَمْلَصْتُ (١) به، وَأَزَلْتُ به، وَأَمَهَيْتُ (٢) به، وَخَطَّأْتُ (٣) به، كُلُّهُ بِمَعْنَى، وَهُوَ إِذْ وَصَّغَتْهُ قَبْلَ أَوْنِهِ، وَكُلُّ مَا زَلَّ مِنْ لَيْدٍ، فَقَدْ مَلَّصَ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكسْرِ اللَّامِ، مَلَّصًا يَفْتَحُهَا (٤)، وَأَمْلَصَ أَيْضًا، لَغَتًا، وَأَمْلَصْتُهُ أَنْ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَمِيدِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي «لَجَمْعِ بَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ» (٥).

(١) في نسخة من الصحيح مسلم: إملاص.

(٢) في (ج): ملصت.

(٣) كذلك في النسخ، وفي «معجم»: (٢/ ٣٨٥)، و«معجم»: (٥/ ٤٩٤): أسهل.

(٤) في (ص): (هـ): وأخطأت، وينظر المصنف في «تعليق السدي».

(٥) في (ص): «يفتحها».

(٦) برقم: ٢٩١٦.

الْمَرْأَةُ، فَقَالَ الْمُعْتَبِرَةُ بْنُ مُعْبَةَ^(١) سَهَّدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُضِيَ فِيهِ بِعُرْوَةَ: عَبْدُ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ
عُمَرُ: أَتَيْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ. [مسند أحمد ١٨٢١٣، والبخاري ٦٩٠٥

٦٩١٦، الترمذي ٢٦٠١، مسند البخاري ١٠١٠٠، المنصور بن مكرم ١١٠٠].

قَالَ: (إملاص) بالهمزة كما هو المعروف في اللغة، قال لُقَاطِي: قد جاء: مُلِصَ الشيء^(١)، وإذا
أُفْلِتَ، فَوْنٌ أُرِيدَ بِهِ الْجَنِينُ صَحٌّ: بِإِلَاصٍ^(٢)، مَثَلُ لَوْ لَزَامَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن منصور بن شَرَحَةَ قَالَ استلم عمر بن
الخطاب الناصر في بِلَاصِ الْمَرْأَةِ) هَذَا لِحَدِيثٍ مِمَّا سَتَذْكُرُهُ الدارقطني على مسام قفلا: وَهَيْمٌ وَكَيْعٌ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَلَفَهُ أَصْحَابُ هِشَامٍ، فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ الْمُسَوْرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْمُومٌ
غَيْرَ حَدِيثٍ وَكَيْعٍ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَنْ خَالَفَهُ، وَهُوَ الصَّوْبُ^(٣)

هَذَا قَوْلُ الدَارِقُطِيِّ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ^(٤) الْبُخَارِيُّ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُعْتَبِرَةِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ
عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ^(٥). وَلَا يَدْخُلُ مِنْ ذِكْرِ الْمُسَوْرِ وَعُرْوَةَ^(٦) لِيَتَّصِلَ الْحَدِيثُ، فَإِنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(١) في الإكمال المصنف: (٤٩٤/٥): قد جاء أملاص الشيء وملص

(٢) في (خ): ملاءصاً، والعبث من (ص) و(ل)، وينظر إكمال المصنف

(٣) في (ل): «حدثنا» والتصحاح ٢١٩.

(٤) في (ص): «رواه» وفي: «حدثنا» و«رواه»

(٥) البخاري: ٦٩٠٥.

(٦) في (خ): «أو عروة».

وبحلاصة أنه لا بد من ذكر المسور ﷺ مع عروة كما فعل مسلم، أو من ذكر المعتبرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع عروة كما فعل سجدي،
ليتصل الخطاب لأن عروة لم يذكُرْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٩ - [كتاب الحدود]

١ - [باب حد السرقة ونصابها]

[٤٣٩٨] ١ - (١٦٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ وَيَدْرُ قَصْدًا. [٢٤١٧٨-٢٤١٧٩] (١٣٩٩).

[٤٣٩٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. أَحْمَد ٧٥٣٠٤، وَبُخَارِي ١٦٧٨٩.

كتاب الحدود

باب حد السرقة ونصابها

قال القاضي عياض رحمه الله: صدق الله تعالى الأول ما يجب انقطاع على السارق، وله يجعل ذلك في غير لسوقية، كالاختلاس والانتهاك والغضب؛ لأن ذلك قبيح بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن ستر جاح هذا النوع بالاستعانة^(١) إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة المسئلة، بخلاف سرقة، فإنه تندر إقامة البينة عليها، فعظم أمره، وشدت عقوبتها؛ ليكون المنع في الرجو عنها، وقد اجمع المسلمون على قطع السارق في الجسمة، وإن اختلفوا في فروع منه^(٢).

قوله: (عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً)، وفي رواية:

(١) في (ص): بالاستعانة.

(٢) (ت) (أكبر معلوم) (٤٩١/٥).

[٤٤٠٠] ٢- (٠٠٠) وحدثني أبو لظاهر وحرمة بن يحيى، وحدثني الوليد بن شجاع - وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرْمَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا بَنُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». [البخاري: ١٦٧٩٠ (والموطأ: ٤٣٩٩)].

[٤٤٠١] ٣- (٠٠٠) وحدثني أبو القدير وهارون بن سبيد الأيلي وأحمد بن يحيى - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ وَأَحْمَدَ - قَالَ أَبُو الْقَدِيرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ، عَنْ عُمَرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا قَوْقه». [الموطأ: ٤٣٩٩].

[٤٤٠٢] ٤- (٠٠٠) وحدثني بشر بن الحكم لعبد بن محمد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» [أحمد ٢٤٥١٥ (مسند) أبو نصر: ٤٣٩٩].

[٤٤٠٣] (٠٠٠) وحدثني إسماعيل بن إبراهيم ومحمد بن المثنى وإسحاق بن منصور، جميعاً عن أبي عبد الله العقدي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ وَلَدِ الْبُسَيْرِ بْنِ مَحْمُودٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهَادٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَاثَةٌ. [أحمد ١٧٢٥٠ (والموطأ: ٤٣٩٩)].

[٤٤٠٤] ٥- (١٦٨٥) وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْوَجْنِ، حَافِقُ أَوْ ثَرْسٍ، وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ. [البخاري: ١٦٧٩٢].

[٤٤٠٥] (٠٠٠) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ،

(قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»). وفي رواية: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا قَوْقه».

حدثنا محمد بن عبد الله بن هارون بن سبيد الأيلي وأحمد بن يحيى - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ وَأَحْمَدَ - قَالَ أَبُو الْقَدِيرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ، عَنْ عُمَرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا قَوْقه».

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّقَاسِيِّ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أَسْمَةَ : وَهُوَ يُؤَمِّلُ دُونَ ثَمَنٍ . (البحاري ١٧٩٧).

[٤٤٠٦] ٦ - (١٦٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُرَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَرَقًا فِي بَجْرٍ فِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . (المعجم ٥٣١٠ والبخاري ١٧٩٥).

[٤٤٠٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى . وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْزٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُشَيْرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) . وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عَقَبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَسْمَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُرَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ . وَبَعْضُهُمْ قَالَ : فِيمَتُهُ . وَبَعْضُهُمْ قَالَ : ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . (المعجم ٥٣١٠ و ٥٣١٧ و ٥٣١٨ و ٥٣١٩ ، والبخاري ١٧٩٧ و ١٧٩٨).

[٤٤٠٨] ٧ - (١٦٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ . وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ» . (المعجم ١٧٤٣٦ البصر ١٤١٠٩).

ولم يروى عن عمر رضي الله عنه (قطع النبي ﷺ سارقاً في بَجْرٍ فِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ).

وفي رواية أبي هريرة: (قال رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»).

[٤٤٠٩] (١٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ أَشْحَقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَسْرَمٍ، كُلُّهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ

قَدْرٍ أَهْلُ الظَّاهِرِ لَا يُشْتَرَطُ نَصَابٌ، بَلْ يَقْطَعُ فِي الْقَبِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَهَذَا ابْنُ بَنْتِ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَدَّثَهُ الْقَاضِي عِيَضٌ^(١) عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ بَصْرِيٍّ وَالْخَوَرِجِ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَاحْتَجَّوا بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ نَدِيرٌ﴾ فَأَقْبَلُوا قَوْلَهُمَا^(٢) [٤٤١٠: ٤٤١١] وَلَمْ يَخْطُوا لَآيَةٍ.

وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعَمَاءِ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي نَصَابٍ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَصَحِيحَةٍ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ فِي قَدْرِ النِّصَابِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: النِّصَابُ رِبْعٌ دِينَارٍ ذَهَباً، أَوْ مَا قِيمَتُهُ رِبْعُ دِينَارٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا يَقْطَعُ فِي أَقَلِّ مِنْهُ، وَبِهَذَا قَالَ كَثِيرُونَ، أَوْ لَأَكْثَرُونَ، وَهَذَا قَوْلُ عَدْنَةِ وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْرَاقِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَاسْحَقُ وَعَبْرَهُمْ، وَرَوَى أَيْضاً عَنْ دَاوُدَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ فِي رِوَايَةٍ: تَقْطَعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ أَحَدُهُمَا، وَلَا يَنْقَطِعُ قِيمَا ذَلِكَ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَشَّارٍ وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ.

وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّ النِّصَابَ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ وَعَنْ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّهُ دَرَاهِمٌ. وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ دَرَاهِمَانِ. وَعَنْ الثَّعْلَبِيِّ: أَنَّهُ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا أَوْ أَرْبَعَةُ دِينَارٍ^(٣).

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَمُوافَقُوهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي شَرْحٍ بَيَّنَّ النِّصَابَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ لَفْظِهِ، وَأَنَّهُ رِبْعُ دِينَارٍ، وَأَمَّا بَاقِي التَّقْدِيرَاتِ فَمُرَدَّةٌ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ مَخَالَفَتِهَا بِصَرِيحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ: أَنَّهُ $\frac{1}{4}$ قَطْعَ سَارِقًا فِي مَجْنُونٍ، قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. فَمَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ كَانَ رِبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَهِيَ قَضِيَّةٌ عَمَّا لَا عَمُومَ لَهَا، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرِيحِ نَقْضِهَا فِي تَحْدِيدِ النِّصَابِ لِهَذِهِ لِرِوَايَةِ الْمُحْتَمَلَةِ بِنِيجَتِهَا عَلَى مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ، وَكَذَا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى لَمْ تُقْطَعْ بِدَسَارِقٍ^(٤) فِي

(١) «إكمال المعلم» (٤٤٩/٥).

(٢) المصدر السابق: (٤٤٩/٥).

(٣) في (ص) و(هـ): المرق.

يُؤْتَى، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِقَوْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: «إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً».

١٢٧٨٣ رقم ٢٤٤١٨.

أَمَّا مَنْ ثَمَنَ الْحَبْلَ - محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بد من هذا التأويل ليوافق صريح تقديمه عليه السلام.
وأما ما يحتاج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في يجر قيمته عشرة دراهم^(١١). وفي رواية: خمسة^(١٢)، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو تعرفت، فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث لصحيفة الصريحة في التقدير بربع دينار، مع أنه يمكن حسنها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السرقة، وليس في لغتها ما يدل على تقديره بذلك.

وأما رواية: «لعن الله السارق» يسرق البيضة والحبل فتقطع يده، فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد، وحبل السفينة، وكل واحد منهما يسوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضغفوه، فقالوا: بيضة الحديد، وحبل السفينة، لهما قيمة طهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل بلاغة الكلام تأباه؛ لأنه لا يلزم في العدة من حاطر يده في شيء له قدر، وإنما يدل من حاطر بها فيما لا قدر له، فهو موضع نقب لا تكثير.

ولصواب أن المراد التنبيه على عظيم ما حذر - وهي يده - في مقابلة حقيق^(١٣) من نصاب، وهو ربع دينار، فإنه يُشارِكُ البيضة والحبل في الحقرة، وأرد^(١٤) جنس البيض وجنس الحبل^(١٥)، وأنه^(١٦) إذا سرق البيضة قسم يُقطع جرّه ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها فقطع، وكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به قد يسرق البيضة أو الحبل فيقطعه بعض لولاة سياسة، لا قطعاً جازماً شرعاً،

(١) أخرجه أبو داود: ٤٣٨٧، والنسائي: ٤٩٥٦.

(٢) أخرجه النسائي: ٤٩٦١، ومداقني: ٣٤١٠ و٣٤٢٠، وسرر: ٧١٩٨، والطبري في ٥ لأوسط: ٢٥٥٢ و٢٤٣٨ عن ابن ماجة مرفوعاً، وهو ضعيف.

وأخرجه سنن: ٤٩١٢ و٤٩١٣ عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق عليه السلام مرفوعاً وقيل: هذا بصواب.

وأخرجه ابن أبي شيبة: ٢٨٦٦٩ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) في (ش): حقة.

(٤) في (ب) و(هـ): أو أرد.

(٥) في (ع): الحبل.

(٦) في (ص) و(ج): أو أنه.

وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مجملة من غير بيان نصاب، فقال له علي ظهير للفظ، والله أعلم.

قوله: (ثم المجر، حَجَفَة أو ثَمَس، وكلاهما ذو ثمن) (المجن) بكسر الميم وفتح الجيم، وهو اسم لكل ما يُسْتَجَرُّ به، أي: يستتر. و(الحَجَفَة) بحاء مهجمة ثم جيم مفتوحتين، هي الذُرْقَة^(١)، وهي معروفة.

وقوله: (حَجَفَة أو ثَمَس) همد مجروران بقول من (المجن).

وقوله: (وكلاهما ذو ثمن) إشارة إلى أن القَصْع لا يكون فيما قل^(٢)، بل يختص بما له ثمن ظهري، وهو ربيع دينار، كما صرح به في الروايات.

قوله ﷺ: «لعن الله السارق» هذا دليل لحراز لعن^(٣) غير المعين من العصاة؛ لأنه لعن للجنس^(٤) لا لمعين، ولعن للجنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]؛ وأما المعين فلا يجوز لعنه.

قال القاضي: وأجر بعضهم لعن المعين ما سم يحسن، فإذا حُدِّث لم يحسن لعنه، وإنه لحدود كفارات لأهلها، قال القاضي: وهذا لتأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيجب حمل النهي على المعين، لا لجمع بين الأحاديث^(٥). والله أعلم.

قال جماعة: وانحاز مشروط، فلا تطلع إلا قيمة سرق من حرز، وبمعتبر فيه لعنه، فما عدّه أعن العرف حرز لتلك الشيء فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم دود قدم يشترط الحرز، قالوا: وممن ظن ألا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع.

ويشترط أن يطالبه المسروق منه بالمال.

وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً فُطعت يده اليمنى، فل امتناعي وسنن وهن لسدية ويزمري

(١) هي الثمر من بين جريد ليس فيه خشب.

(٢) في (ج). قال

(٣) في (ن): لعن

(٤) في (ج): لعن

(٥) إسناده صحيح - (٥/٥١٠)

وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرقَ ثانياً قطعَت رجله اليسرى، فإن^(١) سرقَ ثالثاً قطعَت يده اليسرى، فإن سرقَ رابعاً^(٢) قطعَت رجله اليمنى، فإن سرقَ بعد ذلك عَزَّر، ثم كَسَمَا سَوقَ عَزَّر. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجمهور: تَفْصَعُ الْيَدُ مِنَ الرَّشْعِ، وَهُوَ الْيَتَقَصَّرُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالذَّرَاعِ، وَتَقْطَعُ لَوَجُلٍ مِنَ الْيَتَقَصِّلُ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ، وَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: تَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ^(٣)، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: تَقْطَعُ الْيَدُ مِنَ الْبِرْقِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ الْمَتَكِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ع) و(ج)، فإذا .

(٢) في (ج) : أربعاً .

(٣) أخرجه عبد الرزاق: ١٨٧٥٩ - وابن أبي شيبة: ٢٩١٤١ .

٢ - إِبَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ،

وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

[٤٤١٠] ٨ - (١٦٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ بِنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ لَمَخْزُومِيَّةَ الَّتِي سَرَقَتْ ، فَقَالُوا : مَنْ يُكَدِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ ، جِبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَكَدَّمَهُ أَسَامَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ » . ثُمَّ قَامَ فَاحْتَضَبَ فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا أَهْلَكَ اللَّيْلُ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَإِنَّ اللَّهَ ، لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » وَهِيَ حَدِيثُ ابْنِ رُمْحٍ : « إِنَّمَا هَلَكَ اللَّيْلُ مِنْ قَبْلَكُمْ » .

[(جاري ٣٤٧٥)] [٤٤١٢]

بَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ،

وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

ذكر مسلم في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحد بعد بوعه الإمام لهله لأحاديث، وعلى أنه يحرم الشفاعة فيه، فأبى قبل بوعه إلى الإمام فقد أحاز الشفاعة فيه أكثر انعدام إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، فإن كان لا يشفع فيه، وأم المصدعي التي لا حد فيها وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها وتشفع فيها، سواء بعث الإمام أم لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ووجود.

قوله: (ومر يجترئ عليه، لا أسامة، جب رسول الله ﷺ) هو بكسر الحاء، أي: محسوب، ومعنى (يجترئ) يتجاسر عليه بعريق الإدلال، وفي هذا مقبة ظاهرة لأسامة عليه السلام.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ، لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ أُمِّهِ دَسِيلٌ لَجَوَّارٌ لَخَيْفٍ مِنْ غَيْرِ مُتَحَلِّفٍ»^(١)، وهو مستحب إذا

(١) في (ج) : «متحلف»

[٤٤١١] ٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ :
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ
الرَّزِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ رَوِّجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمَهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ
فِي عَزْوَةِ الْقَتَحِ ، فَقَالُوا : مَنْ يَكْلِمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ
زَيْدٍ ، حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَتَوَنَّ وَجْهَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَتَشْفَعُ فِي حَذٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ » فَقَالَ لَهُ أَسَامَةُ : اسْتَغْفِرْ لِي يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمَّا كُنَ الْعَشِيُّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ
قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَوَكَّؤُهُ ، وَإِذَا
سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَذَّ ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاظِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ
سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا . » ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا
قَالَ يُونُسُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : قَالَ عُرْوَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : فَحَسُنْتَ ثَوْبُهَا بَعْدُ وَتَزَوَّجَتْ .
وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَرْقُعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . [البخاري : ٢٦٤٨ مستدرأ أو مطر ١٤٤١٢]

كان فيه تفخيم لأمر مطلوب ، كما في الحديث ، وقد كثرت معادله في الحديث ، وسبق في كتب
الأيمان اختلاف العلماء في الخفيف بـ (أيم) الله .

قوله : (كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجهده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة
فكلموه . .) الحديث .

قال العلماء : المراد أنها قطعت بسرقة ، وإنما ذكرت لعارية تعريف لها ووصف لها ، لا لأنها سبب
المقطع ، وقد ذكر مسند هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت ، وقضت بسبب السرقة ،
فيستعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات ، فإنها قضية واحدة ، مع أن جملة من لا أئمة
قالوا : هذه الرواية شاذة ، فإنها مخالفة لجماهير الرواة ، ولشاهد لا يعمل به .

[٤٤١٢] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَحْزُومَةً تُسْتَعِيرُ الْمَشَاعَ وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَمَةَ بِنْتُ زَيْدٍ فَكَلَّمَهُمْ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَيُونُسَ. [حد: ٢٥٦٩٧] [رمز: ٤٤١٠].

[٤٤١٣] ١١- (١٦٨٩) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَحْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَعَاذَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّوْلُو كَانَتْ فَايُطَمُّ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» فَقُطِعَتْ. [أحمد: ١٠٨١٤٩] [وجه: حدَّثَتْهُ بِأَمِّ مَعْمَرٍ لَيْدًا].

قال العمساء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند راوي ذكر منع لشهادة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة.

قد جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد لعدوية، وتأنى هذا الحديث بحومه ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك



٣ - [باب حد الرئي]

[٤٤١٤] ١٢ - (١٦٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جَطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقْدِيِّ، عَنْ عَبْدِكَرِيمِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اُخْذُوا عَنِّي، اُخْذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي وَالرَّجْمُ» [٢٢٦٦٦].

باب حد الزنى

قوله ﷺ: «اُخْذُوا عَنِّي، اُخْذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي وَالرَّجْمُ».

أما قوله ﷺ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا»: فإشارة إلى قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْكُفْرُ فَهُوَ سَبِيلٌ لِّلْمَوْتِ أَوْ يَحْتَلُّ لَّهُ لَكُنَّ سَبِيلًا﴾ [سجاء ١٥]، فَيُنَّ نَبِيَّ ﷺ أَنَّ هَذَا هُوَ ذَلِكَ لِسَبِيلٍ.

واختلف العلماء في هذه الآية، فليس هي محكمة، وهذا الحديث مضمَّرٌ لها، وقيل: منسوخة الآية التي في أول سورة النور^(١)، وقيل: إن الآية النور في الْبِكْرِ، وهذه الآية في الثَّيْبِ.

وأجمع لعلماء على وجوب حد الزنى الْبِكْرُ حَتْمًا، ورجم الْمُحْصَن وهو الثَّيْب، ولم يخالف في حد أحد من أهل القبلة، إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخروج وبعض المعتزلة، كالنظام^(٢) وأصحابه، فإنهم لم يقولوا بالرجم^(٣).

واختلفوا في جلد الثَّيْب مع لوجمه، ففقد طائفة: يجب الجمع بينهما، فيجذب ثم يُرْجَم، وبه قد عسى من أبي طاب، والخس البصري ومحق بن راهويه وداود وأهل الظاهر وبعض أصحاب شافعي، وقال جمهور العلماء: ألوجب الرجم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث

(١) يتصد قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ﴾ [النور: ٢]

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد البصري، الشَّعْبِي، شيخ معتزلة، شيخ المصنف، له أثره خاصة تأييده فيها فرقة من المعتزلة سميت (نظامية) نسبة إليه، له كتب في معتزلة والأعزال منها (الجوهر لأعرابي)، توفي (٢٣١هـ) تسير

أعلام سيلاء: (١٠/٥٤١)، والأعلام: (١/٤٣٠)

(٣) إكمال المعلم: (٥/٥٠٤)

أنه يجبُ لجمع بينهما إذا كان الزاوي شيخاً ثيباً، فإن كان شاباً ثيباً اقتصر على الرجوع وهذا ملهوب باطلٌ لا أصل له^(١).

وحجة الجمهور: أن النبي ﷺ اقتصر على رُجْمِ الثيب في أحاديث كثيرة، منها: قصة ماعز، وفي قصة المرأة الغدبية، وفي قوله ﷺ: «واخذ يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(٢)؛ قالوا: وحديث الجمع بين الجلد والرجم مسوَّخ، فإنه كان في أول الأمر.

وأما قوله ﷺ في البكر: «وتُفِي سِتْرًا»، ففيه حجةٌ للشافعي والجمهور أنه يجبُ لقبه سِتْرًا، رجلاً كان أو امرأة، وقد لحسن: لا يجبُ اتقي. وكان ذلك والأوزاعي: لا نفى على النساء، وروي مثله عن عبي ﷺ، قالوا: لأنها عورة، وفي نهيها تضييع لها وتعريض لها للفحشاء، ولهدئ نهيها عن المسافرة؛ لا مع محرم^(٣)، وحجة الشافعي ظاهر^(٤) قوله ﷺ: «البكر بالبكر جسد مئة ونفي مئة».

وأما العبد والأمة؛ ففيهما ثلاثة أقوال للشافعي: أحدها: يُغْرَبُ كل واحد منهما مئة لظهور الحديث، وبهذا قال سفيد الثوري وأبو ثور وداود وابن جرير.

والثاني: يغرب نصف سنة لقوله تعالى: «فَلَا أَرْسِلُ فَرَجًا أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكُلِّكُمْ ثَلَاثُونَ نَفْسًا»^(٥)، وهذا أصحُّ الأقوال عند أصحابنا، وهذه أمة مُخَصَّصة لعموم الحديث، والصحيح عند الأصوبين جواز تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب لتخصيص السنة به أولى.

والثالث: لا يُغْرَبُ المملوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق، لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت: «فليجلدها»^(٦)، ولم يذكر النفي؛ ولأن نفيه يُضَرُّ سيده مع أنه لا حنيفة من

(١) المصدر السابق: (٥/٥٠٥).

(٢) سنن أبي عبد الله: ٤٤٣٤.

(٣) أخرجه البخاري: ١٠٨٧، ومسلم: ٣٢٥٨، وأحمد: ٤٦١٥ عن عبد الله بن عمر ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُكافِر

المرأة ثلاثاً ولا معها فوط تخترق».

(٤) قوله: ظاهر، ليس في (ص) ولا (هـ).

(٥) سنن أبي عبد الله: ٤٤٤٥.

[٤٤١٥] (* * *) وحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةٌ.

[نظر - ٤٤١٤].

[٤٤١٦] ١٣ - (* * *) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى -: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَطْدَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، كُتِبَ لِذَلِكَ، وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ، قُلْتُ: فَأَنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِيْتُ كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُئِرِي عَنْهُ قَالَ: «خَلُّوا عَنِّي،

سبيته. وأجاب أصحاب الشيعي عن حديث الأمة إذا رنت، أنه ليس فيه تعرض للنفي، ولأدلة^(١) ظاهرة في وجوب النفي فوجب العمل بها. وحمل الحديث على موافقتها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «البكر بالبكر».. ولثيب بالثيب» فليس هو على سبيل الاشتراك، بل حد البكر لجلد والتغريب، سواء زنى بكبر أم بتيب، وحد الثيب لرجم، سواء زنى بتيب أم ببكر، فهو شبيهة بالتقييد الذي يخرج على الغالب.

وعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح، وهو حر بالغ عاقل، سواء كان جامع بوطء شبيهة أو نكاح فاسد أو غيرهما، أم لا، والمراد بالثيب من جامع في دفء مرة، في نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، وانرجل والمرأة في هذا سواء، والله أعلم. وسواء في كل هذا للمسلم والكافر، والرشيذ والمحجور عليه لسبقه، والله أعلم.

قوله: (وحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدِ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ) فِي هَذَا الْكَلَامِ قَائِدَانِ: [حداهما: بيان أن الحديث وروي من طريق آخر، فليزاد قوة.

والثانية: أن هُشَيْمًا مَدْلَسٌ، وقد قل في الرواية الأولى: (عن منصور)، فبين في الدتبة أنه سمعه من منصور، وقد سبق لتبيينه على مثل هذا مرات.

قوله: (كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ^(٢) كُتِبَ لَذَلِكَ، وَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ) هو بضم الكاف وكسر الراء. (وتربد وجهه) أي: غلته غيرة، ولتربدة تغير البياض إلى السواد، وإنما حصل له ذلك بحظم موقع الموحى، قال الله تعالى: «وَإِنَّا سَلَفْنَاكَ قَوْلًا لَقِيْنَاكَ» [المزمل: ٢٠].

(١) في النسخ والآراء، ولمنع تصحيف من نسخ، ولا يوجد أية ذكر فيها، يعني

(٢) بعده، في (ص) (و) (هـ): الموحى

٤ - [باب رجم الشَّيْب فِي الزَّنى]

[٤٤١٨] ١٥ - (١٦٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طُلَّ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ لِرَّجْمٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانََ لِحَبْلٍ أَوْ لِأُغْيَرَاتٍ.

(أحمد ٣٩١ مطبوعاً [وغيره] ٤٤١٩).

قوله: (مكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها) أراد بآية الرجم: (الشيخ والشبيحة إذ زنيا فارجموهما البينة)^(١)، وهذا مما نُسَخَ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، مما نُسَخَ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على لعنٍ ونحو ذلك، وفي ثبوت الصحابة كدابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن لم يمسوخ لا يكتُب في المصحف، وفي إعلان عمر ﷺ بالرجم وهو على المنبر، وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بلا بكاء دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يُجْلَد مع الرجم، وقد تمتنع دلالة: لأنه لم يتعرض لمجده، وقد ثبت في القرآن والنسبة.

قوله: (فأخشى أن طُلَّ بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضته) هذا الذي خشي قد وقع من الخوارج ومن الفهم، كما سبق منه^(٢)، وهذا من كرامات عمر، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي ﷺ.

قوله: (وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن، من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف) أجمع لعلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من زنى وهو

(١) ينظر بتدقيق في "الكبرى" ٧١/٨، وابن ماجه ٢٥٥٣.

(٢) ص ٦٢٥ من هذا الجزء.

[٤٤١٩] (٠٠٠) وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير قالوا :
حديثنا سفيان، عن الزهري، بهذا الإسناد [المصري ١٧٨٢٤، أخر ١٤٤١٨].

محض، وسبق بيان صفة المحض^(١)، وأجمعوا على أنه إذ قامت البينة بزده وهو محض يُرجم،
وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكرور عدول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنى، ولا يقبل دون
الأربعة وإن اختلفوا، في صحتهم.

وأجمعوا على «جوب الرجم على من اعترف بالزنى وهو محض» يصبح إقراره بالحد، واختافوا
في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، ومذكروه قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الخيل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به إذ لم يكن لها زوج ولا سيد،
وتابعه مالك وأصحابه فقالوا: إذا حيلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفت إكراهها، لزمها الحد،
إلا أن تكون غريبة طارئة^(٢) وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم
بذلك مستغنية عند الإكراه قبل ظهور الحمل.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء: لا حدٌ عليها بمجرد استحيل، سواء كان لها زوج أو
سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادّعت الإكراه أم سكنت، فلا حدٌ عليها مطلقاً ولا بيينة أو
اعتراف، لأن المحدود تسقط بالشبهات.



(١) ص ٦٢٧ من هذا الجزء.

(٢) (خ) طاهرة - ومثبتة عن (ص) و(ع)، ونظر «إكمال المعلم»: (٥٠٨/٥).

٥ - [باب من اعترف على نفسه بالزنى]

[٤٤٢٠] ١٦ - (٠٠٠) وحدثني عبد المثلث بن شُعيب بن الليث بن سعد: حدثني أبي، عن جدي قال: حدثني عُقَيْلٌ، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفٍ وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنَّه قال: أتى رجلٌ من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فتأذاه، فقال: يا رسول الله، إني زنيْتُ. فأعرض عنه، فتنحى لئلا يراه، فقال له: يا رسول الله، إني زنيْتُ. فأعرض عنه، حتى نسي ذلك عليه أربع مرات. فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعه رسول الله ﷺ، فقال: «أبكِ جنون؟» قال: لا، قال: «فهل أحصنت؟» قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «أذهبوا به فارجموه».

قوله في الرجل الذي اعترف بالزنى، فأعرض عنه النبي ﷺ، فجاءه من جوانبه، حتى أقر أربع مرات، فسأله النبي ﷺ: هل به جنون؟ فقال: لا. فقال: «هل أحصنت؟» قال: نعم. فقال: «أذهبوا به فارجموه».

احتج^(١) به أبو حيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقوهما في أنَّ إقراره بالزنى لا يثبت ويوجب به المقر حتى يُقر أربع مرات، وقال مالك والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويُرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: «لو عدتُ بأُنيس على امرأة هذا، فإن اعترفتُ فارجمها»، ولم يشترط^(٢) عدداً، وحديث لغامدية ليس فيه إقراره أربع مرات، واشترط بن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات، في أربعة مجالس.

قوله ﷺ: «أبكِ جنون؟» بما قاله ليتحقق حاله، فإنَّ الغالب أنَّ الإنسان لا يُعبرُ على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أنَّ له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة.

وفي الرواية الأخرى: (سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً) وهذا مبالغته في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم. وفيه إشارة إلى أنَّ إقرار المجنون باطلاً، وأنَّ الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

(١) في (ج)، وحج.

(٢) في (ص)، و(ع)، بشرط.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُضَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ لِحَبْرَةِ هَرَبٍ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ. [مسند ٩٨١٥،

والبيهقي ٦٨١٥ و٦٨١٦].

[٤٤٢١] (٥٥٥) وَرَوَاهُ النَّبِيُّ أَيْضًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [الحدادي ٦٨٢٥، (والمطر ٤٤٢١)].

[٤٤٢٢] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو لَيْمَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا ذَكَرَ عَقِيلٌ [الحدادي ٥٢٧١، ٥٢٧٢] (والنصر ٤٤٢٠).

[٤٤٢٣] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ خُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ رِوَايَةِ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [البيهقي ٥٢٧٠ و٦٨٢٠].

[٤٤٢٤] ١٧ - (١٦٩٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَمَالٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْخُضَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَسَدٍ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَا عَزَّ بَنَ قَالِبٍ حِينَ جَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَغْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِثَاءٌ، فَشَبَّهَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَوَاطِئَ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا لَكَ؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَّا زَنَى الْأَخِيرُ، قَالَ: فَرَحَمَهُ، ثُمَّ لَخَطَبَ فَقَالَ:

قوله ﷺ: «مَلَّ أَحْصَتْ» فيه أنَّ للإمام يسأل عن شروط رجم من الإحصاء وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم باليمين، وفيه مؤاخاة الإنسان بمؤاخاة.

قوله: «أَحْنَى لَنِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَوَاطِئَ» هو بتشخيف لنون، أي: كَرَّرَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وفيه التعميق للمقر^(١) بالزنى بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف.

قوله ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَرَجَمُوهُ» فيه حوازل استبدية، لإمام من يُقيم الحدَّ: فإن العلماء لا يستوي

(١) في (ن): للمطو.

«أَلَا كَلَّمَا نَقَرْنَا غَايِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَتِيبِ النَّيْسِ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكُتْبَةَ، أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُسَكِّنِي مِنْ أَحَدِهِمْ لَا نَكَلُّنَهُ عَنْهُ». [أحمد: ٢٠٨٠٣].

[٤٤٢٥] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبَيْنَ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَدَلَا حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَمَاعٍ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْغَتْ فِي غَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَقَدْ رَأَى، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّمَا نَقَرْنَا هَايِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ أَحَدُكُمْ نَيْبٌ نَيْبِ النَّيْسِ، يَمْنَعُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ. إِنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلَنِي نَكَالًا» أَوْ: «نَكَلَةً». قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَكَعَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. [أحمد: ٢٠٩٨٣].

[٤٤٢٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَلِيُّ، كَلَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَمَاعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ

الْحَدِّ إِلَّا الْإِمَامَ، أَوْ مَنْ قُوِّضَ^(١) ذِكْرُ إِلَيْهِ. وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي^(٢) الرِّجْمَ، وَلَا يَجُوزُ مَعَهُ^(٣)، وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ لِلْمَخْلَافِ فِي هَذَا^(٤).

قوله: (فرجعناه بالمصلي) قال ابن خري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلي الجذتر وأعياده لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد، إذ لو كان له حكمه لوجب الرجوع فيه ونطقه بالموت والموت، قلوا: ونمراد بالمصلي من مصلي الجذتر، وبهذا قال في الرواية لأخو (في بفتح القاف) وهو موضع الجذتر بالجسنة، وذكر الدرر^(٥) من أصحابنا أن المصلي الذي نعيد وبغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان: أصحهما - ليس له حكم للمسجد، والله أعلم.

(١) في (ج) فرض

(٢) في (ج) لا يكفي

(٣) في (ج) مع

(٤) ج ٦٢٦ - ٦٢٧ من هذه الجزء.

(٥) هو أبو الفرج محمد بن عبد بن حمد بن محمد الدارمي، له (الاستبصار) والجميع البحر مع وموضع الجذتر، توفي سنة

١١٩ هـ، الطبقات المشرفة الكبرى (١/٤٢٤)

النبي ﷺ نحو حديث ابن جعفر. ووافقته شباثة على قوله: فرده مرتين. وفي حديث أبي عامر: فرده مرتين أو ثلاثاً. [ط: ٤٤٢٥].

[٤٤٢٧] ١٩ - (١٦٩٣) حدثنا حُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَانْقُطَعَ لِقَائُهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. [الحدود: ٢٦١٢، وبسحبه البحري: ١٦٨٧٤].

[٤٤٢٨] ٢٠ - (١٦٩٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي غَيْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ لَهُ: مَا عِزُّ بَيْنِ مَالِكٍ، أَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاخْشَعَةً، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِرَأْسِهِ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ؟ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَلَّةُ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ أَنْ تُرْجِمَهُ. قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى بَيْعِ لَعْرَقٍ، قَالَ: فَمَا أَوْفَقْتَهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْتُهُ بِالْخَطِيمِ وَلَمَدَرُ وَالْخَرْبِ، قَالَ: فَاسْتَدَّ وَاسْتَدَفَكَ حُلَّتُهُ، حَتَّى أَتَى

قوله: (فلما أدركته الحجارة هرب) هو بالذات المعجمة وبالفاف، أي: أصابه يحدده.

قوله: (فأدركناه بالحجارة فرجمناه) اختلف العلماء في المحض إذا أثر بالزنى فشرعوا في رجعه ثم هرب، هل يترك، أم يتبع ليقام عليه الحد؟

فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع، لكن يقال له بعد ذلك، فرب رجعه عن الإقرار بترك، وإن أعاده وجب. وقال مالك في رواية وغيره: إنه يتبع ويُرجم.

وحجج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: «ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه؟»، وفي رواية: «هلاً تركتموه؟» فلعنه يتوب فيتوب الله عليه^(١).

(١) هذا اللفظ الشافعي في «الكبرى»: ٧١٦٨.

(٢) أبو داود: ٤٤١٩.

عُرِضَ الْحَرَّةُ، فَانْتَقَسَبَ لَنَا، هَرَمَيْتَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ - يُعْنِي الْحَبَاوَةَ - حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا مِنَ الْعَشِيِّ فَقَالَ: «أَوْ كَلَّمَا انْطَلَقْنَا عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي بَيْتَانَا، لَهُ نَيْبٌ كَتَيْبِ النَّبِيِّ، عَلَيَّ أَلَّا أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ» قَالَ: قَدْ امْتَعَنَ لَهُ وَلَا سَبَّةَ. [مسد ٤٤٢٩].

واحتج الآخرون بأنَّ النبي ﷺ لم يُزِمهم ذنبه، مع أنهم قتلوه بعد هجرته. وأجاب لدعي وموافقه عن هذا بأنه لم يُصرَّح بالرجوع، وقد ثبت إفرؤه، فلا يتركه حتى يُصرَّح بالرجوع، قالوا: وإنما قلت: لا يُتبع في هجرته، لعنه يُريد الرجوع، ولم نقل: إنه سقط الرجم بمجرد الهجرته، والله أعلم.

قوله: (رجلٌ قصيرٌ أمضِل) هو بالضاد المعجمة، أي: مُشْتَدُّ الْحَقِّقِ.

قوله ﷺ: (أفعلُك؟) قال: لا، والله إنه قد رُئِيَ الْآخِرُ) معنى هذا الكلام: الإشارة إلى تلقينه الرجوع عن الإقرار بالزنى، واحتذاه بشبهة يتعلَّق بها، كما جاء في الرواية الأخرى: «لعلك قَبِلْتَ؟ أو عَمَزْتَ؟» فاقصر في هذه الرواية على: «لعلك» اختصاراً وتنبهاً وكشفاً بدلالة الكلام والحال على محذوفه، أي: لعلك قَبِلْتَ، أو نحو ذلك.

فيه استحباب تلقين المقرِّ بعد الزنى والسُّرْقَةِ وغيرهما من حدود الله تعالى، وأنه يُقبل رجوعه عن ذلك؛ لأنَّ الحدود مبنية على المساهلة والذَّء، بخلاف حقوق الأدميين، وحقوق الله تعالى لمالية كزكاة والكفارة وغيرهما، لا يجوزُ التَّعْيِينَ فيها، ولو رجع لم يُقبل رجوعه، وقد جاء تلقينُ الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ، وعن الحلفاء الراشدين ومن بعدهم، وافق العلماء عليه.

قوله: (إنَّه قد رُئِيَ الْآخِرُ) هو بهمة مقصورة وحاء مكسورة، ومعناه: لأرذل والأبعد ولأدنى، وقيل: للثيم، وقيل: الشَّقِي، وكلُّه متقرب. ومروءة نفسه، فحقَّره وعَدَّها، لا سيما وقد فعلَ هذه الفاحشة، وقيل: إنها كنايةٌ يُكْنَى بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يُستقبح.

قوله ﷺ: «أَلَّا كَلَّمَا نَمَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَّفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَتَيْبِ النَّبِيِّ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكَثْبَةَ». وفي بعض النسخ: «إِحْدَاهُم» بدل «أَحَدَهُم»

(١) أخرجه البخاري ٦٨٢٤، وأبو داود ٤٤٢٧ من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

الإِسْنَادُ بِمُضْضِ هَذَا الْحَدِيثِ، عَمِيرٌ أَنْ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: قَاعَتَرَفَ بِالزَّانِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
[أحمد ١١٥٨٩].

[٤٤٣١] ٢٢ - (١٦٩٥) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَعْلَى - وَهُوَ
ابْنُ الْحَارِثِ الْمُحَاضِرِيُّ - عَنْ غِيْلَانَ - وَهُوَ بْنُ جَابِعٍ الْمُحَاضِرِيُّ - عَنْ عَمِّمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ

قوله: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا خَفَرْنَا لَهُ)، وفي لرواية الأخرى في «صحيح مسلم»: (فلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ
لَهُ حُمْرَةً ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ)، وذكر بعده في حديث لعمدة: (ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ
النَّاسَ فَرَجَمُوهَا).

أما قوله: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ) فهكذا الحكم عند الفقهاء.

وأما الحفر للمرحوم والمرجومة ففيه مذهب لعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور
عنهم: لا^(١) يحفر لواحد منهما^(٢). قال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لهما.
وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرمى بالبينة، لا لمن يرمى بالإقرار.

وأما أصحابنا فقالوا: لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبينة أم بالإقرار، وأما المرأة ففيها ثلاثة
أوجه لأصحابنا: أحدها: يُسْتَحَبُّ لحفر لها إلى صدرها، ليكون أستر لها. والثاني: لا يُسْتَحَبُّ ولا
يكره، بل هو على خيرة الإمام، والثالث: وهو الأصح: إن ثبت زناها بالبينة سُتْحِبَ، وإن ثبت
بالإقرار فلا، لمكانته الهرب إن رجعت.

فمن قال بالحفر لهما احتج بأنه حفر للعمدية وكذا لما عرف في رواية، ويُجِيبُ هؤلاء عن الرواية
الأخرى في معازنه لم يحفر له، أنَّ المراد خفية عظيمة أو غير ذلك من تفصيل الحفيرة.

وأما من قال لا يحفر، فاحتج برواية من روى: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا خَفَرْنَا لَهُ)، وهذا لمذهب
ضعيف، لأنه يخالف لحديث العمدية، ولو رواية الحفر لما عجز.

وأما من قال بالتخيير فظهر، وأما من فرق بين الرجل وامرأة فيحمل رواية لحفر لما عرف على أنه
بيان الجواز، وهذا تأويل ضعيف.

(١) في (ج): ولا.

(٢) في (ج): منها.

سَلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ مَا بَلَكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ»، أَرْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ»، أَرْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ:

ومما احتج به من ترك لحفر حديث اليهوديين لمذكور بعد هذا، وقوله: (جعل يَجْنَأُ عليها)^(١) ونو حفر لهما لم يَجْنَأُ عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ساعر: (فلما أدلقتهم الحجارة هرب). وهذا ظهير في أنه لم تكن حفرة^(٢)، والله أعلم.

قوله: (لرميتا بالعظام والمدر والخزف) هذا دليل لمتا اتفاق عليه العلماء أن لرجم يحصل بالحجر وللمدر والعظام ولعزف ولخشب وغير ذلك، مما يحصل به القتل، ولا تشعين الأحجار، وقد قدمت أن قوله ﷺ: «ثم رجما بالحجارة» ليس هو للاستزادة^(٣).

قال أهل اللغة: الخزف: فلق الفخار^(٤) المتكسر.

قوله: (حتى أتى غرض الحرة) هو بقسم العين، أي: جانبها.

قوله: (فرميتا بجلاميد الحرة) أي: الحجارة الكبار، وحققها: جئتم بفتح الجيم والميم، وجلامود بضم الجيم.

قوله: (حتى مكك) هو بالقاء في آخره. هذا هو المشهور في الروايات، قد القاضي: ورواه بعضهم: (سكن) بالمون، والأول أصوب، ومعهما: مكك^(٥).

قوله: (لما استغفر له ولا سبه) أما عدم السب فلأن الحد كفاية له مظهره له من حصيته، وأما عدم الاستغفار فثلاً بفتر غيره، فيقع في الزنى اتكالاً على استغفاره ﷺ.

قوله: (جاء ما هز من مالك إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ظهري، فقال: «وَيْحَكَ»، أَرْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي. . .) إلى آخره.

(١) هذا عند البخاري: ٣٦٣٥، وللفظ مسلم: يعيد من الحجارة بنفسه.

(٢) أي (خ) لحفرة.

(٣) ص ٦٢٨ من هذا الجزء.

(٤) أي (خ): للحجارة.

(٥) بكذا لعدم (٥/٥١٥).

فَرُجِعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْ لِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟» فَقَالَ: مِنْ الزَّانِي، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبُو جُنُودٍ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُحْتَضَرٍ، فَقَالَ: «أَشْرَبَ خُمْرًا؟» فَقَدِمَ رَجُلٌ فَسُتِكَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خُمُرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُرِجَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فَوْقَتَيْنِ: قَدِيرٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، وَقَدِيرٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَزِزَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتُنِي بِالْحَجَارَةِ، قَالَ: فَسَبُّوا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِ بْنِ مَالِكٍ» قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَا عَزِزَ بِنِ مَالِكٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قَاتَ تَوْبَةُ لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَبِعَتْهُمْ».

ومثله في حديث (لغامدية: قلت^(١)) (طهري، فقال: «ويحكي، ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه»). هذا دليل على أن أحد يكفر ذنب المعصية، لتي حُدِّثَ، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت، وهو قوله ﷺ: «مَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ»^(٢)، ولا نعم في هذا خلافاً. وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم معاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين (لا ما قدمته عن ابن عباس في توبة القاتل عاصيةً، والله أعلم).

ومن قبل: فما بال ما عزر والعامدية لم يفتن بالتوبة، وهي مُحَصَّلَةٌ لغيرهما، وهو سقوط الإثم، بل أصراً على الإقرار واختصار الرجم؟

فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود وسقوط الإثم مُتَيَقِّنٌ على كل حال، لا سيما وإقامة الحد بأمر النبي ﷺ، وأما التوبة فيخاف ألا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها، فتبقى المعصية وشبه دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق مُتَيَقِّنٍ دون ما يتعرق به احتساب، والله أعلم.

وروي عن الحسن البصري قال: ويح، كلمة رحمة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «(فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟) قال: من الزنى) هكذا هو في جميع النسخ: «فِيمَ» بالفاء ولياء، وهو صحيح، وتكون (في) هنا لسيبية، أي: بسبب ما أَطَهَّرُكَ؟

(١) في (ع) - قال

(٢) تيانى عند مسلم قريباً بركم: ٤٤٦٩.

قوله في إسناده هذا الحديث: (حدثنا محمد بن العلاء الهمداني، قال: حدثنا يحيى بن يعلى - وهو ابن الحارث المحاربي - عن غيلان - وهو ابن جامع المحاربي - عن غلقمة) هكذا هو في نسخة (عن يحيى بن يعلى، عن غيلان).

قال القاضي: لصواب ما وقع في نسخة النعشقي: عن يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، وزد في الإسناد: عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب «السنن» والنسائي^(١)، من حديث يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، وهو لصواب، وقد ثبت عبد الغني على الساقط من هذا الإسناد هي نسخة أبي لعلاء بن مسدد، ووقع في كتاب الزكاة من «الليسن»^(٢) لأبي داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة. حدثنا يحيى بن يعلى: حدثني أبي - حدث غيلان - عن جعفر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: لقد نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَهُمْ وَالْوَصَّةَ﴾ [النساء: ٣٤] الآية. فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم، قال البخاري في التريخ^(٣)، يحيى بن يعلى سمع أبيه وزائدة بن قدامة. هذا آخر كلام القاضي^(٤).

وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان، بل قالوا: سمع أباه وزائدة.

قوله: (فقال: أشرب خمراً؟) فقام رجل واستنكفه، فسم يحد منه ويح خمراً) مذهبنا لصحيح لعشهور صحة إقرار السكران، ونفوذ أقواله فيما له وعليه، واستدلال عن شربه الخمر محمولاً علينا على أنه لو كان سكراناً لم يقيم عليه الخطأ.

ومعنى (استنكفه) أي: شتم رثعة فمه، وحتج به أصحاب مالك لمذهب مالك^(٥) وجمهور لعجالاتهم: أنه يُحد من وجدته ويح الخمر، وإن لم يحد عليه بينة بشرها، ولا أقر به، ومذهبنا لشافعي وأبي حنيفة وغيرهم: أنه لا يُحد بمجرد ريحه، بل لا بد من بينة على شربه، أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

(١) أبو داود: ٤٤٢٣، والنسائي في الكبرى: ٧١٧٥ و٧١٤٨.

(٢) يرقم: ١٦٦٤. وأخرجه الحاكم: ١٤٨٧.

(٣) التاريخ الكبير: (٣١١/٨).

(٤) إكمال المعجم: (٥٢٤/٥).

(٥) قوله: يشبهه بذلك ما تقدم من (هو).

قَالَ - ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَّرَنِي. فَقَالَ: «وَنَحَلِكَ، ارْجِعِي فَاسْتَعْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ» فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَتْ: إِنَّهُ حُبَلِي مِنَ الزَّانِي، فَقَالَ: «أَمَتٌ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضْعِي مَا فِي بَطْنِكَ، قَالَتْ: فَكَلَّمَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَذَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتَ الْغَامِدِيَّةَ، فَقَالَ: «إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا. [مسر ١٤٣٢].

[٤٤٣٢] ٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَثَّقَ رَدِّ فِي لَفْظِ الْحَبِيثِ -: حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَتْ بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْنْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُظَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ

قوله. (جاءت امرأة من غامد) هي بغين معجمة ودا ن مهملة، وهي بطل من جهة

قوله. (فقال لها: «حتى تضعي ما في بطنك») فيه أنه لا تُرْجِمُ الحُبْلَى حتى تضع، سواء كان حملها من زنى أو غيره، وهذا مجمع عليه نكلاً يقتل جنينها، وكذا لو كان حدها لجلده وهي حامل، لم تُجلد بالإجماع حتى تضع.

وفيه أن المرأة تُرْجِمُ إذا زنت وهي محصنة كما يُرْجِمُ الرجل، وهذا الحديث صحيحٌ صحيحٌ على أنها كانت محصنة، لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يُرْجِمُ غير المحصن.

ومنه أن من وحب عليها، فخصه رعي حامل لا يقتصر منها حتى تضع، وهذا مجمع عليه، ثم لا يرحم لحامل الزانية ولا يقتصر منها بعد وضعها حتى تسفي ولتهد النبا ويستسفي عنها بدنه غيره.

ومنه أن الحمل يُعرف ويُحكم به، وهذا هو الصحيح في مذهبه

قوله: (فكلمها رجل من الأنصار حتى وضعت) أي: قام مؤنتها ومساعدتها، وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان، لأن هذا^(١) لا يجوز في الحدود التي لله تعالى

مِنْ الْمَقْدُ أَتَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَزِدَّةُ الثَّانِيَةِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: «أَتَعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟» فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ وَلَا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فِيمَا نَرَى. فَأَتَاهُ الثَّالِثَةُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ. فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةُ حَقَرَتْهُ حَقْرًا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ.

قَالَ: فَجَاءَتِ الْعَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهَّرْنِي، وَلِإِنَّ رَدَّهَا، قَدَمًا كَانَ الْعُدَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ تُرَدِّدُنِي؟ لَعَلَّتْ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عِزًّا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحَبْلِي، قَالَ: «إِنَّمَا لَا، فَادْفَعِي حَتَّى قَلْبِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي جِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «ادْفَعِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُمِيهِ». فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبِيزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهُ، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ،

قوله لَمَّا وضعت العمدية - قد وضعت العمدية، فقال النبي ﷺ «بِذَا لَا نَرْحَمُهَا وَنَدْعُ وَنَدْعُ وَنَدْعُ» صغيراً ليس له من يرضعه فقام رجل من الأنصار فقال: يَا نَبِيَّ رَضَاعِهِ يَا بَنِيَّ (الله، قال - رَحِمَهَا) وفي الرواية الأخرى: (أَنهَا لَمَّا وَلَدَتْ جَاءَتْ بِالصَّبِيِّ فِي جِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «ادْفَعِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُمِيهِ». فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبِيزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهُ).

محدثان لروایتان ظاهرهما الاختلاف؛ فإنَّ الثامنة صريحة في أنَّ رَجَمَهَا كَانَ بَعْدَ قَطْعِهِ وَأَكْلِهِ الْخَبِيزِ، وَالْأُولَى ظَاهِرُهَا أَنَّ رَجَمَهَا عَقِبَ الْوِلَادَةِ، وَيَجِبُ تَأْوِيلُ الْأُولَى وَحُمْلُهُ عَلَى زَنَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ وَالرَّوَيَانِ صَحِيحَتَانِ، وَالثَّانِيَةُ مِثْلُهُمَا صَرِيحَةٌ لَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُهَا، وَالْأُولَى لَيْسَتْ صَرِيحَةً، فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ الْأُولَى، وَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى (١٣) (قَدِمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ) إِنَّمَا قَالَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ، وَأَرَادَ بِالرَّضَاعَةِ كِفَايَتَهُ وَتَرْبِيَتَهُ، وَسَمَّاهُ رَضَاعًا مُجَرَّزًا.

(١١) في (بخ): يَدْعُو.

(١٢) في (ص): وَرَضَاهُ، اللَّهُ.

(١٣) قوله: وَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، مَكْشُورٌ فِي (ع).

قَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ سَبَّ بِأُذُنَيْهَا فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ قَابَتْ نَوْبَةٌ، لَوْ قَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ». ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَذُقْتُ. [احمد ٢٢٩٤٧ و ٢٢٩٤٨].

واعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك: أنها لا تُرجم حتى تُجَدَّ من ترضعه، فإن لم نجد أرضعته حتى تنقطه ثم رُجمت، وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إذا وضعت رُجمت، ولا ينتظر حصول مَرَضَةٍ.

وأما هذا، لأنصاري الذي كفلها فقصد مصلحته. وهو الرِّفْقُ بها ومساعدتها على تعجيل طهرها بدلتها، إنما رأي بها من الخوض الثام^(١) على تعجيل ذلك.

قال أهل اللغة: أَلْقَطَ: قطع الارضاع لاستئناء الولد عنه.

قوله: (قال: «إما لا، فاذهبي حتى قلدي») هو بكسر الهمزة من «إما» وتشديد الهميم وبالإمالة، ومعناه: إذ أبيت أن تستري على نفسك وتنوبي وترجعي عن قولك، فاذهبي حتى تسدي وترجمن بعد ذلك، وقد سبق شرح هذه النقطة مبسوطاً.

قوله: (فتنضَّحَ الدم على وجه خالد) روي بالحاء المهملة وبالمعجمة، ولا يثرون على المهملة. ومعناه: تَرَشَّشَ وانصب.

قوله ﷺ: «لقد تابت نوبة، لو تابها صاحب مكس لغفر له» فيه أن المكس من أعظم^(٢) المعاصي والمنوب الموبقات، وذلك لكثرة مبادئ الناس له وظلالتهم عنه، وتكرُّر ذلك منه، وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها، وضربها في غير وجهها.

وفيه أن نوبة الزاني لا^(٣) تسقط عنه حدُّ الزنى، وكذا حكم حدِّ لسرقه والمنوب، هذا أصحُّ القولين في مذهب مالك، والثاني: أنها تسقط ذلك، وأما نوبة المحارب قبل مقدرة عليه. تسقط حدُّ المحاربة بلا خلاف عندنا، وعن ابن عباس وغيره: أنها لا تسقط.

قوله: (ثم أمر بها فصلى عليها ثم ذُقْتُ). وفي «رواية الثانية» (أمر بها النبي ﷺ فُرجمت،

(١) في (ن) و (هـ) و (ل) و (م).

(٢) في (م) و (هـ): أقيح.

(٣) في (ن) و (هـ): ولا.

[٤٤٣٣] ٢٤ . (١٦٩٢) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ قَالِي بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَّيُّ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ - يَغْلِي بْنُ هِشَامٍ - : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمَهْلَبِ حَدَّثَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ مَرْأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ، وَهِيَ حَبْلَى مِنَ الزَّيْتِ ، فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ . قَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْتَهَا ، فَقَالَ : «لَا أَحْسِنُ إِلَيْهَا ، فَإِذَا وَصَعْتُ فَاتْنِي بِهَا» فَمَعَلَ . فَأَمَرَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، فَشَكَّتْ عَلَيْهَا يَتَائِفُهَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُو : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زُنْتَ ؟ فَقَالَ : «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ» وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى ؟» . [تحد ١٦٩٠٣] .

لَمْ صَلَّى عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُو : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زُنْتَ ؟ .

أما الرواية الثانية فمصرحة في أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الرواية الأولى فقد كان القاضي عياض رحمه الله : هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة الصحيح مسلم ، قال : وعند مطري بضم الصاد ، قال : وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود^(١) ، قال : وفي رواية لأبي داود : ثم أمرهم أَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهَا^(٢) . قال القاضي : ولم يذكر مسلم صلاته ﷺ على ممره ، وقد ذكره البخاري^(٣) .

وقد اختلف العلماء في لصلاة على المرجوم ، فكروها^(٤) مسك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس ، فلا . يُصَلِّي عليه غير الإمام وأهل الفضل . قال الشافعي وآخرون : يُصَلِّي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم .

والخلافاً بين الشافعي ومالك بما هو في الإمام وأهل الفضل ، وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلي ، وبه قال جماهير العلماء ، قالوا : يصلي على الشاق وحده وإن في الحدود والحداية وغيره ، وقال البرهري : لا يُصَلِّي أحدٌ على المرجوم وقد نسيه ، وقال قتادة : لا يُصَلِّي على ولد الزنى .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٩٤٠٥ وأبو داود ٤٤٤٢ .

(٢) أبو داود برقم ٤٤٤٠ ، ومطري التمهيد ١٠ (٢٤/٢٢٩) .

(٣) برقم ٦٨٧٠ .

(٤) الإكمال للمعلم ٥ (٥٢٣/٥) .

(٥) في (ج) وكرهوا .

[٤٤٣٤] (. . .) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَقَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مَثْلَهُ. [المعجم: ١٩٩٥٤].

واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة شافعية أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم كما يصلي عليه غيرهم.

وأجاب أصحاب مالك عه بحوئين - أحدهما: أنهم ضَعُفُوا. رواية الصلاة، تكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأويلهم على أنه ﷺ أمر بالصلاة، أو دعا، فسُي صلاتاً على مقتضاها في لغة. وهذان الجوابان قاسدان: أما الأول: فإن هذه زيادة ثابتة في «الصحیح»، وزيادة ثقة مقبولة. وأم الثاني: فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يُصار إليه إذا اضطررت الأدلة الشرعية إلى ارتكابها وليس هنا شيء من ذلك، فوجب حمته على طهره. والله أعلم.

قوله ﷺ لولي الغامدية: «أحسن إليها»، فإذا وضعت فائتي بها» هذا لإحسان له سبباً أحدهما: الخوفُ عليها من أقاربها أن تحتملهم لغيره ولحقوق العار بهم أن يؤذوه، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك.

والثاني^(١): أمره رحمةً لها، إذ قد تبت، وحرص على الإحسان إليها؛ إما في نفوس الناس من النفرة من مثلها، وسماعها^(٢) الكلام المؤذي ونحو ذلك، فنهي عن هذا كله.

قوله: (فَأَمَرَ بِهَا، فَسُكَّتَ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ^(٣) بِهَا فَرُجِمَتْ) هكذا هو في معظم النسخ: (فَسُكَّتَتْ)، وفي بعضها: (فَسُكَّتَتْ) بالمداء بدل لكاف، وهو معنى لأول، وفي هذا استحباب جمع ثيابها عليها وسكها، بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرر اضطرابها.

واتفق لعلماء على أنه لا تُرجم إلا قعدة، وأم لرجل، ومجهورهم على أنه يُرجم قائماً، وقد نكح: قعدة، وقال غيره: يُخَيَّر الإقدام بينهما.

قوله في بعض الروايات: (وَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ)، وفي بعضها: (وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا)، وفي حديث معمر: (فَأَمَرْنَا أَنْ تُرْجَمَ) ونحو ذلك، فيها كلها دلالة لمذهب شافعي ومالك وموافقيهم: أنه لا يلزم

(١) في (خ): وندس

(٢) في (خ): يسمعها

(٣) في (خ): وأمر

[٤٤٣٥] ٢٥ - (١٦٩٧ - ١٦٩٨) جَدَّثَكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، فَأَقْبَضَ بَيْنَ كِتَابِ اللَّهِ وَالثَّدْلِيِّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ غَرِيفًا عَنِّي هَذَا، فَزَلَنِي بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَاقْتَضَيْتُ مِنْهُ بِمِثْلِ شَأْنِ وَرَإِدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ لَيْلِي، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِثْلِ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ،»

الإمام حضورٌ لرجم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمهم الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً، وكذا لشهود، نه ثبت ببينة، وبدأ الإمام بالرجم إذ ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود صدق الشهود، وحنة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً ممن رجم، والله أعلم.

قوله: (أَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ) معنى (أَشُدُّكَ) أسألت رجلاً شديداً، وهو صوتي، وهو فتح الهمزة وصم الشين، وقوله: (بكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمنه كتاب الله

وفيه أنه يستحب سدي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصم: حكم بيننا بالحق، ونحو ذلك. قوله: (فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) قد العلماء: يجوز أن يكون أراءه أنه بالأصله أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد أفقه منه في هذه القضية، لوضفه إياه على وجهه، ويحتمل أنه لأقربه واستدلانه في الكلام، وحذوه من الوقوع في السهي في قوله تعالى: «لَا تَقْدُمُوا قَوْلَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (المحرم: ١)، بخلاف خطاب لأول في قوله (أَشُدُّكَ اللَّهُ . . .) إلى آخره، فإنه من جفاء لأعراب

قوله: (إِنَّ ابْنِي كَانَ غَرِيفًا عَلَيَّ هَذَا) هو بالعين واسين المهملتين، أي: أجيراً، وجمعه غُرَفَاء، كأجير وأجراء، وبقية ونقهاء.

قوله ﷺ: «لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» يحتمل أن المراد بحكمه الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: «وَأَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لَكُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ» [الباء: ١٥]، وقسر النبي ﷺ سبين بالرجم في حق محصن، كما سبق في حديث عبادة بن الصامت^(١)، وقيل: هو إشارة إلى آية: (الشيخ والشيخة إذا رتب

الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ حَامٍ، وَاعْتِدَ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا».

قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهِ. فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ. [الحارثي، ٢٧٢٤ ٢٧٢٥]
[الوافر ١١٣٦].

فارجموها)، وقد سبق^(١) أنه مما سُحِّتْ تَلَاوُثُهُ وَفِي حِكْمِهِ، فعلى هذا يكونُ لجلده قد أخذته من قوله تعالى ﴿الزَّيْنَةُ وَالزَّيْنُ﴾ [سور ٤]، وقيل: لمراد تقصُّ صلحهما الباطل عن لغنم وتولية.

قوله: (مسألت أهل العلم) فيه جوازُ استفتاء غير النبي ﷺ في زمنه؛ لأنه ﷺ لم يُنكر ذلك عليه. [وَأَفِيهِ جَوَازُ اسْتِفْتَاءِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ أَفْضَلٍ مِنْهُ].

قوله ﷺ: «الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ» أي: مردودة، ومعناه: يجبُ ردُّه إليك، وفي هذا أن الصلح^(٢) الفاسد يُرد، وأن أخذَ المالِ فيه باطلٌ يجبُ ردُّه، وأن الحدودَ لا تقبلُ الفداء.

قوله ﷺ: «وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ حَامٍ» هذا محمولٌ على أن الابنَ كان بكراً، وعلى^(٣) أنه اعترف، وإلا فيقرُّ الأبُ عليه لا يقبل، أو يكونُ هذا إفتاءً، أي: إن كان ابنك زناً وهو بكر، فعليه جلدُ مئةٍ وتغريبُ حامٍ.

قوله ﷺ: (وَاعْتِدَ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا). قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ.

(أُتَيْسٌ) هَذَا صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، وَهُوَ أُتَيْسُ بْنُ الصُّخَّانِكِ الْأَسَدِيِّ، مَعْدُودٌ فِي السَّامِعِينَ، وَقَالَ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ أُتَيْسُ بْنُ مَرْثَدٍ^(٤)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ لِمَشْهُورٍ، وَأَنَّهُ اسْمُهُ، وَالْعَرَاءُ^(٥) أَيْضاً اسْمِيَّةٌ. وَغَدِمَ أَنَّ بَعْثَ أُتَيْسٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى إِصْلَاحِ سَمَاءِ بَنِّ هَذَا الرَّجُلِ.

(١) ص ٦٢٩ من هذا الجزء.

(٢) في (ج) الصحيح.

(٣) في (ب) آخره.

(٤) «الاستيعاب» (١ ١١٣ ١١٤)، وذكر بعده أُتَيْسُ بْنُ الصُّخَّانِكِ، وذكر في ترجمته أنه عدلٌ به نذري قير به. واخذ يا أُتَيْسَ.

(٥) في (ج)، والعماد.

[٤٤٣٦] (١٠٠) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحِ (ح) . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، كُنْهَم عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . [أحمد : ١٧٠٣٨ ، وسنن أبي داود : ٢٧٢٥٩-٢٧٢٥٨ .]

فَدَقَّقْتُ بِدِينِهِ ، فَبُعِرْتُهَا بِأَنَّ لَهُ عَنْهُ حَدٌّ لِقَدْ دَفَّ غُتْلَابُ بِهِ ، أَوْ نَعَفُو عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ تَعَرَّفْتُ^(١) بِالزُّلَى ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدٌّ لِقَتْلِهِ^(٢) ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ حَدُّ الزُّلَى ، وَهُوَ الرَّجْمُ ، لِأَنَّهُ كُنْتُ مُحَصَّنَةً ، فَذَهَبَ إِلَيْهَا أَنِيسٌ فَتَعَرَّفْتُ بِالزُّلَى ، فَأَمَرَ لَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرْجُمَهُ فَرُجِمْتُ ، وَلَا بَدَأَ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهُ بُعِثَ لِنَظْلِ بِقَامَةِ حَدٍّ لَزِمِي ، وَهَذَا غَيْرُ مَرْدٍ ، لِأَنَّ حَدَّ لَزِمِي لَا يَحْتَدُّ^(٣) لَهُ بِالتَّجَسُّسِ وَالتَّفْتِيشِ^(٤) عَنْهُ ، بَلْ مَرَأَتْ بِهِ لُزَامِي اسْتَحْبُّ أَنْ يُلْقَنَ لِرُجُوعِ كَمَا سَبَقَ ، فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّلُ التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ مُصْحَابُنَا فِي هَذَا الْبَعْثِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَاصِي إِذَا قُلْتُ بِسَانَ مَعْنٍ فِي مَجْلِسِهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ لِيَعْرِفَهُ بِحُلَّةٍ مِنْ حَدِّ الْقُلْدَفِ ، أَمْ لَا يَنْجِبُ؟ وَلَا أَصَحُّ وَجُوبِهِ .

وَمِنْ هَذِهِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُحَصَّنَ يُرْجَمُ وَلَا يُجْلَدُ مَعَ تَرْجَمِهِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْخِلَافِ فِيهِ^(٥) .



(١) فِي (ح) - تَعَرَّفَ .

(٢) فِي (ع) - الْقَتْلُ .

(٣) فِي (ص) - لَا يَحْتَدُّ .

(٤) ضَمِيرُ مَجْرُودَةٍ فِي (ع) .

(٥) تَقَدَّمَ فِي ص ٦٢٥ - ٦٢٦ مِنْ هَذِهِ الْمَجْلَدِ .

٦ - [باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنوا]

[٤٤٣٧] ٢٦ - (١٦٩٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو ضَالِحٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبَى يَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودَ، فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟» قَالُوا: نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا، وَنَحْمُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: «فَانْطَوُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فَجَذُّوا بِهَا عَقْرُوهَا، حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّحِمِ وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَتْلُو

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَبَى يَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا...) إلى قوله: (فرجم) في هذا دليل لوجوب حدِّ ارئى على الكافر، وأنه يصحُّ تكفيره، ولا^(١) يجب لرجم، لا على محصن، فهو لم يصحَّ تكفيره لم يثبت إحصائه ولم يرجم.

وفيه أنَّ لكتفاز محاطبون بفروع لشرع، وهو الصحيح، وقيل: لا يخاصمون بها، وقيل: [إنهم] محاطبون بالنهي دون الأمر. وفيه أنَّ الكفر إذا تحاكم إلى حاكم القاضي بينهم بحكم شرع قال ماتت، لا يصحُّ إحصاء كافر، قال: وإنما رجمهم لأنهما لم يكونا أهل ذمة. وهذا تأويل باطل؛ لأنهم كانا من أهل العهد؛ ولأنه رجم امرأة، وانتساء لا يجوز قتلهن مطلقاً.

قوله: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ؟» قال العلماء: هذا السؤال ليس لتفصيلهم، ولا لمعرفة حكمهم منهم، وإنما هو لإلزامهم^(٢) بتفقده في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أنَّ الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه كما غيروا أشياء، أو^(٣) أنه أخبره بذلك من أسلم منهم، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه.

قوله: (نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا، وَنَحْمُهُمَا) هكذا هو في أكثر النسخ: (لُحْمُهُمَا) بالحاء واللام، وفي بعضها: (سُجْمُهُمَا) بالميم المفتوحة، وفي بعضها: (لُحْمُهُمَا) بميمين، وكله متقارب.

(١) في (ص) و(هـ): لا.

(٢) في (ص) و(هـ): يس.

(٣) في (ج): و هو بيت: أو

يَدُهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا رَأَاهَا. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَهُوَ رَفَعَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ. فَرَفَعَهَا فَبَدَأَ تَحْتَهَا آيَةَ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَا.
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيْ مَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَقِيَّتَهَا مِنَ الْحَجَارَةِ يَنْقُصُهُ. [أحد ١٦٦
مختصراً] (وسط ١٤٣٨).

[٤٤٣٨] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ - عَنْ
أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنْ دُفِعَ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجِمَ فِي الرَّيِّ يَهُودِيَيْنِ،
وَجُلًّا وَامْرَأَةً زَيْنًا، فَأَتَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا. وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. [أحد ١٤٩٨
و ٤٥٢٩. والبخاري ٣٦٣٥ و ١٧٥٤٣].

[٤٤٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَدُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَيْنًا. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ
بِنَحْوِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ. [البخاري ٤٦٥٦] [أحد ١٤٣٨].

[٤٤٤٠] ٢٨ - (١٧٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ

فَمَعْنَى **لَا** - نَحْمَلُهُمَا عَلَى جَمَلٍ، وَمَعْنَى **الثَّانِي** - نَحْمَلُهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْجَمْعِ، وَمَعْنَى **الثَّلَاثِ**:
لَسُوْدُ وَجُوْهُهُمَا بِالْحُمْمِ، بِضَمِّ سَحَاءٍ وَفَتْحِ لَمِيمٍ، وَهُوَ الْفُحْمُ^(١). وَهَذَا الثَّلَاثُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ قَدْ
قُدِّمَ: «لَسُوْدُ وَجُوْهُهُمَا».

عَنْ قَبْلِ: كَيْفَ رُجِمَ الْيَهُودِيَانِ، بِأَبِيَّةٍ أَمْ بِالْإِفْرَارِ؟

قُلْنَا. الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالْإِفْرَارِ، وَقد جاءَ فِي تَمْسَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ. أَنَّهُ شَهِدَ عَلَيْهِمَا^(٢) أَرْبَعَةُ أَنْهَمْ رَأَوْا
ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا^(٣). فَبَدَأَ صَحَّ هَذَا، فَإِنْ كَانَ الشَّهَادَةُ مَسْمُومَةً فَقَطَّاهُ، وَإِنْ كَسُوا كَمَارًا فَلَا اعْتِبَارَ
بِشَهِادَتِهِمْ، وَيَتَعَيَّنُ أَنَّهَمْ أَقْرَأُ بِالزُّنَى.

(١) فِي (خ): الْفُحْمُ

(٢) فِي (خ): عَلَيْهِمَا

(٣) أَبُو دَاوُدَ ٤٤٥٢. وَخَرَجَهُ الدَّرَقُطِيُّ عَنِ السُّنَنِ ٣٥٤. مِنْ حَدِيثِ جَدِّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ

MAHDE-KHAYLAN & K. RAHBAH

[٤٤٤٤] ٢٩ - (١٧٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَدَيْلٍ الْجَحْصَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاسْتَفْظَ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُتِلَ: بَعْلَمَا أُنْزِلَتْ سُورَةُ النُّورِ، أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْهَبُ. [إمامه، ١٩١٢٦، والجحدي ٦٨١٢ و ٦٨٤٠].

[٤٤٤٥] ٣٠ - (١٧٠٣) وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمْدٍ الْبُطَيْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْغِهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». [إمامه: ١٠٤١٥، والجحدي ٢٢١٥٢].

قوله ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ»^(١) عليها (لشرب) التوبيخ واللوم على الذنبي، ومعنى «فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا» تَحَقُّقُهُ إِمَّا بِإِثْبَاتِهِ وَإِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عَمٍّ^(٢) عَنْهُ مَنْ يُجَوِّزُ الْقَضَاءَ بِالْعَدَمِ فِي الْحُدُودِ

وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنى على الإمام والعبد.

وفيه أن السيد يقدم الحد على عبده وأمه، وهذا مذهبه ومذهب مالك وأحمد وجهابهم العلماء من لصحابة والتابعين فمن بعدهم، وقال أبو حنيفة في طائفة - ليس له ذلك، وهذا الحديث صريح في الدلالة لتجهول.

وفيه دلالة على أن العبد ولأمة لا يُرجمان، سواء كانا مُرَوِّجَيْنِ أَمْ لَا. لقوله ﷺ: «فَلْيَجْلِدْهَا» ولم يقرئ بين مُزَوَّجَةٍ وَغَيْرِهَا. وفيه أنه لا يُؤْتَحُ لِرَاضِي، بل يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَقَطْ.

قوله ﷺ: «إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْغِهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ» فيه أن لِرَاضِي إِذَا حُدَّ ثُمَّ زَنَى ثَانِيًا يَبْغِيهِ حَدٌّ آخَرُ، فَإِنْ زَنَى ثَلَاثَةً لِرَمَاهُ حَدٌّ خَرًا، فَمِنْ حُدِّ

(١) في (ح): تَكْرِيهٌ

(٢) في (ح): إِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عَمٍّ عَلَيْهِ.

[٤٤٤٦] ٣١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُعْبَةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ رَسَنِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُقْمٍ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسَمَةَ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَشُعْبَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كُنْ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ لَنَبِيِّ ﷺ، فِي جُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ فَلَا تَأْكُلُ «ثُمَّ لِيُفْعَلْ فِيهَا الرَّابِعَةُ». (أحمد ١٧٣٩٥، ٩٤٧٠، ٢٨٨٨٦).

[٤٤٤٧] ٣٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمُقَنَّبِيُّ: حَدَّثَنَا سَالِكُ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى سَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِرْ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَمُوتْهَا وَلَوْ بِضَعِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْرِي أَبْعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ لِقُتَيْبٍ فِي رَوَايَةٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ، وَالضَّعِيرُ: الْحَقْلُ، انظر: ١٤٤٤٩.

[٤٤٤٨] ٣٣ - (١٧٠٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنْهَنِيِّ

ثُمَّ زَنَى بَرَاءَ حَدَّثَنَا، وَهَكَذَا أَدَّ، فَأَمَّا إِذَا مَرَّتْ وَلَمْ يُحْدِثْ نَوَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَيَكْفِي حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمِيعِ.

وفيه ترك مخالطة الفساق وأهل المعاصي وفراغهم.

وهذا البيع إنما مور به مستحب ليس بواجب عند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر هو

واجب.

وفيه جواز بيع الشيء الثمين بثمن حفيو، وهذا مجمع عليه إذا كان لبيع عابداً به، فإن كان

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ، [احمد ١٧٠٥٧، ومحدثي ٢١٥٣ ٢١٥٤]،

[٤٤٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو الدَّقْدَقُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ اسْرُهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشَّكُّ فِي حَدِيثَيْهِمَا جَمِيعاً فِي بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. [سماوي ٢٢٣٠ - ٢٢٣٣] [وتنظر ٤٤٤٨].

وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حاله للمشتري؛ لأنه عيب، ولاخبار بالعيب واجب. وإن قس: كيف يكره شيئاً ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب: لأنها تستعفف عند المشتري بأن يعفها بنفسه، أو يصونها بهيئة، أو بالإحسان إليها وتوسعة عليها، أو يؤرجعها، أو غير ذلك، والله أعلم.



٧ - [باب تأخير الحد عن النفساء]

[٤٤٥٠] ٣٤ - (١٧٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا زَيْدَةُ، عَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: خُطِبَ عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ،

فوله. (قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن؟ قال: «إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا»).

وفي الحديث الآخر: (إِنَّ عَلِيًّا خُطِبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ).

قال الطحاوي^(١)، في الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله: (ولم تحصن) غير مالك. وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر لحفظ هذا على الطحاوي. قالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيسى ويحيى بن سعيد، عن ابن شهاب. كما قال مالك، فحصى أن هذه اللفظة صحيحة، وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تُجلد نصف جلد الحرة، سواء كانت الأمة محصنة بالتزويج أم لا، وفي هذا الحديث بيان من لم يحصن، وقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ يَفْجَسُو فَعَلَيْكُمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء ٢٥)، فيه بيان من أحصنت، فحصل من الآية لكرهية والحديث: بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تُجلد، وهو معنى ما قاله علي رضي الله تعالى عنه، وخُطِبَ الناس به.

وبن قين: تلك المحكمة في التقيد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾ مع أنها عليها نصف جلد الحرة، سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية تُرهِت على أن الأمة وإن كانت موزوجة لا يجب عليها، لا نصف جلد الحرة، لأنه الذي ينتصف، وأما لرجم فلا ينتصف، فليس مراداً في الآية بلا شك، فليس للأمة الموزوجة الموطوءة في الشكاح حكم لحرمة الموطوءة في الشكاح، فبيئت الآية هذا، لتلا يتوهم عنوهم أن الأمة لموزوجة تُرجم، وقد أجمعوا على أنها لا تُرجم.

(١) ينظر اشرح مشكل الآثار: (٩/ ٣٤١)، والإكمال المعظم: (٥/ ٥٣٧)، والكمال من

فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَوَدَّأَ هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ يَنْفَسُ، فَخُتِبْتُ إِنَّ
أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». [الحمد ١١٣٤١].

[٤٤٥١] (* * *) وَحَدَّثَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِيزَاهِيمَ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ
السُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْضَسَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْضِسْ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ:
«اتْرُكْهَا حَتَّى تَمَاتِلَ» [المع ٤٤٥٠].

وَأَمَّا عِزُّ الْمَرْوُوجَةِ فَقَدْ عَمِدَ أَنْ عَنِهَا نَصَبَ جَمَدٍ لِمَرْوُوجَةٍ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، مِنْهَا حَدِيثُ
مَالِكٍ هَذَا، وَبِإِسْنَادٍ لِرَوَيْتِ الْمَطْلُوعَةِ: «إِذْ زَنْتُ أُمَّةً أَحَدَكُمْ فَيَجْلِدُهَا»، وَهَذَا يَتَوَلَّى لِمَرْوُوجَةٍ
وغيرها، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ وَجُوبِ نَصَبِ الْجَمَدِ عَلَى الْأُمَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ مَرْوُوجَةً أَمْ لَا، هُوَ مُلْهَبٌ
شَافِعِيٌّ وَمَالِكِيٌّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَحَمَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ جَمَاعَةُ مِنَ السُّنَنِ: لَا حَدَّ عَلَى مَنْ
لَمْ تَكُنْ مَرْوُوجَةً مِنَ الْإِمَامَةِ وَالْعَبِيدِ، ثُمَّ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَطَوْسٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَأَبُو عَبْدِ (١).

قَوْلُهُ: «قَالَ عَمِي» وَتَ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفْسِي،
فَخُتِبْتُ إِنَّ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ».

فَبِهِ أَنْ أَجْلِدَ رَاحِلَ عَنِ الْأُمَّةِ لَزَانِيَةً، وَأَنْ لِنَفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَنَحْوِهِمْ يُؤَخَّرُ جَلْدُهُمْ إِلَى الْبَرَاءِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) عَمِي (ع) - أَلَا يَأْتِي.

(٢) عَمِي (ع) وَ(هـ): حَيَّةٌ. وَيَقُولُ الرَّصِيدُ: «مَعْمُورٌ» (٥/ ٥٣٧).

٨ - [باب حد الخمر]

[٤٤٥٢] ٣٥ - (١٧٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِعَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرٌ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ. فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ. [أحمد ١٠٢٨١٥، (ربط) ٤١٥٤].

[٤٤٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَدِيثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. [بخاري ٦٧٧٣، (ب) (أ) - ٤١٥٤].

[٤٤٥٤] ٣٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْعَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ كَانَ عُمَرُ، وَذَلِكَ النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ. [أحمد ١٣١٣٩، (ب) البخاري ٦٧٧٣، (أ) (ب) وذكر البخاري قصة عمر وعبد الرحمن بن عوف].

باب حد الخمر

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِعَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ. وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرٌ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ. فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ).

وفي رواية: (جَلَدَ لِسَبِيٍّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْعَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ كَانَ عُمَرُ، وَذَلِكَ النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ).

[٤٤٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . [انظر : ٤٤٥٤] .

[٤٤٥٦] ٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْحُمْرِ بِالْعَدَالِ وَالْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا . وَلَمْ يَذْكُرْ : الرَّيْفَ وَالْقَرَى . [راجع : ١٢٨٥٥] [انظر : ٢٤٥١] .

[٤٤٥٧] ٣٨ - (١٧٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّائِجِ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُحْتَارِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُبَيْرٍ وَدُوْهُ مَوْلَى ابْنِ عَاصِمٍ الدَّائِجِ : حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ : شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَبِي بَاوَيْدَ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ . ثُمَّ قَالَ : أَرِيدُكُمْ ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِمَا رَجُلَانِ : أَحَدُهُمَا حُمْرُنُ أَنَّهُ شَرِبَ الْحُمْرَ ، وَشَهِدَ آخَرُهُ أَنَّهُ رَوَّهَ بِتَقْيٍّ . فَقَالَ عُثْمَانُ : إِنَّهُ ثُمَّ بَقِيَ حَتَّى شَرِبَهَا ، فَقَالَ : يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ ، فَقَالَ عَلِيُّ : قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ ، فَقَالَ الْحَسَنُ : وَلََّ حَرَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَأَ - فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ - . فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ ، فَجَلَدَهُ ، وَعَلِيُّ يَعُدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ ، فَقَالَ : أَمْسِكْ . ثُمَّ قَالَ : جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَهُمُورُ ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سَنَةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ . رَوَّاهُ عَلِيُّ بْنُ خُنَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ إِسْمَاعِيلُ : وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّائِجِ مِنْهُ قَدْ قَامَ أَحْفَظُهُ . [راجع : ١٧١١] .

وهي رواية (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْحُمْرِ بِالْعَدَالِ وَالْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ) .

وفي حديث علي عليه السلام (أَنَّهُ جَلَدَ أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ قَالَ لِلْجَلَادِ : امْسِكْ . ثُمَّ قَالَ : جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ ، وَاحِدًا أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَهُمُورُ ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سَنَةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ)

الشرح (١) :

أما قوله في الرواية الأولى . (فقد عبد الرحمن : أخف لحدود) ، فهو ينصب (٢) (أحف) ، وهو

(١) قوله : الشرح : ينصب في (محذوف) .

(٢) غير معجولة في (ح) .

مصنوع بمثل محدوف، أي. اجلده^(١) كأخف الحدود، أو جمعه كأخف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى.

وقوله: (أرى أن تجعلها) يعني: العقوبة التي هي حد الخمر

وقوله: (أخف الحدود) يعني: المنصوص عليها في القرآن، وهي حد لسرقعة يقطع اليد، وحد الزنى جلد مئة، وحد القذف ثمانين، فاجعلها ثمانين كأخف هذه الحدود، وفي هذا جواز القياس، واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام.

وقوله: (وكل سنة) معناه: أدفع النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنهما سنة يعمل بها، وكذا فعل عمر رضي الله عنه، ولكن فعل النبي ﷺ وأبي بكر أحب إلي.

وقوله: (وهذا أحب إلي) إشارة إلى الأربعين التي كان جلددها، وقال للجلاد: (أمسك)، ومعناه: هذه، الذي قد جلدته، وهو: الأوبى من الشمانين.

وفيه أن يغفر نصحا سنة يعمل بها، وهو موافق لقوله ﷺ: «فعلبيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»^(٢)، والله أعلم.

وأما حد الخمر، فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها، سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل بشربها وإن تكرر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي^(٣) وخلائق، وحكى القاضي عياض عن صدقة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلدده أربع مرات، لمحدث ورد في ذلك^(٤)، وهذه الأقوال باطل مخالفة لإجماع الصحابة فمن بعدهم على

(١) أي (خ) : جلد.

(٢) أخرجه أبو داود - ٤٦٠٧، والنومدي - ٢٨٧٠، وابن ماجه - ٤٢ و ٤٣، وحمد - ١٧١٤٤ و ١٧١٤٥ من حديث تعريضي بن سارية رضي الله عنه وهو حديث صحيح.

(٣) بعد لحديث: ١٥٩٠.

(٤) من حديث معدية بن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من شرب سحر فاجلدوه» فرب عاد في المرة فاجلدوه أخرجه أبو داود - ٤٤٨٢، وترمذي - ١٥١٠، ومثله به، وابن ماجه - ٢٥٧٣، وأحمد - ١٦٨٥٩، فاب التومدي وفي اسناد عن أبي هريرة، وشريد، وشراخيل بن أوس، وجزيلا وأبي الرصد السوي، وعبد الله بن عمرو ينظر تعريجه في نسخة لأحمد في (٤/ ١٢٦ - ١٢٧) - طبعة مؤسسة برسانة ماثرون.

واختلف العلماء فيمن شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الأنبذة المشككة، فقال لشافعي ومالك وأحمد وجمهير العلماء من السلف والخلف هو حرم، يُجلد فيه كجند شارب الخمر الذي هو عصير عنب، سواء كان يعتقد بحدته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكويتيون: لا يحرم، ولا يُجلد شاربه. وقال أبو ثور: هو حرم، يُجند بشره من يعتقد تحريمه، دون من يعتقد بحدته، والله أعلم.

قوله: (جلده بجرمتين نحو أربعين) اختلفوا في معناه، فأصحابنا يقولون: معناه: أن الجرمين كانتا مفرقتين، جلد بكل واحدة منهما عددًا حتى كمل من لجميع أربعين. وقال حرون - ممن يقول: جلد الخمر ثمانون - : معناه: أنه جمعهم وجلد بهما أربعين جلدًا، فيكون المبيع ثمانين وثلاثين أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مبنيّة لهذه، وأيضًا فحديث علي عليه السلام مبنيّ لها.

قوله: (ضربه^(١) بجرمتين). وفي رواية: (بالجرم والتعالي) أجمع العلماء على حصول حد^(٢) الخمر بالجديد بالجرم والتعالي وأطراف الثياب.

واختلفوا في جوازه بالسوط، وهما وجهان لأصحابنا: الأصح الجواز، وشذ بعض أصحابنا فشرط فيه سوط، وقال لا يجوز بالثياب والتعالي. وهذا عنق فاحش مردود على قدره، لم ينسبه تصريح هذه الأحاديث الصحيحة.

قال أصحابنا، وإذا ضربته بالسوط يكون سوطًا معتدلاً في الحجم، بين لفصيص ولعصا، فإن ضربه بجرمة فلن تكن حفيضة بين اليابسة والرقبة، ويضربه ضرباً بين ضربين، فلا يوقع يده فوق رأسه، ولا يكتفي بالوضع، بل يرفع ذراعه وفعلاً معتدلاً.

قوله: (للمأ كان عمر، ودنا الناس من الريف والقرى) (الريف) المواضع التي فيها المياه، أو هي قرية منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الريف وهو صعب الخشب وسعة العيش وكثرة لأعداء ولثمارة أكثر من شرب الخمر، فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم ورزجراً لهم عنده.

(١) في نسخة من «المصحيح مسيب»: جلده، وهذه رواية أبي داود ٤٤٧٩.

(٢) في (م): جلده.

قوله (فلما كان عمر سنين الناس فقال عبد الرحمن: أخف الحدود) هكذا^(١) هو في مسلم وغيره، أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشد بهدء، وفي «الموصأ» وغيره أنه عبي بن أبي هذاب^(٢)، وكلاهما صحيح وأشدرا جميعاً، ولعن عبد الرحمن بدر^(٣) بهذا القول فوافقه علي وغيره، فتسب ذلك في روية إلى عبد الرحمن^(٤) لسيقه به، ونسبه في روية إلى علي^(٥) لنفسه وكثرة عدده ورجحانه على عبد الرحمن^(٦).

قوله: (عن عبد الله الدناج) هو بدل لعملة وسنون والمجيم، ويقل له أيضاً: (مدان) بحذف الجيم، (والتدانة) بالهاء، ومعناه بالفارسية: العالم.

قوله: (حدثنا حُصَيْن بن المنذر) هو بالضاد المعجمة، وقد سبق أنه ليس في «الصحيحين»^(٧): حُصَيْن بالمعجمة غيره.

قوله: (فشهد عليه رجلان: أحدهما خُشْران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رأى يتقياً فقال عثمان^(٨) إنه لم يتقياً حتى شربها، ثم جلده^(٩)).

هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقياً الخمر يُعَذَّب حدَّ نهار، ومذهبنا أنه لا يُعَذَّب بمجرد ذلك، لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمرًا، أو مكرهاً عليها، أو غير ذلك من الأعذار المستقلة للحد^(١٠)، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة تفتقروا على جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث، وقد تجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان^(١١) عدم شرب الوليد ففرض بعلمه، ولعل كان مذهبه حذر النفساء بعينه في الحدود، وهذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يرد هذا تأويل، والله أعلم.

قراء: (إن عثمان^(١٢) قال: ما علي. ثم فاجلده، فقال علي: ثم يا حسن فاجلده، فقال الحسن:

(١) في (ج): هذا.

(٢) «الموطأ» ١١٢٥، وأخرجه أبو داود: ٤٤٨٩، وبتساوي في الكبرى: ٥٢٦٩.

(٣) في (ص): وهب. يثنا.

(٤) هو من رجال مسلم وغيره يخرج «البيهقي». ينظر «التهذيب» كماله وغيره.

(٥) في (ج): جلده.

(٦) في (ص): وهب. لم يورد.

وَلْ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا - فكانه رجلاً عليه - . فقال : يا عبد الله بن جعفر ، قُمْ فاجلده ، فجلده ، وعليّ
يَعُدُّ حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك .

معنى هذا الحديث : أنه لما نُسِّبَ الحديثُ على ابنِ أبي عمير قال عثمان - وهو الإمام علي - على سبيل
التكريم له وتغويض الأمر إليه في استيفاء الحديث : (قُمْ فاجلده) . أي : أقم عليه الحد ، بأن تأمر من
ثوى بذلك ، فقبض علي ذلك ، فقال للحسن : (قُمْ فاجلده) ، فمتنع الحسن ، فقال لأبن جعفر فجلده ،
فجلده ، وكان عليّ مأدُونٌ له في التغويض إلى من رأى ، كما ذكرت^(١)

وقوله : (وَجَدَ عَلَيْهِ) أي : غَضِبَ

وقوله : (وَلْ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا) (لَحَارَ) : الشديدُ المنكروه . و (لَمَقَرَّ) : سارد الهنيء الطيب ،
وهذا مثلُ من أمثال العرب ، قال الأصمعي وغيره . معناه : وَلْ شِدَّهَا وَأَوْسَاخُهَا مَنْ تَوَلَّى هَنِيئُهَا
ولذاتِها ، وبضميرٍ عائدٍ إلى لخلافه والولاية ، أي : كما أنَّ عثمان وأخوته يتولون هنيء خلافته
ويغتصون به ، يتولون نكدها وقد ذورثها ، معناه : يتولون هذا الحدَّ عثمان بنفسه ، أو بعضُ حواصٍ
أقاربه الأقربين ، والله أعلم

قوله : (قَامَ : أَمْسَكَ) ثم قال : (وَكُلُّ سَنَةٍ) هذا دليلٌ على أنَّ عليّ كان مُعظماً لآثار عمر ، وأنَّ حكمته
وقوله سَنَةً ، وأمره حقٌّ ، وكذلك أبو بكر ، خلافاً من يكنى بشيعة عليه

وعلم أنه وقع هذا في مسلم ما ظهره أنَّ عليّ جدد لوليد بن عقبة أربعين ، ووقع في صحيح
البخاري^(٢) عن ربيعة عبد الله^(٣) بن عدي بن الخيار ، أنَّ عليّ جلدته ثمانين^(٤) وهي قضية واحدة .

قال القاضي عياض : المعروف من مذهب علي عليه السلام لجلده في الخمر ثمانين ، ومنه قوله : في قليل
نخس وكثير ثمانون جلدته^(٥) . وروي عنه : أنه جدد المعروف بالثمانين ثمانين^(٦) ، بل : ولمشهور

(١) في (ص) : (وعد) : ذكرناه .

(٢) في (ص) : حد لله

(٣) بحري ٣٦٩٦ .

(٤) أخرجه ابن أبي عمير : ٢٨٩٨٣

(٥) أخرجه عبد البر في مصنف ١٣٥٥٦ ومما به أنه عرفت بخاشي البخاري الشاعر شرف بن جعفر في مصنفه

ثمانين ، ثم حسبه ، فأخرجه بعد عصره عشرين ، ثم قال : يا حسبك هذه العشرين بخارك عند الله عز وجل .

[٤٤٥٨] ٣٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَثَّالٍ الصَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَتَّى قَيِّمْتُ فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ. [الحجري: ٦٧٧٨] (لأنظر: ٤٤٥٩).

أَنْ عَلِيٍّ ﷺ هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَى عُمَرَ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ لِمَنْ شَاءَ، كَمَا سَمِعْتُ عَنْ رُوِيَةِ «المرطأ» وغيره، قال: وهذا كله يُرْخَعُ رُوِيَةً مَنْ رَوَى أَنَّهُ جَسَدٌ لَوْلَيْدٌ ثَمَنِينَ، قَالَ: وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَيُنْهَى عَنْ ذِكْرِ مُسْلِمٍ مَنْ رُوِيَهُ لَارْبَعِينَ؛ بَلْ رَوَى أَنَّهُ حَلَنَهُ سَوِيدٌ لَهُ رَأْسَانٌ فَضْرِبُهُ بِرَأْسِهِ أَرْبَعِينَ، فَتَكُونُ جَمِئَتُهَا ثَمَنِينَ، قَالَ: وَيَحْتَمِرُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (وَعَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ). عَائِدًا إِلَى الثَّمَانِينَ الَّتِي فَعَلَهَا عُمَرُ، فَهَذَا كَلَامٌ بَقَاضِي^(١)، وَقَدْ قَبَّلْنَا مَا يَخْتَلِفُ بَعْضُ مَا قَالَهُ، وَذَكَرْنَا تَأْوِيلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ^(٢) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ) قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَتَّى قَيِّمْتُ^(٣) فِيهِ، فَأَجِدُ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ.

أما (أبو حَصِينٍ) هذا فهو بقاء معنوية وصدا مكسورة، وسمه عثمان بن عاصم لأسبغى لكونه.

وأما (عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ) فهكذا هو في جميع نسخ مسلم: عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ، بالياء في (عمر) وفي (سعيد)، وهكذا هو في «صحيح البخاري»^(٤) وجميع كتب الحديث والأسماء، ولا خلاف فيه، ووقع في «الجمع بين الصحيحين»^(٥): عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ، بخلاف ياء من (سعيد)، وهو غلط وتصحيحه، إما من صحيحه، وإما من بعض الناقليين عنه، ووقع في «المهذب» من كتب أصحابنا في المذهب في باب

(١) في (أكتب المهذب)، (٥/٤٤٤ - ٤٤٥).

(٢) في (خ) عمر.

(٣) في (هـ) وتبيننا من «الصحيح مسلم»: قَيِّمْتُ فِيهِ.

(٤) في (ج) بقاء.

(٥) ورقم: ٦٧٧٨.

(٦) (١/١٦٥) رقم: ١٢٥.

[٤٤٥٩] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَقَّةٌ. [الحدود، ١٠٢٤] [واضع ١٤٥٨].

التعزير - عمرو بن سعيد^(١)، بحذف الياء من الاثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق

وأما قوله (إن مات وديته) فهو بتحليل لدر، أي: غرمت دينه، قال بعض العلماء. وحة الكلام أن يقال: فإنه إن مات وديته، بالياء لا بدلام، وهكذا، عوفي رواية لبخاري^(٢) بالياء وقوله: (لأن النبي ﷺ لم يمته) معناه: لم يقدر فيه حد مضبوط، وقد أجمع العلماء على أن من وجسه عليه حد، فجلده الإمام أو جلّده الحدّ لشوعي، فمات فلا دية فيه ولا^(٣) كفارة، لا على الإمام ولا على جلّده، ولا في بيت المال.

وأما من مات من التعزير فملئنا وجوب ضمانه بالدية والكفارة، وفي محل ضمانه قولنا للشافعي: أصحابهم تجب دية على عاقبة الإمام، والكفارة في حد الإمام. ولثاني: تجب الدية في بيت المال، وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا أحسبهما: في بيت المال أيضاً، ولثاني: في مال الإمام، هذا ملحق.

وفاء جمهيري رحمه الله: لا ضمان فيه، لا على الإمام ولا على عاقبته، ولا في بيت المال، والله أعلم.



(١) في مخطوط لكتب الباقية (٣/ ٣٧٤): عمرو بن سعيد

(٢) في هامش: ٦٧٧٨ يلفظ: فانه لو كانت وجبت

(٣) في (ج): ولأن

٩ - [بَابُ قَدْرِ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ]

[٤٤٦٠] ٤٠ - (١٧٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَسْجِ قَالَ : بَيْنَا نَحْوُ عَبْدِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ ، فَحَدَّثَهُ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سَلِيمَانٌ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . [المعتمد: ٧٦٤٨٧ ، والبخاري: ٤٦٨٥٠] .

باب قدر أسواط التعزير

قوله ﷺ: « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ هَذَا وَجَلَّ ضَبَطُوا : (يُجْلَدُ) بِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : يَفْتَحُ الْيَاءُ وَكُسْرُ اللَّامِ ، وَالثَّانِي : يَضُمُّ الْيَاءُ وَفَتْحُ اللَّامِ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَتَعْزِيرٍ ، هَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ فَحُدُودُهَا ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ ، أَمْ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَشْهَبُ الْمَالِكِيِّ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا . لَا تَجُوزُ لِزِيَادَةِ عَشْرِ عَشْرَةٍ أَسْوَاطٍ .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ لُصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعَثَهُمْ إِلَى جُوزِ الزِّيَادَةِ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ : فَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالضَّحَّاوِيُّ : لَا ضَبْطَ لِعِدَّةٍ (١) الضَّرْبَاتِ ، بَلْ ثَلَاثٌ إِلَى رَأْيِ لِإِسْمَاعِيلَ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الْحُدُودِ ، قَالُوا : لِأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) شَرِبَ مِنْ نَقْلِ عَلَى خَاتَمِهِ مِائَةً (٢) ، وَشَرِبَ ضَبِيحًا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِّ (٣) .

(١) فِي (بَيْ) لِعِدَّةٍ .

(٢) لَعَنَهُ بِقَصْدٍ مَا أُرْوَاهُ الْبَلَّادِيُّ فِي «فُجُوحِ الْبُلْدَانِ» : ص ٤٤٥ : أَنَّهُ مِمَّنْ بَنَى رَأْيَهُ انْقِطَاعَ عَلَى حُدُودِ خِلَافَةِ فَصَابَ فِيهِ مِائَةً مِنْ خُرْجِ الْكَفَّةِ ، فَسَأَلَ عَمْرُوَ مَا تَقُولُونَ فِيهِ ؟ فَقَالَ قَائِلٌ : الطَّعْنُ مِائَةً ، قَالَ قَائِلٌ : مِائَةٌ وَهَاتِي سَائِكَةً ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو : مَا تَقُولُ يَا الْحَسَنُ ؟ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَجُلٌ كَذَبَ كَلِمَةً ، عَقِبَتْهُ فِي شَرِّهِ ، فَضَرَبَهُ عَمْرُوٌ شَدِيدًا ، أَوْ قَدْ مُبْرِحًا ، وَحَسِبَهُ ، فَكَانَ فِي حَيْضِ مِائَةِ اللَّهِ ، ثُمَّ بَلَغَ إِلَى صَدِيقٍ لَهُ مِنْ قُرَيْشٍ - أَنَّ كَلِمَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي ثِيَابِهِ سَيْلِي ، فَكَلَّمَهُ لِقَائِهِ ، فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، نَحْنُ مِنْ رِثَاةٍ ، قَدْ أَهَمَّتْ مِنَ الْعَفْوَةِ بِمَا كَانَتْ مِنْ أَهْلًا ، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ مِثْلِي سَبِيحَةٌ ، فَقَدْ عَمِرَ دُفْرَتِي لَعْنَتُكَ سَاءًا ، عِنْدِي مِائَةٌ ، فَضَرَبَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ إِلَى النَّجْلِ ، فَضَرَبَ عَمْرُوٌ إِلَى كُلِّ صَدِيقٍ لَهُ - لَا تَذْكُرُونِي لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَبُيْتُ مَحْبُوسًا مِائَةً - فَلَهُ : ثُمَّ بَلَغَ عَمْرُوٌ بِهِ ، فَقَالَ : عَمْرُو ، لَأَنِّي بِهِ ، فَضَرَبَهُ وَحَلَّى سَيْلَهُ .

وقال أبو حنيفة: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون. وهي رواية عن مالك وأبي يوسف، وعن عمر: لا يجاوز به ثمانين. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى. هو ثون لثة، وهو قول ابن شبرمة. وقال ابن أبي ذئب واس أبي يحيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب.

وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير^(١) كل إنسان أدنى حدوده، فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحر أربعين. وقال بعض أصحابه: لا يبلغ بواحد منهم أربعين، وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين.

وأجيب أصحابه عن الحديث بأنه منسوخ، واستدلوا بأن لصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط. وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مخففاً بزمه النبي ﷺ؛ لأنه كان يكفي الحاني منهم هذه القدر ﷺ هذا التأويل ضعيف، والله أعلم.

قوله في إسناد هذا الحديث. (أخبرني عمرو - يعني: ابن الحارث - عن بكير بن الأشج. قال: حدثنا سليمان بن يسار، قال. حدثني عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه. عن أبي بردة).

قال الدارقطني: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، وحدثهما الليث وسعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة، فرووه عن بكير، عن مسعود، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة، لم يذكرها: (عن أبيه).

وختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال بن جريج عنه، عن عبد الرحمن بن جابر، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ. وقال حنظل بن ميسرة عنه، عن جابر، عن أبيه. قال الدارقطني في كتابه «العلل»: القول قول الليث ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب «التبج»: قول عمرو صحيح^(٢). والله أعلم.



(١) في (ج): بحد.

(٢) «العلل الورقة في لأحدث النبوة»: (٢٢/٢٣)، وإلا لمحات وشمع ص ٢٥-٢٦.

١٠ - [باب: الحدود كفارات لأهلها]

[٤٤٦٧] ٤٢ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ
الرُّمَيْيِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِي الْحَلِيفِ: فَقَاتَلَ عَلَيْهِ آيَةُ النَّسَاءِ: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. [المعجم: ١٦٨]، [المعجم: تعليقاً بعد: ٤٨٩٤] [الوافي: ٤٤٦٨].

يَا أَيُّهَا الْخُدَّاءُ كَفَّارَاتُ أَهْلِهَآ

(٤) في (ش) + بشرتك

[٤٤٦٣] ٤٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى الْمُسَاوِ: أَلَّا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نُزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَعْصَةَ بَعْضُنَا بَعْضًا: «فَمَنْ وَفَى بِكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حُدًّا فَأُقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرَهُ لَهُ». (أحمد: ٣٢٦٦٩)

إِسْنَادُهُ: ١٤٤٩١.

أما قوله ﷺ: «فَمَنْ وَفَى» فَيُتَضَرَّفُ الْفَاءُ

وقوله: (ولا يعصيه) هو يفتح لياء والضم المفعول، أي: لا يسحر^(١)، وقيل: لا يأتي بهتان، وقيل: لا يأتي بتهمة.

وعنه أن هذا الحديث عام مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: «وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حُدًّا» لأن أصاب شيئا من ذلك، أي: إلى أحده، ثم أورد به ما سوى الشرك، ولا دلالة لا يُعَفَّرُ له، ولا تكون عقوبته كعقوبة له. وفي هذا الحديث قول: منها: تحريم هذه المذكورات^(٢) وما في معناها.

ومنها: للدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي عيبر، الكفر، لا يقطع لصاحبها بالبدنات ومن يتكب منها، بل هو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذبه، وإن شاء عذبه، خلافاً لسخورج وسعترلة، فإن الحوارج يكفرون بالمعاصي، والمعترلة يقولون: لا يكفرون ولكن يحد في النار، وسفت المسألة في كتاب الإيمان مبسوطه بدلائلها^(٣).

ومنها: أن من ارتكب ذنباً يوجب الحد، فحد سقط عنه لإيمانه، قال القاضي عياض: قال أكثر الحنابلة: لحدود كعقوبة، استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف: لحديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة»^(٤)، قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسناده،

(١) في (ص): يستحب.

(٢) في (خ): المذكورة.

(٣) (٣٦٦/١)

(٤) أخرجه إمامكم: ٣٦٨٢، وبيرو: ٨٥٤٩ عن أبي هريرة، وفيه: «والحدود كفارة» وقال إمامكم: لا، وبأدري ذو القرنين كان سيئاً أم لا، وبأدري الحدود كفارة لأهلها أم لا، وقال إمامكم:

[٤٤٦٤] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَبِيرِ، عَنِ الطَّنَائِي، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمِنَ الثَّقَلَيْنِ الَّذِينَ بَاتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: بَاتَعْنَاهُ عَلَى آلَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْعًا، وَلَا نَزِيٍّ، وَلَا تَسْرِقٍ، وَلَا تَقْتُلِ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَنْتَهَبُ، وَلَا تَعْصِي، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَإِنْ عَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْعًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. احمد ٢٧٧٤٢، والمدرى ٢٨٨٣.

ولا تعارض بين الحديثين، فيحمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث جابر، فلم يعلم ثم علم^(١). قال المدرى. ومن نفيس الكلام وجوذه قوته. ولا تعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك. وقد في الرواية الأولى: «وقى منكم فأجره على الله»، وبم يقل. (الجنة): لأنه لم يقص في الرواية الأولى: (ولا تعصي) وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر، «أكل الربوا» وشهادة الزور، وقد يحتجب^(٢) المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطى أجره على ذلك، وتكون له معاصي غير ذلك فيجازى بها^(٣)، والله أعلم.



١ - شحير، وواقعه، للهبي، وبن حجر في «فتح»: (١/ ٦٦)، وذكر لبار «وسأدري أعزُّ كذا شيئاً أم لا»، بلنا ادو لغزتين.

(١) لا يكمل المعنى: (٥/ ٥٥٠).

(٢) في (ص) و(هـ) ونسخة من «صحيح مسلم»: قين.

(٣) في (ص) و(هـ): ينجب.

(٤) «معلم»: (٢/ ٣٩٩).

١١ - [بَابُ: حِرْجُ الْعَجَمَاءِ وَالْمُعْدِنِ وَالْبَيْتْرِ خُبَارًا]

[٤٤٦٥] ٤٥ - (١٧١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْمَلِيشُ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَمَةَ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحَهَا جَبَارٌ، وَالْبُيُوتُ جَبَارٌ، وَالْمَغْفِرُونَ
جَبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ». [الحدائق: ٦٩١٢] [المصدر: ٤٤٦٦]

يَا ب: جَرَحُ الْعُجْمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبَيْرُ خَنْبَارُ

أبي: هندو

قوله ﷺ: «لَجَمَاءٌ جَرَّحُهَا جُبَارٌ، وَالْبُرُّ جُبَارٌ، وَالْمَعِينُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

«لَتَجْمَعُنَّ» بالجمع، هي كلٌ لِحيران سوى الأدي، وسميت^(١) لِهَيْمَةً عجماء؛ لأنها لا تَنكحُ.
و(النجباء) بضم النجيم ونخفيف الباء، النجباء.

قَابَ قَوْلُهُ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ خَرُّهُنَّ حُبَّاءُ» فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذْ أَتَلَقْتُ شَيْئاً يَالْهَارُ، أَوْ أَتَلَقْتُ سَالِيلاً
بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْ مَالِكِهِ، أَوْ أَتَلَقْتُ شَيْئاً وَلَيْسَ مَعَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا غَيْرُ مَضْمُونٍ، وَهُوَ مِرَادُ الْحَدِيثِ، عَلَمًا
إِذْ كَانَ مَعَهُ سَائِلٌ أَوْ قَائِدٌ أَوْ وَائِكٍ، فَأَتَلَقْتُ يَدَيْهَا أَوْ بَرَجْتُهَا أَوْ شَمَمْتُهَا ^(٢) وَنَحْوَهُ، وَجِبَ ضَمُّهُ فِي
مَالِهِ الَّذِي هُوَ مَعَهُ، سِوَاهُ كَابِ مَالِكِهِ ^(٣) أَوْ مَسْتَأْجَرًا أَوْ مَسْتَعِيرًا أَوْ عَاصِئًا أَوْ مُوَدَّعًا أَوْ وَكِيلاً أَوْ غَيْرِهِ،
إِلَّا أَنْ تُشْفِيَ أَدَمِيًّا فَتَحُبُّ دِيْنَهُ عَلَى عَاقِلَةٍ الَّذِي مَعَهُ، وَتُكْفَرُهُ فِي مَالِهِ.

والمراد بـ (جرح العجماء) بئلاهنّاء سوء كان بجرح أو غيره.

قال القاضي: أجمع العلماء على أنَّ جناية البيهقيم بالنهار لا ضمننُ فيها إِنْ لم يكن معها أحدٌ، فَإِنْ كان معه ركبٌ أو سائقٌ أو قائده، فمجهولٌ للعلماء عسى ضمننه^(١)، أو أتلفته، وقال دود

(۱) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$






(۲۷) فی (میں) سے ملنے کے لئے۔

(٤٤) فی (بیرونی) و (نعمانی)، شہدائے

[٤٤٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - يَغْنِي ابْنَ عِيْسَى -: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كَلَّاهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ الْبَلِيْثِ. مِثْلَ حَدِيثِهِ.

[أحمد ٧٧٥٤، واسطوي ١٤٩٩]

[٤٤٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ بِنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [سعر ٤٤٦٦].

وأهل^(١) الصهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يضمنها لذي هو معها على ذلك، أو يقصده، وجمهورهم على أن لصارية من الدواب كغيرها على ما ذكرناه، وقام مالك وأصحابه: يضمن مالكها ما أتلقت، وكذا قال الشافعي. يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عبده ربطها والحالة هذه، وأما إذا أتلقت ليلاً فقد مالك: يضمن صاحبها ما أتلقت. وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في جفلها، ولا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلقت إبهام، لا في الليل ولا في النهار. وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رغته نهاراً. وقال ليث وسخونة: يضمن^(٢).

وأما قوله ﷺ: "والمعدن جارة فصعته: أن الرجل يحفر معدناً في مكة أو في نوات، فيمر بها ماءً فيسقط فيها"^(٣) فيموت، أو يستأجر أجراً يعملون فيها، فيقع عليهم يموتون، فلا ضمان في ذلك.

وكذا "الثر جارة" معناه أن^(٤) يحفرها في مكة أو في نوات، فيقع فيها إنسان أو غيره ويتلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها فوقع عليه سمات فلا ضمان، فأما إذا حفر سحر في صديق لمسلمين، أو في ملك غيره بغير إذنه، فثب فيهما إنسان، فيجب ضمانه على عاقبة حفرها، ولكفارة في مال الحافر، وإذا تلف بها غير لآدمي وجب ضمانه في مال الحافر.

(١) هي (نخ): من أهل

(٢) إكمال للمعجم: (٥/٥٥٣).

(٣) هي (نخ): فيه

(٤) هي (نخ) و(هـ): أنه.

[٤٤٦٨] ٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَذَّبِ جَرِي : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِي سَنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْبِئْرُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْعِجْمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . [احمد ٩٢٧١ / الموطأ ١٤٤٦٦]

[٤٤٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ لُجَمَحِي : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ، يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا بَشِيرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِإِسْنَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . [احمد ٩٠٠٥ و ٩٣٧٠ و ٩٤٨٧ / الترمذي ٦٩١٣]

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » ففيه تصريحٌ بوجوب الخمس فيه ، وهذا زكاةٌ عسنت ، والركاز (هو دميّن لجنالية ، هذا عدهنا ومذهب أهل لعجاز وجههور لعلماء ، وقال أبو حنيفة وغيره من أهل لعرق - هو لعدين - وهم عندهم لفظان مترادفان - وهذا الحديث يردّ عليهم ؛ لأنّ النبي ﷺ فرّق بينهما وعظف أتعدهما على الآخر .
وَأَصْلُ الرِّكَازِ فِي النِّقَةِ الثَّبُوتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



فهرس المهنوعات

كتاب النكاح

٦. باب استحباب النكاح لمن تأتت نفسه إليه ، ووجد مؤنة ، واشتغالي من عجز عن المؤن بالصوم ٧
- باب نكاح من رأى امرأة فولدت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيزوجه ١٣
- باب نكاح المتعة ، وبيان أنه أبيع ثم شبع ، ثم أبيع ثم شبع ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ١٥
- باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ٣١
- باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته ٣٤
- باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يتوك ٣٩
- باب تحريم نكاح الشغار ويطلانه ٤٣
- باب الوفاء بالشروط في النكاح ٤٥
- باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت ٤٦
- باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة ٥١
- باب استحباب التزويج والتزويج في شاول ، واستحباب اللؤلؤ فيه ٥٥
- باب نكاح من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وتقبها قبل خطبتها ٥٦
- باب المصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ، وغير ذلك من قليل وكثير ، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا ينجف به ٥٨
- باب فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها ٦٧
- باب زواج زينب بنت جحش ، ونزول الحجاب ، وإثبات وليمة العرس ٧٧
- باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٨٣
- باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقها ، ثم ينفقها وينقض علقها ٨٨
- باب بيان ما يستحب أن يقوله عند الجماع ٩١
- باب جواز جماع امرأته في ثوبها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للذبح ٩٢
- باب تحريم امتناعها من غواشي زوجها ٩٤
- باب تحريم إقضاء من المرأة ٩٥
- باب حكم التزوي ٩٧
- باب تحريم وطء الحامل المسبية

باب جواز الميتة وهي وطء الموضع، وكراهة القزل ١٠٤

كتاب الرضاع ١٠٧

باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفصاع نكاحه بالمسي ١٢٦

باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات ١٢٩

باب العمل بالحق القاطب الولد ١٣٣

باب قدر ما تستحقه البكر والثب من إقامة الزوج عندها حبب الزفاف ١٣٦

باب القسم بين الزوجات، ويان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها ١٤٠

باب جواز حبسها نوبتها لغزتها ١٤٣

باب استحباب نكاح ذات الدين ١٤٧

باب استحباب نكاح البكر ١٤٨

باب الوصية بالنساء ١٥٤

كتاب الطلاق ١٥٩

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤثر برجعتها ١٥٩

باب طلاقي الثلاث ١٧٠

باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم يني لطلاق ١٧٤

باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ١٨١

باب: المطلقة البائن لا نفقة لها ١٩٨

باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها ٢١٣

باب التقضاء عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل ٢١٤

باب وجوب الإعتد في عدة الوفاة وتحريره في غير ذلك إلا ثلاثة أيام ٢١٧

كتاب النكاح ٢٢٧

باب العتق ٢٤٥

باب بيان الولاء لمن أعتق ٢٥٧

باب النهي عن بيع الولاء وهبه ٢٦٣

باب تحريم تولي العتق غير مواليه ٢٦٤

باب فضل العتق ٢٦٦

باب فضل عتق الوالد ٢٦٦

كتاب البيوع ٢٧١

- باب إبطال بيع الملامية والمنايلة ٢٧٢
- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه قُرَر ٢٧٤
- باب تحريم بيع حَبَلِ الْعَبْكَ ٢٧٦
- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسُوْمَه على سُوْمَه، وتحريم النَّجْش، وتحريم التَّفْسِيرة ٢٧٨
- باب تحريم تُلْفِي الْجَلَب ٢٨٣
- باب تحريم بيع المعاصر للبددي ٢٨٥
- باب حكم بيع المصراة ٢٨٧
- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ٢٩١
- باب تحريم بيع شُبْرَةِ الثمر المجهولة القدر بثمر ٢٩٦
- باب ثبوت خيار المجلس للمتايعين ٢٩٧
- باب مَنْ يُخْذَعُ فِي الْبَيْع ٣٠٢
- باب النهي عن بيع الثمار قبل بُلُو صلاحها بغير شرط القَطْع ٣٠٤
- باب تحريم بيع الرُّطْبِ بالتمر إلا في القرايا ٣١١
- باب من يَدَّ لِحَلٍّ عَلَيْهَا تَمَرَ ٣١٩
- باب النهي عن بيع المُحَاقِلَةِ والمزاية، وعن المخايبة، وبيع الثمرة قبل بُلُو صلاحها،
وعن بيع المُعَاوَمَةِ، وهو بيع السَّتين ٣٢٣
- باب كَيْزِ الْأَرْض ٣٢٨

كتاب المساقاة والمزارعة ٣٤٣

- باب فضل الميرس والزرع ٣٤٩
- باب وَضْعُ الْجَوَاتِحِ ٣٥٢
- باب استحباب المؤضع من السَّتين ٣٥٥
- باب مَنْ آمَرَكَ بِأَعْبَادِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ ٣٥٨
- باب قَبْضِ إِنْطَارِ الْمَعْسَرِ وَالتَّجَاوُزِ فِي الْأَقْتِضَاءِ مِنَ الْمَوْسَرِ وَالْمَعْسَرِ ٣٦١
- باب تحريم سَطْرِ الْغَنِيِّ، وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أُحِيلَ عَلَى مَلِي ٣٦٥
- باب تحريم بيع قُضُلِ الْمَاءِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ، وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِرُغْمِ الْكَلَالِ،
وتحريم مَنَعِ بُلْدِهِ، وتحريم بيع ضراب القحل ٣٦٥

- باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، وقهر البغي، والنهي عن بيع السور ٣٧٠
- باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخها، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك ٣٧٥
- باب حل أجر الحجامة ٣٨٤
- باب تحريم بيع الخمر ٣٨٦
- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ٣٩١
- كتاب الربا** ٣٩٥

- باب أخذ الحلال، وترك الشبهات ٤١٧
- باب بيع البحر واستثناء ركوبه ٤٢٢
- باب جواز اقتراض الحيوان واستعباب ثلثته خيراً مما عليه ٤٢٩
- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً ٤٣٣
- باب الرهن وجوازه في المحضر كالسقر ٤٣٤
- باب السلم ٤٣٦
- باب تحريم الاحتكار في الأقوات ٤٣٩
- باب النهي عن الخلف في البيع ٤٤١
- باب الشفعة ٤٤٢
- باب قرع الخشب في جدار الجدار ٤٤٥
- باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ٤٤٧
- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ٤٥٠

كتاب الفرائض ٤٥١

كتاب الهبات ٤٦٥

- باب كرامة شراء الإنسان ما تصدق به من تصدق عليه ٤٦٥
- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض، إلا ما وهبه لولده وإن صُل ٤٦٧
- باب كرامة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ٤٦٩
- باب المعرى ٤٧٤

كتاب الوصية ٤٧٩

- باب وصول ثواب الصدقة إلى الميتة ٤٧٩

باب ما يَدْخُلُ الإنسانُ من الثواب بعد موته ٤٩٣

باب الوقف ٤٩٥

باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يُوصي فيه ٤٩٧

كتاب الغدر ٥٠٧

كتاب الأيمان ٥١٩

باب النهي عن الخيف بغير الله تعالى ٥١٩

باب تَدْبِيرِ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ، قرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خيرٌ، ويُكفر عن يمينه ٥٢٥

باب اليمين على نية المستحلف ٥٢٤

باب الاستثناء في اليمين وغيرها ٥٣٦

باب النهي عن الإصرار على اليمين فيها يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام ٥٤٢

باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ٥٤٣

باب صحبة المماليك ٥٤٦

باب جواز بيع الصير ٥٤٨

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ٥٦٧

باب القسامة ٥٦٧

باب حكم المحاربين والمرتكبين ٥٧٩

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المعجلات والمثقلات، وقتل الرجل بالمرأة ٥٨٤

باب الصائل على نفس الإنسان أو عُضْوِهِ إذا دفعه المصور عليه، فأتلف نفسه أو عُضْوَهُ،

لا ضمان عليه ٥٨٧

باب إثبات القصاص في الأستان وما في معناها ٥٩١

باب ما يباح به دم المسلم ٥٩٤

باب بيان إثم من من القتل ٥٩٦

باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة ٥٩٧

باب تغليب تحريم الدماء والأعراض والأموال ٥٩٨

باب صحة الإقرار بالقتل، وتمكين وتلي القتل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه ٦٠٤

باب دية الجنين، وجوب الدية في قتل الخطأ وثبته العمد على حاقلة الجاني ٦٠٤

٦١٥	كتاب الحدود
٦١٥	باب حد السرقة ونصابها
٦٢٢	باب قطع السارق الشريف وغيره، وانتهى عن الشماعة في الحدود
٦٢٥	باب حد الزنى
٦٥٧	باب حد الخمر
٦٦٦	باب قنر أسواط التعزير
٦٦٨	باب: الحدود كفارات لأهلها
٦٧١	باب: جرح المغماء والمعتلن والبرججاء
٦٧٥	فهرس الموضوعات

الإخراج الفني

نهاني محمد هارديني



الْمَدِينَةُ

فِي

شُرُوحِ كُتُبِ الشُّنَّةِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين بن محيي بن شريف السويدي
٦٣٩-٦٧٩ هـ



تَحْفِيفُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف
أبي إسماعيل محمد بن عبد الرحمن البزار كنفوري
١٤٢٨ هـ - ١٤٢٣ هـ



معجم المصنفين

شرح سنن أبي داود

تأليف
أبي سليمان محمد بن محمد الخطابي
ت ٢٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

